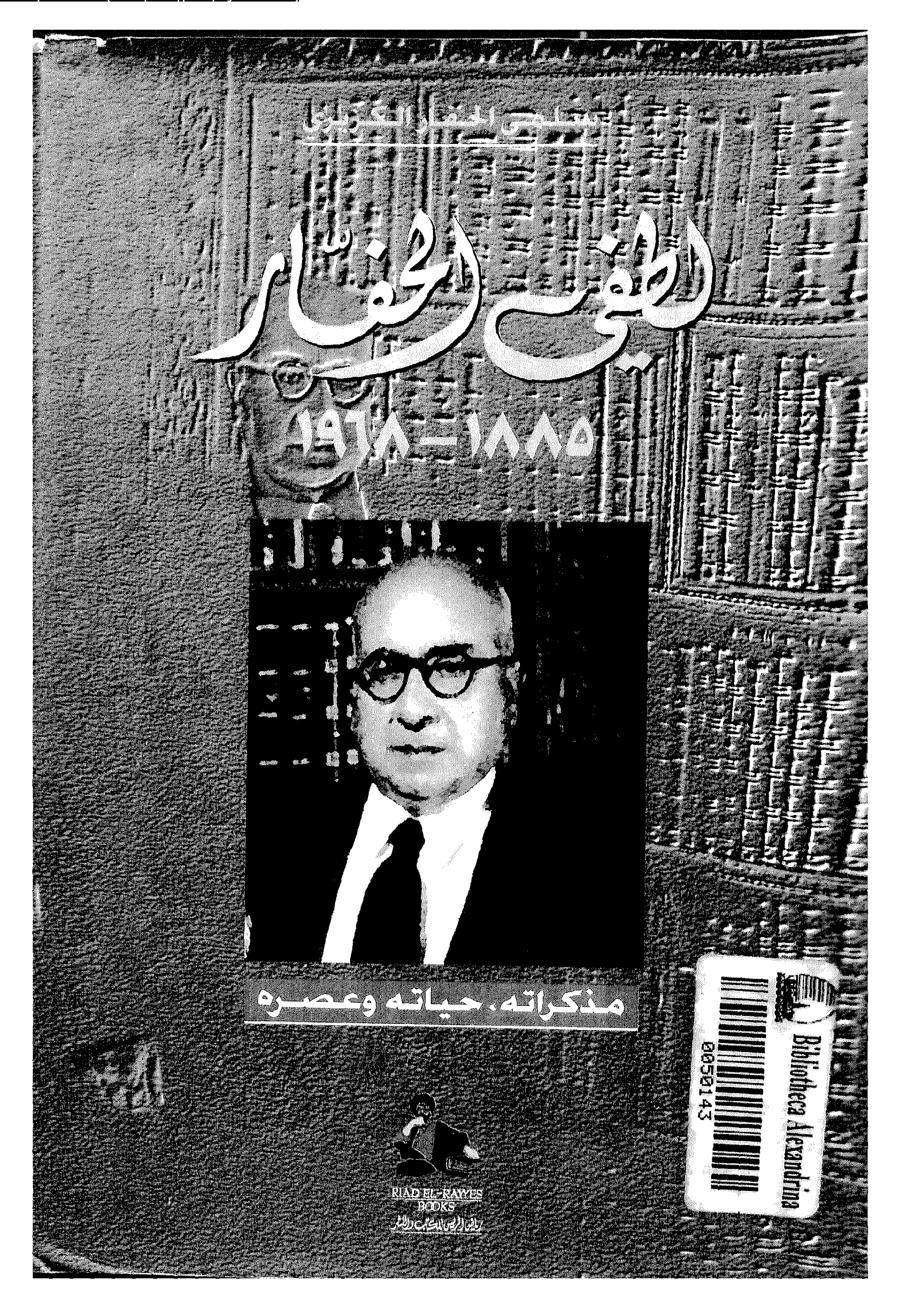

سلمى الحفار الكزبري
لطفي الحفار
١٨٨٥ - ١٩٦٨
مذكراته، حياته وعصره
RIAD EL-RAYYES
BOOKS
رياض الريس للكتب والنشر
Bibliotheca Alexandrina
0050143

هذا الكتاب

يؤرخ هذا الكتاب سيرة حياة لطفي الحفار، أحد أعلام الرعيل الأول الوطني في سورية، ونضاله في الحقلين السياسي والاقتصادي على مدى نصف قرن.

لقد ضمّنت ابنته الكاتبة سلمى الحفار مذكراته المخطوطة والوثائق التي تركها لها في هذه السيرة حسب تواريخ تدوينها وحدوثها.

كان لطفي الحفار من مؤسسي جمعية «النهضة العربية» بدمشق عام ١٩٠٦ مع رهط من رفاقه الشباب في ظلّ الطغيان العثماني، ثم كافح في سبيل استقلال سورية والقضية العربية وتعرض وأخوانه إلى السجن والنفي عدة مرات إبان الانتداب الفرنسي، كما أنه جابه بشجاعة كل ما كان ينتقص من حرية وطنه وكرامته.

كانت أكبر خدمة قدمها لمدينة دمشق هي تحقيق مشروع جرّ مياه عين الفيجة إلى منازلها، وجعله وطنياً وملكاً لأهالها على الرغم من مطامع الشركات الأجنبية الاستثمارية في تنفيذه وتملّكه.








Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لطفي الحفّار

١٨٨٥ - ١٩٦٨

مذكراته، حياته وعصره


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

سلمى الحفار الكزبري



مذكراته، حياته وعصره





الاهداء

الى إخوتي
إلهام ولميس ورباب وبشر

LUTFI AL-HAFFAR

(1885-1968)

HIS LIFE, MEMOIRS AND TIMES

BY

SALMA AL-HAFFAR AL-KUZBARI

First Published in 1997

LONDON - BEIRUT

British Library Cataloguing in Publication Data available

ISBN 1 85513 299 0

الغلاف: التصميم لمحمد حمادة

الطبعة الأولى: كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

محتويات الكتاب

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الفصل العاشر

الفصل الحادي عشر

الفصل الثاني عشر

الفصل الثالث عشر

الفصل الرابع عشر

الفصل الخامس عشر

الفصل السادس عشر

الفصل السابع عشر

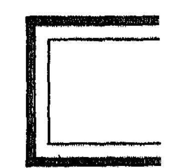
الفصل الثامن عشر

الفصل التاسع عشر

الفصل العشرون

الفصل الواحد والعشرين





تمهيد

انتقل أبي إلى رحمة الله في الرابع من شهر شباط (فبراير) سنة ١٩٦٨ الموافق الخامس من شهر ذي القعدة سنة ١٣٨٧ هـ. عن عمرٍ ناهز ثلاثة وثمانين عاماً، وقضى حياته كلها، منذ مطلع شبابه، في طلب المعرفة، والنضال من أجل حرية بلاده واستقلالها وازدهارها، والعمل المخلص في سبيل تقدمها في الميادين السياسية والاقتصادية والعمرانية. حقق مشروع جرّ مياه عين الفيجة لمنازل دمشق إبان الانتداب الفرنسي، وجعله مشروعاً وطنياً حيوياً بعد جهادٍ طويل استمر عشر سنوات من سنة ١٩٢٢ حتى سنة تدشينه سنة ١٩٣٢.

قبل وفاته ببضعة أشهر، في أعقاب هزيمة حزيران سنة ١٩٦٧، كان متألماً لما حلّ بالوطن العربي، وأضحى ينظر إلى المستقبل فيه بتشاؤم كبير على غير عادته إبان الأحداث والنكبات. ولقد ائتمنني على مذكراته المدوّنة في مختلف مراحل حياته ونضاله، قبل أن أسّس مع فريق من أخوانه جمعية النهضة العربية سنة ١٩٠٦، وعلى الوثائق المتصلة بأعماله، وبالمهام الرسمية التي قام بها بعد ذلك، والمراكز الحكومية التي شغلها، كما أنه سلّمني الرسائل التي تبادلها مع الذين عاصروه منذ بدايات هذا القرن العشرين، على مدى ستين عاماً تقريباً.

حفظت تلك الأمانة بحرصٍ عليها شديد لأنها ثروة هامة، فقد سَلِمت من عوادي الزمان، حمداً لله، وظلّت تلاحقني لتحقيقها ونشرها عبر سنوات متعددة، ولما سمحت لي الظروف بالتفرغ لها، منذ ست سنوات، شرعت بهذا العمل الكبير في كتابة سيرة حياته وتضمينها مذكراته المخطوطة حسب تواريخ تدوينها، وقد حفزني لذلك سببان: الأول لأنها سجلّ أمين لمراحل تاريخية هامة عاشتها سورية والبلاد العربية، يلقي الأضواء عليها، ومن المفيد أن تطّلع عليها الأجيال الجديدة لتستنير بما في هذا السجلّ من أحداثٍ ومواقف وعبر، والسبب الثاني هو شعوري بواجبي في تقديم هذا العمل للقراء براً بذلك الأب الوطني النزيه، والمكافح العنيد، الذي أدين له بما حصلت عليه من تعليم وتشجيع وتوجيه.

لقد كتب كثيرون من صحفيين وكتاب عن أعمال أبي ونضاله الوطني، وخدماته في الحقلين السياسي والاقتصادي منذ أواخر العهد العثماني، مروراً بحقبة الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان، وانتهاءً بنيلنا الاستقلال وبالأحداث التي عقبته، وكان من أبرز الخدمات التي أسداها لدمشق تحقيق مشروع مياه

الفيجة بعد جهادٍ طويل، استمر عشر سنوات، وتتوّج بالنجاح بتدشينه في اليوم الثالث من شهر آب سنة ١٩٣٢م.

لا بد لي في هذا التمهيد، من أن أشير إلى الكتاب القيّم الذي جمع فيه الوطني الأستاذ وجيه بيضون مختارات من خطب أبي ومقالاته وأحاديثه الصحفية، ونشره في جزأين سنة ١٩٥٤ بعنوان: «ذكريات لطفي الحفار» فأعطى به صورة واضحة عن شخصيته وكفاحه ومكانته في تاريخ سورية، منذ أوائل القرن العشرين حتى تاريخ اعتزاله العمل السياسي، أي طوال نصف قرنٍ من الزمان. ولكنِ هذا الكتاب الذي تفضل الأستاذ وجيه بيضون بجمع فصوله وترتيبها لم ينتشر انتشاراً واسعاً لأنه قد طُبع مرةً واحدة ولم يتجاوز عدد نسخه الخمسمائة نسخةٍ قُدمت هدايا للأصدقاء والأهل والصحفيين والزملاء. إننا نقرأ في مقدمته التي كتبها الأستاذ بيضون ما يلي:

«لقد شهد العصر الحديث في مطلعه شخصيات فذّة في دنيا العرب والعروبة كان لها أثرها القوي في العمل المثمر، والجهاد الأغرّ والتوجيه فكان من جملة هذه الشخصيات، إن لم نقل في مقدمتها، مترجمنا دولة لطفي الحفار الذي ماشى النهضة العربية في تاريخها البعيد، منذ الحكم العثماني وإعلان الدستور إلى يومنا هذا، فأبلى البلاء الحسن في الحقل الاقتصادي والكفاح السياسي والإنشاء العمراني. أجل لقد ضحّى وفادى يوم كانت التضحية والنضال معنىً من معاني التمرّد يُجزى عليه صاحبه بالنفي والسجن والتشريد»[1].

كان من الطبيعي أن أستند إلى مضمون تلك المقالات والخطب في كتابة هذه السيرة، فإن للأستاذ وجيه بيضون فضلاً كبيراً بما جمعه ونشره، نسجله بالتقدير الكبير والوفاء والامتنان العميق. أما المذكرات المخطوطة التي يتضمنها هذا الكتاب فهي يوميات دوّن فيها أبي فصولاً عن نشأته في الوسط التجاري الدمشقي، وحبّه العارم للعلم، وطموحاته ونشاطه، وصلاته مع أساتذته وزملائه في مطلع شبابه، ودوره معهم في محاربة التتريك لإرساء دعائم النهضة العربية. بعد ذلك انقطع عن كتابة مذكراته واستأنفها في ظلّ الانتداب الفرنسي، فمنها ما هو متعلق بالثورة السورية، كما سيرى القراء، ومنها ما يتصل بمشاركته في حكومة الداماد أحمد نامي سنة ١٩٢٦ حيث شغل منصب وزير الأشغال العامة والتجارة، ولكن تلك الوزارة لم تعش أكثر من خمسة أسابيع (من ١٩٢٦/٥/٥ إلى ١٩٢٦/٦/١٢) لأنه استقال منها مع زميليه فارس الخوري وحسني البرازي، فنفتهم السلطة الفرنسية إلى قرية «الحسَجة» في شمال سورية، ثم إلى قرية «أميون» في منطقة الكورة بلبنان الشمالي. كما نرى أن همّه الكبير، إبان منفاه الطويل، كان محصوراً بشيئين: الضائقة المالية التي عانى منها الكثير، والأعمال الجارية ببطء في تنفيذ مشروع الفيجة.
ولا شك في أن الجزء الأهم من مذكراته المخطوطة هو يومياته الوافرة التي عكف على تدوينها بعد العودة من المنفى وفي أثر فوزه وزملائه رجال الكتلة الوطنية في الانتخابات السورية سنة ١٩٢٨ حيث كان عضواً في الجمعية التأسيسية التي انتُخب لرئاستها الزعيم هاشم الأتاسي، والتي وضعت دستوراً مؤلفاً من ١١٥ مادة من ضمنها المواد الست التي رفضها نظام الانتداب، فكان أن عطل المفوض السامي «هنري بونسو - Henri Ponsot» أعمال الجمعية في ١١ آب سنة ١٩٢٨ لمدة ثلاثة أشهر، ولما لم تنجح المفاوضات بينه وبين الوطنيين المنتخبين، عطّل أعمال مجلسهم مرة ثانية، إلى أن أصدر أمراً بتعطيله إلى

أجلٍ غير مسمى في ٧ ـ ٢ ـ ١٩٢٩. وهكذا نرى أن مذكرات أبي التي دوّنها منذ غرّة كانون الأول سنة ١٩٢٩ حتى تاريخ ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ تؤرّخ لتلك الحقبة الصاخبة من تاريخنا الحديث، يوم كان أقطاب الكتلة الوطنية في صدام دائم مع سلطات الانتداب الفرنسي لضمان حرية بلادهم واستقلالها وهي، في الوقت ذاته، توضح لنا متابعته الحثيثة لسير الأعمال الفنّية في مشروع مياه الفيجة وإشرافه على تلزيمها وتنفيذها مع إخوانه أعضاء لجنة المشروع في تلك الآونة.

لقد أطلعت كُلاً من الصديقين الأستاذ العالم الدكتور عزت مريدن والأستاذ الأديب الدكتور أنور حاتم على هذا العمل الذي أقدمه للقراء فكتب إليّ الدكتور عزت مريدن رسالة مطولة شجعني فيها على نشره وأبدى لي ملاحظات قيمة أخذت بها لثقتي الكبيرة بعلمه وأدبه ووطنيته. لقد استأذنته بنشر مقاطع منها في هذا التمهيد فأجازني مشكوراً وهذا بعض ما كتبه إليّ:

(كنت أُكبر هذا الرجل على البعد إذ لم يسعدني الحظ بالجلوس إليه مباشرةً ولكني كنت أراه في مشيته الهادئة الوئيدة، ومن وراء نظارتيه فوق عينين يتركّز فيهما الكثير من العزم ومن الخير، والآمال والأعمال المثمرة المجيدة. وحينما تتصدر أخبار حياته الحافلة الغنية، منذ مطلع شبابه، الكتاب الذي آليتِ على نفسك جعله شعاعاً منيراً يضيء للأجيال من الشبان، أو لمن يتصدون للحديث عن الوطن والوطنية، تكونين قد أدّيتِ أمانةً غالية في عنقك لأنك أعرف الناس به ولا سيما في تلك الفترة التي وَعَيْتِ وجوده وأعماله. والمهم من إيراد سيرته هو الإتيان على أجلّ الصفات التي تحلّى بها، والأعمال التي قام بها منذ أن دوّن مذكراته في «الكشكول الحفاري» إلى آخر يوم من حياته الغالية. ويكفي أن نقرأ رأيه في التمثيل بأنه ركن من أركان الحضارة، خلافاً لما كان يراه سواه من المتحذلقين الذين أقاموا النكير على أبي خليل القباني، لنستدلّ على تفكيره الواسع ورأيه السديد، وبُعد نظره، وحكمه الرشيد، منذ أوائل حياته. فمنذ نشأته في الوسط التجاري إلى اندماجه في الجلوس إلى حلقات العلم والدين واللغة والأدب، ثم انصرافه إلى الشؤون الوطنية والقومية والاجتماعية، وانخراطه في الجمعيات العربية التي تأسّست في العهد العثماني، وخدماته بعد ذلك على مختلف الصعد الاقتصادية والوطنية والسياسية والعمرانية، كان والدك، رحمه الله وطيّب ثراه، مثالاً يُقتدى في النزاهة والشجاعة والإيمان والتطوّر. ولقد كان العمل الرائد الذي قام به لوطنه هو تحقيق مشروع مياه الفيجة، لذا أرى أن توليه عنايةً خاصةً في كتابك عنه، لأن ما يجب ذكره هو الدأب والثبات اللذان تميّز بهما لأخذ موافقة الفرنسيين لجعل هذا المشروع وطنياً صرفاً، يحيي مدينة دمشق، فجعله قمة القمم في المشاريع الاقتصادية والوطنية والصحية. لقد كان على أولي الأمر أن يقيموا للطفي الحفار تمثالاً يليق بالمهمة والمقام لو عرفوا كيف يكون تكريم العاملين المخلصين، ولو كان الأمر بيدي لأقمت له تمثالين أحدهما فوق النبع على صخرةٍ عالية، والثاني في مدخل ذلك البناء الأثري الرائع الذي أقامه للمشروع، في شارع النصر، لأنه كان باراً بمدينته ووطنه في إنجاز هذه الخدمة العظيمة لهما، على الرغم من الأساليب التي لجأ إليها المستعمرون لإقناعه بالعدول عن مشروعه ومنها إغراؤه بالمال وسواه!).

كما انني استأذنت الصديق الكبير الدكتور أنور حاتم بنشر بعض مقاطع رسالته إلي في هذا التمهيد فتكرّم وسمح لي بنشر ما أريده، والدكتور أنور حاتم هو عالم وأديب، وأستاذ قدير، وسفير أدّى خدمات

جُلّى لبلدنا إبان عمله أميناً عاماً لرئاسة مجلس الوزراء في عهد الانتداب، ثم في البلاد التي مثل فيها سورية سفيراً كالفاتيكان والمكسيك وسويسرا، وهذا بعض ما كتبه إليّ:

(حسناً تفعلين بإحياء ذكرى دولة الرئيس لطفي بك والدك، لأنك تؤدين في قيامك بهذا العمل واجبين اثنين: واجب قومي وواجب عائلي. إنه لمن المسلّم به أنه لا يجوز أن يبقى نضال قادة الحركة الوطنية، في أثناء الانتداب، مجهولاً، وإنه لمن مصلحة الأجيال الجديدة أن تتعرف إلى شخصية عربية سورية كانت مثلاً سامياً للتجرّد والصدق والإخلاص في العمل، والإيمان بالله ورسله العظام، وبالقيم العربية العليا. كما أن قيامه بمشروع جرّ مياه عين الفيجة إلى دمشق منذ سنة ١٩٢٢ إلى تاريخ تحقيقه في سنة ١٩٣٢، على أفضل وجه، كان من أعماله المباركة. وبفضله وحسن تصرفه تفوّق المشروع على جميع العقبات، وسوف يظلّ شعب دمشق، على مرّ الأيام، مديناً لهذا الرجل بصحته وطول بقائه، ألم يقل الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم: ﴿وجعلنا من الماء كلَّ شيء حي﴾.

كان لي الشرف بأن أكون ترجمانة في أكثر الاجتماعات السياسية مع الفرنسيين أيام الانتداب، ولقد كان، رحمه الله، في زمانه الذي مضى، يمتاز بنظرية غدت، في الأيام التي نعيش فيها اليوم، من أهمّ النظريات التي يتحلّى فيها كبار ساسة دنيا الغرب، فهي تتلخص بعدم فصل السياسة عن الاقتصاد، وبالأحرى بتوجيه العمل السياسي على ضوء مقتضيات الازدهار، وإنماء الثروات الوطنية. وكان، رحمه الله، يقرن مفهوم الاستقلال بمفهوم رفاهة الشعب، ورفع مستواه المادي، وبالتالي الثقافي والاجتماعي. وكأني أسمع صوته إلى الآن يقول: «سيدي... يجب قبل كل شيء أن يعيش هذا الشعب ويكون مرتاحاً لمستقبله ومستقبل أولاده!».

وكان أبوكِ، يا سيدتي، يبتعد عن الأذى، ويرفض ما استطاع سبيلاً تسريح الموظفين الاعتباطي، ويخشى دعاء المظلومين تقيّداً بحديث شريف يقول:

«إنه ليس بين المظلوم وبين الله حجاب». كما كان يحبّ مكتبته الشخصية العامرة ويميل إلى قراءة أحدث الكتب العلمية والأدبية والإسلامية، ويحفظ ما تيسّر من آي الذكر الحكيم، وكنت شخصياً شديد التقدير لحسن معاملته للنصارى، وأعتقد أنه كان متشبعاً بمبادىء المساواة التي نصّ عليها القرآن الكريم.

سيدتي: جميل حقاً أن ينطوي كتابك عن أبيك على تصوير صادق لنشأته بقلمه وخطه الجميل المعروف، وللمجتمع الدمشقي في مطلع القرن العشرين، وأن ينطوي على أسباب تطور شخصيته، وعلى نهجه الذي امتاز، حسب اطلاعي، بالتشدّد بالدفاع عن الأهداف الوطنية مع حسن التفهّم، وتجنّب اللجوء إلى العنف إلاّ في حالة الضرورة القصوى، والانفتاح نحو العالم العربي، مع تأثّر قويّ جداً بالحيّ الذي ترعرع فيه، حيّ الشاغور المشهور، فلقد لعبت الأحياء («أو الحارة») دوراً خطيراً في حياتنا الاجتماعية، حتى في مصر وسائر الأقطار العربية. فأنا أحترم وأحبّ حباً جمّاً قادة النضال الوطني الذي كان لي الشرف في أن أضع كل طاقتي تحت تصرفهم في خدمة وطني التي هي من أقدس الواجبات.

لا ريب في أن مذكراته المخطوطة قيّمة جداً ومفيدة للغاية، والحقّ هو أن نقول إن دولة الرئيس لطفي بك، تغمّده الله برحمته ورضوانه، قد أعطى مثلاً رائعاً للأجيال المقبلة بالوطنية المبدعة، والإخلاص، وبُعد النظر، وغدا ملك التاريخ الذي سينصفه دونما شك. كما سررت جداً بذكرك والدتك المصونة وذكر مساندتها لأبيك في نضاله الطويل، وهي من أسرة آل السقطي العريقة، وكانت أماً صالحة جداً، أحسنت تربية أولادها مما يذكّرنا ببيت حافظ إبراهيم:

هي الأخلاق تنبت كالنبات إذا سُقيت بماء المكرمات)

إن في حوزتي مجموعة كبيرة من الرسائل التي تسلمها أبي بعد صدور الكتاب الذي جمع فيه الأستاذ وجيه بيضون مقالاته وخطبه وطبعها سنة ١٩٥٤ تحت عنوان: «ذكريات لطفي الحفار». إن هذه الرسائل هي بأقلام الوطنيين والسياسيين والكتاب، والصحفيين السوريين والعرب الذين عاصروه وأهدى اليهم نسخاً من ذلك الكتاب، فسجلوا في رسائلهم إليه تقديرهم لخدماته وجهاده ومواقفه في خلال نصف قرن من الزمان. وجدت بين تلك الرسائل رسالة مطولة لفتت انتباهي بديباجتها البليغة وأفكارها البناءة، وجّهها اليه الأستاذ الجامعي، الكاتب البحاثة الدكتور سامي الدهان رحمه الله، عضو مجمع اللغة العربية آنذاك، يطيب لي أن أنقل آخر فقرة منها في هذا التمهيد، وهذا نصها:

«لقد جمح بي الخيال وطارت بي الذكرى الى أحفادنا حين قرأت «ذكريات لطفي الحفار» فنعمت بالحب والجمال حين تحدث عن النشاط والشباب، واكتويت بنار الثورة السورية والنضال القومي حين قلبت صفحات هذا العمر الجميل يشتعل بالحركة ويلتهب بالوطنية، وتمنيت أن ألقى مذكراته لأقع علر سرّ نشأته، وصفحات تربيته، والعوامل التي عملت فيه، فلعله يطبعها تأريخاً يقرؤه الأحفاد، وينعم به المؤرخون.

دمشق في ١٩٥٤/١٢/١٠

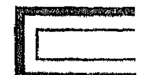
الدكتور سامي الدهان»

وها قد انقضت السنون الطويلة بعدما ائتمنني أبي على مذكراته المخطوطة الى أن حظيت بمتسع من العمر والوقت لأنشرها في هذا الكتاب، وأضمنها سيرةحياته المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتاريخ عصره.

وختاماً أقول أنني بذلت جهداً كبيراً وأنا أقوم بهذا العمل الذي غمرني بشعور من الغبطة لم أكن أعرفه من قبل، كما أنني حرصت على أن يصدر للقراء موضوعياً، منزّهاً عن تأثير العاطفة البنوية، وكلّ هدفي البرّ بذلك الأب العظيم، وتحقيق رغبته في نشر مذكراته المفيدة، آملة أن أكون قد بلغت الغاية التي صبوت إليها، والله من وراء القصد.

بيروت في ١٩٩٦/٥/٢٣

سلمى لطفي الحفار.



هامش التمهيد

(١) ذكريات لطفي الحفار، المجلد الأول، الصفحة (٣)، عني بجمعها ونشرها وجيه بيضون، مطابع ابن زيدون، دمشق ١٩٥٤.

الفصل الأول

نشأته . دراسته
وجمعية النهضة العربية



نشأته ـ دراسته وجمعية النهضة العربية

وجدت بين أوراق أبي مغلفاً كتب عليه بخطّه: «ترجمة حياتي حتى سنة ١٩٢٦ فقط». فضضته وقرأت عدة صفحات من الحجم المتوسط هذا نصّ صفحتين منها حرفياً:

«أرادني صاحب الكتاب الفاضل[١] أن أكتب كلمة في تاريخ حياتي، وماذا عساي أن يكون في هذه الحياة لمثلي؟ وماذا يفيد تدوين ما حدث لي من الفواجع والوقائع وأنا لا أرى في هذه الحياة إلاّ الأشواك والآلام والمزعجات؟ ومع ذلك فقد قبلت أن أقدم بين يدي القارىء مثالاً من حياة الجدّ والعمل للخدمة العامة لا الخاصة، والمثابرة في ما أعتقد نفعه وفائدته لأمتي وبلادي. وإذا كان لي من مشجّع لكتابة هذه الكلمة فهو ذكر ما قمت به من العمل العام بقوة مبادئي القومية وعقيدتي العربية وإيماني الذي لا يتزعزع بانتصار الحق على الباطل. وإني لاستميح القارىء عذراً إذا ما أراني مضطراً لذكر الأعمال التي ضحّيت في سبيلها وقتي وصحتي ومالي، فأنا جدّ معذور بذكرها لخدمة الحقيقة والتاريخ.

سيرى القارئ حياة جدّ ونشاط لم تساعدها الظروف والحوادث على حمل الشهادات العالية تعويذةً وترساً أتقي بهما الهجمات، فلقد وُلدت، بحسب قيد السجلّ الذي كان والدي المرحوم يتخذه، ظهر الإثنين الواقع في ٩ ذي القعدة عام ١٣٠٣ للهجرة[٢]. ودرست في المدارس الأهلية بدمشق وتخرّجت على أيدي الأساتذة الذين تلقيت عنهم العلوم العربية والاسلامية والاجتماعية والعصرية تلقياً خاصاً، وكنت شغوفاً بالتعلم والمطالعة، أشعر من صغري بفائدة العلم وأنكبّ على تلقيه بمختلف الوسائل والوسائط، فبعد أن أنهيت دروسي الابتدائية والثانوية أخرجني والدي المرحوم من المدارس الأهلية وأراد أن يشجّعني على الأعمال التجارية. كان، رحمه الله، لا يرى سبيل النجاح، في هذه الحياة، إلا عن طريق العمل التجاري لأنه كان فيه من الناجحين، وجمع ثروةً لا بأس بها. كما كان يعتقد بأنه لم يوفّق في أعماله التجارية إلاّ بفضل الصدق والاستقامة، وعدم الغش والخداع، مما جعله مضرب المثل في ذلك. وإني لأذكر جيداً كيف بكيت وتوسّلت اليه بواسطة والدتي المرحومة لكي يرسلني إلى الكلية الأميركية في بيروت، إذ كنت من المعجبين بها منذ الصغر، ولكنني كنت لا أجد إلاّ الردّ والإعراض منهما معاً. كان أبي يقول: «لا فائدة من هذه المدارس إلا تضييع الوقت وفقدان الدين». ولما يئست طلبت إليه أن أسلك طريق التعليم الديني فشجّعني، وهكذا درست التاريخ الإسلامي وفلسفته على العلاّمة السيد جمال الدين القاسمي[٣] وعلى الشيخ عبد

القادر الاسكندراني، والفقه والأصول على الشيخ قاسم مدوّر والشيخ عطاء الله الكسم، مفتي دمشق، والعربية وآدابها على المرحوم الأستاذ محمد المبارك، وكان من المبرّزين فيهما، والرياضيات وعلوم الطبيعة والكيمياء على الأساتذة ديمتري أفندي قندلفت وسليم بك الجزائري وأسعد بك الطرابلسي. وكان رفاقي في التحصيل على هذا الأسلوب الأخ رشدي بك الحكيم، والدكتور صلاح الدين القاسمي ومحبّ الدين أفندي الخطيب».

١

(هذه حياتي)

أراد بي صاحب هذه المجلة الفاضل على أن أكتب كلمة في تاريخ حياتي. وماذا عسى أن أكتب في هذه الحياة القليلة؟ وماذا يفيد ترديد ما حدث لي من الوقائع والفواجع؟ وأنا لم أرَ في هذه الحياة إلا الأشواك والعقبات والمتاعب والآلام والمنغصات.

ومع ذلك فقد قبلت أن أقدم بين يدي القارئ شيئاً من حياة أحد العاملين للخدمة العامة من المخلصين والمثابرين في طلبها [illegible] لنفع وفائدة الأمة والبلاد. وإذا كان لا بد من تشجيع كتابة هذه الكلمة فهو [illegible] ما قمت به من العمل العام [illegible] [illegible] الذي لم يتزلزل بانقلاب [illegible] على البلاطين [illegible] سيجد القارئ عبرة إذا ما رأى [illegible] الذي [illegible] التي [illegible] في سبيل ديني ووطني وبلادي فأنا جد [illegible] بذكرها لخدمة الحقيقة والتاريخ.

وسيرى القارئ حياة جد وسعي لم [illegible] [illegible] الظروف [illegible] [illegible] العالم [illegible] [illegible] [illegible] هذه [illegible] [illegible] الحياة [illegible] فلقد [illegible]

ولدت كما تقدم [illegible] [illegible] [illegible] ١٢٠٢ [illegible]

هذا ما ورد في الصفحات الأولى من مذكراته استجابة لرغبة أحد الكتّاب، كما قال، غير أنه لم يورد فيها دخوله إلى المدرسة الريحانية وإقدامه على وضع عمامة على رأسه ثم خلعها، فلقد جاء في مذكرات الزعيم فخري بك البارودي ما يلي:

«نقلني أبي من مدرسة العازرية إلى المدرسة الريحانية، وهي مدرسة أهلية أسّسها الشيخ محمد المبارك، جدّ الشيخ محمد المبارك النائب، وخلفه الشيخ عبد الجليل الدرّة، وقد جمعت نخبة صالحة من أبناء دمشق. كانت المدرسة تقع في «زقاق المحكمة» وتتألف من ثلاثة صفوف، ثم أضافوا إليها صفاً رابعاً لكبار الطلاب سمّوه: «الصف المخصوص» كان طلبته يستظهرون قصائد شعرية أذكر منها «لامية العرب» و «لامية العجم» وغير ذلك. وكان أساتذة المدرسة يسمحون لطلاب الصف «المخصوص» بحضور اجتماعاتهم التي تدور فيها المذاكرات الأدبية والأناشيد. كان بين الطلبة الذين أُجيز لهم حضور جلسات الأساتذة لطفي الحفار وعزت حباب وخليل ملص وشكري العجلاني ونسيب البكري، ومرّ على طلاب الصف المخصوص زمن طلعت فيه عليهم موضة التعمّم بعمامةٍ بيضاء وكان من الذين تعمّموا السادة: لطفي الحفار، خليل ملص ونسيب البكري، وأراد الأخير إقناعي بالتعمّم فلم يفلح، وقد ظلّ متعمماً سنة ونصف السنة، وقبل أن ينتقل من المدرسة الريحانية إلى المدرسة الإعدادية، أيّ إلى «مكتب عنبر» خلع العمامة كما خلعها لطفي الحفار. أما خليل ملص فقد «ملص» منها بعد أن اعتمر بها ببضعة أيام... وهكذا تبدّدت موجة التعمّم في تيار العصر الجديد»(٤).

يؤيد هذا القول ما جاء في كتاب وضعه الأستاذ مطيع المرابط ونشره بعنوان: «النور والنار في مكتب عنبر». في بحثه القيّم عن المدارس الأهلية في العهد التركي، في مطلع القرن العشرين بدمشق، وقد قال عن المدرسة الريحانية ما يلي:

«كانت تعنى بالفقه والعلوم الشرعية واللغة العربية بالدرجة الأولى والتاريخ الإسلامي، وقد تخرّج منها أفواج من المشايخ وخطباء المساجد والعلماء وكانت تتألف من ثلاثة صفوف، ثم أضافوا صفاً رابعاً أسموه: «صف مخصوص» لكبار الطلاب، تعطى فيه الدروس الأدبية الراقية. وقد مرّ على طلاب الصف المخصوص زمن طغت فيه «موضة» التعمّم بعمّة بيضاء ومن بين الذين تعمّموا السادة لطفي الحفار ونسيب البكري وخليل ملص. وعندما انتقلوا إلى مكتب إعدادية «مكتب عنبر» خلعوا العمامة»(٥).

أما بخصوص التحاق أبي بمكتب عنبر فلم أجد ما يثبت ذلك لا في مذكراته، ولا حتى في أحاديثه معنا عن نشأته.

نلحظ في الصفحات الأولى من مذكرة أبي التي عنونها «هذه الحياة» أنه أعطانا نبذة

مختصرة عن نشأته وميوله في مستهل حياته، لا بد من الوقوف عندها لإلقاء مزيد من الأضواء عليها في معرض كتابة سيرة حياته، فانطلاقاً من الخطة التي اعتمدتها في هذا الكتاب أورد فيه هذه اللمحة عن منبته ووضعه العائلي والاجتماعي: لقد انحدر أبي من أسرة دمشقية محافظة كان يتعاطى رجالها التجارة أباً عن جدّ، منذ زمنٍ بعيد، وكان أبوه، الحاج حسن الحفار، يقيم في حيّ الشاغور بدمشق، وله متجر كبير في السوق اشتُهر فيه بالاستقامة، ودرّ عليه أرباحاً جعلته من الميسورين في عصره. ولقد تزوّج في النصف الثاني من القرن الماضي فتاةً من عائلة «الشرباتي» الدمشقية وأنجبا ستة أبناء وبنتاً واحدة فكان أبي رابع أبنائهما الذكور. وبعد أن مرضت زوجه الأولى تزوّج مرةً ثانية امرأة من أسرة «تقي الدين» الدمشقية، كانت متزوجة لفترة قصيرة وطُلِّقت لأنها عاقر، ولكنها ولدت له سبع بناتٍ وإبناً واحداً، وأسكنها في بيتٍ في حيّ الشاغور أيضاً، مجاورٍ لبيته حيث كانت تقيم جدتي لأبي وأولادها. وعندما شبّ أبناؤه وجّههم إلى تعاطي التجارة مثله، ففعلوا ونجحوا ما عدا أبي الذي شذّ عن القاعدة ونحا نحواً مغايراً لأبيه وإخوته. كانت متابعته لحلقات التدريس وولعه بالعلم وشغفه بالمطالعة والاطلاع، إلى جانب تأثّره بأساتذته ورفاقه وباندفاعهم إلى النضال من أجل نهضة البلاد وتحريرها من وطأة الحكم العثماني من العوامل الهامة في تكوين شخصيته واندفاعه لخدمة بلاده.

لا ريب في أن بزوغ النهضة العربية في سورية مدين لحلقات التدريس العلمية والدينية والأدبية فيها التي كان يعقدها الشيخان الجليلان طاهر الجزائري[٦] وجمال الدين القاسمي. كانت تلك الحلقات تجمع نخبةً من الشباب المتحمسين للنهضة العربية فكانوا، مع زملائهم في مكتب عنبر والأساتذة من أوائل الداعين لها، وشكّلوا تياراً قومياً عربياً انبجس نوره، واستحال على السلطة التركية إخماده، على الرغم من بطشها في تلك الحقبة السوداء.

أعود إلى مذكرات أبي التي أشرت إليها في هذا الفصل «هذه الحياة» وأنقل ما جاء فيها عن هذا الموضوع حيث كتب يقول:

«لقد كنت لا أتجاوز التاسعة عشرة من عمري حينما أسّست مع بعض الإخوان أمثال محبّ الدين بك الخطيب، ورشدي بك الحكيم، وزكي بك الخطيب وسامي بك العظم، والأمير أحمد الشهابي، وصلاح الدين القاسمي، وصلاح الدين العظم، وتوفيق بساط، وجرجي الحداد، وعثمان مردم بك وغيرهم «جمعية النهضة العربية سنة ١٩٠٦م». كانت جمعيتنا هذه سريةً تعمل لبثّ المبدأ الوطني القومي العربي، وتعليم الأميين في المدن السورية، ثم أنشأت في دمشق غرفاً للقراءة كانت تُلقى فيها المحاضرات التوجيهية، في أوقاتٍ منظمة، وكان لهذه الجمعية فروع في اليمن ومصر والآستانة وغيرها، تعمل بالرغم عن الخشية من جواسيس السلطان عبد الحميد، وبالرغم عن جبروته وطغيانه.

ولقد كانت دهشة الاتحاديين[٧] عظيمة جداً حينما احتفوا بإعلان الدستور بدمشق سنة ١٩٠٨ إذ كانوا يظنون أنه لا يوجد في البلاد العربية جمعيات أو تشكيلات سياسية، فأعلنت «جمعية النهضة العربية» نفسها، في اليوم التالي لإعلان الدستور، وأقامت حفلتها بنادي مقهى القوتلي وخطب فيها بعض الاخوان، أمثال الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ورشدي بك الحكيم وجورج حداد وسليم الجزائري، (وهما ممن شنقهم جمال السفاح) والشيخ عبد القادر القصار والأستاذ متري قندلفت، وكاتب هذه الترجمة. وما زلنا نعمل لبثّ الروح القومية، والمطالبة بحقوق الأمة العربية بمختلف الوسائل إلى أن أعلنت الحرب العالمية العظمى في سنة ١٩١٤. وبعد تأسيس «جمعية النهضة العربية» تأسست جمعيتان سرّيتان هما: «العربية الفتاة» التي اشترك فيها الذين جاهدوا من أجل الاستقلال في سوريا والعراق والحجاز، و «جمعية العهد». كان إيمان هؤلاء الشباب بحق بلادهم بالحرية والكرامة يحفزهم للعمل، بالرغم عما كان يحيط بهم من عوامل الخوف والبطش، فلقد كانوا وكنا معهم نعقد الاجتماعات إما في بيوتنا، وإما وراء الجبال، بعيداً عن عيـون الرقباء والمتجسسين، ونلتهب حماسة لإنقاذ لغتنا وبلادنا بواسطة إيقاظ الأمة وتنبيهها إلى قدراتهـا وتاريخها المجيد، كما كنا نعتقد أن مصير المملكة العثمانية سائر نحو الاضمحلال».

كان لأبي في تلك المرحلة من شبابه وجهاده صديقان حميمان هما؛ محبّ الدين الخطيب، وصلاح الدين القاسمي، كما كانت بينه وبين الأول مراسلات[٨] منذ سنة ١٣٢٢هـ (وفق ١٩٠٣م) ما زالت محفوظة بين أوراقه، ترشد إلى تكوين شخصيته، وتعليمه ومطالعاته المتنوعة لتثقيف نفسه، وتصوّر الحالة الاجتماعية في دمشق، والضغط على الشعب من قبل السلطات التركية. من أقدم رسائله إلى محبّ الدين الخطيب رسالة بعث بها إليه إلى القسطنطينية، أنقل هذين المقطعين:

«أخي:

إليك أزفّ التهاني بعملك الشاق ودرسك للعلوم درس مشتاق، وإني لأشكرك على نصيحتك إياي بخصوص أولئك الجهلة على أنني قلما أجتمع مع أحدهم، وإن اجتمعت فلا أنطق عنده ببنت شفة. ولقد استشهدت بتحريري السابق بقول الشاعر المصري حافظ ابراهيم، ووصفه مصابهم الوجداني وعدم شعورهم الإنساني.

وإني لأرجو الله قرب أيام اللقاء حيث أن شوقي إليكم في ازدياد، هذا وإن من الحوادث الدمشقية هو تفتيش الحكومة لمكتبة الكاتب البارع «محمد أفندي كرد علي» وبعد التحقيق لم يوجد عنده شيء من الكتب أو الجرائد الممنوعة، ولله الحمد، على أن تلك الحادثة بسيطة جداً والسلام.

دمشق في ١٣ ذي الحجة سنة ١٣٢٢

محمد لطفي الحفار»

جنة عين الفيجة

مصلحة

مياه الفيجة

رقم.........

سند رسالة من الصبا الربيع المجاهد الوطني محب الدين الخطيب
ايام الدراسة وتاسيس جمعية (النهضة العربية)

وفي رسالة أخرى مؤرخة في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٢٤ (وفق ١٩٠٦ كلمة عن الوطن تستحق النشر، قال أبي فيها لصديقه محب الدين الخطيب ما يلي:

«لقد لاح لي من خلال كتابك وأسطره «الحمر» برق ينبئني بأن زمن القرب قد اقترب، وآن مجيؤك لبين الأهل والإخوان والأصدقاء، ولا أقول الوطن، حيث أن «الوطن» هو تلك المدرسة التي تهدي إلينا أنواعاً وأشكالاً من المعارف، وتغذّي أبناءها بالعلوم العالية وأزاهر الحقائق. وما أحلى المدرسة أماً شفيقةً، والكتاب أباً نصوحاً، والدفتر خدناً نبيهاً، وهي لعمري الوطن العزيز».

إن مما يلفت الانتباه في رسالة أخرى هو سعي أبي الحثيث لتحصيل العلم عن طريق القراءة بينما كان تلميذاً في المدارس الأهلية، فلقد كتب إلى صديقه محب الدين رسالةً في ٥ محرم سنة ١٣٢٢، أي سنة ١٩٠٤، تبادل فيها معه الأفكار والآراء حول النقد الذاتي، والاجتهاد في طلب العلم ثم قال له:

«بينما أكتب هذه الأسطر أمام مكتبتي لاحت مني التفاتة إلى كتاب لأحد فضلاء المصريين الغيورين وهو كتاب: «المرأة الجديدة» لقاسم أمين، فلقد أخذته لأجل مطالعته بإمعان توصلاً لحقيقة هذه المسألة الهامة، مسألة المرأة المسلمة، وبينا أنا سائر بفكري بين تضاعيف أسطره، وعجيب أبحاثه، وبديع بيانه، إذ عثرت على جملة للمؤلف لم يوافق بها ذلك الفيلسوف العظيم «جان جاك روسو» الذي قال «إن العلوم والمعارف تهدم كيان الفضائل، وتقوّض أركان محاسن الأخلاق»، فلقد أورد فيها قاسم أمين ما معناه إن ضعف الأخلاق وانعدام الفضائل عند الشبان يعود إلى سوء تربيتهم في

طفولتهم التي لم تتناول وجدانهم، وأنه لا ينمّي وجدان الطفل إلا التربية البيتية المتلقاة من الأم، فالأم هي التي تغرس في أولادها احترام الدين والوطن والناس والفضائل، وتنفث في أنفسهم الأخلاق الجميلة والعواطف الكريمة. ومن هنا نعلم أن أهم وظيفة تؤديها المرأة هي تربية أولادها، وأن تعليمها هي، وتوجيهها الصحيح لإنماء شخصيتها هو الضمان الوحيد لنشأة أولادها نشأة صالحة مفيدة».

كما أننا نقرأ في رسالة لاحقة لأبي مؤرخة في سنة ١٣٢٤ أيضاً (وفق ١٩٠٦م) هذا المقطع الجميل:

«ويعجبني قول أحد أدباء الألمان: «إن للآداب في أفكار الطبقة المتنوّرة تأثيراً أكبر من تأثير العلم إذ ان لجمال الشكل والصورة وقعاً كبيراً في النفس، وان كتب شكسبير وراسين وموليير وولتر سكوت وكيتي وشيللر معروفة أكثر من كتب نيوتن وداروين. ولا غرو في أن للآداب الشأن الكبير في ترقّي الأمم وحفزها على حبّ الجمال والكمال والفنون والطبيعة».

إننا ندرك، من مضمون هذه الرسائل، أن أبي كان يقرأ التراجم إلى اللغة العربية لكبار كتّاب الغرب وذلك لحرمانه من تعلّم لغة أجنبية، فهو يُعلم صديقه محب الدين بأنه قرأ تلخيص كتاب أرسطوطاليس بقلم إبن رشد، ويضيف قائلاً:

«وقرأت مقالتين موضوعهما: «كيف ننشيء الروايات، وهل الشرق محتاج إلى الروايات الاجتماعية أم التاريخية» وهو بحث مفيد بقلم فرح أنطون لأن موضوع الرواية في مهد الطفولة عندنا. لقد أعجبني فيهما التحقيق الذي يلوح من أسطرهما، ولا ريب في أن الكاتب اقتبس بحثه عن أبحاث كتاب اللغة الفرنسية وأدبائها، وما أغنى الإفرنسية بمثل هذه الدراسات المفيدة».

أما طموحه إلى بلوغ أرفع درجات المعرفة فإنه يتجلّى بقوله لصديقة، في رسالة أخرى مؤرّخة في ذات السنة:

«أرى أفكاري مملوءة بآمال كبار من تربية العقل والفكر وترقيتهما، سأحقّقها في المستقبل حيث أني أسير وراء اقتناص تلك الغايات».

نعود الآن إلى تاريخ «جمعية النهضة العربية» لأهميته فنجد له مصدراً موثوقاً هو مذكرات صلاح الدين القاسمي عنه التي جمعها ونشرها زميله في الدراسة والجهاد الأستاذ محب الدين الخطيب في كتابٍ قيّم جعل عنوانه: «الدكتور صلاح الدين القاسمي ١٣٠٥ - ١٣٣٤ وآثاره: صفحات من تاريخ النهضة العربية في أوائل القرن العشرين». فنقرأ في مقدمة الكتاب بقلم الأستاذ محب الدين الخطيب ما يلي:

«هذه الجمعية هي رمز العزيمة الأولى لبعث العروبة، بعد أن هجعت ألف سنة أو تزيد. تأسست بجوار

عرش السلطان عبد الحميد، وهو في عرين جبروته، من شباب عربي كان يتدفق حيويةً ورجولة، ويقوم بواجبه نحو العروبة والإسلام.

ما كان يراه هذا الشباب المتوثّب واجباً كان الحكم التركي يراه جريمة...

كانت هذه الجمعية في القسطنطينية قنبلةً ذرية متوارية، ثم ظهرت في دمشق قلعةً ثقافيةً متحرّرة. وهذه صفحات من تاريخها، في دورها الثاني، بقيت محفوظة بخطّ كاتم سرّها في ذلك الدور: الدكتور صلاح الدين القاسمي، المثل الكامل للشباب العربي النابغ»[٩].

من مضمون هذا الكتاب وقفنا على تفاصيل تأسيس فرع دمشق لجمعية النهضة العربية سنة ١٩٠٦، وعلمنا بفضله أنه «كان لبعض أعضائها المؤسسين لها في القسطنطينية أصدقاء في دمشق، لهم عندهم من الثقة ما يؤهلهم لأن يلتحقوا بهم ويؤلّفوا لهم فرعاً في الفيحاء، فبعث الأخ محب الدين الخطيب رسالتين من الآستانة في بريدٍ واحد، الواحدة للأخ صلاح الدين القاسمي والثانية للأخ لطفي الحفار ينبئهما عن تأليف الجمعية في القسطنطينية ويقترح عليهما أن يشتركا معهم. فاجتمع هذان معاً وتذاكرا مليّاً، وقرّ رأيهما في الختام على الالتحاق بالمركز الأول، وقاما بتأسيس فرعٍ لها، مؤلّفٍ من خمسة أعضاء، فكانوا يجتمعون ليلتين من كل أسبوع، ويوفرون شيئاً من المال في صندوق صغير.

لم يمضِ على ذلك إلاّ حقبة من الزمن، لا تزيد على ثلاثة أشهر تقريباً، حتى اجتمع أغلب أعضاء المركز في العطلة المدرسية بالفرع المؤسّس بدمشق[١٠]. وكانوا، بعد أن كَثُر عددهم، يمشون على قانونٍ عرفيٍّ سنّوه فيما بينهم سرّاً، ثم توحّد الفرع والمركز وقرّ رأي الجمعية على جعل المركز العام في دمشق، حاضرة الشام، وتعاقدوا جميعاً على خدمة المبادئ الأصلية بعد أن توثّقت بينهم عرى الإتحاد والوئام.

وقد أقام الأخ صلاح الدين العظم في ٧ رجب عام ١٣٢٥ وفق عام ١٩٠٧، مأدبة، في أرض الوادي بدمشق، ضمّت أغلب أعضاء الجمعية، وألقى الأخ رشدي الحكيم خطاباً في «التقدم الذاتي» والأخ زكي الخطيب خطاباً في: «الإنسان والتربية» والأخ صلاح الدين القاسمي خطاباً عنوانه: «العلم والاجتماع» والأخ لطفي الحفار خطاباً في: «اللغة العربية» والأخ محب الدين الخطيب خطاباً عنوانه: «الدين والإصلاح». وارفضّت الحفلة وقد عاهد بعضهم بعضاً على خدمة الأمة العربية وأبنائها[١١]».

لقد اطلعت على نصّ خطاب الدكتور صلاح الدين القاسمي في «العلم والاجتماع» في كتاب الأستاذ محب الدين الخطيب عنه وعن آثاره المذكورة آنفاً، ولم تنشر فيه سائر الخطابات

الملقاة في ذلك الاجتماع المشار إليه، ولكنني عثرت على نصّ خطاب أبي «اللغة العربية» بين أوراقه القديمة التي حفظها، وهذا بعض ما جاء فيه، أنشره تبياناً لأفكاره ولغته:

«إن المنقب في صحائف التاريخ ليأخذه العجب حينما يرى سرعة الانقلاب الذي ألمّ باللغة العربية، وماذا يرى؟ يرى أمة كبيرة ضاع استقلالها ومجدها، ولغة عظيمة فقدت مكانتها لما تخلّل جسم الأمة العربية من الانحلال، من أواخر الدولة العثمانية إلى عهدنا هذا. إخواني: من المسلّم به أن اللغات لا تنتشر ولا تعتزّ إلاّ بقوة أهلها، فكلما قويت أمة وامتدّ نفوذها قويت اللغة وانتشرت، ولغتنا الآن تحتاج إلى رجالٍ ينهضون بها، ويعملون لنشرها، وهذا كتاب الله بين أيديكم يأذن لكم بما ندعوكم إليه، وهذا باب الاشتقاق وباب النحت لا يزالان مفتوحين بحمد الله، لم يصبهما ما أصاب باب الاجتهاد، فأدخلوا منهما آمنين. قال أحد الحكماء كلمةً يهتزّ لها وجدان كلّ عربي: «إذا استُعبدت أمة ففي يدها مفتاح خلاصها إذا احتفظت بلغتها». هذه الكلمة تجدّد فينا شعوراً كاد يُفقد من قلوب كثيرين، هو شعور الاستقلال، شعور الحرية التي تجدّد فينا الأمل بأمتنا، وتبعث في نفوسنا واجب الاهتمام بلغتنا. إن لغتنا هي الجامعة الكبرى لنا، إنها مجدنا، وهي شرفنا، وهي أرواحنا، وهي نحن، ونحن هي! تُرى هل يوجد في مجتمعنا الكبير من يعمل على نحت واشتقاق ما تحتاج إليه لغتنا الآن؟ وهل اتفقنا على شيءٍ من المصطلحات أمام هذه العلوم الحديثة الجمّة؟ كلا! وإذا كنا نقول هذه الأقوال بأفواهنا ينبغي أن نعمل ونتّحد ونذأب لكي ننهض، فإن زمان القول قد مضى، والزمن الحاضر لا يرقى فيه ولا يفوز فيه إلاّ العامل النشيط، والباحث المنقّب، والمجتهد المبدع. فانهضوا واعملوا، واتحدوا وقوموا بواجباتكم نحو لغتكم وأمتكم تكونوا من المصلحين الفائزين».

أعتقد أنه من الجدير بالذكر في هذا العرض الاعتراف بفضل القائمين على حلقات التدريس في مطلع هذا القرن، والاطلاع على أسماء روّادها وحماستهم في تلقّي الدروس والمناقشة، فلقد كتب أبي فصلاً في مذكراته عن هؤلاء علمنا منه أن فارس الخوري كان من روّاد تلك الحلقات حيث كتب يقول:

«عرفته أيام كان يختلف إلى حلقتيّ الشيخين الجليلين طاهر الجزائري وجمال الدين القاسمي وهو من إخواننا المسيحيين. كنا نعجب به، نحن الأصغر منه سناً أمثال محب الدين الخطيب، وصالح قنباز والأمير عارف الشهابي، وصلاح الدين القاسمي، وكاتب هذه الأسطر، الذين كنا نتردّد على مجلسيّ هذين العالمين، اللذين كانا من أبرز دعاة النهضة الإصلاحية، المدنية والدينية، ولا سيما بعد أن أُعلن الدستور العثماني سنة ١٩٠٨م. كان الذين يكبروننا سنّاً أمثال الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وشكري العسلي، وعبد الوهاب المليحي، الملقب بالانكليزي، وسليم الجزائري ومحمد كرد علي وغيرهم من الذين كانوا يلازمون هذين المجلسين، يتطلعون إلى فارس الخوري بإكبارٍ وإعجاب، ويسرّون بلقائهم معه. وكان أساتذتنا الشيوخ يرحّبون به، ويستمعون إليه في كثيرٍ من الأبحاث التي كانوا يعالجونها في الدعوة إلى اليقظة والإصلاح، ومحاربة الجهل والأفكار العقيمة، فيعجبون بقوة عارضته، وحسن بيانه، واهتمامه بدراسة القرآن الكريم، واستماعه إلى تفسيره في

المجالس التي كانت تُعقد في بعض الدور، وفي غرف مدرسة عبد الله باشا. إلى جانب ذلك كنا نتلقّى مبادىء الوطنية والقومية، والإصلاحات المدنية والدينية، متحفّزين للعمل في هذا السبيل بوسائلنا الممكنة وقتئذٍ. لقد كانت جمعيتنا، «جمعية النهضة العربية» تقوم بإنشاء دورٍ للقراءة، وإلقاء المحاضرات فيها فأنشئت واحدة في حيّ: «الدرويشية» وأخرى في الطابق الأعلى من: «خان الحمرك» وكان فارس الخوري والدكتور الشهبندر والأستاذ محمد كرد علي يلقون فيها الدروس والمحاضرات، وقد شغف بهم الكثير من المستمعين»(١٢)

نعود الآن إلى اليوم التاريخي الذي (انبثق فيه فجر الحرية واستردّت الأمة دستورها) كما جاء في كتاب الدكتور صلاح الدين القاسمي، وبفضله نعلم أنه (كان لجمعية النهضة العربية من الابتهاج أوفر الحظ فهتفت مع الهاتفين، وردّدت صدى هتافاتها حفلة أقامتها في مسرح القوتلي في ٨ رجب عام ١٣٢٦، وألقى من الأعضاء، في تلك الحفلة، الأخ رشدي الحكيم خطاباً عنوانه «أمنية لا كالأماني» والأخ زكي الخطيب خطاباً عنوانه: «على سلّم الارتقاء» وصلاح الدين القاسمي خطاباً عنوانه: «سماء تركيا» والأخ لطفي الحفار خطاباً عنوانه: «في الماضي والحاضر)(١٣)

بحثت كثيراً عن خطاب أبي المشار إليه فلم أعثر عليه، ولكنني وجدت بين رسائله التي كان يبعث بها إلى القسطنطينية حيث كان يتابع دراسته فيها صديقه الكبير محب الدين الخطيب والتي كان يسميها أحياناً: «إخوانيات» وأحياناً أخرى: «من ذكريات الصبا» الرسالة التالية أنشرها بكاملها لأهميتها.

(أخي المحب

الجمعة في ١٠ رجب سنة ١٣٢٦ وفق ١٩٠٨

في هذه الساعة جاءني كتابك المؤرخ في ٢٤ جمادي الثانية سنة ١٣٢٦ واليوم يوم جمعة والأشغال متراكمة عليّ، وكنت في هذا الأسبوع ـ بمناسبة إعلان الدستور والخلاص من عهد الإستبداد الحميدي ـ على أشدّ ما يكون من التعب ومتابعة العمل، وأشدّ ما يكون من الفرح والسرور، تنظرني في الشوارع أركض وألعب وأصيح كالمجانين: «فلتحيا الحرية وليحيا الدستور!» لقد نلنا ما لم نكن لنحلم به، وغداً أنا مسافر إلى لبنان للراحة قليلاً وأستصحب معي «المقطتف» و«المقتبس» وفيه مقالتك «أقسام التاريخ» وبدأت ترد إلينا أعداد «المقطم» و«المؤيد» وقد كنا، كما تعلم، نهرّبها تهريباً، والآن تأتينا بالبريد العثماني(١٤) لهذا بادرت بكتابة هذه الأسطر واعذرني إذا رأيتها مقتضبة لأني إذا أردت كتابة ما يكنّه ضميري ويعتلج في فؤادي من الآمال والطرب لما وسعته مجلدات.

أخي! ما هذه الحركة القائمة القاعدة؟ ما هذا الانقلاب الكبير؟ ما هذا التبدّل السريع؟ ما هذه

الأضواء وَلِمَ هذه الأنوار المضيئة في شوارع دمشق، ليلاً ونهاراً، بل في جميع أنحاء سوريا؟ وما هذه الاحتفالات العظيمة التي تقام وهذه الخطب الرنّانة التي تلقى على الجمهور؟ هل أنا في حلم أم أنا في جنون! كل شيءٍ قد تغيّر وكل أمر قد تبدّل.

تعال وانظر إلى مدينتك المحبّبة دمشق، نحن الآن أصحاب الكلمة، نحن الآن المنظور إلينا، نحن المسيطرون على أفكار الشعب، نحن الآن كل الناس تتبعنا من شيخ وراهب وعاميّ...

أخي! نالت الأمة العثمانية الدستور على حين غفلة ونالت حرية الصحافة والقول والعمل فدهشت ولم تصدق الخبر! تعالى وانظر إلى سوريا الآن. الآن استيقظت من سباتها العميق، والآن عرفت فضل الأحرار. كنت من يومين عند فارس الخوري أنا وزكي فقال إنه يريد ترك وظيفته[١٥] لأجل أن ينشىء جريدة يومية بدمشق، وعلمت أن رفيق العظم سيأتي إلى دمشق. حركة المتنوّرين الأحرار والشباب المتعلّم الواعي في جميع البلاد العثمانية مدهشة وأظن أن جميع السوريين النازحين عنها سيجيئون إلى سوريا لمتابعة عملهم الصحفي ودعواتهم الوطنية والإصلاحية، وأنا أشير عليك بالرجوع إلينا لنشتغل بالصحافة ومتابعة أعمالنا التي كانت طيّ الخفاء. بادر يا أخي بادر إن رأيت المصلحة تقضي بذلك.

بعد أن كتبنا إليك، منذ شهرين، بأن جمعيتنا: «النهضة العربية» توقفت عن العمل للأسباب التي ذكرناها لك عدنا والتأمنا مرةً ثانية، وألّفنا جمعيتنا تأليفاً متيناً يقوى على تجاوز العراقيل. والآن أخبرك بأمرٍ سيسرّك جداً وهو أننا أعلنّا جمعيتنا باسم: «النهضة السورية» وأضحت تُعرف بهذا الإسم في جميع أنحاء سوريا لأنها صارت علناً في هذه الظروف التي أعلنت فيها جمعية الاتحاد والترقي الدستور العثماني. ولقد أقمنا يوم الأربعاء الماضي احتفالاً حافلاً لنوال حريتنا ومجلس نوابنا وذلك في منتدى القهوة الجديدة «مقهى القوتلي بالسنجقدار» حضره زمرة من الفضلاء والوجهاء ومن بينهم المشير فؤاد باشا الذي كان مسجوناً بالمرجة «في القشلة العسكرية» فأتينا به في مهرجان جميل. وفي الساعة الواحدة تكامل عقد الاجتماع، وازدحم المكان بالناس حتى في خارج المقهى، فدعى رئيس الحفلة عبد الرحمن أفندي الشهبندر الخطباء، وأجلسهم على المسرح، ولم يُرفع الستار عن الخطباء حتى صفّق لهم الحاضرون تصفيقاً حاراً. بعدئذٍ تلى رئيس الحفلة خطاباً بلغ الغاية من التأثير على الحضور، وخاصةً حينما أخذ منديله وقال لهم: «خذوا مناديلكم وقوموا وقولوا معي: فلتحي الحرية! فليحي العدل، فلتحي المساواة!» فهتف الناس معه بأشد ما يكون من الحماسة، وهذه أسماء خطباء حفلتنا: أسعد بك الطرابلسي الأركان حرب، جرجي حداد، رشدي الحكيم، زكي الخطيب، سليم الجزائري الأركان حرب، صلاح الدين القاسمي، عبد الرحمن القصّار الذي تلى قصيدة من شعره، متري قندلفت، محمد الداوودي وأنا. ولقد كان الدكتور الشهبندر يلقي خطباً ارتجالية، بين كل خطيب وخطيب، يعلّق فيها على ما ورد في كلام الخطباء فأدهش الجميع، حفظه الله، وهكذا ترى كيف أن الخطباء الرسميين هم من أعضاء «جمعية النهضة» ما عدا متري قندلفت وعبد الرحمن القصّار. لقد أجاد الخطباء كلهم وتكلّموا بحرية تامة ولم ينقطع التصفيق حتى آخر الحفلة،

وكانت موسيقى مكتب الصنائع تصدح من حين إلى آخر، وكأننا في حلم لذيذ.

والبارحة مساءً، أي يوم الخميس، علمنا أن جمعية «الجامعة العثمانية» تألفت برئاسة سليم البخاري ومن أعضائها عبد الرحمن الشهبندر وفارس الخوري وأسعد وسليم وعبد الرحمن باشا اليوسف، وسامي باشا مردم بك، وأحمد باشا الشمعة وغيرهم من الأعيان، وبعض التجار ومنهم أخي جمال، وعبده الصبّان، وشفيق القوتلي، وياسين دياب. أقامت هذه الجمعية الجديدة التي أُلّفت بإشراف الاتحاد والترقي حفلة في حديقة «الدفتردار ـ المنشية» وكانت بديعة جداً بزينتها، خطب فيها الأمير على باشا الحسني الجزائري وهو يُتأتىء... وعبد القادر المؤيد، فقام عبد الرحمن الشهبندر على المنبر، بعد خطابه، وقال للحضور: «أرأيتم اقتدار عبد القادر بك المؤيد، هذا الرجل ينبغي أن يُنتخب لمجلس المبعوثين(١٦)، وما زال يهيّج الحضور حتى أجمعوا على انتخابه، وكان ذلك بحضور الوالي وغيره من البشاوات والبكوات الذين أنكل(١٧) عليهم عبد الرحمن الشهبندر بخطابه «أنكلة» أدمت قلوبهم لأنه أشبعهم تعريضاً وتبكيتاً، ووصفهم بالخضوع والخنوع والعمل في سبيل أغراضهم وشهواتهم...

واليوم مساءً يقيم بعض المأمورين احتفالاً بالدفتردار أيضاً تزلفاً ونفاقاً..

والخلاصة هي أن الحركة الآن مدهشة بدمشق وسوريا عموماً، والجرائد السورية تكتب بكمال الحرية، والجاسوسية قد ماتت وأرجو أن تكون موتةً أبدية! وما أدري بماذا تأتينا به أخلاق الذين لا يتقون الله في أمتهم وبلادهم، وكثير ما هم.

وماذا أقول لك غير أنني أشعر الآن كأني في بلادٍ جديدة، وكأني في محيط جديد وأظن أن أخبار الآستانة كلها عندك، وأنك تعرف ماذا حلّ بعزّت العابد والشيخ أبو الهدى وكثير من الوزراء فقد بدأنا الآن بالعمل النافع، والآن تحقّق أن الاستبداد يضغط على النفوس فتسكن حيناً من الدهر ولكنها لا تلبث أن تعود فتعمل عملها عندما تُسنح لها الفرص، فتثور وتطغى على الطغاة الظالمين:

أرى خلل الرمادِ وميضَ نار وتوشكُ أن يكونَ لها ضرام!

آه يا أخي المحب! كنت أريد من صميم فؤادي أن تكون خطيباً في احتفالنا، وأنت أولى من يقوم خطيباً في مثل هذا الحفل لأنك من العاملين المجدّين في جمعيتنا وجمع شملنا.

وزّعنا تذاكر للحفلة، أُرسل لك واحدة منها لتراها، ووضعنا في صدر القاعة قطعة كبيرة هذا نصها: «احتفال جمعية النهضة السورية» وأخرى مكتوب عليها: «ممنوع التدخين والتكلم وقت الخطابة». والآن أستودعك الله وقد علمت أن جمعية الاتحاد والترقي أخذت تبحث عن جمعيتنا وعن أعضائها، وسنرى...».

أخوك لطفي الحفار

١٠ رجب عام ١٣٢٦(١٨)

لقد ختم أبي رسالته لمحب الدين الخطيب بإعلامه ببحث جمعية الاتحاد والترقي عن جمعية

(من ذكريات الصبا)

الجمعة في ١٠ رجب ١٣٢٦

أخي الحبيب

في هذه الساعة جاءني كتابك المؤرخ في ٢٤ جمادى الثانية ١٣٢٦ [illegible] وكنت في هذا الأسبوع [illegible]

[illegible] الدستور [illegible]

[illegible] التعب [illegible] العمل [illegible]

[illegible] في الشوارع [illegible]

[illegible] الدستور [illegible]

[illegible] (أقسام التاريخ) [illegible]

[illegible] المؤيد [illegible]

[illegible] بالبريد [illegible]

[illegible]

أخي! ما هذه الحركة الفجائية التي [illegible]؟ ما هذا الانقلاب الكبير؟ ما هذا التبدل السريع؟ ما هذه [illegible] في شوارع [illegible] بل في جميع سوريا؟ وما هذه الاحتفالات العظيمة

[illegible] في البلاد العثمانية [illegible] الدستور [illegible] الكتب والجرائد الممنوعة.

النهضة وعن أعضائها، وأضاف يقول: «وسنرى»، ثم جاء زميله الثاني صلاح الدين القاسمي يوضّح لنا العراقيل التي أعاقت سير تلك الجمعية فكتب ما يلي في خطابٍ ألقاه سنة ١٣٣٠[١٩]:

«بينما كانت نسير جمعيتنا بأعمالها قام في وجهها من العقبات ما أوقف سيرها، ويسوؤني أن أذكر لكم أن حكومة الاتحاد والترقي كانت تناوئها، وتُظهر عدم الميل إلى إجازة قانونها، وهو كما تعلمون إبرة العمل، وبه تُمنح حق البقاء. وقد بذلت الجمعية في تنظيم قانونٍ لها وتنقيحه جهدها ليكون منطبقاً على قانون الجمعيات الحديث، حتى إذا ما تمّ على تلك الصورة قدمته للحكومة مشفوعاً بالبيان، وما زالت هي والحكومة بين جدالٍ طال أمده حتى وُفّقت إلى إجازته فكان فرحها به عظيماً.

يدلّك على هذا أنها لم تكد تحظى بأمنيتها تلك حتى عقدت جلسةً خاصةً انتخبت فيها لجنة إدارية جديدة، وانتخبت من بينها رئيساً ونائباً للرئيس وكاتباً ومحاسباً وأميناً للصندوق، وشرعت تفكر في الوسائل التي تعيد لها شبابها الأول. وها قد مضى عليها شهر واحد عقدت فيه ست جلسات ما بين قانونية وطارئة حتى جاءت هذه الجلسة العامة القانونية التي جمعتنا تحت سقف هذا المعهد العلمي، والتي صرّح القانون بأنها تعقد كلّ شهرٍ مرة».

من فحوى هذا الخطاب ندرك أن «جمعية النهضة السورية» أضحت جمعية معترف بها ومرخّص لها قانونياً في سنة ١٩١١م فقط، ومن مضمونه علمنا بأنها استمرت في عملها لنشر اللغة العربية في البلاد، والعلم، إذ ورد فيه ما يلي:

«وليس لنا بعد أن أجازت الحكومة جمعيتنا إلا أن نسعى يداً واحدة لتحقيق غايتها، وهي كما تظهر من مطالعة المادة الـ (١٢): العناية باللغة العربية وآدابها، وإقامة أوضاع علمية وخيرية. وهذه المادة، كما ترون، ليس فيها رمز إلى سياسة، ولا تعرّض للدين، وليس فيها أثر من الدعوة إلى القوة إلاّ بترقية عنصرٍ، يؤلّف بمجموعه أكثر من نصف الدولة عدداً، حتى إذا بلغ من العلم والنور مبلغاً أدرك معه معنى حقوقه وواجباته، ونفذت إلى قلوب أبنائه شعلة من ذلك الضياء الأبدي وهو العلم الذي يستحثّ العزائم الخامدة والهمم الجامدة»(٢٠).

كما أننا علمنا، بفضل هذا الكتاب الهام، أن الجمعية افتتحت غرف القراءة والتعليم منذ تاريخ ١٠ محرم عام ١٣٢٧هـ وفق ١٦ شباط عام ١٩٠٩م. وبدأ التدريس فيها في ليلتي الثلاثاء والخميس من كل أسبوع لكي يتاح للتجار والعمال حضورها، وأنها كلّفت بهذه المهمة الأستاذ الشيخ أحمد النويلاتي، وذلك في احتفال خطب فيه الأستاذ محمد كرد علي خطاباً خصّصه لأثر المكتبات الشعبية في الأمم وفوائدها، وألقى فيه أبي خطاباً عنوانه: «الجمعيات» والأستاذ محمد كرد علي خطاباً عنوانه: «مكاتب الشعب». وبعد عام فقط أضحى لدى «جمعية النهضة السورية» خزانة كتب تربو مصنفاتها على ألف كتاب، إذ جاء في كلمة صلاح الدين القاسمي عنها ما يلي: «وكلها من الكتب الممتعة المؤلفة في أغراض شتى في التاريخ والاجتماع والأدب، ونحن نسعى لأن تردها عامة المجلات النافعة، والجرائد المشهورة، من عربية وتركية وإفرنسية»(٢١).

أما عن تمويل نشاطات هذه الجمعية التي كان أعضاؤها يدفع كل واحدٍ منهم ربع مجيدي شهرياً، فلقد أوضح لنا الأستاذ القاسمي جزءاً من مواردها فكتب يقول:

«وقد قررت الجمعية خدمةً لمبادئها، تمثيل رواية يُخصّص ريعها لغرف القراءة التابعة لها فقامت بتمثيل رواية: «فتاة الدستور» للمرة الأولى في ٧ صفر عام ١٣٢٧هـ(٢٢) في مسرح «دار الإصلاح»، «الإصلاحخانة»، وبعد ذلك عقدت الجمعية جلسة عامة ووضعت فيها موضع البحث تمثيل الرواية

مرة ثانية فقرّ رأيها على ذلك وقامت بتمثيلها في مسرح: «زهرة دمشق» في غرّة ربيع الأول عام ١٣٢٧هـ، وخُصص ريعها في هذه المرة أيضاً لغرف القراءة المذكورة.

في السنة ذاتها جرى انتخاب الهيئة الإدارية للجمعية على مرحلتين ففاز كلّ من السادة حكمة المرادي ورضا مردم بك وزكي الخطيب وعبد الفتاح الجندي ومحب الدين الخطيب وسامي العظم وعثمان مردم بك ولطفي الحفار في المرتبة الأولى، وانتُخب الأستاذ محب الدين الخطيب رئيساً لها، وعندما دعت الضرورة لأن يغادر دمشق إلى القسطنطينية حلّ محله السيد رضا مردم بك ولطفي الحفار الذي أحرز أكثرية الأصوات بعده، وفقاً للمادتين (١٥) و (١٦) من قانون الجمعية، وأحرز صلاح الدين القاسمي ١٤ صوتاً ورشدي الحكيم ١٦ صوتاً، وسامي العظم ١٣ صوتاً، وانتظم في سلك الجمعية كلّ من السادة صبحي المليحي وفائز الشهابي وجمال القوتلي وكمال حلباوي وعبد الفتاح الجندي وأحمد كرد علي وجمال الحفار الذي استقال من الجمعية لأسباب مشروعة»[٢٣].

إن ما يلفت الانتباه في الفقرة من خطاب الدكتور صلاح الدين القاسمي حول تمثيل بعض الروايات المسرحية في دمشق لتزويد جمعية النهضة بريعها هو اهتمام الناس وقتئذٍ بالمسرحيات والتمثيل، مما يعطينا صورة عن الحياة الاجتماعية والنشاطات الفنية آنذاك، وإن ما يؤكد ذلك ويدلّ على أن هذه النشاطات كانت سائدة في بداية القرن العشرين هو ما جاء في بعض الرسائل المخطوطة التي بعث بها أبي إلى صديقه محب الدين الخطيب حول هذا الموضوع، فأذكر منها مقطعاً من رسالة مؤرخة في ٢٧ شوال سنة ١٣٢٤هـ (وفق سنة ١٩٠٦م) جاء فيه قوله:

«جاءت دمشق جوقة «قرداحي الشهير» وهو للآن لم يمثل رواية مهمة، ولكنه سيمثل مساء اليوم رواية «البرج الهائل» وقد عزمنا على حضورها مع بعض الإخوان، وسوف نرى، على أننا سمعنا ممن حضر تمثيل رواياته تذمراً وتأففاً بالنسبة إلى جوقة «سامي»».

وفي رسالة لاحقة كتب إليه ما يلي:

«ذهبنا لرؤية تمثيل «جوقة القرداحي» فوجدناه كامل المعدات إلا أنه ضعيف التمثيل والتأثير والإلقاء، وكأني أنظر إلى «سامي» فأراه نابغة التمثيل في سوريا إن لم أقل في مصر أيضاً، وقد أخبرنا أحد الأصدقاء أنه فضله على «سلامة الحجازي واسكندر فرح» ولعله يأتي إلى دمشق مرة أخرى إن شاء الله. كما أن القرداحي مثّل رواية «هملت» وأعلن أنها من تعريبه وأنها تفضل بكثير تعريب «طانيوس عبده» لها، ولكنها كانت ركيكةً وأسف كل من حضر تمثيلها».

وبعد بضعة أشهر من السنة ذاتها شاهد أبي تمثيلية أخرى فكتب لصديقه محب الدين الخطيب:

«بالأمس كنا نحن وصلاح الدين القاسمي ورشدي الحكيم وحسن وسامي العظم وعثمان مردم بك

في مرسح «قهوة الخبينة» وقد شهدنا رواية حديثة اسمها «جنفياف» وهي فلسفية طبيعية تستحق الثناء، وتجلب السرور والبكاء معاً. والله يعلم بأن دموعي ترقرقت في إحدى فصولها هو فصل يُمثل فيه اجتماع قرينة غابت عن قرينها سبع سنوات، ولا تسل عن حركات سامي الممثل وانفعالاته حين يرى قرينته المحبوبة، أثناء ذهابه إلى الصيد في حرش بعيد عن الناس، والشعور مسدلة عليها وابنها الصغير بجانبها وقد نشأ في أحضان الطبيعة ورضع من ثدي غزالة، إلا أن الرواية ركيكة العبارة، مما يقلّل من أهميتها، وهذه هي المرة الثانية لمشاهدتي إياها لأن قوة التمثيل تطغى على ما فيها من ركاكة وضعف».

أخي الحبيب

كتابك الأول كاد من فرط ما نقتبس منه [illegible] من شموس معانيكم
التي أرسلت إلينا بشيء منها فالتقطت شيئاً من تباريح الأشواق.
وأنا لا أشكرك على ما أغدقته ولا أزال أشكرك والقصائد التي أشرت
إليها وعدتنا بإرسالها وأنا منتظرها من لطائفك عما قريب.
كتابك الثاني كان من عهد أحمد أيضاً لما صارحته من سهولة
في سفرتك هذه وأرجو أن تكون كذلك لكن لك تقرير بالنجاح [illegible] لأنها
لا تؤنس لنا [illegible] وصلاح الدين العاسمي و[illegible] الحكيم وسعيد
رسلان العظم وجماعة من [illegible] في مرسح (قهوة الخبينة) وقد شهدنا رواية حديثة
اسمها (جنفياف) وهي فلسفية طبيعية تستحق الثناء وتجلب السرور والبكاء
معاً. والله يعلم بأن دموعي ترقرقت في إحدى فصولها (فصل تمثيل فيه
اجتماع قرينة غابت عن قرينها سبع سنوات) ولا تسل عن حركات سامي
الممثل وانفعالاته حين يرى قرينته المحبوبة أثناء ذهابه إلى الصيد في
حرش بعيد عن الناس والشعور مسدلة عليها وابنها الصغير بجانبها
وقد نشأ في أحضان الطبيعة ورضع أيضاً من ثدي الغزالة وهو
[illegible] إلا أن الرواية ركيكة العبارة وهذا
مما يقلل من أهميتها وهذه هي المرة الثانية لمشاهدتي تمثيلها ذلك
لأن قوة التمثيل تطغى على ما فيها من ركاكة وضعف

وبعد ذلك التاريخ بسنة أي في ٢١ صفر سنة ١٣٢٥هـ، وفق سنة ١٩٠٧م، عادت إلى دمشق فرقة الفنان سامي، فكتب عنها أبي إلى محب الدين الخطيب ما يلي:

«... وجاء دمشق أيضاً «جوق سامي» زائداً بعض الممثلين والممثلات، ومصلحاً الكثير من الخلل لأن ملابسه قد تحسّنت، وقد حرص على أن تكون تاريخية كلها، كما أن تمثيله ارتقى عن المرة السابقة فهو يقدم بعض الروايات الجديدة التي سررنا بمشاهدتها، وكان الإقبال عليها كبيراً.

طالعت مؤخراً رواية «ابن الشعب» التي أرشدتني إليها وانتفعت بها، والسلام عليك وعلى الأمير عارف، رشدي وعثمان وصلاح كلهم يسلمون عليك وإلى اللقاء».

أخوك لطفي»

وهناك في دفتر «الاخوانيات» المتضمن رسائله في صباه رسالة أخرى تتعلق بالتمثيل المسرحي مؤرخة في ١٥ ربيع الأول سنة ١٣٢٥هـ، وفق ١٩٠٧م، جاء فيها المقطع التالي:

«أخي المحبّ: قدّم لنا جوق سامي رواية: «إستر وهامان» وهي تاريخية من قصص التوراة والإنجيل، فكان المرسح غاصّاً بالناس على أنها ليست من الطبقة العالية من بين الروايات المسرحية. وفي ختامها وقف سامي على المسرح وقفة خطيب بارع وتلا خطاباً بليغاً بيّن فيه أهمية التمثيل ومكانته عند الأمم الراقية، وتأثيره فخلب مشاعرنا لجودته ورقته، وتذكرناك كثيراً».

هوامش الفصل الأول

(١) لم يذكر أبي اسم ذلك الكاتب الفاضل، كما هو واضح في صورة الصفحة الأولى من هذه المذكرات غير أنني وجدت اسمه في دفتر آخر تضمّن مذكراته اللاحقة فهو السيد محمود الجركس صاحب كتاب: **الدليل المصوّر**.

(٢) يعادل هذا التاريخ الهجري سنة ١٨٨٥م. استناداً إلى جداول **تقويم البشير** الصادر سنة ١٩٣١م، عن المطبعة الكاثوليكية في بيروت.

(٣) **القاسمي، جمال الدين**: عالم من علماء دمشق المرموقين، له مؤلفات هامة في الفقه الإسلامي، وإثنا عشر مجلداً في تفسير القرآن الكريم. ولد في دمشق سنة ١٢٨٣هـ، وفق ١٨٦٦م. وتوفي فيها سنة ١٣٣٢هـ، وفق ١٩١٤م، وكان يُدعى في عصره: «إمام الشام».

(٤) **مذكرات فخري البارودي: ستون سنة تتكلّم**، الجزء الأول، مطابع الحياة، بيروت ١٩٥١، ص ٢٣ - ٢٥.

(٥) **النور والنار في مكتب عنبر** - لوحات عن معهد حمل المشاعل الأولى في دروب الحياة - مطيع المرابط، المطبعة العلمية بدمشق ١٩٩١، صفحة (٥١).

(٦) **الشيخ طاهر الجزائري**، عالم كبير ولد في دمشق سنة ١٨٥١م وتوفي فيها سنة ١٩١٩. اهتمّ بالمخطوطات وساعد على إنشاء دار الكتب الظاهرية بدمشق وكان من أعضاء المجمع العلمي العربي وله مؤلفات متعددة.

(٧) الاتحاديون هم جماعة من الأتراك المتطرفين الذين كان من مبادئهم سيادة العنصر التركي واللغة التركية في سائر أجزاء الدولة العثمانية، وهم الذين خلعوا السلطان عبد الحميد فيما بعد.

(٨) نقل أبي نسخة عن رسائله إلى محب الدين الخطيب بخطه وحفظها في مغلف من مغلفات لجنة عين الفيجة كما يبدو من الصورة المنشورة في الصفحة (٢٢).

(٩) **الدكتور صلاح الدين القاسمي وآثاره: صفحات من تاريخ النهضة العربية في أوائل القرن العشرين** - قدم له وحققه محب الدين الخطيب - المطبعة السلفية ومكتبتها بمصر، ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م، ص (٣).

(١٠) كان مؤسسو جمعية النهضة العربية في القسطنطينية طلاباً يدرسون في معاهدها ومنهم محب الدين الخطيب، صاحب فكرة تأسيس فرع لها بدمشق، مما دعى أبي لتسميته: «باعث النهضة القومية العربية».

(١١) **صلاح الدين القاسمي، آثاره: صفحات من تاريخ النهضة العربية في أوائل القرن العشرين**، المطبعة السلفية بمصر، ١٩٥٩، ص (٥) و (٦).

(١٢) هذه الصفحة من مذكرات أبي قد نشرها السيد محمد الفرحاني في كتابه عن فارس الخوري: **فارس الخوري وأيام لا تنسى** بعد أن سمح له أبي بنشرها، على الصفحتين ٢٣٦ و٢٣٧ من الكتاب المذكور الذي صدر عن «دار الغد» ببيروت سنة ١٩٦٤.

(١٣) المصدر ذاته، ص (٧).

(١٤) كان في البلاد العثمانية حينئذٍ «بوسطات» أجنبية كانت ترد بواسطتها الكتب والجرائد الممنوعة قبل إعلان الدستور.

(١٥) كان يشغل وقتئذٍ وظيفة ترجمان القنصلية الإنكليزية بدمشق.

(١٦) أي مجلس المبعوثان.

(١٧) أي سخر منهم سخريةً.

(١٨) توافق سنة ١٣٢٦هـ، سنة ١٩٠٨م.

(١٩) تاريخ الخطاب المنشور في كتاب: **صلاح الدين القاسمي، آثاره: صفحات من تاريخ النهضة** هو ٢١ شهر محرم سنة ١٣٣٠هـ، الموافق لسنة ١٩١١م، ص (١١) و (١٢).

(٢٠) المصدر السابق ذكره.

(٢١) المصدر السابق ذكره.

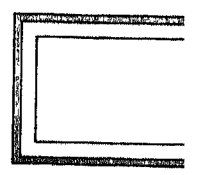
(٢٢) سنة ١٣٢٧هـ، توافق سنة ١٩٠٩م.

(٢٣) المصدر ذاته، ص (٨) و (٩) و (١٠).

الفصل الثاني

الكشكول الحفاري
ومذكرات الصبا





الكشكول الحفاري ومذكرات الصبا

هذا عنوان وضعه أبي مع مقدمة شرح فيها مذكراته في عهد الصبا. والكشكول المشار إليه مدوّن في بضعة دفاتر تُسجِّل لفترةٍ من حياته ونشاطه ابتداءً من سنة ١٩٠٣ ميلادية، كما هو ظاهر في الصورة التي أنشرها لغلاف أول جزء من هذه المذكرات.

الكشكول الحفاري
وهو [illegible]

لمؤلفه الضعيف الحقير محمد لطفي حفار عفي عنه
الغفار. ليعلم انني سلكت بهذا الكشكول
مسلك الادب والكمال وكتبت كل
ما [illegible]
والله الموفق وعليه الاعتماد
ولا حول ولا قوة الا بالله

[illegible] سنة ١٣٢١ [illegible] ١٩٠٢ [illegible]
[illegible]

يتضمن هذا «الكشكول» وصفاً مسهباً لجلسةٍ دعاه لحضورها، مع بعض زملائه في الدراسة، أستاذهم الشيخ بهاء الدين البيطار، الذي كان يقيم في «حيّ الميدان» بدمشق، فكتب ما يلي، ولا بد من التنويه بأنه كان يومئذٍ في السابعة عشرة من عمره.

«بينما كنت ذات يوم جالساً أمام مكتبتي والكتاب في يميني، مستلذّاً بالمطالعة، وَفَد عليَّ غلام وسلّمني دعوة خطّية لمنزل العلامة الفاضل الشيخ بهاء الدين البيطار في محلّة الميدان، الواقعة قِبْلي دمشق الشام. وقد تلقّى الدعوة ذاتها، من الرفاق، الأديب الشيخ محمود أفندي والشيخ حسن أفندي البغجاتي، وأخي جمال الحفار، ورئيسنا الأستاذ الهمام الشيخ عبد القادر أفندي الإسكندري.

اجتمعنا قبل الذهاب، وذهبنا ملبّين النداء إلى أن وصلنا إلى تلك المحلّة البعيدة التي هي عبارة عن قريةٍ من قرى دمشق. ولما حللنا في دار داعينا الفاضل استقبلنا بغاية البشاشة والإكرام، فما استقرّ بنا المقام إلاّ وأخذ كلّ من الأستاذين الفاضلين بحديثٍ أرقّ من نسيم الصبا، وما زالا يمتعاننا بالتكلم عن أحاديث سيّد الوجود، وما اشتملت عليه من بدائع الحكم، ونحن في غبطةٍ كبيرة، إلى أن سمعنا طرقاتٍ عنيفةً على باب المنزل، فنهض داعينا الموقّر ثم رجع إلينا وقال:

«إن في جوارنا الليلة عرس، فأتى هذا الطارق يكلّفنا بإقامة «تلبيسة» العريس عندنا، فأجبناه لذلك. وعندما حان وقت الغروب دخل علينا رجال عديدون وأخذوا يصيحون بالهتافات، ويحدثون ضجيجاً، ورفاقي وأنا نزداد عجباً مما نسمع ونشاهد، حتى استوفوا ما أرادوه، وذهبوا بضوضاءٍ وغوغاء. ولما صفا لنا الجوّ عاد الأستاذان لما كانا بصدده من الأحاديث في موضوعات علمية وتاريخية، اجتلينا منها فوائد جمّة. ثم أتى داعينا بمائدةٍ فيها فواكه وحلوى، وغادرنا بيته مشياً على الأقدام إلى أن بلغنا محلّة «الدرويشية» فاقترح علينا أحد الرفقاء أن نتوجّه إلى «ساحة المرجة» ومنها امتطينا عربة خيل سارت بنا إلى «الربوة» الناظرة. كان القمر في تلك الليلة بدراً فسررنا برؤيته يعكس على الجبال والوادي سناه، وتذكرنا قول الشاعر:

وترى الهلالَ يلوحُ في أفقِ السّما ... يبدو كقوسٍ بالمنى يرميني
أو غادةٍ قد أسفرت عن وَجْهِها ... غَنِيَتْ عن التزيينِ والتحسينِ

وما زلنا نستمتع بنسائم الليل العليلة والمناظر الجميلة إلى أن رجعنا إلى «المرجة» قرابة الفجر، فسمعنا شحروراً ينادي: «الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله!» من على منارة الجامع الأموي هو صوت المؤذن «أبو سعود القوتلي» الحسن. عندئذٍ ودّعنا بعضنا بعضاً شاكرين أستاذنا على تكريمنا بمشاركته تلك السهرة التي لا تنسى».

كانت توجد آنذاك روابط ودّية بين الأساتذة والطلاب، مبنية على الاحترام المتبادل، والوفاء والتقدير، فقد أورد أبي، في هذا الكشكول، بعضاً من المساجلات الشعرية التي جرت بينه وبين أستاذه الشيخ عبد القادر الإسكندري، على هذا النحو:

«قلت في مدح سيدي الأستاذ الشيخ عبد القادر أفندي الإسكندري، من بحر الوافر:

هو الأستاذُ عبد القادر، من	شموسِ علومِهِ أزرَتْ كِسْرى
إذا ما جِئْتَ ساحَتَهُ تُشاهِدْ	شمائِلَهُ الحِسانَ تفوقُ دُرّا
فَلُذْ بجانِبِهِ تحظى بِعِلْمٍ	تَفوقُ به العُلا مَجْداً وقدرا

فأجابني بأبياتٍ، حفظه الله، من البحر المديد:

حبيبُ القَلْبِ لُطفي أراهُ	يُهاديني بِنَظْمٍ كالـلآلي
هو السِّحْرُ الحلالُ أو الحُمَيّا	تدورُ عليَّ مزجاً بالزُّلالِ
فَفُزْ يا قُرَّةَ العَيْنِ عِزاً	فَمَنْ طَلَبَ العُلا سَهِرَ الليالي»

وفي مقاطع أخرى من هذه المذكرات توجد رسالة بعث بها إلى أستاذه الإسكندري في نهاية الدروس التي تلقّاها منه، جاء فيها قوله:

«سيدي وأستاذي، أطال الله بقاءك، فلقد أوليتني من النعم التي لا تحصى، والخيرات التي تجلّ أن تُستقصى مِنَناً ينمّ معناها عن محاسن طباع، وبديع خصال، كيف لا ودمشق الشام بعلاكم طابت أرجاؤها، والعلوم بكم ازدهت علياؤها، ولا غرو فإن دروسكم يحلو الجنى منها والقطاف، حفظكم المولى ورعاكم والسلام».

لطفي الحفار»

إننا نلحظ في هذه المذكرات أن السجع قد غلب على أسلوبه، جرياً على عادة الكتاب في مستهل هذا القرن، وعلى غرار نهج الذين سبقوهم في الكتابة في القرون السابقة. ولكن تطوّر أسلوبه، بعد تلك المرحلة، بيّن لنا تحرّره من السجع سواء في مقالاته أو خطبه، بتطوّر ذوقه الأدبي.

في «الكشكول» ذاته ذكر أبي خلاصة الدروس التي تلقّاها في الشريعة والآداب، وفي صوفية الشيخ الأكبر محيي الدين ابن عربي، وانتقل بعد ذلك إلى سرد فصول جديدة وضع لها عنوان: «الرحلة العلمية»، أنقل منها المقاطع التالية لطرافتها، وبُعد عهدها الذي يصوّر لنا ما كانت عليه حالة البلاد، سورية وفلسطين ولبنان، وأوضاعها الاجتماعية، وطرقاتها، وتقاليدها، في مطلع القرن العشرين. استهلّ الوصف لرحلته قائلاً:

(الرحلة العلمية والمدهشات البرية والبحرية لمؤلفها محمد لطفي الحفار:

باسم الله الرحمن الرحيم وبعد فلسوف أسلك طريق الإيجاز بهذه الرحلة المباركة، ولما كان السفر من الواجبات على كل من يريد كمال العرفان، لأن به تصحّ الأفكار وتتفتّح الأذهان، أزمعت على الرحيل لبعض البلدان لمدة شهر من الزمان مع شقيقي محمود وهو أكبر إخوتي سناً. لقد سافرنا من

دمشق يوم الاثنين في ١٤ رجب المبارك سنة ١٣٢١[١]، وبعد أن ودّعنا الأقارب والأصدقاء وصلنا ظهراً إلى «محطة البابور[٢] الفرنساوي» الكائنة في محطة البرامكة، فقطعنا تذاكر السفر وعندما أقبل «البابور» كثر الزحام وعلا الضجيج، فامتطيناه وأخذنا محلاتنا فيه. ثم سار بتوأدة يصفّر بصوته المنكر إلى أن وصلنا إلى محطة «دُمَّر»[٣] ولما غادرها سار بسرعةٍ وأخذ يهتزّ بنا، وأي اهتزاز! فقلت لنفسي: «أَلِمِثْلِ هذا العذاب أخذت الشركة امتياز الخطّ الحديدي؟ وكيف أَذِنَت لها الحكومة العثمانية العليا أن تُسيّر القطارات بمثل هذه العربات التي لا تصلح حتى للحيوانات؟».

كانت الطريق من دمشق إلى بيروت جميلة بتنوّع مناظرها من بساتين وهضاب وجبال، وما زلنا ننتقل من محطةٍ إلى محطة إلى أن بلغنا قرية «المريجات» وهي «الكرنتينا»، في الساعة التاسعة ليلاً. نزلنا من القطار وسرنا إلى وسط القرية حيث وجدنا رجلاً ينتظر الركاب القادمين، فكتب إسم أخي محمود وإسمي وقال: «إدفعوا مائة غرش رسم الكرنتينا» ففعلنا. وعندما فرغ من تسجيل أسماء المسافرين مثلنا أمرهم بأن يصطفوا، فاصطففنا معهم، وصار يسكب علينا ماء «الفينيك»، ثم وجّهنا إلى مكان لنقيم فيه خمسة أيامٍ وليالٍ!! قضينا الليلة الأولى في مكانٍ مظلم، مطلّ على سهل البقاع مع جماعة من الحماصنة والطرابلسيين والدماشقة، وقد حصل بيننا وبين بعضهم امتزاج لِمَا كانوا عليه من حسن الأدب، وغاية اللطف، وكانت الأحاديث تدور حول هذه المظلمة: «الكرنتينا» التي ابتدعوها لتعذيب الناس، وجعلوها ضريبةً قبلت بها الدولة الإسلامية العثمانية خلافاً لكلّ المذاهب الإنسانية والدينية...

كانت ليلة يوم السبت آخر ليلةٍ قضيناها في المريجات وفي الصباح تهيأنا للرحيل منها فمررنا على ذلك الرجل المسؤول الذي بخّرنا فرداً فرداً، وفتّش أغراضنا، وأعطى لكل واحدٍ منا ورقةً هي شهادة منه بأننا تطهّرنا من الميكروبات!

المسافة بين المريجات وبيروت استغرقت أربع ساعات ولكن القطار توقّف في بلدة «عاليه» فإذا هي بلدة جميلة، ذات عمارات بديعة، ومزروعات غزيرة ومناظر خلاّبة. صعد إلى القطار ركاب كثيرون من «عاليه» فازدحم بالركاب ولم يكن في داخله أنوار، ولم يعد فيه مجال للتنفّس من كثرة الازدحام! وأخيراً وصلنا إلى بيروت، بعد منتصف الليل، فنزلنا في «لوكندة»[٤] على غاية من الاتقان والنظافة هي لوكندة «الشهباء».

استيقظنا براحة في صباح يوم الأحد، بعد وعثاء السفر، وخرجنا لنسرح الطرف بمحاسن البحر المتوسط ونشاهد سفنه الكبيرة. جلسنا على الشاطىء نحتسي القهوة والشاي، ونمتّع النظر بالأمواج، ثم حان وقت صلاة الظهر، فصلّينا مع الجماعة وتغدّينا بعد الصلاة في أحد المطاعم غداءً لذيذاً من الأسماك الطازجة وغيرها.

صادف وقت إقامتنا في بيروت في فصل الخريف المعتدل الجميل، ولله درّ الشاعر بن حبيب الذي قال:

إن فــصــلَ الخريــفِ وافـــى إلــينا يـتـهـادى فـي حُـلَّـةٍ كـالـعـروسِ
غَـيْـرُهُ كـان لـلـعـيـونِ ربـيـعـاً وهـو مـا بـيننـا ربـيـعُ الـنـفـوسِ

ولما تأملت محاسن هذه المدينة الجميلة انشرح صدري بالوقوف على معانيها، وامتلأ قلبي من نورها نوراً. وفي يوم الإثنين عدنا إلى الشاطىء للتنزّه ثم قمنا بزيارة العالم الشهير حسين أفندي موسى المصري فنالنا منه أعظم الإكرام، ثم تجوّلنا في أسواق بيروت، وطفنا على أكثر معاهدها إلى أن حان وقت الغروب، فسهرنا عند بعض الأصحاب تلبيةً لدعوتهم حتى منتصف الليل. صحونا يوم الثلاثاء بنشاط وقطعنا تذاكر السفر إلى يافا على متن السفينة الخديوية الإنكليزية، وهي سفينة يطيب السفر فيها لِعَظمنها وجمال زخارفها، فسارت بنا في المساء وقلنا: «باسم الله مجراها ومسراها» ونحن موقنون بأن المقدّر لا محالة صائر، معرضون عن قول الشاعر:

لا أركــبُ الــبــحــرَ أخــشــى عــلــيَّ مــنــه المعــاطــب
طــيــنٌ أنــا وهــو مــاءُ والــطــيْنُ فــي الماءِ ذائــب...

وما سارت بنا السفينة حوالي ساعة من الزمن إلاّ وهبّت عاصفة هوجاء فرأيتها تقوم وتقعد، وتهتاج وترقد، ثم تضطرب وأي اضطراب. كان لا بد لنا من الصبر ليلاً والثبات إلى أن لاحت لنا بعض الجبال، ثم عمارات يافا المحمية فبلغناها حامدين المولى على السلامة.

عندما خرجنا من الميناء، أخي وأنا، شاهدنا مدينة عليها نوع من الكثافة فاستأجرنا عربةً متوجهين إلى مدينة نابلس، في طرقاتٍ وعرة، صعبة المسالك، فمررنا بقرية تدعى: «كفرسابه» حيث يوجد مقام سيدنا دانيال من أولاد سيدنا يعقوب، عليهما الصلاة والسلام، فحظينا بزيارته. وبعد الاستراحة واصلنا السفر إلى أن أفلت الشمس فبتنا في قريةٍ أخرى صغيرة وغادرناها في صبيحة اليوم التالي، والعربة تموج بنا في الطريق، إلى أن لاحت لنا مدينة نابلس حيث استقبلنا فيها جمعٌ من تجارها وأعيانها، علموا بقدومنا، وعلى رأسهم الحاج رشيد أفندي كمال الذي أخذنا إلى داره، وتلقّانا بالبشاشة والإكرام. تغدّينا عنده وبعد الغداء أخذنا سِنَةٌ من النوم لشدّة ما كنا متعبين، وتفرّجنا في المساء على داره الرحبة التي تدلّ على أنها منزل للأشراف، ثم صحبنا معه إلى ديوانه فصارت الوفود تجيء للسلام علينا وبعضهم من كبار العلماء والتجار، ودارت كؤوس الشاي والأحاديث إلى أن حان وقت العَشاء ومن بعده المبيت في تلك الدار العامرة.

تجوّلنا في الأيام التالية في أسواق نابلس المزدهرة وحاناتها، وزرنا مساجدها ووجهاءها، ولبّينا دعواتهم في مدة إقامتنا فيها. وذات يوم دعانا أحدهم لقضاء يوم في منتزه «رأس العين» المشهور ببساتينه ومائه الزلال، وكان من جملة الذاهبين معنا الشيخ سعيد أفندي حنون، وهو من أدباء نابلس وظرفائها، وصاحب نكاتٍ ذكية.

كان من الذين شرّفونا بالسلام علينا الفقيه مفتي الديار النابلسية الشيخ حسين أفندي هاشم وقد دعانا إلى الغداء في بيته، كما زارنا الماجد الحاج راغب أفندي كمال ودعانا للعشاء في داره وهو من

أعضاء «محكمة الحقوق»[٥]، وكذلك دعانا للغداء والعشاء الحاج محمد علي أفندي عطعوط، وهو من أكابر تجار نابلس، وذلك يوم الاثنين في ٢٨ من شهر رجب المبارك. ولن أنسى دعوة التاجر الأديب عبد الرحمن أفندي العقاد إلى بستان: «الباشا» الذي وجدناه مشتملاً على رَوْح وريحان، فجلنا في روضه، وأطربنا الشادي بحسن صوته إلى أن حان وقت العشاء وكان مشتملاً على لذيذ المآكل والحلويات، كسائر الدعوات التي وُجّهت إلينا وحضرناها، والتي كان أصحابها جميعاً على جانب كبير من الجود والترحاب.

في يوم الخميس من غرّة شهر شعبان المبارك سنة ١٣٢١ زرنا كنيسة السامرية وشاهدنا التوراة التي يزعمون أنها من زمن سيدنا موسى، عليه السلام، وهي مرقومة على رقّ الغزال باللغة السامرية. إنها في الحقيقة قديمة جداً ولكن ليست، كما يزعمون، من زمن النبي موسى، عليه السلام. بعد ذلك قمنا بزيارة الشيخ سعيد أفندي حنون، وأعجبنا بمكتبته العامرة فلم نشعر بمرور الوقت لاستغراقنا بكنوزها، ثم استقبلنا في المساء صهرنا[٦] الحاج عبد الرحمن أفندي منصور، وقد حمل لي تحريراً من أستاذي الشيخ عبد القادر أفندي الإسكندري مشتملاً على أجوبة علمية وذلك لأنني أرسلت إليه كتاباً يتضمّن بعض الأسئلة، فكتبت إليه في الحال قائلاً له:

«سيدي الأستاذ الفاضل، بعد تقبيل أياديكم الكرام وطلب صالح دعواتكم، أبدي لكم أنني سعدت بورود الأجوبة على سؤالي، لما فيها من رأيٍ سديد، فلا زلتم ركناً في العلوم أدامكم الله ورعاكم».

هذا وفي ليلة الثلاثاء، في التاسع من شهر شعبان، دعانا أحد كبار التجار من عملاء أخي محمود لسماع مولدٍ نبويٍّ في بيته، فوجدنا فيه الشيخ أمين أفندي حنون يقرأ سيرة المولد بصوته البديع، والمنشدون من حوله يرتّلون القصائد النبوية بأصواتٍ جهورية إلى أن قُرىء الدعاء. بعد ذلك عقدوا حلقةً لإقامة الذكر فصاروا يقصّرون المدّ، ويمدّون المقصور، ولا يُفهم منهم ما يقولون فذُهلت، وخرجت من الحلقة التي أرغمني على دخولها الحاضرون خوفاً من أن يلحقني الإثم لأننا، إذا أمعنا النظر بما جاءت به الشريعة السمحاء، لوجدنا أن ذلك مما تتبرّأ منه الديانة الحنيفة الغراء. إنهم، في صياحهم وهياجهم، يزعمون أنهم يتقرّبون من الله، والحقيقة هي أن بينهم وبين «الذكر» الذي مدحه الله تعالى بقوله: ﴿ألا بذكر الله تطمئن القلوب﴾ مراحل وفراسخ بعيدة وكم أتمنّى، ويتمنّى كل عاقل، أن يتجرّدوا من هذه العادات الوهمية والخيالات، ومن الجهل السائد على أفكارهم، ومن غفلتهم عن إدراك ما جاءت به الديانة الحنيفة! اللهمّ إهدنا إلى صراطك المستقيم!).

إننا ندرك، مما ورد في هذه المذكرات المبكرة، سواء في وصف الرحلة والذكر أو في النقد الجريء لما شاهده من مظاهر التخلّف، أنه كان متنوّر الذهن منذ مطلع شبابه، صريحاً في إبداء ملاحظاته، ومؤمناً إيماناً قوياً بجوهر الدين، ورافضاً للعادات المشوبة بالبدع.

إلى جانب ذلك نستجلي من صفحات وفصول دفاتر «الكشكول» الخمسة عشر أن شغف

أبي بتراثنا الأدبي والشعري، وبأعلام النهضة كان كبيراً، إذ نقل بخطه مختارات من أقوالهم وقصائدهم، فمجرّد الإطلاع عليها ينبؤنا بأنه كان يستعيض عن إمكان المطالعة باللغات الأجنبية، التي لم يتح له أن يتعلمها، بتتبّع أعداد مجلة المقتطف للوقوف على بعض التراجم لآثار كتاب الغرب، وعلى تطوّر العلوم فيه، ولقد ظلّ الكتاب خير جليس له في سائر أدوار حياته، وجمع في خلالها مكتبةً نفيسةً كان يعتزّ بها ويلجأ إليها، واعتنى بتجليد كتبها وجمع وتجليد أعداد المقتطف والمنار والمقتبس وغيرها، فهي تحتوي على أمهات كتب التراث العربي من فقهيّة وتاريخية وأدبية ودواوين شعرية، وعلى مؤلفات عديدة من آثار الكتّاب المعاصرين وتراجم لآثار كتاب الغرب إلى العربية وأبحاثهم في علم الاقتصاد والقانون والسيرة الخ...

كما استوقفتني، وأنا أطالع المختارات التي نقلها في دفاتر «الكشكول» والآراء والملاحظات التي دوّنها فيه أشياء كثيرة، منها نقله لهذا المقطع من كتاب: «المرأة المسلمة» لمحمد فريد وجدي:

«لكل كائن كمال خاصّ به، وكمال المرأة ليس في صلابة عضلاتها بل في موهبةٍ روحية مُتعت بها، أكثر من الرجل، وهي شعورها الحيّ الدقيق، وإحساسها وعواطفها الرقيقة للدرجة القصوى، وفوق كلّ ذلك استعدادها للتضحية بنفسها في سبيل الخير. فلو نمت هذه المواهب عندها لأغنتها عما يحتاج إليه الرجل من الزند المتين، والسيف الصقيل لتأييد حقوقه، ولسمت بها هذه المواهب إلى مكانة اجتماعية تُحنى لها الرؤوس إجلالاً وتعظيماً».

فلقد علّق عليه بخطه مبدياً موافقته على نصّه، ومما تنبغي الإشارة إليه، في هذا الموضوع، أنه كان نصيراً للمرأة، مؤمناً بقدراتها على العطاء، وبأهمية دورها في نهضة الأمم، رقيقاً جداً في معاملتها، حريصاً على تعليمها وتنمية شخصيتها، ومشجعاً لها في أعمالها الخيرية والاجتماعية والوطنية والأدبية.

وعندما قرأ في مجلة المقتطف خبراً عن قرار وزارة المعارف الروسية بتعليم «الشطرنج» في المدارس، نقل ما جاء فيه وعلّق عليه بهذه الجملة: «إن تعليم الشطرنج أحسن واسطة لتقويم الفكر والأخلاق فهو رياضة للعقل وترويض للنفس».

أما تلخيصه لمسرحيات شكسبير ونقل بعض أقوال الكتّاب الأوروبيين أمثال «جان جاك روسو» و «فيكتور هوجو» في رائعته: «البؤساء[٧]» و «فولتير» فإنه يرشدنا إلى اهتمامه بالإطلاع عليها لتنمية ثقافته.

إن في جملة ما استوقفني في هذه الدفاتر وما وجدته يستحقّ الإشارة إليه هي مقالاته الأولى التي كتبها ونشرها، وهو دون العشرين من عمره، والمقالات التي كتبها وذكر أنها مُنعت

من النشر. عنوان إحدى هذه المقالات التي نُشرت في جريدة: «ثمرات الفنون» كان: «العمل»[٨] وفيها حثّ القرّاء على طلب العلم وعلى العمل به لخدمة أمتهم، كما نشر في جريدة: «الإقبال» مقالةً عنوانها «تربية الوجدان قوام العمران»، وهي مقالة تربوية توجيهية ركّز فيها على تربية الإنسان منذ طفولته وقال «إن الأم هي المسؤولة الأولى عن هذه التربية وأنه لا بدّ من تعليمها». وذكر أن كاتباً سورياً، لم يذكر اسمه، انتقدها نقداً لاذعاً، فردّ عليه رداً عنيفاً نُشر في جريدة: «الشام» العدد ٣٨٦، جعل عنوانه: «إظهار الحقيقة» وضمّنه أدلةً تؤيّد آراءه، ودعاه إلى «نبذ الخرافات والمغالطات»، واستشهد بقول الشاعر:

وكـم مـن عـائـبٍ قـولاً صـحـيـحـاً ... وآفَـتُـهُ مـن الـفـهـمِ الـسـقـيـمِ!

نشر في جريدة «ثمرات الفنون» بعض مقالاتي هذه
والبعض لم ينشر لضرب يد المراقبة عليه وقد أرسلت لها منشورة
كطالب معرض بالمراقب على بعضها وقد نشرت في العدد ١٥٠٠
من الجريدة . وهي هذه على الاصل

(العمل)

كلمة كبيرة وتعد حرفاً لما فنون . وما أحرانا
بالبحث عن حقيقتها كي نجري على سننها القديم ، فسبيل العمل نحو
الهيئة الاجتماعية .
الانسان ان لم يكن عضواً عاملاً في تلك الهيئة

ولقد وجدت أن مقالته: «التمثيل العربي في دمشق» جديرة بالنشر كلها لأنه كان سبّاقاً، في عصره، بالدعوة إلى النهضة الفنية عن طريق التمثيل والمسرح أسوةً باهتمام البلاد المتقدمة به، لذا أنشر صورة كاملة عنها مع أن المراقبة منعت نشرها في الجرائد السورية، كما هو ظاهر من الكلمة التي خطّها في الصفحة الأولى، وهي مؤرّخة في ٢٥ صفر سنة ١٣٢٥هـ، التي توافق سنة ١٩٠٦ ميلادية.

١

لقد كتبت لنشرها أنا مقالة «التمثيل العربي في دمشق»
وأرسلتها لبعض الجرائد السورية فمنعت المراقبة نشرها
فلا حول ولا . ولكن

(التمثيل العربي في دمشق)

التمثيل الأدبي يكاد يكون من أركان الحضارة قديماً وحديثاً!
ولهو من الفنون الجميلة التي تسير مع سير الآداب والمعارف
عند الأمم كالشعر والموسيقى والتصوير — وبين هذه
الفنون تفاضل كلي كما لا يخفى — بحسب ارتقاء الآداب
ورقة الشعور؛ وسمو المدارك عند أمة يكون
ارتقاء هذا الفن على الغالب حيث تجد أعواناً يبلون

٢

البلاء: وأنصاراً يقبلون على البلاء.
وإن الواقف على التاريخ ليعلم ما كان لهذا
الفن من المكانة الكبرى؛ والحظوة العظمى عند الأمم الغابرة
فلقد كان اليونان من أشد الأمم ولوعاً وإتقاناً لهذا الفن
حتى إن رواياتهم كانت تشرح الآداب وكان عندهم من
قبيل المعتقدات الدينية على التخصيص
ولقد والأمم الغربية الآن فإن لها من
الاهتمام والاعتناء بشأنه عظيماً وإن للبارعين فيه
عندهم مكانة عالية فإن الممثل البارع لا يقل اعتباراً وإجلالاً
عند العلماء والحكماء.
ولا عجب فإن التمثيل الأدبي لهو المدرسة العمومية
للناس فإنه يصور لهم الفضيلة وقد أشرقت أشعتها
فأبادت جيوش الفساد وجعلتها هباءً منثوراً وأنارت
للمدلج — وقد كان على شفا هاوية عميقة لا يخرج
منها إلا وهو فاقد الحياة — فأنقذه منها ومن السقوط

٢

وزينة المنصات الكمال. ولقد أصبح يتكلم بحرارة من صميم القلوب.

ثم يصور لهم الرذيلة — وقد صارت صاحبة أعظم الممالك والرزايا والرداءة المالية — فيستفظعونها ويبغضونها ويفرح الذوق السليم من الأرواح.

ولقد التأثير على النفوس من يتكلم بالرسم تمثيل متأثرًا بما يعلم كيف يلقي ويتكلم ويرقص ويومئ إذ يجلب الأسماع بحسن الإلقاء ويقصد الأبصار بمواقع حركاته والسكنات مع انتقاء للروايات المفيدة وإتقان في الملابس التاريخية.

وقد جاء ذكر من "جود التمثيل العربي" وشرحنا فيه بعض روايات فأتقنها وانتقدها وعلمها ما يستحسن الكثير مما ينتقد.

سر زيادة — كما سر العموم — من حسن تمثيل "إبراهيم فنديس" فإنه ولأول مرة حسن يمثل دورًا

٤

والإلقاء الفصيح مع لهجة عربية واضحة من شوقه ليكاد يخلب الجميع ويقلد تلك المثلة البارعة التي في وجهه قد

وكم رأينا الناس من يتململون ويصفقون استحسانًا وإعجابًا!

أو يذرفون الدموع تأثرًا وحزنًا عند تمثيل دور ليهما

على أني رأيت بعضًا من لا يفهمون الإنكليزية ما يلقى ويستفهمون ذلك إذ يتعلمون ليفهموا! ويستفيدون على الأقل من ذكر الجمل العربية على أسماعهم.

وكأني بشيلي قد عمل بنصيحة "شكسبير" للممثلين إذ يقول في بعض رواياته ناصحًا بعض الممثلين — ولكنها نصائح الجوهر المذكور —:

"اعلم أن جوهر التمثيل ما قلته لك بالحقيقة على اختلاف أوضاعها فإذا ألقيت الكلام فاجعل لسانك طوعًا لعقلك! وصوتك طوعًا لشعورك! ولا تخرج عن حد الطبيعي في أحاسيسك.

ثم يجب عليك أن تملك نفسك في كل موقف

٥

ونعطي كل مقال حقه كما ينبغي لك ان تراعي بينه اقوالك
وحركاتك وان تدع الطبيعة تظهر بساطتك وتلبس
دورك لباسا طبيعيا فتخرج بالمظاهر عن التقليد .

واعلم ان المسرح مرآة صقيلة يرى فيها الناظر
كل حسنة وسيئة وتنطبع عليه وجوه صور الاجيال الغابرة
وكل ما يجهله الانسان من عادات الامم واخلاقها وشعورها
وتسارير النفوس واسرارها فانظر في تلك الصور وكيف
يجب ان تشترك في تلك المرآة . ولقد عرفنا المؤلف في
تمثيل خيالات افكاره وابرازها للعيان صورا جلية
ظاهرة تكون شريكا له في كل فضل ، اذ انك تصرف

لهذه نفسية عالية بل قاعدة جلية يجب على كل الممثلين
والممثلات اتباعها والعمل بما تضمنته من الاراء والافكار
في كيفية التمثيل والالقاء .

ومعلوم ان الاعمال الفاضلة تملك من النفوس
وتأخذ مكانا عليا تسمو له الشعور بمشاهدة آثارها

٦

الحسنة ، ومنها ترقى الى الحضارة ؛ وان التمثيل من الاسباب التي توصل
لهذه الغاية الشريفة الى النفوس ويعلم الافضل من مثلي
بارع .

ومثل الاعمال الساقطة تنفر منها الطباع وتأباها
النفوس عند مشاهدة افاعيلها القذرة بصاحبها الى الناس .

ولعمر فان لهذا الجوهر اذا اراد ان يصل الى درجة
عالية من الكمال تعليه بالتنبيه على بعضه لتلافيه فانا رأينا
بعضهم يستعمل الهزء والهزل في مواضع الجد والضحك في
مواقف التأثر . كما انه يلزمه افكار وآيات جديرة بعيدة
ويلزمه زيادة اتقانه في الملابس التاريخية . وقد رأينا
بعضهم اذا الجمهور يلقنهم في الغالب طبقه ويتعمق ولهذا مما يذهب
به رونقه كثيرا من الرواية . وبالجملة فان حسانه تتلخص
عن هذه السيئات ولعله يزيلها . . .

وان من اعظم ما يطلب منه كل ممثل الانتباه
الكلي لادوار الرواية وكيفية القائها على الجمهور حتى

٧

تتمثل امامهم واقعية طبيعية بتأثيرها في مواقف
التأثر ، وبتأثيره في مواقف الازعاج ؛ ولهذا من
الاهمية بمكان .

اما مسارحنا فانها غاية في التشويه اذ
لا تزال تحت اخطاء القدم يلوح عليها علائم الكبر
فهي تحتاج الى اصلاح وترتيب واتقان وتوسيع ولعل
بعضهم يقوم بهذا العمل

*

* *

ولا يخالنا احد يرى ان مسألة الروايات الادبية
مما يحظره الادب كما يدعي بعض السذج البسطاء ، اذ
لا يوجد هناك الا علم تثقف دائرة بمختلف المواضيع
وهو ادب تتمثل يلوح منه نفائس عبرها بين حكمة وموعظة
واعتبار . ولكنه مسألة تضفي للنفوس بشاشة فتزيل
عبوس الوجوه ، وتشرح القلوب ، علاوة على ما تشتمل من طبائع ،

٨

الحضارة ونتائج العمران ، وما للفنون الادبية من الاخلاق
العمومية .

نعم ! يوجد بعض روايات غرامية وهزلية مجونية
ولكن هذه مما يجب ازالتها وعدم تمثيلها .

ولا ابلغ من الادبيات الراقية في التأثير
على النفوس فكيف بها اذا تمثلت بارع تمثيل يشيد
شأنها ؟

في ٢٢ صفر عام ١٣٢٥   محمد لطفي الحفار

في سنة ١٩٠٨ كتب دراسة عن الأسلوب الأدبي نشرتها له جريدة «طرابلس» في عددها رقم ٥٧٠ بعنوان: «الكتابة والسجع» واستشهد فيها بقول العالم ابن خلدون التالي:

«الترسّل هو إطلاق الكلام وإرساله من غير تسجيع إلا حيث ترسله الملكة الكتابية إرسالاً من غير تكلّف، أما السجع فهو من الأساليب المذمومة، وإن ما حمل إليه أهل العصر هو استيلاء العجمة على ألسنتهم، وقصورهم في إعطاء الكلام حقّه بمطابقةٍ لمقتضى الحال، فعجزوا عن الكلام المرسل وأولعوا بهذا السجع».

وهنالك مقالة هامة مُنعت من النشر عنوانها: «التعصب والجمود» هاجم فيها التعصب الديني الأعمى، ونقلها في مذكراته: «الكشكول» بخطه، كما هو واضح في الصورة التي أنشرها للصفحتين الأوليين منها. ولم يفته في صفحاتها اللاحقة أن يشير إلى أن ما حفزه على

"التعصب والجمود"

اللهم إني أبرأ إليك من تعصب
يقذف بنا إلى هاوية الذل والانحطاط،
ومن جمود يسدل على بصائرنا حجاباً كثيفاً من
الجهل والخفاء، حتى لا نسمع ولا نبصر،
ولا نعقل ولا نفهم، نرى الحقائق وهي

زاهية في باحات العلم فننظر إليها أوهاماً،
وننظر الأباطيل وهي لا يستر جهلها إلا من
الزخرفة الظاهرة فنحسبها حقائق، وذلك
شأن أقوام ران التعصب على قلوبهم،
والجمود على أفكارهم، ورثوا العادات القديمة
وألفوا الأباطيل الموهومة، وزعموا
أنهم على حقيقة فأظهروا العداوة والخصام
والمجافاة لمن يخالفهم، ذهاباً مع عامل الهوى
وقائد النفس الأمارة، ذلك لعمري
التعصب الذميم، والجمود القبيح.
أورثهم تلك الدراية التقليدية،
وهذه الحماسة المتعصبة لأن يشبوا على
الجهل المرصد، والدمار الشامل.

كتابتها هو مغالاة «دعاة الدين» كما أسماهم، في الإنغماس بذلك التعصّب الأعمى والتحجّر في العقلية، وما ينجم عنهما من عوائق في طريق فهم الشريعة فهماً صحيحاً، وفي طريق تنوير أفكار الأجيال الجديدة، ودفعها إلى التقدّم الصحيح. ولقد بيّن في المقالة ذاتها تجرّد النبي الكريم «صلعم» من التعصّب في رسالته الإسلامية وفي أحاديثه وحياته لأنه دعا إلى التسامح والتيسير، وإلى التحلّي بمكارم الأخلاق، وطلب المعرفة والتنوّر، والوعي للمسؤولية الفردية والجماعية، ثم ختم مقالته بهذه العبارات:

«... ونحن، لو سلكنا منهجه القويم تماماً لكنا أرقى الأمم، ولما وُجد بيننا من يتبع عادات الجاهلية الأولى أو الوثنية التعساء! فمن المقرر الثابت لدى دعاة الإصلاح والعلماء أن التعصب الذميم هو أكثف سحابة تمنع نفاذ أشعة الشمس إلى الأفكار والنفوس، وأن الجمود هو أدكن ظلمةٍ يتخبّط بها الإنسان لأنهما، مما لا شك فيه، العقبة الكبرى في طريق التقدم والتحرر والرقي والازدهار».

أحدثت هذه المقالة ضجة استياء في الأوساط الدينية بدمشق عندما طبع منها عدة نسخ ووزّعها في المدينة في أثر منع نشرها ولما بلغته أصداء عن ذلك الاستياء كتب في مذكراته ما يلي:

«أصور للقارئ النبيل، قبل كل شيء، ما أحدثته تلك المقالة التي استفتح بها هذا الجزء، من تأثير على مدارك الناس، الدمشقيين خصوصاً، والسوريين عموماً، حيث انها ما طرقت أسماع بعض أرباب العمائم، وأصحاب الأكمام العبائب، حتى قاموا وقعدوا، وأرغوا وأزبدوا، واستكبروا الأمر أيّ استكبار وقالوا: «إن بعض الناشئة لم يكفهم ما أحدثوه وأتبعوه من غريب الأفكار حتى قاموا يعرّضون بأولئك الذين اتخذوا المساجد مسكناً!» ولعمر الحق أقول، بلا وجل، إن الشريعة السمحاء لتتبرّأ من أولئك الذين جعلوا أنفسهم عالةً على الناس، وأَلِفوا البطالة والكسل».

لهذا ألحق مقالته: «التعصب والجمود» بمقالة ثانية جعل عنوانها: «البطالة والكسل» وأشار إلى أن جريدة «طرابلس» نشرتها له في عددها رقم (٥٧٥). في سنة ١٩٠٨. وهكذا نرى أنه كان، منذ ذلك التاريخ، قويّ الشكيمة، جريئاً في كتاباته ومواقفه، عنيداً في الدفاع عن آرائه، وحريصاً على تقدّم مجتمعه عن طريق العلم والعمل، وكثيراً ما كان يردّد أبياتاً من الشعر حفظها، ويستشهد بها في مقالاته وخطبه، منها هذا البيت للشاعر سامي البارودي المصري:

بقوةِ العلمِ تقوى شوكةُ الأمم ... فالحكمُ في الدهر منسوبٌ إلى القلم

ولكونه كان متضلعاً بأمور الشريعة، كان يهاجم المغالاة والانحراف بقوة الحجّة والمنطق، فشرح في مقالته: «البطالة والكسل»، اللذين اعتبرهما آفتين في المجتمعات المتخلفة لا بدّ من محاربتهما، الحوافز التي دعته لكتابتها فكتب يقول:

«إن إصلاح الأمم، وبلوغها مراتب الحضارة والعمران، لا يتحققان إلاّ بتضافر جهود أفرادها وتعاونهم، وذلك لا يكون إلاّ بنبذ البطالة والكسل، ورفض التواني والتواكل حيث توزّع الأعمال على الرجال، كلّ حسب قدرته وميل فطرته، فإن الدين القويم يأمرنا بالعمل لا بالخمول، وبالعلم لا بالجهل، ويأبى أن نتّخذه ذريعةً للتواكل، ووسيلةً لمحاربة الحركات الإصلاحية».

بسم الله الرحمن الرحيم

صفوة للقارئ النبيل قبل كل شيء ما أحدثته
تلك المقالة التي ستنشر في هذا الجزء
من التأثير على مدارك الدمشقيين خصوصاً
والسوريين عموماً، حيث إن ما طرقت
أسماع بعضهم «أرباب العمائم، وأصحاب
الأكمام الواسعة» حتى ثاروا وقعدوا
وأرعدوا وأزبدوا واستكبروا الأمر
أي استكبار. وقالوا إن بعضهم [?]
لم يكفهم ما أحدثوه وابتدعوه من غريب
الأفكار حتى قاموا يتصدّون بأولئك
الذين اتخذوا المساجد مسكناً.

ولعمر الحق إن الشريعة السمحاء
لتبرأ من أولئك الذين جعلوا أنفسهم
عالة على الناس حيث أنهم ألفوا البطالة
والكسل ولم يهمّوا إلا بتكبير العمائم
وتوسيع الأكمام. فإنا لله وإنا إليه راجعون
ولهاك المقالة نشرت في جريدة طرابلس
الغرب عدد ١٥٠٧ »

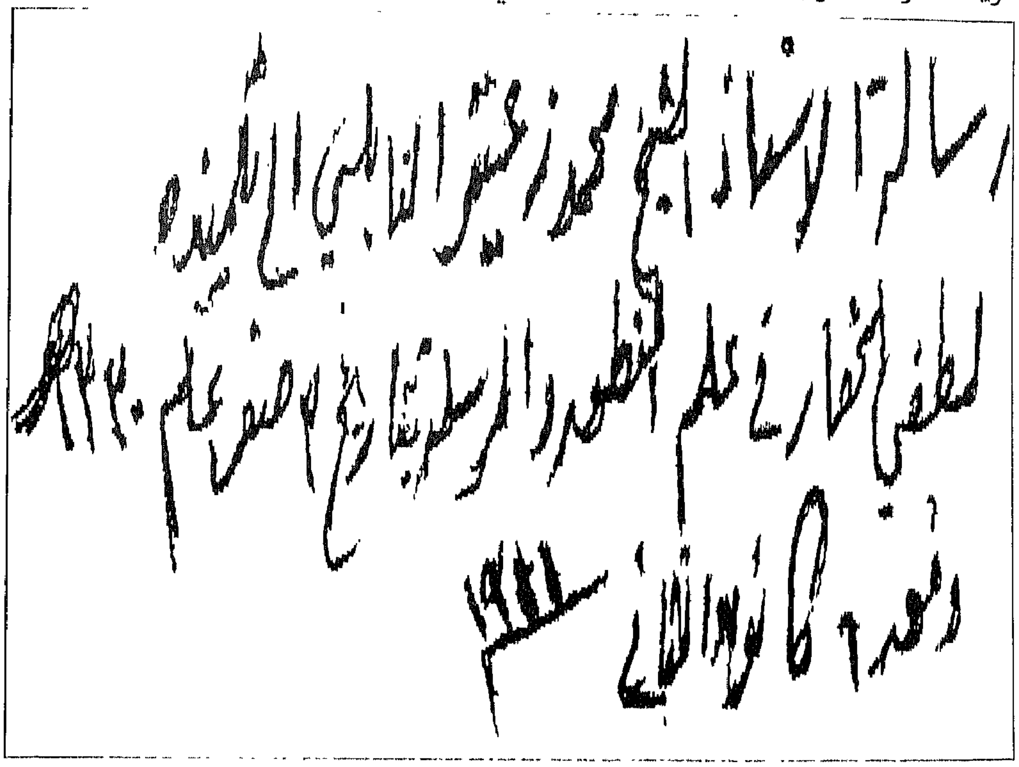
(البطالة والكسل)

مطالب العقول [?] الصحيحة والواجبات
الشاعر [?] السليمة، وسنن العدل في
الهيئة الاجتماعية، والاستعدادات
الفطرية، كلها قاضية علينا بغرس
بذور العمل والهمة والنشاط سواء

وقبل أن أختم الحديث عن مضمون هذه المذكرات لا بدّ لي من الإشارة إلى دفترين ملحقين لهما جعل عنوانهما: «وجدانيات» وهما يتضمنان آراءه في الحياة، وولعه بالطبيعة والموسيقى، وأشعاراً غزلية وقومية أعجبته لكبار الشعراء القدامى أمثال الشريف الرضي، وبشار، وأبي العلاء، وابن الرومي، وابن زيدون، والبحتري، والمتنبي، وابن المعتز، وللشعراء المعاصرين: شوقي، ومطران، والرافعي وحافظ ابراهيم، وسليم عنحوري، وأمين نخلة، والأخطل الصغير.

هذا هو فحوى دفاتر «الكشكول» الخمسة عشر باختصار، كما أنها تضمّنت رسالة هامّة تسلّمها من عالم من مدينة نابلس الأستاذ محمد زعيتر، في ٦ كانون الثاني سنة ١٩١١م، كما هو واضح في صورتها المنشورة في هذه الصفحة، حفظها في آخر دفتر من دفاتر مذكراته، ومعها كرّاس مخطوط مؤلّف من مئتي صفحة يتضمّن فصولاً في العلوم الطبيعية واللغوية وعلم المنطق، مما يدلّ على أنه تعرّف إلى ذلك العالم يوم كان في نابلس سنة ١٩٠٣ وأعجب به، وطلب إليه أن يسمح له بالاستفادة من علمه، ومتابعة دروسه عن طريق المراسلة.

في تلك السنة بالذات، تزوّج أبي وهو في السادسة والعشرين من عمره، وكان لزواجه قصة غريبة سأسردها لكونها تتعلق بسيرة حياته، وتلقي أضواءً جديدة على شخصيته وعصره.



رسالة الأستاذ الشيخ محمد زعيتر النابلسي إلى تلميذه
لطفي الحفار في علم المنطق والمرسلة تاريخ ٣ صفر عام ١٣٣٠ هـ
وبعده ٦ كانون الثاني سنة ١٩١١

حضرة الشهم الأديب الفاضل حفار زاده مكرمتلو لطفي أفندي حفظه الله تعالى [illegible]

[illegible] في عالم السطعة [illegible]

[illegible]

[illegible] العالم [illegible]

[illegible] الرسالة [illegible]

[illegible] العالم [illegible]

[illegible] أفندي شيخ المدرسة [illegible]

[illegible] الأستاذ [illegible] الشيخ قاسم [illegible]

[illegible]

[illegible] ٩ كانون [illegible] ١٩٢٢

[illegible]

[illegible] عفي عنه

[illegible]

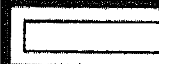
بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المسائل الشهيه في الاحكام المنطقيه

صحيفه

صحيفة

النون وفتح السين المهملة المخففة بعدها ألف مقصورة
هي أظهر من الرواية الأخرى التي هي (إني لا أُنَسَّى لأَسُنّ)
الكائنة بضم الهمزة وفتح النون والسين المهملة المشددة
بعدها ألف مقصورة المشعرة بأن الله عز وجل
يُنَسّيه ليَسُنَّ فيكون نسيانا حقيقيا وقد نفاه
صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله لم أنس ولم تقصر بخلاف
الرواية الأولى فإنه نسب فيها النسيان لنفسه وهو
تناسٍ لا نسيان حقيقي بل هو للتشريع ولبيان
حكمه فليحفظ فإنه تحقيق نفيس وهذا آخر
ما وفقني الله تعالى لاستخراجه وجمعه وترتيب
شرحه وبنعمه فأطلب ممن يطلع على رسالتي هذه
أن ينظر إليها بعين الإنصاف والاتحاف ولا ينظر
إليها بإجحاف الانحراف فإن العصمة إنما هي لكتاب الله
ورسوله صلوات الله وسلامه عليه وما من أحد إلا رادّ
على غيره ورُدَّ عليه والحمد لله أولا وآخرا وباطنا وظاهرا
والصلاة والسلام على معلم الخير وأستاذ كل أستاذ
وهو للعالمين ملاذ وعلى آله وأصحابه أجمعين وعلى سائر
النبيين والمرسلين وكان ختام جمعه في اليوم الخامس عشر من
جمادى الثانية من السنة التاسعة والعشرين بعد ثلاثمائة
والألف من السنة الهجرية على صاحبها صلوات خالق البرية آمين



هوامش الفصل الثاني

(١) سنة ١٣٢١هـ، توافق سنة ١٩٠٣م.
(٢) أي القطار.
(٣) قرية صغيرة من ضواحي دمشق تقع على مجرى نهر بردى.
(٤) أي فندق.
(٥) «محكمة الحقوق» في ذلك الزمن تعادل: «محكمة البداية المدنية» في يومنا الحاضر.
(٦) هو زوج عمتي «فريدة» شقيقة أبي الوحيدة من والديه، وهو عالم وتاجر من أصل مغربي عاش في دمشق وتوفي بها وأنجب عدة أولاد من خيرة الناس.
(٧) ولقد ذكر أبي أن كتاب البؤساء الذي اقتناه وقرأه هو من تعريب الكاتب الشهير محمد حافظ ابراهيم.
(٨) يظهر للقارىء من صورة الصفحة الأولى من هذه المقالة أن يد الرقابة كانت شديدة على الصحف.



الفصل الثالث

قصة زواجه



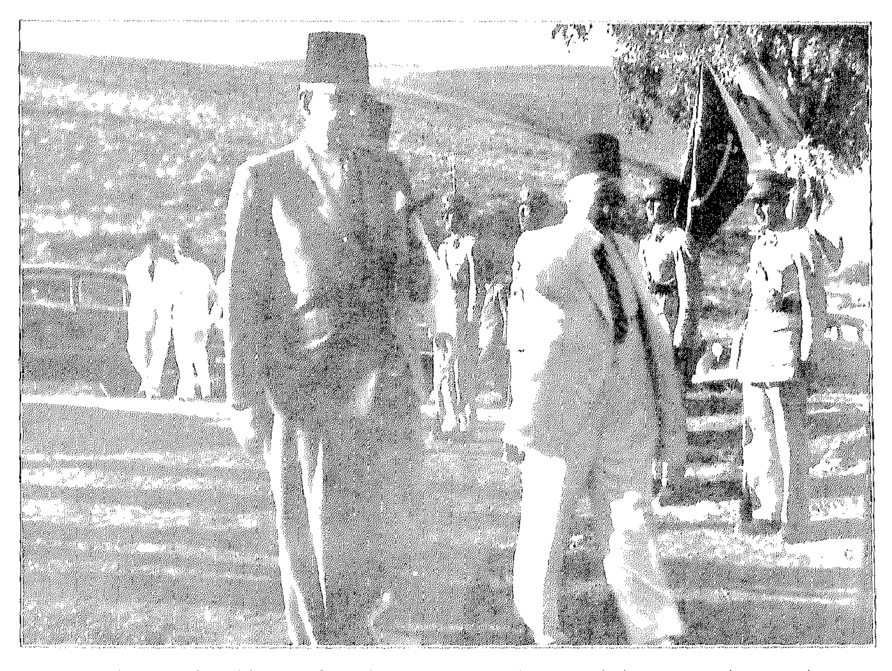




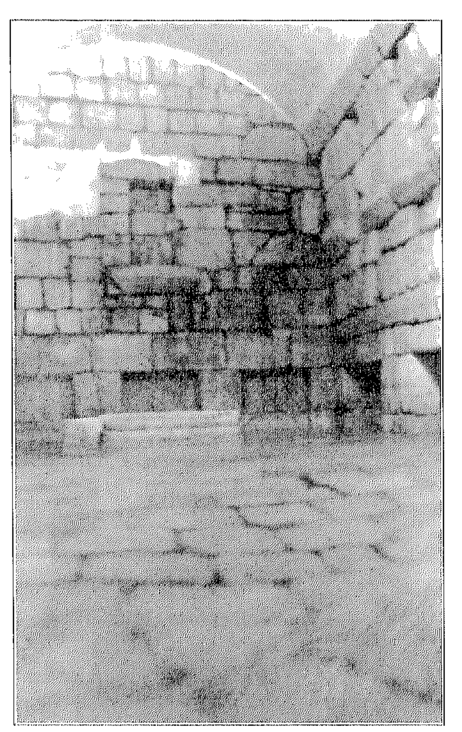

جمعية النهضة العربية



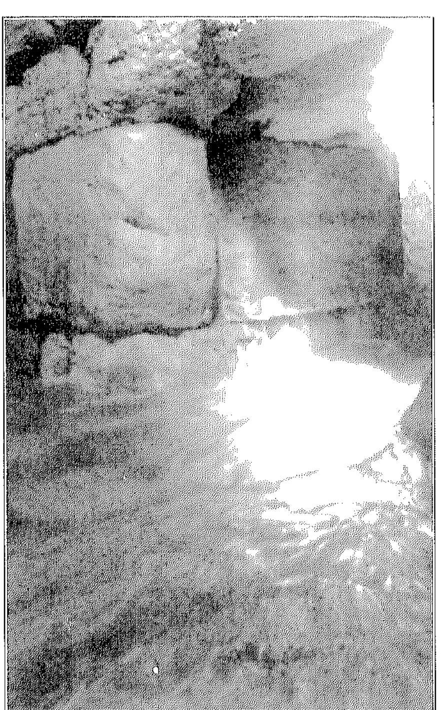
على ضريح الشهيد يوسف العظمه يوم ذكرى ميسلون سنة ١٩٣١ في ٤٢ تموز (يوليو)



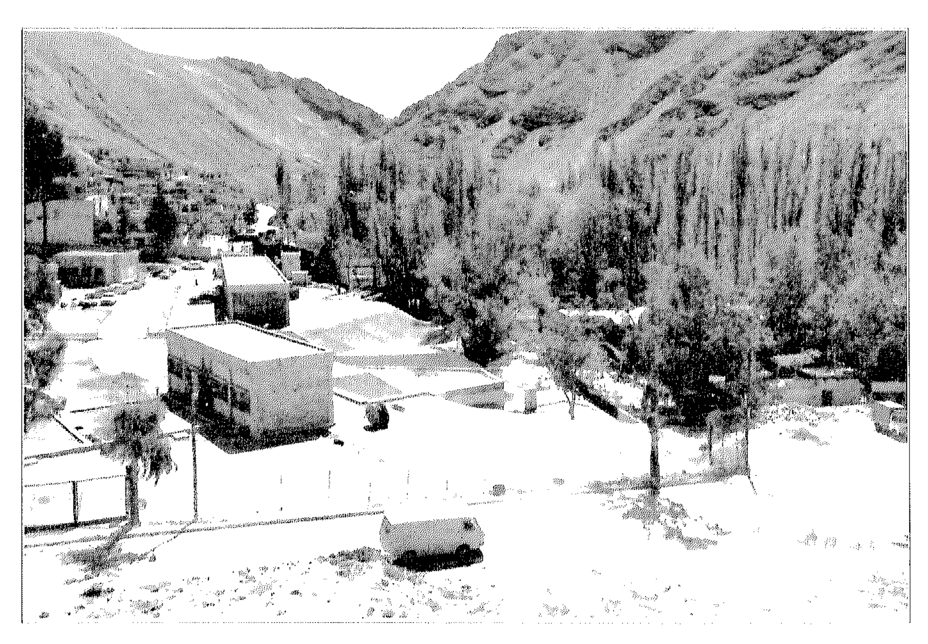
على ضريح الشهيد يوسف العظمه في ميسلون سنة ١٩٤٨ من اليمين السيدان : لطفي الحفار ونبيه العظمه



آثار المعبد الروماني



النبع يتدفق من داخل الحوض ١٩٢٨



ورشة أعمال مشروع مياه الفيجه في موقع النبع (سنة ١٩٢٩)



نوفره في وسط نهر بردى أمام سراي الحكومة يوم تدشين
مشروع الفيجه سنة ١٩٣٢



نوفره في وسط نهر بردى بدمشق يوم تدشين
المشروع آب ١٩٣٢



في نبع الفيجه أبي يشرف على بناء الخزان على يمين الصورة
ومعه المهندس خالد سعيد الحكيم والمهندس رضا مرتضى سنة ١٩٢٩

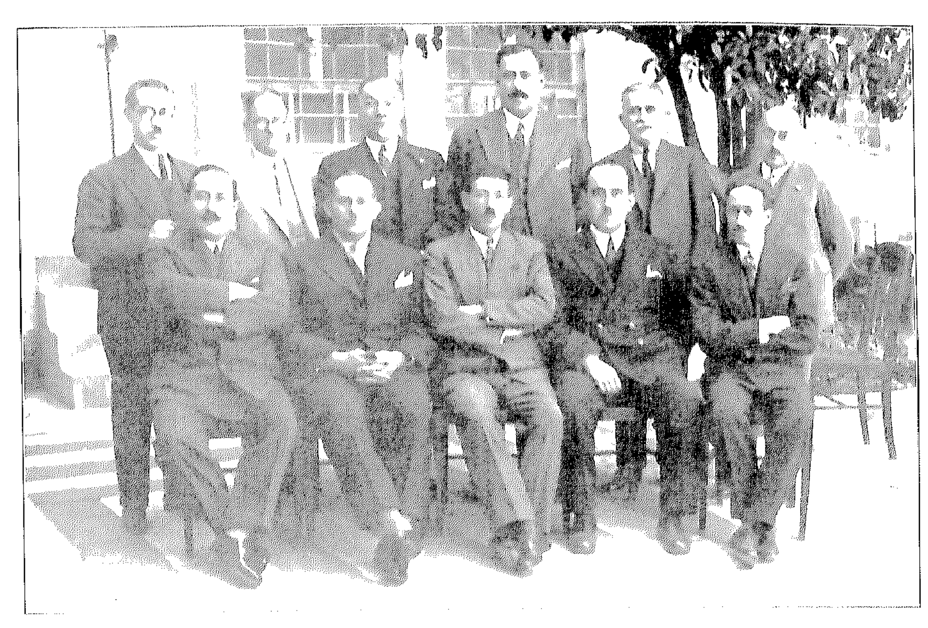


أعضاء لجنة مشروع مياه الفيجة في جوار النبع يتوسطهم أبي وأنا أمامه سنة ١٩٢٣ .

▶ أبي لطفي الحفار يخطب في حديقة المنشية يوم تدشين مشروع الفيجة في ٣/ ٨/ ١٩٣٢ .



مشهد الاحتفال بوصول مياه الفيجة إلى دور دمشق في ٣/ ٨/ ١٩٣٢ . الحاضرون من اليمين : ممثلو سلطة الانتداب والقناصل قبل العاسود ثم السادة : هاشم الأتاسي ، رياض الصلح ، جميل مردم بك سعد الله الجابري رئيس الجمهورية محمد علي العابد وممثل المفوّض السامي . ويظهر في الصف الثاني السيد فخري البارودي .



نواب دمشق المنتخبون في ٧/ ٦/ ١٩٣٢ وهم الجالسون من اليمين السادة : أبو الهدى الحسيبي ، فائز الخوري ، فخري البارودي ، احسان الشريف ونسيب الكيلاني . الواقفون من اليمين السادة : لطفي الحفار ، يوسف لنيادو ، نسيب البكري ، محمد علي العابد رئيس الجمهورية ، زكي الخطيب وجميل مردم بك .



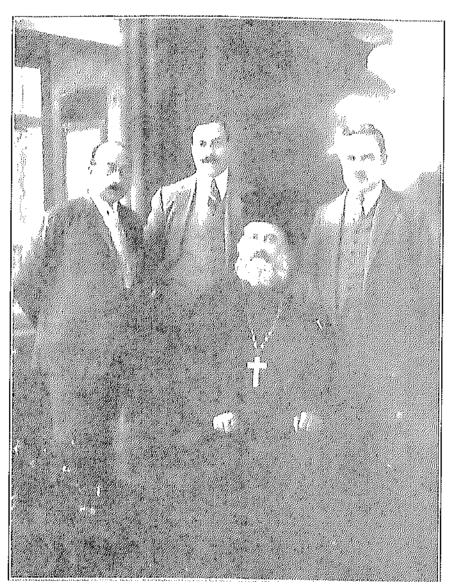
أعضاء الحكومة التي شكلها رئيس الدولة أحمد نامي في ٥/ ٥/ ١٩٢٦ ،
من اليمين السادة : لطفي الحفار ، شاكر نعمة الشعباني ، فارس الخوري ، الداماد أحمد نامي ، مندوب المفوض السامي بيير أليب ، حسني البرازي وواثق المؤيد العظم .



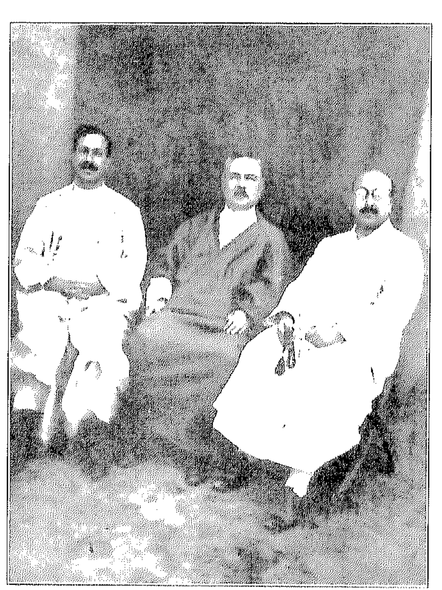
نواب دمشق المنتخبون في ٧/ ٦/ ١٩٣٢ وهم الجالسون من اليمين السادة : أبو الهدى الحسيبي ، فائز الخوري ، فخري البارودي ، احسان الشريف ونسيب الكيلاني . الواقفون من اليمين السادة : لطفي الحفار ، يوسف لنيادو ، نسيب البكري ، محمد علي العابد رئيس الجمهورية ، زكي الخطيب وجميل مردم بك .



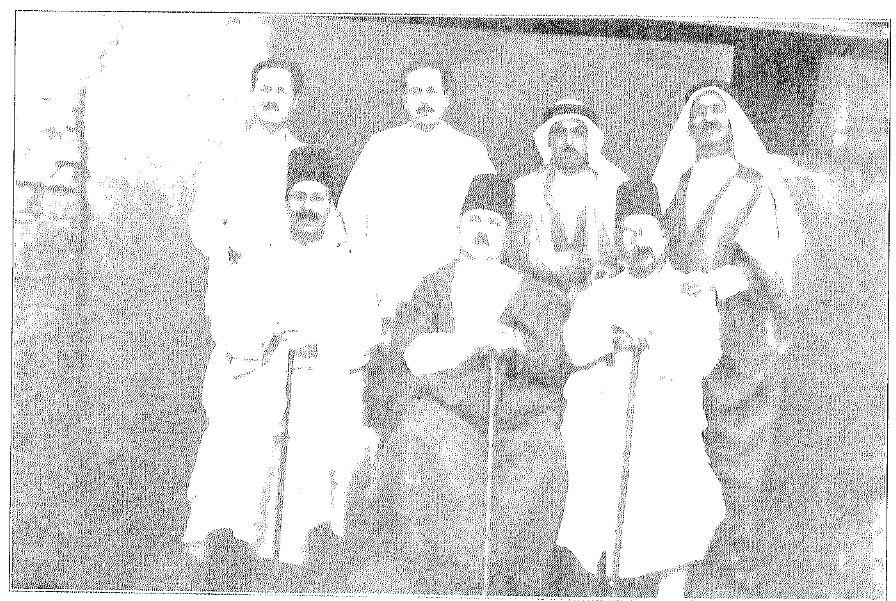
أعضاء الحكومة التي شكلها رئيس الدولة أحمد نامي في ٥/٥/١٩٢٦ .
من اليمين السادة لطفي الحفار ، شاكر نعمة الشعباني ، فارس الخوري ، الداماد أحمد نامي ، سكرتير المفوض السامي بيير أليب ، حسني البرازي وواثق المؤيد العظم .



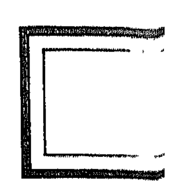
الوزراء المنفيون إلى «أميون» في لبنان الشمالي
السادة الواقفون من اليمين : فارس الخوري ،
حسني البرازي ولطفي الحفار .
والجالس هو الخوري المحترم الياس الشمّاس



الوطنيون المنفيون في قرية الحسّجة ١٧/ ٨/ ١٩٢٦
من اليمين السادة : لطفي الحفار ، فارس الخوري
وحسني البرازي



الوطنيون المنفيون في بلدة أميون بالكورة في لبنان الشمالي خريف ١٩٢٧ ،
وهم الجالسون من اليمين السادة : لطفي الحفار ، فارس الخوري وحسني البرازي .
والواقفون هم السادة : سعد الله الجابري ، أديب الصفدي وأخوه بدر الدين وفوزي القزي .



قصة زواجه

في سنة ١٩١١م خطب لأبي أهلوه والدتي، مسرة بنت عبد الله السقطي، جرياً على العادة السائدة في مجتمعنا آنذاك، وتمّ الاحتفال بالزفاف في بيت جدي في حيّ الشاغور، فدعت جدتي لأبي عدداً كبيراً من السيدات وأحضرت لذلك الاحتفال فرقةً غنائية موسيقية، مؤلفة من ست مطربات وعازفات على الآلات الموسيقية هي جوقة «بنات مَكْنو»[1] المشهورة في دمشق.

كان عقد القران قد جرى في منزل جدي لأمي الواقع في حيّ الصالحية، قبل بضعة أشهر من حفل الزفاف، وتمّ تجهيز العروس المؤلّف من أثاث من الخشب المصدّف وصندوقين مطعّمين للثياب، وثياب وأدوات متنوعة للزينة والاستعمال، فأُرسل الجهاز إلى بيت الزوجية في الشاغور، قبل حفلة الزفاف بيومين، أي إلى بيت جدي حسن الحفار حيث تقرّر أن يقيم العروسان فيه مع سائر أفراد آل الحفار: الحمو والحماة والإخوة الذين لم يتزوجوا بعد. كان البيت متسعاً لهم جميعاً لأنه من الدور القديمة، مؤلّف من طابقين، سقف الثاني منهما مغطّى بالقرميد، وفيه حمام خاص قلما كان يوجد في الدور القديمة بدمشق، وما زال هذا البيت موجوداً في «الشاغور» ولكنه مسكون من قبل الأسرة التي اشترته قديماً من عمي المرحوم محمد الحفار.

تمّ التعارف بين أبي وأمي ليلة الزفاف، ولكنها كانت صغيرة السن، في الثانية عشرة من عمرها فقط، ولم تقبل بالجلوس إلى جانب زوجها، جرياً على العادة في الأعراس بعد دخول العريس، بل أصرّت على البقاء إلى جانب أمها طوال السهرة. وعندما انتهت الحفلة وانصرفت المدعوات، رفضت التحدث إلى أبي والانفراد به، وآثرت أن تنام مع أمها في الغرفة التي كانت معدّة لها ولقريباتها. أما أبي فلقد عاتب والدته وأخته على إخفاء عمر عروسه عنه، واستغرب ما فعلتاه، ولم يغصب عروسه لمسايرته، بل على العكس، أشفق عليها وانسحب إلى غرفته مستاءً.

استمرت إقامة جدتي لأمي وصحبها بضيافة آل الحفار ثلاثة أيام وليالٍ، جرياً على العادات المتبعة، وعندما همّت جدتي بالعودة إلى بيتها تعلّقت العروس الصغيرة بها، وطلبت العودة معها

إلى بيت أبيها. المهم في الأمر أن أبي قدّر شعورها، وتركها ترجع دون إكراهٍ لها، كما وافقت أمه على رجوعها، وكل أملها وأمله أن العروس، الطفلة الجميلة، سوف تنضج بعد عامٍ أو عامين وتُقبل على الزواج بكل رضا.

عندما بلغت الخامسة عشرة بذل أهلوها وآل الحفار المساعي لإقناعها باستقبال حياتها الجديدة ولكنها ظلّت ترفض الزواج رفضاً قاطعاً، ثم جاء يوم أعلمها فيه أهلها بأن زوجها، الذي انتظرها طويلاً، قد يتزوج فتاةً غيرها، تستعمل جهازها، وتلبس ثيابها، لأن أهله أخذوا يخطبون له، وأنه سيتركها هي على عصمته إلى أن تقبل بالعودة إلى بيت الزوجية... ففرحت لما سمعت وطلبت من أبيها أن يتنازل عن جهازها والهدايا التي تلقّتها، وكل شيء يخصّها، ويطلب طلاقها. وهكذا واجهت عائلتها مشكلةً لم تكن بالحسبان، لأن أباها وأعمامها، وأخوالها الذين هم أحفاد العالم الشيخ بكري العطار كانوا يكرهون الطلاق، ولم يجدوا لطلبه مبرراً، ولا سيما أنهم توسّموا الخير بأبي وأحبوه، لذا عقدوا جلسةً معها لتوعيتها وأعلموها بأن هذا الموقف لا يليق بها ولا بهم، وأنها غير محقّة بعنادها، فبكت طويلاً وأصرّت على بقائها عزبةً في بيت أبيها إذا كان يحبها، ولا يتكرّه من بقائها فيه... عندئذٍ يئس آل الحفار من نجاح مساعيهم، وخطبوا لأبي فتاةً من آل الصفدي قبلت وقبل أهلها بشرطه المعلن بألاّ يطلّق زوجه الأولى وأن يعيدها إلى بيت الزوجية عندما ترغب في ذلك! وهكذا تزوّج أبي في سنة ١٩١٦ وبعد سنة من زواجه حملت عروسه بأختي الكبيرة «إلهام»، فشرع جدّي بإجراء معاملة طلاق ابنته في المحكمة الشرعية، وأبرأ ذمة أبي من سائر النفقات ومنها مؤخّر الصداق المسجّل في عقد القران، وعندما انتهت المعاملة تقرّر أن يحضر القاضي إلى بيت جدّ أمي، الشيخ أديب العطار، ليسمع شهادتها لأن نزولها إلى المحكمة لم يكن مناسباً للتقاليد العائلية والاجتماعية، ولأنه كان لآل العطار، أبناء العالم الشيخ بكري حظوةٌ في الأوساط الحكومية العثمانية.

في ذلك اليوم بالذات من ربيع سنة ١٩١٧م الذي تمّ تعيينه للفصل في الطلاق، وكّل أبي عمي جمال الحفار لحضور الجلسة، وأخذ جدّ أمي الشيخ أديب العطار وكالة من أمي للغرض ذاته لأنها لم تقبل بإدلاء شهادتها، ولم تكن تعلم بتاريخ تلك الجلسة مطلقاً، ولكن القدر شاء أن تدعوها يومذاك زوجة عمها عبد الرزاق السقطي أن تصاحبها إلى حيّ العمارة لقضاء النهار معها في بيت أهلها المقيمين فيه، وهم من آل العجلاني. قبلت أمي الدعوة وصاحبت امرأة عمها ثم استأذنتها، بعد الغداء، للقيام بزيارة جدّها وأخوالها آل العطار المقيمين بالحي ذاته، وعندما أطلّت عليهم فوجئوا بقدومها، وأية مفاجأة، فأعرب لها جدّها عن فرحه وقال لها متأثراً:

«لقد ساقك القدر يا مسرّة في هذه الساعة لتخلّصيني من عبءٍ كبير هو التكلم باسمك، بوصفي وكيلاً عنك، أمام القاضي الذي سيحضر بعد قليل ليفصل في أمر الطلاق الذي تطلبينه. كما أن زوجك سيرسل أخاه جمال وكيلاً عنه، ونحن يا ابنتي ما زلنا نقول لك بأنك مخطئة في رفضك هذا الزوج، الشاب الطيب، والرجل الذي لم يُسيء إليك في شيء أبداً. ولا تنسي بأنه يؤلمنا كثيراً أن تتطلّق في هذا البيت حفيدة صاحبه الشيخ بكري، هذا البيت الذي كان ولا يزال يعمل في سبيل الإصلاح بين الأزواج، والمصالحة بين المتخاصمين».

وصفت لنا أمي، رحمها الله، ما حدث في ذلك اليوم فقالت إنها ارتعشت لدى سماع كلام جدّها الوقور، واضطربت، وأخذت تفكر بوضعها وبالازعاج الذي سبّبته له ولسائر أفراد عائلتها عبر السنوات الماضية، فظلّت واجمةً إلى أن دعاها جدّها للإدلاء بإفادتها للقاضي الذي كان قد وصل، وكانت المفاجأة الكبرى للجميع لحظة وقفت وراء الستارة الفاصلة بين فناء البيت وقاعة الاجتماع وجرى بينها وبين القاضي الحوار التالي:

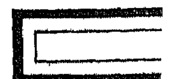
القاضي: «هل أنت يا بنتي المدعوة مسرّة بنت عبد الله السقطي؟

الجواب: نعم.

القاضي: وهل أنت مصرّة على أن يطلّقك زوجك لطفي الحفار، وموافقة على إبراء ذمته من كل نفقة.

الجواب: لا يا سيدي القاضي! لقد كنت صغيرة والآن كبرت وفهمت أنني مخطئة، فأنا أريد العودة إلى زوجي وأرضى بالعيش معه».

عقدت هذه المفاجأة ألسنة الحاضرين ولكنها سرّتهم جميعاً، فانسحب عمي جمال ليخبر أبي بما حدث، وتلقت أمي، بعد ذلك، تهاني ذويها وهي في شبه ذهول. ثم كان أن أُصيبت بحمى شديدة، عقب تلك الصدمة النفسية، فأخذ أبي يزورها يومياً إلى أن تعافت، وتزوّجا بعد مدةٍ وجيزة. كانت زوجه الثانية قد علمت بما جرى إذ شاع الخبر في المدينة بسرعة، فجمعت حوائجها وعادت إلى بيت أبيها، وطلبت هي الطلاق في إثر ولادتها، واحتفظت بأختنا «إلهام» التي ولدتها والتي التحقت بنا بعد بلوغها السنة التاسعة من عمرها، وبعد أن تزوجت أمها ثانيةً.



هامش الفصل الثالث

(١) ذكر لنا الوطني الكبير فخري البارودي في الجزء الأول من مذكراته ص ٨٦ و٨٧ أن فرقة «بنات مكنو» اليهوديات كانت تحيي الأعراس الكبيرة بدمشق في أوائل هذا القرن، وأن أسماء أفرادها هي: حبيبة ومريم وروجينا وطيرة وسمحة وشفيقة، فكن يعزفن على العود والقانون والكمان والرق ويغنين. مطابع دار الحياة، بيروت . دمشق سنة ١٩٥١.

الفصل الرابع

نشاطه إبان الحرب العالمية الكبرى والعهد الفيصلي



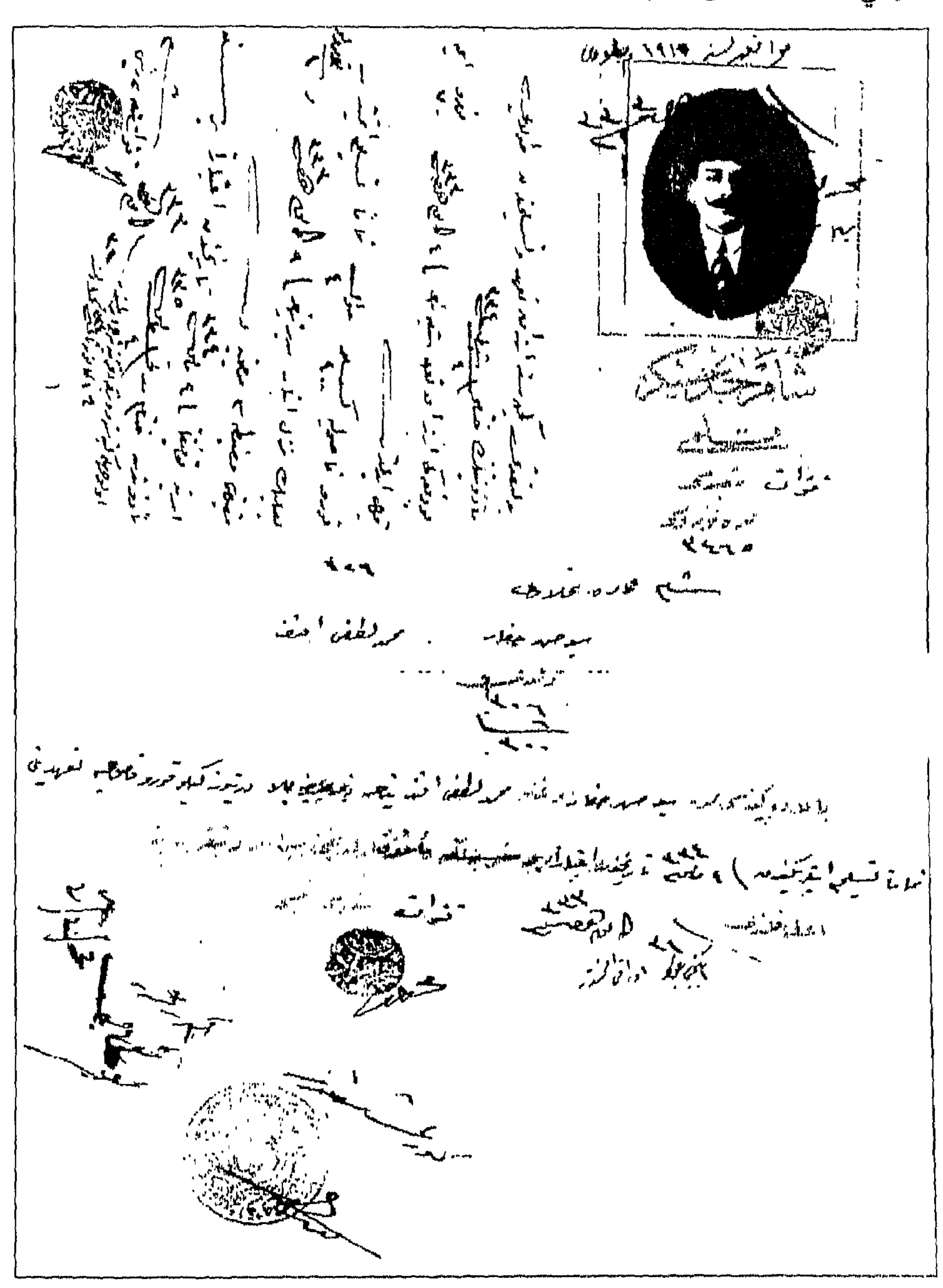
نشاطه إبان الحرب العالمية الكبرى والعهد الفيصلي

أعود إلى مذكرات أبي التي سجلها عن الطغيان التركي في أواخر حكمه، إبان الحرب العالمية الأولى الكبرى، حيث كتب ما يلي:

«بعدما خاضت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا ضدّ دول التحالف أي فرنسا وانكلترا وايطاليا وغيرها كنت من المطلوبين للخدمة العسكرية، وكنت أضطرب لمجرد تصوّري منخرطاً في سلك الجيش التركي فبذلت جهوداً ومالاً وفيراً إلى أن تهيأت لي سبل التخلص منها. ولقد عانت البلاد السورية الكثير من العنف والإرهاق والإرهاب فانصرفت مع إخواني إلى خدمة البائسين والمعوزين وما كان أكثرهم في تلك السنين السوداء، كما كدت أقع في شباك جمال باشا السفاح[1] الذي كان وقتئذٍ الحاكم المطلق في سوريا وذلك بسبب وشاية بعض المتجسّسين الذين اطلعت على تقاريرهم ضدّي بواسطة أحد المقربين الموثوقين من ذلك الطاغية. لقد اتهموني بأنني كنت أعمل لخدمة الفارين من الخدمة العسكرية ولبثّ روح التمرد والثورة على الأتراك، ولولا أن تمكّنا من إخفاء تلك التقارير ومن طمسها إبان بطش جمال باشا السفاح بالعرب الأحرار وهياجه لكان مصيري مصير إخواني الشهداء الذين أعدمهم جزاء مبادئهم القومية العربية ونضالهم الوطني. أما ذلك الإنسان الشهم، المقرّب منه والموثوق لديه من أهل دمشق الذي أنقذني فهو محمد بك الخربطلي الذي كان رئيس التحري لشرطة دمشق، وكان، في الوقت ذاته، صديقاً حميماً لأخي صبحي، تجمعه به سهرات الطرب وصلات ودّية قديمة. ثم تعاقبت الحوادث الجسيمة على البلاد وأنا أعمل، بقدر المستطاع، مع العاملين لخدمتها وإنقاذها».

هذا ما ورد في مذكرات أبي حرفياً أما «الحوادث الجسيمة» التي نوّه بها فلا بدّ من استعراضها بإيجاز لعلاقتها الوطيدة بسيرة حياته وتاريخ البلاد، كما ينبغي أن أبيّن كيف أُعفي من الخدمة العسكرية يوم لم يكن الإعفاء منها أمراً سهلاً: لقد كان جدي لأمي، عبد الله السقطي موظفاً كبيراً في سكة الحديد، له صلات متينة مع الضباط الأتراك وكبار الموظفين الموثوقين فلعب دوراً لإعفاء أبي من الخدمة تكلّل بالنجاح، وعثرت بين أوراق أبي على وثيقةٍ طريفة، مؤرخة في سنة ١٩١٥، ممهورة بصورته وصادرة عن رئيس شعبة التجنيد للقوات

العثمانية الثانية بدمشق، مكتوبة باللغة التركية القديمة، مفادها بأنه فُرض عليه أن يموّن الجيش التركي بأربعمائة كيلو فاصوليا سنوياً لقاء إعفائه من الخدمة بتعهد من أبيه حسن الحفار.



لهذه الأسباب توارى أبي عن الأنظار بعض الوقت ثم ظلّ متخفياً لمدة خمسة عشر شهراً لأن جمال باشا «السفاح» استمر بملاحقة الشباب العرب المناهضين للأتراك للتنكيل بهم منذ أن تولى قيادة الجيش العثماني الرابع في شهر كانون الأول سنة ١٩١٤، (الذي كان نطاقه يشتمل على الأقاليم العثمانية الواقعة جنوب جبال طوروس، وهي كيليكية وسوريا وجزيرة العرب)[٢] كما ذكر الزعيم فارس الخوري في مذكراته، وفي فصل منها عنوانه: «الدسّ على أحرار العرب» ما يلي: «والذي ظهر لنا في ذلك الحين أن جمال باشا لم يكن ينوي البطش بزعماء الحركة العربية لأجل أعمالهم السياسية التي كانت معروفة عند رجال الدولة، ويوم وصوله إلى دمشق سلمه والي سوريا خلوصي بك رزمة الأوراق التي كانوا قد استولوا عليها من القنصلية الفرنسية فطواها وجعل يراقب مجرى الأمور بالحذر وسوء الظن فقرّب إليه رؤساء الحركة القومية العربية مثل عبد الكريم الخليل والدكتور عبد الرحمن الشهبندر ومحمد رستم حيدر حتى تحرّك عليهم نهم الحاسدين المشائين بكل نميم، والتفّ حوله لفيفهم يوغرون صدره، ويثيرون حقده الكامن، ويختلقون على أحرار البلاد مفتريات تشغل البال، وتثير الحفائظ، إلى أن قبض على عبد الكريم ورفاقه وساقهم إلى ديوان الحرب الذي ألّفه في «عاليه» برئاسة الميرالاي فخري بك، وهناك حاكمهم محاكمة قرقوشية لا تأتلف بشيء مع أحكام القانون الذي زعم أنه أعدمهم الحياة تحت ستاره، فعلق في ٢٠ آب سنة ١٩١٥ على أعواد المشانق أحد عشر شاباً من أحاسن شباب سوريا وأوفاهم عهداً وهم عبد الكريم الخليل رئيس المنتدى الأدبي وسليم الأحمد عبد الهادي، شقيق أمين بك عبد الهادي مبعوث نابلس، وصالح أسعد حيدر من بعلبك وعلى الأرمنازي من حماه ومحمد ومحمود المحمصاني من بيروت وعبد القادر الخرسا من بيروت، ونايف تللو من دمشق ومسلم عابدين من وادي العجم ومحمود العجم ونوري القاضي، وحكم على آخرين معهم بالإعدام غيابياً. هؤلاء هم أبطال قافلة الشهداء الأولى[٣].

كما أننا علمنا من أوراق الزعيم فارس خوري أن جمال باشا قد استدمى بقتل قافلة الشهداء الأولى وأخذ يلاحق خصوم الاتحاديين المطالبين بحقوق العرب أينما كانوا، وكان قد هرب بعضهم وتوارى عن الأنظار بعضهم الآخر خشية بطشه غير أنه تمكّن من القبض على عدد كبير منهم وزجّهم في سجون بلدة «عاليه». كان أبي من الذين اختفوا عن الأنظار وَسَلِموا في تلك المرحلة المأساوية من طغيان السفاح فارتدى ملاءة جدتي وخرج ليلاً من منزله في حيّ الشاغور متوجهاً إلى قرية نائية عن دمشق هي «التلّ» بمنطقة القلمون ولم يكن يعرف مكان إقامته الطويلة فيها سوى أشقائه الذين كانوا يزورونه بحذرٍ شديد أحياناً، ويطلعونه على مجرى الأحداث. هذا ما رواه لي عمي المرحوم صبحي. ونحن نجد في أوراق فارس الخوري تفصيلاً للاعتقالات التي نفّذها جمال باشا حيث قال:

«تلقينا أخبار هذه الاعتقالات ونحن في اسطنبول فقد كان جمال باشا يقبض على من وجده في منطقة سلطته، ويأمر بأن يرسل إليه مخفوراً من كان خارجها فجاء بعبد الحميد الزهراوي العضو في مجلس الأعيان، وعبد الوهاب الانكليزي مفتش الملكية من الآستانة، وبشكري العسلي مفتش الملكية من حلب، وعبد الغني العريسي والأمير عارف الشهابي وجلال البخاري من البادية وكان معهم الشاعر الشاب عمر حمد، جاءه بهم الشيخ نوري الشعلان، وقبض على شفيق المؤيد العظم وعمر الجزائري ورشدي الشمعة وبقية الرفاق من مآمنهم في سوريا»[٤] وعن وساطة الأمير فيصل يقول فارس الخوري: «استمرت المحاكمة والتحقيق في «عاليه» طول أشهر الشتاء وشطراً من الربيع والسعي مع جمال باشا لأجل العفو أو الرفق متوالٍ من جهات كثيرة أهمها من جهة الشريف فيصل، رحمه الله، فإنه قد جعل هذه المهمة شغله الشاغل لا يفتر عن ملاحقتها ولا يدع فرصة تمرّ بدون أن يستغلها لأجل إقناع جمال باشا بالعدول عن خطة العنف التي اعتزم سلوكها»[٥].

وتحت عنوان: «فشل المساعي وانسحاب فيصل إلى الحجاز» نقرأ ما يلي: «وما زال الأمير فيصل يبذل أقصى جهوده لنيل العفو إلى أن نُفِّذ حكم الإعدام ووقع القضاء المحتوم في ٦ أيار ١٩١٦، فوجد من الحزم أن يجامل الباشا ويكظم غيظه ليتمكّن من الرحيل إلى الحجاز بدون أن يثير شكوكه فيحول دون العمل الجبار الذي صمّم على القيام به في سبيل الانتقام لدماء الشهداء الأبرار، وإنقاذ العرب من براثن الظالم الغدار»[٦].

كانت قائمة القافلة الثانية من شهداء العرب مؤلفة من ثلاثة وعشرين شهيداً بكتهم البلاد، وما زالت تحتفل بذكراهم المجيدة، وأن ما يؤثر حقاً البيتان التاليان من شعر الشاعر الشاب عمر حمد (١٨٩٣- ١٩١٦):

خُطوا على مَتْنِ قبري يا بني وطني ... بيتاً تُردِّدُهُ عني فَمُ الحِقَبِ

هذا ضريحُ أصيلٍ في عُروبتِهِ ... قضى شهيداً لِتَحْيا أُمّةُ العَرَبِ[٧]

من الثابت أن تنفيذ حكم الإعدام بالقافلة الثانية من العرب المجاهدين كان الشرارة التي أشعلت الثورة العربية الكبرى ضد الأتراك بقيادة الشريف الملك حسين في ١٠ حزيران ١٩١٦، ومع ذلك بقي السفاح يلاحق أحرار البلاد فاعتقل السادة شكري القوتلي وفارس الخوري وشكري باشا الأيوبي وغيرهم في «اللوكندة الخديوية» ثم سجنهم مع فريق آخر من المجاهدين العرب في «خان الباشا» فكتب فارس الخوري يقول:

«بدأ التحقيق في محبسنا بأقسى الأساليب وأفظعها وكانت آلاته العصا والفلق والمقرعة والسوط وسائر أدوات التعذيب المبرّح وأنواعه»[٨]. في ذلك السجن حاول المناضل شكري القوتلي الانتحار ووصف لنا الزعيم فارس الخوري تلك الحادثة في مذكراته بهذه العبارات: «في صباح الليلة التي رأينا

بمسائها أحمد قدري مسوقاً إلى هذا السجن سمعت جلبةً أمام غرفة شكري بك والخفراء يحاولون الدخول إليها من الباب المقفل من الداخل ومن النافذة، فقد شاهدوا جاريةً من الدم تنسلّ من تحت الباب فخلعوه ودخلوا فوجدوا شكري بك القوتلي مستلقياً على السرير والدم ينفجر من شرايين يده اليسرى وأوردتها وهو بحالة الإغماء والشحوب المنذر بالموت، فأسرعوا بدعوة الدكتور أحمد قدري من الغرفة المجاورة فجاء وحبس منفذ الدم وأجرى وسائل الإنعاش»[٩].

في تلك الأثناء توسّط الأمير شكيب أرسلان للإفراج عن هؤلاء الأحرار لدى السلطات العثمانية، وهدّد الأمير فيصل جمال باشا في رسالة وجّهها إليه من مكة المكرمة بأنه سيقابل أي أذى يُلحقه بالمناضلين المسجونين بمثله وأشدّ منه بالأتراك المعتقلين في الحجاز وبعضهم من أركان جمعية الاتحاد والترقي. لقد ذكرت المصادر التاريخية الموثوقة أن ذلك السفاح كان قد سبق وهدّد الهاشميين بإعلان عزمه على نصب المشانق في عقر الحرمين الشريفين، فلما تبلّغ تهديد الأمير فيصل له ارعوى عن غيّه إذ خرج المسجونون الأحرار من السجن بعد صدور القرار ببراءتهم من ديوان الحرب في ٢٨ من شهر كانون الثاني سنة ١٩١٧. في تلك السنة كانت ثورة الشريف الملك حسين في الحجاز قد اندلعت وانضمّ إليها خيرة الشباب العرب، وقد ذكر فارس الخوري في أوراقه[١٠] أن مفاوضات الشريف حسين مع الانكليز بدأت في سنة ١٩١٥ بعد أن أعدم السفاح قافلة الشهداء الأولى وأنها جرت بواسطة سفير بريطانيا في مصر السير هنري مكماهون، كما أن أولاد الشريف حسين الأربع الأمراء علي وعبد الله وفيصل وزيد كانوا قد تفاوضوا مع الضابط البريطاني «لورانس» وحكومته لإمداد ثورة والدهم بالمعدات الحربية عن طريق البحر الأحمر بغية فصل الأقطار العربية عن سلطان الدولة العثمانية، وتعهّدت بريطانيا للعرب بضمان استقلالهم.

لست هنا في معرض التبسّط بالثورة العربية الكبرى وكتابة تاريخها، فالمصادر التاريخية عن أحداثها وتطورها والمناورات التي تخلّلتها بين العرب والانكليز متوفّرة، ولكن ينبغي أن أذكر أن وجهاء مكة المكرمة نادوا بالشريف حسين ملكاً على البلاد العربية بالإجماع في الخامس من شهر تشرين الأول سنة ١٩١٦، بعد هزيمة الجيش التركي في المدينة المنوّرة على أيدي جيش الأميرين علي وعبد الله المدعوم بالقوات البريطانية، ثم كان أول نكص خطير لوعود الدول الحليفة للعرب، بريطانيا وفرنسا وايطاليا، هو اعترافها بالملك الشريف حسين ملكاً على بلاد الحجاز فقط! أما الأمير فيصل فقد قاد الثورة تحت راية والده الحسين على رأس جيش كبير تطوّع فيه المجاهدون الحجازيون والعراقيون[١١] والسوريون واللبنانيون، فهزموا القوات التركية إلى أن بلغوا دمشق في مطلع شهر تشرين الأول سنة ١٩١٨، وبعد ثلاثة أيام دخلها الأمير فيصل مظفراً، بعد أن غادرها الأتراك جيشاً وحكومةً، وتبعه بالدخول اليها الجيش البريطاني

وعلى رأسه الجنرال أللنبي «Allenby» القائد العام للقوات الحليفة في الشرق الأوسط.

أما جمال باشا فلقد كانت حكومته أمرته بمغادرة سورية إلى الآستانة في نهاية سنة ١٩١٧، وعيّنت الفريق جمال باشا المرسيني الملقّب بجمال باشا الصغير خلفاً له، ولما علم المرسيني بانهزام جيوش دولته، في كل ناحية وصوب، في أيلول سنة ١٩١٨، أعلن للدمشقيين انسحاب الدولة العثمانية من سورية، وغادر دمشق مع رجاله إلى الشمال حيث استمرت مطاردتهم إلى أن تمّ الجلاء العثماني عن البلاد العربية في آخر تشرين الأول من السنة ذاتها، ولقد رافقت هزيمة الجيوش التركية في البلاد العربية هزائمها في أوروبا الوسطى، أي في البلقان، وحتى في جزر اليونان التي كانت تحتلها. عندئذٍ تنفّس الشعب السوري الصعداء، وانتعشت الآمال بدنوّ انبثاق فجر الاستقلال الذي بذلت الأمة في سبيله تضحيات جسيمة من دماء رجالها وأموالها. وما زلت أذكر وصف أبي لنا، عندما شببنا، لليوم التاريخي الذي شهدته دمشق بعد خروج الأتراك، عندما أنزل الأمير سعيد الجزائري العلم العثماني عن دار الولاية فيها وسط هتافات الجماهير بالحرية والاستقلال في اليوم السابع والعشرين من شهر أيلول سنة ١٩١٨. في صباح ذلك اليوم كان المناضلون السوريون قد اجتمعوا في القصر البلدي بساحة المرجة واختاروا الأمير سعيد الجزائري، حفيد الأمير المجاهد عبد القادر الجزائري، رئيساً لحكومة مؤقتة لضبط الأمن في المدينة خشية انتشار الفوضى فيها قبل دخول الأمير فيصل وجيشه إليها ببضعة أيام، فأقسم يمين الولاء والإخلاص لجلالة الشريف حسين، منقذ العرب، قبل إنزال العلم العثماني عن دار الولاية، ورفع العلم العربي مكانه، الذي جاء به من مكة المكرمة أخوه الأمير عبد القادر لمثل هذا اليوم، ولكن فارس بك الخوري ذكر أن شكري باشا الأيوبي هو الذي كان يحمل العلم العربي في ذلك اليوم(١٢). لم تدم حكومة الأمير سعيد أكثر من ثلاثة أيام لأن الجنرال أللنبي، قائد القوات الحليفة في الشرق الأوسط، أعلن تقسيم سورية الطبيعية إلى ثلاث مناطق عسكرية، شرقية وغربية وجنوبية، وعيّن الفريق رضا باشا الركابي الذي كان من كبار قادة الجيش السابقين، حاكماً عسكرياً للمنطقة الشرقية، التي هي سورية الداخلية. تسلّم الركابي مهامه بحزمٍ وعيّن اللواء شكري باشا الأيوبي مندوباً عنه في المنطقة الغربية التي كانت بيروت عاصمتها، حيث رُفع العلم العربي على السراي فيها، ثم على سراي بلدة «بعبدا» مركز حكومة جبل لبنان المستقل إدارياً بموجب نظامه الخاص.

عندما دخل الأمير فيصل إلى دمشق مع جيشه الباسل في اليوم الرابع من شهر تشرين الأول استُقبل فيها استقبالاً رسمياً وشعبياً منقطع النظير ثم نشر بياناً للشعب السوري أعلن فيه تأسيس حكومةٍ عربية باسم والده جلالة الملك حسين وثبّت رضا باشا الركابي وأركان حكومته في

مناصبهم. في ذلك اليوم التاريخي من أيام مدينة دمشق السعيدة الذي ابتهجت فيه طبقات الشعب تعبيراً عن آمالها بتحقيق الوحدة العربية في ظلّ الاستقلال المنشود، ازدانت المؤسسات الإدارية والأسواق والشوارع بالعلم العربي ذي الألوان الأربع الأسود والأبيض والأخضر والأحمر المستوحاة من الشاعر صفيّ الدين الحلّي بقوله:

إنا لقوم أبَتْ أخلاقُنا شرفاً   أن نبتدي بالأذى من ليس يؤذينا

بيضٌ صنائعُنا، سودٌ وقائِعُنا،   خضرٌ مرابعنا، حمرٌ مواضينا

كانت البلاد العربية إذ ذاك تعاني من ضائقة اقتصادية عامة، أشار إليها أبي في مذكراته بقوله:

(كان تردّي الحالة الاقتصادية في البلاد من جراء الحرب العظمى وانعكاساتها عليها يستدعي تضافر جهود الميسورين من تجار ومزارعين وغيرهم لنجدة المتضررين، فألّفنا لجاناً شعبية من أهل اليسار والنخوة، في كلّ حيّ من أحياء دمشق، وفي ضواحيها، لإغاثة المنكوبين، وكذلك فعل القادرون في المدن والقرى كلّها. إن ما سبّب هذه الأزمة انقطاع الموادّ الأولية عن البلاد كالسكر والرز وزيت الكاز والفحم، وارتفاع أسعار الموجود منها ارتفاعاً باهظاً، كما تدنّت قيمة النقد وانتشر مرض التيفوس في بعض الولايات، وفتك بالعديد من السكان بعد أن أصبحت خالية تقريباً من الأطباء ومن الأدوية، كما أن الجراد طغى على المزروعات في أواخر الحرب العامة مما أحدث مجاعة لم تعهدها البلاد من قبل، ومع ذلك كانت الحكومة العربية تدير دفّة الحكم بكثير من الحكمة تحت إشراف القيادة العامة لجيش الحلفاء، وبإشراف الأمير فيصل في الوقت ذاته، ريثما يتقرر مصير سوريا لأن تحرّك قوات الحلفاء في المنطقة كان ظاهراً ومقلقاً اعتباراً من اليوم السادس من تشرين الأول الذي رست فيه بواخر ومدرّعات فرنسية أمام مرفأ بيروت بعد وصول قوات بريطانية إليها. وبعد بضعة أيام عيّنت فرنسا جورج بيكو «George Picot» المستشار السياسي السابق للجنرال أللنبي مفوضاً سامياً لها في بيروت، وكان أول عملٍ قام به إصدار الأمر بإنزال العلم العربي من على داريّ الحكومة في بيروت وفي بعبدا، ورفع العلم الفرنسي عليهما! في تلك الفترة العصيبة التي عقبت إعلان الأمير فيصل الحكومة العربية بدمشق توالت الأحداث الخطيرة ولكن حكومة الركابي ظلّت تعمل بحزمٍ في سنّ القوانين، وضبط الأمن، وتأسيس المحاكم لتعزيز القضاء، وتجد من الشعب السوري تأييداً عاماً، وتضامناً فتألفت في دمشق «جبهة شعبية» من المنادين بالوحدة والاستقلال ضمّت مواطنين من مختلف الفئات العاملة والطبقات، وتألّفت لجان من شخصيات عربية مستوطنة في العاصمة السورية، لبنانية وفلسطينية وعراقية وحجازية ومغربية، لمساندة الجبهة الشعبية في نشاطاتها السياسية والوطنية بهدف الحيلولة دون طمع فرنسا بفرض الانتداب. وقتئذٍ دعونا التجار في دمشق لجمع صفوفهم وتأييد الجبهة الشعبية بسائر فروعها، ومساندة الحكومة في إنجاز مشاريعها، وشكّلنا لجنة منهم دعت المواطنين إلى حفلة تكريمية للأمير فيصل في ٢٥ ـ ١٠ ـ ١٩١٨، ألقيتُ فيها خطاباً دار

موضوعه حول أهمية التجارة عند العرب، ودورها في نهضة البلاد اقتصادياً، وحيّيتُ فيه الأمير العظيم فيصل ووالده جلالة الحسين بهذه العبارات: «إن القيود الثقيلة والمظالم الفظيعة التي كنا نكابدها أيام حكم الأتراك الجائر جعلتنا، نحن معشر التجار، نقف مكتوفي الأيدي أمام كلّ عملٍ يتطلّبه منا هذا الوطن البائس. أما الآن، وقد أنقذنا الله بنعمة الاستقلال، الذي لا تفوقه نعمة، تحت ظلّ الراية العربية الغالية بفضل جهاد هذا القائد الكبير سمو الأمير فيصل حفظه الله، ابن مولانا مليكنا المعظم أيّده الله، فإننا نحييهما ونحيي فيه الشمم والإباء، فهو الذي أنقذنا من مخالب الأتراك، وهو الذي يجب أن يدعى بحقٍ منقذ العرب»(١٣).

كان الأمير فيصل منذ أن أُعلن قيام الحكومة العربية في دمشق في الخامس من شهر تشرين الأول سنة ١٩١٨ حتى تاريخ مبايعته ملكاً على سورية في الثامن من شهر آذار سنة ١٩٢٠ يعمل بحماسةٍ واخلاص للدفاع عن استقلال البلاد، في داخلها وفي المحافل الدولية ولا سيما في مؤتمر الصلح الذي انعقد في «فرساي» بفرنسا في الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٨. فلقد أنابته الحكومة السورية عنها في إثر اجتماع عام عُقد في المجلس البلدي بدمشق للدفاع عن حقوق العرب فتوجّه إليها والتقى بممثلي الحلفاء وفي طليعتهم المستر ويلسن «Wilson» رئيس الولايات المتحدة، صاحب مشروع إنشاء جمعية الأمم، وشرح لهم وجهة نظر العرب وذكّرهم بالوعود التي قطعوها لهم لضمان حريتهم واستقلالهم بعد الحرب، كما التقى الأمير فيصل عدة مرات برئيس وزراء بريطانيا «المستر لويد جورج» ورئيس وزراء فرنسا «المسيو جورج كليمنصو» فذكّر الأول بوعود دولته لوالده الملك حسين بواسطة سفير بريطانيا «مكماهون»، وأبلغ الثاني بأنه يعتمد على شرف فرنسا الحرّة وعطفها على حرية الشعوب.

عندما رجع الأمير فيصل من فرنسا، في أواخر شهر نيسان سنة ١٩١٩، على ظهر مدرّعة انكليزية، كان متفائلاً وقلقاً في آنٍ واحد، متفائلاً لأن الرئيس «ولسن» قال له في المؤتمر: «إذا كان الشعب يطلب الاستقلال حقاً فأنا لا أسمح لدولةٍ من الدول أن تسيطر على سورية أبداً». وكان قلقاً متشائماً لشعوره بمراوغة الإنكليز والفرنسيين في المفاوضات، ولوقوفه على أطماعهم في حكم البلاد العربية واستثمار ثرواتها، ولا سيما انكلترا التي وعدت اليهود بمساعدتهم على إنشاء وطن لهم في فلسطين، بالوعد المشهور باسم وعد بلفور «Balfour» في الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٧، أي قبل انتهاء الحرب العالمية العظمى بسنة. وبعد الاستقبالين الرسميين والشعبيين اللذين أقيما له في بيروت وفي دمشق حيث أقام في دار الإمارة مع مستشاريه، لبّى الأمير فيصل دعوة رئيس الحكومة، في الخامس من شهر حزيران، للإدلاء ببيانٍ مفصل عن مساعيه في مؤتمر الصلح، فألقاه في السراي بساحة المرجة أمام عدد غفير من المدعوين كان بينهم ممثلو الدول الحليفة والرؤساء الروحيون والزعماء الوطنيون وكبار الموظفين،

وكان بياناً مفصلاً وصريحاً أعلمهم فيه بأن جمعية الأمم قرّرت إيفاد لجنة إلى البلدان العربية للإطلاع على رغباتها في الحكم الذاتي ونوعه.

تسارعت الأحداث في تلك الفترة الحرجة من تاريخنا عقب هذا البيان، فانعقد في دمشق المؤتمر السوري الذي ضمّ ممثلين عن جميع المناطق بصفة نوابٍ عنها في النادي العربي، في السابع من حزيران، للتداول بمطالب الأمة للجنة كراين «Craine» القادمة إلى سورية في غضون شهر تموز المقبل وقد انتخب هاشم الأتاسي رئيساً للمؤتمر السوري. عندما وصلت لجنة «كراين» الأميركية إلى دمشق زارها هاشم بك مع عشرين نائباً يمثلون المؤتمر السوري وقدموا لها قراراً معبراً عن رغبات الأمة ركّزوا فيه على طلب الاستقلال لسورية في حدودها الطبيعية، وجعلها دولة ملكية دستورية على قاعدة اللامركزية، يصبح الأمير فيصل مليكها بالمبايعة، كما أنهم رفضوا فيه مبدأ الانتداب عليها باعتبارها قادرة على حكم نفسها بنفسها، أما إذا لم يقبل مؤتمر الصلح احتجاجها على الانتداب فإنها تفضّل أن تصبح الولايات المتحدة الأميركية أو بريطانيا مشرفةً على إدارة شؤونها الاقتصادية ومؤسساتها لمدة عشرين سنة كما أنها ترفض إنتداب فرنسا عليها وإنشاء وطن قومي صهيوني في فلسطين.

بعد أن غادرت «لجنة كراين» البلاد ورفعت تقريرها إلى وفد الأمم المتحدة في مؤتمر الصلح اضطر الأمير فيصل للسفر إلى أوروبا ثانيةً لمفاوضة الحلفاء المتنازعين على النفوذ في سورية، فتوجّه إلى انكلترا تلبيةً لدعوةٍ تلقاها من رئيس الوزارة فيها المستر لويد جورج وهنالك تحقق ارتيابه بنوايا الحليفتين المتآمرتين على بلاده عندما أعلمه بأن بريطانيا لا يمكنها أن تتخلّى عن حليفتها فرنسا التي وعدت بالمحافظة على استقلال سورية، وأشار عليه بمراجعة المسيو كليمنصو! لم يفت الأمير فيصل أن دعوته للتفاوض مع الطرفين اللذين كانا قد وقّعا اتفاقاً سرّياً بينهما في القاهرة، في إبان الحرب (في ٦ أيار سنة ١٩١٦)، هو الاتفاق المعروف باسم «سايكس بيكو» هي دعوة مغلّفة بالخداع كان الغرض منها المماطلة، والتهرّب من العهود السابقة. أما اتفاقية «سايكس بيكو» التي وقّعها مندوب بريطانيا «مارك سايكس» ومندوب فرنسا «جورج بيكو» فلقد تبيّن بأن هاتين الدولتين قرّرتا فيما بينهما وضع سورية ولبنان وفلسطين والعراق تحت حمايتهما بمقتضى الحدود التي رسمتاها لمنطقة الشرق الأوسط. فلا الاحتجاجات التي قدّمها المؤتمر السوري لمعتمدي الحلفاء في دمشق أجدت، ولا المظاهرات الشعبية نفعت، ولا مساعي الأمير المجاهد فيصل في لندن وفي باريس لتفادي الانتداب الفرنسي على سورية وتجزئتها، وسلخ الأقضية الأربع منها (وهي البقاع وبعلبك وحاصبيا وراشيا) حقّقت آماله وآمال السوريين والعرب بالحرية والاستقلال. لكن اليأس لم يتسرّب في نفوس

الزعماء السوريين والشعب المناضل بل استمروا في نضالهم الشريف ضدّ الاستعمار يعقدون المؤتمرات ويخطبون وينشرون المقالات وشعارهم هو «أن الاستقلال يُؤخذ ولا يعطى» كما قال الأمير فيصل يوم عودته من أوروبا، على الرغم من قلقهم الكبير على مستقبل بلادهم، ولا سيما بعد وصول المفوض السامي الجنرال غورو «Gouraud» إلى بيروت في ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩١٩ واحتلال الجيش الفرنسي للأقضية الأربعة في مطلع كانون الأول، وتوتّر الأوضاع بين المنطقتين الشرقية والغربية في إثر تصميم الفرنسيين على جعل لبنان الكبير دولة مستقلة عن سورية.

كان أبي في مرحلة العهد الفيصلي على اتصال دائم بإخوانه المناضلين أمثال ابراهيم هنانو والدكتور عبد الرحمن الشهبندر وهاشم الأتاسي والأمير عادل أرسلان وفخري البارودي ونسيب البكري وسعد الله الجابري وشكري القوتلي وجميل مردم بك وفارس الخوري. كان يؤيدهم بمقالات متعددة نشرها في جريدة «العرب» وجريدة «لسان الحال» يدعو فيها إلى التضامن للدفاع عن الحرية والاستقلال، ولقد جاء في إحداها ما يلي:

«إن الواجب على الأمة اليوم، وعلى ممثليها وزعمائها وصحافتها، أن يظلّوا مصرّين على وحدتهم الفكرية، وأن ينفضوا أيديهم من تبعة هذه الجناية العظمى: جناية الانتداب باسم المساعدة وما شاكلها. إن علينا أن نحافظ على رباطة جأشنا، وقوة عزيمتنا، وبذلك نكون مطمئنين على استقلال وحرية بلادنا، غير مقيّدين بشيء نشترطه على أنفسنا يصبح حجةً علينا أمام الأجيال والتاريخ، فلا نضع الحبل بأيدينا في عنقنا»[١٤].

إن من المعروف عن مواقفه السياسية أنه لم يكن منفرداً برأيه بضرورة رفض أي نوعٍ من الوصاية على سورية أو الانتداب، بل كان في عداد إخوانه القائلين بفكرة الاستقلال التام الناجز. أما الأمير فيصل فقد دعا أعضاء الجمعيات الوطنية وأعضاء المنتدى التجاري، الذي كان أبي من مؤسسيه، ووجهاء العاصمة إلى اجتماعٍ كبير انعقد في قصره بشارع نوري باشا[١٥] في العشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٠، وتحدّث إليهم مطوّلاً عن تخلّي بريطانيا عن العرب إرضاءً لحليفتها فرنسا ذات المصالح الاقتصادية والثقافية في بلادنا، ثم شرح لهم ما دار بينه وبين رئيس وزراء فرنسا مسيو كليمنصو قائلاً:

«فلقد عرض عليّ شروطاً للاتفاق تجعل من فرنسا حليفةً تضمن لسورية استقلالها ووحدتها بين الداخل والساحل ما عدا جبل لبنان، وتمدّنا بما نحتاجه من مالٍ وتبعث إلينا ما نطلبه من خبراء فنيين، دون أن يتدخلوا في أمورنا الداخلية، وتدرّب جيشنا العربي إلى أن يستطيع النهوض بأعباء الدفاع عن الوطن، ويستغني عن الجنود الفرنسيين، فلا يبقى منهم جندي واحد عندنا، فرأيت، قبل البتّ في الأمر، أن أرجع إلى رأي الأمة التي أنابتني عنها، فإن الرأي المعوّل عليه هو رأيكم أنتم، وجهاء الأمة

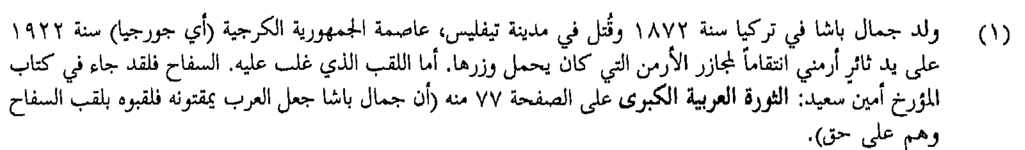
وقادة مفكريها، فهل ترون، في الحالة الراهنة، إمكان مقاومة فرنسا للحصول على الوحدة والاستقلال التام الناجز، أم ترون في التفاهم معها خطوةً أولى لتحقيق أمانينا القومية؟ فكّروا معي في الأمر وليتقدم كلّ منكم برأيه، بملء الحرية والصراحة، فالوطن لنا كلّنا لا للبريطانيين ولا للفرنسيين»[١٦].

ذكرت المصادر التاريخية الموثوقة أن المدعوين لذلك الاجتماع انقسموا إلى فريقين بعد الاستماع إلى حديث الأمير فيصل، فريق رأى في التفاهم مع فرنسا أفضل وسيلة لضمان الاستقلال، وفريق مندفع مع السواد الأعظم من الشعب، متحمّس في نضاله ضدّ الاستعمار الفرنسي، ومتمسّك بفكرة إعلان الاستقلال التام الناجز. استمرت المداولات بين الأمير فيصل وممثلي الفريقين حوالي أربعين يوماً، فأوعز إلى الحكومة بدعوة المؤتمر السوري إلى الانعقاد، وظهر، في خلال تبادل الآراء المتباينة بين تقرير المقاومة التي قد تجرّ البلاد إلى حربٍ غير مضمونة العواقب لمصلحة سورية، وبين وجوب إعلان استقلال سورية ووحدتها على أساس الملكية، وسنّ القوانين لتأليف حكومة دستورية مسؤولة أمام مجلس نيابي، أن رئيس المؤتمر السوري وأعضاءه أقرّوا استقلال سورية استقلالاً تاماً بحدودها الطبيعية، بما فيها فلسطين، وعيّنوا موعداً لمبايعة الأمير فيصل بالملكية في اليوم الثامن من شهر آذار سنة ١٩٢٠ في احتفالٍ رسمي وشعبيّ يجري في بهو قصر البلدية بدمشق. وهكذا شهدت دمشق والبلاد السورية عيداً لا كالأعياد خفقت له القلوب فرحاً بالحدث السعيد، وغصّ بهو البلدية بأعضاء المؤتمر السوري، الذي كان بينهم ممثلون عن المناطق الثلاث الشرقية والغربية والجنوبية، وبالمجاهدين العراقيين والعرب الذين حاربوا الأتراك في جيش الأمير فيصل، وبممثلي الدول الأجنبية المعتمدين في سورية، ما عدا البريطانيين الذين كانوا قد غادروا دمشق في اليوم السابق إلى حيفا، وبأركان الجمعيات الوطنية والوجهاء ورؤساء الأديان. عندما أقبل الأمير فيصل مع أعضاء حاشيته ورئيس المؤتمر السوري هاشم الأتاسي، ورئيس الحكومة وأعضائها تعالت الهتافات بحياته، وتلا الأستاذ عزة دروزة، أمين سرّ المؤتمر السوري، قرار المبايعة من على شُرفة البلدية المطلّة على ساحة المرجة التي كانت محتشدة بالجماهير ومزدانةً بالراية العربية القديمة، إعراباً عن فرحتها الكبرى وهي تهتف بحياة الملك فيصل وحياة سورية والعروبة.

بعد انتهاء حفلة المبايعة قدّم الأمير زيد، أخو الملك فيصل، الذي كان رئيس حكومة المديرين، استقالة حكومته فقبلها الملك وكلّف الفريق رضا الركابي بتأليف وزارة جديدة فألّفها من السادة علاء الدين الدروبي ورضا الصلح وعبد الحميد قلطقجي وجلال زهدي وسعيد الحسيني وفارس الخوري وساطع الحصري ويوسف الحكيم. ولما كان سعيد الحسيني غائباً عن سورية اختير السيد عوني عبد الهادي نائباً عنه في إدارة وزارة الخارجية، كما صدر مرسوم ملكي بتعيين القائد الركن يوسف العظمة رئيساً لأركان الحرب إلى جانب وزير الحربية عبد

الحميد قلطقجي، ثم كتب الملك فيصل رسالة إلى الرئيس «ولسن»، رئيس الولايات المتحدة الأميركية يعلمه بقرار المؤتمر السوري، وأبرق إلى وزير خارجية انكلترا بهذا الشأن، وأرسل رسالة إلى «الجنرال غورو»، المفوض السامي الفرنسي ببيروت، طالباً منه أن يبلّغ حكومته نصّ قرار المؤتمر السوري مؤكداً له إصراره على استقلال سورية بحدودها الطبيعية، واعتمادها على المساعدة من حليفتيها، بريطانيا وفرنسا، في سبيل ترقية البلاد مادياً وأدبياً وتقدّمها. ولكن الحليفتين انكلترا وفرنسا لم تعترفا باستقلال البلاد، فعقدتا مؤتمراً في «سان ريمو» بإيطاليا، في الرابع والعشرين من شهر نيسان، اتفقتا فيه على مجابهة الأمر الواقع الذي أقرّه المؤتمر السوري، بإجراءاتٍ أشد منه هي تقسيم البلاد العربية، وجعل العراق وفلسطين وشرقي الأردن تحت انتداب بريطانيا، والباقي من سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وأبلغت بريطانيا ما تقرّر في «مؤتمر سان ريمو» إلى الملك فيصل بواسطة الجنرال أللّنبي القائد العام للقوات الحليفة في الشرق الأوسط. كان طبيعياً أن يصاب الملك فيصل بخيبة أمل كبيرة، وكذلك رئيس وأعضاء المؤتمر السوري والزعماء الوطنيون، والمجاهدون الشباب، فثارت ثائرتهم، وألحّ أكثرهم على متابعة النضال الوطني، والإصرار على رفض الانتداب وقد كان في طليعة هؤلاء الرافضين زعيم الحركة الوطنية السورية الشيخ كامل القصاب(١٧)، وهو رائد المقاومين ضدّ الأتراك ثم ضدّ الانتداب الفرنسي.

هوامش الفصل الرابع



(١) ولد جمال باشا في تركيا سنة ١٨٧٢ وقُتل في مدينة تيفليس، عاصمة الجمهورية الكرجية (أي جورجيا) سنة ١٩٢٢ على يد ثائرٍ أرمني انتقاماً لمجازر الأرمن التي كان يحمل وزرها. أما اللقب الذي غلب عليه. السفاح فلقد جاء في كتاب المؤرخ أمين سعيد: **الثورة العربية الكبرى** على الصفحة ٧٧ منه (أن جمال باشا جعل العرب يمقتونه فلقبوه بلقب السفاح وهم على حق).

(٢) **أوراق فارس الخوري**. تحقيق وتعليق كوليت الخوري . دار طلاس، دمشق (١٩٨٩)، ص ١١٥. وقد كان فارس الخوري آنئذ نائباً في مجلس المبعوثان بالآستانة كما أن جمال باشا جعل الدكتور الشهبندر طبيبه الخاص في تلك الآونة.

(٣) **أوراق فارس الخوري**. جمع وتحقيق كوليت الخوري . دار طلاس، دمشق (١٩٨٩)، ص ١١٩.

(٤) **أوراق فارس الخوري**، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٥) المصدر ذاته، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٦) المصدر ذاته، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٧) كتب الشهيد الشاب عمر حمد هذين البيتين يوم تنفيذ حكم الإعدام به وبرفاقه.

(٨) **أوراق فارس الخوري**، ص ١٩٧.

(٩) **أوراق فارس الخوري**، ص ٢٢٦.

(١٠) **أوراق فارس الخوري**، ص ١٣٩.

(١١) لقد ذكر الأستاذ يوسف الحكيم في كتابه **سورية والعهد الفيصلي**، ص (١٣). إن الضابطين العراقيين نوري السعيد وجعفر العسكري اشتركا في الحملة العربية العسكرية ضد الجيش العثماني منذ بدايتها في الحجاز مروراً بفلسطين والأردن حتى بلوغ دمشق.

(١٢) **أوراق فارس الخوري**، ص ٢٥٠.

(١٣) هذا الخطاب منشور بكامله في جريدة «لسان العرب» الذي كان رئيس تحريرها الأستاذ ابراهيم حلمي العمر، والصادرة بتاريخ ٢٦ ـ ١٠ ـ ١٩١٨، كما نشره الأستاذ وجيه بيضون في الكتاب الذي أعدّه وجمع فيه خطابات الوالد ومقالاته: **ذكريات لطفي الحفار** المجلد الأول، ص ١٨ إلى ٢٢.

(١٤) **لسان العرب** العدد ١٦٤، تاريخ ٢٣ حزيران سنة ١٩١٩، والمقالة منشورة في **ذكريات لطفي الحفار**، ج (١)، ص ٢٦ ـ ٢٧، وقد كان الأستاذ خير الدين الزركلي رئيساً لتحرير تلك الجريدة.

(١٥) هو شارع عطا الأيوبي في يومنا الحاضر ومقر سكن السفير الفرنسي بدمشق حالياً.

(١٦) **سورية والعهد الفيصلي**. ذكريات يوسف الحكيم، الجزء الثالث، دار النهار للنشر، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٨٦، ص ١٢٨.

(١٧) كان الشيخ كامل القصاب شاباً ذا شخصية قوية، وخطيباً كبير التأثير على الجماهير، فلاحقه السفاح جمال باشا ولكنه تمكّن من الهرب من دمشق ثم عاد إليها في العهد الفيصلي وأطلق اسمه على «المدرسة العثمانية» التي كان يديرها فأضحت «المدرسة الكاملية».


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الخامس

فرنسا في دمشق



فرنسا في دمشق

في خلال الأشهر الأربعة التي عقبت إعلان الملكية في سورية شرعت القوات الفرنسية باحتلال المنطقة الغربية من سورية، أي أنطاكية واللاذقية والاسكندرونة والأقضية المجاورة لها، فألّف الزعيم إبراهيم هنانو عصابات وطنية لمهاجمة المواقع العسكرية الفرنسية، معلناً الثورة على فرنسا، وانضمّ تحت لوائه آل هارون وآل دندش، والمجاهد العلوي الشيخ صالح العلي لمناوأة الفرنسيين المتغلغلين في البلاد. كما أن الزعيم صبحي بركات ترأس عصابةً مسلّحةً وقام بعدّة هجمات على مفرزات الجيش الفرنسي المرابطة في جهات أنطاكية والاسكندرونة، ولكن ثورة الزعيم هنانو كانت أقوى تلك الثورات، وأشدها ثباتاً لاستمرارها حتى بعد دخول الجيش الفرنسي العاصمة دمشق.

في تلك الحقبة الحرجة من تاريخ سورية شهدت البلاد مظاهرات احتجاجاً على اغتصاب حريتها، فأسرعت فرنسا بتعيين «الجنرال غورو» مفوضاً سامياً لها في سورية، إضافةً إلى شغل هذا المنصب في لبنان، عندئذٍ تنبهت الحكومة الثانية، التي ترأّسها هاشم بك الأتاسي بعد استقالة حكومة الركابي، إلى الخطر المحدّق بالبلاد، وارتأت أن يسافر الملك فيصل إلى مؤتمر الصلح المنعقد في فرنسا، أملاً بتفادي الكارثة بمعونة محبي السلام، ولكن «الجنرال غورو»، الذي كان مقيماً في بيروت، اشترط عليه أن يقبل بالانتداب الفرنسي، وأن يعيد الجيش العربي إلى ثكناته، وأن يقمع الثورات الداخلية، فاحتجت الحكومة بشدةٍ على هذا التدخّل بشؤونها بواسطة المعتمد الفرنسي بدمشق «الكولونيل كوس»، واتخذت قراراً بتكليف وزير الحربية المقدّم يوسف العظمة بتنظيم الجيش السوري، وتهيئته لكلّ طارىء، ورفّعه الملك فيصل إلى رتبة «كولونيل». ما أن انتشرت الأخبار باحتلال القوات الفرنسية محطتيّ المعلّقة ورياق في سهل البقاع، في الثاني عشر من شهر تموز سنة ١٩٢٠، حتى سرى الغليان في النفوس فأصدرت الحكومة بياناً أعلنت فيه تصميمها على الدفاع عن حقوق بلادها، وقبولها بكلّ حلٍّ لا يمسّ استقلالها. كان ردّ الجنرال غورو إنذاراً شديد اللهجة أرسله للملك فيصل في ١٤ تموز طالباً

منه فيه أن يقبل بالانتداب الفرنسي الذي يضمن لسورية المعونة ويحترم استقلالها دون أن يتّخذ شكل استعمار، والسماح للنقليات العسكرية بين رياق وحلب دون معارضتها، وإنزال العقوبة بالمعادين لفرنسا، والتعامل بالورق النقدي السوري اللبناني. كانت مدة الإنذار ثماني وأربعين ساعة، تمدّدت إلى أربعة أيام، فإما يقبل الملك وحكومته بالشروط المبينة، ويسحب الجيش السوري الموجود في مجدل عنجر في البقاع، وإما يزحف الجيش الفرنسي إلى دمشق! ما بين الرابع عشر من شهر تموز، والرابع والعشرين منه، توالت الاجتماعات والمشاورات بين الملك والحكومة ليل نهار، ومدّد الجنرال غورو إنذاره عدة مرات بناءً على وساطة مُعتمدةٍ في دمشق الكولونيل كوس في حين أن البلبلة في دمشق وفي سائر مدن سورية قد رانت على الأفكار، وأن الملك فيصل كان يبذل أقصى جهده لتهدئة الاضطرابات، ويعالج الوضع الخطير بما عُرف عنه من روّيةٍ وحكمة، فدعا الحكومة إلى اجتماعٍ سرّي طلب فيه من الكولونيل يوسف العظمة أن يعلمه بما لدى الجيش السوري من عتادٍ حربي وذخيرة، فاجتمع العظمة بأركان حربه مدة ساعتين وتبيّن للملك والحكومة أن الجيش السوري لا يستطيع الوقوف في وجه الجيش الفرنسي لضآلة العتاد الذي لديه. أما وزير الحربية وأركان جيشه فقد أظهروا استعدادهم للقيام بواجبهم العسكري بالدفاع عن الوطن ضدّ كلّ اعتداء، ولو أدى بهم إلى التضحية بنفوسهم، ولكن الملك وأعضاء حكومته اتفقوا على الجنوح إلى سياسة المسالمة تجنّباً للمجازفة بمصير البلاد في حالة التصدّي للقوات الفرنسية، وأبرقوا للجنرال غورو بقبول شروط الإنذار، في الثامن عشر من الشهر، وفي اليوم التالي منه أرسل غورو إلى الملك كتاباً شكره فيه على قبول شروط الإنذار، وذكّره بأن المقصود منه هو تنفيذ بنوده لا إعلانها فقط، ومدّد مهلته حتى منتصف ليل العشرين من شهر تموز واعداً بألاّ تتحرك قواته قبل هذا الموعد، ولكن انتشار الأنباء باجتياز القوات الفرنسية الحدود السورية أثارت ثائرة الشعب، والجنود، والمؤتمر السوري، وأغضبت الملك فيصل، فأرسل مبعوثاً إلى الجنرال غورو ليبلّغه استغرابه من إخلاله بالوعد، فتذرّع غورو بأن برقية الملك والحكومة تأخّر وصولها إليه بسبب انقطاع الأسلاك، ومدّد مهلة الإنذار إلى اليوم الثاني والعشرين من الشهر! في تلك الأثناء وردت أنباء من مدينة حمص عن وقوع معركة بين الجنود السوريين والقوى الفرنسية المرابطة حول بلدة تلكلخ، وبدأت حركة التطوّع في دمشق بدعوةٍ من المجاهد الشيخ كامل القصّاب الذي بشّر الملك بأن عدد المتطوعين بلغ بضعة آلاف، كما وصل الكولونيل كوس إلى القصر وأشار على الملك بإيفاد من يعتمده إلى بيروت، بالسرعة الممكنة، لمفاوضة الجنرال غورو بغية التوصّل إلى اتفاق سلمي يرضي الفريقين، فانتدب الملك فيصل لهذه المهمة العاجلة الأستاذ ساطع الحصري وزير المعارف، والمقدم الركن جميل الألشي اللذين رجعا من بيروت متشائمين، خائبين، إذ حمّلهما غورو شروطاً جديدة قاسية

أسماها «ضمانات»، وأبلغهما بأنه ينتظر جواب الملك وحكومته بأسرع ما يمكن، أي في منتصف ليلة اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز. على ضوء هذا الإنذار الجديد دعا الملك فيصل الحكومة للاجتماع في الثالث والعشرين من الشهر برئاسته، وبينما كانت المذاكرات والمحاورات تجري بينه وبين الوزراء في جوّ يسوده الاضطراب، فكّر الملك بتأليف وزارة عسكرية، أو مدنية برئاسة قائد عسكري، وكلّف الفريق رضا باشا الركابي ولكنه اعتذر قائلاً بأن الوضع الراهن خطير لا تُحمد عواقبه، ثم استدعى ياسين باشا الهاشمي فحضر الجلسة واعتذر أيضاً عن تأليف الوزارة ولكنه وضع نفسه تحت تصرّف جلالة الملك كما فعل الفريق الركابي، عندئذٍ تقدّم الزعيم يوسف العظمة بحماسه المعروف، ورفع التحية العسكرية لجلالته وقال له: «إني مستعدّ للدفاع عن الوطن بكل قواي حتى النفس الأخير إذا أوليتموني ثقتكم» فشكره الملك على وطنيته وإخلاصه وعيّنه نائباً للقائد العام للقوات السورية باعتبار أن منصب القيادة العامة لها يتقلده عادةً الملك، ودعا له بالتوفيق، غير أنه كان، هو وأعضاء حكومته، يجنحون إلى اجتناب حربٍ خاسرة، ولو أفضى الأمر إلى قبول مطالب الجنرال غورو كلها. وبينما عاد مجلس الوزراء للاجتماع مرةً ثانيةً، في اليوم ذاته، للتداول في مطالب غورو الجديدة، وصل إلى القصر الكولونيل «كوس»، معتمده في دمشق، حاملاً إلى الملك برقية عاجلة من جنراله، تَبلَّغها للتوّ، مفادها أن رئيس أركان الجيش الفرنسي سيجمع قواته في الوادي بنقطة ميسلون في صباح يوم غدٍ. سلّم الكولونيل كوس البرقية المشؤومة وانسحب من القصر تاركاً الملك والوزراء أمام عقبةٍ جديدة لأن احتلال وادي ميسلون، هو بداية الزحف العسكري الفرنسي على دمشق لقربه منها، وتهديد سافر بالاحتلال السريع الذي لم يترك مجالاً للتفاوض بنيّةِ تخفيف وطأة الانتداب! عندئذٍ أجمعت الآراء على إرسال برقيات مستعجلة إلى الدول الحليفة لإعلامها بتشدد شروط الجنرال غورو يوماً بعد يوم، وللإحتجاج عليها بشدة بغية تحميله مغبة الإعتداء على سورية وشعبها، وعُهد إلى وزير المعارف بدعوة القناصل المعتمدين في دمشق فاجتمعوا في مقرّ قنصل ايطاليا العام، وتبلغوا الاحتجاج المذكور. وفي مساء ذلك اليوم ذاعت أخبار الاحتلال الفرنسي في المدينة فقامت فيها مظاهرات صاخبة تدعو للثورة استمرت حتى ساعةٍ متأخرة من الليل، بتحريضٍ من اللجنة الوطنية، فنزل الملك فيصل عند إرادة الشعب وأعلن الجهاد المقدس ضدّ الفرنسيين لردّهم عن الأراضي السورية وعن العاصمة، وانقلب الغليان في نفوس المتظاهرين إلى الارتياح بقرار الملك فأخذوا يهتفون بحياته ويدعون لنصره، والتحق عدد كبير من المتطوعين بالجيش الذي كان متجمعاً في ضاحية دُمّر وبقائده يوسف العظمة، ثم ساروا وراءه باتجاه نقطة ميسلون. وهنالك في موقع ميسلون بالوادي المحاط بالجبال التحم الجيشان، السوري والفرنسي[١]، في صباح اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز وانتهت

المعركة بسقوط البطل يوسف العظمة وعدد كبير من المحاربين السوريين ومن الجنود الفرنسيين، ثم دخلت القوات الفرنسية المحتلة إلى دمشق، في اليوم التالي، فقبع الناس في بيوتهم واجمين، حزانى، طوال يومين، ولم يلبث الملك فيصل أن تلقّى رسالةً من الجنرال غورو يبلّغه فيها باسم الحكومة الفرنسية بضرورة مغادرة دمشق، وبأنه وضع تحت تصرفه وتصرف حاشيته قطاراً خاصاً ليغادرها في صباح اليوم الثامن والعشرين من الشهر ذاته، أي بعد معركة ميسلون بأربعة أيام. كان لا بدّ للملك الحكيم من الامتثال لهذا البلاغ، فغادر سورية في اليوم المحدّد إلى حيفا ومنها إلى أوروبا، بعد أن أرسل إلى الدول الحليفة احتجاجات قوية على دخول الجيش الفرنسي إلى البلاد عنوةً، المخالف لقرارات مؤتمر الصلح، ومبادىء عصبة الأمم، وعلى المعاملة السيئة التي لقيها من السلطات الفرنسية، المنافية للحقوق الدولية، بصفته حليفاً لها، حارب مع الحلفاء، وملكاً على سورية اعتلى العرش بانتخاب ممثليها. على هذه الصورة الأليمة انتهى عهد الملكية في سورية، وتبخّرت آمال أبنائها بالوحدة والاستقلال والحرية، وران عليها عهد الانتداب الفرنسي بقوة السلاح فكانت فاتحته مفجعةً وشؤماً عليها لما عقبها من أحداثٍ دامية وثورات وتضحيات.

قبل أن أختم هذا الفصل أرى من واجبي التوقف هنيهة أمام ذكرى بطولة الزعيم الشهيد يوسف العظمة فما زلت أذكر حرص أبي على توقّف السيارة أمام ضريحه في ميسلون، في كلّ مرةٍ كنا نمرّ بها في طريقنا إما إلى الزبداني وبلودان وإما إلى بيروت، لنقرأ الفاتحة على روحه الزكية. لقد بذل يوسف العظمة حياته وهو في الثامنة والثلاثين من العمر فداءً لوطنه، وذوداً عن كرامة بلاده واستقلالها، أسكنه الله فسيح جنانه، وهذا بعض ما كتبه صاحب الأعلام الأستاذ الشاعر الكبير خير الدين الزركلي في ترجمته له:

«يوسف ابن ابراهيم ابن عبد الرحمن العظمة ١٨٨٤ ـ ١٩٢٠، شهيد ميسلون من الوزراء ومن كبار الشهداء في سبيل استقلال سورية. تسارع شباب دمشق وشيوخها إلى ساحة القتال في صباح اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٢٢، وتقدم يوسف العظمة يقود جمهور المتطوعين على غير نظام، وإلى جانبهم عدد يسير من الضباط والجنود، وكان قد زرع على رأس «وادي القرن» في طريق المهاجمين ألغاماً خفيّةً، فلما بلغ ميسلون ورأى العدوّ مقبلاً، أمر بإطلاقها فلم تنفجر، فأسرع إليها يبحث فإذا بأسلاكها قد قُطعت، فعلم أن القضاء نفذ، ولم يسعه إلاّ أن ارتقى ذروةً ينظر منها إلى دبابات الفرنسيين زاحفةً نحوه، وجماهير الوطنيين من أبناء البلاد بين قتيلٍ وجريح، فعمد إلى بندقيته وهي آخر ما بقي له من قوة. ولم يزل يطلق نيرانها على العدوّ حتى أصابته قنبلة تلقّاها بصدرٍ رحب وكأنه كان ينتظرها! ففاضت روحه في أشرف موقف ودُفن بعد ذلك في المكان الذي استُشهد فيه. إن قبره إلى اليوم رمز التضحية الوطنية الخالد، تُحمل إليه الأكاليل كل عامٍ من مختلف الديار السورية»[٢].

كما جاء في مذكرات الدكتور بشير العظمة عن قريبه البطل يوسف العظمة ما يلي:

«سمعت في فترةٍ متأخرة أن الشقيق الأكبر للشهيد حاول مع بعض الأقارب نصح الضابط المتهوّر عساه يعود لنفسه وأهله. ذهبوا إليه في دار المشيرية وكان ينام فيها لمتابعة حالة التعبئة فخرج وحياهم تحيةً عسكرية، وأعلن لهم واقفاً أنه يأسف لعدم الاستماع إليهم وأن لا بد من الدفاع عن شرفه ولن يدخل الغزاة إلاّ على جثته، ثم كرّر التحية وانصرف»[٣].

لقد استغرب الذين قرأوا هذا المقطع من مذكرات الدكتور بشير العظمة ووصفه للشهيد البطل بعبارة «الضابط المتهور» ومنهم العقيد مطيع السمان فردّ عليه، في مذكراته، مستنكراً نعته بالتهوّر واستشهد بمقطع من مذكرات السيد مصطفى وصفي السمان، الذي كان زميل الشهيد العظمة ورفيقه في المعركة، اعترف فيه بإخلاصه الرائع لوطنه وشجاعته، وتضحيته بنفسه لأنه لم يرض الهوان لبلده ومواطنيه[٤].

أما الأوضاع السياسية في إثر معركة ميسلون ودخول الفرنسيين إلى دمشق على جثث شهدائنا الأبطال في المعركة فقد كانت متردّية للغاية، عانى منها الشعب السوري ألواناً من القمع لكنها لم تطفىء جذوة الكرامة والوطنية المغروسة في نفوس الرجال والنساء على حد سواء. إني أرى من واجبي أن أذكر دور المرأة السورية في النضال الوطني على الرغم من أنها كانت محجّبة، فلم يمنعها الحجاب من المشاركة في الاحتجاج على الانتداب. في العاشر من شهر حزيران سنة ١٩٢٢، جرت أول مظاهرة نسوية في دمشق كتب عنها المجاهد الوطني حسن الحكيم في مذكراته ما يلي:

«جرت المظاهرة النسائية الأولى في دمشق يوم ١٠ حزيران ١٩٢٢ احتجاجاً على الانتداب وتوقيف الدكتور شهبندر وحسن الحكيم وغيرهما في سجن القلعة. سبعون آنسة وسيدة خرجن من بيت حرم الدكتور شهبندر يهتفن للحرية والاستقلال إلى أن بلغن القنصلية الأميركية حيث احتججن على توقيف الوطنيين، وفرض الاستعمار على البلاد، ثم سرن باتجاه القنصلية البريطانية وبعدها الايطالية يلوّحن بالمناديل البيضاء. وعندما بلغن القلعة حالت السلطة دون مرورهن بسوق الحميدية وأجبرتهن على التفرّق وما أن وصلت أخبار النساء وما قمن به حتى دبّ الحماس في جميع الطبقات التي راحت تظهر احتجاجها على المستعمرين بإغلاق الحوانيت بحيث أصبحت المدنية مضربة إضراباً تاماً بأقل من لمح البصر»[٥].

وتوجد كذلك كلمة إعجاب ووفاء سجّلها التاريخ لنسائنا الرائدات كانت في طليعتهن الآنسة نازك العابد، مؤسسة جمعية الهلال الأحمر النسائية قبل معركة ميسلون، ثم مدرسة بنات الشهداء، فلقد عثرت على منشور ذي أهمية تاريخية وزّعته تلك الجمعية إبان احتدام

الصراع بين الملك فيصل وحكومته وبين الفرنسيين المتآمرين مع الإنكليز لاحتلال سورية سنة ١٩٢٠، هذا نصه وصورة عنه:

«يا رجال الوطن

النساء تدعوكم يا حماة الوطن وأركان الشرف إلى التقدم إلى الأمام لتزودوا عن بيوتٍ تأمن فيها بناتكم ويرتكز فيها عزكم وشرفكم.

إلى التقدم، إلى الأمام، حيث العدوّ يريد طعنكم في مقتلكم، والقضاء على آخر أمل لكم في الحياة. لسنا نساءكم إذا لم تفدوا هذا الوطنِ المقدس بدمائكم كما فداه آباؤكم وأجدادكم، والأمة كلها من ورائكم تمدّكم بالمستطاع، وهذا مَلِكُكُم الذي بقي السنين في حومة الوغى لإنقاذكم من أيدي الترك يسير إلى الأمام لإنقاذكم من أيدي الفرنساويين الذين غدروا به وبحكومته وبكم وبشرف الإنسانية جمعاء. وإن ما لاقاه ملك سوريا المعظم من عزم الأمة السورية الأكيد في دفاعها عن شرفها أيّد ما يعتقده فيكم فلا تخيّبوا حسن ظنه بل أيّدوه وحافظوا على النظام ليقال عنكم إنكم أمة تستحق الإعجاب والاحترام.

وأنتم يا نساء الوطن تدعوكم جمعية الهلال الأحمر النسائية للحضور إلى مدرسة بنات الشهداء(٦) لأمور وطنيةٍ هامة. التواقيع:

رئيسة جمعية الهلال الأحمر النسائية: نازك عابد

الرئيسة الثانية: سعاد مردم بك

أمينة الصندوق: فطمة مردم بك

الكاتبة: إسعاف نابلسي

والأعضاء: رفيعة عابد، أديبة مردم بك، ليلى ترزي، شفيقة تحسين قدري، سلوى غزي، عقيلة علاء الدين الدروبي، عقيلة عبد اللطيف العسلي، عقيلة أمين الترزي، فرلان مردم بك، عقيلة نوري السعيد، فائزة المؤيد، بهيرة العظم، عقيلة الشريف جميل، عقيلة يوسف العظمة، منيرة بنّا، عقيلة محمد علي التميمي، عقيلة جعفر باشا العسكري، عقيلة فارس الخوري».

يا رجال الوطن

النساء تدعوكم يا حماة الوطن واركان الشرف الى التقدم الى الامام لتزودوا عن بيوت تأمن فيها بناتكم ويرتكز فيها عزكم وشرفكم

إلى التقدم الى الامام حيث العدو يريد طعنكم في مقتلكم والقضاء على آخر امل لكم في الحياة لسنا نساؤكم اذا لم تفدوا هذا الوطن المقدس بدمائكم كما فداه آباؤكم واجدادكم والامة كلها من ورائكم تمدكم بالمستطاع وهذا مليككم الذي قي السنين الطوال في حومة الوغى لانقاذكم من ايدي الترك يسير الى الامام لانقاذكم من ايدي الفرنساويين الذين غدروا به وبحكومته وبكم وبشرف الانسانية جمعاء وان ما لاقاه ملك سوريا المعظم من عزم الامة السورية الأكيد في دفاعها عن شرفها ايد ما يعتقده فيكم فلا تخيبوا حسن ظنه بل ايدوه وحافظوا على النظام ليقال عنكم انكم امة تستحق الاعجاب والاحترام

وانتم يا نساء الوطن تدعوكم جمعية الهلال الاحمر النسائية بالحضور الى مدرسة بنات الشهداء لامور وطنية هامة

الكاتبه	امينة الصندوق	الرئيسة الثانية	رئيسة جمعية الهلال الاحمر النسائية
اسعاف نابلسي	فطمه مردم بك	سعاد مردم بك	نازك عابد

رفيمه عابد ادبيه مردم بك ليلا ترزي شفيقه تحسين قدري سلوى غزي

عقيلة علاء الدين الدروبي عقيلة عبد اللطيف العسلي عقيلة امين الترزي فرلان مردم بك

عقيلة نوري السعيد فائزه المؤيد بهيره العظم عقيلة الشريف جميل عقيلة يوسف العظمه

منيره بنا عقيلة محمد علي التميمي عقيلة جعفر باشا عقيلة فارس الخوري

لقد وجدت هذا المنشور مطبوعاً بين أوراق أبي عن تلك المرحلة العصيبة من تاريخنا، المرحلة التي كتب عنها المناضل الوطني حسن الحكيم في مذكراته قائلاً:

«لقد أثبتت الحوادث أن الانتداب الذي فُرض على البلاد تحت ستار المساعدة والإرشاد كان الاستعمار بعينه بعد أن راحت فرنسا، الدولة المنتدبة، تتصرف بالبلاد تصرّف المالك في ملكه، والسيّد في عبيده»[٧].

وذكر أيضاً في كتابه، وكذلك الذين أرخوا لتلك الحقبة، أن النشيد الوطني الذي كان

سائداً في سنة ١٩٢٢ تردّده سائر طبقات الشعب والطلاب والطالبات في المدارس هو التالي:

نـحـن لا نـرضـى الحمـايـة ‏ لا ولا نـرضـى الـوصـايـة

نـحـن أولـى بـالـرعـايـة ‏ لـبـني الـعـرب الـكـرام

أعود إلى الحديث عن وطنية نسائنا وشجاعتهن في الدفاع عن الوطن، وإسهامهن في النضال لأن النضال في سبيل الحق لا ينحصر فقط في خوض المعارك وحمل السلاح، وأستند في تسجيل دورهن إلى مذكرات الدكتور شهبندر عن عام ١٩٢٢، في الفصل الأول منها تحت عنوان: «كراين في سورية» إذ كُلّف الزعيم الشهبندر بمصاحبته لزيارة أصحابه في دمشق، لدى عودته إليها في شهر نيسان ١٩٢٢. استقبله الدكتور شهبندر في محطة الحجاز وعلم من ذلك الضيف: «المستر كراين» الذي رأس اللجنة التي أتت إلى سورية سنة ١٩١٩ لإجراء الاستفتاء موفدةً من الحكومة الأميركية، أنه قدم لمقابلة رجال السياسة ورجال الدين والهيئات العاملة وزعماء الأحياء للوقوف على أوضاعها وآراء الوطنيين وبحث القضية العربية معهم. وفي فصل عنوانه: «اجتماع كراين بنساء الشهداء» كتب الدكتور شهبندر ما يلي:

(خرجنا من «الميدان»[٨] تواً إلى «المهاجرين»[٩] حيث خرجت نساء الشهداء للاجتماع بالمستر كراين في بيت المرحوم شكري العسلي، فاجتمع بهن، وطيّب خاطرهن، وسمع منهن مرةً ثانيةً تلك الرغائب الوطنية والآمال القومية التي بذل الشهداء أنفسهم على أعواد المشانق في سبيلها، فكان اجتماعاً مهمّاً تجلّت فيه تلك النهضة الشريفة المباركة في نسائنا. وقد تقدّمت زوجة المرحوم رشدي بك الشمعة، شهيد القضية العربية، إلى الزائر الكريم بوجهٍ وشفتين مرتجفتين من فرط التأثّر وهي تقول: «لم يمت رشدي بك إلا لأجل سلامة الوطن وإن هذه المحن التي تئن منها بلادنا توجعه في جدثه، فإن لم ترفقوا بالأحياء يا سيدي، ترفقوا بالله وبالأموات ولا توجعوهم في مضاجعهم». تأثّر المستر كراين من هذه الجمل جداً، وزاد في تأثره السكوت العميق الذي أعقب ذلك بحيث كان يقرأ على الوجوه الصامتة ما تعانيه الأنفس من الآلام. وَمَنْ قرأ أخبار الاستفتاء عام ١٩١٩، يوم سمع «كراين» نفسه ما جاءت به عواطف الأمة السورية يذكر، ولا شك، تلك الجلسة الرنانة التي عقدتها زوجات الشهداء، وكان لعقيلتي الشرف أن تكون بينهن، فأبدين من الوطنية الصادقة ما يبقى مسجلاً بتاريخ سورية بمداد الفخر. قالت إحداهن يومئذٍ: «لا تحرمونا من صوت الحرية، وتلقونا في مهاوي الاستعباد، إن حياتنا تكون عبئاً ثقيلاً إذا كان رجالنا أرقاء لأن زوجة الرق لا يحق لها أن تكون سيدة في بيتها)[١٠].

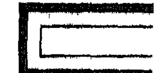
كما ورد في مذكرات الدكتور الشهبندر عن عام ١٩٢٢، تحت عنوان: «زيارة مصطفى باشا العابد وابنته نازك» قوله:

(خرجنا من بيت العسلي وكنا على موعد مع الآنسة نازك العابد في بيت والدها فذهبنا إليه تواً حيث وجدنا والدها وأخاها وابن عمها بانتظارنا، وقد سألها المستر كراين عن مدرسة بنات الشهداء التي كانت رئيستها، ما فعل الله بها، فقصّت عليه طرفاً مما أجراه مدير المعارف محمد أفندي كرد علي يوم أغلقها، ثم قالت: «باغت رجال المعارف في العشرين من شباط سنة ١٩٢١، الساعة التاسعة ليلاً، مدرستنا «نور الفيحاء»، ومعهم رجال الشرطة وطلبوا تسليم المدرسة بما فيها من أثاث وأدوات، وذلك بتحريض من محمد كرد علي وأمر الحاكم حقي العظم، فتوسّلت المديرة السيدة صبيحة التنّير بجميع الوسائل تأجيل هذا العمل إلى الصباح فلم يمهلوها، وأخيراً أرسلتْ إلى حقي العظم مع إحدى المعلمات تقول له: «إن عصابة من الأشقياء الموجودة على طريق الصالحية عند عرنوس تسترحم من مكارمكم أن تمهلوها إلى الصباح ريثما تتمكن من جمع سلاحها وتسليمه...» فقال: «وأي عصابة تعني؟» قالت: «تلك العصابة التي قطعت السابلة وأخلّت بالأمن: عصابة بنات الشهداء ومعلماتهن ومديرتهن!» فخجل حقي بك وأرسل معها أمراً يقضي بالإمهال إلى الصباح. وفي صباح اليوم التالي أخبرتني مديرة المدرسة السيّدة صبيحة التنّير بما جرى ورغبتُ بالمجيء إلى المدرسة، قبل وصول الشرطة، فأمرتُها بتسليم جميع ما يُطلب منها وأرسلتُ معها الكلمات الآتية إلى التلميذات: «إن جمعية نور الفيحاء قد بذلت منتهى جهدها زهاء سنتين حتى بلغتُنَّ هذا المبلغ من العلم والتربية، وهي ترجو من الله أن تكُنَّ خير مثالٍ لبنات قومكُنّ، بيد أن الحكومة رغبت أن تنتزع روح الوطنية من نفوسكن، وثمرة العلم من أدمغتكنّ، ولنا وطيد الأمل أن تحافظن على مبدئكن القومي فلربما يأتي يوم نجمع فيه شملنا)[١١].

ويضيف الدكتور عبد الرحمن الشهبندر على حديث الآنسة الرائدة نازك العابد قائلاً:

«هذه خلاصة وثيقة أُخذت من السيد توفيق الحلبي في جزيرة أرواد ٢٢ تموز سنة ١٩٢٢، توافق كلام السيدة نازك العابد»[١٢].

في نهاية هذا الفصل من مذكرات الدكتور شهبندر أشار، رحمه الله، إلى أن المستر كراين اقترح أن توفد إلى أمريكا آنستان سوريتان للتعلم على حسابه، عقب زيارته للميتم السوري الذي كانت تديره «مسز فيشر» الأميركية، فتمّ انتقاء الآنسة نازك العابد والآنسة المثقفة أليس قندلفت، ولكن مصطفى العابد لم يسمح لابنته نازك بالسفر إلى أمريكا حفاظاً على التقاليد يومئذٍ. ولقد سمعت من أبي وأمي تأييداً لما جاء في مذكرات الدكتور شهبندر نقلاً عما روته لهما صديقتهما الأديبة الرائدة نازك العابد شخصياً رحمها الله.



هوامش الفصل الخامس

(١) كان الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال غوابيه «Goibier».
(٢) **الأعلام** ـ قاموس من تأليف خير الدين الزركلي ـ الجزء (٩)، الطبعة الثالثة، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣، بيروت (١٩٦٩).
(٣) **جيل الهزيمة** ـ مذكرات بشير العظمة ـ رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩١، ص ٥٢.
(٤) **وطن وعسكر** ـ مذكرات مطيع السمان ـ بيسان للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٥، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.
(٥) **مذكراتي**: صفحات من تاريخ سورية، مراحل الانتداب الفرنسي ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨، حسن الحكيم، دار الكاتب الجديد، ص ٧٩ من الجزء الأول.
(٦) كانت تلك المدرسة الخيرية تدعى أيضاً: «نور الفيحاء».
(٧) **مذكراتي**: صفحات من تاريخ سورية ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨. حسن الحكيم، الجزء الأول، دار الكاتب الجديد، بيروت ١٩٦٥، ص ٣٥.
(٨) أي من حيّ الميدان.
(٩) أي من حي المهاجرين.
(١٠) **الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، الأعمال الكاملة**: مذكرات وخطب، تحقيق وتقديم محمد كامل الخطيب، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٣، ص ٢٤ ـ ٢٥.
(١١ و١٢) **الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، الأعمال الكاملة**: مذكرات وخطب، تحقيق وتقديم محمد كامل الخطيب، منشورات وزارة الثقافة بدمشق ١٩٩٣، ص ٢٥ ـ ٢٦.

الفصل السادس

نضاله في الحقلين الاقتصادي والسياسي



نضاله في الحقلين الاقتصادي والسياسي

إن أكثر ما يشدّ الانتباه في أعمال أبي وخدماته للحقلين الاقتصادي والسياسي غيرته على كلّ ما هو وطني ودفاعه عن كلّ ما هو عربي أصيل. أول مقالة كتبها في ظلّ الانتداب الفرنسي كانت صرخة تنبيه واحتجاج، ونقد بنّاء عنوانها: «اللغة العربية في لبنان». فلقد نشرتها جريدة «المقتبس» في عددها الذي صدر في التاسع من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٠. وجاء في مطلعها ما يلي:

«اطلع قراء الصحف على ما نشرته جرائد بيروت من إهمالٍ بعض مأموري الحكومة في لبنان لغتهم القومية، وشروعهم باستعمال اللغة الفرنسوية في المعاملات الرسمية مما أثار حفيظة مفكري هذه الأمة وكتابها وصحافتها. وبما أن الأمر جلل فلا يجوز أن نمرّ عليه دون بحثٍ وتدقيق، خصوصاً ونحن في بدء تكوين حكوماتنا الجديدة في هذه الديار. إن البلاد السورية، في مظهرها الجديد، في أشدّ الحاجة لتماسك أجزائها، وتفاهم رجالها، والتمسّك بميزاتها الوطنية والقومية، وأي ميزة قومية أهمّ من ميزة اللغة التي يتوارثها الأبناء عن الآباء والأجداد، منذ أجيالٍ وأحقاب، وبخاصةٍ إذا كانت هذه اللغة من اللغات التي يحفظ لها التاريخ بين دفتيه آثاراً خالدة، ومادةً علمية وأدبية غزيرة»[١].

كما أنه أشار في هذه المقالة إلى دور الكتاب اللبنانيين في عصر النهضة أمثال الشرتوني والخازن والأسرة اليازجية، وأبناء المعلوف وأرسلان وأديب إسحق والبستاني وزيدان وغيرهم من الذين عزّزوا لغتهم العربية، ونشروا مؤلفاتهم القيّمة بها، ثم أشار إلى ضرورة تعلّم اللغات الأجنبية لأجل التوسع في العلوم والآداب والفنون، ولكنه انتقد استعمال اللغة الفرنسية في البيوت فقال:

«والغريب في ذلك أن بعضهم يدّعي، أو يظن، أن التكلم بلغةٍ أجنبية في بلاده، ومع أفراد أسرته، دليل على المدنية والتمدّن، وما درى أن من يستهين بلغته وعاداته أمام الأجنبي لن يكون محترماً لديه، ويدلّ بذلك على ضعف تربيته القومية، واندفاعه وراء التقليد».

أما أول مقاومة لأعمال الفرنسيين بعد أن تسلّموا زمام الحكم في سورية وأصدرت المفوضية

العليا الاتفاق الجمركي المعقود بينها وبين المفوضية العليا في فلسطين في ١٩٢١/٩/٢٢ فقد كانت مقالاً[٢] عنيفاً كتبه ونشره باسم تجار دمشق، لأنه كان عضواً في إحدى اللجان المنبثقة عن المنتدى التجاري، وأوضح فيه بالأرقام الأضرار التي ستنجم عن ذلك الاتفاق لكونها تمسّ الصادرات والواردات والصناعات السورية من جراء الحواجز الجمركية التي أقروها لتطبيقها بين سورية وفلسطين والأردن.

منذ ذلك التاريخ أضحى أبي ناطقاً باسم التجار والصناعيين للدفاع عن مصالحهم ومصلحة البلاد بالتالي، وكرّس جهوده لها بوصفه خبيراً في تلك القضايا، ومتخصصاً بها بفضل اطلاعه الواسع على دقائقها، فأصدر بياناً مستفيضاً عن الأعمال التي قامت بها لجان المنتدى التجاري، ضمّنه الإحصاءات التي أجرتها جاء فيه ما يلي:

«... وأخيراً نورد مثالاً صغيراً عن مقدار الأضرار التي تهدّد صناعاتنا وتجارتنا لو تمّ وضع هذه الحواجز الجمركية موضع التطبيق، وهو أنه من الثابت لدينا، بعد التحقيق الدقيق، أنه يشتغل في سورية مئتان وخمسون ألف عامل، في مختلف الصناعات الوطنية التي تُصدَّر إلى فلسطين وما وراء الأردن فقط، وهو ما تقارب قيمته ثلاثة ملايين ليرة عثمانية ذهباً. كما أنه يوجد في سورية أكثر من مئتي صناعة معروفة، منذ القديم، حياتها وحياة عمّالها متوقفة على سهولة التبادل التجاري بيننا وبين هذه البلاد المجاورة، لهذا نرى أنه ليس من مصلحة سوريا السياسية والاقتصادية، ولا من مصلحة فلسطين وضع أقل حاجز جمركي فيما بينهما»[٣].

كان من نتيجة هذا الاحتجاج المرفق بالبيانات والدراسات الذي قدمه باسم لجنة التجار إلى المفوضية العليا في بيروت أنها أوفدت إلى دمشق أقدر خبرائها في المسائل الاقتصادية للاجتماع باللجنة التجارية، وبعد عدة جلسات عقدوها مع أعضائها اقتنعوا بوجهة نظرها القائلة بأن تكون الجمارك في سورية من العريش والحجاز جنوباً إلى الاسكندرونة والأناضول شمالاً ومن العراق شرقاً إلى موانىء البحر الأبيض المتوسط غرباً مقتصرةً على الثغور البحرية، على قاعدة الجمارك المشتركة. وعلى هذا الأساس عدّلت الحكومة المنتدبة الاتفاق الجمركي الذي عقدته في ٢٢ أيلول حسبما ورد فيما كتبه أبي في مقالته المشار إليها، وأضاف يقول:

«فإذا كانت البلاد السورية تئن الآن من تجزئتها السياسية فإنها لا تسمح، بأي حال كان، أن تعمّها وتُفرض عليها التجزئة الاقتصادية بين بعضها بعضاً، وبين البلاد المجاورة لها مما فيه الخراب والضرر المحض، لا سمح الله»[٤]

في مطلع سنة ١٩٢٢ كانت الغرفة التجارية بدمشق تضم نخبة من العاملين في الحقلين التجاري والاقتصادي، وكان رئيسها السيد عارف الحلبوني، كما كان أبي من أعضائها ثم

انتُخب نائباً لرئيسها، فوضعوا نظاماً أساسياً لها دعوا فيه جميع أرباب العمل في هذين الحقلين للانضمام إليها بهدف إنعاشهما، وانعاش الزراعة أيضاً في البلاد، بعد ركودٍ طال أمده. في هذا الموضوع الحيويّ الهام نشر أبي دراسة عن أهمية الغرف التجارية في العالم، وعن تاريخها فقال في جملة ما قاله:

(وُجدت الغرف التجارية في الغرب منذ أخذت الطبقات الاقتصادية الثلاث، التجار والصناع والزراع، تسعى السعي الكبير في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، لترقية التجارة، وحماية المصنوعات، وإنماء الزراعة. كان لهذه الحركة التي قام بها الغربيون وأجمعوا عليها، بادىء ذي بدء، ثمرات ناضجة، وأرباح عادت عليهم وعلى أممهم بالخير العام والفائدة الشاملة، لذلك وضعوا القوانين وسنّوا الأنظمة الكفيلة لقيام غرفهم بالواجبات المفروضة عليها. وفي بلاد الغرب اليوم أصبح يحضر جلسات الغرف التجارية والنوادي الاقتصادية، في فرنسا خاصةً، نواب تنتدبهم الحكومة عنها لدرس ما يجب سنّه من قوانين لا تمسّ الحرية التجارية، ولتزويد تلك الغرف بالمعلومات النافعة التي تصل إليها بواسطة سفرائها وقناصلها في البلاد الأخرى، لترويج التجارة وازدهار الصناعة. ونحن اليوم في طور النهوض لذا يجب علينا أن نتضامن ونتضافر للقيام بالأعمال الكبيرة المفيدة التي يتطلبها هذا الوطن البائس، فلنبرهن للملأ على أننا أهل للقيام بالمشاريع الاقتصادية النافعة لبلادنا وإلاّ فإن الأجنبي على قاب قوسين أو أدنى يتحفّز للعمل فيها لاستثمار الثروة والخيرات منها، ونحن ساهون لاهون. وإذا قام فينا بعض ضعاف الهمم وقالوا: «من أين لنا القيام ببعض الأعمال الكبيرة، ونحن في هذا الفقر المدقع؟» فإننا نُجيب هؤلاء المتشائمين بقولنا: «إننا فقراء إذا افترقنا، أغنياء إذا اجتمعنا!» فهذه حقيقة ثابتة لا سبيل إلى نقضها أو إنكارها لأن التضامن والإدارة الحسنة والإدراك السليم رأسمال كبير للشركات والأفراد في نظر علماء الاقتصاد. كما أن الشركات المساهمة هي التي تضمن لنا إيجاد المال اللازم للقيام بالمشاريع الاقتصادية النافعة، إذا حَسُنت إدارتها، وخلصت نيّة القائمين بها، فلا سبيل إلى نجاحنا إذن إلاّ بتأليف الشركات وصناديق التوفير، وعلى الإنسان ألا ينفق جميع دخله بل أن يأخذ سهماً أو أكثر من شركة اقتصادية مساهمةً تخدمه وتخدم بلاده، حينئذٍ تنجح الشركات ويربح الأفراد المساهمون أرباحاً لا يمكنهم نوالها منفردين)(٥).

في تلك السنة بالذات، أي في ٢٨ حزيران سنة ١٩٢٢ أنشأ المفوض السامي الاتحاد السوري الذي ضمّ ممثلين عن دولة حلب ودولة العلويين، وممثلين عن دمشق، فاجتمع أعضاؤه في حلب وانتخبوا صبحي بركات رئيساً له. قام أبي بمهمات اقتصادية في ظلّ هذا الاتحاد فكتب في مذكراته ما يلي:

(في ٥ حزيران سنة ١٩٢٣ كلّفني صبحي بك بركات رئيس حكومة الاتحاد السوري بأن أكون عضواً في اللجنة السورية لتعيين الحصة الجمركية بين سوريا ولبنان، وبالنظر لإلحاحه عليّ، وبالنظر لما أشعر به من القيام بالواجب في مثل هذه القضايا، قبلت وذهبت إلى بيروت مع بقية أعضاء اللجنة،

وبعد الاطلاع على الأصول المتخذة لإحصاء البضائع التي تُشحن إلى سوريا سواء أكان في الدوائر الجمركية، أو في محطات السكك الحديدية، أو في الطرق البرية، وجدنا أن هذه الأصول فاسدة من أساسها ولا يمكن التعويل عليها، وقدمنا جملة تقارير تحتوي على الأدلة الكافية لتأييد رأينا، وما زلنا نتابع العمل حتى تقرّر إلغاء هذه الأصول بالإتفاق مع مندوبي لبنان. ثم درسنا الأسس الصالحة لتوزيع الحصة الجمركية بين سوريا ولبنان توزيعاً عادلاً، وبعد البحث الدقيق وجدنا أن تعيين الحصة الجمركية يجب أن يكون أساسه إما بنسبة الثروة العامة التي يكون معيارها مقدار جباية الحكومة من الضرائب، وإما بنسبة عدد النفوس والاستهلاكات التي أحصيناها، وقدمنا تقارير تتضمن الأدلة المقنعة لاتباع أحد هذين الأساسين. كانت نتيجة هذه التقارير إثباتاً لحق الاتحاد السوري، المؤلّف وقتئذٍ من حكومة سوريا والعلويين ومنطقة إسكندرون وانطاكية وجبل الدروز، بما يعادل سبعين في المئة، ولا تزال التقارير التي قدمناها في هذا الموضوع المرجع الذي يعوّل عليه عندما يُبحث في هذه القضية الهامة، ولا بدّ من التنويه هنا إلى أن هذه الخدمات التي قمتُ بها كان هدفي منها خدمة المصلحة العامة).

هذا ما سجّله بخطه عن مشاركته في اجتماعات اللجنة السورية في لبنان التي اجتمعت ببيروت في السابع من شهر حزيران سنة ١٩٢٣ للنظر في حصّة سورية من «المكوس» أي ما نسمّيه اليوم الرسوم الجمركية، كما هو ظاهر في الصورة التي أنشرها عن بلاغ تكليفه بهذه المهمة. ثم جاء في مذكراته عن مهمة مماثلة قام بها لاحقاً ما يلي:

رئاسة

اتحاد الدول السورية

ديوان الرسائل
عدد
عام
٥ ٥ ٢ ... خاص

حضرة صاحب السعادة لطفي افندي الحفار المحترم

اتشرف بأن افيد جنابكم اني انتخبتكم رتكم عضوا في لجنة الجمارك التي ستجتمع في بيروت للنظر في حصة سوريا من المكوس وما يتفرع عن ذلك لما اعهده في جنابكم من الكفاية والغيرة على المصلحة الوطنية . وعليه التمس ان تتأهبوا الى السفر يوم الخميس الآتي المصادف ٧ حزيران ٩٢٣ الجاري الى بيروت لحضور جلسات اللجنة المذكورة والعمل لما يحفظ مصالح الاتحاد ودمتم محترمين .

دمشق في ٥ حزيران ٩٢٣

رئيس
اتحاد الدول السورية
[توقيع]

(في ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٢٤ أبلغني مندوب المفوض السامي بدمشق المسيو شوفلير «Shoffler» قرار تعييني عضواً في لجنة الدراسات الاقتصادية التي كانت تجتمع برئاسة المفوض السامي الجنرال ويغاند «Weygand» في كل شهرين مرةً ببيروت، والتي كانت تضمّ مندوبين عن البلاد السورية واللبنانية. وأذكر أنني قدمت عدّة تقارير تتعلق بالاستفادة من الطريق التي شُقّت حديثاً بين سوريا وبغداد لنقل البضائع بالسيارات، وبضرورة عقد اتفاق يحدّد رسوم المرور «ترنزيت» لها عندما تتوجه إلى العراق وايران من طريق سورية، وتقارير أخرى بوجوب عقد اتفاقيات جمركية بيننا وبين تركيا والعراق، وضعتُ فيها الأسس التي ينبغي أن تُبنى عليها مثل هذه الاتفاقيات لكي تكون ملائمة لمصالحنا الصناعية والتجارية ومنتوجاتنا الزراعية).

بما أنني وجدت نصّ هذا القرار بين الوثائق التي احتفظ بها أبي باللغتين الفرنسية والعربية فإني ألفت انتباه القراء إلى أن كلمة «قوميسيون» الظاهرة في النصّ العربي المترجم تعني: «لجنة» وكلمة: «دروس» الواردة فيه هي ترجمة لكلمة: «دراسات» كما هو ظاهر في نصّ القرار الأصلي، ومنه نعلم أسماء المندوبين الذين دُعوا واشتركوا بتلك الدراسات.

HAUT COMMISSARIAT
de la
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
en Syrie et au Liban

Délégation de Damas

Damas le 1[illegible] Janvier 1924. 192

No... /3. [illegible]

Objet:

Monsieur Lutfi El Haffar, membre de la Chambre de Commerce de Damas

à DAMAS

Monsieur,

J'ai l'honneur de vous informer que par décision N° 2237 en date du 12 Janvier 1924, M. le Général Haut-Commissaire vous a désigné, sur ma proposition, pour faire partie de la Commission d'Etudes économiques de l'Etat de Damas et du Comité d'Etudes économiques institué auprès du Haut-Commissariat.

Je vous prie de trouver ci-joint une copie de la décision N°2236, du 12 Janvier, créant un Comité et des Commissions d'Etudes économiques, ainsi qu'une copie de la décision N°2237 nommant les membres de ces commissions.

Veuillez agréer, Monsieur, l'expression de ma considération distinguée./.

Le Délégué du Haut-Commissaire auprès des Gouvernements de Damas et du Djebel D[illegible]

[illegible]

قسم الشؤون السكرتيرية العمومية

قرار رقم ٢٢٤٧

المتضمن تعيين اعضاء قومسيونات الدروس الاقتصادية المتخذة بموجب قرار ٢٢٧٦

المندوب السامي للجمهورية الافرنسية في سوريا ولبنان
بناء على مرسوم رئيس الجمهورية الافرنسية المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠
بناء على قرار رقم ٢٢٧٥ المؤرخ في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٤ القاضي بايجاد لجنة وقومسيونات
للدروس الاقتصادية وبعد اقتراح السكرتير العام

يقرر :

المادة ١ ان قد تعين للاشتراك في قومسيونات الدروس الاقتصادية المتخذة بقرار ٢٢٧٥ المار ذكره

ا عن حكومة لبنان الكبير

السيد عبد الله بيهم رئيس شركة التجار السورية
يوسف افندي جميّل تاجر وصاحب معامل
حبيب طراد افندي بانكير (صراف)

ب عن حكومة دمشق (حلب) المدرسة

السيد فيضي الاتاسي مندوب حمص في المجلس التمثيلي
لطفي افندي الحفار عضو الغرفة التجارية في دمشق

ت عن حكومة حلب

سليم افندي جنبرت رئيس غرفة التجارة في حلب وعضو مجلس الاتحاد
عبد اللطيف افندي محفل صاحب معامل

ث عن حكومة العلويين

ادوار افندي سعاده رئيس مجلس الزراعي الرئيسي
عبد الواحد هارون شريف

ج عن [illegible] الاسكندرونة المستقل

مسيو حلبي رئيس بلدية اسكندرونة
مكنزم عضو الغرفة التجارية

المادة ٢ السكرتير العام ومندوب المفوض السامي في كل حكومة مكلف بما يخصه بتطبيق هذا القرار

بيروت ١٠ كانون الثاني ١٩٢٤

عن السكرتير العام
ريغو

ويغان

لا شك في أن وعي رئيس غرفة تجارة دمشق وأعضائها[٦] هو ما حدا بهم إلى إصدار نشرة شهرية منذ سنة ١٩٢٢، ساهم أبي بتحريرها، وكان الهدف منها رصد النشاطات المتعلقة بشؤون الاستيراد والتصدير، والنقد والضرائب، فنشر في عددها الأول مقالة عنوانها: (الضرائب، فداحتها ووجوب تعديلها). أوضح فيها أسباب الضائقة الاقتصادية التي حلّت بالقطاعات التجارية والصناعية والزراعية والحِرفية منذ بدء الانتداب الفرنسي على البلاد، ولخّصها بما يلي:

«**أولاً**: تقسيم سورية إلى مناطق ودول، وفكّ الروابط الاقتصادية بينها، وإرهاق الناس بكثرة الضرائب.

ثانياً: وضع الحواجز الجمركية في شمال البلاد وشرقها وغربها وجنوبها بعد أن كانت دمشق مركزاً لتصدير البضائع والمصنوعات الوطنية إلى الحجاز وفلسطين والعراق والأناضول، وقد أصبحت في معزلٍ عنها.

ثالثاً: الخسائر الكبرى التي لحقت بالبلاد السورية، وبالأخص دمشق من جرّاء هبوط أسعار الأوراق المالية المتنوعة التي كانت في أيدي الأهلين كالروبل الروسي والمارك الألماني والكراون النمساوي، وتُقدّر خسارة دمشق وضواحيها بهذه الأوراق النقدية بخمسة ملايين ليرة ذهبية عثمانية دون أدنى مبالغة»[٧].

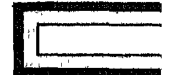
إن الهزّات السياسية والمشكلات الاقتصادية التي عانت منها سورية في تلك الحقبة من الزمان، لم تُثن من عزيمة العاملين المخلصين عن الكفاح المستمر، في مختلف الميادين، لإصلاح الأحوال العامة عن طريق التفاوض مع سلطات الانتداب. ولكي نقف على فداحة تلك الضائقة الاقتصادية يكفي أن نطّلع على ما كتبه السيد عارف الحلبوني عنها، في عدد النشرة الشهرية الأول ذاته، لنعلم أن تضاؤل كميات الذهب التي كانت موجودة بين أيدي الناس بدمشق يعود إلى شحنه إلى الخارج لقاء بضائع مستوردة وإلى استيفاء ثمن الصادرات الوطنية بالعملات الورقية والفضية المتنوّعة! وإذا راجعنا أعداد النشرة الشهرية لغرفة التجارة بدمشق، الصادرة ما بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٢٥ نجد فيها مقالات متعددة بقلم أبي ناشد فيها بترقية مصانع النسيج السورية، وبإنشاء مصنع للسكر للاستغناء عن استيراده، وبتعليم الحرف الصناعية في معاهد خاصة بها، وبالعودة إلى التعامل بالذهب. ولا ريب في أن نشاطات الغرفة التجارية، ونشرتها الشهرية التي هي أول المطبوعات الاقتصادية الإعلامية في سورية، مما جنّب البلاد أضراراً كبيرة، وضمّ رجال الفئة الواعية في جبهة وطنية وقفت في وجه سلطات الانتداب التي كان في طليعة أهدافها استغلال ثرواتها الطبيعية والسيطرة على اقتصادها وتجارتها، ومشاريعها الإنمائية. عن هذا الموضوع أستشهد بما كتبه السيد حسني الهبل، الذي كان أمين سرّ غرفة تجارة

دمشق سنة ١٩٥٤ عن أبي وخدماته، في النشرة الشهرية الاقتصادية للغرفة التجارية، في صيف تلك السنة، حيث قال:

«... وكان وجود الأخ المجاهد لطفي الحفار في الغرفة التجارية مع نخبة ممتازة من تجار هذا البلد واقتصادييه بدء تحوّل في حياتها، توافرت لها فيه قوة التفكير والتعبير، واستشعر الناس بأن شخصيته تكمن وراء كل طلبٍ أو نقدٍ أو إحتجاج أو قرار حُشدت فيه البراهين على ضوء التحليل والتدقيق بين يدي المسؤولين والمواطنين على حدّ سواء. ولقد وجد الاقتصادي السوري متنفساً من حياة قلقه اكتنفتها ظلمات من الرهب والحذر في بداية عهد الانتداب بعد هذا التحوّل. ويحسن القول بأن عبقرية السيد الحفار تمثّلت منذ أن استهل أعماله في الغرفة التجارية، باختيارها مجالاً لانتفاضته الوطنية، فاجتذب أنظار الناس إليه، وتلاقت معه عناصر النضال المتزنة في المؤتمرات الرسمية والعامة، وفي الاجتماعات المحلّية التي كانت الغرفة تدعو لعقدها. ونحن نبيح لأنفسنا أن ننوّه بأن الغرفة التجارية لم تُحرم من تعهده إياها، ومن خبرته، ومن أثره الطيّب في أعمالها، حتى بعد أن نشطت خطواته في الحقل السياسي، وبعد أن خاض ميدان الجهاد الوطني ليقف في صفّ القادة والمسؤولين عندما عَنُف الصراع بين الإفرنسي المحتلّ وبين هؤلاء المناضلين عام ١٩٢٥، فلقد ظلّ، مع ذلك، نائباً لرئيس مكتب الغرفة حتى سنة ١٩٣٥ لموافاة النضال القومي بالعمل في خدمة الاقتصاد الوطني، ومواكبة السير نحو الأهداف التحرّرية. ويكفي الغرفة فخراً أن فكرة مشروع جرّ مياه عين الفيجة إلى منازل مدينة دمشق نشأت من حلقتها، وعلى رأس هذه الحلقة السيد لطفي الحفار».

والآن، وقبل أن أروي قصة مشروع مياه الفيجة نقلاً عن مذكرات أبي عنه يجدر بي أن أذكر بأن ولادتي كانت في غرّة شهر نوّار (مايس) سنة ١٩٢٢ وأن ثلاث بناتٍ قد وُلدن قبلي ولم تكتب لهنّ الحياة مما جعل والديّ يعقدان أملاً كبيراً على أن أعيش... ولما قيّض لي اللهُ الحياةَ في كنفهما بصحةٍ جيدة، أصبحتُ موضع فرحهما واهتمامهما الزائد ولا سيما في طفولتي الأولى، إلى درجةٍ أن أبي كتب لي قصيدة عبّر فيها عن مشاعره إزاء عاطفة الأبوّة التي فاضت نفسه بها، وعن أثرها في حياته بعد أن حُرم منها بضع سنوات، وهذه صورة قصيدته المشار إليها، مكتوبةً بخطّ خطاطٍ ماهر بالأسلوب التزيينيّ القديم، تتصدّرها صورتي قبل بلوغ السنة الأولى من حياتي:


في صون الطفل الصغير
حملته أضلاع الصدور
كالشمس في بدء الظهور
بها على كل البدور
عيشي طويلا واسلمي



هوامش الفصل السادس

(١) وهذه المقالة منشورة أيضاً في **ذكريات لطفي الحفار** التي جمعها الأستاذ وجيه بيضون، المجلد الأول، ص ٣٣ ـ ٣٥.

(٢) نشرت هذه المقالة في جريدة **سورية الجديدة** الصادرة بتاريخ ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٢١.

(٣) **ذكريات لطفي الحفار**، المجلد الأول، ص ٣٦ ـ ٤٠.

(٤) من مقالة نشرت في جريدة **سورية الجديدة** بتاريخ ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٢١ تحت عنوان: «احتجاج تجار دمشق: المقاومة الأولى لعمل الافرنسيين».

(٥) عنوان المقالة هو: **«الغرف التجارية وواجباتها»** وهي منشورة في جريدة **الأحوال** البيروتية في عددها الصادر بتاريخ ١٩ أيلول سنة ١٩٢٢.

(٦) كان السيد عارف الحلبوني رئيساً للغرفة التجارية آنئذٍ وكان من أعضائها السادة: أنطون سيوفي، توفيق مسعود، صيّاح قصاب باشي، حسام الدين العمري، عبد الرحمن المرابط، سعيد السادات، مصطفى حسن ستي، مسلم السيوفي، سرحان شحفة، ميشال مرقدة، يوسف معتوق، توفيق جبري وتوفيق مسعود وأبي.

(٧) **النشرة الشهرية لغرفة التجارة**، العدد الأول، كانون الثاني سنة ١٩٢٢.

الفصل السابع

مياه عين الفيجة
في منازل دمشق



مياه عين الفيجة في منازل دمشق

قبل أن يتحقق هذا المشروع الوطني الحيوي الذي نهض به أبي مع فريق من أعضاء غرفة تجارة دمشق وبعض رجالها كان سكانها يشربون مياه نهر بردى وفروعه الملوثة ويشكون من أضرارها الصحية. لقد ذكر الأستاذ وصفي زكريا في كتابه: «الريف السوري» عن هذا الموضوع ما يلي: «كانت دمشق محرومة من المياه الصالحة للشرب، تشرب من مياه الأنهر الملوثة، الأمر الذي كان يتسبب بآلاف الأمراض لسكانها كالتيفوئيد والزحار والكوليرا وما شابه»[(١)]. ولا بدّ من الاعتراف بفضل الوالي التركي ناظم باشا في سنة ١٩٠٦ على سكان المدينة لأنه قام بعمل عظيم هو جرّ مياه عين الفيجة عبر قساطل معدنية وأقام أربعمائة سبيل في مختلف الأحياء السكنية لتأمين شرب مياه نقية لسكانها تصل إلى السبلان من خزانين تم بناؤهما في سفح جبل قاسيون يضخان المياه عند امتلائهما بمعدل ساعتين يومياً في الصباح وساعتين في المساء مما خفف من وطأة شرب المياه الملوثة على السكان. إن للوالي ناظم باشا مآثر عمرانية في دمشق إبان ولايته لها من سنة ١٨٩٥ إلى سنة ١٩٠٧ يجدر ذكرها ولا يجوز نكرانها، منها بناء القصر الجمهوري في حيّ المهاجرين الذي ما زال قائماً حتى غاية اليوم، وبناء سراي الحكومة الحالي بجوار ساحة المرجة، والمستشفى الوطني، ومنها أيضاً مدّ خط التلغراف بين دمشق والمدينة المنورة، وتشييد النصب التذكاري له في وسط ساحة المرجة، وإعادة بناء سقوف الأسواق القديمة الخشبية من الحديد تفادياً للحرائق.

لقد اكتشف الرومان نبع مياه الفيجة وكانوا، كما جاء في دراسة الدكتور رفيق السيوفي المفصلة: (أول من جرّها بدليل وجود أقبية أثرية حول النبع وأنفاق شُقّت في جبال وادي بردى تمتد إلى مدينة دمشق ما زالت آثارها ظاهرة للعيان)[(٢)]. إن من يزور حوض النبع في قرية «الفيجة» الواقعة على بعد ثلاثة وعشرين كيلومتراً عن دمشق يشاهد آثاراً رومانية في مكان المعبد الذي بنوه للعبادة والاستحمام بالمياه الصحية النقية وشربها للتداوي. إن للباحث الدكتور

صفوح خير بحثاً قيماً عن النبع والمعبد الروماني الوثني يقول فيه إنه معروف تاريخياً با
«حصن عزتا».

ثم يضيف في كتابه المشار إليه: «مدينة دمشق» على ص (٥٠١) ما يلي:

«وقد حُول هذا المعبد الوثني إلى كنيسة في عهد النصرانية، ثم أصبح حصناً في عهد الإسلام وس
المسلمون: حصن عزتا، وظل على حاله حتى أصابه الخراب والدمار بسبب الزلازل التي كا
تتعرض لها هذه المنطقة بين حينٍ وآخر. وقد أقامت مؤسسة الفيجة فوق النبع بناءً حديثاً في
(١٩٣١) لحفظ مياهه من العبث والتلوث»[٣].

في سنة ١٩٥٩ أصدر العالم والكاتب الكبير الشيخ علي الطنطاوي كتاباً بعنوان «دمش
صور من جمالها وعبر من نضالها» ذكر فيه مآثر والي دمشق ناظم باشا والذين قاموا بمشر
جر مياه الفيجة إلى منازل دمشق فقال:

«من أعمال ناظم باشا العظيمة في أوائل القرن العشرين جر مياه الفيجة إلى دمشق وقد ألّف لذ
جمعية كان من أعضائها شيخ علماء الشام عبد المحسن أفندي الأسطواني، وعطا باشا البكر
والشيخ محمود أبو الشامات، والدالاتي ففكروا في طريقة تمويل المشروع واقترح بعضهم أن تو
ضريبة على الخبز ولكن عطا باشا غضب وقال: «أتريدون أن يدفعها الفقراء؟ إجعلوها على الكاز
الفقير يشعل ضوءاً واحداً، والغني أضواؤه كثيرة فيكون أخذها من جيوب الأغنياء». وأما الماء ال
يجري اليوم في البيوت الدمشقية كلها فقد جُرّ إليها في نفق وسط الجبل، وعملت على ذلك
من خيار الشاميين كان على رأسها لطفي بك الحفار»[٤].

لقد ارتبط مشروع جرّ مياه عين الفيجة الذي تحقق ونجح بعد مساعٍ كبيرة، ونضال استغر
عشر سنوات منذ سنة ١٩٢٢ إلى تاريخ تدشينه في سنة ١٩٣٢ باسم أبي وأعضاء غرفة تج
دمشق والأعضاء المؤسسين، وهو عمل كبير أنقذ سكان دمشق وزائريها من الأمراض، وأدّ
إلى توسيع العمران فيها وتجميلها. والأمر المعروف والمشهود به من قبل المؤرخين أن أبي، رحـ
الله، كان صاحب الفكرة الأولى بوضعه موضع التنفيذ في عهد الانتداب الفرنسي على سور
وهذا ما دونه عنه في مذكراته:

(قضيت شتاء سنة ١٩٢٠ في القاهرة والاسكندرية أتنقل بينهما حسب دواعي أعمالي ومشاغ
التي اضطرتني للإقامة فيهما، وقد وقع لي، في أثناء إقامتي بذلك القطر الواسع الغنيّ أن اطلعت ع
بعض الأعمال والمشاريع الكبيرة القائمة فيه، وكان أشدّ ما استحوذ إعجابي شركات المياه في مص
وأسعار أسهمها، وزيادتها زيادة مضطردة، حتى أني اتصلت ببعض كبار المساهمين من السور
المقيمين هناك فوقفت منهم على ما يُدهش في هذا الأمر. علمت منهم أنهم قد ربحوا من أسد

شركة مياه مصر، في مدى سنتين فقط، ستين في المئة من أسعار الأسهم، وأن صافي الأرباح السنوية التي توزّع على المساهمين قرابة العشرين في المئة، وأنه لا يكاد يوجد من يبيع سهماً من الأسهم التي يملكها في شركات مياه القطر المصري التي هي شركات متعدّدة، وشرائطها تختلف بعضها عن بعض.

درست هذه القضية، وعندما أردت أن أتوسع في دراستها من دوائر الشركة نفسها حال الذين لهم علاقة بالأمر دون إطلاعي على المعلومات الكافية رغم أنهم وعدوني بذلك غير أنني تتبّعت هذه الدراسة بواسطة المساهمين والمشتركين فدهشت من مدى النجاح الذي تلاقيه تلك الشركات في المدن الكبيرة، وعظم الأرباح الطائلة التي يتناولها المساهمون وأعضاء مجالس الإدارة، عدا عن الرواتب الضخمة التي يتقاضاها المدراء ومعاونوهم والمهندسون، وعدا عن الإسراف الذي لا حدّ له في النفقات العامة وعدد الموظفين، شأن معظم الشركات الأجنبية المستثمرة في بلاد الشرق.

رجعت بعدئذٍ إلى دمشق وأنا مشبع بوجوب القيام بتأسيس الشركات المساهمة الوطنية في المدن الكبيرة خاصةً، وقلت في نفسي إن مدينة دمشق في أشدّ الحاجة لجلب مياه الفيجة النقية إلى منازلها ومرافقها العامة لاستعمالها في جميع حاجاتها، وبعد أن تدارست هذا الأمر مع بعض الإخوان من التجار وأرباب الأعمال علمنا أن هنالك بعض المستثمرين الإفرنسيين يسعون لطلب امتياز هذا المشروع بالذات لمدينة دمشق، وأنه يوشك أن يتمّ بمساعدة بعض ذوي النفوذ والمكانة لدى سلطات الانتداب، فدعوت رئيس وأعضاء الغرفة التجارية للاجتماع في أوائل سنة ١٩٢٢ وكلّفتهم ببحث هذه القضية، ثم اقترحت أن ندعو فريقاً من وجوه المدينة وتجارها وأعيانها لتأليف شركة مساهمة وطنية أهلية تقوم بتحقيق هذا المشروع الحيوي الصحي والعمراني فوافق المجتمعون على اقتراحي، وألّفنا لجنة من أعضاء غرفة التجارة جمعت المعلومات الكافية العائدة لهذه الفكرة. وبعد أن عقدنا عدة جلسات طلبنا من رئيس الغرفة عارف بك الحليوني أن يعقد اجتماعاً عاماً يُدعى لحضوره أحد المهندسين الفنيين لأخذ رأيه في هذا الموضوع، وبالفعل كتبت رئاسة الغرفة التجارية إلى وزارة الأشغال العامة تطلب منها إرسال رئيس مهندسيها السيد رشدي سلهب الذي كان معروفاً بأنه مهندس مائي، لحضور الجلسة التي تنوي عقدها بحضور رجال المال والأعمال للاستنارة برأيه، وتكليفه بدراسة نفقات جلب الماء من نبع الفيجة إلى مدينة دمشق لتوزيعه على البيوت، ووضع خطة فنية لهذا الغرض. وبعد جملة اجتماعات عُقدت بيننا وبينه للبحث في تفاصيل المشروع استمهلنا السيد رشدي سلهب مدة ثلاثة أشهر لإعطائنا تقريراً فنياً مفصلاً عن الطرق التي ينبغي جلب المياه بواسطتها، وعن الخرائط والمصورات الإبتدائية لهذا العمل، والنفقات التقريبية لتنفيذه. قام السيد سلهب بما طُلب منه خير قيام فالتقينا مجدداً ووقع الإختيار على جلب المياه عبر أنفاقٍ تُحفر في الجبال لتأمين وصولها إلى مستوى ارتفاع النبع، وزيادة كمياتها بحسب الحاجة إليها، كما قُدّرت أكلاف المشروع عن هذا الطريق المضمون، مع بناء شبكة لتوزيع المياه في سائر أنحاء المدينة، بمئةٍ وخمسين ألف ليرة عثمانية ذهبية، فتقرّر بأن يكون رأسمال هذه الشركة المساهمة بهذا المقدار على الأقل. وبتاريخ ١٦ آب سنة ١٩٢٢ دعت الغرفة التجارية إلى عقد اجتماع عام، قبل الشروع بتنفيذ هذا

المشروع، حضره فريق كبير من رجال الأعمال والمال فكلّفني رئيس الغرفة بعرض فكرة هذا المشروع على الحاضرين، فقمت وشرحت لهم فوائده المادية والصحية على أن يكون شركة مساهمة وطنية تقوم بطلب الإمتياز لجلب مياه الفيجة إلى منازل دمشق من المفوضية الفرنسية، صاحبة السلطة التشريعية، لتنفيذه بقوةٍ وإيمان. كما أنني أخبرتهم بأن أحد الإفرنسيين الذين كانوا يشغلون منصب المستشارية في الدولة السورية قام بتأليف شركة مساهمة لتحقيق هذا المشروع، وبأن شركة أخرى للمياه تفكر بتنفيذه، أكثرية أسهمها أجنبية، وقلت إن أعظم الشركات المساهمة في العالم أرباحاً ونمّواً هي شركات المياه في المدن الكبيرة، وضربت الأمثلة على ذلك. بحث الحاضرون في هذا الموضوع الهام وصحّت عزيمتهم على تأسيس شركة وطنية مساهمة قوية تتقدّم لأخذ امتياز المشروع باسم بلدية دمشق، قبل أن تأخذه الشركات الأجنبية لأنه يتعلق بمدينة دمشق ومستقبلها لعلاقته الوثيقة بعمرانها وصحة سكانها، وحياتها الاقتصادية، ثم توالت الاجتماعات لوضع نظامٍ لهذه الشركة بعد أن تألّفت هيئة تأسيسية من أربعة وعشرين عضواً اكتتب معظمهم بمبالغ جيدة لهذه الغاية. وفي أحد الاجتماعات المتوالية تقرّر دعوة الأستاذ العلامة فارس بك الخوري، عضو مجلس الإتحاد السوي يومئذٍ، لاستشارته في هذه القضية من الوجهة القانونية، وإدخاله في عداد الأعضاء المؤسسين والتعاون معه لتحقيق هذا المشروع، فلبّى الدعوة وحضر الاجتماع العام، وبعد أن سمع تفاصيل ما تمّ في الجلسات السابقة، وأن عدداً كبيراً من المجتمعين قد اكتتب سلفاً في سبيل تحقيق هذا المشروع لثقته بالقائمين عليه، وإيمانه بضرورته، قال لنا: «إن الفكرة جليلة والغاية سامية جداً، وإني لأشكركم كل الشكر على هذه اليقظة وعلى الإقدام على مثل هذه الأعمال الكبيرة لجعل مؤسساتنا العمرانية والاقتصادية وطنيةً صرفة، غير أنه يوجد لديّ اقتراح يختلف عن الفكرة التي تعملون لأجلها من حيث الشكل والأسلوب، ويتفق، كلّ الاتفاق، مع الغاية التي ترمون إليها. إنكم تريدون تأليف شركة وطنية مساهمة لأخذ امتياز هذا المشروع، تقدّم الماء للأهلين في بيوتهم لقاء ثمن يدفعونه سنوياً عن الكميات التي يطلبون الإشتراك بها، ثم توزيع الأرباح على المساهمين في آخر كلّ سنة، شأن جميع الشركات المساهمة في العالم، ولكني أخشى كثيراً أن ينقلب هذا المشروع لصالح أموالٍ أجنبية بواسطة شراء أسهمه، مهما زادت قيمتها وتضاعفت أرباحها. أما اقتراحي فهو يحصر الفائدة بأهالي مدينة دمشق عامةً ويقضي بتمليك الماء لأصحاب الأملاك فيها على أن يكون الماء مرتبطاً بالملكية، لا يجوز بيعه ولا تحويله دون بيع العقار أو تحويله لمالك آخر، وبذلك يكون ضمان بقاء هذا المشروع وطنياً أهلياً دون أن يتطرق إليه أي خطر كان! فإذا كنتم توافقون على هذا الاقتراح أرى أن تؤلّف لجنة فنّية لدراسة المشروع دراسةً دقيقةً، وتقدير ما يلزمه من النفقات، ثم يوزّع مجموع قيمة تكاليفه على عدد الأمتار التي تحتاجها مدينة دمشق وتباع الأمتار بالقيمة المقدّرة ملكاً أبدياً لأصحاب المنازل فيها، ثم تقوم لجنة إدارية دائمة لمراقبة العمل وتصليح ما يتخرّب من الأنابيب وشبكات المياه وتوسيعها بحسب الحاجة إليها. وأما النفقات الطارئة التي تقتضيها المصلحة العامة، والأدوات التي تُستهلك في سير المشروع فهي تُؤمّن من رسم سنويّ يُفرض على المشتركين فيه، ومن ثمن الأمتار التي يملكها كلّ صاحب عقار حسب حاجته، وثمن ما يُستهلك من الماء زيادةً عليها في

حال تقدّم البناء والعمران. هذا هو إجمال الاقتراح الذي أتقدّم به حتى إذا حاز قبولكم فإني على استعدادٍ لتقديم تفاصيله».

بعد أن عرض علينا الأخ فارس بك رأيه قابل جميع الحاضرين اقتراحه بالموافقة والتأييد، واندفعتُ أنا في تأييده اندفاعاً كلّياً لكي يصبح الماء في مدينة دمشق ملكاً أبدياً لساكينها، لا ينازعهم فيه منازع، لذا تبنّيته واشتغلت مع الأخ فارس بك الخوري بوضع نظام المشروع. هذه حقيقة تاريخية بالنسبة لأسلوب العمل على تحقيق هذا المشروع أسجّلها هنا، وأعترف بفضل الأستاذ فارس بك الخوري، كما ينبغي أن يعترف بها سكان دمشق وأن يقدروها حق قدرها لأنها أنقذتهم من أطماع الشركات الأجنبية وأخطارها لكون هذا العمل الكبير يتعلق بحياة المدينة وعمرانها ومستقبلها البعيد.

ولأجل تنفيذ هذا المشروع ألّفنا لجنة تحضيرية من أعضاء الغرفة التجارية برئاسة عارف بك الحلبوني وعضوية كلّ من السادة: أحمد دياب ولويس قشيشو وإكليل المؤيد وسعيد اليوسف، وموسى طوطح، فأخذت هذه اللجنة توالي اجتماعاتها بدار البلدية وبرئاسة رئيسها السيد يحيى الصواف واشتراك عضوين من مجلسها هما السيد عطا العظمة والمسيو بورتاليس «Portalis» المستشار في بلدية دمشق. ثم طلبت هذه اللجنة التحضيرية من الأستاذ فارس بك الخوري حضور جلساتها لمناقشة نظام المشروع الذي وضعه له على الأساس الذي اقترحه، فحضرتُ المناقشة ووافقت اللجنة عليه بالإجماع. بعد ذلك طلبنا من وزارة النافعة والأشغال أن تنتخب أحد مهندسيها لدراسة الموضوع من الوجهة الفنية فكّلفت رئيس مهندسيها السيد رشدي سلهب لوضع تقرير فني عن المشروع وتكاليفه ففعل وقدّم تقريراً مفصّلاً ممتازاً لأنه لم يكن غريباً عن الموضوع منذ أن بدأنا نعالجه في الغرفة التجارية. بعدئذٍ انتخبتني اللجنة التحضيرية أميناً لها لمتابعة العمل لدى دوائر المفوضية الإفرنسية في دمشق وبيروت ولأخذ امتياز مشروع الفيجة باسم بلدية مدينة دمشق بحسب القانون الذي أقرّته والنظام الذي وضعنا أسسه. كان القانون الذي وضعناه يتألف من نظام خاصٍ لجمعية مالكي المياه بدمشق واتفاق يُعقد فيما بين حاكم دولة دمشق ورئيس بلديتها، وقد لاقيت مصاعب كثيرة في سبيل تحقيق ذلك، وسعيت سعياً حثيثاً لبلوغ الهدف الذي ملك عليّ مشاعري، وقاومت الشركات الأجنبية الطامعة بتنفيذ هذا المشروع مقاومةً عنيفةً إلى أن وُفّقت بأخذ الامتياز. أما كيف تمّ لي ذلك فلا بدّ من توضيح الأمر. كان الجنرال فيغاند «Weygand» هو المفوض السامي الإفرنسي في أوائل سنة ١٩٢٣، فقدّمتُ للمفوضية الإفرنسية طلب الامتياز باسم بلدية دمشق حسب القواعد المقررة في نظام المشروع التي تقدمنا بطلب الامتياز على أساسه، وكانت أواصر الصداقة والودّ بيني وبين الجنرال فيغاند قويةً لكونه ألّف لجنة أعضاؤها يمثلون جميع البلاد السورية، ساحلاً وداخلاً، سمّاها «لجنة الدروس الاقتصادية»، وكنت العضو فيها الذي يمثل غرفة التجارة بدمشق، كما كان فيها السيد فيضي الأتاسي مندوب مدينة حمص في المجلس التمثيلي، واشترك فيها عن حكومة لبنان الكبير السيد عبد الله بيهم رئيس شركة التجار، والتاجر والصناعي يوسف أفندي جميّل، والمصرفي حبيب أفندي طراد، وكان كل من سليم أفندي جنبرت، رئيس غرفة تجارة حلب وعضو مجلس الاتحاد السوري، والسيد عبد اللطيف أفندي محفّل الصناعي، مندوبين في تلك اللجنة عن حكومة

حلب، وادوار أفندي سعادة وعبد الواحد أفندي هارون مندوبين عن حكومة العلويين، وكان السيد فيليبي رئيس بلدية اسكندرونة والسيد مكزوم عضو الفرقة البحرية مندوبين عن سنجق اسكندرونة المستقل. كانت هذه اللجنة تجتمع برئاسة الجنرال فيغاند مرةً في آخر كل شهر لدراسة الأحوال التجارية والاقتصادية التي تتعلق بالبلاد، وكان للتقارير التي قدمتُها في اجتماعات اللجنة اهتمام كبير منه ومن المندوبين، لذلك كانت حفاوته بي كبيرة إبان تلك الاجتماعات، وشعرت بأني كنت موضع احترامه وتكريمه، هذا ما دفعني لمطالبته مراراً بالموافقة على مشروعنا، عقب كلّ اجتماع، وإعطائنا الامتياز للقيام به باسم بلدية دمشق، غير أنه كان يتململ ويتردّد. ولم يفتني سبب تردّده وتململه لعلمي، وعلم إخواني الأكيد، بأن شركتين أجنبيتين تقدمتا بمشروعين لجلب مياه الفيجة إلى دمشق على أساس الإيجار السنوي للمشتركين بالمياه بأسعارٍ عالية، وذلك على غرار شركات مياه القطر المصري وبيروت وحلب التي تُخضِع المواطنين لشروط وقيودٍ مرهقة. بديهي أن أصحاب هاتين الشركتين كانوا يبذلون جهودهم لإحباط عملنا والقضاء عليه، ولهم من الوسائط والوسائل ما لا نستطيع مجاراتهم فيها لتمتعهم بنفوذ كبير لدى مختلف دوائر السلطات الافرنسية، ولكن تلك الضغوط لم تفت من عضدنا ولم تُثن عزيمتنا، مما جعلني ألحّ عليه ولا أقطع الأمل بموافقته... وذات يوم جاءني المسيو شوفلير، أحد كبار الإفرنسيين الذي كان يشغل مركزاً كبيراً في المفوضية بدمشق وقال لي:

ـ «أنت يا مسيو حفار تطالب بأخذ امتياز لجلب مياه عين الفيجة إلى دمشق بواسطة مشروع، إسمح لي أن أقول لك إنه مشروع خيالي لم يسبق أن قام على مثله عمل فني ومالي كبير الأهمية، عدا عن أن أهالي مدينتك الذين يشربون من مياه نهر بردى مجاناً لا يعطونك، ولن يعطوك مئة وخمسين ألف ليرة ذهبية عثمانية لتحقيق مشروعك، لهذا كله أنصحك بأن تتفاوض مع شركة مياه بيروت أو شركة الكومندان فيريه لتحقيق المشروع لأن لديهما الخبرة الفنية والمقدرة المالية للقيام به على أحسن وجه، وثق جيداً بأن المراجع العليا هي التي أوعزت إليّ بأن أقدّم لك هذه النصيحة، وبذلك نضمن لك الآن وفي المستقبل فوائد ماديّة كبيرة لا يمكن أن تجني منها شيء في مشروعك الخيالي...».

لم يكتفِ ذلك الرسول بإغرائي بالتنازل عن طلب الامتياز لتحقيق مشروعنا الحيوي الوطني، بل اتصل بصديقي الكبير عارف بك الحلبوني، رئيس الغرفة التجارية لهذا الغرض. ولم تنقض بضعة أيام على زيارته لنا، عارف بك وأنا، كلّ واحدٍ على حدة، حتى اتصل بنا سماسرة هاتين الشركتين الأجنبيتين وعرضوا علينا معاً أن نعقد معهم اتفاقية على أساس أن نتوقّف عن المطالبة بامتياز المشروع وأن تسجّل لي وله الشركة التي ستحصل على الامتياز أسهماً قيمتها عشرين ألف ليرة عثمانية ذهبية، وأرباحاً سنوية بصفتنا أعضاء دائمين بمجلس إدارتها، لا تقل عن خمسمئة ليرة عثمانية، عدا عما سنجنيه من فوائد الأسهم التأسيسية التي سنملكها! يعني ذلك أننا سنبيع كرامتنا لنخدم إحدى هاتين الشركتين الأجنبيتين وبالتالي نكون قد غدرنا بالناس، وشاركنا في إرهاقهم! هذا كان رأينا معاً، أي

برفض تلك الشروط والإغراءات المشينة بنا، ولكننا اتفقنا على التظاهر بقبولها مبدئياً، فراح أولئك الوسطاء يشيّعون في دوائر المفوضية أن لطفي الحفار وعارف الحلبوني قد انسحبا من المشروع الأهلي وأنهما قنعا بعجزهما عن تنفيذه، ولن يطالبا المفوض السامي بالموافقة عليه. بعد بضعة أيام كان موعد اجتماع اللجنة الاقتصادية في بيروت بحضور المفوض السامي الجنرال ويغاند، وقد جرت العادة أن يعقب بعض تلك الاجتماعات حفل عشاء بدار المفوضية العليا، فبادرت، بعد انتهاء العشاء، للتحدّث إليه بشأن مشروعنا فأجابني بلطفه المعتاد قائلاً:

ـ «ولكنني علمت أنك قنعت بالاتفاق مع الشركة المختصة بتنفيذ مثل هذه المشاريع الكبرى».

أدركت تماماً قصده وقلت له:

ـ «إني أودّ يا سعادة الجنرال أن أعرض عليكم الاتفاقية التي قُدمت لي وللرئيس عارف بك الحلبوني، فهذه مسودتها».

أخذها الجنرال ويغاند مني وتصفحها ودقّق بها ثم سألني:

ـ «ما رأيك فيها إذن؟».

فأجبته:

ـ «يؤسفني أن أقول لكم إنني أريد أن أمزّقها بين يديك، كما أن زميلي في الغرفة التجارية وفي الإعداد لهذا المشروع يوافقني على ما أقول لأننا مصرون على تحقيق مشروعنا لاعتقادنا الجازم بأن فيه الخير لمدينة دمشق، وأننا أهل للقيام به. نحن لم نقدم على هذا العمل لنتفق مع شركات أجنبية، ولا يمكن أن نطأطىء رؤوسنا لمثل هذه المغريات والمنافع الشخصية».

كانت الحدّة آخذة مني مأخذها وأنا أتكلم معه، فحدّق بي وقال لي:

ـ «إنني أكبر فيك هذا الإباء وهذا الإيمان. تعال غداً إلى عندي هنا، حوالي الساعة الحادية عشرة قبل الظهر لنرى ما نفعل».

ونادى أحد معاونيه وأخبره بمجيئي لزيارته في يوم غدٍ. وفي صباح اليوم التالي استقبلني ببشاشة وكان رجلاً شريفاً حقاً وقال لي وهو لا يزال واقفاً وفي يده ملفّ الامتياز:

ـ «هذا مشروعك موقع مني فأنا لا أستطيع إلاّ الموافقة عليه بعد أن رأيت فيك هذا الاندفاع وهذا الإيمان ولكني أرجو أن تنجح هذه التجربة».

وسكت، فشكرته بحرارة وقلت له:

ـ «نعم: إنها تجربة وسوف ترى أنت بالذات، يا سعادة الجنرال، نجاحها إن شاء الله».

وودعته وانصرفت.

لقد عملنا بعد ذلك بثباتٍ ودأب وقمت بالدعاية لأجل دعوة الملاكين في دمشق إلى الاكتتاب بما يرغبون به من أمتار الماء المعروضة للبيع بسعر ثلاثين ليرة ذهبية للمتر الواحد فأقبل الناس على الاكتتاب لثقتهم بالمشروع وبالقائمين عليه. وفي غضون تلك السنة، سنة ١٩٢٤، تمّ انتخاب الأعضاء المؤسسين للمشروع وهم السادة: عارف الحلبوني رئيس الغرفة التجارية، وفارس الخوري واضع قانون المشروع، والحاج ياسين دياب وهو رئيس جمعية ملاكي المياه، ومسلم السيوفي، وعبد الوهاب القنواتي، ورشيد الطرابيشي، وصادق بكداش، ورشيد قدّي، وحمدي الشلق، ولويس قشيشو أعضاء في جمعية ملاكي المياه، وحسني البيطار ممثل الحكومة المالي، ورشدي سلهب ممثل الحكومة الفني، وعطا الله العظمة ممثل بلدية دمشق، والمهندس خالد سعيد الحكيم المشرف على جميع أعمال المشروع الإنشائية.

وهكذا سار المشروع سيراً حسناً، وبعد أن تمّت مناقصة الأشغال وبدأت الحفريات في الجبال نشبت الثورة السورية في سنة ١٩٢٥ فلم يعد بالإمكان مواصلة الأعمال فتوقف المتعهد وقتاً طويلاً إلى أن انتهت الثورة وعدت من المنفى في أوائل سنة ١٩٢٨ فوجدت أنه يوجد مشكلات عديدة بين المتعهد ولجنة المشروع فبذلت جهدي لإنهائها، وعادت الأعمال إلى مجراها الطبيعي، فتمّ حفر الأنفاق في الجبال بالوسائل الميكانيكية ويبلغ طولها ستة عشر كيلومتراً وهي تُعدّ من أحسن الأعمال الهندسية التي قامت في بلادنا يومئذٍ. كما استغرق كساؤها وبناء الجسور في الأودية وتصميم وتنفيذ الخزانات للمياه في جبل قاسيون وحوض الورود في جوار النبع في الفيجة بضع سنوات إلى أن تمّ جلب المياه إلى منازل دمشق في اليوم الثالث من شهر آب سنة ١٩٣٢ على الأساس الذي قمنا به ودعونا إليه. ولقد بذلت في سبيل تحقيق هذا المشروع الوطني الحيوي الكبير جهوداً كبيرة تكللت بالنجاح والحمد لله، واحتفلنا بتدشينه احتفالاً شعبياً عظيماً اهتزّت له مدينة دمشق فرحاً وابتهاجاً. وبمناسبة الاحتفال بتدشينه أرسلت برقية للجنرال فيغاند إلى باريس قلت له فيها إن التجربة في تنفيذ مشروع جلب مياه الفيجة إلى دور دمشق قد نجحت بفضل الإيمان والإخلاص، وإننا لنذكر مؤازرتك ذكراً طيباً، فأجابني مهنئاً بعبارات مفادها أن الايمان والاخلاص اللذين ذكرتهما في برقيتي إليه كانا السبب الوحيد الأكيد في نجاح هذا المشروع، إلى جانب الخلال التي لمسها فينا.

هذه خلاصة وجيزة عن فكرة إنشاء مشروع الفيجة أسجّلها هنا للعبرة والتاريخ ولكني لا أطلب المثـــوبة على هذا العمل، الذي هو بمثابة حسنةٍ جارية، إلا من الله، وهو نعم المولى ونعم الوكيل).

ولقد عثرت على كتيّب مطبوع في شهر شباط سنة ١٩٢٤ يتضمن الشرائط أي الشروط القانونية لامتياز المجلس البلدي بجر مياه الفيجة إلى المنازل، أنشر غلافه مع أربعة صفحات مصورة من مضمونه للذكرى والتاريخ.

الشرائط القانونية

لأمتياز المجلس البلدي

بجر ميـاه عين الفيجة الى المنـازل

في ١ شعبان سنة ١٣٤٢ وصور سنة ١٩٢٤

طبعت في مطبعة الفيحاء : شام — شارع مدحت باشا

« ١ »

عقد مقاولة

بين بلدية دمشق وجمعية ملاك الماء

بين بلدية دمشق المشخصة من حضرة يحيى افندي الصواف رئيس البلدية طبقاً لقرار المجلس البلدي بتاريخ ١٤ شباط عام ١٩٢٤ فريق اول.

وبين جمعية ملاك الماء بمدينة دمشق المشخصة من حضرة رئيس نقابة جمعية ملاك الماء بالمدينة المذكورة طبقاً لقرار لجنة الماء بتاريخ فريق ثانٍ. بناءً على المقاولة المؤرخة في ٢٣ شباط سنة ١٩٢٤ الجارية بين حكومة دمشق وبلديتها المصادق عليها من فخامة المفوض السامي بتاريخ ٢٣ شباط عام ١٩٢٤

وبناء علي شرطية الجمعية المعروفة بجمعية ملاك الماء مدينة في دمشق : المصادق عليها من فخامة حاكم دولة دمشق بتاريخ ٢٣ شباط سنة ١٩٢٤

قد جري الاتفاق علي مايلي :

المادة الاولى — موضوع المقاولة : ان غاية هذه المقاولة جر وتوزيع المياه الواردة من عين الفيجة الى ضمن منطقة مدينة دمشق بكمية يومية معظمها ٢٠٠٠٠ متراً مكعباً على قاعدة ٥٠ ليتر ماء معدلاً يومياً لكل ساكن .

المادة الثانية — تقديم الاموال اللازمة : تقدم جمعية ملاك الماء الى البلدية الأموال اللازمة لإتمام الاشغال كما هي ملحوظة بالكشوفة التخمينية الموضوعة من البلدية والمصادقة عليها

« ٣ »

من حكومة دمشق .

وتقدم ايضاً للبلدية المبالغ اللازمة للاصلاحات ولاستثمار اقسام التوزيع كما انها توفي البلدية النفقات التي قدمتها للدروس الأولية والنهائية.

المادة الثالثة دفع الأموال: تدفع للبلدية الأموال اللازمة للبناء والعمل مصلحة المياه مشاهرة وسلفاً على حسب احتياجها وذلك بعد ان تقدم دائرة البلدية في ٢٥ من كل شهر لائحة بالمبالغ اللازمة لنفقات الشهر التالي .

عند ابتداء الأشغال يخصص مبلغ قدره ٥٠٠٠ ليرة سورية ويسلم للبلدية بصفة رأس مال صندوق داير لتتمكن من تسديد النفقات الغير ملحوظة

تدفع للبلدية كل ثلاث اشهر سلفاً المبالغ اللازمة للاصلاحات ولاستثمار اقسام التوزيع على موجب لائحة تقدمها بنهاية كل ربع من السنة دالة على احتياجاتها للربع التالي .

المادة الرابعة — معفيات الدخولية: تعاف من رسم الدخولية كافة ادوات الانشآت الاولى وكافة المواد الاولية والعدد واللوازم المخصصة للتعمير ولاستثمار فروع التوزيع

المادة الخامسة — طريق التوزيع: يجري توزيع الماء بواسطة حاصرة تحدد تماماً كمية الماء المشتراة

« ٣ »

المادة السادسة — الفروع الخصوصية : يفرض على مصلحة الميـاه بدائرة البلدية جلب المـاء الى مدخل املاك المشتركين بفئة قدرهـا ثلاثون ليرة عثمانيه ذهباً عن كل متر من طول الفرع الموصل بين الملك والقنـاة الاقرب له . ويقتضي اتمام هذا التجهيز بظرف شهر واحد بعد تقديم طلب المشتري ودفع قيمة كمية الماء المطلوبه .

المادة السابعة — الانشآت الداخليه : على اصحاب الاملاك في كل حال عمل الانشآت الداخلية واصلاحهـا على نفقتهم الخـاصة ويمكنهم تشغيل العمال واستعمال الوسائط التي يرغبونها انما يحق لمصلحة المياه معاينة الانشآت باي وقت كان ويحق لها ايضاً ان ترفض اعطاء الماء من مشتركين عندما تكون تجهيزاتهم ناقصة وغير كاملة واذا وقع خلاف على الاصلاحات اللازمة فتحله مصلحة التفتيش .

المادة الثامنة — فحص الحواصر : يحق لمصلحة الميـاه فحص الحواصر في كل آن يوافقها ويجري هذا الفحص التحقيقي مجاناً بدون رسم يحق دائماً لصاحب الماء ان يطلب من مصلحة المياه تحقيق حـاصرته واذا وقع خلاف بهذا التحقيق فتحله مصلحة التفتيش حلاً نهائياً دون مرافعة .

تعود كلفة التحقيق على صـاحب المـاء اذا كان العيار صحيحاً تحت فرق (١٠) بالماية زيادة ام نقصان وبالحـالة

« ٤ »

الناقصة كافة التحقيق عائدة على مصلحة المياه ٠

رئيس نقابة جمعية ملاك الماء بدمشق

دمشق في ٢٣ شباط سنة ١٩٢٤

رئيس بلدية دمشق

محمد يحيي

صدقه =

حاكم دولة دمشق

حقي العظم

اقره =

المفوض السامي للجمهورية الافرنسية في سوريا

ولبنان « ويغاند »

ولعل الأهمّ منه هو الوثيقة رقم ٥٥٧ الصادرة عن بلدية دمشق ولجنة ماء الفيجة في ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٢٤ المعطاة إلى أبي بشرائه متراً من الماء لداره الواقعة آنئذٍ في سوق الصوف بحيّ الشاغور، ودفعه القسط الأول من ثمن ذلك المتر من الماء، ووثيقة ثانية عن مقاولة اشتراكه بالماء، رقم ٢١١٤، صادرة عن رئيس مصلحة المياه المهندس السيد خالد سعيد الحكيم وعن المراقب العام لمصلحة مياه الفيجة الذي أضحى والدي بالذات بعد أن دُشّن المشروع في سنة ١٩٣٢، وهي ممهورة بتوقيعهما على طابع دولة سورية، ومصدّقة من رئيس بلدية دمشق الذي سُمّي آنذاك رئيساً للجنة عين الفيجة كما يبدو من صورتي هاتين الوثيقتين في الصفحتين التاليتين.

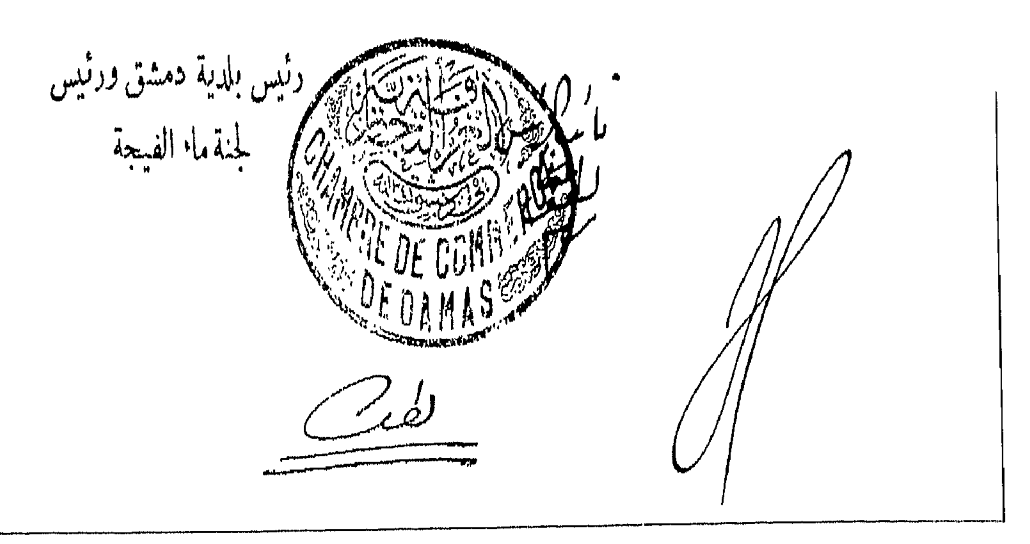
رقم الوثيقة
٥٥٧
١٩٤

بلدية دمشق

(لجنة ماء الفيجة)

اعطيت هذه الوثيقة الى السيد لطفي فندي الحفار ... الملاك الدمشقي ايذاناً بتسجيله مشترياً لمقدار عشر ماء مكعب من الفيجة ماءكاً قطعياً للبناء يجره من منفذ داره الواقعة في محلة ... الى الدار المذكورة ببدل قدره ... ليرات عثمانية ذهباً وقد دفع القسط الاول اي ثلث القيمة التي اشتراها وقدرها ... ليرات عثمانية ذهباً الى المصرف السوري على ان يدفع الاقساط الباقية في اوقاتها المصرح بها في كتاب الطلب المقدم منه بتاريخ ٢٠ نيسان ٩٢٤ واذا امتنع عن دفع قيمة باقي الاقساط المذكورة عند الاعلان يسقط حقه من هذا الشراء ويصبح المبلغ المدفوع منه ملكاً الى لجنة الماء بدون حاجة الى انذار وبهذا المشترى قد اصبح عضواً في جمعية ملاك الماء بمدينة دمشق تحريراً ١٥ ... ٩٢٤

رئيس بلدية دمشق ورئيس
لجنة ماء الفيجة



مقاولة الاشتراك رقم ٢١١٤

نحن الموقعون المراقب العام ورئيس مصلحة المياه العاملان باسم لجنة عين الفيجة في دمشق والسيد بديع الطغربي الخضار المالك لمقدار .... من امتار ماء الفيجة بموجب اشتراكه برقم ١٨٩٠ شاغور قد تم الاتفاق بيننا على ما يلي :

تتعهد مصلحة المياه بأن تعطي السيد بديع الطغربي الخضار الماء وفقاً لشرائط امتياز المشروع ونظام الاستثمار المذكور خلاصتهما فيما تقدم اعلاه. ويقبل السيد بديع الطغربي الخضار بجميع مواد شرائط الامتياز ونظام الاستثمار ويطلب الاشتراك بحسب هذه المقاولة بمقدار ...... من اصل ملكه من ماء عين الفيجة الى داره الكائنة بمحلة شاغور زقاق سوق الصوف رقم ....

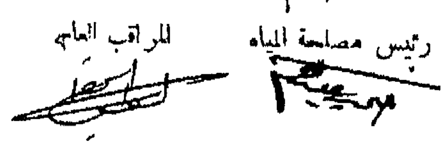
اعتباراً من تاريخ هذه المقاولة .

دمشق في ٦ ربيع الثاني عام ١٣٥١ وفق ...... سنة ١٩٣٢

المشترك المالك

باسم مصلحة المياه

رئيس مصلحة المياه — المراقب العام



صادق عليها

رئيس بلدية دمشق ورئيس لجنة عين الفيجة

كما أنني قرأت في كتاب المؤرخ العلامة الأستاذ محمد كرد علي مقطعاً عن مشروع الفيجة والقائمين به والخدمات التي قاموا بها لدمشق وسكانها، أورد نصّه المنشور في الجزء الرابع من «خطط الشام» الصفحة (٣٠٠):

«قدمنا فيما سبق أننا لم ننجح في تأليف الشركات المساهمة لتأسيس صناعاتنا على الأصول الحديثة لأننا لم نتشرّب بعد روح الأعمال المشتركة، غير أن الواجب يقضي علينا أن نذكر كلمة عن أول مشروع كبير قام به الدمشقيون مشتركين وكان مثالاً حسناً لفائدة التضامن والتعاون في سبيل الأعمال النافعة هو مشروع جرّ مياه عين الفيجة لمنازل دمشق الذي دعت إليه غرفة التجارة وبذلت جهودها في سبيل إتمامه فقدمت لائحة المشروع إلى حكومة دمشق في ٢٤ آب سنة ١٩٢٢ وقُدرت كلف جرّ المياه ومصاريفه بمائة وخمسين ألف ليرة عثمانية تدخل فيها نفقات الشبكة الداخلية في المدينة وُزّعت على خمسة آلاف متر فأصاب المتر ثلاثين ليرةٍ عثمانية ذهباً، وهكذا أقرّت اللجنة التي أُلّفت لهذا الغرض المشروع وقامت بالدعاية اللازمة للاشتراك به. ثم إن اللجنة الأولى حينما أتمّت عملها التأسيسي عرضت الخمسة آلاف متر للاكتتاب العام، وسعت لترويجه بقدر ما ساعدتها الحال إلى أن اكتتب قسم كبير من الأهلين وأعلنت أن الذين يدفعون القسط الأول من قيمة اكتتابهم يصبحون أعضاء في جمعية ملاكي الماء، ولهم وحدهم حق انتخاب ثمانية أعضاء يؤلفون نقابة ملاكي الماء حسب نصوص قانون هذه الجمعية، وهؤلاء مع الأعضاء الطبيعيين الذين نصّت عليهم المادة السادسة من المقاولة المعقودة بين حاكم دولة دمشق ورئيس بلديتها يؤلفون «لجنة ماء عين الفيجة». واكتتب الأهالي بثلاثة آلاف متر ودفعوا القسط الأول البالغ ثلاثين ليرة عثمانية في الأوقات المعينة إلى المصرف السوري اللبناني، ثم تقدّمت المالية واشترت ألف وخمسماية متر بشروط حسنة، بعدئذٍ عُرض المشروع للإلتزام في البلاد الأوروبية والأميركية والآسيوية، وتقدمت شركات قديرة من الوجهات المالية والفنية للمناقصة فيه بعد أن أرسلت مهندسيها ودرست المشروع بصورة عملية على الجبال وعلى المصوّرات الموضوعة له، وجرت المناقصة بين إثنتي عشرة شركة، بعد إثبات اقتدارها المالي والفني على الأصول. وشوهد أن شركة الخواجات «أصفر وسارة» هي التي قدّمت أقلّ الأسعار، وهي تنزيل خمسة ونصف في المئة من القيمة المخمّنة لجرّ المياه من نبع الفيجة إلى خزان حيّ المهاجرين المرتفع، وهكذا باشرت الشركة المذكورة العمل بالاتفاق مع شركة «تيك» الفرنسية المخصّصة بحفر الأنفاق بأحدث الأدوات، والعمل سائر في طريق النجاح[٥]، وسيكون مثالاً حسناً لفوائد الأعمال المشتركة، ومقدّمة لتشجيع الناس على الإقدام لتأليف الشركات للقيام بالأعمال الكبيرة التي لا يمكن لفردٍ أن يقوم بها. وستجني مدينة دمشق من هذا المشروع العظيم فوائد كبيرة من الوجهة الصحية والعمرانية، وقد ذكرنا هذا المشروع لأن له علاقة بتاريخ البلاد الاقتصادي»[٦].

تتضح لنا أمور عن تلزيم أعمال المشروع في بدايته لم يأت أبي على ذكرها في الصفحات الأولى من مذكراته التي نشرتها آنفاً، وذلك لقوله في آخرها: «هذه خلاصة وجيزة عن فكرة إنشاء مشروع الفيجة أسجّلها هنا للعبرة والتاريخ». ولكن يوجد في مذكراته اللاحقة عن أعماله

الوطنية والسياسية المدوّنة في سنتي ١٩٢٩ و١٩٣٠، يوميات وأخباراً عن مشروع الفيجة وسير الأعمال فيه قبل تدشينه. وإضافةً إلى ذلك وجدتُ بين مذكراته صفحةً واحدة مكتوبة بخطه هذا نصّها:

(ثم تابعنا العمل بكلّ نشاط وبدون انقطاع حتى تمّ إيصال مياه الفيجة إلى منازل مدينة دمشق وقمنا بتدشين المشروع بحفلةٍ عظيمة زيّنت لها مدينة دمشق حينما تدفّقت نوافير مياه الفيجة بساحة المرجة وهي مزيّنة أجمل زينة، تتلألأ فيها عقود الكهرباء مع نوافير المياه النقية الصافية.

ثم تابعنا العمل بكل نشاط وبدون انقطاع حتى تم ايصال مياه الفيجة
الى منازل مدينة دمشق وقمنا بتدشين المشروع بحفلة عظيمة زينت لها مدينة
دمشق حينما تدفقت نوافير مياه الفيجة بساحة المرجة وهي مزينة بأجمل زينة
تتلألأ فيها عقود الكهرباء مع نوافير المياه النقية الصافية
وقد افتتح الحفلة الكبرى محمد [illegible] الحسني [illegible] رئيس الجمهورية السيد محمد علي
العابد الذي خطب خطبة نوه فيها بأهمية هذا المشروع [illegible]
كلها [illegible] الذين [illegible] تصفيق الناس واعجابهم.
ثم مضت هذه الحفلة وانتهت بعظمة هذا النصر.

لقد أقيمت الحفلة الكبرى بحديقة المنشية في ٣ - ٨ - ١٩٣٢ حضرها رئيس الجمهورية السيد محمد علي العابد الذي خطب خطبة نوّه فيها بعظمة هذا المشروع وجهود القائمين عليه، وقال مقراً بخدماتي له إنه «كان لي فضل التأسيس والإنشاء والإنهاء»، ثم قمت في هذه الحفلة وألقيت خطبة هذا نصها:

فخامة الرئيس المعظم، سادتي وإخواني:

إنها لساعة تاريخية هي التي نجتمع فيها الآن للاحتفال بنجاح وإتمام مشروع وطني، وأول عمل فني قام في هذه البلاد، وإني وإخواني رجال لجنة عين الفيجة لمغتبطون جداً بالقيام بهذه الحفلة تحت رعاية فخامة رئيس جمهوريتنا المحبوب الذي طالما سمعتُ منه، منذ سنين، آيات التشجيع والتنشيط في عملنا هذا الذي يقدّره حقّ قدره. كما كنا مغتبطين أيضاً بإتمام هذا العمل في عهد أول حكومة دستورية، وإذا احتفلنا وسررنا بإنجازه الذي يعود على مدينة دمشق بأعظم الفوائد الصحية والعمرانية والاقتصادية فذلك بفضل ما وفّقنا الله إليه من تقوية روح الثقة بالأعمال العامة المشتركة، وإبقاء هذا المشروع وطنياً، وتعاونياً صرفاً.

هذان العاملان الكبيران كانا من أقوى الدوافع لنا بتأسيس هذا المشروع بلجنتيه الأولى المؤسّسة، والثانية التي قامت بالأعمال الإنشائية. وإنا لنذكر هنا عضوين توفاهما الله قبل إتمام هذا المشروع وهما المرحومان الحاج ياسين دياب والسيد أحمد دياب، فلهما الذكر الحسن والرحمة والرضوان.

حينما تقدمنا بهذه الفكرة واندفعنا وراء تحقيقها كان كثيرون من ضعاف الإيمان يهزؤون بنا، ويعتقدون بفشلنا ويقولون إننا لا نستطيع إنجاز عمل عام بهذه البلاد، ولكن الإخلاص، وحسن النيّة، وقوة العزيمة، ومعاونة الرجال العاملين معنا، ونقاء العمل ذاته وصفاءه الذي يشبه نقاء مياه عين الفيجة وصفاءها مما قضى على تلك الدعايات الباطلة، وذلّل تلكم العقبات التي صادفتنا في أثناء العمل.

كان تقدير قيمة الكشوف التخمينية لهذا المشروع مئة وخمسين ألف ليرة عثمانية ذهبية، وعلى هذا الأساس جُعل ثمن المتر الواحد للماء ثلاثين ليرة عثمانية ذلك لأن تحديد قيمة المتر المكعّب من الماء نسبيّة بعد تقسيم مجموع النفقات على خمسة آلاف متر مكعّب حسب نصّ المادة السادسة من شرائط جمعية ملاكي الماء، ومع ذلك فإن اللجنة لم تطبّق هذه القاعدة فيما بعد، كما طُلب إليها مؤخراً، ولم تستوفِ قيمة الأمتار بالنسبة لتكاليف الأعمال كلّها التي بلغت مبلغاً قدره (٢١٧٧٣٧) ليرة عثمانية ذهبية، بعد إنجاز المشروع كله، وذلك لأن أمل اللجنة كبير جداً في إقبال الأهلين على مشترى حاجاتهم من أمتار ماء الفيجة حين إسالته إلى دورهم، وهذا ما سنشرع به منذ نهار غدٍ بحول الله. وعلى هذا الأساس تتمكن اللجنة من وفاء الدين الذي عليها لوزارة المالية بمدةٍ وجيزة فلقد اشترك الأهلون حتى الآن بشراء مقدار أربعة آلاف متر مكعب بسعر ثلاثين ليرة عثمانية للمتر الواحد، ويوجد من ضمن هذه الأمتار مقدار أربعمئة وستين متراً اشتركت بها المساجد والمعابد والكنائس والمستشفيات بخصم قدره خمسة وعشرون بالمئة، بحكم امتياز المشروع، فكان مجموع ما دفع الأهلون مبلغاً قدره (١١٦٥٥١) ليرة عثمانية ذهبية والباقي استلفته اللجنة من صندوق

المصالح المشتركة بتواريخ مختلفة بمثابة قروض وسلف محسوبة على الحكومة السورية. فالقروض التي تمّ الاتفاق عليها تبلغ قيمتها ثلاثةً وتسعين ألف ليرة عثمانية ذهبية اشتركت المالية لقاءها بثلاثة آلاف ومئة متر، بسعر ثلاثين ليرة عثمانية لكلّ متر، على أن تبيعها للأهلين بخمسة وأربعين ليرة عثمانية للمتر الواحد، وبعد خصم ستة في المئة، فائدة لرأس المال، تُوزع الأرباح فتُقسم إلى ثلاثة أثلاث: ثلث للحكومة، والثلث الثاني للمصرف الزراعي، والثلث الثالث لمصلحة المياه، لتضاف على حساب الاحتياط. أما السلف الأخرى التي يبلغ مقدارها ثلاثمائة وعشرة آلاف ليرة سورية فلقد عقدت اللجنة اتفاقات مؤقتة بشأنها، ورهنت لقاءها قيمة شلال الهامة وقيمة المبالغ التي يمكن استردادها من مديرية الجمارك لقاء رسوم المواد الأولية التي استُعملت في الأعمال الإنشائية للمشروع.

ولا بد لي هنا من أن أوضح لكم أيها السادة والإخوان أننا لم نُوفّق بعدُ بتأجير الشلال العائد للمشروع، بعد أن انقضت ستة أشهر على الإعلان عنه، وأن هذه السلف أصبحت مستحقة الأداء، ولكن وزارة المالية الآن تبذل جهدها الصادق لمعاونتنا من أجل تحويل هذه السلف إلى قروض ثابتة يُتفق على شرائط تسديدها لقاء مشترى أمتارٍ من المياه بقيمتها، ويبقى مقدار خمسة آلاف ليرة عثمانية ونيف لتغطية جميع النفقات، وهي قيمة التأمينات المحسومة على المتعهدين التي يستحق أداؤها بعد سنةٍ من تسلّم الأشغال، والتي ستستوفيها الإدارة من واردات الاستثمار. إن الأمل كبير جداً في أنه سوف لا تنقضي خمس سنوات على تاريخ وصول الماء إلى المدينة حتى تكون وزارة المالية قد باعت جميع الأمتار الموجودة لديها منه، فتُوفّى بذلك جميع ديون المشروع، بعدئذٍ تُرصد قيمة ألف متر كمبلغ احتياطي، كما نصّت المادة التاسعة من شرائط جمعية ملاكي الماء، كواردات للمشروع، وقد قررنا تسخير هذه الواردات لمنافع مدينة دمشق الصحية والعمرانية بحسب توسّعها، استناداً إلى المادتين الثامنة والتاسعة من الاتفاقية التي عقدتها لجنتنا مع وزارة المالية بتاريخ ٢٠ أيار من السنة الماضية سنة ١٩٣١ والمصادق عليها من المفوض السامي. وهكذا ترون أن أعمال المشروع من الوجهة المالية تسير من حسنٍ إلى أحسن، وأن مدينتنا ستستفيد من موارده ومنشآته الصحية والعمرانية هي وأبناؤها على مدى الأجيال المقبلة.

وبهذه المناسبة أرى أن الواجب يقتضيني تقديم شكر لجنة الفيجة أمام هذا الملأ إلى جميع الحكومات السورية التي تعاقبت على منصات الحكم منذ تأسيس هذا المشروع إلى الآن لأنها كلها بذلت عنايتها ومساعدتها المالية والفنية في سبيل تحقيقه. وأشكر الذين كانوا عوناً لنا من سوريين وأجانب في تذليل العقبات المالية والفنية التي لم يكن تذليلها بالشيء اليسير في مثل هذه الأزمة الاقتصادية العامة. وكذلك لا بدّ لي من شكر أعضاء اللجنة كافةً، وشكر المهندس القدير خالد سعيد بك الحكيم الذي كان في رئاسته الفنية لهذا المشروع مثال الجدّ والاستقامة، وكذلك سائر المهندسين الذين خدموا مشروعنا، وأرباب الصحافة الذين بذلوا ما يستطيعون من معاونة في سبيل إنجازه الذي نحتفل به هذا اليوم. ولا بد لي من أن أعلن أمامكم بأن لجنة هذا المشروع كانت وما زالت منذ بدء تأسيسه حتى غاية اليوم تقوم بعملها بمنتهى درجات الإخلاص والعناية دون أدنى مقابل، وأنه لولا

قيام موظفي الإدارة والمحاسبة والفنيين بأعمالهم على أحسن وجه وأفضل مثال لبلغت نفقات الأعمال العامة ضعفيّ ما هي عليه اليوم فإن ما يثبت ما أقوله لكم الآن، أرقام حسابات المشروع المدقّقة التي كانت وما زالت موضع إعجاب المفتشين والمدققين، والتي تنبيء بأعماله بأجلى بيان والسلام».

استناداً إلى ما جاء في مذكرات أبي فلقد جرى الاحتفال بتدشين مشروع الفيجة بحضور رئيس الجمهورية السورية محمد علي بك العابد ورعاتيه فألقى كلمة هذا بعض ما ورد فيها:

«أيها السادة

نحتفل في هذه الساعة بنجاح هذا المشروع الوطني العظيم الذي فيه حياة لعاصمة الشام ومنافع كثيرة لأهلها والذي هو مثال يُحتذى للأعمال العامة التي تقوم على الإخلاص التام والتجرّد المطلق. وإني أغتبط الاغتباط كلّه بأن تكون هذه النهاية الطّيبة في مستهل عهدنا الدستوري، وفاتحةً لما سيجري فيه، إن شاء الله، من الأعمال المفيدة.

ويجدر بي أن أقدم عظيم شكري لأعضاء لجنة الفيجة وجميع مؤازريها، وخاصةً رجلها العامل لطفي بك الحفار الذي ما برح ينفق وقته الثمين وتفكيره الناضج في سبيل نجاح هذا المشروع وحسن القيام به، فليكن هذا المشروع قدوةً صالحةً في مظاهره المختلفة وأسسه القويمة، وحسبي ما قلت فيه لأن نتائجه شاهدة له، وأبلغ الأقوال ما كانت شواهده الأعمال والسلام».

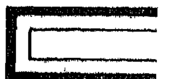
وهكذا نرى أن حلم أبي الكبير من أجل خدمة مدينته بجرّ مياه عين الفيجة إلى منازلها قد تحقق بعد عشر سنوات من النضال والسعي الحثيث، وفي ذلك التاريخ، أي في صيف سنة ١٩٣٢ أوصى الخطاط الفنان ممدوح على لوحة كبيرة كتب عليها الآية القرآنية الكريمة: ﴿وجعلنا من الماء كلّ شيء حيّ﴾ فكانت هذه اللوحة الجميلة تتصدّر قاعة الاستقبال في البيتين اللذين سكناهما بدمشق، بعد انتقالنا من حيّ الشاغور، فكان الأول في شارع نوري باشا، المتفرع من الجسر الأبيض، والثاني في شارع الرشيد بحيّ «أبو رمانة». كما أذكر حرصه على تعليق لوحة ثانية في غرفة الجلوس، حتى آخر حياته، مكتوب عليها قوله تبارك وتعالى: ﴿وسقاهم ربّهم شراباً طهوراً﴾.

استشهدت، قبل قليل، بما كتبه الأستاذ محمد كرد علي عن مشروع الفيجة في بداياته، وقد كان لأبي وفريق من إخوانه سعيٌ محمود لنشر كتابه التاريخي القيم: «خطط الشام» إذ تألفت لجنة ضمت كلاً من السادة: فوزي الغزي وفخري البارودي وخليل مردم بك وسامي العظم وبدر الدين الداغستاني وأبي في مطلع سنة ١٩٢٤، وأصدرت بياناً وُزع في العواصم العربية هذا نصه:

«يظل باب الاشتراك بهذا الكتاب مفتوحاً إلى أول أيلول سنة ١٩٢٥، وهو يدخل في ستة أجزاء

قيمتها كلها سلفاً جنيه مصري واحد في القطر المصري وسائر الأقطار، وليرة عثمانية ذهبية واحدة في سورية. أما قيمة كل جزء على حده فهي في مصر وسائر الأقطار ثلاثون قرشاً مصرياً، وفي سورية ثلاث ريالات مجيدية، والمفاوضة بذلك تكون مع أحدنا: لطفي الحفار بدمشق، لجنة طبع كتاب العالم محمد كرد علي: «خطط الشام».

ولقد صدر الجزء الأول من «خطط الشام» سنة ١٩٢٥ بعد أن توفر للجنة المال الكافي لطباعة أجزائه كلّها في إثر إقبال القراء في الوطن العربي على شرائه لقيمته التاريخية.



هوامش الفصل السابع

(١) **الريف السوري**، أحمد وصفي زكريا، الجزء الثاني ص ٣٤٤، دار البيان، دمشق ١٩٥٥ من فصل عنوانه: دمشق في مطلع القرن العشرين.

(٢) دور غرفة تجارة دمشق في تأسيس مشروع جر مياه نبع الفيجة لمدينة دمشق. تاريخ هذا المشروع. الدكتور رفيق السيوفي. عن كتاب: **تجار دمشق وتجارتها** الذي صدر بمناسبة مرور قرن على إحداث غرفة تجارة دمشق، ص (١٠٣) إلى (١٠٨)، دمشق ١٩٩٣ وفيه صورة لأبي واعتراف بفضله.

(٣) **مدينة دمشق** ـ الدكتور صفوح خير ـ منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق ١٩٦٩، ص (٥٠١). وكتاب: **حديث دمشقي** ـ نجاة قصاب حسن ـ الطبعة الرابعة، مطابع ألف باء، دمشق ١٩٩٣، ص ٣٢ و٣٣ وفي الصفحة (٣٣) منه إلى (٣٧) بحث مستفيض عن مؤسسة الفيجة وذكر لخدمات أبي له منذ سنة ١٩٢٢.

(٤) **دمشق: صور من جمالها وعبر من نضالها**، علي الطنطاوي، دار الفكر العربي، دمشق سنة ١٩٥٩، ص ١٥٨ و١٥٩.

(٥) تنبغي الإشارة إلى أن كتاب المؤرخ الأستاذ محمد كرد علي: **خطط الشام** قد نُشر في دمشق سنة ١٩٢٥ أي قبل إتمام تنفيذ مشروع الفيجة وتدشينه سنة ١٩٣٢.

(٦) **خطط الشام**، محمد كرد علي، المجلد الرابع، ص ٣٠٠، المطبعة الحديثة بدمشق، سنة ١٩٢٥.

الفصل الثامن

تأليف حزب الشعب، الثورة السورية، ووزارة الداماد أحمد نامي



تأليف حزب الشعب، الثورة السورية، ووزارة الداماد أحمد نامي

ما بين سنة ١٩٢٥، بداية الثورة السورية، وبين سنة ١٩٣٢ سنة تدشين مشروع الفيجة بدمشق جرت أحداث صاخبة هامة في بلادنا وفي حياة أبي لا بدّ من تسجيلها والحديث عن دوره فيها. ففي مطلع سنة ١٩٢٥ استُبدل الجنرال ويغاند بمفوضٍ سامٍ جديد هو الجنرال سراي «Sarail» وذلك في إثر تغيير الحكومة الفرنسية بباريز، ووصل إلىّ دمشق في ٢٥ شباط فكان لا بدّ للعاملين في الحقلين الوطني والسياسي في سورية من تنظيم صفوفهم وتوحيدها لتحقيق مطاليبهم الوطنية فألّفوا حزباً لهم دعوه: «حزب الشعب» في شهر حزيران من السنة ذاتها، وهذا ما ورد في مذكرات أبي عنه:

(تألّف حزب الشعب في سوريا واجتمع أعضاؤه الذين كان عددهم يربو على خمسمئة عضوٍ من الطبقة المثقفة وانتخبوا الدكتور عبد الرحمن الشهبندر رئيساً له، وفارس الخوري نائباً للرئيس، ولجنة إدارية كنت أحد أفرادها مع الإخوان: حسن الحكيم وفوزي الغزي وسعيد حيدر وغيرهم. ولقد بذلنا جهدنا لإصلاح المفاسد الإدارية والاقتصادية في البلاد، وإقرار حقّها بالحياة النيابية والدفاع عن سيادتها القومية. كان سعينا ينحصر بالطرق السلمية المشروعة ولكن المفوض السامي الجديد لم يهتم كثيراً بمطالبنا الإصلاحية فأدّى عدم اهتمامه بها وبالشكاوى التي قدمناها إليه[1] إلى نشوب الثورة السورية التي اشتعلت في جبل الدروز أولاً، في صيف سنة ١٩٢٥، ثم عمّت البلاد السورية، واتُّهم حزب الشعب بأنه هو الذي وراءها، ففرّ بعض أعضاء مجلس إدارته خارج البلاد، واضُطررت أنا للتواري عن الأنظار إلى أن اتضح للفرنسيين أنه ليس لنا ضلع في الأمر فعدت إلى التجوال بحرية بعد أن كان رجال التحري أتبع لي من ظلّي).

بدأت الثورة في ٢١ تموز سنة ١٩٢٥ في جبل الدروز بهجوم سلطان باشا الأطرش ورجاله على قرية الكفر للقضاء على الحامية الفرنسية، وحاصروا قلعة مدينة السويداء احتجاجاً منهم على إهانة الحاكم الفرنسي لجبل الدروز الكومندان: كاربييه «Carbillet» لزعماء الجبل واعتقال بعضهم، وحصلت معركة المزرعة في أول آب فكانت من مفاخر الجهاد في سورية إنتصار الدروز على قوات الجنرال: ميشو «Michaud» فلقد استولوا على كميات كبيرة من الذخائر في

القتال، فتراجعت القوات الفرنسية، ثم فوجئت بهجوم جديد قاده سلطان باشا الأطرش بنفسه مع رهطٍ من الثوار، وهزموها بعد أن أنزلوا بها خسائر كبيرة في العتاد والأرواح.

كان الاتصال بين زعماء سورية وزعماء جبل الدروز وثيقاً في تلك المراحل، فانعقد اجتماع سرّيّ في منزل آل الحلبوني بدمشق حضره الدكتور عبد الرحمن الشهبندر رئيس حزب الشعب، وعدد كبير من أعضائه، فأقسموا بأن يقوموا بثورةٍ لا تنتهي إلى أن ينالوا مطاليبهم والاستجابة لشكاواهم. وقد سبق أن وفد على السويداء، بعد انتصار الدروز على قوات «الجنرال ميشو» في أواخر شهر آب، الدكتور عبد الرحمن الشهبندر والقائد يحيى حياتي والسادة فوزي البكري ونسيب البكري وشكري القوتلي وجميل مردم بك والأمير عادل أرسلان وعدد كبير من الوطنيين ونادوا بسلطان باشا الأطرش قائداً عاماً للثورة التي أخذت تمتدّ، شيئاً فشيئاً، إلى جميع أنحاء سورية. كان الأستاذ يوسف الحكيم رئيساً لمحكمة التمييز بدمشق، ولقد جاء في كتابه: «سورية والانتداب الفرنسي» ما يلي:

«على أثر المناداة بسلطان باشا الأطرش قائداً عاماً للثورة أصدر بلاغاً إلى الشعب السوري يدعوه فيه إلى حمل السلاح تحقيقاً للوحدة السورية، ساحلاً وداخلاً، والاعتراف باستقلالها استقلالاً تاماً، وقيام حكومة مؤقتة تدعو الجمعية التأسيسية لوضع القانون الأساسي على قاعدة سيادة الأمة مع الحرية والمساواة والإخاء بين جميع السوريين. ولما امتدت الثورة من جبل الدروز إلى حوران وجبل القلمون، كان قد وصل من باريس الجنرال غاملين «Gamelin» المعين قائداً عاماً في سورية ولبنان على أثر النكبة التي حلّت بحملة «الجنرال ميشو»،وأخذت القوات الفرنسية ترد تباعاً إلى بيروت فسورية. ولقد تفرّق المجاهدون جماعات في القرى المحيطة بدمشق وبدأت المصادمات بينها وبين مفرزات الجيش الفرنسي التي كانت تَرِدُ لقمع الثورة، وكنا نتلقّى، ونحن في دمشق، أخبار المصادمات في قرى جرمانا والمليحة وصحنايا إلى أن وصلت إلى ضواحي دمشق. ولما كان الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، رئيس حزب الشعب، في مقدمة الزعماء السوريين المحيطين بقائد الثورة العام سلطان باشا، خشيت السلطة الفرنسية أن يقوم إخوانه في دمشق وسائر المدن السورية بتعميم الثورة، فأمرت بالقبض على كبارهم ونفيهم إلى جزيرة أرواد في ٢٦ آب سنة ١٩٢٥. ولقد انضمّ إلى الثائرين عدد كبير من الأحرار المجاهدين، غير المنتمين للأحزاب، وكان في طليعتهم حسن الخراط من دمشق وهو الذي أحرز لقب البطل بفضل ما قام به على رأس صحبه من الدمشقيين والقرويين أمثال: أبي عبده ديب الشيخ وأبي صلاح العرجا، وأبي فهد عبد الكريم، من ضرب المخافر خارج دمشق، وقطع أسلاك الهاتف، والمواصلات العسكرية بين القرى، إلى غير ذلك من الأعمال الثورية، وكان أهمها معركتان في قريتي الزور والمليحة انتصر فيهما حسن الخراط واخوانه على الدرك الذين كانوا ضباطاً فرنسيين، فكان بإجماع كلمة إخوانه المجاهدين مثلاً رائعاً في الشجاعة والإقدام إلى أن قضى نحبه شهيداً في سبيل أمانيه الوطنية»[٢].

هذا ما ذكره الأستاذ يوسف الحكيم عن بطولة حسن الخراط وبعض الثوار الأبرار الذين حملوا السلاح بشجاعة وإيمان دفاعاً عن حرية بلادهم، أما الأستاذ والباحث ظافر القاسمي فلقد ألقى أضواءً هامة على تلك الثورة في كتابه القيّم: «وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧» ألّفه استناداً إلى وثائق مسجلة كانت مطروحةً في مستودع القصر العدلي بدمشق، عثر عليها وترجمها وحقّقها، وهي تضمّ الأحكام الصادرة عن المحكمة الاستثنائية التي استحدثتها الحكومة في ١ ـ ٩ ـ ١٩٢٥ للنظر في الجنايات المخلّة بأمن الدولة وسلامتها وقد كان يرأسها القاضي حمدي الشلق وكان أعضاؤها الأربعة هم: شاكر نعمت الشعباني واسكندر شحلاوي وكامل سنو، وأحمد العسلي، كما مثّل النيابة فيها السيد عارف السيوفي الشهير بالعنبري. يقول الأستاذ القاسمي في كتابه:

«إن هذه المحكمة لم تعش أكثر من إثنين وعشرين يوماً لأنه «ثبت لسلطة الانتداب بالبرهان القاطع أن هذه المحكمة الوطنية لم تكن سلاحها الذي أرادت، وإنما كانت، على العكس، سلاحاً ماضياً في وجهها، فأخذ الفرنسيون المسؤولون يحارون في إطفاء اللهيب الذي يندلع من كل مكان، فعدّلوا تشكيل المحكمة الاستثنائية، وأُلغيت تسميتها وسُمّي التشكيل الجديد «المجلس العدلي» فكان إثنين من قضاته فرنسيين، وقاضي التحقيق فيه فرنسياً»[٣].

ولكن هذا القرار لم يُثن من عزائم الثائرين الذين كانوا على اتصالٍ دائم وسرّي جداً بثوار الجبل الأشم، ورفاقهم في مدينتي حمص وحماه بقيادة الزعيم فوزي القاوقجي. كما كان المتطوعون في الثورة من الشباب والكهول من مختلف طبقات الشعب يزدادون يوماً بعد يوم تؤيدهم غالبية الفئات الرافضة للاحتلال، وتمدّهم بالمال والعتاد والمؤن. إن ما يثبت ذلك هو ما جاء في كتاب الأستاذ ظافر القاسمي حيث كتب ما يلي: «لقد حدثني الأستاذ لطفي الحفار فقال إن لجنة أُلّفت خلال الثورة السورية كان يرأسها الشيخ موسى الطويل، رحمه الله، وعملت على جمع التبرعات لأسر المجاهدين المعوزين، ولمن استُشهد منهم، وان الأموال كانت تأتي للجنة من المواطنين بدون طلبٍ أو تكليف، وهكذا فإن الذي لم يستطع الجهاد بالنفس فقد جاهد بالمال»[٤]. كما جاء في مقدمة كتاب الأستاذ ظافر القاسمي، رحمه الله، ما يلي:

«هذه الثورة حلقة كبرى من جهاد الأمة السورية، إن لم تكن أعظم حلقاتها، ولولاها، ولولا ما بُذل فيها من تضحيات لا تحصى في الأموال والنفوس، ولولا ثورات أخرى كثورة هنانو، والعمق، والجزيرة، والدنادشة ومحمود الفاعور، وصالح العلي، ولولا يوم ميسلون، ومظاهرات «كراين» و «بلفور» وغيرهما، ولولا ما لحقها من إضرابات عديدة اتسمت بالعنف وسالت فيها الدماء، لولا هذا كلّه لما كان يوم الجلاء الذي نقيم أعياده في ١٧ نيسان من كلّ سنة»[٥].

لقد سمعنا الكثير عن الدور الهام الذي قامت به النساء السوريات، في المدن وفي القرى، لمساعدة الثوار والإسهام في الثورة السورية، إما بتهريب الأسلحة لهم، والمؤن والعتاد، وإما بحمل السلاح أحياناً، ولولا اطلاعنا على الأحكام التي صدرت عن المجلس العدلي بدمشق، إبان الثورة بفضل الوثائق التي جمعها ونشرها الأستاذ القاسمي، لما استطعنا أن نأتي بالدليل على مشاركة المرأة الفعالة في تلك الثورة المشرّفة، فلقد استهل فصلاً من كتابه عنوانه: «المرأة في المجلس العدلي بقوله:

«أول ما أحب أن أبدأ به من هذه الأحكام هو حكم البراءة الذي صدر بحقّ السيدة عزيزة بنت محمد حسن حصرية، فلقد اتُّهمت هذه السيدة بالتجسّس لحساب الثوار ومصلحة الثورة، وسيقت أمام المجلس العدلي لتحاكم فلم يقتنع القضاة بأنها ارتكبت الجرم الذي أسند إليها لنقص الأدلّة، فقضوا ببراءتها في نيسان سنة ١٩٢٦. إن اشتراك المرأة السورية في الثورة أمر معروف، لا يحتاج إلى برهان، فلقد جاهدت بنفسها، وحملت السلاح، وحاربت مع الرجل جنباً إلى جنب، ولم ينس الناس المجاهدة رشيدة الزيبق، حرم المجاهد حسن الزيبق التي صودرت بندقيتها، وكانت إلى جوار زوجها في جميع المعارك. كما أن النساء السوريات نقلن الرسائل في إبان الثورة، وطبخن الأطعمة للثوار، وأوصلنها إلى أماكن وجودهم، على أنهن كنّ، في ذلك العهد، ينقصهن التعليم. وعلى الرغم من هذا لم تحل الحواجز دون مشاركة المرأة للرجل في الواجب القومي فنهضت، وتركت بيتها وأولادها برعاية أهلها، لتتطوّع في سبيل الله والوطن، وهذا الوسام الذي قلّدها إياه المجلس العدلي من دواعي فخارها وأسباب زهوها»[٦].

لا بدّ لي هنا من الإشارة إلى أن صورة المجاهدة رشيدة الزيبق بلباس الجهاد منشورة في مقابل الصفحة ٤٥٦ من الجزء الثالث من كتاب: «الثورة العربية الكبرى» للكاتب والمؤرخ أمين سعيد، وأنها منشورة كذلك في مذكرات الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، مقابل الصفحة ٥٦ منه. وإذا كان الشيء بالشيء يُذكر أودّ أن أشير مجدداً إلى مساهمة المرأة السورية في تحرير وطنها وفي نهضته، قبل الثورة السورية بعدة أعوام، حيث أنها شاركت في مظاهرات الاحتجاج على الظلم وهي محجّبة، ومن ثم في معركة ميسلون سنة ١٩٢٠ ضدّ الاحتلال الفرنسي، فلقد خاضت السيدة نازك العابد تلك المعركة لإسعاف الجرحى بوصفها مؤسسة جمعية: «النجمة الحمراء»، التي جعلتها على غرار جمعية: «الصليب الأحمر». وقد سبق للسيدة الرائدة نازك العابد إنشاء مجلة رصينة في سنة ١٩١٩ دعتها: «نور الفيحاء» لتوعية المرأة ودعوتها للنهوض، أسوةً بمجلة «العروس» التي أصدرتها الأديبة الشاعرة ماري عجمي في دمشق سنة ١٩١٠. وما زلت أذكر ثناء أبي على نسائنا الرائدات العربيات وعلى أستاذتي ماري عجمي، وتكريمه لها وللواتي أسهمن في بلادنا بالأعمال الخيرية والأدبية والوطنية.



المجاهدة رشيدة امرأة المجاهد حسن الريق

ضرب دمشق بالقنابل

في أوائل شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٥ علم الثوار بأن القوة العسكرية على مداخل دمشق ضعيفة، فوضعوا خطة لدخول العاصمة ونفذوها في ١٨ من الشهر ذاته، وقد ذكر الدكتور عبد الرحمن الشهبندر في مذكراته عن الثورة التي كان من أنشط منظميها والداعين لها، فقال:

«دخل الثوار عاصمة بني أمية في ١٨ تشرين الأول وكان عددهم على وجه التقريب كما يأتي: ٢٠٠ ثائر من المرج، و١٠٠ من الغوطة، و١٠٠ من القابون وعلى رأسهم نسيب البكري ثم انضمّ إليهم أهل الشاغور وباب السلام بزعامة كل من محمود سلام، وأبي عبدو ديب الشيخ وحسن المقبعة، وسحقوا في طريقهم الجنود الفرنسيين المعتصمين بالمتاريس في الشاغور والميدان. أما من بقي من القوات الفرنسية مبعثراً في المدينة وضواحيها فقد لجأوا إلى القلعة واعتصموا بأبراجها مع من انضمّ إليهم من الموظفين الفرنسيين ونسائهم»[٧].

في مساء ذلك اليوم تغلغل الثوار في أسواق دمشق القديمة وأحيائها، وبلغهم أن الجنرال ساراي قد وصل إلى دمشق بالقطار من بيروت وأقام في قصر العظم الواقع في «سوق البزورية» الذي جعله الفرنسيون داراً للآثار. كان إطلاق النار متواصلاً في أنحاء المدينة، ويذكر المؤرخون ما ذكره الدكتور الشهبندر بأن الجنرال ساراي فقدَ توازنه، وأن الجنرال غاملان، وبعض مستشاريه لم يقدّروا الوضع بالضبط، فأمر بضرب المدينة بعد الغروب بالمدافع من قلعتيّ دمشق والمزّة القريبة منها. ويقول الدكتور الشهبندر عن ضرب دمشق:

«إن بعض المجاهدين، وعلى رأسهم حسن المقبعة، أخذوا علماً بوجود «ساراي» في قصر العظم، فدخلوا من جهة الشاغور بعد أن قرّروا اختطافه، وهاجموا القصر وأشعلوا النيران في قسم منه، وحصلت معركة حامية بينهم وبين القوات الموجودة في داخله، واستطاع الجنرال سراي أن يخرج منه متوارياً في سيارةٍ مصفّحة. ومما يذكر بالفخر انصراف الثوار للدفاع عن الآثار الموجودة في القصر تحت رصاص الجنود المحصورين فيه، فأصيب المجاهد حسن المقبّعة نفسه، فخرّ صريعاً بجانب الباب بعدما أظهر من فنون البسالة ما لا ينساه الآباء والأجداد. وفي الوقت المعيّن فتحت الآلات الجهنمية أفواهها فانصبّت القنابل على أثمن أحياء دمشق فدمّرت قسماً كبيراً من حيّ الميدان وحيّ الشاغور[٨] وحيّ سيدي عمود المأهولة بالسكان، وبأثمن البيوت وأقدمها، ولم يمض أربع وعشرون ساعة إلا وحمم التحريق والتدمير قد أكلت ما يربو على ستمئة دار من أحسن الدور، ناهيك عما وقع من السلب والنهب إذ ان الجنود الفرنسيين كانوا يكسرون أبواب الحوانيت والمخازن المتطرفة، ويحملون متاعها وأوانيها ورياشها الدمشقية الفاخرة. ولم يفضح الاستعمار الفرنسي أمر كما فضحه ضرب الشام الذي كان حادثاً شديد الخطورة داخلياً وخارجياً»[٩].

إني أذكر تماماً رواية والديّ لهول الذعر الذي استولى على الدمشقيين ليلة ضرب مدينتهم وإشعال الحرائق في أحيائها القديمة ولقد سمعت منهما أن دمشق ظلّت يومين كاملين بين نارين، نار الثوار الذين انسحبوا من الأسواق إلى البساتين المجاورة، يواصلون إطلاق النار، ونار الجيش الفرنسي. وعندما هدأت الحالة نسبياً في صباح العشرين من شهر تشرين الأول، خرج الناس لتفقّد الخسائر الجسيمة التي لحقت بالأرواح والممتلكات وانتقلت أمي من الشاغور إلى حيّ الصالحية للإقامة في بيت جدي عبد الله السقطي، كما التجأ عدد كبير من الأسر، وبخاصةٍ النساء والأطفال، إلى الأحياء البعيدة عن وسط المدينة المذعورة. ويقول أبي في مذكراته:

(لقد انسحب الثوار الأبرار إلى البساتين المجاورة لدمشق من جهاتها الأربع حرصاً عليها من مزيدٍ من الدمار، وعلى أبنائها من الهلاك، وكان أهل النخوة يؤمّنون لهم حاجاتهم من مؤنٍ وغيرها تقديراً لتضحياتهم، كما تبيّن لنا أن عدد القتلى ممن أصيبوا بشظايا القنابل وبالحرائق من رجالٍ ونساءٍ وأطفال كبير جداً، وأن عدد المنازل المتضرّرة والمهدّمة كلياً فوق ما كنا نتصوّر لأن النيران التهمتها لانعدام وسائل الأطفاء إبان تلك الفورة الجنونية. ولقد بلغ استياء الأهلين أشدّه، وهبّ رجال الأحياء لمواساة المنكوبين وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ثم توجّه وفد مؤلف من الأمير سعيد الجزائري وحقي بك العظم إلى الأركان العامة للتوسّط من أجل حقن الدماء، فوافقت الأركان على طلبهما لقاء غرامةٍ ماليةٍ كبيرة وتسليم البنادق الحربية في خلال أربعة أيام، وعيّنت السلطة الجنرال آندريا «Andrea» حاكماً عسكرياً على دمشق وجبل الدروز. كان لضرب دمشق بمدافع الجيش الفرنسوي صداه السيّىء في فرنسا وفي العالم فانهالت على رجال الانتداب برقيات الاحتجاج، وصدرت الصحف الفرنسوية مشيرة إلى نقمة السوريين على الجنرال سراي وإلى فداحة الخسائر التي أوقعها لدى إعطاء الأمر بضرب دمشق لإخماد الثورة مما أثار حميّة أنصار الحرية والإنسانية في داخل البرلمان الفرنسي حيث طلب فريق من النواب استدعاء المفوض السامي فوراً، وسحبه من سورية لأنه المسؤول الوحيد عن تدمير قسم من عاصمتها، وقتل عدد كبير من أهليها. ولكم كان ارتياحنا كبيراً عندما علمنا أن الحكومة الفرنسوية استدعت المجرم سراي إلى فرنسا، وأنه غادر بيروت، غير مأسوف عليه، في اليوم العاشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٥. في تلك الفترة بالذات، أي عقب ضرب دمشق المأساوي، وبالنظر للخسائر الفادحة التي لحقت بالعديد من الأحياء والأسر، رأينا وجوب تأسيس جمعية تقوم بإعالة المنكوبين، وأُسر المتضرّرين من السكان ومن الثوار دعوناها: «جمعية إغاثة منكوبي الثورة». وقد انتُخبتُ رئيساً لها فكنا نقوم بإطعام وإكساء ثمانية آلاف نفسٍ ما بين عاجزٍ وامرأةٍ وطفل، وبإيواء المشردين منهم في المدارس والمؤسسات المتاحة لنا، ووجدنا تجاوباً عظيماً من الميسورين، وحتى من متوسطي الحال. لا بد لي من التنويه هنا بالمساعي الكبيرة التي كان يقوم فيها السيد عبد الفتاح أفندي الكوسا في هذا السبيل، وما زلت أقوم بهذا الواجب مع فريق كبير من الإخوان، ونسهر على سير أعمال جمعيتنا بالطريق الأفضل حتى صيف سنة ١٩٢٦، أي حتى اعتقلتني السلطة الفرنسوية

مع زملائي الوزراء فارس الخوري وحسني البرازي ونفتنا إلى «الحسجة» في شمال البلاد، في إثر استقالتنا من وزارة الداماد أحمد نامي. ومن أغرب ما حدث هو أن سلطات الانتداب وضعت يدها على الجمعية التي أسّسناها لإغاثة المنكوبين فور استقالتي من الوزارة واعتقالي، وقطعت الإعانات عن الذين أُلّفت لأجلهم.

وما بين مغادرة «الجنرال ساراي» البلاد، وبين تأليف حكومة الداماد أحمد نامي جرت أحداث وتطورات في سياسة السلطة المنتدبة كان لها تأثير كبير على نشاطاتنا السياسية في دمشق، فلقد أسرعت فرنسا بتعيين مفوض سامٍ لها جديد، في سورية ولبنان، ووقع اختيارها على الكونت هنري دي جوفنيل «Henri De Jouvenel» عضو مجلس الشيوخ، الذي كان أول مفوض سامٍ لها مدني، لا عسكري. دلّنا هذا التغيير على رغبتها في قمع الثورة عن طريق التفاوض مع الوطنيين، فوصل إلى لبنان، في مطلع شهر كانون الأول سنة ١٩٢٥ حيث استُقبل بحفاوة من قبل شخصيات سورية ولبنانية، وأعلن أنه سيعمل لمصلحة سوريا واستقلالها وتنظيم علاقتها الودّية مع فرنسا، وفتح صفحة جديدة للتفاهم مع رجالها، الثوار وغير الثوار. بعد وصوله قدّم له السيد صبحي بركات استقالته من رئاسة الإتحاد السوري، فثبّت الجنرال آندريا «Andrea» حاكماً عسكرياً على منطقتي دمشق وجبل الدروز، وكان أول ما قام به هذا الحاكم الجديد إعطاء الأوامر لقواته بإلقاء المناشير على جبل الدروز والقرى السورية الثائرة يدعوهم فيها إلى نزع السلاح وإنهاء الثورة. في تلك الفترة بالذات أخذ المفوض السامي الكونت دي جوفنيل يتصل برجال البلاد البارزين، ورحّب كثيراً باقتراح بعضهم التوسّط لدى الثوار من أجل التفاهم مع السلطة الفرنسوية بغية عقد صلح معهم يضمن حقوق البلاد وسلامتهم.

في شهر شباط سنة ١٩٢٦ شرع الوطنيون بالتفاوض مع سلطان باشا الأطرش، وعقدنا اجتماعاً كبيراً في بهو البلدية بدمشق حضره عدد كبير من الوجهاء ورجال الأعمال وممثلين عن مختلف الأحياء، وتشاورنا في سبيل عقد صلح بين الثوار والفرنسويين بشروط مرضية للجانبين ذلك لأننا تبيّنا فداحة الخسائر التي لحقت بالمزارع والقرى والعمال والفلاحين والمدن بسبب أحداث الثورة، لهذا قرّ الرأي على الجنوح للتفاوض لإحلال السلام محلّ الخصام. ثم تبع هذا الاجتماع العام اجتماعات لاحقة كان آخرها في اليوم الثاني من شهر آذار سنة ١٩٢٦، انتخبتُ فيه عضواً في وفدٍ من الوطنيين مكلّفٍ بمساعي الصلح بين الدولة المنتدبة والثوار. كان من أعضاء هذا الوفد الإخوان السادة: الأمير أمين أرسلان وفوزي الغزي، وأحمد اللحام وفارس الخوري وعفيف الصلح وزكي المهايني، وعلى الرغم من مناشير «الجنرال آندريا» كانت نار الثورة السورية ما زالت مضطرمة في جبل الدروز وفي غوطة دمشق بانتظار تحقيق وعود المفوض السامي الجديد، وأهمّها بالطبع ضمان الاستقلال لسوريا ووحدتها، وإصدار العفو العام عن الثائرين.

في تلك الأشهر الأولى من سنة ١٩٢٦ أخذنا نبحث مع المفوض السامي برغبتنا في وضع دستور للبلاد وعقد معاهدة مع فرنسا ووجدنا منه تفهماً عميقاً لمطالبنا، فتوجّهت مع إخواني أعضاء الوفد المنتخب إلى قلب الثورة في جبل الدروز، واجتمعنا في مركز إدارتها بزعمائها، وعلى رأسهم سلطان

رياسة بلدية دمشق

مديرية شعبة الرسائل

رقم

عام ٥٩

خاص ١٧

صاحب السعادة [illegible]

ان الهيئة التي التأمت في دائرة البلدية من وجوه المدينة واعيانها وسائر طبقاتها قد اجمعت على انتخاب سعادتكم وكل من الأمير [illegible] [illegible] ليكونوا وفداً يقوم بمساعي الصلح بين الدولة المنتدبة والثائرين فالرجاء الاجابة بذلك علماً والتكرم ببذل الجهد للوصول الى نتيجة مناسبة في هذا المسعى الحميد وتفضلوا بقبول فائق الاحترام سيدي.

في ٢ مارت سنة ٩٢٦

وكيل رئيس البلدية

باشا الأطرش، والتقينا عنده بالأمير عادل أرسلان والدكتور شهبندر ونبيه بك العظمة وعبد الغفار باشا الأطرش. مكثنا بضعة أيام بدار حمد بك الأطرش في الإمارة، وبعد أن بحثنا طويلاً عما يرضي الثائرين عدنا أدراجنا إلى درعا، ومنها إلى بيروت لبسط نتائج مهمّتنا إلى المفوض السامي. وقد توالت الاجتماعات معه ومع «المسيو ميليا» الذي كان موضع ثقته لأجل تحقيق الأماني الوطنية، ووضع حدٍّ للثورة القائمة على أساسٍ صالح يرضى عنه الفريقان: السوري والفرنسوي. كانت هذه المباحثات تتراوح بين المدّ والجزر، والأخذ والردّ مقدار بضعة أشهر وكان المفوض السامي دي جوفنيل يُظهر لنا استعداده التام لتفهّم الأوضاع الداخلية في البلاد ولمعالجتها بالرويّة معنا، وهو الذي قال في بيروت، يوم وصوله واستقباله رسمياً فيها، كلمته المشهورة: «أودّ العمل مع السوريين في أقصى الحدود الممكنة فالسلم لمن يريد السلم والحرب لمن يريد الحرب». ولما جاء هذا الرجل إلى دمشق أعلن أنه قادم لإنالة الشعب السوري حقوقه، وعازم على العمل الجدّي للبحث عن الوسائل السلمية لإعادة السكينة إلى البلاد، وانتهاج أسلوب المفاوضات للوصول إلى أقرب الطريق التي تؤدي لإخماد الثورة دون اللجوء إلى القوة. لقد سمعنا منه تصريحات مملوءة بروح الديموقراطية، ولا أشك في أنه كان صادقاً في كلمته التي أرسلها في دمشق، بلهجته الخطابية المعروفة، حيث قال:

«أعلم أن الكلمة التي تقال في دمشق لها ترجيع في سائر أنحاء الشرق، لذلك أراني أُلقي، من هذه المدينة العربية، نظرةً على الطرق التي أوصلتني إليها، وعلى الطرق التي بقي عليّ أن أجتازها، موضّحاً لكم عملي وغرضي، ومحدداً الغاية التي أخطو لبلوغها خطوةً خطوة. إن الشعوب، في عقيدتي، تتماسك في مصالحها وتفترق في تخاذلها، لذلك لا تلبث أن تتحابّ متى تمكّن بعضها من أن يفهم الآخر. لقد كنت دائماً، في حياتي الاجتماعية وأعمالي الصحافية، أعزّز الفكرة القائلة بأن فرنسا يجب أن تكون صديقةً للإسلام، وأن هذه الصداقة ستغدو يوماً ما صلة الوصل بين الشرق والغرب، وأنا لم أقبل عبء المفوضية العليا في سوريا ولبنان إلاّ لتدعيم هذا الاتفاق الذي لا يهدّد بلداً أو ديانة. لقد ذكر المؤرخون أن الجامع الأول الذي بُني في دمشق كان يأوي إليه المسيحيون والمسلمون معاً، وأن باباً واحداً كان يلجّه المؤمنون من أبناء الديانتين، وهنالك كانت الصلوات المتجاورة تتعالى من أركان المسجد الواحد إلى سماءٍ واحدة مع تغاير العقائد والمذاهب. إن هذه التقاليد السامية هي التي ترجو فرنسا خلقها خلقاً جديداً هنا وذلك بأن تغدق على سورية ولبنان كلّ الحريات، ما خلا حرية واحدة وهي أن يعبث البعض بالبعض الآخر. أما أنا فإني لا أتّبع هنا عملاً باسم فرنسا يؤول إلى السيطرة والغلبة والتجزّؤ، إنني أودّ أن أحقّق أماني الشعب التي يعبّر عنها بالوسائل المشروعة، ولا أطلب من سكان هذه البلاد سوى أن نحترم بعضنا بعضاً».

هذا ما ورد في خطابه يومئذٍ، وقد اجتمعنا به عدة مرات ونقلنا له رغائب الأمة في الاستقلال والوحدة، وممارسة الحكم الديموقراطي بوضع دستورٍ للبلاد فكان يفحصها ويدرسها درس الرجل السياسي المحنّك والمخلص الذي يعمل للغايات السامية، ويبذل جهده لإقناعنا برغبته الشديدة في حلّ المشاكل القائمة على أساسٍ متين يُرضي البلاد وينقذها من الفوضى والقلاقل. وهل يوجد، بعد هذا كله، برهان أكبر على حسن نية هذا الرجل، وسعة صدره، وقوة إرادته في تصريف القضايا السياسية

المهمة؟ لقد مكّنتنا الظروف والأحداث التي مرّت بالبلاد، منذ بدء الانتداب حتى غاية اليوم، والتي كانت تعصف بها عصفاً، من أن نتحدث ونتحاور مع المفوضين الساميين الذين أتوا إليها قبله، وأن نطلع على خططهم وأساليبهم، وأن نطالبهم بما ينبغي عمله لمصلحتنا ومصلحة فرنسا، وكان لكل واحدٍ منهم وجهة ورأي. وأنا الآن لست في موقف المفاضلة والحكم على أحدٍ منهم بما لي من اطلاع واختبار، ولكني أستطيع أن أؤكد بأنني لا ألقي الكلام على عواهنه جزافاً ولا أقول إلا كلمة الحق، مجردةً لوجه الحقيقة والتاريخ.

كان «المسيو دي جوفنيل» يمثل المبادىء السامية في جميع أعماله ومواقفه، فاقتنع بوجوب تأليف حكومة وطنية تعمل على أساس برنامج سياسي وطني يحقّق المطاليب القومية، وتتألف أكثريتها من الرجال الوطنيين المعروفين، ويشترك فيها آخرون لم يسبق لهم مقاومة الحركة الوطنية. وعندما كُلّفتُ بالاشتراك في تلك الوزارة، مع الأخوين حسني بك البرازي وفارس بك الخوري، تردّدت لأني لم أكن أعلم شيئاً عن الداماد أحمي نامي بك الذي عُيّن رئيساً للدولة السورية على أنه كان يظهر كثيراً من التودّد والعطف على القضية السورية. حضر الداماد أحمد نامي من بيروت إلى دمشق يوم الجمعة في ٣٠ نيسان سنة ١٩٢٦ وجرى له استقبال رسميّ دعيتُ لحضوره فلم أذهب للسلام عليه. وفي صباح يوم السبت، الواقع في أول مايس، جاء إلى داري دركي ببطاقةٍ من شاكر نعمة بك الشعباني يدعوني فيها لزيارته في فندق فيكتوريا للسلام على رئيس الدولة الجديد، الداماد، فسلّمت عليه ووجدت عنده يوسف بك الحكيم الذي اندفع في الثناء عليّ أمامه، ثم قال لي الداماد:

ـ «لقد سمعت عنك الكثير من الإعجاب بمواهبك من مواطنيك وإخوانك الذين التقيت بهم في بيروت».

ثم كلفني بالاشتراك بالحكومة التي كان عازماً على تأليفها. مكثت ثلاثة أيام وأنا أبحث معه ومع إخواني ومع المسيو كاترو «Catroux»، مدير الاستخبارات العام، والمسيو بيير أليب «Pierre Alype»، المندوب الممتاز للمفوض السامي، في وضع أسس الاتفاق، ثم اشتركت في وضع البرنامج الوزاري مع كلٍّ من فارس بك الخوري وحسني بك البرازي على أساسٍ يقنعنا ويرضي ضمائرنا ويكون صالحاً لإنهاء هذه الثورة الملتهبة).

قبل أن أعود إلى نقل ما تلا من مذكراته عن تلك المرحلة أقول بأن وزارة الداماد أحمد نامي التي صدرت مراسيم تشكيلها في اليوم الخامس من شهر مايس سنة ١٩٢٦ كانت مؤلفة من ست وزراء فقط، هم: حسن البرازي وزيراً للداخلية وفارس الخوري وزيراً للمعارف وشاكر نعمت النعماني وزيراً للمالية وواثق المؤيد وزيراً للزراعة ولطفي الحفار وزيراً للأشغال العامة والتجارة ويوسف الحكيم لوزارة العدلية بالوكالة لأنه كان يرأس محكمة التمييز كما هو ظاهر من كتاب التبليغ الذي تسلمه أبي من الداماد أحمد نامي ومن المرسوم الذي أصدره بتشكيل الوزارة بصفته رئيساً للدولة السورية اللذين أنشرهما للتوثيق فيما يلي:

PRÉSIDENCE
DE
L'ETAT DE SYRIE
CABINET
N°____

رئاسة
دولة سورية
الديوان
الرقم

١٠٩٤ /٦٧٠٥

صاحب الدولة لطفي بك الحفار وزير الاشغال العامة والتجارة المعظم

بناء على ما اعهده في معاليكم من التفاني والاخلاص في خدمة الامة والوطن والنهوض بمعالي اولي الكمال والاستقامة العادلة في جميع الامور وعهدت الى دولتكم وزارة الاشغال العامة والتجارة الجليلة وارسلت طيا الى مقامكم الرفيع نسخة من قرار تسمية رجال الوزارة . فأرجو ان تبادروا لاستلامها بما جبلتم عليه من الخصائل الممتازة وتؤيدوا ثقتي في معاليكم للامة بمآثر بارزة واعمال شاهدة داعيا المولى تعالى ان يوفقنا جميعا لتحقيق اماني امتنا السورية ووطننا المحبوب . والسلام عليكم [illegible] !

دمشق في ٥ مايس ٩٢٦

رئيس دولة سورية

PRÉSIDENCE
DE
L'ETAT DE SYRIE
CABINET

N°......

ARRÊTÉ N° I

رئاسة
دولة سورية
الديوان

قرار رقم ١

Le Chef de l'Etat de Syrie,

Vu l'arrêté N° 2980 du 5 Décembre 1924 organisant l'Etat de Syrie,

Vu l'arrêté N° du 26 Avril 1926 portant sa nomination Chef de l'Etat de Syrie, et lui conférant le droit de choisir ses Ministres,

ARRÊTE:

Art. 1.- Le Ministère de l'Etat de Syrie est formé comme suit:

Husni Bey El-Barazi	Ministre de l'Intérieur
Youssef Bey El-Hakim	Ministre de la Justice p.i.
Chaker Bey El-Chabany	Ministre des Finances
Wassek Bey El-Moayad	Ministre de l'Agriculture et des Services Economiques (Services et Domaines compris)
Farès Bey El-Khoury	Ministre de l'Instruction Publique
Loutfi Bey El-Haffar	Ministre des Travaux Publics.
Vacant	Ministre des Wakfs

Art. 2.- Le présent arrêté sera notifié aux autorités intéressées et à tous les Ministères.

Damas, le 4 Mai 1926
Signé: AHMED NAMY

ان رئيس الدولة السورية

بناء على القرار تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠ القاضي بتأليف دولة سورية

وبناء على القرار المؤرخ ٢٦ نيسان ١٩٢٦ ورقم المتضمن تعيينه رئيسا للدولة السورية

وبناء على تخويله حق انتخاب وزراء الدولة السورية

يقرر:

١ - تتشكل هيأة وزراء دولة سوريا من الذوات الآتية اسماؤهم:

حسني بك البرازي	الى وزارة الداخلية
يوسف بك الحكيم (بالوكالة)	الى وزارة العدلية
شاكر نعمة بك الشعباني	الى وزارة المالية
واثق بك المؤيد العظم	الى وزارة الزراعة والاقتصاد (بما فيه المصالح العقارية واملاك الدولة)
فارس بك الخوري	الى وزارة المعارف
لطفي بك الحفار	الى وزارة الاشغال العامة والتجارة
شاغرة	الى وزارة الاوقاف

٢ - يبلغ هذا القرار الى كل من له علاقة به والى مقام الوزارات.

دمشق في ٤ مايس ١٩٢٦

الامضاء احمد نامي

سوسجل ٥/٥/٢٦

مدير مكتب رئاسة الدولة السورية

بين الوثائق والأوراق التي حفظها أبي مرفقة بدفاتر مذكراته ومحفوظة في مغلفات جانبية وجدت كذلك بلاغاً موقعاً من رئيس الدولة آنذاك الداماد أحمد نامي ومؤرخاً في الخامس من شهر مايس سنة ١٩٢٦ أي في اليوم الذي أصدر فيه مراسيم تأليف تلك الوزارة، أنقله للقراء وهذا نصه:

«بلاغي العام إلى معالي وزرائي الكرام

استلمت متوكلاً على معونة الله وحسن توفيقه مقاليد منصب رئاسة دولة سورية الخطيرة في هذه الأوقات الصعبة، مقدراً درجة خطورته حقّ التقدير، ولكن قوة ثقتي بالله تعالى، ثم شدّة اعتمادي على إخلاصي وحبي في خدمة الأمة السورية الكريمة ووطنها، ووطيد أملي في مؤازرة وزرائي الكرام، كلّ ذلك مما سهّل لي الوقوف هذا الموقف الحرج، وألهمني بأني سأوفّق وإياكم جميعاً، بحول الله، لتذليل هذه الصعوبات وتمهيد تلك العقبات، ولا سيما توطيد دعائم الأمن العام المتداعية في بعض أرجاء الدولة السورية، وإقامة العدل بين الناس، وتحقيق الضرائب وجبايتها بصورةٍ لا تدع مجالاً للشكوى، وإنعاش الزراعة، والسعي في إعادة الحركة الاقتصادية ونشر لواء المعارف، سبب السعادة الحقيقي، وتسهيل المواصلات، وتعبيد الطرق التي هي شرايين الحياة، وترقية التجارة والصناعة. ونظراً لتأخّر مؤسسة الأوقاف الإسلامية عن بقية دوائر الدولة أحدثت وزارة لها وإني أفتكر في إسنادها إلى من يقوم بها أحسن قيام فيوصلها إلى مصاف بقية دوائر الحكومة.

واني لشديد الرغبة في أن أسعى وإياكم جميعاً لتحقيق هذه الأماني مستنيرين بآراء رجال الانتداب الكرام لنسير على اتفاق فيما يسعد أمتنا، ويرقّي وطننا ونرتقي به إلى مستوى الأمم المتمدنة فنبرهن للعالم أجمع على أن الأمة السورية الكريمة ذات ماضٍ مجيد، ومواهب جديرة بالاحترام، وحرّية بأن تتبوّأ مركزها اللائق بها في العصر الحاضر.

هذا وإني أحبّ من كلّ مأمور، مهما كانت درجته، أن يتوجّه بكليته إلى وظيفته ولا يحفل بسواها، وأن يجعل الجدّ رائداً، والإخلاص قائداً، والعدل سائداً، كما يهمني تسريع مصالح العباد، عيال الله، مع الاتقان وتدوير جميع الأمور على محور النظم والقوانين والقرارات المرعية.

وفي الختام نبتهل له تعالى بأن يكلّل أعمالنا بالنجاح والتوفيق ويسدّد خطانا ويحقق رجانا بمنّه وكرمه، والسلام عليكم مولاي».

دمشق في ٥ مايس ١٩٢٦

رئيس دولة سورية

أحمد نامي»

فمن هو الداماد أحمد نامي، وما علاقته بالقضية السورية ورجالها؟ إنه سليل عائلة سورية وسلالة شركسية، وهو ابن فخري بك المصري ومن مواليد بيروت في سنة ١٨٧٨. تعلم في

الآستانة ودخل سلك الضباط ثم تحوّل عنه إلى الأعمال الإدارية فعُيِّن أمين سرّ ولاية بيروت في العهد التركي، ولقد تزوّج إبنة السلطان عبد الحميد الثاني، الأميرة عائشة سلطان، فأحرز لقب «الداماد»، وهي كلمة تركية من أصل فارسي معناها: «الصهر» كانت تُطلق على كلّ من ينال شرف الزواج من إحدى الأميرات، بنات سلاطين بني عثمان الأتراك، وأحرز في الوقت نفسه لقب «أمير». ولقد ذكر الأستاذ يوسف الحكيم في كتابه: «سورية والإنتداب الفرنسي» أن الوطنيين أمثال سعد الله بك الجابري وفوزي بك الغزي وحسني بك البرازي كانوا أكثر الزعماء اتصالاً بالداماد أحمد نامي قبل تأليف الوزارة، وأنه «روعي في تأليفها الخطة التي اتفق عليها الداماد معهم، ثم مع المفوض السامي «دي جوفنيل»، ومن مقتضى هذه الخطة أن يكون نصف الوزراء من الوطنيين المعروفين «بالمتطرفين»، والنصف الآخر من الوطنيين الذين يطلق عليهم لقب «المعتدلين» فكان البرازي والخوري والحفار من الفريق الأول، والشعباني والمؤيّد من الفريق الثاني، أما الحكيم[١٠] فكان وطنياً لم ينتسب إلى حزبٍ من الأحزاب، لا في العهد الفيصلي ولا قبله ولا بعده»[١١].

أعود الآن إلى مذكرات أبي المخطوطة التي دوّنها في تلك الحقبة من حياة سورية في عهد الانتداب وأنقل منها ما يلي:

(وبعد الاتفاق على موادّ البرنامج والبحث بتفاصيله مع المفوض السامي «المسيو دي جوفنيل» رأينا أن الواجب يدعونا للقيام بهذه التضحية وتحمل أعباء المسؤولية الثقيلة في أشدّ الأوقات حراجةً، وأصعبها مراساً. ويُعتبر هذا البرنامج، الذي وافق عليه مفوّض الجمهورية الفرنسوية باسم دولته، الوثيقة السياسية الرسمية الوحيدة التي تتضمن الاعتراف القانوني بقسم كبير من أماني البلاد ومطالبها الوطنية، وما نزال نطالب بتحقيق ما ورد فيه، وأني أثبت هنا نصّ هذا البرنامج الذي يتساءل عنه الكثيرون، للحقيقة والتاريخ، وهو البرنامج الوطني لوزارتنا:

«بيان الحكومة السورية المؤقتة إلى الشعب السوري الكريم:

غير خافٍ على أحد ما بلغته الكارثة الحاضرة من إيقاع الدمار والبلاء في هذا الوطن السوري المحبوب فقد تواترت عليه المصائب المفجعة في الأشهر العشرة الماضية حتى كادت تقوّض ما بناه لنفسه من آثار الحياة والعمران، وبات الحذر شديداً من الإتيان على ثمرات مجهود الأجيال السابقة، والجيل الحاضر. وقد أصبح الموقف رهيباً وكاد يقضي على شعاع الأمل بالخروج من هذه المآزق الحرجة ولم يعد منصب الحكم والولاية يستهوي أحداً في هذه الأيام العصيبة.

عندما دُعينا لتسلّم الإدارة في سورية وقفنا برهةً موقف التردّد والحيرة، متهيّبين اقتحام هذه الغمرة وقبول ما فيها من التبعة، ونحن عالمون أن إنهاض هذا الوطن من كبوته، وإقالته من عثاره يحتاج إلى مفاداة أبنائه ومغامرتهم بأشخاصهم.

نحن نعلم أن للأمة السورية حقوقاً مشروعة تريد احتيازها، وتعتمد في نيلها على قوة الحق التي لا تغالب، وبحسب هذه العقيدة ما زلنا القائلين بوجوب العمل بالطرق الدستورية والوسائل القانونية. ومهما كانت نتيجة الثورة الحاضرة، لا تتبدل أمانينا الوطنية ولا تضعف عزائمنا عن متابعة قضيتنا، والمطالبة بحقوقنا بالطرق السلمية المشروعة، تلك الأمانيّ التي كانت الأمة تسعى وراء تحقيقها منذ عهد قديم.

جاء «المسيو دي جوفنيل» المفوض السامي، وأعلن أنه قادم لإنالة الشعب السوري حقوقه، وقد مرّت بضعة أشهر والمفاوضات تجري بينه وبين السوريين لإيجاد أسلوب ملائم تُحلّ به المشكلة الحاضرة، وهو يُعدّ من نوابغ الإفرنسيين، ومشبّع بروح الحرية والإنصاف، وله في جمعية الأمم مواقف كثيرة تؤيد له مزايا بارزة في نصرة الحق، وتأييد العدل.

ولدى موافقتنا على تلبية الدعوة بتأليف حكومتنا الحاضرة وضعنا أمامنا، في ساحة التأمل والاعتبار، أموراً كثيرة تتناول قوة الحق في جانب قضيتنا، والوعود المكتوبة والشفهية التي تلقيناها من فخامة المفوض السامي وشخصية هذا العميد البارزة في العالم الأوروبي، مع الثقة المتبادلة بينه وبين حكومتنا ولزوم الاعتماد المتقابل والتعاون الحقيقي بيننا وبين الافرنسيين لنتمكن من الاستفادة بعلمهم وخبرتهم، ولتعود إلى البلاد سكينتها وسلامتها، وما أدى إليه فقدان الثقة المتبادلة، ومساوىء الإدارة الماضية من خراب بلادنا وتدميرها، وخطأ الموقف السلبي حيال كوارث البلاد الحيوية والاقتصادية، وحيال الأمن المضطرب، والأموال المندثرة، والدماء المسفوحة. بعد أن تأملنا كثيراً في هذه الأمور، وقابلناها مع معكوساتها في الكفّة الأخرى، قضى علينا العقل والغيرة الوطنية أن نستخير الله، ونعالج هذا الأمر ونحن معتمدون، في نيل النجاح، على مؤازرة الشعب السوري الكريم، وتأييده في هذه المهمة الشاقة، وقد عاهدنا أنفسنا أن لا نجازف بشيء من حقوق الأمة المشروعة.

إن حكومتنا قد اتخذت قاعدةً لأعمالها البرنامج التالي:

أولاً: دعوة الجمعية التأسيسية لتتولى سنّ دستور البلاد على قاعدة السيادة القومية.

ثانياً: تحويل الانتداب إلى معاهدة تُعقد بين فرنسا وسوريا لمدة ثلاثين سنة، تعيّن فيها الحقوق والواجبات والعلائق المتقابلة بين الأمتين، مماثلةً للمعاهدة المعقودة بين العراق وبريطانيا، ولا تكون هذه المعاهدة نافذةً إلاّ بعد تصديقها من البرلمان السوري، ويُحتفظ فيها لفرنسا بالنفوذ السياسي والرجحان الاقتصادي فقط على شرط عدم الإخلال بالسيادة القومية.

ثالثاً: تحقيق الوحدة السورية بالوسائل التي باشرنا بإجرائها منذ الآن، وستظهر للأمة نتائجها المثمرة في القريب العاجل إن شاء الله[١٢].

رابعاً: توحيد النظام القضائي على قاعدة السيادة القومية بصورةٍ تصون حقوق المواطنين والأجانب.

خامساً: تأليف جيش وطني بحيث تتمكّن القوات الفرنسية بالجلاء التدريجي عن البلاد.

٦٨

بنتائج المفاوضة أبناء وطنهم بأشخاصهم
نحن نعلن بأن للأمة السورية حقوقاً مشروعة تريد احتيازها ونعتمد
في نيلها على قوة العدالة التي لا تغالب وكسب هذه العقيدة ما زلنا منذ
القيام بالحكم نوصي بالعمل بالطرق الدستورية والوسائل القانونية. ولما
كانت نتيجة الثورة الحاضرة لا تسد آمال أمانينا الوطنية ولا تقصيها عن أمانينا
عسى ما بعد قضينا في الحالة تحقيقها بالطرق السلمية المشروعة. فالأماني
التي كانت لا تزال تسعى وراء تحقيقها منذ عهد قديم
هي استقلال سوريا بشكل المتحد السامي وإعلانه قائم لأماني الشعب السوري
حقوقه. وقد وجدت بنفسها في أشهر المفاوضات تقرب [illegible] السوريين لأكباد
السلوك السليم كل ما للمقتضى الحاضرة ما أمال السوريين حقوقهم وأماني
السياسة [illegible] وهو [illegible] الفرنسية [illegible]
الحرية والاستقلال [illegible] مواقف كثيرة تؤيد لها
[illegible] في نصرة [illegible] ذاتية العدل
فلما أن وافقنا على تلبية الدعوة بتأليف حكومتنا الحاضرة وضعنا أمامنا
في ساحة التأمل والاعتبار أموراً كثيرة منها ولا ريب [illegible]
[illegible] والشعور المكتوم والتفهيم التي تلقيناها [illegible] من الفوضى السياسية
وتخفيف هذا [illegible] في العالم [illegible] مع التفاهم [illegible]
بيننا وبين حكومتنا السورية [illegible] والتقابل [illegible] والتحقيق
بيننا وبين الفرنسيين لتشكيل [illegible] الاستفادة [illegible] وتعود
إلى البلاد [illegible]
السيادة [illegible] وهكذا الموقف السلمي
حيال [illegible] والحبوب والانتصار [illegible] المضطربة والأحوال
المنتشرة والدعاية المستمرة.

٦٩

لهذا بعد تأملنا كثيراً في هذه الأمور وقابلنا هنا [illegible] مسائل في الكلفة الأوروبية فعرض علينا [illegible] للوطن لأن نستخدم [illegible] ونعالج هذا الأمر ونحن مستندون [illegible] على [illegible] الشعب السوري الكريم وما يبدو في هذه الجماهير الشامية. وقد عاهدنا أنفسنا أن نستمر في سبيل تحقيق [illegible] الأمة المشروعة.

إن مطلبنا قد تحدد [illegible] النزاع في الأمور [illegible]:

أولاً: [illegible] الأساس [illegible] وتسليم البلاد على قاعدة السيادة القومية.

ثانياً: تحويل الانتداب إلى معاهدة تعقد بين فرنسا وسوريا لمدة محدودة [illegible] الحقوق والواجبات [illegible] بين الوصية [illegible] المعاهدة المعقودة بين بريطانيا والعراق [illegible] المعاهدة [illegible] السوري. [illegible] بالنفوذ السياسي [illegible] على [illegible] بالسيادة القومية.

ثالثاً: تحقيق الوحدة السورية بالوسائل التي [illegible] العاجل [illegible]

لم نستطع أن نتفق في هذا النزاع [illegible] بيننا وبين [illegible] تحقيق الوحدة السورية [illegible] الحلفاء [illegible] فقد اتفقنا [illegible] الوحدة السورية [illegible] [illegible] على [illegible] الوحدة السورية [illegible] الحكومة [illegible] وقد اعتذرنا [illegible] [illegible] جهاراً [illegible] اللجنة [illegible] [illegible].

٧٠

رابعاً: توحيد النظام القضائي على قاعدة السيادة القومية بصورة تصون حقوق الوطنيين والأجانب أيضاً.

خامساً: تأليف جيش وطني يحل محل القوات الفرنسية بالبلاد السورية [illegible]

سادساً: جعل البلاد السورية عضواً في عصبة الأمم وإعطاؤها حق التمثيل [illegible]

سابعاً: إصلاح النظام النقدي الحالي وإعادة الأساس الذهبي في عملة البلاد الرسمية بصورة تدريجية.

ثامناً: استعمال العفو العام عن جميع أصحاب الجرائم السياسية مع الاحتفاظ بالحقوق الشخصية.

تاسعاً: استعمال قرارات الغرامات الحربية عن دمشق وغيرها.

عاشراً: إيجاد طريقة للتعويض على منكوبي الثورة.

هذه أهم المواد الأصلية من برنامج حكومتنا المؤقتة لإعادة السلام وتحقيق آمال البلاد بالسرعة الممكنة. ولما كان هذا البرنامج يحقق قسماً كبيراً من الآمال الوطنية ويضمن للبلاد [illegible] من الأزمة السورية الكبرى فإن رئيسها لن يتأخر عن تنفيذه بأقرب وقت مستطاع. وإن تعذر ذلك استعفى.

استلمنا الحكم في ٥ مايس سنة ١٩٢٦ [illegible] وزارة الأشغال العامة والتجارة [illegible] في العمل والمثابرة لتنفيذ هذا البرنامج الذي أصبح [illegible] بعقد [illegible] باسم حكومته. وعندما أعلنت للجمهور [illegible] بالتفاؤل والرضى واستقبلها الشعب السوري [illegible] والترحيب [illegible] [illegible] [illegible] واسع

سادساً: طلب إدخال سوريا في عصبة الأمم وإعطاؤها حق التمثيل الخارجي أسوةً بالعراق.

سابعاً: درس إصلاح النظام النقدي الحالي وإعادة الأساس الذهبي في عُملة البلاد بصورة تدريجية.

ثامناً: استحصال العفو العام عن جميع الجرائم السياسية مع الاحتفاظ بالحقوق الشخصية.

تاسعاً: إلغاء الغرامات الحربية.

عاشراً: إيجاد طريقة للتعويض عن منكوبي الثورة.

هذا هو الهدف الأصلي من برنامج حكومتنا المؤقتة لإعادة السلام وتحقيق أماني البلاد بالسرعة الممكنة، فإننا نرجو من الأمة السورية الكريمة مؤازرتنا لنتمكّن من تنفيذه في أقرب وقتٍ مستطاع، والله من وراء القصد.

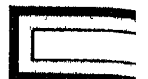
تسلّمنا الحكم في ٥ مايس سنة ١٩٢٦ وبدأنا في العمل والمطالبة بتنفيذ هذا البرنامج الذي أصبح بمثابة عقدٍ رسميّ عقده معنا المفوض السامي باسم حكومته. وعندما أعلناه للجمهور قابله السوريون بالتفاؤل والرضا، واستقبلوا «المسيو دي جوفنيل»، يوم أتى إلى دمشق، بالحماسة والترحيب رغماً عما كان حلّ بها من الويلات من قتل النفوس، ونهب المنازل، وحرقها على مقياس واسع، وباتت الآمال معقودة على تطبيق هذا البرنامج والإخلاص في تنفيذه، غير أن جميع الدوائر الإفرنسية لم تكن راضيةً عن برنامجنا، ولا موافقةً على تطبيقه، بل كان هنالك فريق يرى وجوب الاستمرار في قمع الثورة بقوة السيف والمدفع، ولم يعدم هذا الفريق إيجاد الطرق لإقامة العراقيل في سبيل قيامنا بأعمالنا السلمية. ومع ذلك كان أول عمل قمنا به ونفذناه هو إصدار قرار بإلغاء المحاكم الاستثنائية، عملاً بالبند الأول من برنامج حكومتنا، تلك المحاكم التي تشكّلت بسبب الثورة، على أن تُنقل الدعاوى الباقية لديها إلى المحاكم العادية. كما عزمنا على تحقيق المواد الباقية، ومنها إصدار العفو العام ريثما يتوقّف القتال، وكانت الوحدة السورية في طليعة اهتماماتنا غير أنها تتطلب زمناً أكثر من غيرها لضرورة إجراء مفاوضات مع ممثلي الشعب في كل مقاطعة: اللاذقية وجبل الدروز ولواء الاسكندرونة وقسم من لبنان، استناداً إلى الخطة المتفق عليها مع المفوض السامي «المسيو دي جوفنيل».

وفي الأسبوع الأول من تسلمنا الحكم جاء وفد من السوريين لزيارة الداماد أحمد نامي، الذي كان يشغل رئاسة الوزارة أيضاً، وقدم له عريضةً تُبيّن الجرائم الفظيعة التي ارتكبها مدير الأمن العام الإفرنسي: بيجان «Bejean» بقتل عشرات الموقوفين في السجن وجلّهم من الأبرياء، فاتصل الدماد فوراً بالمفوض السامي، بعد أن عرض علينا القضية، وطالبه بإقالة «بيجان» والتحقيق معه قضائياً. أجيبت الحكومة إلى طلبها بسرعة، وأمر المفوض السامي بتعيين مدير جديد للأمن العام هو المسيو فاردون «Vardon» فكان أول ما فعله هو إخلاء سبيل جميع الموقوفين في السجن دون مذكرة توقيف. لا ريب في أن هذا الإجراء السريع العادل أكّد لنا من جديد حسن نوايا «المسيو دي جوفنيل»، وحرصه على نجاحنا في مهمتنا التي اتفقنا معه على القيام بها. كان علينا أيضاً أن يقتنع

رجال الثورة بضرورة التوقف عن القتال لكي نتمكن من استصدار العفو العام فاتصلنا بزعمائهم وأعلمناهم بأن السلطات الفرنسية لا يمكن أن توافقنا على ذلك تحت الضغط الثوري، ولكن ضواحي دمشق ومناطق أخرى من الأقضية لم يتوقف الثوار فيها عن هجماتهم على المخافر والثكنات مما حدا بالحكومة أن ترسل للثوار نداءً تطلب منهم التوقّف عن إطلاق الرصاص لكي تتمكن من إصدار العفو عنهم بموافقة سلطة الانتداب التي تؤكّد للحكومة حسن نواياها في تحقيق مطاليب السوريين. لكن شيئاً من هذا لم يحصل بسبب استمرار الثورة هنا وهناك، وفي نهاية شهر مايس سافر المفوض السامي إلى باريز ليعرض على حكومته الوضع الداخلي في سوريا وبنود الاتفاق الذي عقده معنا، على أن يعود إلينا سريعاً ومعه التفويض المطلق لتطبيق هذا الاتفاق. ولكنه، مع الأسف، بدلاً من أن يعود مسرعاً، حسب وعده لنا اضُطرّ للاستقالة وهو في باريس لخلافٍ حصل بينه وبين الوزارة الإفرنسية حول بنود اتفاقه مع الحكومة السورية التي رأتها وزارة بلاده مجحفةً بمصالحها! ولما لم يقبل ذلك الرجل الشريف تعديل اتفاقه، أو الرجوع عنه، آثر تقديم استقالته من منصبه كمندوبٍ سامٍ لبلاده في سوريا. ولا بد لي هنا من تسجيل فضله يوم وضع مندوبه في دمشق المسيو «بيير آليب» عند حدّه وذلك لمّا شكاه وزير الداخلية حسني بك البرازي إليه لكونه يقيم العراقيل في وجه الحكومة إزاء التدابير التي شرعت باتخاذها لإعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي، ويتدخّل في شؤونها الإدارية الصغيرة والكبيرة، فاستغرب «المسيو دي جوفنيل» ما سمع واستنكره، ودعا إليه مندوبه «أليب» وأنّبه قائلاً له: «لا يجوز لكم بعد اليوم أن تسيروا على خطتكم السابقة بل يترتّب عليكم أن تساعدوا هذه الحكومة الحائزة على ثقة الشعب وثقة فرنسا، على حفظ هيبتها». والمأثرة الثانية لهذا الشيخ الجليل، المحبّ للحرية، هو إقراره دستور لبنان ومساعدته على انتخاب رئيسٍ للجمهورية فيه بينما كانت الحكومات التي تعاقبت عليه منذ بدء الاحتلال مؤلفةً من عناصر إفرنسية إذ انتُخب الحقوقي الأستاذ شارل دباس الأرثوذكسي رئيساً للجمهورية فيه، وانتُخب العالم الشيخ محمد الجسر رئيساً للمجلس النيابي وكُلّف أوغست باشا أديب بتأليف وزارة تشمل جميع الطوائف. ومن سوء حظنا وحظّ فرنسا فشل مساعي هذا الرجل الحكيمة، إذ ما أن علمنا باستقالته حتى واجهنا من قائد الجيش الفرنسي «الجنرال أندريا» تصرفاتٍ نابية فلقد عقدنا معه عدّة اجتماعات لحلّ المشاكل المستعصية، وأهمّها معالجة الثورة ورجالها بالتروّي والإقناع، ولكنه بقي مصرّاً على رأيه بضرورة قمعها بالقوة وضرب الثائرين بيدٍ من حديد. في الاجتماع الأخير معه احتدم الجدال بيني وبينه بشكلٍ عنيف، واشترك معي فيه كلّ من حسني بك البرازي وفارس بك الخوري. كنا مجتمعين بدار الحكومة في السراي، وكان الجوّ حاراً يومئذٍ في الثاني عشر من شهر حزيران، والجنرال الثائر يلبس بزةً بيضاء ويهدّد ويعد، فانفعلت، أيما انفعال، وضربت المنضدة بيدي ضربةً شديدةً جعلت الحبر يقفز من المحبرة ويلوّث بزّته العسكرية البيضاء، فبلغ به الغضب مبلغاً كبيراً، وغادر القاعة وانصرف، فقررنا على الأثر، زميليّ البرازي والخوري تقديم استقالتنا من الوزارة، وانصرفنا للمذاكرة وقد خابت آمالنا بالتفاهم مع السلطة المنتدبة العسكرية المتمثلة بالجنرال أندريا وأعوانه، وثبت لنا أن النيّة لم تعد معقودة لديها لمساعدتنا.

لهذه الأسباب إذن تعذّر علينا المضيّ في عملنا السياسي الوطني السلمي ما لم نحصل على تعاونٍ حقيقيّ مخلصٍ من جميع أجزاء السلطة، كما أن هذا التعاون لم يعد يُرجى نيله أيضاً مع فقدان التجانس بين رجال الوزارة أنفسهم، وعدم اهتمام رئيسها الداماد بالأمر، وانشغاله بالقضايا التافهة بينما البلاد تضطرم في نيران الثورة. كنا نطالبه بمؤازرتنا وتعضيدنا فكان يجيبنا: «إعملوا أنتم!» وكأنه لا يعنيه من هذا الأمر الخطير شيء. لهذا كله، وبعد أن تذاكرنا مطوّلاً في فندق الخوام مع سعد الله بك الجابري وفوزي بك الغزي رأينا أننا غير قادرين على الاستمرار بالعمل الذي يرضي ضمائرنا، فقدّمنا استقالتنا في ١٣ حزيران سنة ١٩٢٦. وفي الليل داهمت بيوتنا قوة عسكرية واعتقلت فارس بك الخوري، وزير المعارف، وحسني بك البرازي، وزير الداخلية، وأنا، واعتقلت معنا أربعة إخوان آخرين وهم: سعد الله بك الجابري وفوزي بك الغزي، وبدر الدين أفندي الصفدي وأديب أفندي الصفدي اللذين يرون رأينا في المبادىء الوطنية، ويعملون في سبيل تحقيقها. لقد اقتادونا إلى قرية «الحسّجة» في قلب الصحراء على الحدود السورية العراقية، محاطين بحراسةٍ مشدّدة، فمررنا بمدينة حمص، ثم تدمر، واجتزنا مدينة دير الزور وقت الفجر إلى أن بلغنا تلك القرية النائية منهكين. لقد جرى كل ذلك دون علم أحدٍ من أهلنا، فاستبدّ بهم القلق على مصيرنا إلى أن تمكّنا من إعلامهم بوجودنا في الحسّجة بعد ثلاثة أيام بواسطة إخوان أشاوس لنا في دير الزور هبوا لنجدتنا، أذكر منهم: الحاج رشيد الغزاوي ومحمد نوري الفتيّح وحسن محمد الجاسم. ولقد ظلّ هؤلاء الإخوان أداة الاتصال الوحيدة بأهلنا في دمشق وأهل الأخ سعد الله بك في حلب، وكانوا ينجدوننا على الدوام ببعض الحاجات الضرورية مثل الفواكه والخضار والثلج الإصطناعي الذي لم يكن يصلنا إلاّ وأكثره قد ذاب من شدة الحرارة. ولولا هذه النجدات لكانت إقامتنا في ذلك المكان النائي في أشد حالات الضيق والضجر، إذ لم يكن يسكن فيه سوى بعض المهاجرين من الأكراد والآشوريين النازحين من العراق، ولم يكن فيه أبنية تُسكن، ولا ماء يُشرب.

تركتنا السلطة العسكرية نكتوي بحرارة الصيف اللاهب حيث كانت تصل إلى ٤٧ درجة في الظلّ، ونظراً لتكرار زيارات هؤلاء الإخوان لنا، وزيارات بعض أمراء البادية ورجال القبائل المجاورة وللعلائق الودية التي تمكنت بيننا وبينهم، خشيت السلطة الفرنسوية عواقب تلك الصلات فرأت أن تنقلنا إلى قرية «أميون» بمنطقة «الكورة» في لبنان الشمالي، وذلك في أواخر الصيف لسنة ١٩٢٦، وقد مكثنا فيها حوالي سنة تحت المراقبة الشديدة).



هوامش الفصل الثامن

(١) في طليعة تلك الشكاوى كثرة الضرائب واستيلاء السلطة الفرنسية على جميع المصالح الإدارية وخنق الحريات، والتجزئة السياسية، وسلوك الموظفين الإفرنسيين.

(٢) **سورية والانتداب الفرنسي**، يوسف الحكيم، دار النهار للنشر ١٩٨٣، ص ١١٦ - ١١٧ - ١١٨.

(٣) **وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى**، ظافر القاسمي، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٦٥، ص ٤٧ - ٤٨.

(٤) المصدر ذاته ص: ٩٨.

(٥) المصدر ذاته، ص ١٩ و٢٠.

(٦) المصدر ذاته ص ٦١ و ٦٢.

(٧) **الثورة الوطنية السورية**، مذكرات الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، مطبوعات دار الجزيرة، دمشق ١٩٣٣. جمعها ونشرها صاحب «الجزيرة» تيسير ذبيان، ص ٥٤ - ٥٥.

(٨) ولقد أصيب يومذاك بيت جدي حسن الحفار الذي كنا نقيم فيه مع بعض أعمامي، وهدمت القنابل الدور العلوي منه وألحقت القذائف به أضراراً بليغة، ولكن أحداً لم يصب بأذى للجوء جميع أفراد الأسرة إلى الدور الأول من البيت.

(٩) **مذكرات الدكتور عبد الرحمن الشهبندر** المشار إليها آنفاً: ص (٥٦).

(١٠) يعني هو شخصياً، أن يوسف الحكيم الذي تسلّم وزارة العدلية بالوكالة.

(١١) **سورية والانتداب الفرنسي**، ذكريات يوسف الحكيم، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨٣، صفحة ١٤٦.

(١٢) (لم نستطع أن نصرّح في هذا البرنامج بتفاصيل الاتفاق الذي عُقد بيننا وبين المسيو دي جوفنيل بشأن تحقيق الوحدة السورية بناءً على إصراره وقوله لنا: إنّ بيان ذلك يعرقل أعماله ويثير عليه اللبنانيين. فقد اتفقنا أن تدخل طرابلس الشام ضمن الوحدة السورية وأن تكون الميناء البحري للداخل وأن تدخل أيضاً بعلبك والطريق الحديدي الذي يصلها بطرابلس الشام والبلاد التي على جانبيه وأن ينضمّ جبل الدروز وبلاد العلويين للوحدة السورية على أن نقوم نحن بمفاوضة الحكومات المجاورة وهو يسهل العمل ويوعز بالقبول. وقد أخذنا كتاباً منه يتضمن هذا الوعد حفظه الداماد أحمد نامي بك عنده وقد بلغني أن اسكندر البستاني سكرتيره الخاص سرقه من عنده بناءً على تشويق بعض الدوائر اللبنانية والمورانية وأخذ لقاء ذلك مبلغاً كبيراً من المال) من مذكرات أبي المخطوطة.



الفصل التاسع

«من الوزارة إلى المنفى»


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

«من الوزارة إلى المنفى»

تحت هذا العنوان استأنف أبي كتابة مذكراته وقد جاء فيها ما يلي:

(هذه مذكرات كنت أخطّها في ليالي المنفى وأنا أستعرض فيها الحوادث والعبر، والأعمال والمفاوضات التي مرّت عليّ أيام الوزارة وبعدها، وأثبت ما كنا نراه من المزعجات والمؤلمات، والأفراح والمسرات التي كانت تمرّ بنا لماماً وغير ذلك من المؤثرات التي كنا نشعر بها في أثناء اعتقالنا مع بقية الإخوان في «الحسجة»، الكائنة في أقاصي الصحراء من أراضي الجزيرة، وفي أميون من قرى لبنان الشمالي. وسأسرد فيها الحوادث مجرّدة عن الزيادة والنقصان، وأصوّر الحقيقة بعيدةً عن الخيال والأوهام، وسأضمّنها ما كان يختلف في مشاعري، وما كان يؤثّر عليّ، وأعتقد أن في تدوينه فائدة تاريخية أو سياسية أو أدبية أو اجتماعية. وسأذكر كلّ ذلك بالصراحة التامّة والحرية الكاملة سواء فيما يتعلق بالأحوال العامة أو ما له مساس بالأشخاص الذين سيمرّ ذكرهم. ولا بدّ من التعرّض إليهم، وإلى درس طبائعهم وأحوالهم وأطوارهم، وقد تضطرنا الحوادث لنقف منهم هذا الموقف الصريح الذي لا بدّ منه للوقوف على الحقيقة نقيّة لا تشوبها شائبة. ربما أضطر إلى ذكر بعض الأحوال الخاصة بي وبأعمالي السياسية والأدبية، وإني أعاهد الله والصدق على أن أقف مع نفسي كما أقف مع غيرها، وسأجتهد في أن لا يكون للأثرة أو الأنانية أقل تأثير عليّ، ولهذا فإن هذه المذكرات ستبقى محفوظةً في غرفة كتبي، ولا يمكن أن يطلع عليها أحد إلاّ بعد موتي وحينئذٍ فقط يمكن نشرها إذا وُجد من وراء ذلك فائدة، أو حرقها وإتلافها إذا لم يجد الإخوان والأصدقاء ما أعتقد أن في نشره، بعد موتي، ذكرى للذاكرين، وعبرة للمعتبرين، وصفحةً نقيةً من صفحات التاريخ الحديث خطّها صاحبها بالإخلاص التام، والتجرّد الكامل، والبرهان الذي ما بعده برهان أنه لا يريد نشر شيء منها إلاّ بعد أن يكون أمله قد انقطع عن زخرف هذه الحياة، وما فيها من المبكيات والمضحكات. إن بلدة أميون التي نُقلنا إليها تقع على بعد خمسة وعشرين كيلومتراً عن طرابلس، وهي محاطة بمزارع الزيتون، أهلها كرماء، مثقفون إجمالاً، وأشهر عائلاتها هم آل غنطوس وآل الشماس وآل طالب وآل خزامي. كان الخوري الياس الشماس هو خوري القرية، فوجدنا منه ومن أفراد أسرته، ومن سائر العائلات التي تقطنها حفاوةً بالغة، فغمرونا بلطفهم، وتوطّدت صلات الصداقة بيننا وبينهم جميعاً على أننا كنا ممنوعين من مغادرة البلدة، لا نتجوّل إلاّ للتنقّل بين البيوت التي أقمنا فيها، وقد فُرضت علينا الحراسة والتوقيع، صبح مساء، على أوراقٍ تثبت وجودنا... وبعد شهرين من إقامتنا في هذا

المنفى، الأخوين فارس بك وحسني بك وأنا سمحت السلطة الافرنسية لعائلاتنا بالالتحاق بنا، فأتت السيدة أم سهيل، حرم فارس بك من دمشق للإقامة معه، وأتت زوجتي مع إبنتي الصغيرة سلمى بنت الأربع سنوات، للإقامة معي، وقد صحبهما أخو زوجتي السيد حكمت السقطي، فتحسّنت حالنا النفسية، وأخذ فارس بك يعلّمنا لعبة «البريدج» التي اتقنّاها بعد حين فأضحت تسليتنا الوحيدة في ليالي الشتاء الباردة حيث كنا نقضي السهرات على ضوء الفانوس إما في بيتنا وإما في بيت فارس بك. أما سعد الله بك الجابري وفوزي بك الغزي والسيدين بدر الدين الصفدي وأديب الصفدي فلقد فُرضت عليهم الإقامة في قرية من قضاء البترون تدعى «دوما» ولم تكن بعيدة عنا، مما كان يسمح لنا بالإلتقاء بهم، بعض الأحيان نهاراً، بعيداً عن أعين الرقباء، بعد التواقيع المفروضة علينا كل صباح. ولقد أضحت ابنتي الصغيرة سلمى مدار اهتمامنا جميعاً، نلاعبها ونعلمها الكتابة والأناشيد الوطنية، ونحن نرتقب الفرج القريب.

بعد وصول عائلاتنا في إثر السماح لها بالالتحاق بنا أخذت بعض الوفود من طرابلس تأتي لزيارتنا وعلى رأسها الزعيم الصديق عبد الحميد أفندي كرامي، كما كانت بعض الصحف تصلنا إلى منفانا فعلمنا منها أن السلطة العسكرية في سورية ضربت بالمدافع مواقع الثوار في جبل الدروز وفي الغوطة، فكنا نتساءل كيف يطيب العمل لهؤلاء الوزراء الذين سبقوا واشتركوا معنا في الوزارة، ولأعضاء حكومة الداماد الثانية التي تشكّلت بعد اعتقالنا، كيف يطيب لهم العمل مع الإفرنسيين الذين تنكّروا للبرنامج السياسي الذي دخلنا الوزارة على أساسه؟ كان فارس بك يصيح ويقول: «هل يُعقل أن يتعاون هؤلاء والداماد الذي خيّب أملنا فيه مع الإفرنسيين، وأبناؤهم ورجالهم ونساؤهم وأطفالهم يُضربون بالحديد والنار، وهم على وسائد الوزارة الهزيلة جالسون وباقون؟» وكنا نقول لبعضنا بعضاً: «يا ما أحلى ما نلاقيه في سبيل مقاومة هذا الأجنبي مهما كلّفنا من تضحية وجهد».

كما علمنا أن الفرنسويين انتصروا على قوات سلطان باشا الأطرش في الجبل، وأن الثوار تراجعوا، وأن بعض زعمائهم من آل الأطرش وآل عامر، ومنهم عبد الغفار باشا الأطرش قد استسلموا، أما سلطان باشا القائد العام للثورة فقد انسحب مع فريقٍ من رجاله المجاهدين إلى موقع «الأزرق» على حدود شرقي الأردن، في حين أن الدكتور عبد الرحمن الشهبندر قد توجّه إلى مصر.

عندما كنا نستعرض الماضي القريب معاً كان كل واحدٍ منا يحاول اكتناه الأسباب التي أدّت إلى اعتقالنا ونفينا دون مسوّغ قانوني، وقد تناهى إلينا أن بقية إخواننا الوطنيين في دمشق وفي حلب احتجوا احتجاجاً شديداً على معاملتنا بهذا الشكل المنافي لأبسط قواعد المدنية التي جاؤوا، على زعمهم، ليعلمونا قواعدها! وأنهم لم يجدوا من السلطة الفرنسوية جواباً على سؤالهم عن أسباب ما حلّ بنا سوى قول المسؤولين فيها إن الاعتقال والنفي قد جريا بأمر السلطة العسكرية وحدها لأسباب تخصّها هي وحدها! وعندما ألحّوا على المندوب السامي «بونسو» طالبين منه الإفراج عنا ومعرفة الأسباب التي أدّت إلى اعتقالنا أجابهم مندوبه أن سلطة الجيش الإفرنسي تنسب إلينا أننا كنا نوعز إلى زعماء الثورة بمواصلة النضال، وأنها قد وقعت في يدها رسائل تبادلناها مع أولئك الثوار تثبت ما ادعوه ظلماً وبهتاناً!! كما أضاف قائلاً لهاشم بك الأتاسي وابراهيم بك هنانو إن فرنسا اكتفت باعتقالنا ونفينا تجنّباً لإحالتنا إلى المحكمة العسكرية!!

يقول المثل إن ليل المريض طويل، ولكن ليل المأسور ونهاره لا يقلاّن عن ليل المريض طولاً، ولقد أقبل علينا فصل الشتاء وكاد أن ينقضي ويقضي على صحّتنا لولا المطالعة والمساجلات الممتعة فيما بيننا، ولسان حالنا يقول:

فـإن تـكـن الأيـامُ فـينا تـبـدّلَـتْ	بـبـؤسٍ ونُـعـمـى والحوادثُ تـفـعَـلُ
فـمـا لَـيّنَتْ مـنـا قـنـاةً صـلـيـبـةً	ولا ذَلَّـلـتنا لـلـذي لَـيْـسَ يُجْـمُـلُ
ولـكـن حـمـلـنـاهـا نُـفـوسـاً كـريمةً	تُحمِّلُ مـا لا تـسـتـطـيـعُ فَـتَـحْـمِـلُ

كنا نعلم أن إخواننا الأحرار في سورية يبذلون جهدهم في السعي مع المفوض السامي «بونسو» للإفراج عنا، فتذاكرنا ذات يومٍ بما ينبغي أن نفعله نحن وقررنا إرسال احتجاج إلى وزير الخارجية

(١)

فخامة وزير الخارجية المعظم - باريس

يرفع اليكم هذه الرسالة ثلاثة وزراء سوريين معتقلين منذ ثمانية اشهر من قبل السلطة الافرنـ
وهم اليوم في قرية اميون بلبنان الشمالي يعانون مشقة النفي الاليمة بدون ذنب جنوه سوى
اخلاصهم وصراحتهم في القول والعمل .

صبرنا على هذا الاعتقال يا حضرة الوزير ثمانية اشهر منذ ١٧ حزيران الماضي منتظرين وصول
المفوض السامي الجديد الذي اوفدته حكومتكم العظيمة لتحقيق القضية السورية وتسويتها وكنا نعتقد
انه في اثناء درسه لا يهمل حادثتنا هذه وهي لها شأنها الخطير في المهمة التي جاء لاجلها
بالنظر لما تضمنته من الاعتداء على الحرية الشخصية وتأثيرها على مبدأ التفاهم الذي باشرنا بتأسيسه
بين فرنسا وسوريا ؛ فتوقعنا ان يدعونا اليه ويطلب منا الايضاحات عن هذه الحادثة وما تقدمها
من المفاوضات والاعمال ويفسح لنا مجالاً في تقريره الذي سيرفعه الى حكومته المعظمة وبقينا
ننتظر منه هذه الدعوة من يوم الى اليوم حتى فوجئنا هذا الاسبوع بخبر عودته الى فرنسا بدون
ان يسمع منا كلمة في سبيل كشف ظلامتنا بحسب علاقتها بالقضية العامة ؛ ولذلك رأينا من
الواجب ان نعرض امرنا لمقامكم العالي بالايجاز آملين ان تقدروه ما يستحق من الانتباه .
عندما جاء المفوض السابق المسيو دي جوفنيل الى سوريا في ديسمبر ١٩٢٥ وبدأ بمفاوضة
الاشخاص البارزين في هذه البلاد لاجل اعادة السلام على قاعدة اعطاء السوريين حقوقهم
وصيانة مصالح فرنسا وكرامتها كنا من جملة الاشخاص الذين وقع اختياره عليهم للمفاوضة
وبعد مذاكرات طويلة معه دامت بضعة اشهر عرض علينا بواسطة مندوبه الممتاز بدمشق في اوائل
ايار الماضي ان نقبل الدخول في الوزارة مع احمد نامي بك ، وهو يعتقد اننا نمثل الاماني
الوطنية ومبدأ التفاهم الخالص ، ليكون امامه كتلة سياسية حكومية تفاوضه وتجني بواسطتها
للامة السورية الحقوق التي عزمت فرنسا على التسليم بها .

وقد رأينا في ذلك الحين ان الخطة التي انتهجها المسيو دي جوفنيل في حل المشكلة السورية
تبعث مبدئياً على الطمأنينة وتوحي الثقة في النفوس وتصلح لاعادة الاعتماد الى قلوب الشعب

(٢)

النافذة، فهو صاحب شخصية بارزة بين رجال السياسة الفرنسيين وهو معروف لدى عصبة الأمم ومعدود في أوروبا بين رافعي علم الحرية وحقوق الإنسان في العالم، وحسبنا أن اختيار فرنسا لهذا الرجل وإرساله مندوباً لها في سوريا دليل قوي على حسن نية حكومة باريس وعزمها الصحيح على تبديل الخطة التي اتخذتها في إدارة الانتداب منذ احتلالها، وقد أيد لنا هذه النظريات كل من اتصل به من الرجال المخلصين من هذا العهد مثل المسيو بيير أليب والمسيو بيليا وغيرهما.

وفوق ذلك فإن لجنة الانتدابات في عصبة الأمم بعد أن سمعت إيضاحات المسيو دي جوفنيل عن الشكل الذي هو عازم بأن يسير عليه أعلنت بأنه لا تنتدبهم على سوريا المجهدة رضاً وهنا عنه ونصحت للكتل الوطنية السورية أن تخرج من موقفها السلبي وتتعاون مع هذا العهد الحر بروح الإخلاص والتفاهم لأجل إعادة الحياة الهادئة إلى سوريا ونيل حقوقها المشروعة وأمانيها القومية.

ومن جهة أخرى كانت بلادنا قد وصلت إلى حالة من الخراب والدمار لا يطاق الصبر على استمرارها وكنا من أشوق الناس لانتهاء هذه الويلات وعودة البلاد إلى سكينتها قبل أن يقضي السيف والنار على البقية الباقية منها.

وكان المسيو دي جوفنيل مصراً على سرعة تأليف الحكومة ودخول ثلاثة أشخاص من نخبة نبلها من الحائزين على ثقة الشعب والراغبين بالسلام والتعاون مع فرنسا على مبدأ الصراحة الخالصة والصداقة المتبادلة لحفظ حقوق الطرفين. وأعلمه أنه يثق ثقة كاملة بالداماد أحمد نامي بك ويريد أن يجعله صلة التفاهم مع الوطنيين.

ولما كنا من الواقفين على خطة المسيو دي جوفنيل السلمية والراغبين بانتهاء حالة الحرب المدمرة وجدنا هذه المؤثرات والعوامل كافية لقبول التكليف الذي عرض علينا فقبلنا مناصب الوزارة في أشد الأوقات حرجاً ووضعنا أيدينا في يد المفوض السامي للعمل معه بإخلاص نحو الغاية السلمية العادلة التي تنيل السوريين حقوقهم المهضومة ولا تختلف مع مصلحة فرنسا الحرة وقد قضينا نحو أسبوعين بعد دخولنا الوزارة بالمذاكرة والمفاوضة مع المسيو دي جوفنيل — ومندوبيه لتعيين القواعد التي ستكون أساساً لعملنا المشترك حتى اتفقنا أخيراً على المواد العشر المعلومة عندكم بعنوان برنامج الحكومة السورية واتفقنا على كل مادة منها مع المفوض

(٢)

السلمي نظام هذا البرنامج بمثابة عقد رسمي عقده معنا مفوضكم باسم حكومته، وعندما اعلنه للجمهور كانت الامة السورية مشبعة من التفاؤل واستقبلوا المسيو دي جوفنيل لدى قدومه الى دمشق بالحماسة والترحيب رغماً عما كان حلّ بهذه المدينة من الويلات بقتل النفوس ونهب المنازل وحرقها على مقياس واسع، وبانت الآمال معقودة على هذا البرنامج والاخلاص المنتظر في تنفيذه.

بيد انه لم تكن جميع الدوائر الافرنسية في سوريا راضية عن هذا البرنامج وموافقة على وضعه وتطبيقه بل كان هنالك فريق قوي يرى وجوب الاستمرار على قمع الثورة بقوة السيف والمدفع وتعدّ الخطة السلمية التي انتهجها المسيو دي جوفنيل غاضّة من شرف فرنسا العسكري ومنافية لمصالحها في المستقبل، غير ذاكرين ان هذه الدولة العظمى ليست بحاجة الى ان تضيف الى امجاد سلاحها المعروفة في التاريخ مجداً ضئيلاً بانتصارها الساحق على شعب ضعيف اعزل هو الى عطفها ورفقها احوج منه الى بأسها وشدتها وقد سُلّم اليها لترفعه وتحنو عليه حنو الأب على ابنه الضعيف. وناسين ايضاً ان مصلحة فرنسا في سوريا تتأيد باجتذاب القلوب الى محبتها اكثر مما ينفعها الجرح والقتل. فضلاً عن وجود عنصر لا يستهان به في العمال والقوى الافرنسية كان مغرى بما يجنيه من طريق السلب في زمن الحرب. هذا الفريق المعاكس لم يعدم الوسائل لاقامة العراقيل وايجاد العقبات في سبيل الاعمال السلمية التي دخلنا الحكومة لاجلها كما انه وجد من تمويه بعض العصابات الثائرة في بعض الاماكن ومن تخالف المبادئ وفقدان التجانس بين اعضاء الوزارة الوطنية انفسهم حجة لتبرير استمراره على اعمال القمع والشدة بصورة اقسى وافظع من ذي قبل غير ساعين لمحالفة ولا مادّين يد المعونة لتسهيل المساعي السلمية.

ولما اشتدت هذه الدعاية المعاكسة وعظمت العقبات القائمة في سبيلنا بعد سفر المسيو دي جوفنيل في اواخر ايار حتى بلغت حداً ينذر بالفشل والخيبة فوجدنا انفسنا في موقف حرج جداً تجاه هذه القوة الغالبة داخل الحكومة وخارجها ورأينا انه يتعذر علينا النجاح في العمل السلمي ما لم نحصل على تعاون حقيقي مخلص من جميع اجزاء السلطة وهذا التعاون لا يرجى نيله مع فقدان التجانس بين رجال الوزارة انفسهم ليكونوا متحدين في الرأي والتجرد ولذلك صرحنا لرئيس الحكومة في ١١ حزيران اننا لا نستطيع الاستمرار على

(٤)

العمل قبل تعديل الوزارة وتأليفها على شكل متجانس وفي اليوم الثاني كان الجواب على تكليفنا هذا بصدور قرار بحل الوزارة تبعه في الحال امر آخر لا نعرف مصدره بأعتقالنا نحن الثلاثة وابعادنا الى حسكة مع اربعة زعماء آخرين وهم السادة سعد الله الجابري وفوزي الغزي وبدر الدين وأديب الصفدي الذين يرون رأينا في المبادئ السلمية وارسلونا الى قلعة الصحراء على الحدود السعودية .

فالذين فعلوا هذه الفعلة حسبوا اننا نحن الذين عقدنا ميثاق برنامج الحكومة مع المفوض السامي فان بقينا في الوزارة فلا بد لنا من الاستمرار على المطالبة بانفاذه رغم ان يريدون هذا الانفاذ ولا يرضون به فلم يكتفوا بخروجنا من موقع الانشاء بل قذفوا بنا الى مكان سحيق تركونا فيه طيلة اشهر الصيف حيث الحرارة في الظل كانت تتجاوز (٤٧) محرومين من وسائل الحياة الضرورية والخطر محدق بحياتنا وزعموا اننا صرنا ندعو للسلم ومناهضين لدوام الثورة ليبرروا فعلتهم في حين ان اقوالنا وافعالنا وصحافتنا هي عكس هذه التهمة الباطلة على خط مستقيم .

ان هذه الأعمال العنيفة التي جرت علينا لم تكن موجهة ضد اشخاصنا فقط بل هي ضد ذلك العقد الرسمي الذي عقدناه مع المسيو دي جوفنيل فصار مثلاً بنا وقد ذهب هذا العميد الى فرنسا لأجل تأييده ونأى عن الوسائل الناجعة لانفاذه ، وكما نجح خصومه بازالة انصار هذا العقد واحباط مساعيهم وشل اعمالهم في سوريا نجحوا ايضاً باحباط مساعي عائدة المسيو دي جوفنيل في باريس حتى لا يبقى احد من الخطابين به في موقع الاقتدار .

اذا كانت هذه الفتنة المعادية لبرنامجنا السلمي قد قامت على معتمد فرنسا النبيل المسيو دي جوفنيل صاحب تلك الشخصية الممتازة الموثوق بها ليس في فرنسا وحدها بل في اوروبا ايضاً وانتجت مساعيها ان ضربت باقواله عرض الحائط واهملت تقاريره وعهوده التي عقدها باسم حكومة العظمة وانتهت بارسال عميد آخر لبيروت ويختلف عن جديد ما كان سلفه قد قام به خير قيام فلا عجب ان عجزنا نحن ايضاً امام هذه الفتنة القادرة وبقيت مساعينا السلمية عقيمة مشلولة وانما العجيب كل العجب من القبض علينا ونقلنا من موقع الوزارة الى المنفى البعيد بدون ان نعرف لهذه العقوبة سبباً من نيابتنا في حالة الاعتقال ثمانية اشهر

(٥)

لا بأس أن عنا ولا نعطى فرصة للدفاع عن أنفسنا ولا نعاد إلينا حريتنا المسلوبة . كنا ننتظر أن
الموسيو بونسو قبل عودته إلى فرنسا يسألنا عن الحوادث التي حدثت بسبب أول أيار و ٢٠ حزيران
سنة ١٩٢٦ وانضمت إلى أسباط مساعينا السلمية وخروجنا من الوزارة واعتقالنا فلا يكون
تقريره خالياً من هذه الصفحة التاريخية التي لها شأنها في مجرى الحادثة السورية ولكنا نتمنى أن
نأتيكم على جليتها في هذه الرسالة غير أن المقام لا يتسع لمثل هذه التفاصيل وإنما لا بد لنا من
أن نعرب لكم عن استغرابنا الشديد لهذه المعاملة القاسية التي اعتدي بها على حريتنا الشخصية
وعلى تصفية التعاون السلمي التي نمثلها .
صبرنا ثمانية أشهر في منفانا نتحمل الشدائد المرة آملين أن ينتهي إلينا بأرحم من العدل
والحرية التي هي شعار الجمهورية الإفرنسية وحيننا نسألكم أما آن الوقت لإحياء شرارة
هذا الأمل في نفوسنا قبل انطفائها ؟
لعل الذين اعتقلونا يصورون لكم المعاذير المبررة لعملهم ولكننا واثقون أنهم في تمادي لتشويهم
تشويه صحائفنا البيضاء يكونون بعيدين عن الحقيقة ومخالفين لصوت الحق والضمير .
إن تشويه الحقائق ما زال في الماضي سبباً للأخطاء السياسية التي جرى عليها المفوضون
السابقون منذ احتلالكم سوريا إلى اليوم . فرجاؤنا أن يكون قد حان الأجل لمواجهة الحقيقة
مهما كانت جارحة والإصغاء لصوت الإنصاف والعدل اللذين ما زال أحرار السوريين -
يصرخون بطلبه فتسقط الأمة تقرها ويرتفع الحيف عن عواتق الأفراد والبلاد .
منتظرين بفارغ الصبر تفضلكم بالإسراع لوضع حد لحالتنا المزعجة وحالة بلادنا المجهولة
نغتنم هذه الفرصة لنؤيد اعتبارنا ما تستحقون . في ٢٢ شباط ٩٢٧

وزير سابق حسني البرازي — وزير سابق لطفي الحفار — وزير سابق [illegible]

الإفرنسية على نفينا التعسفي منذ ثمانية أشهر، واحتجاج، في الوقت ذاته، على خطط السلطة المنتدبة في سورية وأساليب رجالها في قطع سبل التفاهم مع الوطنيين بالطرق السلمية، منذ أن غادر المفوض السامي المسيو دي جوفنيل البلاد أي بعد أن كنا اتفقنا معه على دخول وزارة الداماد على أسس التفاهم المتبادلة والحرية والعدل. على هذا الأساس عكفنا نحن الثلاثة: الأخ فارس بك والأخ حسني بك وأنا على كتابة رسالة احتجاج وكلّفنا من يترجمها إلى اللغة الفرنساوية، ثم بعثنا بها إلى باريس في ٢٢ شباط ١٩٢٧، وكان قد مضى على اعتقالنا ونفينا ثمانية أشهر.

كنت، منذ انتقالي من الحسجة إلى أميون، على اتصالٍ دائم بالأخ الكريم السيد محمود أفندي الغراوي يكتب إليّ بوصفه المحاسب القانوني وأمين الصندوق لمشروع الفيجة، وأكتب إليه مستفسراً عن سير العمل فيه، ففي شهر أيلول من السنة الماضية تسلمت منه رسالة فكتبت إليه ما يلي[1]:

«من أميون في ٢٩ صفر عام ١٣٤٥ الموافق ٧ أيلول سنة ١٩٢٦

حضرة الشهم الفاضل محمود أفندي الغراوي المحترم حفظه المولى آمين

سلامي واحترامي إليكم وبعد فقد أخذت أمس كتابكم المؤرخ في ٢٠ أغسطس وهذا هو الكتاب الأول الذي تناولته منك ولذلك عجبت كثيراً لقولك إنه ثالث كتاب أرسلته إليّ.

نحن في أميون الآن أحسن حالاً مما كنا عليه في الحسجة، تلك القرية النائية الجاثمة في قلب الصحراء، والملتهبة بأشعة الشمس المحرقة، وإني أؤكد لكم أنه لولا لطف الله تعالى بنا ومعونته لنا، وطُرق الوقاية العديدة التي اتخذناها لمقاومة ذلك الحرّ المذيب والهواء المسموم، والغبار الثائر، لكانت حياتنا على خطر، على أنه لم أنجُ من ضعفٍ طرأ على قلبي من شدّة ما قاسيناه من الحرّ الشديد وشظف العيش هناك بالنظر لعدم وجود وسائط الحياة والراحة، وكل هذا محتمل ومقبول في سبيل خدمة هذه الأمة البائسة التي نقدّم لها نفوسنا وحياتنا وراحتنا، وعسى أن يمنّ الله بتحقيق الآمال، وانتشار ألوية السلام، وعودة أيام اليمن والأمان،

أرجو أن تكون أشغال جرّ مياه الفيجة قد عادت إلى مجراها، كما أني أرجو أن يكون أعضاء اللجنة الموجودون في دمشق يوالون اجتماعاتهم وأعمالهم في سبيل هذا المشروع الحيوي خصوصاً وأن ثقتي برئيس البلدية الجديد رشدي باشا[2] عظيمة جداً لأنه من أصحاب الهمم العالية والنشاط والمواظبة على الأعمال النافعة، وهو يعلم فائدة هذا المشروع الكبير لمدينة دمشق وما تجنيه من ورائه من المنافع العمرانية والاقتصادية والصحية. بلّغوه سلامي واحترامي وأشواقي وأرجو أن تخبروه بأن أخاك لطفي ينتظر منك الهمة والعمل المتواصل في سبيل هذا المشروع الذي سعى لأجله مدة أربع سنوات متواصلة حتى وصل إلى حالته الحاضرة، وأن استئناف العمل الآن يعود إلى بذل جهوده المثمرة في هذا الموضوع الجليل فلا أريد الآن أن أشغله بكتاباتي. سلامي إلى الإخوان وإلى المحبين من المخلص

لطفي الحفار»

لم يتأخر السيد محمود الغراوي عن الإجابة على رسالتي، وهو الشهم الغيور على عمله. لقد وافاني بما يثلج الصدر، فكتبت إليه مجدداً ما يلي:

«أميون في ٣ ربيع الثاني سنة ١٩٤٥، الموافق ١٠/١٠/١٩٢٦

حضرة الأخ الشهم محمود أفندي الغراوي حفظه المولى

سررت جداً من كتابكم واطمئناني عليكم وعلى صحة الإخوان ومن مقابلتكم للأخ عطوفة المحافظ رشدي باشا عسى أن تكونوا قد قدمتم له الإيضاحات الكافية عن مشروع الفيجة وعن التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع، وأن يكون الأخ رشيد بك الطرابيشي قام بذلك أيضاً. أرجو أن تطلعوه على دفتر شرائط المناقصة والتعهّد وأظن أنه موجود عندكم صورة منه لأجل زيادة التدقيق في كيفية معاملة المتعهدين، وأظن أنه يمكن الآن استئناف العمل لأنه لا يوجد أي مانع يمنع المتعهدين عن القيام بأعمالهم سواء كان في طرق الجبال أو في طرق المواصلات. ومن الضروري دعوتهم لذلك كي لا يكون لهم حجّة بهذا التأخير والتسويف الذي ليس له مبرّر، وشرائط التعهّد كلّها في جانبنا ولا يوجد لهم أدنى حق في مطالبتنا بشيءٍ عن عطلهم أو تأخير أعمالهم لأنه ليس مشروطاً على لجنة الفيجة إلاّ تقديم الأموال اللازمة إلى المتعهدين في أوقات استحقاقها، وهذا متوفّر في صندوق اللجنة، والحمد لله. كما أرجو أن تلفتوا نظر الرئيس رشدي باشا إلى ضرورة عقد اجتماع اللجنة ودعوة مهندس النافعة للبحث بهذا الموضوع الهام واتخاذ الأسباب اللازمة لاستئناف الأعمال بهذا المشروع لأن الاهتمام به مقدّم على جميع الأعمال التي تقوم بها بلدية دمشق برئاسة رئيسها المقدام، وإذا كان للمتعهدين حجّة في تأخّرهم لعدم وجود الأمن الكافي في بعض الأيام، في أماكن أشغالهم، فما عليهم إلاّ مراجعة الحكومة المسؤولة عن الأمن وضرورة تأمينه، وأما اللجنة فما عليها مثل هذه المسؤولية وعليكم أن تجتهدوا في دعوتهم إلى استئناف الأعمال.

وأما فيما يتعلق بالأدوات العائدة إلى مشروع الفيجة والموجودة عند رشدي بك[3] فلا بأس من أن تكلفوا رئيس مهندسي النافعة للكتابة إليه بطلبها، وإذا أمكن إرسال عنوانه إليّ فإني أحرّر له أنا أيضاً بطلبها لأني لا أعلم مكان إقامته الآن فقد بلغني عنه خبران الأول أنه موجود في مصر والثاني أنه اتفق مع إحدى الشركات على القيام بأعمال تتعلق بالريّ في البرازيل بمعاشٍ قدره ١٥٠ جنيهاً ذهبياً، وعلى كلّ حال فإن استعفاء هذا الرجل وعدم الاستفادة من معلوماته خسارة كبيرة. واليوم سأحرّر إلى أحد الأصدقاء بطرابلس الشام أسأله البحث عن عنوانه لأكتب إليه، وأنتم إذا علمتم عنوانه وافوني به لأني أخشى أن يكون مكان الرجل بعيداً، فالضرورة تقضي علينا بطلب هذه الأدوات من الآن.

سلامي واحترامي إلى عطوفة رشدي باشا وإلى حضرة الأخ رشيد بك الطرابيشي وإلى الجميع واقبلوا تحية واحترام المخلص

لطفي الحفار»

(لبنان الشمالي) ابلح في ٢ ربيع الثاني عام ١٣٤٠ الموافق ١٠ تشرين الأول ... الأحد

حضرة الوطني الشهم الغيور ... المحترم حفظه الله آمين

سررت جداً مما كتبتم ... [illegible]

[illegible]

إني لا أنكر انشغال بالي الدائم على سير الأعمال بمشروع الفيجة ولكن ثقتي كبيرة بسائر أعضاء اللجنة الذين يتابعون العمل في غيابي. ولقد زارني هنا فريق منهم، وتمّ الاتفاق على أن يزوّدني الوطني الفاضل السيد محمود الغراوي، محاسب المشروع القدير، بما يتم تحقيقه من قبل المتعهدين في هذه الظروف المضطربة التي تمرّ بها البلاد لأن الثورة فيها لم تخمد بعدُ نارها. ويوم أول أمس تسلمت منه رسالة وافية دعتني للإطمئنان، سائلاً المولى عز وجلّ أن يأذن بفكّ أسرنا، ويقدّرني على تحقيق هذا العمل على أحسن وجه، واليوم عكفت على الكتابة إليه فقلت له ما يلي:

«من أميون «لبنان الشمالي» في ٢٩ ربيع الثاني عام ١٣٤٥ الموافق ١٩٢٦/١١/٥

حضرة الشهم الفاضل محمود أفندي الغراوي المحترم

شكرتك كثيراً على التفاصيل الوافية التي تتعلّق بمشروع الفيجة والتي شرحتها لي في كتابك الذي أخذته أول أمس، والمؤرخ في ٢٦ ربيع الثاني عام ١٣٤٥ الموافق ١٩٢٦/١١/٢ وكأني فهمت من أن كتابي الأول المؤرخ في ٣ ربيع الثاني وصلكم متأخراً كثيراً. لقد سررت جداً لاجتماع أعضاء اللجنة الذين ذكرت لي أسماءهم والموجودين الآن في دمشق، وهم يؤلفون أكثرية الأعضاء، وتمكنهم المداومة على الاجتماعات وبذل الجهود لخدمة مشروعنا. ولقد أصبتم كثيراً بانتخاب عبد الوهاب أفندي القنواتي بدلاً من العضو الغائب عن دمشق الآن وهو شكري بك القوتلي، ومن المفيد أيضاً إرسال كتاب إلى الدكتور رضا سعيد بك يُسأل فيه عما إذا لم يتمكن من حضور جلسات اللجنة لمتابعة أعمالها بصورة قانونية، بسبب مسؤولياته العديدة، أما إذا أبدى أسفه، فإن عليه أن يقدّم استعفاءه لكي يتمّ

انتخاب عضو آخر لتأمين الأكثرية في الجلسات اللاحقة ومقرراتها، كما سرّني كثيراً اشتراك سامي بك الميداني في عضوية لجنة البلدية، فاللجنة سوف تستفيد من معارفه القانونية ونشاطه وذكائه. أرجو أن تبلغوا سلامي له واحترامي ولا بأس من تكليفه بالاطلاع على شرائط المناقصة والمقاولة المعقودة مع المتعهد، ولو كان ذلك يكلّفه صرف بعض الساعات من أوقاته الثمينة لأن أمثاله من الرجال العاملين الطيبين مكلّفون بخدمة مثل هذا المشروع الوطني.

لقد عجبت كثيراً من طلب المتعهد مبلغ أربعة آلاف ليرة عثمانية ذهباً لقاء رواتب الموظفين، حسب ادعائه، وأنه أبقاهم لديه بناءً على أمر رشدي بك سلهب، فإذا صحّ هذا فإن اللجنة غير مسؤولةٍ عن ذلك لأنه لم يصدر قرار منها بهذا الشأن. وعدا عن ذلك فإن رواتب موظفيه ما أظن أنها تبلغ ربع هذه القيمة، وحتى إذا كان ذلك صحيحاً فإن لجنة مشروعنا ليست مسؤولة عن إيقاف الأعمال لأنها ليست مسؤولة عن الأمن في البلاد، وإذا كان له ما يقال فليراجع الحكومة لانعدام الأمن في طريق الجبال فهي أدرى بالإجابة وبتأمين حقوقه. وعلى كل حال فإني أذكر جيداً أنه لا يوجد في شرائط المناقصة والتعهّد ما يجبر اللجنة على دفع أي مبلغ كان لقاء ادعاءاته، فأرجو أن تلفتوا نظر الرئيس وأعضاء اللجنة الكرام إلى ذلك وإلى لزوم عدم الاعتراف له بأية قيمةٍ كانت، أو الإقرار له بما يشبه النظر في دعواه هذه، وعلى الأخص في الكتابات الرسمية لكي لا يتخذها حجةً له لأنه كان يحاول الحصول على كتابٍ من اللجنة يتضمن اعترافها له باضطراره لإيقاف أعماله منذ زمن، لكنه كان يحاول عبثاً، فنحن مؤتمنين على أموال الناس، وواجبنا المقدس هو الحفاظ عليها وإنفاقها فقط في محلها، وأما عن إعطائه سلفة بمبلغ ألفي ليرة عثمانية بعد أخذ الضمانات الكافية منه لأجل استئناف العمل فإنه سيكون من قبيل التنشيط اللازم وهذا من الحكمة بمكان.

أسفت كثيراً لعدم تمكنكم من زيارتنا بعد وصولكم إلى طرابلس الشام، والمسافة بيننا وبينها لا تتجاوز النصف ساعة، فإن سؤالكم لدائرة الدرك لم يكن له أي لزوم لأن الزائرين لنا لا ينقطعون عنا، وهم يفدون إلينا من جميع جهات لبنان وسوريا بسهولة لأنهم لا يلجأون لمثل الطريقة التي لجأتم إليها. وعلى كل حال فإني سررت لتسلّمكم الخرائط والاضبارات التي كانت عند عائلة رشدي بك، وحبذا لو تعرّفوني عن الناقص منها، هل هو ذو بال أم لا، كما أرجو أن تعلموني عن رئيس مهندسي النافعة من هو اليوم، هل هو خالد بك الحكيم، كما قرأت في الصحف أو سليمان بك أبو شعر؟ فمن الضروري إلفات انتباهه لمراقبة المتعهّد مراقبةً دقيقة من الوجهة الفنية، وأنا أشكر لكم عنايتكم واهتمامكم سلفاً. سلامي إلى الأخ رشيد بك الطرابيشي وإلى صبحي أفندي الجراح وإلى جميع الإخوان المحبين، وأرجو أن تكونوا أخذتم لكم مكتباً لائقاً في دائرة البلدية، مع تحياتي والاحترام والمحبة، بارك الله فيك وأكثر من أمثالك والسلام عليك وعلى صبحي أفندي الجراح.

لطفي الحفار»

في مستهلّ فصل الربيع أتى عيد الفطر ونحن هنا نشكو من بُعد الدار والغربة، وإني لأرجو الله أن يعيد الأعياد على بلادنا وهي متمتعة بحريتها واستقلالها، ووحدتها وسيادتها، لنشعر حقاً بأنها أعياد، ولنتخلّص من المصائب التي حلّت بها والويلات. لقد ساءني أن أعلم من رسائل الأخ محمود أفندي الغراوي بأن رئيس الدولة أصدر قراراً بتأليف لجنة من قبله تشارك بأعمال لجنة عين الفيجة، خلافاً لقانون امتياز المشروع، وأنها عقدت جلسةً برئاسة «المسيو كورونه»، الغرض منها حلّ الاختلاف بيننا وبين المتعهّد. كتبت في الحال إلى السيد محمود أفندي منبّهاً إلى ضرورة مراعاة شروط التعهّد والاستناد إلى المادة ٣٩ منها المتعلقة بكيفية حلّ مثل هذه الخلافات، وضرورة الاعتراض على تأليف تلك اللجنة الحكومية للخلاص من سيطرة الأجنبي على المشروع ولا حول ولا قوة إلاّ بالله!.. وماذا أستطيع أن أعمل هنا الآن وأنا في المعتقل أناطح الصخور الجرداء، وأغالب الوحشة بالمطالعة والبحث والدرس والاجتماع بالإخوان المعتقلين مثلي، وكل واحد منا يحاول تعزية الآخر... على أن ما نلاقيه من عناية وفود الزائرين الذين لم ينقطعوا عنا تقريباً يخفّف عنا الكثير من آلام هذا الإبعاد ففي أيام العيد الماضي جاءتنا وفود كثيرة من حلب وحماه وطرابلس وبيروت، وقليلة من دمشق، حتى أضحت هذه القرية، وقرية «دوما» حيث يوجد سعد الله بك الجابري وفوزي بك الغزي والسيدين بدر الدين وأديب الصفدي، تعجّان بهم وبسياراتهم. ولا شك في أن ما نلاقيه من عطف هذه الأمة وعنايتها بنا قد خفّف عنا ما نعانيه في سبيل بلادنا).

انقطع أبي عن تدوين مذكراته في منفاه بأميون قرابة ثلاثة أشهر ثم استأنفها في أواخر شهر حزيران فكتب ما يلي:

(انقضى العام الأول على اعتقالنا ونفْينا في الثالث عشر من هذا الشهر، حزيران، وذات ليلة كنا نسهر فيها مع الأخ فارس بك الخوري والأخ حسني بك البرازي، وقد فرغنا من لعبة «البريدج» التي برعت فيها زوجتي أكثر مني، خطرت لنا فكرة الهرب من أميون، ليوم واحدٍ، لتناول طعام الغداء في مطعم معروفٍ على ضفّة نهر الكلب. ربطنا على سيارتيّ تكسي للترويح عن أنفسنا لأن «طول مقام المرء في الحيّ مخلق لديباجيته...»، كما قال الشاعر، وبعد أن وقّعنا على الدفتر الذي يثبت وجودنا في مكاننا، في الصباح، امتطينا السيارتين مع عائلتي وعائلة فارس بك وبلغنا ذلك المقهى الجميل، مغتبطين، فرحين، كالتلاميذ الذين يهربون من مدرستهم... كانت بضع ساعات ممتعة حقاً، أكلنا فيها أطيب الطعام، ودخنّا الأراكيل، واستأنسنا بقصص فارس بك ونكاته الطريفة، ثم قفلنا عائدين إلى أميون، قرابة العصر، خشية التأخّر عن بلوغها حرصاً على وجودنا فيها قبل الغروب للتوقيع مجدداً على المحضر اللعين، محضر المراقبة الشديدة على إقامتنا الجبرية فيها. لقد نجحت هذه التجربة، بل هذه المغامرة، حمداً لله، وعقدنا النيّة على تكرارها إلى مكانٍ جبليّ هرباً من الحرّ الذي بدأ يشتدّ هنا، ولكنه مقبول إذا ما قسناه بحرّ الحسجة وأيامها ولياليها اللاهبة...

اشتاقت زوجتي لوالديها وسافرت مع الصغيرة سلمى وأخيها السيد حكمت إلى دمشق في شهر تموز، على أن تعود إلينا في الخريف بعد ولادتها لأنها حامل، هذا إذا بقينا في المنفى، لا قدّر الله! ولما

لم نجد أيّ صدى لرسالتنا السابقة إلى وزارة الخارجية الإفرنسية التي بعثنا بها في شهر شباط الماضي، احتجاجاً على اعتقالنا ونفينا، دون أن تُترك لنا فرصة الدفاع عن أنفسنا، فكرنا نحن وإخواننا في «دوما» بكتابة رسالة مماثلة وإرسالها إلى المفوض السامي «المسيو بونسو». كان ذلك في الخامس والعشرين من شهر تموز، ثم فوجئنا بقرارٍ صدر عنه، تبلّغناه في اليوم التالي، وفيه يطلق حريتنا للإقامة في مكان نختاره من لبنان، خلا طرابلس. وبعد التداول بيننا عن المكان المقبل لتلك الحرية المبتورة، تمّ اختيارنا على بلدة «بشري» الجميلة، في شمالي لبنان، وبالقرب من «إهدن» حيث هواؤها جبلي عليل، ومناخها ملائم لصحتنا، وحيث لنا من ساكنيها أصدقاء من آل جعجع وآل كيروز وغيرهم زارونا في أميون. وهكذا تيسّر أمر البيوت التي استأجرناها فيها، واحتفل أهل أميون الأعزاء بوداعنا ومنهم سائر آل طالب وآل الشماس والخوري الياس، وبخاصة الدكتور الشهم الشاب نخلة الشماس الذي دُعينا لحفلة زفافه هذه السنة مع إبنة عمه الآنسة الجميلة رضا الشماس. كانت الحفلة التي أقامها تكريماً لنا الخوري الصديق إلياس الشماس آخر تلك الاحتفالات، ولسوف نذكر أميون وأهليها الأشاوس ما حيينا لما شهدناه من حسن وفادته لنا وكرمهم وأنسهم، ومساعداتهم الثمينة.

كان أول عمل قمنا به بعد أن استقرّ بنا المقام في «بشري»، المجاورة لوادي قاديشة الرائع، هو كتابة الرسالة التالية وتوجيهها إلى المفوض السامي «بونسو» في مكان إقامته ببيروت، بعد أن كنا بعثنا إليه ببرقيات احتجاج عنيفة في الأشهر الماضية.

«فخامة موسيو بونسو - بيروت

[شخصي]

بينما كنا ننتظر إعادة حريتنا المغتصبة بعد اعتقال أربعة عشر شهراً بلا مبرّر، تبلغنا قراركم القاضي بحرية إقامتنا في لبنان، خلا طرابلس، فرضينا بتلك الحرية المبتورة مرغمين، واخترنا «بشري» مركزاً لإقامتنا في شمالي لبنان الآن تخفيفاً لآلامنا الصحية، واعتزالاً من ضوضاء السياسة في موقفنا الحاضر، وتباعداً عن تقارير الجاسوسية، وقمنا بالمتوجّب علينا من إخبار السلطات عن تنقّلنا وإقامتنا ولكن دوائر الاستخبارات التي لا تبني معاملاتها إلاّ على الخيالات، وعلى تقارير جواسيسها الملفّقة، والتي يلذّ لها دوماً إيذاءنا ومعاملتنا بكل أنواع الاضطهادات، باشرت، منذ أمس، بإبلاغنا التعاليم المملوءة بالإضافات والتفسيرات الكيفية، وفرضت علينا أشد التضييقات والمراقبات، ومنعتنا من أيّ تجول في أقرب القرى المجاورة للترويح عن نفوسنا المعذبة، ولاستعادة القليل من حريتنا السليبة، فأعادتنا إلى أقسى مما كنا عليه في أماكن اعتقالنا السابقة.

لا ندري إن كنتم قصدتم بقراركم الأخير إعطاءنا قسماً من حرية الإقامة في لبنان كما ظننا، وظنّت الأمة، أم أردتم استئناف الشدة والامتهان لحريتنا وكرامتنا.

إننا نعيد على مسمعكم طلباتنا المندرجة في برقياتنا السابقة، ونكرّر احتجاجنا على تمادي

[illegible]

[شخصي]

بيروت : فخامة موسيو بونسو

بينما كنا ننتظر اعادة حريتنا المغتصبة بعد اعتقال اربعة عشر شهراً بالصحراء تبلغنا قراركم
القاضي بحرية اقامتنا في لبنان خلا طرابلس فرضينا بهذه الحرية المبتورة رغم عدم ... واعتبرنا
بشرى تخفيفاً لآلامنا الطويلة واعتزالاً من ضوضاء السياسة (في موقفنا الحاضر) ومباعدة عن تقارير الجواسيس
وحسنا بالمتوجب علينا من احترام السلطات عن تنقلنا واقامتنا ولكن دوائر الاستخبارات
التي لا تعيش معاملاتها الا على الخيالات وعلى تقارير جواسيسها الملفقة والتي لم تزل دوماً
ايذائنا ومعاملتنا بكل انواع الاضطهادات ، باشرت منذ امس بابلاغنا التعاليم
المحصورة بالاضافات والتفسيرات الكيفية وفرضت علينا اشد التضييقات والمراقبات
ومنعتنا عن اي تجول في اقرب القرى المجاورة للترويح عن نفوسنا المعذبة والاستفادة
القليل من حريتنا السلبية فاعادتنا الى اقسى مما كنا عليه في اماكن اعتقالنا السابقة .
لا ندري ان كنتم قصدتم بقراركم الاخير اعطاءنا قسماً من حرية الاقامة في لبنان كما
ظننا وظنت الامة ام تكليفنا فوق الشدة والامعان في حريتنا وكرامتنا ؟
اننا نعيد على مسامعكم طلباتنا المندرجة في برقياتنا السابقة ونكرر احتجاجنا على تمادي اعتقالنا
ظلماً وعلى الاستمرار في هذه الاساليب العنيفة ونرجوكم ابلاغ نسخ من احتجاجنا هذا
والذي سبقه من الاحتجاجات الى وزارة الخارجية الافرنسية والى عصبة الامم .

[illegible]   لطفي الحفار   [illegible]

في ٤ اب ٩٢٧م الموافق [illegible] سنة ١٣٤٦

حسني البرازي   [illegible] الله الجابري

اعتقالنا ظلماً، وعلى الاستمرار في هذه الأساليب العنيفة، ونرجوكم إبلاغ نسخ من احتجاجنا هذا والذي سبقه من الاحتجاجات إلى وزارة الخارجية الإفرنسية، وإلى عصبة الأمم.

في ٤ آب سنة ١٩٢٧ الموافق ٥ صفر عام ١٣٤٦ سعد الله الجابري. لطفي الحفار. حسني البرازي».

التواقيع

ولقد علمنا من الصحف السورية واللبنانية التي كانت تصل إلينا بانتظام بأن أصحابها الكرام نشروا نصّ مذكرتنا للمفوض السامي «بونسو» وعلقوا عليه بعبارات شديدة اللهجة، وذكر صاحب «العهد الجديد» الصادرة في ٦ آب أنه سبق وسأل مدير الاستخبارات «الكولونيل كاترو» عن مدى الحرية المعطاة للمعتقلين السياسيين فأجابه بأن لهم الحق بالتجول، أينما شاؤوا، شريطة أن يعلنوا عن محلّ إقامتهم للسلطات المحلية، ثم كتب يقول: «ولو نُفّذت هذه الأوامر على بساطتها لما كان يوجد مجال للتضييق على المعتقلين بهذه الصورة، لذلك نلفت نظر حضرة رئيس الاستخبارات في دار الانتداب إلى التأثير السيّىء الذي يتركه في النفوس تذمّر الزعماء الوطنيين المنفيين من المعاملة السيئة التي يعاملون بها، ونأمل أن يأمر بوضع حدّ لهذا التشديد الغريب».

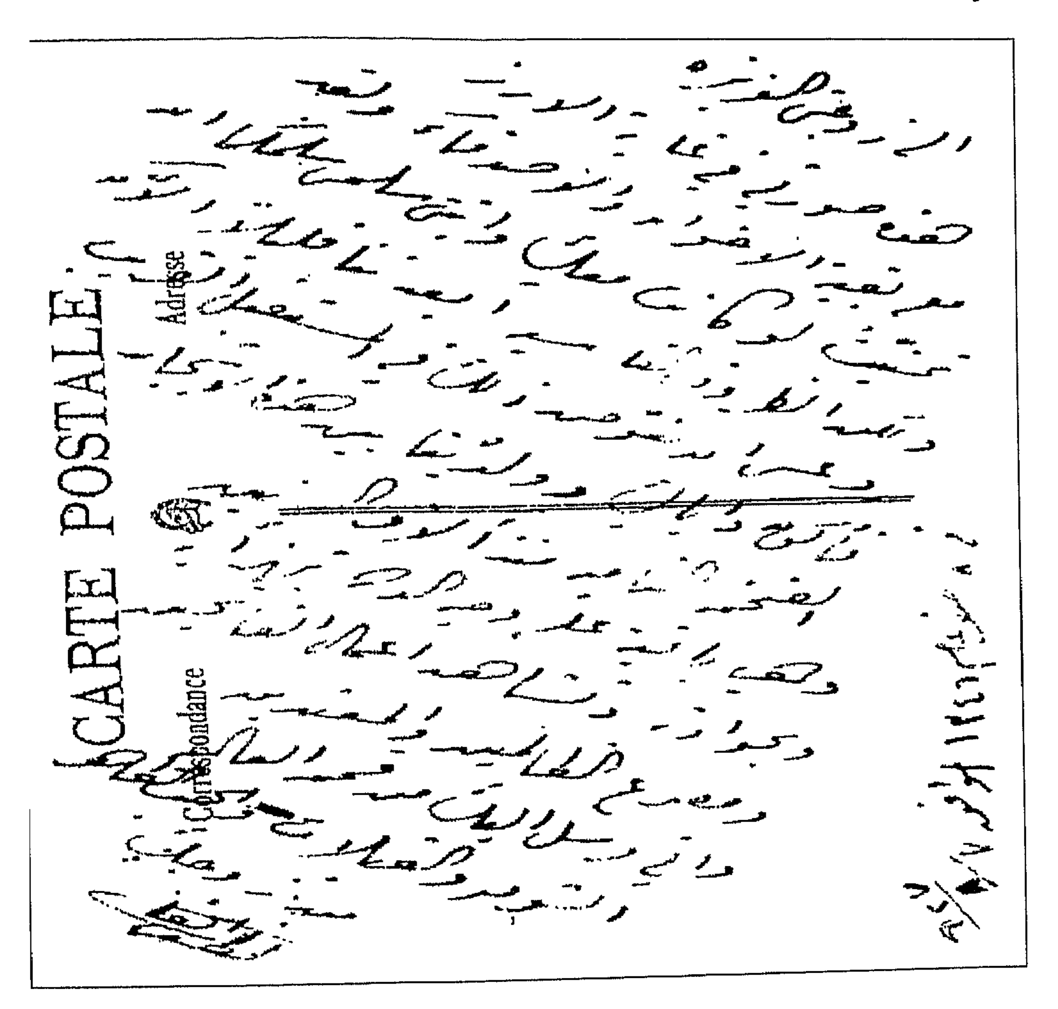
عندما استقرّ بنا المقام في «بشري» افتقدت فيها أسرتي كثيراً، وعلى الرغم من المراقبة الشديدة على تحركاتنا فلقد خرجنا من البلدة، ظهر اليوم السابع من شهر آب، متوجّهين إلى غابة الأرز الخالد القريبة جداً من «بشري» وهنالك تنسّمنا أريج الأشجار الباسقة والتقطنا صورة تذكارية أرسلتُ على ظهرها كلمةً لزوجتي المقيمة في دمشق متمنياً لو كانت بصحبتي هي وابنتنا سلمى، وإتمام أشهر حملها بالصحة وولادتها بالسلامة واعداً إياها بزيارة الأرز معها ومع ولدينا، في المستقبل القريب، ونحن نرفل بنعم الحرية:

«إلى زوجتي العزيزة

هذه صورتي في غابة الأرز مع بقية الإخوان والأصدقاء ولقد تمنيت لو كانت معكِ وابنتي سلمى، سلمكما الله، ولكن الظروف القاسية أبعدتنا قليلاً الآن، وعسى أن نعوّض ذلك في المستقبل القريب فأكون وإياك وولدينا بين هذه الأشجار الفخمة النامية منذ آلاف السنين وهي باقية على وجه الدهر تهزأ به وبحوادثه، وتشاهد أعمال الفاتحين، ومصرع الظالمين والمعتدين، وإني مرسل إليك من قمة العالم الشوق والقبلات والحبّ الطاهر

في ٨ صفر عام ١٣٤٦ الموافق ١٩٢٧/٨/٧

من زوجك لطفي الحفار»



في مطلع خريف سنة ١٩٢٧ وزوال أشهر الصيف شعرنا ببرودة الجوّ في بشري، فكرنا في طلب الانتقال إلى بيروت ما دمنا ممنوعين من العودة إلى دمشق وإلى عائلاتنا، ولقد أثّر هذا النفي على صحة كل واحدٍ منا تأثيراً سيئاً، ولا سيما الأخ فارس بك الخوري الذي توعّكت صحته بسبب الحالة النفسية الناجمة عن ضيق هذا الأسر الطويل، فنُقل إلى مستشفى «أوتيل ديو» ببيروت. وبعد موافقة السلطة المنتدبة على نزولنا إلى بيروت استأجرتُ شقةً لي ولعائلتي في منطقة «رمل الزيدانية» من أصحابها الأكارم آل الأنسي، وفي السابع من شهر تشرين الأول وضعت زوجتي إبنةً ثانية أسميناها لميس، فسررت بسلامة الأم والطفلة، كلّ السرور، وبتّ أنتظر قدومهما مع ابنتي سلمى إلى بيروت بفارغ الصبر. وأخيراً اجتمع شملنا مجدداً في المنفى أيضاً، بعد انقضاء شهرٍ على ولادة زوجتي، ونحن في بيروت محاطين بعناية اللبنانيين من جميع المناطق والمذاهب، وقريبينَ من إخواننا الوطنيين السوريين الذين أضحى لقاؤهم ميسوراً لكثرة تردّدهم عليها حيث كانوا يسعون لمفاوضة الفرنسيين، ويعقدون المؤتمرات، ويزوروننا ويطمئنوننا عن دنوّ الانفراج.

في العشرين من شهر تشرين الأول عقد إخواننا الآتية أسماؤهم مؤتمراً كبيراً في بيروت وهم السادة: هاشم الأتاسي وابراهيم هنانو وفاخر الجابري وعبد الرحمن الكيالي وعفيف الصلح ويوسف لنيادو، ونجيب البرازي والأمير سعيد الجزائري، ومظهر رسلان ويوسف العيسى وإحسان الشريف وعبد القادر الكيلاني، و «عبد الحميد كرامي والدكتور عبد اللطيف البيسار وعارف الحسن الرفاعي من طرابلس» و «الدكتور عبد الله اليافي وعبد الرحمن بيهم وخير الدين الأحدب، صاحب جريدة العهد الجديد، من بيروت».

أحدث مؤتمرهم ضجة كبيرة في الأوساط العربية والإفرنسية وبعد أن عقدوا عدة اجتماعات خرجوا ببيانٍ مطوّل قدموه إلى المندوب السامي المسيو بونسو، كرّروا فيه المطالب التي قدمتها له الوفود السابقة بإلغاء تدابير النفي والإبعاد من غير محاكمة، وبإعلان العفو العام، وبحرية الصحافة والحريات العامة، وبإعادة حق السوريين بإدارة كفة الحكم في بلادهم دون تدخّل الموظفين الإفرنسيين في شؤونها الكبيرة والصغيرة لكي تعود الثقة بين الفريقين، السوري والإفرنسي، ويستتبّ الأمن في البلاد، وتسود العدالة فيها.

لقد علمنا من إخواننا المجتمعين الذين زارونا أكثر من مرة أن بيانهم هو للردّ على بيانٍ غامضٍ أصدره المفوض السامي نوّه فيه بأن الدستور في البلاد سيضعه من يهمّهم أمره، لذا وضّحوا له حرصهم على إخراج البلاد من الفوضى التي تتخبّط بها، والازدواجية في الحكم، مشيدين بمبادىء الدولة الفرنسية الداعمة للحرية والعدالة. ولقد وقّع هذا البيان رئيس المؤتمر هاشم بك الأتاسي والمؤتمرون، وأرفقوه بكتابٍ متمنين للمفوض السامي سفراً سعيداً إلى فرنسا وعودةً سريعة محققةً للأماني الوطنية في السير قدماً بالتعاون معه لتحقيق السيادة والاستقلال.

قلت لإخواني هاشم بك وابراهيم بك وعفيف بك ذات ليلة سهرنا فيها معهم في شقتنا الصغيرة: ما أبعد الفارق بين المسيو بونسو والمسيو دي جوفنيل!! وكنت محتفظاً بخطاب المسيو دي جوفنيل الذي ألقاه في دمشق بعد أن وافق على برنامج حكومتنا الصريح وأيّده، فقرأت عليهم الفقرات التالية منه حيث قال بصوته الجهوري:

«لقد خُيّل إليّ في هذا الصباح الذي أشهد فيه حفاوة دمشق بي أن ليلاً طويلاً قد لفظ أنفاسه، وأن سوء التفاهم ما لبث أن انقشع موقظاً في النفس دهشةً هي، في حلاوتها وروعتها، كالفجر الضحيان.

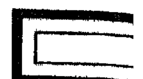
إن وطنيتكم، أيها السادة، لا تتعارض مع وطنيتي، فالإنسانية لا تتألّف من رجلٍ واحدٍ، والعالم ما كان ليتألّف من شعبٍ واحد، فإذا كانت الأحداث، والأشخاص الذين لا أريد أن أدينهم، قد اضطرتنا للمقاومة، فإني أجد بأن فرنسا جدّ غنية بانتصاراتها وليست في حاجةٍ إلى نصرٍ جديد. إن فرنسا لا تطمع هنا للفتح والتبسّط لاستغلال الأسواق والمتاجر، ولكنها تطمع إلى اكتساب القلوب والأفكار وذلك بأن تُشيدَ كرامتها على قوة مبادئها الحرّة. ولقد وافقتُ على برنامج حكومتكم، يا حضرات السادة الوزراء، باسم فرنسا لأنكم راغبون في

تحقيقه ليس بالحرب ولكن بالسلم، وليس بالقوة والبغضاء ولكن بالتعاون والصداقة. لتقف حريّة كلّ شخصٍ منا حيث تبتدىء حرية الآخر، وَلْيَبْنِ السوريون لهم سوريةً جديدةً متضامنين في هذا البناء حتى ينعموا بإزدهاره تحت قباب وطنٍ واحد. هذه هي الأمنية التي أرجوها لسورية باسم فرنسا حتى تتحقق الآمال بالحرية والمساواة والإخاء التي وُلدت يوماً في حديقة القصر الملكي في فرنسا، والتي ما لبثت أن عبرت أوروبا والبحر المتوسط حتى جاءت زهرةً لكي تورق اليوم في جنات دمشق».

كنت جدّ معجباً بالكونت دي جوفنيل، بعلمه وبلاغته، بذكائه ولباقته، وبنبرة الصدق الناضحة من كلامه، ولقد احتفظت بخطابه هذا لما فيه من روعة البيان والأسلوب، فهو كاتب كبير قبل أن يكون سياسياً حاذقاً، ولقد شاطرني إخواني الإعجاب به وبخطابه، ومواقفه النبيلة التي حدت بنا إلى المشاركة في الحكم مع الداماد لأننا كنا نرمي بذلك إلى غايتين من وراء تلك التضحية وهما: وضع حدّ لأعمال العنف والقمع للمحافظة على أرواح أبناء بلادنا وممتلكاتهم، وتحقيق أماني الأمة السورية بالطرق الدستورية المشروعة. كان الأخ فارس بك جالساً معنا، في تلك الليلة وقد خرج من المستشفى معافى، حمداً لله، فأيّد ما سمع مني وأضاف يقول:

- «الفارق بين «الكونت دي جوفنيل» ومن سبقه إلينا ومن تبعه هو أشبه بالفارق بين الثريا والثرى، كان رجلاً حراً شريفاً، بعيداً عن المناورات الاستعمارية، والمراوغة، ولا شك في أن إقصاءه عن منصبه في سورية كان خسارةً لنا ولبلادنا التي قلّ أنصارها في هذا الزمن الرديء، وكثر أعداؤها. وما دام المدعو: بيير أليب الذي رشمتَ بزّته بالمحبرة، يا أبا سلمى، قد سحبته وزارة الخارجية الفرنسية من دمشق، كما سمعنا، وأقالته من منصبه كمندوبٍ للمفوض السامي، طغى في بلادنا وبغى، فابشر ولنستبشر بقدوم طقمٍ جديد أصلح من الطقم السابق!..».

مرّت علينا في بيروت أشهر الشتاء الأولى ونحن ننتظر الفرج، ونعالج المحنة بالصبر، وكثيراً ما كنا نستأنس بزيارات بعض اللبنانيين وبخاصةٍ بأحاديث الكاتب الكبير الأستاذ يوسف ابراهيم يزبك الذي كان مقيماً في أميون، وبعلمه ودراساته العميقة للتاريخ. ولما طال اشتياقنا لأهلينا دعوناهم للقائنا في «شتورا» حيث قضينا يوماً كاملاً مع إخوتي الذين يعود إليهم الفضل في نجدتي من حال العسر التي أنتابتني منذ حوالي السنتين. وفي الثالث من شهر شباط علمنا بتغيير حكومة الداماد الثالثة وتسلّم الشيخ تاج الدين الحسني، القاضي الشرعي بدمشق، رئاسة الوزارة، مع بقاء منصب رئاسة الدولة شاغراً، وقد اشترك فيها كلّ من السادة: سعيد محاسن، وصبحي النيال وجميل الألشي ومحمد كرد علي وتوفيق شامية والشيخ عبد القادر كيلاني، وهي وزارة السلطة الفرنسوية التي وافق عليها الكومندان كوليه مدير الاستخبارات بدمشق...).




هوامش الفصل التاسع

(١) دوّن أبي في مذكراته نصوص الرسائل التي بعث بها للسيد محمود الغراوي، ومنذ بضع سنوات تكرّم ابنه السيد هشام الغراوي بإرسال صورة عنها لي بعد أن وجدها محفوظة بين أوراق أبيه رحمه الله، وعلم بمشروع كتابي عن مذكرات أبي، رحمه الله.

(٢) كان رئيس بلدية دمشق يومذاك رشدي باشا الصفدي.

(٣) هو المهندس رشدي بك سلهب.



الفصل العاشر

الكتلة الوطنية في مجابهة السلطة الفرنسية



الكتلة الوطنية في مجابهة السلطة الفرنسية

(في اليوم الثامن عشر من شهر شباط سنة ١٩٢٨ تنفّسنا الصعداء ساعة تبلّغنا قرار المفوض السامي «المسيو بونسو» بإعادة حريتنا إلينا وهذا نصّ القرار.

«يُلغى القراران رقم ٢٧٠ و٨٨٣ الصادران في ٢٦ حزيران سنة ١٩٢٦ و١٩ آذار سنة ١٩٢٧ بوضع الأشخاص الآتية أسماؤهم في الإقامة الجبرية وتحت المراقبة: فوزي الغزي، أديب الصفدي، بدر الدين الصفدي، فارس الخوري، لطفي الحفار، حسني البرازي، سعدالله الجابري، عبد المجيد الطباخ، اسماعيل حقي».

هيأنا أنفسنا للعودة إلى دمشق وغادرنا بيروت معاً في القطار إليها، في الرابع والعشرين من الشهر، وقد كان في وداعنا عدد كبير من الأصدقاء والإخوان، وفي استقبالنا بمحطة رياق، ومن بعدها في محطة البرامكة بدمشق، مئات بل ألوف المبتهجين بعودتنا، وكان لا بدّ لنا من الردّ على كلماتهم المؤثرة بمثلها، وشكرهم، شباباً وشيباً، على هذا التكريم الجميل، كما أن الأخ فارس بك ألقى فيهم قصيدة جميلة ختمها بقوله:

وهـا قـد دنـا يـومُ الموازيـنِ عـنـدنـا ... وكـلُّ يـمـيـنٍ قـد أتـت بـكـتـابـهـا
ومـا كـانـت الأفـعـالُ ذاهـبـةً سُـدى ... وكـلُّ يـدٍ مـسـؤولـةٌ عـن حـسـابـهـا

ولم نكد نرتاح من زيارات الوفود المهنئة بسلامتنا التي قدمت من مختلف المدن السورية حتى التأم شملنا مع سائر إخواننا المناضلين، وأسسنا «الكتلة الوطنية» التي أضحت نقطة الارتكاز لنيل بلادنا استقلالها، على أن أكثرية أعضائها أمثال ابراهيم بك هنانو وهاشم بك الأتاسي ومظهر باشا رسلان والدكتور عبد الرحمن الكيالي والدكتور إحسان الشريف وعفيف بك الصلح وأحمد بك اللحام وفارس بك الخوري وفوزي بك الغزي وحسني بك البرازي وسعد الله بك الجابري وصلاح الدين بكٌ باقي وكاتب هذه السطور كانوا يُعرفون منذ بدء نضالهم باسم «الكتلة الوطنية». ولقد انضمّ إلينا بعد أن نشرنا البيان بتأسيسها، عقب اجتماع انعقد في داري بحي الشاغور، معظم الوطنيين الذين اشتركوا في مقاومة الانتداب بمختلف الطرق، كما ظلّ فريق آخر منهم بزعامة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، رئيس حزب الشعب، في ساحة العمل الوطني وعُرفوا باسم «الشهبندريين»، أو «الشعبيين»، وكان الدكتور الشهبندر مقيماً في القاهرة عندما أسسنا الكتلة الوطنية، فانتخبنا الرئيس

هاشم بك الأتاسي رئيساً لها بإجماع الأصوات لكي يمثلنا لدى سلطة الانتداب، وفي سائر المباحثات السياسية.

في التاسع من شهر آذار «مارس» أحضر لنا شباب الكتلة الوطنية عدد مجلة: «اللطائف المصورة الصادر في القاهرة بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٢٨ وقد خصّص صاحبها الصفحة ١٦ منها لتحية المنفيين العائدين إلى سورية، ونشر صورنا وكتب فيها ما يلي:

«ما كادت الوزارة السورية الوطنية تتبوأ الحكم حتى استصدرت العفو عن أحرار السوريين الذين أُخرجوا من ديارهم ونُفوا من بلادهم وبينهم الوزراء السابقون، فعاد أولئك الأبطال إلى أهلهم ودمشق بعد أن قضوا سنوات مشردين في كهوف أرواد وفيافي الحسجة وشمالي لبنان، وأشرق قبس من الأمل والرجاء والتفاؤل بالمستقبل بين نفوس السوريين بعد أن تلبّدت غيوم التشاؤم طويلاً، وسرت روح الارتياح في النفوس. إن عودة أولئك الأبطال المنفيين تذكرنا بعودة المغفور له الزعيم الفقيد سعد زغلول وصحبه الكرام من منفاهم بعد أن وقفت الأمة المصرية متسلّحة بحقها أمام الحكومة البريطانية القوية، وإننا نسأل الله أن يحقّق آمال البلاد المصرية والبلاد السورية فتثمر جهود أبطالها، وينعم القطران بنعم الحرية والاستقلال».

هذا ما جاء في «اللطائف المصورة» المصرية، ولكن الذي أصدر المرسوم بالإفراج عنا وإعادة حريتنا إلينا هو المفوض السامي هنري بونسو، وليس حكومة الشيخ تاج الدين الحسني، «الوطنية...» كما ذكرت المجلة المذكورة.

وفي العاشر من شهر آذار أصدر المفوض السامي قراراً بإجراء انتخابات عامة في سوريا للمجلس التأسيسي وعيّن موعداً لها في العاشر من شهر نيسان، للدرجة الأولى، وفي الرابع والعشرين منه للدرجة الثانية، لذلك عقدنا مؤتمراً عاماً لرجال الكتلة الوطنية في المدن السورية كافةً لبحث هذا الموقف، ودرس الحالة الحاضرة، والخروج بقرار عما إذا كان يجب أن ندخل هذه الانتخابات أو أن نقاطعها. التقينا بدمشق وأقرّ المؤتمر وجوب خوض الانتخابات فأصدرنا بياناً جاء فيه أننا رأينا من واجبنا خوضها، وعزمنا على مواجهة المستقبل الذي أشار إليه المفوض السامي بقوله «إنه مملوء بالوعود»، برغم ما في الموقف من غموضٍ وإبهام. كما قلنا في بياننا:

«إننا نعتبر هذا المجلس التأسيسي قانونياً لأنه سيُنتخب وينعقد لوضع دستورٍ للبلاد، مسجلين على المفوض السامي تصريحه الواضح بأن الجمعية التي ستنشأ عن هذه الانتخابات ستسنّ دستوراً للبلاد بكمال الحرية، وَأن الانتخابات ستجري في جوّ حرّ يضمن لجميع الأحزاب حرية الاقتراع والتصويت لأن الانتخاب حق سياسي تمارسه الأمم لتظهر إرادتها في تقرير شؤونها الداخلية والخارجية، فاستعمال هذا الحق لا يبطل الحقوق الأخرى ولا يناقض الميثاق القومي أو يضعف من قوة المطالبة بتحقيقه تاماً كاملاً».

إلى آخر ما ورد في البيان المذكور الذي وجهناه للشعب السوري النبيل لنذكّره بعظم المسؤولية الملقاة

على عاتقه اليوم، ونحذّره من الدسائس والانخداع، آملين أن يبرهن، في هذه الأوقات العصيبة، على جدارته بالحرية وأهليته للاستقلال، فينتخب رجالاً أكفاء معروفين بصدق وطنيتهم وسلامة مبادئهم ليكون المجلس المنتخب مُظهراً لإرادته، ومرآةً تنعكس فيها أمانيه القومية والوطنية. وبعدئذٍ انصرف المؤتمرون، كلٌ إلى بلده، استعداداً لدخول هذه المعركة التي أعدّت لها السلطة والحكومة جميع القوى التي تملكها للتأثير على الناخبين لأجل انتخاب مرشحي قائمة الحكومة. وفي المعركة الأولى التي جرت في ١٠ نيسان لانتخاب الناخبين الثانويين ربحنا جميع الأصوات إلا في بعض المناطق التي تدخّلت فيها الحكومة تدخلاً علنياً، وهي أحياء «القيمرية» و «سوق ساروجة»، و «الشاغور الجواني». ومع ذلك، وبالرغم من وسائل الترغيب والترهيب التي أجريت مع مزارعي منطقة دمشق فقد جرت الانتخابات في ٢٤ نيسان واشتركت فيها الأمة، على اختلاف طبقاتها، وكانت النتيجة فوز قائمة الوطنيين، قائمتنا، فوزاً باهراً، واندحار قائمة الحكومة اندحاراً مخجلاً، وكنت أحد الذين فازوا بالنيابة عن هذه الأمة الكريمة لتمثيلها في المجلس التأسيسي، وكانت مواقفي فيه كمواقف إخواني رجال الكتلة الوطنية كافةً، هدفها إقرار دستور يضمن للبلاد سيادتها وحقوقها، ووحدتها واستقلالها.

في التاسع من شهر أيار (مايس) افتتح المجلس التأسيسي أعماله بجلسةٍ ضمت نوابه السبعين، وانتخبنا هاشم بك الأتاسي رئيساً له، بإجماع الأصوات، وفوزي بك الغزي وفتح الله بك أسيون نائبي رئيس. لقد انعقد اجتماعنا هذا في دار الحكومة، حضره المفوض السامي «المسيو بونسو»، الذي كان يتمنى هو ورئيس الحكومة الشيخ تاج الدين فشلنا في الانتخابات لأن نجاح قوائمنا في دمشق وسائر المدن السورية قد أذهلهما وأربكهما... وعندما أقبل المفوض السامي على القاعة لحضور جلسة الافتتاح مع بعض معاونيه همّ بعض نواب الأقضية بالوقوف لتحيته فأشار إليهم الزعيم إبراهيم هنانو بالجلوس وقال لهم: «إن السيادة هنا للأمة دون سواها!» فجلسوا ممتثلين لإشارته، ولاحظنا فوراً الامتعاض على وجوه رجال الانتداب ووجوه الشيخ تاج الدين ووزرائه. ثم أخذ المستشار للمفوضية العليا المسيو موغرا «Maugras» وبعض أعوانه يناقشوننا في الأسس التي ينبغي أن يُبنى عليها الدستور الذي كلّفنا بوضعه كلاً من هاشم بك الأتاسي، وابراهيم بك هنانو وفوزي بك الغزي، ولكم كان في ودّنا أن يكون الأخ فارس بك الخوري زميلاً لنا في هذا المجلس، ولكن قانون الانتخابات الذي سنّته الحكومة الموالية للانتداب حدّد عدد نواب دمشق بثلاثة عشر نائباً، حسب الطوائف التي ينتمون إليها على الشكل التالي: عشرة نواب سنيين، وواحد عن الروم الأرثوذوكس، وواحد عن الروم الكاثوليك، وواحد عن الطائفة الاسرائيلية، وهكذا حُرمنا من وجود الأخ فارس بيننا في المجلس بسبب كونه من الطائفة البروتستانتية، من غير أن نُحرم من مشاورته ومقدرته.

عكفت اللجنة المكلفة بإعداد الدستور على عملها غير مبالية بنصائح الإفرنسيين الداعية للاعتدال في نصوصه لأن الدستور الذي سنضعه ونقرّه في مجلسنا هو صخرة النجاة من وطأة الانتداب، وواجبنا الأسمى والأول هو جعله محققاً لرغبات الأمة المناضلة، الصابرة على المكاره منذ بدء هذا الانتداب عليها. وفي السادس من شهر حزيران انتدبني للمجلس التأسيسي لتمثيله مع الأخ النائب زكي بك

الخطيب في الحفلة التكريمية التي دعت إليها لجنة لبنانية برئاسة عبد الرحمن بك بيهم في بيروت بمناسبة عودة الأخ رياض بك الصلح من باريس في إثر المفاوضات التي أجراها فيها هو وزميلاه الأمير شكيب أرسلان وإحسان بك الجابري لخدمة القضية السورية. رافقنا إلى بيروت الصحفيان السيدان نجيب الريس، صاحب «القبس» وأديب الصفدي رئيس تحرير جريدة «الشعب» نيابةً عن بقية أصحاب الصحف اليومية الدمشقية. كانت حفلة تكريمية رائعة حقاً، أقيمت في فندق «بالاس بيروت» في التاسع من حزيران، أُلقيت فيها خطب من قبل الدكتور عبد الله اليافي ورئيس اللجنة، وألقيتُ فيها خطاباً باسم نواب دمشق ثم نهض المحتفى به رياض بك وشرح مراحل المفاوضات في أوروبا وحيا المجاهدين الأحرار المبعدين والشهداء بقوله:

«باسم سلطان وعادل وأبطال جبل العرب والعسلي أحييكم! باسم المتشردين تحت كلّ كوكب، باسم الموجودين في مصر وفلسطين، واسم الشهبندر وداغر والقوتلي باسم تلك القلعة المتحركة أمير البيان الأمير شكيب أرسلان الذي كان هو وأخوه عادل الدماغ الحيّ للقضية الوطنية، باسم زميلي إحسان الجابري الموجود بالقرب منا في فلسطين ولسان حاله يقول:

وأكثرُ ما يكونُ الشوقُ عندي إذا دنتِ الخيامُ من الخيامِ

باسم هؤلاء جميعاً أحييكم وأشكركم وأحيي رجال الصحافة الأكارم الذين شملونا، شملوا الوفد بعطفهم، أتقدّم بهذه التحية. أما وقد أنجزتُ مهمتي المحلية فاسمحوا لي أن أتوجّه بكل ما فيّ من قوة وشعور إلى دمشق، وأجيب على التحية التي حملها إليّ باسمها صديقي المناضل لطفي بك الحفار، والتي حملها أيضاً زميلي نجيب الريس من شباب دمشق.

أذكر في هذه المناسبة قصة وهي أني، عندما تركت مصر هذه المرة، كنت على ظهر باخرة إيطالية وكان معي شيخ ايطالي ما برح يحدثني عن «ترييستا»، مسقط رأسه، منذ أن تركنا الإسكندرية إليها. كان يحدثني عن بلده بنغمةٍ كنت أغبطه عليها، أسالت مني العبرات، وجعلتني أنظر إليه نظرة إعجاب وتقدير، وبخاصةٍ عندما وطأت أقدامنا «ترييستا» ورأيته يقبّل ثراها بخشوع. حينئذٍ قلت لنفسي: متى أعود إلى دمشق لأن دمشق وطن الجميع إن لم يكن بالولادة فبالفكر؟ متى أقبّل ثرى دمشق وأقوم بهذه المهمة؟! أما وقد أصبحتُ في بيروت، على مقربةٍ من دمشق، فأراني أتساءل: هل وصلت دمشق إلى ما وصلت إليه «ترييستا» التي رجعت إلى أمّها إيطاليا؟ لقد جاهدت تلك المدينة لتعود إلى أحضان أمها، ودمشق قدّمت بالدم الذي لا يزال يسيل من جوانبها أعظم تضحية، فإلى دمشق المجاهدة أقدّم خالص تحياتي وأرجو، أيها الإخوان، الاشتراك معي في تحية قلب البلاد العربية النابض ونبراسها المضيء».

قوبل خطاب رياض بك بالتصفيق الحاد، فنهضتُ وألقيت الكلمة التالية:

«باسم إخواني النواب الوطنيين الذين انتدبوني مع الأخ زكي بك لألقي كلمةً أهنىء بها

المجاهد رياض بك الصلح نشارككم في هذا التكريم الذي تقومون به الآن. لقد رأينا من واجبنا أن نحمل إليكم تحية إخوانكم المعجبين بالعمل الكبير الذي قام به المحتفى به مع إخوانه الأحرار رجال الوفد السوري، فلقد كنا، ونحن نعاني آلام النفي والتشريد، والاضطهاد والتضييق، نشعر بالاطمئنان والسرور حينما نقرأ شيئاً عن أعمال إخواننا في أوروبا. نعم، لقد كنا نرتاح لنجاح الأساليب الحكيمة والحجج القوية التي كان يدلي بها رياض بك ورفاقه أعضاء الوفد لإقناع رجال السياسة لدى عصبة الأمم، وفي المحافل السياسية الأخرى بما لبلادنا من الحقوق المهضومة، ولإفهام الأحزاب المختلفة في فرنسا بأن ما نسعى إليه، وما نضحّي لأجله، لا يضير فرنسا لأن عملها، إذا كانت فعلاً عوناً لنا لنوال حريتنا واستقلالنا، وتحقيق وحدتنا وسيادتنا، يصبح من أقوى الأسباب لانتشار آدابها ومدنيتها ومحبتها في هذا الشرق، وعلى ساحل البحر المتوسط.

عندما أرى، أيها السادة، هذه الوجوه المشرقة، وألمس فيها الوطنية الصادقة وهي تقوم بواجبها في تكريم من يتقدّم إلى الخدمة النافعة، وتشجيع من يعمل في سبيلها بالعزيمة القوية، يحقّ لي أن أكون متفائلاً لأن الأمم ترتقي بنهضتها القومية والاجتماعية والفكرية، وإذا أضفنا إليها ما نراه من نهضة اقتصادية وعزّزناها فإننا سنبلغ، عما قريب، المكان اللائق بنا وبأصالتنا وطموحاتنا[1]».

ثم ألقى الأديب الصحفي الكبير الأستاذ نجيب الريس خطاباً تميّز بأسلوبه المتين الجميل. وفي السابع من شهر آب عكفنا في دمشق على مناقشة الدستور الجديد الذي تمّ انتخابنا لوضعه، وناقشنا موادّه، مادةً مادةً، فقلت في الكلمة التي ألقيتها في تلك الجلسة، تعقيباً على الزملاء النواب الذين سبقوني في التعليق على مشروع هذا الدستور الأول لبلادنا:

«إن عظمة كل أمة تقاس بمقدار مطامعها وبتحقيقها، وأمتنا تطمع كثيراً على مقدار ما في نفسها من الاعتزاز بأصالتها، وحرصها على حقها بالسيادة والوحدة. فإذا انتقد بعض المخلصين الغيورين هذا الدستور ولم يروا فيه كل ما يُطلب ويراد، فليس في ذلك غمط لحق الذين عملوا بإخلاص لكي يأتي كاملاً لأنه أمر جليل وحادث خطير. ويكفي هذا الدستور عظمة أن حكم الأمة سيصبح، على أساسه، الحكم النافذ، وأن كلمتها ستصبح هي المطاعة، وأنه يحترم حقوق المواطنين كافةً، على السواء، الأكثرية منهم والأقليات. إن الأمم التي تدرك معاني الحياة والحقوق لأفرادها تدعو دستورها: صخرة النجاة، لأنه الصخرة التي ترتطم عليها أنواع الأعاصير لمقاومة أمانيها في تحقيق رغائبها، كما أن الأمم هي التي تضع الدساتير وتسن القوانين في بلادها بقوة إدركها وصحة عزيمتها، وما تحكّمت قط نصوص القوانين بإرادة الشعوب ولكن إرادتها تتحكم بالقوانين فتكيّفها بحسب مصالحها وحاجاتها القومية. ويسرّني أخيراً أن أرى روح التجرّد والإخلاص سائدة في جوّ هذا المجلس للمناقشة في مواد الدستور مناقشةً بعيدة عن الأغراض ليصل إلى الغاية التي تصبو إليها جمعيتنا، فالساعة

خطيرة، والأمر جلل، ومسؤوليتنا عظيمة جداً، ومستقبل الأمة بين أيديكم أيها الزملاء الأفاضل، فيجب علينا العمل في سبيل إقراره بجدّ وإخلاص، لأن المصلحة العامة هدفنا، وخدمة الأمة من أسمى غاياتنا»[٢].

في ختام تلك الجلسة التاريخية صادق مجلسنا على مواد الدستور كلّها، ثم عقدنا جلسة في التاسع من شهر آب خطب فيها وكيل المفوض السامي «مسيو موغرا» وطلب منا حذف ستّ مواد منه هي المواد ذات الأرقام: ٢ و٧٣ و٧٤ و٧٥ و١١٠ و١٢٢ من موادّه المئة وخمس عشرة مادة، وهي المتعلقة بسيادة سوريا كدولة مستقلة، وبأنها، أي البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية، هي وحدة سياسية لا تتجزأ، ولا عبرة بكل تجزئة طرأت عليها بعد نهاية الحرب العالمية العظمى، وبأن لرئيس الجمهورية الذي سيُنتخب حق إصدار العفو الخاص، وعقد المعاهدات، أما العفو العام فلا يمنح إلا بقانون يصدره المجلس النيابي، وأن رئيس الجمهورية يختار الوزراء بناءً على اقتراح رئيسهم، ويعيّن الممثلين لخارج البلاد أي للتمثيل الخارجي لها، ويقبل الممثلين الأجانب فيها، وأن تنظيم الجيش الذي سيؤلف لا بدّ من وضع قانون خاصٍ به، وأخيراً أن لرئيس الجمهورية أن يعلن الأحكام العرفية في الأماكن التي تحدث فيها اضطرابات لدى الضرورة.

لقد اعتبرت السلطة المنتدبة هذه المواد مخالفة للانتداب، ولكنها، في رأينا، مواد أساسية لا تتمّ السيادة إلاّ بها، ووقع كلام «موغرا» علينا وقع الصاعقة، وبعد أن خرج كنت أول خطيب بين زملائي النواب الذين احتجوا على طيّ تلك المواد الست من صلب الدستور، ورددتُ على رئيس الحكومة الشيخ تاج الدين الحسني الذي قال: «ماذا يضرنا إذا أرجأنا البحث في هذه المواد إلى حين نعقد معاهدة مع فرنسا» بقولي له: «بل ماذا تكون قيمة هذا الدستور إذا جرّدناه من هذه المواد الأساسية؟ سوف يكون كالهيكل العظمي لا لحم فيه ولا دم، ونحن نضنّ بسمعة فرنسا الحرّة التي نريد لها مركزاً لائقاً في هذا الشرق الأدنى، ولن يكون لها هذا المركز اللائق والمركز الأدبي إلا حين تتفق مع ممثلي البلاد الشرعيين، المؤتمنين على حقوقها وإرادتها للفوز بحريتها، ولا يمكننا أن نتنازل قط عن شيء من حقوقها. هذا حق من حقوق بلادنا وليس من قوة تستطيع أن تسلبه منا، ولا يوجد أدنى مانع من إثبات الموادّ المذكورة، فإني أعلن باسمي وإسم زملائي الذين ستسمعون الآن آراءهم أننا لا نقبل أبداً دستوراً لبلادنا خالياً من هذه المواد، مهما كلّفنا الأمر»[٣].

لقد انتهت الجلسة يومئذ بقرار المجلس الإجماعي بالتمسك بهذه الموادّ، ورفض حذفها من الدستور، وإذا بالمفوض السامي «المسيو بونسو» يصدر أمراً بتعطيل أعمال مجلسنا لمدة ثلاثة أشهر ابتداءً من اليوم الحادي عشر من الشهر ذاته، فأزمعنا، نحن النواب، على الدعوة لاجتماع شعبي عام نقيمه في مقهى القوتلي بالسنجقدار نوضّح فيه موقفنا إلى الشعب، وعيّنا له موعداً في اليوم العشرين من شهر أيلول ولكن حكومة الشيخ تاج المناوئة لنا أصدرت قراراً بمنعه، فنشرنا الخطابات المزمع إلقاؤها في كراسٍ وزعناه في دمشق وسائر المدن السورية، ضمّ كلمات السادة النواب: فوزي بك الغزي، وزكي بك الخطيب وإحسان بك الشريف وجورج أفندي صحناوي، وكاتب هذه السطور. ثم دُعينا إلى

اجتماع كبير دعا إليه وجهاء وشباب حيّ الشاغور في الثامن والعشرين من أيلول، خطبنا فيه، زميلي زكي بك الخطيب وأنا، بغية شرح الأزمة الحاضرة لهم، وكان مما قلت لهم فيه:

«تعلمون أيها الإخوان أن موقفنا الآن دقيق جداً، وأن البلاد تنتظر حلّ هذه الأزمة بالصبر والسكون، وهو ما يجب أن يكون في الظروف الراهنة. إن بلادنا التي بذلت من الجهود وقدمت من الضحايا والتضحيات الكثير في سبيل سيادتها على أرضها هي أمة ضعيفة بمادياتها، ولكنها قوية بحقها، وهي لم تحتمل النكبات المتوالية لأجل أن تجني الشقاق بين أبنائها، أو أن تُفسح المجال لدعايات أدعياء الوطنية الذين يدسّون السم الزعاف في أكاذيبهم وافتراءاتهم. وإذا دقّقتم جيداً تجدون أن هؤلاء المضلّلين لا يتجاوز عددهم عدد أصابع اليدين، وأن دعاياتهم لا قيمة لها، ولكني أحذّركم من شرورهم على كل حال. إن أمتنا اليوم، في موقفها الصامد، المتجلي بتضامنها، تعطي البرهان القاطع على قوة إيمانها بقضيتها الوطنية، ونحن ندعوكم لجمع الكلمة، واتحاد القلوب لأننا في أحوج ما نكون إلى هذا التضامن وهذا الإيمان، ولا بدّ أنكم قرأتم ذلك النداء الحكيم الذي صدر من مصر لدعوة العاملين إلى التضامن ونبذ الاختلافات في هذه الظروف العصيبة التي تجتازها بلادنا كلها، وأنكم علمتم أننا أصدرنا يوم أمس نداءً عاماً بلسان الرئيس الجليل هاشم بك الأتاسي، نؤيد فيه نداء إخواننا المصريين المناضلين مثلنا ومثلكم من أجل استرداد كرامة بلادهم وحريتها. من هنا يتضح لكم أن كلمة المخلصين مجمعة على وجوب الدعوة إلى الوئام والوفاق، مع الترفّع عن الصغائر التي يلجأ إليها ضعاف الأحلام، فثقوا جيداً أن الحكمة تدعونا إلى عدم الردّ على أضاليلهم ودسائسهم، لأنها باطلة، لا أثر لها في زعزعة عقائدنا وعقائدكم، ولا قيمة».

إن التأييد الذي لاقيناه، ولا نزال نلقاه من أفراد الشعب على مختلف أعمارهم وأعمالهم مما نعتزّ به، ولا سيما في الأحياء القديمة ومن الشباب الناهض، فبعد أن ألقيتُ كلمتي في حفلة الشاغور وألقى كلمته زكي بك الخطيب نهض الأديب الشاب السيد منير الحصني وأثنى على موقف الجمعية التأسيسية الجريء، ثم تبعه السيد حسام الدين الكزبري، رئيس جمعية الزراعيين في دمشق وقال: «إن هذا الحيّ المناضل الذي كانت له مواقفه المعروفة في خدمة القضية الوطنية وفي الالتفاف نحو رجالاتها في الانتخابات وفي سائر الأحداث، لا يؤيد سوى المبدأ الوطني الشريف الذي يتبناه رجال الكتلة الوطنية ونوابها المخلصون، ولا يتأثر أبناؤه بدعايات العابثين بحقوق الأمة وأموالها لأن لهم يومهم العصيب»(٤).

هذا ما ورد في مذكرات أبي المخطوطة عن تعطيل أعمال الجمعية التأسيسية وعن ملابساتها، ولقد تبع ذلك التعطيل الأول قرار لاحق بوقف أعمالها لمدة ثلاثة أشهر أخرى، فذكر الكاتبان الأستاذان حنا خباز والدكتور جورج حداد في كتابهما: «فارس الخوري حياته وعصره» ما أشرت إليه وأضافا المقطع التالي:

«لقد قادت الكتلة الوطنية حركة المعارضة والمقاومة السلبية ضدّ الفرنسيين فكانت أكثر الهيئات السياسية السورية توفيقاً وفوزاً مدة عشرين سنة حتى أنها كانت الهيأة الوحيدة القوية في الجهاد ضدّ الانتداب، وقد جاء في قانونها الأساسي: «الكتلة الوطنية هيأة سياسية غايتها تحرير البلاد السورية وتأليف المساعي لتأمين الاتحاد مع الأقطار العربية. الأمة جمعاء تعتبر أنها الكتلة، وكل ما لديها وقف على الجهاد»، وكان فارس الخوري عرقها النابض ولسانها الناطق، فهو الذي كان يضع قراراتها ويكتب منشوراتها»(٥)

ما بين شهر تشرين الأول ١٩٢٨ ومطلع سنة ١٩٢٩ كرّس أبي معظم أوقاته لرعاية الأعمال في مشروع الفيجة، وأدلى بحديث إلى جريدة الشعب بتاريخ ١٩/١٠/١٩٢٨ قال فيه:

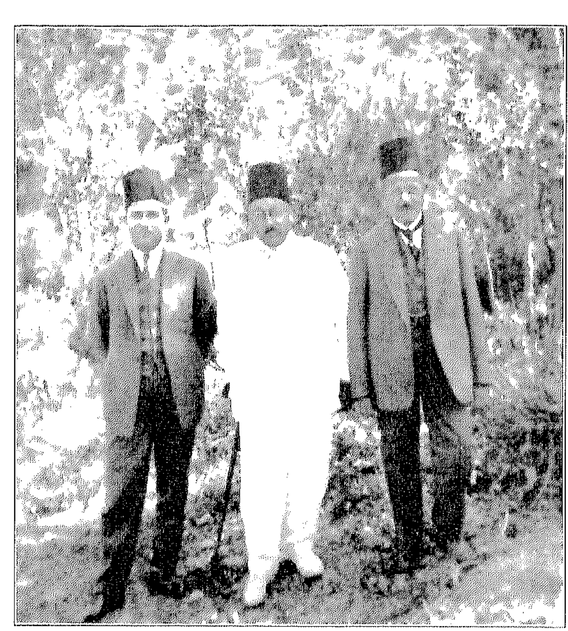
«إن أعمال حفر الأنفاق في الجبال بين قرية الفيجة ودمشق، قد استؤنفت منذ الربيع الماضي بهمةٍ ونشاط، وتمّ حفر أربعة عشر نفقاً من مجموع أربعين نفقاً لإيصال المياه إلى المدينة، كما أن عدد العمال والفنيين الذين يقومون بالتصميم والتنفيذ والحفر بالآلات الميكانيكية يبلغ حوالي ألفاً وخمسمائة رجل يتناوبون بالليل والنهار، ويوجد «سيفون» أي مزلق مائي كبير بين جبلين في أحد أودية قرية «دُمّر» طوله خمسمائة متراً، بقطرٍ قدره سبعون سنتيمتراً لوصل نفقين متقابلين ضمن الجبال».

وعندما سُئل عن الطلب الذي تقدمت به لجنة المشروع إلى المفوضية العليا لتنزيل أسعار المواد المتفجرة الضرورية، على أثر ارتفاعها الكبير مؤخراً، ولإعفاء الموادّ والآلات اللازمة للمشروع من الرسوم الجمركية أجاب قائلاً:

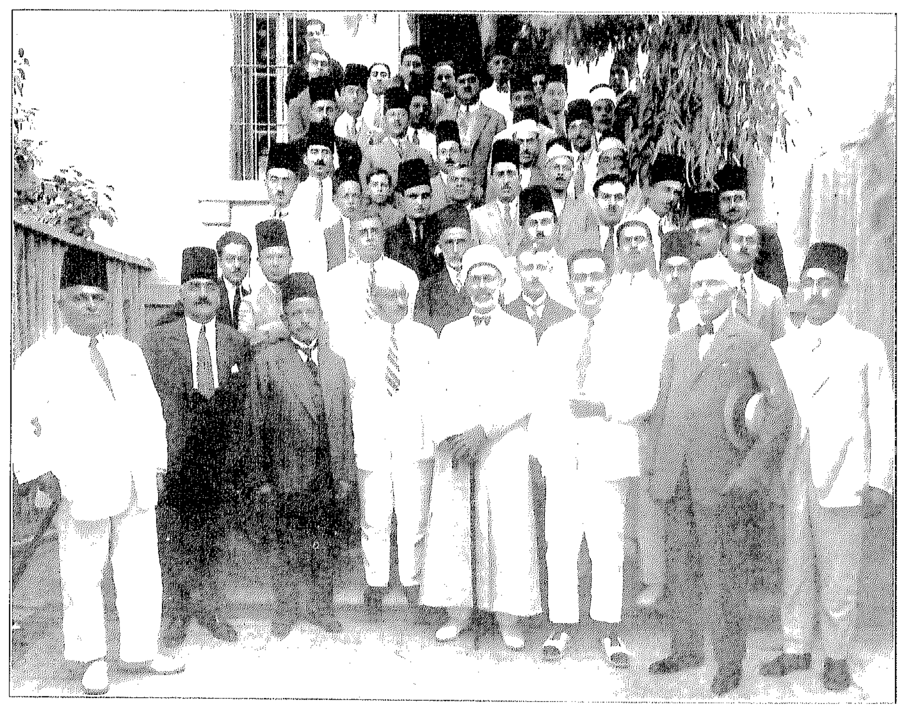
«لقد أرسلت اللجنة وفداً منها قابل المختص بالأعمال الإدارية والاقتصادية في المفوضية العليا، وشرح له الموضوع، فأرسلت المفوضية مفتشين ماليين وخبراء للوقوف على سير الأعمال فكان إعجابهم بدقتها كبيراً مما يدعو لحلّ المشكلة سريعاً».

وجواباً على سؤال طرحه عليه المحرّر عن المكتتبين بمياه المشروع بخصوص تسديدهم القسط الثاني من اكتتابهم به قال:

«لقد سدّد معظم المكتتبين القسط الثاني المطلوب منهم أما الذين تضرروا إبان الثورة وضُربت بيوتهم في أحياء الميدان وزقاق سيدي عامود والمارستان فلقد أعطيناهم مهلةً لدفع ما يتوجّب عليهم، ونحن ندعو الأهلين، والمكتتبين بالمشروع إلى زيارة أماكن الأشغال الجارية، ولا سيما إلى زيارة النفق الذي سيصل ضاحية دُمّر بحيّ المهاجرين في دمشق الذي يبلغ طوله ١٨٨٠ متراً، أي حوالي كيلومترين، لكي يشاهدوا بأنفسهم هذا الإنجاز الفني الكبير، وليقطعوا الطريق على المعارضين لهذا المشروع الضخم، وعلى الواشين الذين يشيّعون بأنه سوف لا يتمّ تنفيذه تثبيطاً للعزائم وبغية تشكيك الناس بنجاحه»(٦).



صورة لأبي عقب ارفضاض
المؤتمر الصناعي الاقتصادي . من
اليمين السيد عارف الحلبوني ،
ثم أبي والسيد فوزي الحلبوني
ابن السيد عارف الحلبوني
في ٩/ ٩/ ١٩٢٩ .



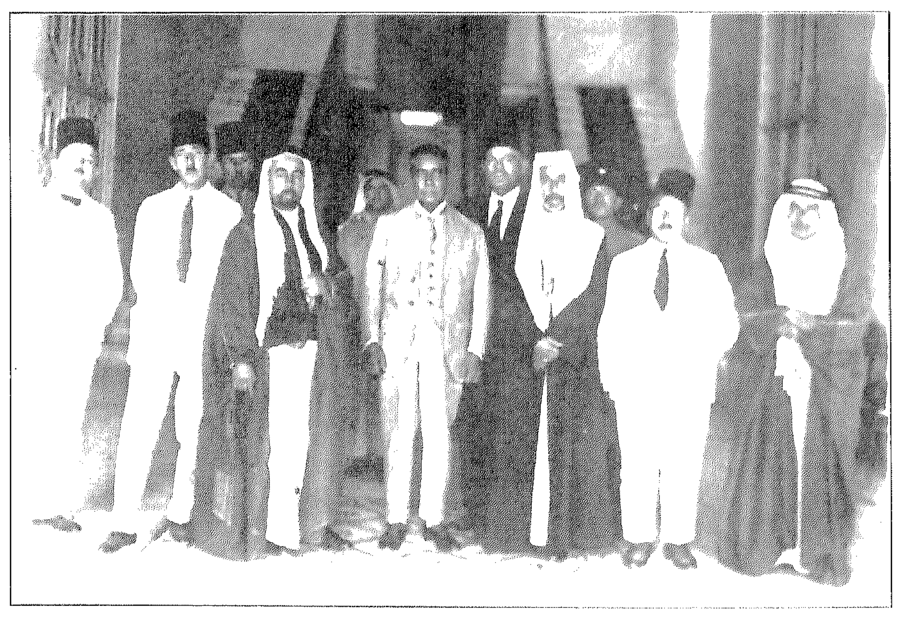
أعضاء المؤتمر الصناعي الاقتصادي المنعقد بدمشق في ٨/ ٩/ ١٩٢٩ بدار رئيس غرفة تجارة دمشق السيد عارف الحليوني .
لقد عرفت من الصورة السادة الواقفون من اليمين : مسلم السيوفي ، خبير فرنسي ، (؟) ، عبد القادر الكيلاني ،
أبي لطفي الحفار ، وعارف الحليوني .



في نادي الفنون الجميلة بدمشق يوم الاحتفال بتدشينه الجالسون السادة (من اليمين) هم : المطران . . . عفيف الصلح ، لطفي الحفار ، مظهر باشا رسلان ، سعيد الغزي ، فخري البارودي وراغب العثماني .



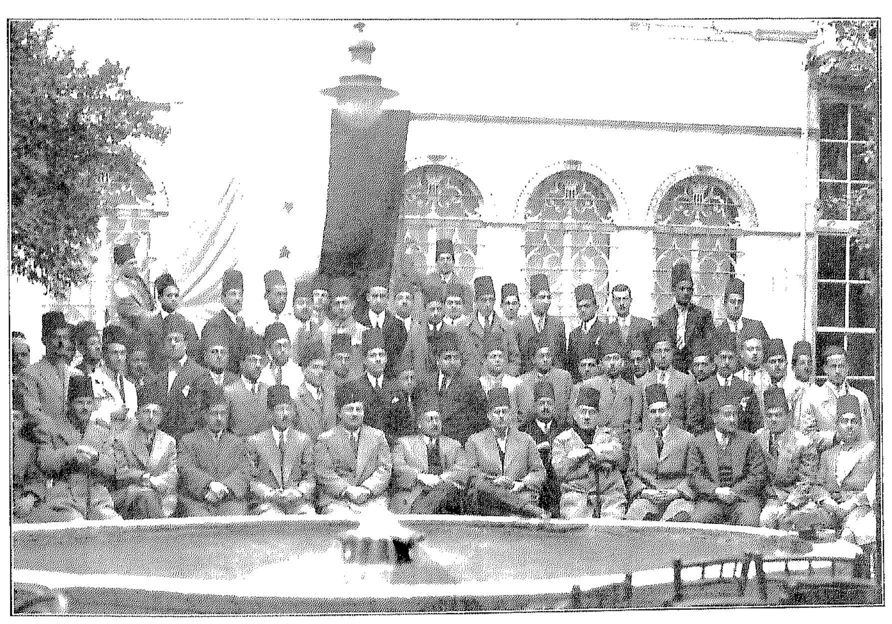
أعضاء الكتلة الوطنية إبان انعقاد مؤتمرهم في رويسات صوفر بلبنان في ١٤/ ١٠/ ١٩٣٢ وهم من اليمين بعد الأول : فارس الخوري ، هاشم الأتاسي ، ابراهيم هنانو ، لطفي الحفار ، زكي الخطيب وسعد الله الجابري .



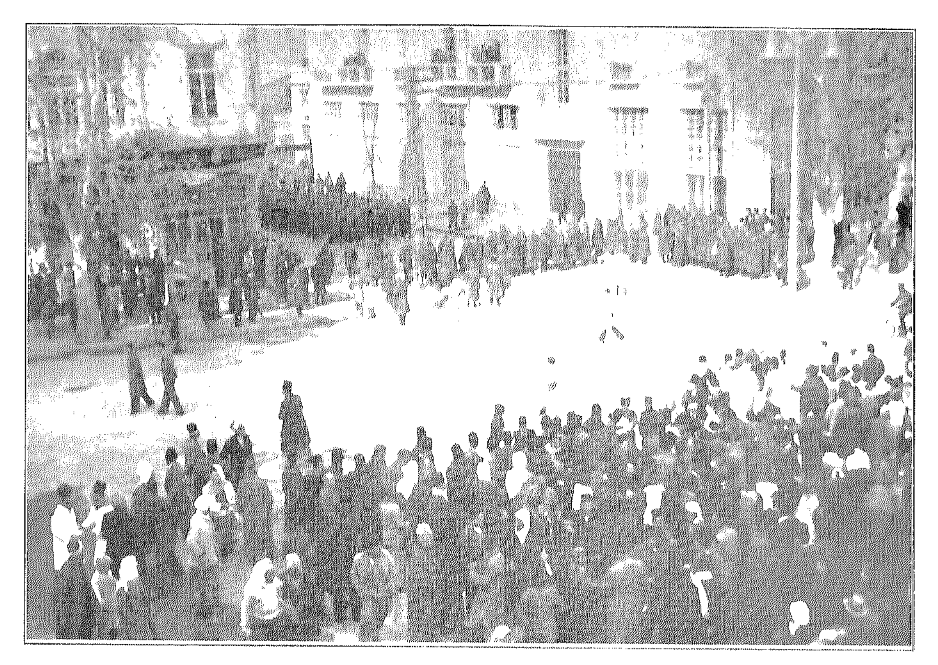
في قصر رغدان بعمان يوم التعزية بوفاة جلالة الملك حسين قائد الثورة العربية في شهر حزيران ١٩٣١ . الواقفون من اليمين السادة : الأمير طلال بن الأمير عبد الله بن الحسين ، لطفي الحفار ، الأمير عبد الله بن الحسين ، أحد الشخصيات الهندية ، الملك علي بن الحسين ، فخري البارودي وعفيف الصلح .



أعضاء المؤتمر الاقتصادي في بيروت ٢١/٣/١٩٣٣ ، الجالسون من اليمين السادة : رشيد قدّة ، المندوب الفرنسي ، عمر الداعوق ، لطفي الحفار ، عمر بيهم .



المجتمعون في دارة الوطني الكبير فخري البارودي في مطلع شهر تشرين الأول ١٩٣٤ ، وقد عرفت منهم الجالسون من اليمين السادة (الرابع) : نصوح بابيل ، يوسف العيسى ، احسان الشريف ، لطفي الحفار ، رياض الصلح ، فخري البارودي ، محمد النحاس وعفيف الصلح .



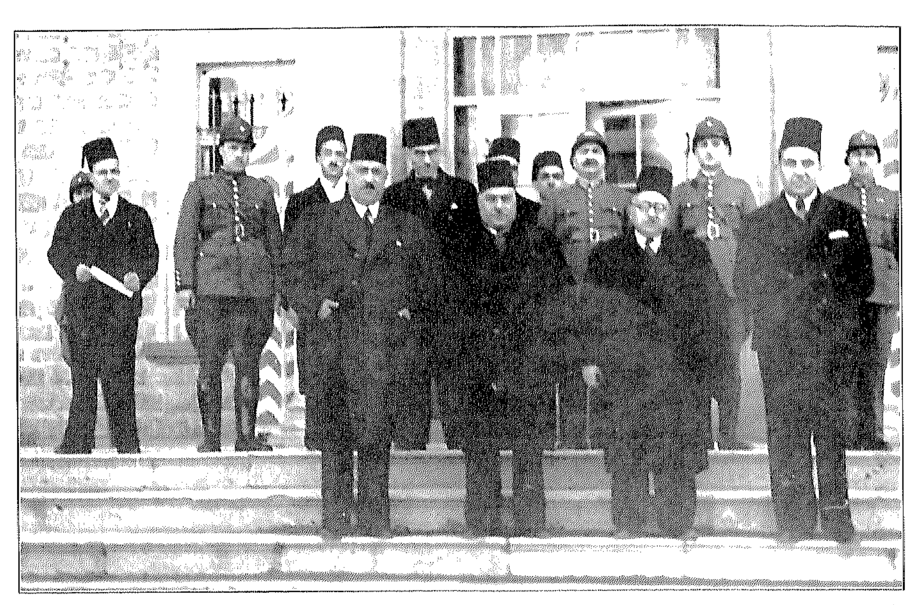
المظاهرة الوطنية الكبرى في ١٥/ ٢/ ١٩٣٦ إبان الاضراب الستيني بدمشق .



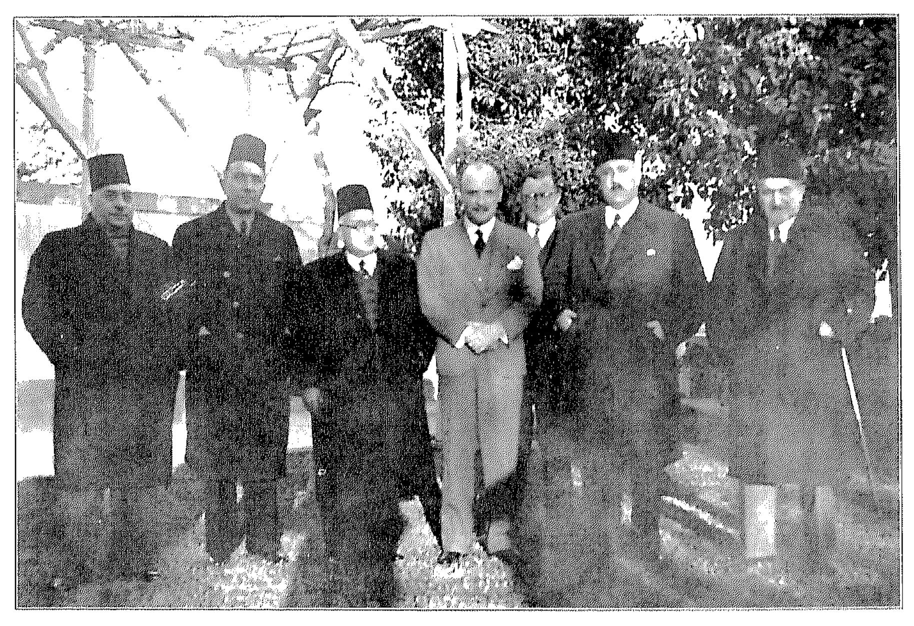
المظاهرة الشعبية الكبرى بدمشق إبان الاضراب الستيني فيها في شهر شباط (فبراير) ١٩٣٦
التي ضُرب بها أبي بهراوة أحد المأمورين بتفريق المتظاهرين في ساحة الحجاز ،
وتظهر الهراوة بيده في جهة اليسار من الصورة!



أبي لطفي الحفار وأمي في بولونيا بضهور الشوير صيف ١٩٣٦



أعضاء الوزارة التي شكلها أبي في ٢٣/ ٢/ ١٩٣٩ أمام السراي وقبل وصول الوزير سليم جنبرت من حلب وهم السادة من اليمين : فائز الخوري ، لطفي الحفار الرئيس ، مظهر باشا رسلان ونسيب البكري ، ووراءهم أفراد من الشرطة والمهندس عبد الوهاب المالكي .



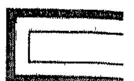
أعضاء الوزارة التي شكلها أبي في ٢٣/ ٢/ ١٩٣٩ من اليمين السادة : سليم جنبرت ، نسيب البكري ، المفوّض السامي غبريال بيو ، لطفي الحفار ، فائز الخوري ومظهر باشا رسلان .



ذكرى الفرار إلى بغداد من ظلم الظالمين وكيد المتآمرين .
٢٩ رمضان عام ١٣٥٩هـ ، الموافق في ٢١/ ١٠/ ١٩٤٠ .



الوطنيون اللاجئون إلى العراق سنة ١٩٤٠ إبان حفلة الوزير محمود صبحي الدفتري لتكريمهم في بغداد مع المحتفين بهم السادة : الكيلاني والمدفعي والسعيد والسويدي والهاشمي وغيرهم من العرب الأحرار .





هوامش الفصل العاشر

(١) نشرت جريدة **الشعب** في عددها الصادر في العاشر من شهر حزيران سنة ١٩٢٨ وصفاً للحفلة التكريمية لرياض بك الصلح في بيروت والخطب التي ألقيت فيها كما نقل الأستاذ وجيه بيضون ما جاء في جريدة الشعب وضمنه الكتاب الذي جمع فيه مقالات أبي وخطاباته بعنوان: **ذكريات لطفي الحفار** في المجلد الأول، ص ٩٥ ـ ١٠٦.

(٢) إن هذا الخطاب منشور بكامله في محضر تلك الجلسة في ضمن محاضر جلسات الجمعية التأسيسية لسنة ١٩٢٨.

(٣) إن هذا الخطاب بكامله منشور في محضر جلسة الجمعية التأسيسية المشار إليها والمنعقدة في التاسع من شهر آب سنة ١٩٢٨

(٤) وصف تلك الحفلة والكلمات التي ألقيت فيها منشور في عدد جريدة **القبس** الدمشقية الصادر بتاريخ ٣٠ أيلول سنة ١٩٢٨، من أعداد سنتها الأولى.

(٥) **فارس الخوري، حياته وعصره**، حنا الخبار والدكتور جورج حداد، مطابع الريحاني، بيروت ١٩٥٢، ص ٦٧.

(٦) جريدة الشعب، عدد ١٩ ـ ١٠ ـ ١٩٢٨، دمشق.



الفصل الحادي عشر

مذكراته في سنتيّ ١٩٢٩ و١٩٣٠



مذكراته في سنتيّ ١٩٢٩ و١٩٣٠

في مستهل سنة ١٩٢٩ شرع أبي بتدوين مذكراته اليومية بشكل مستمرّ تقريباً، ثم دوّن مذكراته، في سنة ١٩٣٠ وقد شملت أهمّ الأحداث التي مرّت بها البلاد في إثر تعطيل المجلس التأسيسي، والنشاطات التي قام بها إبان ذلك مع إخوانه النواب إلى جانب الأعمال التي تابعها في سبيل تنفيذ مشروع جرّ مياه الفيجة إلى منازل دمشق، والمهمات الاقتصادية التي كُلّف بها في تلك الحقبة من كفاحه وحياته. تقع هذه المذكرات في أربعة دفاتر، صفحاتها مرقمة، أنقلها كلّها كما دُونت دون أي تعليق، ما خلا ما تدعو إليه الحاجة لمزيد من الإيضاح في الهوامش وفيما يلي نصها الكامل:

(نهار الثلاثاء الواقع في غرّة كانون الثاني سنة ١٩٢٩ وفق ٢٠ رجب عام ١٣٤٧

أحوالي المالية:

أبتدىء كتابة هذه اليوميات في مستهلّ هذا العام بذكر حالتي المالية، والضائقة التي أعانيها والتي كان أشدّها في أيام المنفى الطويلة وما سبّبته لي من الأضرار، وما لحقني من جرائها من الخسائر المالية والنفقات الكبيرة فعليّ الآن من الديون لإخوتي أمين وجمال ومحمد مقدار ألف وستمائة ليرة عثمانية، ولقرينتي مقدار خمسين ليرة عثمانية، ولابن عمي محمد سري أفندي السقطي مقدار خمسة وأربعين ليرة عثمانية، وسندات أخرى لأمر ابن الشقيقة السيد عبد الفتاح أفندي منصور، وليس عندي من الموارد غير رواتب النيابة وهي لا تكاد تساوي نصف مصروفي الشهري.

إن هذه الاعترافات التي أسجلها هنا لا يعلم أحد عنها شيئاً ما عدا إخوتي وأقربائي الذين لهم عليّ من الفضل والمنّة ما لا أنساه أبد الدهر. وأنا أظهر اليوم، أمام إخواني في العمل الوطني بمظهر التجمّل واليسار، وأجاريهم بكل ما يجب، ولسان حالي ينشد قول الشاعر:

وإنـي لأخـفـي بـاطـنـي وهـو مـوجـع   فـيـنظـر مـنـي ظـاهـري وهـو ضـاحـك

لقد امتدت بي هذه الضائقة بعد رجوعي من المنفى في شهر شباط من السنة الفائتة، أي قبل حوالي سنة من الآن، ولا تزال إخوتي يرسلون لي خمسين ليرة عثمانية في رأس كل شهر لكي أسدّد

النفقات الضرورية لعائلتي وأولادي ولي، وإني لأرجو من الله أن يهيىء لي ما يساعدني على إيفاء هذا الدين، وكثيراً ما أردّد، بيني وبين نفسي، قول إسحق الموصلي:

أرى الناس خلان الجوادِ ولا أرى بخيلاً له في العالمين خليلُ
عطائي عطاءُ المكثرين تجمّلاً ومالي، كما تعلمينَ، قليلُ

حوادث اليوم السياسية:

في مساء هذا اليوم ذهبت لزيارة دولة هاشم بك الأتاسي وبعد أن تداولنا أحاديث شتى أطلعني على كتابين واردين إليه من الأخ إحسان بك الجابري من باريس وفيهما يقول إن المسيو بونسو المفوض السامي عائد إلى سوريا في العشرين من الشهر الحاضر، وأنه علم من السيد برتلو[1] بأنه مزوّد بالتعليمات اللازمة، وأنه يحمل تفويضاً واسعاً لحلّ القضية السورية، ومعالجة أزمة موادّ الدستور الست التي رفضت جمعيتنا التأسيسية حذفها فتعطّلت أعمالنا فيها بقرارين منه منذ ١١ آب من السنة الماضية. وأضاف إحسان بك يقول إنه لا يدري ما هي هذه الحلول لأنه ترك أمر المفاوضة بشأنها في باريس للأخ جميل بك مردم بك وحده، ولقد بدا لنا أن الأخ جميل بك، الذي كنا كتبنا إليه بأن يتفق مع إحسان بك على كلّ شيء، لم يفعل شيئاً من هذا.

وفي أثناء البحث مع هاشم بك بشأن هذين الكتابين أتى لزيارته المسيو فيبر[2] وكيل المفوض السامي وأظهر له كثيراً من الاهتمام بالوضع الراهن، وبعد حديث طويل عرفنا أنه مفوض من المسيو بونسو بأن يعرض على دولة الرئيس هاشم بك بعض الأفكار التي تلقاها من باريس خلاصتها أن فرنسا تثق بدولة الرئيس وبرجال الكتلة الوطنية، وأن المفوض السامي سيحمل معه إلى سوريا تفويضاً مطلقاً لمعالجة القضية الوطنية، وأنه سيعرض لكم ما توصل إليه من الحلول لكي تتفقوا معه على العمل لإنهاء هذه الأزمة، فأجبناه بأن نواب الأمة على استعداد للاتفاق مع المفوض السامي على شرط الاحتفاظ بحقوق البلاد وعدم المهاودة بها، وأن الحقوق التي نطالب بها لا تتصادم مع مصالحكم. وفي نهاية الحديث فهمنا منه أن المسيو بونسو يفكر إما بوضع مادة في الدستور تشير إلى احترام التعهدات الدولية، وإما بإضافة مادةٍ على الدستور تقول بتأجيل العمل بالموادّ الست، المختلف عليها، إلى ما بعد عقد معاهدة بين فرنسا وبين سوريا. وسنرى ما سيكون.

جعل الله هذا العام عام يسرٍ ورخاء على هذه الأمة المنكوبة وعلينا، ومتعها بسيادتها ووحدتها، وأعاننا على مقاومة هذا الأجنبي وأعوانه الأشرار.

الأربعاء في ٢ كانون الثاني سنة ١٩٢٩ وفق ٢١ رجب عام ١٣٤٧

مضى عليّ زمن طويل وأنا أخدم الناس وأقوم بواجب تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وهذا ما أحمد الله عليه، فمن العمل في قضايا الغرفة التجارية، إلى بذل الجهود الكبيرة في سبيل إنجاز مشروع مياه الفيجة الذي وضعتُ أسسه مع الأخ فارس بك الخوري. إني ما زلت أتابع سير أعمال التنفيذ فيه، بعد توقّفها بسبب الثورة السورية، ولا أكون مبالغاً إذا قلت إني أصرف بضع

ساعات كلّ يوم في خدمة هذا المشروع، وتنظيم شؤونه، ومراقبة ومشاركة لجنته وتسيير أمورها. ولقد حضرت اليوم الجلسة الأسبوعية التي تعقدها لجنة المشروع في مساء كلّ يوم أربعاء فتناقشنا في قضية جلب المياه إلى حيّ المهاجرين من المسطل القديم مؤقتاً، ثم بحثنا في قضية التحكيم وانتظار نتيجتها بسبب الخلاف الناجم بيننا وبين المتعهد.

الخميس في ٣ كانون الثاني سنة ١٩٢٩ الموافق ٢٢ رجب عام ١٣٤٧

ذهبت صباح اليوم وخالد بك الحكيم، رئيس مصلحة المياه الفني، وحمدي بك الجولاق، عضو لجنة الفيجة إلى حيّ الصالحية لانتقاء مكان لخزان المدينة، وبعد البحث توفقنا إلى اختيار عرصةٍ واقعةٍ بمحلّة المواخير وجدناها صالحة لبناء الخزان الكبير الذي ستستمدّ المدينة منه الماء فيصل إلى بيوتها البعيدة، مهما علت وارتفعت، لأن موقعه أكثر ارتفاعاً على سفح جبل قاسيون. ثم ذهبنا لتفتيش الأعمال الجارية في القناة التي تبنى الآن في أعالي حيّ المهاجرين لكي توصل المياه من الأنفاق إلى الخزان الكبير فأُعجبنا بخرق القناة وبنائها المتين، ومن هنالك توجهنا إلى بلدة «دمّر» في الضاحية وشاهدنا حفريات «السيفون» أو ما نسميه مزلق الماء الكبير في وادي دمّر. ولا بدّ لي من الرجاء بأن تصبح الأيام المقبلة كفيلة بإزالة الصعوبات التي يجدها الكاتب حينما يضطر لذكر الأعمال الفنية والآلات الميكانيكية بلغتنا العربية لأنه لا يجد لها فيها مقابلاً يرتاح إليه. عسى أن يتمّ ذلك من قبل المجامع العربية والعلماء في بلادنا لأجل إدماجها بها، مع حرصنا الشديد على لغتنا القابلة للاقتباس من أن تشوبها ألفاظ أعجمية.

وفي المساء اجتمعنا بدار الأخ فوزي بك الغزي للبحث في الأوضاع الحاضرة ثم جاء لزيارته شاكر بك الحنبلي، هذا الرجل الذي تجاوز سنّ الكهولة وكان له ماضٍ مملوء بالمتناقضات، فهو عالم بأصول الإدارة، وخبير بوظائفه، ولكنه ناهضنا مناهضةً شديدة أيام قمنا بتأليف «حزب الشعب»، فقام هو بتأليف «حزب الوحدة»، ولكنه فشل فيه. ثم جاء لزيارة فوزي بك صبحي بك الحسيبي، نائب قطنا الذي ماشى الكتلة الوطنية في أعمالها وقراراتها منذ بدء اجتماعات الجمعية التأسيسية في السنة الماضية، وقد كان لنصائح شكري بك الشربجي له تأثير كبير عليه، وأنا أغمط هذا الرجل حقه إذا لم أختم كلمتي عنه بالثناء على صفاء طويته، وحسن سيرته.

فاتني أن أذكر اجتماعي بالأخ أحمد بك اللحام هذا النهار وإفضاءه إليّ بحديثٍ سرّي يتعلق باجتماعه مع رجل تركيّ جاء إلى الشام بتجسّس لمصلحة الجمهورية التركية وهو يُدعى حسن ركي بك، ويدّعي بأنه شيوعي، ولكن السلطة الفرنسوية اطلعت على أمره بعد أن قام بمهمته مدة ستة أشهر كان يجوب البلاد السورية في خلالها، ويصوّر الأماكن العسكرية، ويدرس آراء أهل البلاد فيما إذا كانوا مستعدين لمساعدة الأتراك على الفرنسويين في حال نشوب حرب، أو في حال حدوث اضطرابات وحوادث شغب ضدّ الانتداب. كما كان يستطلع آراء الوطنيين في البلاد السورية عن موقفهم فيما إذا تشدّد الأتراك في قضية الحدود، كما هو شأنهم اليوم، فأفهمه أحمد بك أن أهل

البلاد لا يرغبون بالقيام بأي حركة الآن لأنهم لم يرتاحوا بعد من رواسب ثورتهم، وأنهم يعملون للتفاهم مع الفرنسويين على شرط الاحتفاظ بحقوق بلادهم واستقلالها وحريتها، وأفهمه كذلك بأن رأي الكتلة الوطنية هو العمل على الوصول إلى تحقيق أماني البلاد بالتضامن مع أهلها، لا بمساعدة قوّة أجنبية، أيّ كان لونها. وهكذا كان جواب أحمد بك اللحام جواباً حسناً.

الجمعة في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٢٩ وفق ٢٣ رجب عام ١٣٤٧

كان زواري كثيرين في الصباح وكانت أحاديثهم لا تعدى تأييد الكتلة الوطنية والمجلس التأسيسي والحملة على المناوئين الرجعيين الذين يريدون، على قلّة عددهم، أن يظهروا بمظهر القوي المدافع عن الميثاق القومي ليتخذوه تكأةً يتكئون عليها في دعاياتهم، ولكنها دعايات باطلة.

وفي المساء اجتمعنا عند الأخ فارس بك الخوري وطُرحت للبحث قضية الحلول والصيغة التي أرسلها من باريس رياض بك الصلح وهي بهذا المعنى لأنه لا يوجد معي نصّها الآن: «إن المواد التي وردت في الدستور السوري والتي تناقض التعهدات الدولية، لا تكون نافذةً إلا باتفاقات خارجية، وكل تشريع يدخل ضمن هذه التعهدات لا يكون نافذاً إلا باتفاق الفريقين». ومن ثمّ دار البحث حول محاولة الفرنسويين جرّ الوطنيين إلى الاعتراف بالمعاهدات الدولية وهم يتوخّون من ذلك اعترافنا بالانتداب لأنه من ضمن تلك التعهدات الدولية، فالبلاد السورية لم تعترف بهذا الانتداب، منذ الاحتلال الفرنسوي إلى الآن، حتى كان اعتقالنا ونفينا بعد استقالتنا من حكومة الداماد لأننا لم نذكر كلمة الانتداب في البرنامج الوزاري الذي وضعناه بالاتفاق مع «المسيو دي جوفنيل»، عندما اشتركنا في تلك الوزارة. وما كان اشتراكنا فيها إلاّ لنخلّص البلاد من كوارث الثورة، ولكن الفرنسويين قلبوا لنا ظهر المجن حينما فشل «المسيو دي جوفنيل»، المفوض السامي يومئذٍ في جعل حكومة بلاده توافق على برنامجنا.

وبعدُ، فما لنا ولهذا الحدث الذي سيطول إذا أردنا الاسترسال فيه، ولكن ما جرّني إليه هو ذكرالانتداب. وبعد أخذٍ وردٍّ في هذا الموضوع الشائك الذي يقلقنا قررنا إرجاء البحث إلى أن يصلنا النصّ الرسمي من الحكومة الفرنسوية. وعندما خرجنا تحدثت إلى الأخوين محمد بك النحاس وزكي بك الخطيب فقال لي محمد بك: «أنا لا أزال على رأيي الأول من أن العمل مع الفرنسويين عبث، ولا يمكن أن تكون له نتيجة مرضية». وقال زكي بك إنه سيكون مقاوماً حتى النهاية لأنه لا يريد أن تُسجّل عليه لعنة الأجيال المقبلة، فقلت لهما إننا سوف نفكر طويلاً، ونتدارس جيداً النصّ الرسمي لنعطي حكماً صحيحاً يوافق مصلحة البلاد لأن مثل هذا الحكم الآن سابق لأوانه، فوافقا على كلامي وافترقنا.

السبت في ٥ كانون الثاني سنة ١٩٢٩ وفق ٢٤ رجب عام ١٣٤٧

خرجت اليوم قبل الظهر لإجابة دعوة أخي جمال للغداء في بيته، ثم ذهبت لتشييع جنازة المرحوم

حسن أفندي الحلبوني فأدركتها قبل وصولها إلى الجامع الأموي، وذلك لمواساة ولده البكر عارف أفندي بالنسبة إلى عشرتي الطويلة له، وبصفتي نائب رئيس الغرفة التجارية التي يرأسها هو منذ سنواتٍ عديدة. وإني لأذكر الإخوان الذين كانوا يساعدوننا في أعمال غرفة التجارة منذ سنة ١٩٢٢ بصائب رأيهم وجودة تفكيرهم أمثال مسلم أفندي السيوفي والسيد شريف النصّ، والشيخ خير دياب، وتوفيق أفندي مسعود. كان هؤلاء من خيرة أعضاء الغرفة ومن أقدر العاملين في سبيل مصالحها، وفي دراسة الأحوال الاقتصادية والتجارية وتقدّمها في بلادنا وازدهارها.

من الجامع الأموي توجهت إلى إدارة مصلحة المياه ونظرت في بعض القضايا الهامة، العائدة لسير المشروع وذهبت، بعد ذلك، مع المهندس عبد الوهاب بك المالكي للسلام على الأخ جميل بك مردم بك بعد عودته هذا النهار فوجدنا عنده الرئيس هاشم بك ومظهر باشا رسلان وسعد الله بك الجابري وفخري بك البارودي وإحسان بك الشريف، ومحمد بك النحاس، واستمعنا منه للإيضاحات التي تتعلق بسير القضية سواء كان في باريس أو في بيروت حيث كان يفاوض رجال وزارة الخارجية و «المسيو بونسو» فقال: «إن الحديث يطول بي كثيراً إذا أردت أن أشرح لكم ما عانيناه في باريز لمقاومة دسائس الرجعيين وما بذلنا من الجهود للقضاء على دعايات الاستعماريين والخائنين من أهل البلاد ضدّ قضيتنا، فلنتكلم الآن عن الحلّ الذي يريد أن يلجأ إليه المسيو بونسو والذي كلمني بشأنه في بيروت وهو ينحصر بإضافة مادةٍ للدستور معناها أن ما ورد في هذا الدستور، ولا سيما في الموادّ التي تتعلّق بحقّ رئيس الجمهورية بإعلان الإدارة العرفية والعفو العام وإنشاء الجيش وعقد المعاهدات وتعيين الممثلين السياسيين وقبولهم وغيرها، لا يكون نافذاً إلا بعد عقد اتفاقات خاصة». ثم تبيّن لنا من حديثه أن القسم الثاني من مطالب الفرنسويين أشدّ من الشكل الذي أرسله لنا رياض بك الصلح من فرنسا لأن فيه كلّ الشلل بحق التشريع، والقضاء المبرم على السلطة النيابية التشريعية. لقد اضطربنا كلّ الاضطراب بعد الاطلاع عليه، كما أن جميل بك بيّن لنا في حديثه أنه مرّ عليه وقت، وهو في باريز، شعر فيه بالقنوط واليأس، وأنه فكر في التخلّي عن هذه المفاوضة ليقوم بمهمة أخرى يرتاح فيها ولكن المسيو بونسو أكّد له حسن نيته، وأطلعه على ما يطمئن إليه، لذلك فضّل العودة والتشاور معنا. وبعد التداول في هذا الأمر الخطير وجدنا أن هذه المادة المعروضة لا تصلح لأن تكون موضع البحث وقررنا انتظار عودة المفوض السامي نهار الثلاثاء المقبل ليعطي الحلّ بصورةٍ رسمية، بعدئذٍ ندرسه ونعطي رأينا فيه، ولكن الأخ فارس بك اقترح البحث بمضمون تلك المادة وقال: «يجب علينا أن نكون عمليين في موقفنا هذا وقد خربت البلاد من الفوضى، ومن ترك الأمور للمتزلّفين والمنافقين». إن رأيه لا يخلو من أوجه الصواب ولكن الوقت لم يكن مناسباً لإثارة مثل هذا البحث أو لطرح هذا الاقتراح والنفوس متهيّجة، متأثرة من الإطلاع على هذا الحلّ.

الأحد في ٦ كانون الثاني سنة ١٩٢٩ وفق ٢٥ رجب عام ١٣٤٧

كنت أشعر بالقلق منذ البارحة فجاء الأخ سعد الله بك الجابري لزيارتي وبينما كنت أرحّب به وأشكو له اضطرابي دخل علينا صادق أفندي بكداش فاستقبلناه ورجونا الله أن لا يطيل علينا أحاديثه

إذ أراد أن يعلمني بأنه سعى في المفوضية العليا للموافقة على رأي الغرفة التجارية بأن يكون عدد أعضائها إثني عشر عضواً وعلى أن يُعتبر الانتخاب الذي حصل في الشهر الماضي صحيحاً، وهو يسعى لأن يكون عضواً في الغرفة التجارية، ثم انصرف. فسألت الأخ سعد الله بك عن حاله وعن رأيه في الأوضاع الحاضرة فقال: «إنني آتٍ إليك لأبسط لك ما عندي فإني أشعر بألم شديد، وحالي غريب، وكأن جميل بك مردم وعفيف بك وغيرهما يريدون أن يجعلوني غريباً أو بعيداً عن الاطلاع على حقيقة الموقف». ولما رأيته متأثراً تركت له مجال القول واسعاً ليشكو من جميع ما يشعر به، والأخ سعد الله بك معروف بشدّة إخلاصه وسموّ أخلاقه ووطنيته الصادقة وبأنه عصبيّ المزاج يحتاج إلى مهارة فائقة لتعديل تأثراته وتهدئتها. فقلت له: «تكلّم وأنا أشاركك في كثير مما تشكو منه»، قال: «إن عفيف بك الصلح لم يطلعني على الكتاب الذي ورده من رياض بك وبه صورة عن المادة التي يطلبون ضمّها إلى الدستور، كما أنه كان، وهو في بيروت مع جميل بك، لا يطلعاني على حركاتهما في المفوضية ولا على حوادثهما، وهنا، وقد وصلنا أول أمس قبل أن يصل جميل، أرسل خبراً مع أخيه إلى كلٍّ من هاشم بك وفوزي بك ولا أدري ما دار بينهما لذلك فإنني أريد السفر بحجّة مداواة عيني، وأنا معكم في جميع ما تقررون». وزاد على ذلك «ان مبعث هذه الحال الخلاف الذي نشأ بين جميل بك وبين أخي إحسان في باريز وأنتم على معرفة به وأنا أعتقد أن جميل قد اعتدى على أخي مراراً» كان يتكلم وهو جدّ متألم، وكانت الدمعة تترقرق في عينه حتى أنني كنت أقاوم تأثري لكي لا يزداد انفعالاً، ثم قلت له: «إن الأمر الآن ينقسم إلى قسمين: قسم عام وقسم خاص، والقسم العام هو الذي يضطرنا لتناسي القضايا الخاصة وتجاوزها لنعالج الأزمة الحاضرة بروح التجرّد والإخلاص، وأن نكون بعيدين عن العوامل النفسية». وما زلت أهوّن عليه الأمر حتى أقنعته بالبقاء بدمشق والعمل مع بقية الإخوان كأنه لم يكن بينه وبين بعضهم أي عتبٍ أو خلاف.

الاثنين في ٧ كانون الثاني سنة ١٩٢٩ وفق ٢٦ رجب عام ١٣٤٧

ذهبت في صباح هذا اليوم لزيارة دولة الرئيس هاشم بك فجرى بيننا حديث طويل عن الأحوال الحاضرة، فإن ما يجدر منه بالتسجيل في مذكرتي هذه هو عتاب الرئيس هاشم بك لجميل بك على موقفه الغريب من إحسان بك الجابري في باريز حيث لم يتعاون معه ولم يستفد من خبرته. ثم أصرّ عليّ الرئيس الجليل أن أرافقه لزيارة كلٍّ من نعمان بك أبو شعر وتوفيق بك شامية، وزير الأشغال العامة، ويوسف أفندي العيسى، صاحب جريدة ألف باء، فوافقته على زيارة الإثنين الأولين وأبيت زيارة الثالث بسبب نفرتي منه لنشره أخباراً كاذبة عني في عدة مناسبات منها إبان تغيّبي عن دمشق أيام اعتقال إخواننا فارس بك وفوزي بك وإحسان بك الشريف وعبد الحميد بك الطباخ ونجيب أفندي الريّس، ونفيهم إلى جزيرة أرواد في أوائل اندلاع الثورة السورية، ومنها افتراءاته عليّ بأنني أصبت بالتهاباتٍ خطيرة ومرضٍ سيّىء يوم كنا منفيين في بلدة الحسجة بالجزيرة، في أشهر صيف سنة ١٩٢٦ الحارة...

الثلاثاء في ٨ كانون الثاني سنة ١٩٢٩ وفق ٢٧ رجب عام ١٣٤٧

الأمطار تنهمر اليوم بغزارة والبرد قارس ومع ذلك فقد أسرعت بالخروج لزيارة الأخ سعدالله بك لأني كنت على موعدٍ معه وأنا أهتمّ في هذه الأيام بمواساته وتهدئة أعصابه الثائرة لما أعلمه من إخلاصه التام وصراحته التي تنمّ عن الصفاء والوفاء. وجدته في معطف الحمام، وهو لا يترك الاستحمام اليومي في جميع الحالات فلقد شاهدته في منفانا بالحسجة وفي لبنان الشمالي بعدها، يعمل جهده ليستحم صباح كلّ يوم. هشّ للقائي وبشّ ثم أخبرني أن هاشم بك أرسل إليه خبراً ليأتي لزيارته اليوم صباحاً وكلّفني بمرافقته فأبيت خشية أن يكون المقصود هو وحده، ولما ألحّ علي كثيراً ذهبت معه واجتمعنا هناك بمظهر باشا رسلان، والدكتور عبد الرحمن الكيالي، وعلمنا من الرئيس أن المندوب «المسيو ڤيبر» كلّفه، مساء أمس، بالاجتماع به، وأنه قضى عنده وقتاً طويلاً وعلم منه أن المفوض السامي يطلب معرفة موقف مكتب الجمعية التأسيسية من الصيغة الرسمية التي سيقدمها له، ويستفهم عما إذا كان المكتب سيعطيه جواباً صريحاً عليها أم لا حتى إذا كان الجواب بالموافقة على الفقرة المتعلّقة بالتشريع فإن المفوض السامي بونسو مستعدّ لدعوة الجمعية التأسيسية إلى الانعقاد مجدداً وإتمام عملها، وإلا فإنه سيلجأ إلى حلّها!! أجابه الرئيس بأنه لا يستطيع إجابته إلا بعد المذاكرة مع النواب، وأظهر استغرابه مما سمع وأضاف يقول: «هذه مفاجأة لم نحسب لها حسابها من قبل، ولا بدّ من إمهالنا بعض الوقت».

صرفنا أكثر أوقات هذا النهار بمنزل الرئيس هاشم بك إذ أرسل دعوةً للإخوان الغائبين فانضموا إلينا في الرابعة بعد الظهر وعالجنا الموقف وهذه الأزمة من جميع وجوهها فكانت الآراء متضاربة ثم وجهتُ السؤال إلى جميل بك قائلاً له: «إني أريد أن أعلم ما تعتقده أنت بعد أن اطلعت على كل شيءٍ في بيروت، بعد باريز، من أمر هذا الاقتراح السابق لمجيء المفوض السامي الذي يُشبه الإنذار، فهل يوجد وراءه شيء آخر، أو هل هو، كما أعطي لنا بصورةٍ شفهية قطعيّ، أم هل اتخذوه طريقاً للمساومة؟» فأجاب بأن ما عرضه المندوب «ڤيبر» للرئيس هاشم بك هو الحلّ القطعي الذي يحمله «المسيو بونسو» لعلمه، مما سمع في باريس، أنه أسهل على فرنسا أن تتخلى عن البلاد من أن تغيّر سياستها وتبدّل الخطة التي انتهجتها! ولقد ردّد هذه الجملة عدة مراتٍ فدارت بيننا مناقشات احتدم فيها الجدال من غير أن نصل إلى اتفاقٍ حول هذا الموضوع الدقيق.

عدت إلى بيتي مضطرباً، وقضيت الليل قلقاً وأنا أفكر بمصير بلادي بين أيدي القوة التي ما زالت تغالبنا وما زلنا نحن ننازلها، فهل ينتهي بنا المطاف إلى الفشل، شأن الضعيف مع القوي؟ ولكن حدثت نفسي قائلاً: ما أشقى هذه البلاد في وقوعها بين مخالب الفرنسويين لأنهم لا يعتمدون في سياستهم إلا على من يتزلّف إليهم بالنفاق والكذب، ولا تعجبهم الصراحة في القول والصدق في العمل.

الأربعاء في ٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٩ وفق ٢٨ رجب عام ١٣٤٧

أراني مضطراً في تدوين هذه المذكرات لأن أذكر كثيراً من الاخوان والأصدقاء بحقيقتهم، وأن أدوّن آراءهم وأفكارهم كما هي بلا مواربة أو إخفاء، وإذا كان للمذكرات من شأن فلأنها تصوّر الحوادث والوقائع بلا خوفٍ أو وجل ولا محاباة في ترجمة الأحياء المعاصرين ليكون لها فضل الصراحة والصدق. وجلّ ما أرجوه أن لا يحمل أحد مِمَّن يطلع عليها الحقد والضغينة، أو المداجاة والرياء لأني أكتب للمستقبل ولأن تنشر على الجيل الآتي ليعلم منها حقيقة الحوادث، ويقف على كنه الأشخاص الذين لهم شأن في حوادث هذه الأيام. أما الأحكام التي أدوّنها هنا، سواء كان على الأشخاص أو على الحوادث، فسوف لا أدوّنها إلا بالصدق والإخلاص وسأكون حريصاً على إيفاء هذه الأمانة حقها.

هذه مقدمة وجيزة رأيت الحاجة تدعوني إليها لأني كثيراً ما أضطر لذكر الأشخاص الذين تربطني معهم روابط المحبة والصداقة، والعشرة الطويلة، ولكن هذا لا يمنعني من ذكر الحقيقة كما أراها.

اجتمعنا اليوم بعد الظهر بدار الأخ فخري بك البارودي، ورأيت بين الإخوان محمد بك اسماعيل، أحد رجال العسكريين الذين ينتمون لحزب الاستقلال، والرجل قدم حديثاً من مصر وليست لي معه صحبة سابقة لأعرف حقيقته لذلك أكتفي الآن بمراقبة أحواله، ودراسة آرائه وأطواره.

بحثنا طويلاً في الموقف الحاضر وفي إثارة الشغب والبلبلة التي يلجأ إليها رضا باشا الركابي وأشياعه في التهجّم على الصحفيين الأمناء والكتّاب الأدباء لتعكير الأجواء وإفساد العمل بين الوطنيين والمفوض السامي «المسيو بونسو». فقد ضَربَ بعض الشباب المخدوعين الكاتب الوطني المخلص لنا رشيد أفندي الملوحي والصحفي الوطني أديب أفندي الصفدي انتقاماً منهما لأنهما يفضحان دسائس الرجعيين، ومؤامرات المتزلفين... ثم بحثنا مختلف جوانب موضوع الساعة فأخبرنا الرئيس هاشم بك بأنه سيسافر غداً إلى بيروت لمقابلة المفوض السامي بونسو بناءً على دعوته له، فتمنّينا له التوفيق ورجوناه أن يجتهد لتسلّم النصّ الرسمي، وللسؤال عما إذا كان يوجد مجال للتفاوض، ولدعوة المفوض السامي للمجيء إلى دمشق إذا كان يرغب بالتفاوض معنا لحلّ الأزمة بشكل مرضيّ، أما إذا كان اقتراحه قطعياً، يريد أن يمليه علينا إملاءً، فلكل حادثٍ حديث.

عندما دنت الساعة من بلوغ الخامسة، وهو وقت اجتماع لجنة عين الفيجة الأسبوعي، توجّهت إلى مركز إدارتها واكتمل النصاب بحضور أكثرية الأعضاء، كما حضر الجلسة رئيس البلدية الذي هو الرئيس الطبيعي للجنة عين الفيجة، وهو اليوم مختار بك القوتلي. كان أهمّ ما عُرض في الجلسة الاطلاع على حكم المحكّم بتعيين كلفة تفتيت الصخور الصلبة بواسطة الماكينات القوية، وتعيين تكاليف مزلق المياه وهو «السيفون» الكبير، وتحديد مدة العمل. كان حكمه لمجموع الأشغال مقنعاً بالقياس إلى تجاربنا السابقة، خصوصاً وأن هذا المحكّم: المسيو داراندا «De Aranda» رجل خبير وشريف لا يُشك بنزاهته واستقامته. ثم بحثنا بميزانية السنة الحالية فرأينا من الواجب زيادة مرتبات بعض موظفي مصلحة المياه، وقررنا الزيادة اللازمة بعد جدالٍ عنيف بسبب معارضة الحاج ياسين أفندي دياب وحمدي بك الجولاق اللذين لم يدليا بحجةٍ تؤيد تشدّدهما، ولم ينظرا إلى جهود العمال والمستخدمين. لقد حضر جلسة اليوم الدكتور رضا بك سعيد بعد غيابٍ طويل، وبعد أن أرسلنا إليه كتاباً ندعوه فيه للاشتراك في العمل مع بقية أعضاء اللجنة، فقد كان يعتذر بسبب كثرة مشاغله في الجامعة السورية التي يرأسها، وفي المدرسة الطبية وفي عيادته الخاصة، وهو من الأعضاء الذين يفهمون ما يعملون.

إنني اجتهدت في هذه الجلسة حتى قررنا زيادة لا بأس بها لرواتب رئيس المصلحة الفني خالد سعيد بك الحكيم، والمهندس عبد الوهاب بك المالكي، والمحاسب والمراقبين، إضافة إلى الناظرين والعمال، وكنت أحدّث نفسي بقولي: ما أحوجني لبعض هذه الرواتب تُصرف لي لقاءخدماتي والأوقات التي أضحي بها في سبيل هذا المشروع لأني أستحقها وأحتاج إليها، ولكن التعفّف يمنعني من المطالبة بها

مع أني مؤسس هذا المشروع والعامل فيه منذ سنة ١٩٢٢... وفي نهاية الجلسة وضعتُ نشرةً تدعو سكان حيّ المهاجرين وحيّ الصالحية للاشتراك بالنفقات الإضافية لجلب الماء إلى منازلهم في خلال ستة أشهر على الأكثر، وإني لأحمد الله على هذا الصبر وأنشد قول الشاعر:

فإن تسألوني كيف أنت فإنني — صبورٌ على جورِ الزمانِ صليبُ
يعزُّ عليّ أن ترى بي كآبةٌ — فيشمتُ عادٍ أو يُساءُ حبيبُ

الخميس في ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٢٩ وفق ٢٩ رجب عام ١٣٤٧

زارني في الصباح كلّ من الأخوين مظهر باشا رسلان، نائب حمص، والدكتور عبد الرحمن الكيالي، أحد نواب حلب ومن أساطين رجال الكتلة الوطنية، وقد لاحظت أن من وراء هذه الزيارة أمراً يريد أن يقوم به مظهر باشا، كان قد مرّ في خاطري من قبل، وكثيراً ما يصدق حدسي وتصحّ فراستي لأني دقيق الملاحظة، أقرأ في عينيّ الرجل ما يريده أو ما يسعى إليه قبل أن تتحقق غاياته. فلقد بدا لي أن مظهر باشا طامع بالوزارة إذا اتفقنا مع الفرنسويين، عندما قال لي: «إن من الواجب علينا تحمّل المسؤولية في العمل لإنقاذ البلاد من الفوضى والاضطراب ولا بأس من إقرار المادة التي يقترحونها إذا لم نوفّق إلى تعديلها...» فقلت له مستغرباً منه هذا الرأي وبشدة:

«إني أعجب منك كيف لا ترى فارقاً بين إضافة المادة التي يطلبونها، وبين عقد المعاهدة معهم على أسسٍ تحفظ للبلاد حقوقها! إن وضع المادّة المقترحة من قبل المفوض السامي في الدستور يقيّد الدستور والبلاد من غير أن ننال شيئاً مقابلها يضمن مصالح البلاد الأساسية، بخلاف المعاهدة التي ستصبح واسطة للاعتراف باستقلال البلادالسورية وكيانها السياسي!».

فبُهت ولم يحر جواباً، ثم التفتُّ إلى الدكتور الكيالي وسألته رأيه فرأيته يميل إلى الاتفاق مع المفوض السامي وعدم تضييع الوقت، فاستغربت منه هذا التساهل ولكنني لا أشك في أنه كان يتكلم عن عقيدةٍ، وأن اليأس يدفعه لموقفه هذا، ولا سيما بعدما أتاني بحججٍ تؤيد رأيه من أهمها فشلنا في السياسة السلبية التي انتهجناها حتى الآن والتي رفعنا لواءها منذ ثماني سنوات، وفشلنا في الثورة السورية، وفشلنا في المفاوضات الأخيرة بباريز وبيروت، وفوق ذلك كله التفاف الطامعين بالمناصب حول هؤلاء الذين قضوا على آمال البلاد وكرامتها. ثم تناقشنا بخصوص الحلّ المطروح من الفرنسويين الذي يقيد حق المجلس التأسيسي في التشريع المرجو لصيانة مصالح الأمة وسيادة البلاد وقلت لهما:

«ثقا جيداً بأني فكرت طويلاً في هذا الاقتراح فلم أجد ما يقنع ضميري بقبول هذا القيد أو هذا الحلّ الذي يحلّ الظهور ويقصمها!».

وفي المساء ذهبت إلى إدارة مصلحة المياه حيث وضعت صيغةً لمنشورات جديدة لكي توزع على المشتركين كافةً وذلك لإعلامهم بأن الماء سوف يصل إلى بيوتهم، في سائر أحياء المدينة، بعد سنةٍ

ونصف السنة من هذا التاريخ لأن الأشغال لجرّها سائرة على قدمٍ وساق حسب البرنامج الموضوع لها، من خزان «العفيف» إلى خزان آخر يُبنى حالياً في أعلى نقطةٍ من حيّ المهاجرين فوق أعلى المساكن المبنية فيه. ومن ثم ذهبت مع المهندس عبد الوهاب بك المالكي لزيارة حسني بك البرازي وقد قدم إلى دمشق من مدينة حماه. وجدناه في المنزل وسلمنا عليه ولم أجد ما أحدثه به لأني أتحاشى البحث معه في الأوضاع الحاضرة مع أن سعد الله بك وفوزي بك رأيا أن نطلعه عليه لعله يرعوي عن ميله للشيخ تاج الدين الحسني، رئيس الحكومة المؤقتة حالياً. فلقد كان حسني بك مماشياً له في أيام انعقاد الجمعية التأسيسية، في الصيف الفائت، وكان يضع العثرات في طريقها، ولن أنسى موقفه المشهور فيها وخطابه في تأييد اقتراح «المسيو موغرا»، أمين سرّ المفوضية العليا، الذي ألقاه في ٩ آب سنة ١٩٢٨ بحذف الموادّ الست من الدستور الذي وضعناه. لقد كان موقفه هذا موضع استنكارنا، وما زلت أذكر كيف كان يتبجّح بالوطنية أمام الزوّار عندما كنا في الوزارة، ثم في المنفى، وأنا أعرف، كما يعرف فارس بك بأنه أقدم على الاستقالة معنا من حكومة الداماد أحمد نامي على مضض لأنه كان ميّالاً للبقاء فيها مجاراةً ليوسف بك الحكيم وواثق بك المؤيد. ولطالما دعاني لتخفيف شدّتي وإصراري على تنفيذ برنامجنا في تلك الحكومة، ومقاومة الطغيان العسكري الفرنسوي على العاصمة وسائر المناطق السورية. وعندما أظهر معاكستنا في مواقفنا، وخالفنا بترشيح إبراهيم بك هنانو لرئاسة الجمهورية لاحقاً، وتمادى في مناوراته مع الشيخ تاج الدين، قلت لفارس بك الخوري: «أرجو أن تقوم أنت بتأنيبه وأن تذكّره بأقواله ودعواه أمام الوفود، ونحن في المنفى بأميون، لأن أعماله الآن تخالف أقواله تلك، فأنا أتحاشى الاصطدام معه لأني حادّ الطبع ومتألّم جداً من عدم ثباته ولا أريد أن ينتهي الأمر بيني وبينه بالخصام الشديد».

ولا شك في أن فارس بك كان أوسع مني صدراً وأرحب خلقاً، وهو فوق ذلك محترم جداً من جميع معارفه بالنظر لتقدمّ سنّه، وواسع علمه، وتقادم جهاده في سبيل بلاده.

ربما أكون أطلت الكلام عن حسني بك الذي نحرص على صداقته ولكن ما حدث دعاني لتسجيله، بكل صدقٍ وإخلاص.

السبت في ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٩ وفق ١٥ شعبان عام ١٣٤٧هـ

ذهبت في الصباح لزيارة معمل الجوخ الذي يقوم بتأسيسه السادة دياب إخوان بشراكة مع كل من السادة: محمد علي القباني ورشدي البعلبكي ومحمد وسليم الجوخي، وهم جميعاً من كبار التجار المعروفين باستقامتهم وحسن معاملتهم، فسررت جداً من نشاط العمل وجمال الآلات ودقتها وفنّها، وأعجبني من منير أفندي دياب أنه درس نسيج الجوخ في ألمانيا، مدة ثلاث سنوات دراسة جيدة. ولقد سألته عن بعض الأدوات التي رأيتها مركّبة فشرحها لي شرحاً مسهباً يدلّ على فهمه وعلى معرفته التامة فيما هو قائم به. نرجو الله أن يكون هذا المعمل من أعظم المعامل التي تقدّم للبلاد حاجتها من أنواع الأجواخ الجميلة والمنسوجة بأيدي أبناء البلاد، وبقوة مالهم ومعارفهم.

في المساء علمت بأن صاحب الدولة هاشم بك الأتاسي قد عاد من مقابلة المفوض السامي ومعه جميل بك مردم فأسرعت لمقابلته مع إحسان بك الشريف، ووجدت عنده الإخوان سعد الله بك الجابري وفوزي بك الغزي وعفيف بك الصلح وسألناه عما تمّ فقصّ علينا حديثه قائلاً: «لقد قابلت المفوض السامي مع جميل بك وشرحت له أبحاثنا ومذاكراتنا واهتمامنا ودرسنا الدقيق للنص المتقدم منه، وقلت له إن الإخوان رجال الكتلة الوطنية حريصون جداً على إنقاذ بلادهم من هذه الحالة القلقة المضطربة، وهم يقدّرون هذا الموقف الحرج، ويحسبون للمستقبل وما يجرّه على البلاد من خير أو شرّ، ولذلك أقرّوا بالجرأة اللازمة، هذا النص الذي أقدمه إليكم الآن، وهم يعتقدون بأنهم قدّموا آخر تضحية يستطيعونها بأشخاصهم وبقسم من مبادئهم لإنقاذ الموقف!! فأخذها وقرأها بنفسه أولاً ثم

تلاها على أمين سرّه المسيو موغرا والمسيو بترو «Petro» وعلى مندوب المفوض بالوكالة المسيو فيبر وتأمل فيها ثم قال لي: «إنكم تذكرون المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم ولم تذكروا صكّ الانتداب! فأجبته: «إن هذه أول مرة يعترف فيها الوطنيون بأن أساس العلائق بين سوريا وفرنسا يرتكز على المادة ٢٢، وهم يودّون أن يكون تفسيرها بمعاهدة تُعقد بين الجانبين، وأما صك الانتداب الذي وضعتموه أنتم تفسيراً لهذه المادة فلا يريدون التعرف إليه، وأظن أنكم تقدرون هذه الخطوة التي خطاها إخواننا». فسألني قائلاً: «وحقوق الأقليات؟؟ إنها من تعهداتنا الدولية ولم تذكروها». فأجبته: «إن الدستور السوري قد ضمن هذه الحقوق بصورة واضحة ولم يبق إلاّ قضية الآثار القديمة فإذا شئتم أشرنا إليها وإلى وجوب المحافظة عليها». فقال لي، بعد أن فكر وأعاد النظر في الدستور السوري، وهو يقلّبه بين يديه: «وأين حقوق الأجانب في القضاء؟». فأجبته: «إذا لم يبق بيننا إلاّ هذا التوضيح فإننا سنفكر فيه ونتفق على ما يضمن حقوق الأجانب في البلاد». فقال: «إن الدستور المصري قد ضمن ذلك في المادة ١٥٤، راجعوها إذا شئتم». وانقضت حوالى نصف دقيقة تشاور فيها «المسيو بونسو» مع أمينيّ سرّه، ثم سألني عما إذا كنت سأتأخر في بيروت فأجبته: «أني أتيت لأجل التباحث معكم في هذه القضية فقط، فإذا كانت المصلحة تقضي بأن أتأخر فلا مانع عندي. فقال لي: إذا وجدتُ لزوماً لمقابلتكم مرة ثانية فسأرسل لكم خبراً في الغد، قبل الظهر. وانصرفنا من عنده». وبعد أن نقل إلينا الرئيس هاشم بك الحوار الذي جرى في تلك المقابلة أعلمنا بأن المفوض السامي لم يتصل به في اليوم الثاني، وأنه يعتقد بأن الفرنسيون سيماطلون في جوابهم، على عاداتهم في سياسة حرب الأعصاب. ثم قال لنا جميل بك بأنه طلب مقابلة المسيو موغرا، قبل الرجوع إلى دمشق مع الرئيس، واستطلع رأيه في الاقتراح الذي قدمه هاشم بك، فقال له: «لو كنت أنا المفوّض السامي لما تردّدت في قبوله لأن الأساس الذي عرضتموه في اقتراحكم قابل للبحث، ولكن المسيو بونسو، كما تعلمون، بطيء الهضم، يتأنى كثيراً، ويفكر طويلاً قبل أن يُقدم على العمل، وهو سيدرس الموضوع بصورة جدية، ولا أشك بأنه سيستشير وزارة الخارجية في باريز قبل أن يفيدكم بالجواب». وأضاف جميل بك يقول للمسيو موغرا: إن من الأفضل أن يعمد المفوض السامي إلى تأليف حكومة من رجال معروفين باستقامتهم موثوقين من الشعب، والإبقاء على الجمعية التأسيسية، وجعلها مجلساً نيابياً يواجه الواقع شرعياً لأن أعضاءها انتخبوا من الشعب ليمثلونه في إطار حياة دستورية»، فأجابه المسيو موغرا بأنه سينقل هذا الحديث إلى المفوض السامي لأنه يسترعي الانتباه.

وهكذا انصرفنا من عند الرئيس هاشم بك ونحن غير مرتاحين للنتائج فألحّ عليّ سعد الله بك إلحاحاً شديداً بأن أرافقه إلى نزله، وكان شعورنا تجاه مقابلة الرئيس مع المفوض السامي واحد يدعو للقلق أكثر مما يدعو للتفاؤل!

الخميس في ٧ شباط ١٩٢٩ وفق ٢٧ شعبان عام ١٣٤٧هـ

كان حادث اليوم جللاً، ووقعه عظيماً، فقد دعاني دولة الرئيس هاشم بك إلى داره في الساعة الثانية بعد الظهر فوجدت عنده أكثر إخواننا النواب، فبلّغنا نص الكتاب الذي تلقاه من المفوض السامي

وهو يقضي بتعطيل انعقاد الجمعية التأسيسية إلى أجل غير مسمى. لقد جاءه وكيل المفوض السامي المسيو فيبر وأبلغه القرار الخطي قبل ظهر اليوم، وبالنظر لأهمية هذا الكتاب الذي نعتقد أنه وُضع في وزارة الخارجية الفرنسية بباريز، أُثبته هنا بنصّه الكامل:

«فخامة الرئيس

لقد حرصت إبان محادثات عدة أن أفحص وإياكم الموقف الناجم عن الجهود المبذولة، منذ آب/ أغسطس الماضي، لإيجاد أسس لإتفاق يؤلّف بين الأماني التي أعرب عنها نواب البلاد، وبين الحقوق العامة المنصوص عليها في المادة الثانية والعشرين من عهد جمعية الأمم، وفي صكّ الانتداب.

وبعد السعي المبذول، منذ ستة أشهر، في فرنسا وفي سوريا، سواء أكان من قبل المفوضية أو من قبل جمعيتكم التأسيسية لكي تبقى العلاقة قائمة مع السلطة الفرنسوية، كنت أتوقّع أن يتم بيننا إتفاق يراه الفريقان ممكناً ولا يلبث أن يُفرغ في قالب جلي دون احتمال حدوث سوء تفاهم. وقد سلمتكم في ١١ كانون الثاني/ يناير الماضي نصاً مستوحى، بوجه الدقة، من واجبات فرنسا الدولية، ولو قُبلت تلك المادة التي أربط نصّها بهذا الكتاب على سبيل التذكير، لاستطاع المجلس التأسيسي الاحتفاظ بكامل نصوص الدستور، على وجه التقريب، كما وضعها في جلسة ٧ آب/ أغسطس المنصرم سنة ١٩٢٨.

إن التسامح الظاهر في هذا الاقتراح، الذي وُزنت جميع تعابيره ليجيء منطبقاً على مقتضيات حقوقية لا يمكن للحكومة الفرنسية تعديله دون موافقة عصبة الأمم، وهو ضامن للحقوق الأساسية المتصلة بتنفيذ الانتداب مما كان يحملني على التفكير بأن مكتب مجلسكم، الذي أحيل إليه، سيوافق عليه. ولكن هذا الأمل لم يتحقق، ولم تستطيعوا، في اجتماعنا ببيروت في ٢٥ كانون الثاني الماضي موافاتي بالموافقة عليه وعلى الضمانات التي كنت طلبتها منكم، كما أنكم، إظهاراً لرغبتكم في الإتفاق أعلمتموني بتمسّك مجلسكم بالمواد الست المختلف عليها والتي طلبنا فصلها، وبتأجيل العمل بها إلى أن تُبرم اتفاقات خاصة بين الحكومتين الإفرنسية والسورية تمهيداً لعقد معاهدة تُحدّد بموجبها العلاقات بين الطرفين.

لقد صرفت كل انتباهي في تدقيق البيان الذي قدمتموه لي، مع الأسف، أنه لا يتفق مع النص الذي كنت أودعتكم إياه، والذي كان وضعه من قبل الدولة المنتدبة يشفّ عن روح التساهل إلى أبعد درجاته. ومن ناحية ثانية تعذّر عليَّ أن أجد في الاقتراح المحدود الذي قدمتموه في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٩ العناصر الكافية للإتفاق إذ ليس مجرد الإشارة لإتفاقات خاصة ستعقد فيما بعد ما يكفي لإعطاء الضمانات التامة والعاجلة التي يحتّم علينا مبدأ الانتداب ذاته أن نحيطه بها.

إن حسم الخلاف على وجه مفيد لا يكون من وراء سوء التفاهم وعدم الاعتراف بالحقائق،

ويظهر أنه يقتضي صرف جهود أخرى، بصبر وأناة، لإيجاد مخرج من المشاكل الحالية، ولا فائدة تُرجى من انعقاد المجلس قبل أن يبلغ الحل المنشود لهذه القضية الأساسية حدّ النضوج بفضل التبصّر. بناء على ذلك، ولعدم إمكان تعيين الأجل الذي يمكن فيه الحصول على النتيجة المرغوبة في فرنسا وسوريا معاً، فقد اتخذتُ هذا النهار قراراً بتأجيل اجتماعات المجلس لأجل غير مسمى.

وإني بتبليغكم هذا النص الذي سيصل مع هذا الخطاب إلى أعضاء الجمعية التأسيسية لا أرى بُداً من إعلان أملي بأن التقدّم الذي سيتمّ في سبيل التفاهم سوف يزداد رسوخاً ليكون، في النهاية، الجزاء الحسن لجهودنا ولإستمرار نياتنا الحسنة.

هنري بونسو»

بعد أن اطلعنا على ما تقدم كان تعليقنا عليه نحن النواب متشابهاً، مفاده أننا قد قمنا بواجبنا حق القيام، /وبذلنا جهداً حباً بأن تصل البلاد إلى الحياة الدستورية القانونية، كما أن موقفنا هذا هو حجة أمام الرأي العام الأوروبي وأمام عصبة الأمم نفسها، وحتى أمام أهالي البلاد الذين طالبونا بالتساهل، لأن اقتراحنا الأخير دليل قاطع على تقديرنا للوضع في بلادنا، واعتدالنا في خطتنا فلم نجنح فيه لا إلى الإفراط في المطالبة بحقوقنا، ولا إلى التفريط فيها.

بعد ذلك ذهبت من دار الرئيس هاشم بك مع بعض الإخوان إلى دار عبد المجيد بك الطباخ حيث كنا على موعد معه للاجتماع ببعض أنصار الكتلة الوطنية. وهناك دار الحديث عن هذا القرار المفاجىء بحضور كل من السادة: أبو عبده القصار، وعمر فرحات، ومحمد النحاس وشفيق سليمان زعيم الشباب الحفيقي، وخالد الشلق، وسعيد أفندي حمزه، ولقد نزل عليهم هذا الخبر نزول الصاعقة. بعد التداول معهم في الموقف تقرّر وجوب إظهار استياء الأمة من تعطيل أعمال مجلسها التأسيسي المنتخب، وكان أشد المتألمين سعيد أفندي حمزه، وهو من الرجال الممتازين بوطنيتهم الصادقة وأخلاقهم الفاضلة، فاقترح إغلاق المدينة نهار الأحد المقبل، ثم وزّع الحاضرون المناطق فيما بينهم للدعوة إلى الإضراب العام، وأخذتُ على عاتقي سوق الخياطين وسوق مدحت باشا لأن دعوة سكان هذين السوقين والتجار فيهما لا تحتاج إلاّ إلى إشارة بسيطة حتى يقوموا بواجبهم لأنهم متشبّعون بالروح الوطنية دون استثناء أحد منهم.

رجعت إلى الدار واجماً، مستاءاً، ولا أنكر أني كنت على أشد ما يكون تأثراً وانفعالاً. لم أستطع أن أكلّم قرينتي وأولادي إلاّ قليلاً، وعندما وقفت على الحادث شاركتني الشعور بخيبة الأمل بتحقيق أماني البلاد، ولقد مرت عليّ تلك الليلة بين حالتيّ الأرق والأحلام المزعجة.

نهار الجمعة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٢٩ وفق ٨ شوال عام ١٣٤٧هـ

ها أني أعود إلى كتابة هذه المذكرات بعد مدة تربو على الشهر مرّت في خلاله بعض الحوادث

والأحوال التي كان يجب ذكرها لاستخراج العبرة منها. فلقد مضى شهر رمضان وجاء العيد ونحن نردّد مع المتنبي قوله:

عيدٌ بأية حالٍ عُدتَ يا عيدُ ... بما مضى أم لأمرٍ فيك تجديدُ؟

وبصراحة أقول إن مرارة الأيام حالت بيني وبين الكتابة وتدوين هذه المذكرات، وبما أنني أتجنّب تسجيل ما أحس به من إحباط وألم، وقلق وضيق نفسي، أرى من الأفضل والأصوب ألا أتعرّض فيها لمشاكلي الشخصية وهمومي الكثيرة، وإن اقتصر على الأحداث السياسية وتطوراتها.

في أثناء عيد الفطر المبارك زارني عدد كبير من الناس ولم أزر إلاّ دولة الرئيس هاشم بك فوجدت حاله في القلق على مصير البلاد مثل حالي. التقيت عنده بنورس أفندي الكيلاني فسلّمت عليه، وابتهجت به، ثم التقينا به مرة أخرى فأعلمنا بأنه لا يخرج عن رأي الكتلة الوطنية قيد أنملة وأنه يعتبر نفسه منها، ونورس أفندي وجه من وجوه مدينة حماه، يقف من الأحداث وقفة المحايد.

الخميس في ٧ ذي الحجة عام ١٣٤٧هـ وفق ١٦ أيار/مايس ١٩٢٩

ذهبت اليوم في الساعة العاشرة صباحاً مع كل من عارف بك الحلبوني وتوفيق أفندي مسعود إلى مكتب وزير المالية فاستقبلنا استقبالاً حسناً وأظهر اهتمامه بزيارتنا، وبعد قليل دخل علينا مستشار المالية لدى الحكومة السورية و«المسيو كاسكان» مندوب المفوضية، وبعد التعارف بدأ الحديث في موضوع تعيين الحصّة الجمركية بين سوريا ولبنان وقال إنه أخذ بعض الاحصائيات من تجار بيروت عن مقدار ما تستهلكه سوريا من البضائع المستوردة، وأنه يريد أن يستعلم منا عن مقدار استهلاكات البنزين والسيارات والحديد وأدوات الزينة والمشروبات الروحية إلى غير ذلك. فأجبته بأني أعتقد بأن هذه الطريقة، مهما اجتهدت بتدقيقها، لا تمكّننا من الوصول إلى أساس صحيح في بحث هذه المهمة الدقيقة التي تترتّب عليها حقوق كبيرة وهامة. وشرحت له مطولاً ما رأيناه سنة ١٩٢٣ من الأخطاء في إحصاء البضائع الواردة إلى داخل سوريا لأن هذا الإحصاء كان يجري وقتئذٍ بواسطة مأمورين فنيين يعملون في إدارة الجمارك البحرية وفي المراكز البرية التي أُنشئت خصيصاً لوضع الإحصائيات، وقلت له إن تقاريرنا السابقة كانت مليئة بالأدلة الراهنة التي تظهر فساد تلك الطريقة العقيمة، ولقد كان من نتيجة ذلك إلغاء تلك الدوائر والإحصائيات السابقة التي لم تكن تستند إلى أسس صحيحة، كما قلت له:

«إذا كانت هذه الطريقة المتبعة من قبل موظفين فنيين، في مراكز عديدة، فما بالك اليوم إذا كنتَ تعتمد على استفتاء التجار، والتحقيق معهم؟».

وبعد أن أعطيته أدلة على فساد هذه الطريقة قلت له:

«إنك لا تتمكن، في اعتقادي، من الوصول إلى أساس صالح للدراسة في اعتمادك على ذلك الأسلوب القديم، لهذا أرى أنا وإخواني الذين عالجت معهم هذا الموضوع أن تُوزّع

الحصة الجمركية ما بين سوريا ولبنان بنسبة عدد السكان أو بنسبة الثروة العامة، وهذا ما يُظهر مقدار الضرائب التي تجبيها الحكومة من الملكفين مما يعتبر مقياساً صحيحاً للثروة العامة».

وعندما سألني رأيي عما يقوله اللبنانيون عن توزيع الحصة الجمركية استناداً إلى نسبة عدد النفوس قلت له:

«إن ما يُستهلك في لبنان من الكماليات والمشروبات الروحية أكثر بكثير مما تستهلكه سوريا منهما، مع أن سكان مدينتي دمشق وحلب فقط يزيد على مجموع سكان لبنان تقريباً، في حين أن ما يُستهلك عندنا من قبل نساء الطبقة الثرية والوسطى من الملبوسات الحريرية وأدوات الزينة يفوق على ما يُستهلك في لبنان وفي القرى اللبنانية، كما أن ما يستهلكه العربان الذين يرتادون أسواق المدن السورية وعددهم يربو على ستمائة ألف نسمة، من مواد غذائية كالسكر والبن والرز ومن الأقشمة استناداً إلى إحصاء دقيق، يزيد على ما يستهلك لبنان منها بكثير».

ولقد أفضت في هذا العرض فلم يحر جواباً ولكنه قال:

«أرجو أن تساعدوني في استفتاء كبار تجار دمشق وسوريا لكي نتدارس الموضوع معاً».

فكرّرت عليه أننا لا نعتمد على هذه الطريقة لأنها لا تؤدي إلى أساس واقعي صحيح، وأخيراً أعطيته جدولاً مفصلاً كنا وضعناه مسبقاً بعناية تامة لتقدير استهلاكات سوريا ولبنان من تلك السلع ومن السيارات، ثم افترقنا على أن ندعو كبار التجار للاجتماع في الغرفة التجارية يوم غد. ولا أنكر أن موقف جميل بك الألشي كان حسناً وأنه كان يؤيد آراءنا في أثناء انعقاد الجلسة واحتدام المناقشة.

يوم الأربعاء في ٣ صفر عام ١٣٤٨هـ وفق ١٠ تموز/ يوليو ١٩٢٩

كانت الأيام الماضية من أعظم الأيام حزناً وكيف لا تكون كذلك وقد فجعنا في الخامس من هذا الشهر (تموز/ يوليو) بخبر وفاة المرحوم الأخ فوزي بك الغزي. بلغني النبأ المحزن بعد ظهر يوم الجمعة الفائت في إثر عودتي من الإشراف على افتتاح نفق المهاجرين الذي تمّ اختراقه ليلة الجمعة الماضية. ذهبت يومئذٍ مع رئيس مصلحة مياه الفيجة الفنّي، المهندس خالد بك الحكيم، فدخلنا النفق من حيّ المهاجرين وخرجنا في ضاحية «دُمّر»، مجتازين جوف الجبل، وكنت مبتهجاً حقاً بإنجاز هذه المرحلة من المشروع الحيوي الذي نذرت نفسي وأوقاتي لتحقيقه. عدت من دمّر مع الأخ خالد بك إلى مكتب الإدارة فسمعت صوتاً وأنا أمرّ في شارع النصر يناديني: «لطفي! لطفي!» التفت فإذا بالأخ زكي بك الخطيب يدنو مني مضطرباً وهو يرتجف فسألته بقولي: «ما بك قل لي ما بك؟»، فأعلمني بأن فوزي بك توفي هذا الصباح، فاضطربت وأسرعنا إلى السيارة متوجهين إلى بيت الفقيد نستطلع الخبر الذي نزل علينا نزول الصاعقة. قبيل وصولنا إلى بيته بقليل شاهدنا محمد بك إسماعيل الطباخ

خارجاً منه فأوقفنا السيارة ورأيناه يبكي، فقلنا له والدموع في أعيننا: «الخبر المشؤوم إذن صحيح؟» فأخبرنا بما حدث قائلاً:

«لم يكن الرجل مريضاً، كما تعلمون، ولقد علمت أنه ذهب هذا الصباح مع عائلته وأولاده إلى قرية أخيه فريد أفندي الغزي في الغوطه، وكانت فيها والدته، وبعد أن تناول فطور الصباح جلس وراء المنضدة ليكتب دفاعاً في قضية أحد موكليه، وبينما كان يكتب شعر باضطراب وارتعاش في يديه ورجليه فصرخ، فأتى إلى جانبه أهله ولم ينقض على تلك الحالة مقدار ثلث ساعة حتى أتته نوبة شديدة أصبح بعدها جثة هامدة! هذا ما أخبرني به أخوه فريد أفندي قبل قليل».

كنا نستمع إلى محمد بك بوجوم شديد ثم أضاف يقول:

«لقد وصلت إلى دار أخيه في الغوطة حوالى العاشرة صباحاً حسب عادتي بزيارته في كل يوم جمعة، فروى لي فريد أفندي ما حدث وهو مذعور، حائر لا يدري ما يفعل، فلم أقتنع بسرعة الوفاة بل طلبت طبيبين لفحص فوزي بك خشية أن يكون مغمياً عليه، وعلمنا منهما أن قلب هذا الرجل العظيم قد توقف فعلاً، وأن هذه الشعلة المتقدة التي كانت ملء الأسماع والأبصار قد انطفأت فعلاً!»

دخلت إلى بيته مع الأخ زكي بك للتعزية، نكاد لا نصدق ما حدث، وبعد أن خرجنا منه اقترحت على الإخوان الذين أتوا التعزية العمل على تشريح جثة الفقيد فوافقوا على ذلك، ولا سيما أنه كان سليماً من أمراض القلب، وأنني تعاينتُ وإياه عند بعض الأطباء في بيروت في أواخر أيام منفانا في لبنان، فطمأنونا بأنه سليم القلب لا يشكو من أي مرض سوى أنه عصبي المزاج، وحذّروني أنا من الإرهاق لأنني معرّض لمرض القلب بسبب التسرّع فيه غير الطبيعي أحياناً.

لم أستطع منذ حدثت لنا تلك المصيبة بفقدان أخ عزيز، وركن ركين من أركان الكتلة الوطنية أن أكتب شيئاً في مذكرتي، فلقد كان من أنشط رجالنا، وأعظمهم تفكيراً، يعمل لخدمة بلاده دون ضجر أو ملل، فترك بوفاته فراغاً كبيراً لا يسدّه أحد، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

كان نهار السبت الذي تلا وفاته نهار حزن عميق وتأثر بليغ في دمشق كلها، فقد أقفلت أسواقها حداداً على الفقيد الغالي، واشتركت بعض النساء مع الرجال بتشييع جثمانه، وشاركت فيه وفود متعددة من جميع أنحاء سوريا ولبنان، كما مشى في موكب جنازته المهيب العلماء والوجهاء والجماهير الشعبية الغفيرة بمظاهرة عظمى تأسفاً على رجل شريف لامع ووطني مخلص مجاهد قل نظيره بين الرجال. وإني أذكر جيداً ما قاله لي الأخ سعد الله بك الجابري عقب دفنه ونحن الاثنان قد أجهشنا بالبكاء: «كأن أخانا فوزي بك، الذي خسرناه حقاً كان يودّع الحياة بنشاطاته الأخيرة من خطابات ألقاها، ومقالات كتبها، ومعارك خاضها مع الفرنسيين، وربما يكون إفراطه في العمل قد أثّر في جسمه النحيل فلم يعد يحتمل السهر الطويل والتعب المتواصل». فأجبته قائلاً:

«إن فضله على قضيتنا الوطنية، وإخلاصه التام في خدمتها، وتفكيره السليم في سبيلها خسارة والله لا تعوض ولكن موته هذا المفاجىء السريع مذهل يا سعد الله».

يوم الاثنين الواقع في ١٥ صفر عام ١٣٤٨هـ وفق ٢٢ تموز/يوليو ١٩٢٩

عدت اليوم من المؤتمر الوطني الذي عقدناه في «عين زحلتا» بلبنان وكان رفيقي في الذهاب والإياب دولة الرئيس هاشم بك. لقد اقترح علينا فكرة المؤتمر الأخ سعد الله بك الجابري عقب وفاة المرحوم فوزي بك الغزي لأجل بحث الموقف السياسي الحاضر، فالتقينا في ١٩ الشهر الجاري بالإخوان السادة: إبراهيم بك هنانو، والدكتور عبد الرحمن بك الكيالي ورياض بك الصلح وجميل بك مردم بك وزكي بك الخطيب وفارس بك الخوري ومحمد بك النحاس وسعيد بك الغزي وفخري بك البارودي وحسني بك البرازي وفائز بك الخوري، وأحمد بك اللحام. لقد وافقنا على اقتراح الأخ سعد الله بك بعقده في عين زحلتا، البعيدة عن حركة الاصطياف، وأقمنا في نزل بسيط يقع بين الأحراج بعيداً عن أعين الرقباء والصحفيين. كانت الجلسات التي تداولنا فيها بوضع البلاد المقلق موفّقة رانت عليها الصراحة التامة، وكان ضرورياً أن نستعرض الحالة الحاضرة من جميع أوجهها، وأن نقوّم موقفنا الذي سرنا عليه منذ الانتخابات إلى الآن ونتائجه. على هذا الأساس التقينا وهدفنا الأول هو السؤال عما إذا كنا حصلنا على شيء نافع للبلاد من سياستنا السلبية. وبعد ثلاثة جلسات مطوّلة تقرر الإتفاق على أن أساليب العنف والقوة ليست من مصلحة البلاد وهي ما عليه من الضعف والفقر، كما أن المواقف السلبية التي اتخذناها حتى الآن لم تؤدّ إلى نتيجة، وأن الحكمة تقضي باتخاذ مواقف إيجابية تتطلّب التضامن التام فيما بيننا للحصول على أمانينا في إقرار الحياة الدستورية لكي تتخلّص البلاد من هذا التبلبل الذي تعانيه، وهذه المصائب التي تنتابها بواسطة الحكومات المأجورة للأجنبي المحتل. ثم بحثنا في الأعمال التي ينبغي أن نقوم بها بمناسبة مرور عام على إغلاق المجلس التأسيسي بتاريخ ١١ آب/ أغسطس، فقررنا وضع بيانٍ سياسي يتضمن الاحتجاج على إغلاق المجلس وتوضيح الخطّة التي سار عليها حفاظاً على حقوق البلاد الدستورية. كلّفنا الأخ فارس بك بإعداد هذا البيان الذي نودّ الاطلاع عليه ثم العمل على ترجمته إلى اللغة الفرنسوية وإصداره قبل تاريخ ١١ آب/ أغسطس المقبل، وبعد ذلك طُرح للبحث الموقف السياسي في أوروبا بعد نجاح حزب العمال بالانتخابات في إنكلترا وتسلّمه الحكم فيها، وبعد أن دُعي المفوض السامي «المسيو بونسو» مع مستشاره للسفر إلى باريز مؤخراً لبحث القضية السورية مع حكومته، فرأينا وجوب إيفاد بعض النواب إلى باريز ولكن تنفيذ هذا الرأي ليس ممكناً في الوقت الحاضر بسبب النفقات التي يقتضيها سفرهم والتي تقارب ألفاً وخمسمئة ليرة عثمانية لسفر ثلاث نواب وإقامتهم في فرنسا بضعة أسابيع. أما فكرة جمع هذا المبلغ من المناصرين للقضية الوطنية التي طُرحت للبحث فلم يوافق عليها العديد من الإخوان، وأنا معهم، لأن ذلك سيفتح الباب للمناوئين لنا للطعن بنا، كما أنه لا يوجد بيننا أفراد أغنياء قادرون على تسديد تلك النفقات من جيوبهم لأن أكثرنا من المنكوبين بسبب جهادنا في خدمة بلادنا منذ بدء النكبات عليها! وأخيرا استقر الرأي على الكتابة إلى إحسان بك الجابري

الموجود في باريز لتكليفه بملاحقة قضيتنا مع المسؤولين في فرنسا، وكلّفنا بعض الإخوان بالكتابة إلى الرجال الفرنسويين الذين يعرفونهم والذين بوسعهم التأثير على المسؤولين، فتعهّد الأخ جميل بك بالكتابة إلى «المسيو موغرا» بهذا الخصوص، والأخ الرئيس هاشم بك بالكتابة إلى المفوض «المسيو بونسو»، كما كُلّفنا، الأخ فارس بك وأنا بالكتابة إلى «المسيو دي جوفنيل»، وهذا أقصى ما يمكننا عمله في الوقت الحاضر. وفي آخر جلسة عقدها مؤتمرنا تقرّر أن تُنتخب لجنة تنفيذية لمتابعة هذه المساعي في الخارج، فانتخب المؤتمرون كلاً من السادة فارس بك وجميل بك ومحمد بك النحاس وكاتب هذه السطور، ولقد انتهت أعمال المؤتمر في مساء يوم السبت الواقع في ٢١ من شهر تموز/ يوليو الجاري، ولا بد لي من القول إننا افتقدنا فيه المرحوم فوزي بك كثيراً لأنه ترك فراغاً كبيراً بيننا، وكنا قد افتتحنا أعمال مؤتمرنا بالصمت العميق مدة خمس دقائق حزناً عليه، فنحن نشعر اليوم بأننا إذا خسرنا رجلاً من رجالنا لا نستطيع تعويضه بعشرات السنين، وبأن تضامننا في العمل ومتابعة الجهاد هو واجب مقدّس وأمانة للأمة في أعناقنا.

الأحد في ٦ ربيع الأول عام ١٣٤٨هـ وفق ١١ آب/أغسطس ١٩٢٩

في مطلع هذا الشهر اجتمع الإخوان النواب وبعض الوطنيين في بيتي للبحث في تنظيم الاحتفال بمرور أربعين يوماً على وفاة المرحوم فوزي بك الغزي، فتألّفت لجنة لتهيئة هذا الاحتفال وجعله رسمياً وشعبياً من السادة فارس بك الخوري وشفيق بك سليمان وأديب الصفدي ونجيب الريس وكاتب هذه السطور وبجعله لائقاً بمقام فقيدنا الغالي الذي كانت مشاركة الجماهير بتشييعه كناية عن مظاهرة عظمى تؤيد المبادىء التي دافع عنها في حياته القصيرة والتي قضى أشهراً طويلة في المنفى في سبيلها. ولقد ظهر، بعد وفاته بعشرين يوماً، أنها كانت بسبب التسمم بمادة: «الستريكنين» وذلك بعدأن انتهى تحليل المعدة والأحشاء والدماغ استجابة لطلبي وبعض الإخوان الكتلويين بتشريح جثمانه الطاهر. كان لزاماً علينا أن نبحث عن سبب وفاته بالشكل المفاجىء السريع الذي تمّت فيه فاضطر أشقاؤه للموافقة على طلبنا، ما عدا شقيقه فريد أفندي الذي حاول إقناعنا بعدم لزوم ذلك. وبعد أن تمّ التشريح ولم يظهر فيه سوى آثار لتصلّب في القلب قرّر الأطباء أن يرسلوا بعض الأعضاء والمعدة وقسم من الدماغ للتحليل لأن الأعراض التي أصابته قبل الوفاة السريعة كالإرتعاش الشديد، والاضطراب العصبي العنيف، والتشنّج الحاد، مما يدل على التسمم بمادة قاضية. ولقد أثبتت التحاليل الدقيقة ذلك، فأعيدت للتدقيق في مخبر الكيميائي القدير عبد الوهاب بك القنواتي فظهر في التحليلين أن فقيدنا تناول كمية من هذا السم «الستريكنين» مقدارها عشرون غراماً، وهي تكفي، في تقدير الأطباء، لقتل عشرة أشخاص! كما أن هذه المادة القاتلة لا يمكن تناولها بواسطة الطعام أو الشراب فالمرجّح أنه أخذها في «برشانة» ولا سيما أنه كان يتناول دواء لمعالجة الإسهال والمغص قبل وفاته بستة أيام بواسطة البرشان... كان لا بد من انقضاء ثلاثة أسابيع على وفاته، ورجال القضاء يعملون ليل نهار على مراقبة المشبوهين ومساعدة المحققين لإظهار هذه الجريمة الفظيعة، ثم اتضح أن الشبهات وقعت على زوجته وابن أخيه رضا الغزي وابن عمه وجيه الغزي، فأوقفوا بدائرة الشرطة، والزوجة في دائرة العدلية بانفراد، وبعد التحقيق معهم اعترفت الزوجة بأنها أعطته برشانة قبل وفاته

بنحو من ساعة، واعترف وجيه الغزي بتحضير السمّ بالاتفاق معها ومع رضا الغزي من أجل القضاء على فوزي بك لأنه كان مصمماً على نقلها وأولادهما إلى بعلبك للاصطياف مما كانت ترفضه لأنه يوجد بينها وبين ابن أخيه الشاب المدعو رضا الذي لا يتجاوز عمره عشرين سنة علاقة فاسدة وكان وجيه الغزي الوسيط في إحضار السمّ من صيدلية نسيبه منير الغزي بحجة تسميم الأفاعي الموجودة في مزرعته بالقرب من بيته! إن أعجب شيء في هذه الجريمة الشنعاء هو موقف الزوجة التي كان فقيدنا يحبها ويكرمها كثيراً، ويعاملها أحسن معاملة، ويعطيها حرية التصرف بماله وبأوقاتها حسب هواها مما جعلها تسيء استعمالها، وتُسبّب لنفسها العار والشقاء، وله الموت المفجع في ريعان العمر والنشاط، ولا شك في أن القضاء سيجازي كل واحد من هؤلاء المجرمين بما جنت يداه، ولكن خسارتنا بموت هذا الرجل العظيم لا يعوّضها شيء، ولا يعزينا عنها شيء، فلا حول ولا قوة إلاّ بالله.

في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٩ وفق ٢٩ ربيع الثاني عام ١٣٤٨هـ

كنت جالساً مع العائلة ليلة أمس مستغرقاً في التفكير بالجمود الذي طرأ على قضيتنا السياسية مع سلطة الانتداب ومكتئباً، وكانت زوجتي تشعر بشعوري، وتحاول التخفيف عني قدر المستطاع، ثم أتى لزيارتنا عديلي جواد بك المرابط وزوجه فسررنا بهما، وأخبرني بأن رؤساء الأحياء بمدينتنا يرغبون في إقامة اجتماع وطني شعبي لكي نخطب فيه، نحن نواب الجمعية التأسيسية المعطلة. ولقد أعلمني بما يتناقله الناس في هذه الأيام من أحاديث يعبرون فيها عن استيائهم من الحكم الحالي، ومن تقاعس الفرنسويين في التفاهم معنا، وأكد لي أن زعماء الأحياء راغبون في أن نشرح لهم ملابسات القضية في مهرجان يكون على غرار الاجتماع الوطني الكبير الذي دعا إليه رجال حيّ الشاغور.

إن حيّ الشاغور في دمشق هو مسقط رأسي، وإن له مواقف مشرّفة في خدمة القضية العربية والمصالح السورية كسائر أحياء مدينتنا الصامدة، فقلت لعديلي جواد بك إنني سأبحث هذا الاقتراح مع إخواني النواب، ورجوته أن يبلّغ زعماء الأحياء شكرنا على أريحيتهم ونضالهم وتضامنهم معنا، ووعدته بالإجابة على طلبهم بالموافقة إذا ما وجدنا الظرف الحاضر مواتياً لإقامة هذا اللقاء الشعبي الكبير. ثم سألته عما إذا وجد بين أوراقه الكراس الذي نشرناه ووزعناه في أعقاب منع اجتماعنا الشعبي في شهر أيلول/ سبتمبر من السنة الماضية والذي يتضمن الخطابات التي كنا سنلقيها في أثناءه لأنني لم أحتفظ بأية نسخة منه بين أوراقي، لعلمي بأن جواد بك رجل منظم جداً في حياته العملية ووطني مخلص ونشيط فأخرج الكراس المطلوب من جيبه وسلمني إياه، فشكرته بحرارة.

في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٩ وفق ٤ جمادى الثاني عام ١٣٤٨هـ

اجتمعنا مع إخواننا النواب وأعضاء الكتلة الوطنية قبل أربعة أيام وقررنا إعداد بيان بمناسبة ذكرى وعد بلفور قدمناه إلى جميع قناصل الدول في دمشق وإلى كل من المفوض السامي بدمشق والمفوض السامي بفلسطين وهذا نصه:

«باسم الشعب السوري نقدم لسيادتكم هذا البيان راجين أن ترفعوه لحكوماتكم المعظمة وإلى جمعية الأمم - دمشق في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٢٩:

أضربت اليوم مدينة دمشق إضراباً عاماً عن العمل وأضربت أيضاً المدن السورية جمعاء احتجاجاً صامتاً على الجرائم التي ما زالت تُرتكب، دون انقطاع، في سبيل تنفيذ ذلك الوعد المشؤوم الذي بذلته بريطانيا - إسرافاً بحقوق الأمة العربية - في مثل هذا اليوم من سنة ١٩١٧، بلسان أحد وزرائها «اللورد بلفور» لبضعة أشخاص من صهيونيي اليهود بأن حكومة جلالته تعطف على تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، وتبذل أحسن مساعيها لتحقيق هذه الغاية مع عدم الإخلال بالحقوق المدنية والدينية للقاطنين في فلسطين من غير اليهود. واحتجاجاً على الشكل الغريب من الحكم الإنكليزي المباشر القائم في فلسطين تحت ستار الانتداب، حيث جُعلت بموجبه الإدارة في أيدي اليهود الصهيونيين وأيدي بعض رجال الإنكليز ممن هم أشد تعصّباً للصهيونية من اليهود أنفسهم، وحُرم العرب، أصحاب البلاد، حتى من حق الاشتراك في إدارة بلادهم، واحتجاجاً على نقض بريطانيا عهودها الصريحة التي قطعتها للملك حسين سنة ١٩١٥، أي قبل وعدها لليهود الصهيونيين بسنتين، بأن تبقى فلسطين عربية وتكون جزءاً غير منفصل عن سوريا العربية، واعتماداً على هذه العهود اشترك العرب في الحرب العامة إلى جانب الحلفاء الذين نقضوا عهودهم لدولة عربية ذات كيانٍ دولي معروف لأجل تنفيذ وعد لبعض أشخاص لا يملكون حق تمثيل أحد، وليس لهم صفة دولية تصحّ معها العقود.

إن الشعب السوري يستنكر هذه السياسة الصهيونية ويعتبر حوادث فلسطين الأخيرة حلقة من سلسلة فواجع تولّدها هذه المطامع الاستعمارية المنكرة، الناشئة عن ذلك الوعد المشؤوم. إن الأمة العربية لا تطيق أن ترى في قلبها وفي مركز مواصلاتها شعباً أجنبياً معادياً لها، ما جيء به إلاّ لتقطيع أوصالها ومنع اتصالها، وتأليف مقرٍّ للدسّ عليها، ولإضعافها واهتضامها. إن هؤلاء الصهاينة لا يرضون لمُساكنيهم إلاّ المحو والانقراض كما يشهد بذلك تاريخهم في ثوراتهم وتلمودهم، وقد حالوا في القديم يوم كانوا يزعمون أنهم شعب الله المختار أن يغتصبوا هذه البقعة السورية وطناً قومياً يبقون فيه إلى لأبد، فكانت محاولتهم هذه، على طولها، مخضَّبة بالدماء، مفعمة بالفواجع والحروب الدائمة مع أصحاب البلاد إلى أن أُخرجوا منها وعادت الأرض لأصحابها.

إن الشعب السوري يطلب وضع حدٍّ بأسرع ما يمكن للحكم الإنكليزي المباشر في فلسطين، وتسليم الإدارة فيها إلى أهلها لتقوم فيها حكومة وطنية نيابية يُمثَّل فيها العرب واليهود بنسبة عددهم، والإقلاع عن وسائط الضغط والإرهاق لأجل تحقيق وعد لا يمكن تحقيقه ما دام المسلمون والمسيحيون في الأرض قاطبعة يعتمدون في حراسة هذه البلاد المقدسة على تضحية الأمة العربية وبسالتها».

بديهي أننا وقّعنا هذا البيان، المسلمين منا والمسيحيين، على حد سواء، أما إضراب دمشق وسائر المدن السورية فلقد كان عاماً ودليلاً ساطعاً على مشاعر الأمة وتضامنها ورفضها لسائر الاعتداءات على وحدتها وكرامتها، وعندما أفكر بهذا الوعد المشؤوم وما سيجرّه تنفيذه على بلادنا العربية كلها من أخطار على أبنائها ومستقبلهم يسود التشاؤم والاضطراب على تطلعاتي المستقبلية، ولكني أعود وأقول لنفسي بأن الباطل، لا محالة، زهوق، أعاننا الله على تفادي مزيد من النكبات.

في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٩ وفق ١٣ جمادى الثاني عام ١٣٤٨هـ

لقد زار سوريا في الأيام الماضية كاتب سويسري وصحفي معروف هو المسيو «وليم مارتان» صاحب الجريدة المعروفة باسم: «جورنار دو جنيف» ودعاه الكاتب الوطني السيد لطفي اليافي إلى حفلة شاي كبيرة كُلّفتُ بإلقاء كلمة فيها باسم إخواني رجال الكتلة الوطنية فانتهزت الفرصة للتعبير عن ضعف دعايتنا الخارجية، وهذا بعض ما جاء في خطابي بعد الترحيب به وبمرافقيه الصحفيين:

«إننا ننتهز هذه الفرصة لنكرّم فيكم العلم والأدب ونصرة الحق والأخذ بيد الشعوب الضعيفة. نحن لا نطلب منكم إلاّ أن تنشروا في صحيفتكم الراقية ما شاهدتموه، وما شعرتم به في رحلتكم إلى بلادنا إلى أرهقتها التجارب وأمضّها هذا التسويف في حلّ قضيتها. فنحن ننظر إليكم كرسول أمين ينشر حقيقة القضية السورية في صحيفتكم الكبيرة التي لها مكانتها في الغرب وبين رجال عصبة الأمم أنفسهم. لقد سمعنا في هذا العام، وفي العام الذي سبقه، ما يشعرنا بخيبة الأمل ويبعث في نفوسنا اليأس والألم من أعضاء لجنة الانتدابات الذين كنا ننتظر منهم العدل والانصاف لأن ردودهم على تقارير الوفد السوري في فرنسا، والعرائض التي وجهناها لهم تدلّ على الإمعان في مساعدة القوة وطغيانها. ولكن اليأس لا يجد إلى نفوسنا سبيلاً لأن إيماننا قوي في صواب قضيتنا وما هي إلاّ قضية حق وعدل، قضية أمة تريد أن تتمتع بسيادتها في إدارة بلادها وتعتقد بأنها قادرة على تحمّل هذا العبء إذا أفسحت لها القوة المسيطرة عليها الطريق لِتُظهر مواهبها وقدراتها. يصوّر بعضهم شعبنا بصورة المتمرد الذي لا يعترف بشيء من العهود والواجبات، ويلوّحون بالمعاهدات الدولية تارة، وبالحق العام تارة أخرى، ويقولون إننا ننكرها ولا نعترف بها، ونحن نقول لهم:

إننا لا نعتدي على الحق العام في الدفاع عن حقوقنا، كما أننا نريد أن نحدّد العلاقات القائمة بيننا وبينكم تحديداً صريحاً، لا لبس فيه ولا غموض، بمعاهدة تُعقد فيما بيننا وبينكم على تبادل المصالح، وتصان فيها السيادة القومية ليعرف كل واحد منا حدّه فيقف عنده. وأما أن نكون آلات صمّاء تُدار بأيدي رجالكم الذين يتحكمون بكل أمر من أمور إدارتنا وأموالنا وجماركنا وحقوقنا، ويتدخلون في كل شأن من شؤوننا بإسم وحجة هذه التعهدات، أو هذا الحق العام الذي تفسرونه بحسب أغراضكم وغاياتكم، فهذا ما لا يقرّه أحد، ولا يستطيع أن يوافقكم عليه من يدرك معاني الحق العام.

كن أنت يا سيدي، الرسول الأمين الذي يوصل صدى هذا الألم الكامن في نفوسنا وصوت

هذه العقيدة الوطنية التي نجاهد في سبيلها إلى نوادي جنيف، وإلى رجال عصبة الأمم، وإلى أحرار فرنسا الذين نعلّق على نصرتهم للحق واحترامهم لحرية الشعوب الضعيفة أطيب الآمال. وإذا كانت وسائل دعايتنا محدودة الآن لكي يقف الرأي العام الأوروبي على حقيقة قضيتنا، فإننا نعلّق أملاً كبيراً على أمثالك الذين يحرصون على خدمة الحقيقة ونشرها، وسوف لا تنسى هذه البلاد التي كانت مبعث الحضارة والنور في العالم.
لقد أخرجنا في الماضي القريب فخرجنا إلى القتال في سنتي ١٩٢٥ و١٩٢٦، بعد انتظار طويل الأمد، على أمل إفهام الفرنسويين حرص بلادنا، بجميع طبقات شعبها، على تحقيق أهدافها في الحرية والاستقلال، ولكننا لم نسمع سوى الوعود العرقوبية، ولم نر سوى الإهمال، مما دفعنا إلى المطالبة بحقوقنا بقوة السلاح، فاندلعت نيران الثورة السورية في السهل والجبل، وفي شرق البلاد وشمالها وجنوبها، وبُذلت فيها أزكى دماء أبنائها وشهدائها. ونحن نخشى اليوم أن يتسرب اليأس مجدداً إلى النفوس وتعود سيرتها الأولى، وهي تردد قول شاعرها:

إذا لم يكن غيرُ الأسنّة مركبا ... فلا يسعُ المضطرَّ إلاّ ركوبها»

الإثنين في ١٧ آذار سنة ١٩٣٠ وفق ١٧ شوال عام ١٣٤٨

لقد طال سكوت المفوض السامي وجموده وانقضت الأشهر الثلاثة الماضية على هذه الحال، فماذا كان عساي أن أكتب في مذكرتي؟ كنا نلتقي أحياناً للبحث عما يجب عمله إزاء هذا السكوت، وقد صبرنا طويلاً وصبرت الأمة معنا، واليوم اكتمل عقد اجتماع أعضاء الكتلة الوطنية وانضم إلينا الزعيم ابراهيم هنانو، والدكتور عبد الرحمن الكيالي وسعد الله بك الجابري، فكان رأيي أن يُصدر مكتب المجلس التأسيسي بياناً مفصلاً للأمة يشرح فيه موقف السلطة الفرنسوية النابي من مطاليبنا، ومحاولتها إطفاء الجذوة الوطنية المتقدة في صدور الناس بالتسويف والإهمال، وقلت: «إنه ينبغي أن نهاجم سياسة المفوض السامي الذي صبرنا على سكوته وإهماله وهو يوهم حكومته ووزارة خارجية بلاده بأنه ناجح في عمله، نظراً للهدوء الذي يسود البلاد، في حين أن الأمة مستاءة جداً من الوضع الحالي المتردّي على جميع الأصعدة» ثم اقترح الرئيس هاشم بك بعد أن وافق على اقتراحي هو وأكثرية الإخوان أن نوفد إلى باريس بعض أعضاء المجلس التأسيسي مهما كلّف الأمر، لكي يُطلع المسؤولين فيها ورجال الصحافة على موقف المفوض السامي السيّىء، والعقيم، ويحذرهم من عاقبة الاستهتار بمصالحنا ومطالبنا شعباً ونواباً شرعيين للبلاد. أما الأخ سعدالله بك فقد عارض هذا الرأي وآثر أن نعلن العصيان المدني في البلاد بعد الدعوة إليه وكان مضطرباً للغاية، ثم أخذ العميد فارس بك الخوري يدعو إلى اتباع سياسة غاندي، ويحبّذ فكرة الدعوة إلى العصيان المدني، فقلت له وللأخ سعد الله بك صاحب الفكرة إنني لا أوافق على ذلك ولا أؤمن بنجاح هذه الدعوة مطلقاً في الوقت الحاضر لسببٍ وجيه وهو عدم استعداد الأمة للموافقة على العصيان وتطبيقه نظراً لوضعها الاقتصادي المتردي ولحالتها النفسية المتعبة بل المرهقة. تناقشنا في هذه الآراء بكل تؤدة، فسحب الأخ فارس بك

اقتراحه، واقتنع سعد الله بك بتعذّر الدعوة إلى عصيانٍ مدني، وبعد الأخذ والردّ تقررت الخطة التالية وهي إرسال كتاب جديد شديد اللهجة إلى المفوض السامي نذكر له فيه خطورة الوضع الحاضر وما يسبّبه من قلقٍ عام قد لا نضمن نتائجه، وإلقاء مسؤولية تلك النتائج، التي يمكن أن تظهر على الساحة عليه وعلى مستشاريه، ثم عكفنا على صياغة الكتاب التالي الذي قررنا توجيهه إليه باسم الرئيس هاشم بك.

«يا صاحب الفخامة

لي الشرف أن أعرض لكم أنني كنت رغبت بالاجتماع بكم في الخريف الماضي على أمل أن أصل معكم إلى اتخاذ موقفٍ يكون خادماً لسياسة التعاون معكم بنبلٍ وشرف. ورغماً عن سفري إلى بيروت لهذه الغاية أسفت لعدم مشاطرتكم إياي في هذه الرغبة، فاكتفيت بتقديم مذكرة لمقامكم السامي باسم مكتب المجلس التأسيسي الذي أتشرف برئاسته، وبتّ أنتظر نتيجة مساعيكم لتحقيق التفاهم المرغوب به، وإقرار الصلات بين بلدينا على أسسٍ متينة. وها قد مضت مدة طويلة والشعب السوري ينتظر النتيجة المرجوة حتى كاد اليأس يستولي على النفوس، وأصبحنا نخشى ألا يجد السوريون الوسيلة السلمية للاستمرار في التعاون الذي ضحّينا لأجله كثيراً. لذلك أتقدم إليكم راجياً أن تعيّنوا لي موعداً لمقابلتكم، وأرجو أن يكون في خلال الشهر الحالي لعلنا نتمكّن من إزالة العقبات الحائلة دون تحقيق الأماني، اجتناباً للعواقب التي قد يولّدها الاستمرار في هذا الغموض، وتفضلوا بقبول فائق احتراماتي.

رئيس المجلس التأسيسي

هاشم الأتاسي»

وقد انفضت الجلسة التي طال أمدها على أن نلتقي مجدداً لإعداد البيان الذي اتفقنا على إصداره للأمة.

نهار الجمعة في ٢١ آذار سنة ١٩٣٠ وفق ٢١ شوال عام ١٣٤٨

اجتمعنا اليوم في قرية «حوش المتين» بالغوطة بدعوة من الأخ جميل بك مردم بك واتفقنا على إصدار بيانٍ للأمة السورية نشرح فيه الأدوار التي مرّت على البلاد في السنتين الأخيرتين ومساعينا المستمرة في سبيل الوصول إلى نتيجة حسنة تضع حدّاً للفوضى السائدة في دوائر الحكومة، وللطريق المسدود الذي يعيق عملنا الدستوري المشروع، وقررنا تضمين البيان عزمنا على إيفاد وفدٍ من النواب إلى باريس وجنيف لخدمة القضية الوطنية بجميع الطرق والوسائل الممكنة، أما إذا عاد الوفد خائباً في مهمته فإننا ندعو الأمة السورية إلى اتخاذ سياسة اللاتعاون السلبية، وإلى مقاومة الخطط الاستعمارية بالسبل التي توصل إلى تحقيق أماني البلاد. وفي نهاية البيان دعونا إلى تجنّب اللجوء إلى العنف في الوقت الحاضر.

يوم الثلاثاء في ٨ نيسان سنة ١٩٣٠ وفق ١٠ ذي القعدة عام ١٣٤٨هـ

كانت الأيام الماضية أيام مذاكرات ومقابلات جرت بين الرئيس هاشم بك وجميل بك و «المسيو هوبنو» سكرتير المفوض السامي، و «المسيو روبير دوكيه» مندوب فرنسا لدى عصبة الأمم. لقد جاء الأول إلى دمشق واتصل بجميل بك مردم بك وأخبره أنه علم من الصحف أن الرئيس هاشم بك أرسل كتاباً إلى المفوض السامي ولكن هذا الكتاب، حسب معلوماته، لم يصل... فأكّد له جميل بك أنه لا بدّ من أن يكون المفوض السامي قد تسلّمه، فوعده بالاتصال به ليتأكد من الأمر، وفي المساء التقى به مجدداً وطلب منه تأجيل نشر البيان الذي أعدّه الرئيس هاشم بك للأمة باسم المجلس التأسيسي لكي لا يحصل للمفوض السامي أي إحراج أمام وزارة الخارجية الفرنسوية، فأجابه جميل بك يقول إن الوطنيين كافةً، ورئيس وأعضاء المجلس التأسيسي قد عيل صبرهم بعد ذلك الانتظار الطويل، وأن الأمة تطالب نوابها بإيضاح الموقف ولم يعد هنالك مجال للسكوت. ثم عاد والتقى به في اليوم التالي وأعلمه أن الكتاب قد وصل فعلاً للمفوض السامي ولكنه لم يطلع عليه في حينه... وهكذا أراد أن يعتذر عنه عذراً واهياً، أدركنا منه ندمه على هذه المماطلة المقصودة. وفي نهاية ذلك اللقاء أعرب «المسيو هوبنو» عن رغبته في زيارة الرئيس هاشم بك فصحبه جميل بك إلى بيته، وكان مرتبكاً عندما قدّم اعتذاره له، ثم دار بينهما الحديث عن سوء الأحوال الحاضرة، وأعلمه الرئيس بأننا عازمون على نشر البيان قياماً بواجبنا نحو الأمة، عندئذٍ عيّن للرئيس موعداً للاجتماع بالمفوض السامي في صباح يوم الجمعة في ١١ نيسان الجاري وانصرف، فاستنتجنا من ذلك أن الفرنسويين شعروا أخيراً بمغبّة مماطلاتهم وإهمالهم.

في اليوم التالي الذي عقب تلك اللقاءات الطارئة اتصل بالرئيس «المسيو روبير دوكيه»، مندوب فرنسا في عصبة الأمم الذي يزور سوريا حالياً، ودعاه للاجتماع به فجرى بينهما عرض مفصّل للموقف العام في البلاد والاضطراب الذي يسيطر على الناس جميعاً، فنوّه الزائر الموفد للرئيس بضرورة الاعتراف بالانتداب الفرنسوي لأن هذا الاعتراف بالأمر الواقع من مصلحة السوريين وأنه يشقّ الطريق إلى الاستقلال، وأن حالة البلاد السورية أصلح من حالة العراق. وعندما ذكر له الرئيس هاشم بك مصر وأوضاعها لم يشأ أن يتبسّط في الموضوع بل قال له: «إني أتيت إلى البلاد العربية حسب عادتي في كل سنة لأدرس أحوالها السياسية والاقتصادية، وأقدّم عنها تقريراً لدى لجنة الانتدابات». عندئذٍ شكا له هاشم بك من موقف المفوض السامي المستهجن، فقال له إنه لو كان هو المفوض السامي في البلاد السورية لقام بعملٍ حاسم، وأنه لا ينكر أن الأخطاء التي ارتكبت في أثناء انعقاد الجمعية التأسيسية يعود قسم كبير منها على غير السوريين، وهو يعني بذلك المفوض السامي. وفي نهاية الاجتماع الذي ساد عليه جوّ مريح وجّه المندوب المسيو دوكيه للرئيس سؤالاً عن المخرج الذي يراه لحلّ الأزمة الحاضرة والخروج من الطريق المسدود، فقال له هاشم بك إنه لا يوجد حلّ إلا بالاتفاق مع المجلس التأسيسي لأنه الطرف الشرعي الذي يمثل البلاد تمثيلاً قانونياً شرعياً. وبعد ذلك اجتمع كلّ من الإخوان هاشم بك الأتاسي وزكي بك الخطيب وعفيف بك الصلح ومحمد بك

النحاس، ومحمد بك اسماعيل، وجميل بك مردم وإحسان بك الشريف وكاتب هذه الأسطر مع خالد بك الحكيم وجرى بيننا حديث طويل في الأحوال الحاضر وتبلبلها. وقد عُقد هذا الاجتماع بصورةٍ خاصة مع الإخوان المذكورين للاجتماع مع خالد بك لسماع بياناته عن أحوال الملك عبد العزيز بن سعود، وعن اهتمامه بالقضية السورية، وأعماله الكبيرة في الدعوة للقومية العربية. وبعد أن استعرضنا الماضي والحاضر وجدنا جميعاً أنه لا بدّ من إيجاد الصلات الحسنة، والعلائق المناسبة مع جلالة الملك ابن سعود ملك نجد والحجاز لأجل أن يساعد هذه البلاد وقضيتها بنفوذه السياسي لدى فرنسا، وأن يظهر عطفه عليها واهتمامه بها، خصوصاً بعد انتصاره الأخير، وقضائه على الفتنة النجدية التي أكسبته مكانة كبيرة لأنه بالحقيقة قضى على الدسائس الإنكليزية وأساليبها، وقد أصبح ملكاً عظيماً تتسابق الدول لاكتساب ودّه وصداقته. وبالنظر لمكانة خالد بك الحكيم العظيمة لدى جلالة الملك، ولما له من الاعتماد في تسيير كثير من شؤون الملك، فقد كلّفناه بأن يحمل رجاءنا وعاطفتنا وتأييدنا لجلالة ملك العرب العظيم، ملك نجد والحجاز وعسير وملحقاتها، على أن نعمل لإظهار مكانته لدى الرأي العام، وعلى تمكين الصلات الحسنة معه. وفي نهاية اجتماعنا تمنّينا للرئيس هاشم بك التوفيق في لقائه المقبل مع المفوض السامي.

١٥٧

نهار الأربعاء في ٩ نيسان سنة ١٩٣٠ وفق ١١ ذي القعدة عام ١٣٤٨هـ

كان اليوم موعد اجتماعي بأعضاء لجنة مشروع الفيجة فاطلعت منهم على سير الأعمال الفنية والتقارير المالية الأخيرة التي لم أكن اطلعت عليها في الاجتماع الأسبوعي السابق بسبب تغيّبي عنه لأسباب عائلية.

لقد فاتني أن أذكر في مذكرتي البارحة أن أسهم شركة الشمينتو الوطنية التي طُرحت للمساهمين قد تغطّت كلّها قبل موعد نهاية الاكتتاب فيها يوم غدٍ في ١٠ نيسان. كان الإقبال عليها كبيراً من قبل أفراد الشعب بعد الدعاية الواسعة التي قمنا بها لتشجيعهم على المساهمة في هذا المشروع العظيم. ولا شك في أن تغطية أربعة وعشرين ألف سهم، قيمة كل سهم منها خمس ليرات عثمانية ذهبية، في هذه الأزمة الاقتصادية التي تجتاح البلاد، حادث ذو دلالة، من أسبابه في رأي أكثر الناس، نجاح مشروع الفيجة الوطني، ووجود الأخ فارس بك الخوري مع نخبة من المؤسسين على رأس هذا المشروع الاقتصادي الهام. ولا أخفي أنني تعرضت لأسئلةٍ كثيرةٍ، من مختلف الناس عن رأيي في شركة الإسمنت الوطنية، وعن احتمالات نجاحها فكنت أحبّذ الاكتتاب في أسهمها، والناس يظنون أنني في عداد القائمين على تأسيسها، ولكني لم أستطع أن أكون في عداد أعضاء مجلس ادارة هذا المشروع الهام الذي يُشترط على كلّ واحدٍ منهم شراء مئة سهم على الأقل استناداً إلى نصّ القانون الموضوع له. ولقد كلفني بعض رجال الأعمال بأن يأخذوا مئة سهم بإسمي على أن يدفعوا ثمنها من مالهم، وأن أعطيهم تعهداً خطياً بأنّ ما أحمله من تلك الأسهم هو ملك لفلانٍ أو فلانٍ منهم وذلك لكي أصبح عضواً في مجلس إدارة هذا المشروع لاعتقادهم بأن وجود مثلي فيه من شروط نجاحه، فلم أقبل هذا العرض لأني أرفض دخول مجلس الإدارة عن هذا الطريق الملتوي، فشكرتهم على ثقتهم الكبيرة بي واعتذرت. ولا ريب في أنني كنت أتمنى أن أكون في عداد المساهمين ولكن وضعي المالي لا يسمح لي بذلك في الظروف الحالية، وفق الله القائمين عليه.

نهار السبت في ١٢ نيسان سنة ١٩٣٠ وفق ١٤ ذي القعدة عام ١٣٤٨هـ

وقع لي هذا النهار حادثان مزعجان اضطربت لهما كثيراً كان الأول حينما ذهبت مع عارف بك الحلبوني رئيس الغرفة التجارية، وحسني بك البيطار ممثل وزارة المالية لدى لجنة مشروع الفيجة، لمقابلة وزير المالية جميل بك الألشي بناءً على قرار لجنة عين الفيجة للبحث معه في قضيةٍ هامةٍ تتعلق بقرضٍ مالي يحتاجه المشروع مقداره ستون ألف ليرة عثمانية ذهبية. وعلى الرغم عما بيني وبين هذا الرجل من التباعد لاختلاف خططنا السياسية، ذهبت إليه خدمةً للمشروع الذي قمنا به. كانت لجنتنا قد قدّمت إلى وزارة المالية تقريراً وافياً من أجل القرض المطلوب منذ بداية سنة ١٩٢٩ وبه فصلنا الأعمال التي تمّت، والأعمال التي يجب إنجازها في غضون هذه السنة، سنة ١٩٣٠ حسب الأصول المتبعة. كما يظهر من هذا التقرير أن ميزانية مشروع الفيجة بلغت مقدار سبعين ألف ليرة عثمانية ذهبية في السنة الماضية، وأنه ينقصنا في هذه السنة مقدار ستين ألف ليرة ذهبية أخرى لتنفيذ الأعمال

الأخيرة فيه، وقلنا للوزارة بما أن موارد مشروعنا محققة ومضمونة فإننا نطلب هذا المبلغ من صندوق المالية بشكل قرض لقاء بيعها ألفيّ متر من المياه بقيمة ثلاثين ليرة عثمانية لكل متر، على أن ندفع للوزارة فائدة عن المبلغ المطلوب قدرها ستة بالمئة. كما ذكرنا في تقريرنا أن في وسع الحكومة أن تبيع أمتارها من الماء بقيمة خمسة وأربعين ليرة عثمانية ذهبية للمتر الواحد، وبعد أن تقتطع الفائدة المقرّرة، عليها أن توزّع الأرباح الصافية على الشكل الآتي: ثلثها لوزارة المالية، والثلث الثاني للمصرف الزراعي لإقراض المزارعين من أجل الأعمال المتصلة بالريّ، والثلث الأخير لبلدية دمشق للقيام بإنشاء مناهل عامة مجانية في سائر أحياء المدينة. ولقد وعدتنا الحكومة في العام الماضي، بعد اطلاعها على التقرير المفصّل الذي أرفقناه بطلب القرض، بعقد الاتفاق معنا على هذا الأساس، وأعربت عن استعدادها لإبرامه خدمةً لمشروعنا الحيويّ، ثم راجعناها فعلمنا بأن مندوب المفوض السامي طلب من الحكومة إرسال مفتش مالي من قبل المفوضية للكشف عن الأعمال الجارية في المشروع، وقد جاء المفتش في أواسط شهر كانون الثاني الماضي وفتّش، ودقّق حسابات اللجنة وكشوفها، وذهب دون أن نعلم شيئاً عن رأيه، ولكنني قلت له، قبل أن يذهب: «إننا نفتخر بأعمال هذا المشروع القانونية والفنية، وندّعي بأنه مثل يُحتذى للأعمال الكبيرة من حيث النزاهة والدقة، ولا تنس أن هذا المشروع الكبير سيكلّف مئتين وعشرين ألف ليرةٍ عثمانية ذهبية، وأننا لا ننفق من هذا المبلغ، كما تبيّن لك حتماً، مقدار عشر ليراتٍ أو ليرة واحدة في غير سبيلها، فأرجو أن تثق تماماً بصدق ما أقول لك».

وفي بداية هذا الشهر علمنا بأن تقرير المفتش وصل إلى مستشاري وزارتي المالية والنافعة[3] وأنه يُثني على أعمال المشروع ودقّة حساباته ويوافق على عقد الاتفاق الذي طلبناه من وزارة المالية بشأن القرض المطلوب، ولكنه حدّده بمبلغ قدره ثلاثون ألف ليرة عثمانية ذهبية بعد أن علم بأن لجنة مشروعنا، أي مشروع الفيجة، تفاوض شركة الكهرباء لتأجيرها شلال قرية «الهامة» العائد لمياه الفيجة لكي تستثمره نظراً لقوته المائية والنارية، وأنها شكلت لجنة من أعضائها بوضع الشروط القانونية والمالية لعقد إيجار الشلال المذكور مع شركة الكهرباء حتى انتهاء مدة امتيازها في عام (٢٠٠٢) م. على أن تدفع هذه الشركة لمشروع الفيجة ثلاثين ألف ليرة عثمانية ذهبية لقاء استئجاره. وبما أن الوضع السياسي الحاضر في بلادنا يجعل الكلمة الأخيرة في مثل هذه القضايا للسلطة الحاكمة، وأن التفاوض مع شركة الكهرباء ما زال في بدايته، كان لا بدّ لي من زيارة وزير المالية جميل بك الألشي مع عارف بك الحلبوني وحسني بك البيطار كما ذكرت آنفاً.

استقبلنا الرجل بالترحيب ولكنه أثارني عندما قال إن مستشار المالية، «المسيو جوبير» ومعاون المفوض السامي «المسيو دافيد» يقولان بأن لجنة مشروع الفيجة ليس لها الحق بإيجار شلال الهامة لأن من حق الحكومة وحدها تأجيره لها! فأفهمته أن الشلال هو من حقّ اللجنة المشرفة على جرّ مياه الفيجة وحدها نظراً لأنه يجري ضمن طريق أعمالها، وبالقرب من أنفاقها وأضفت قائلاً: «إن القرض الذي نطلبه مع الضمانات التي قدمناها للحكومة من حقّ مشروعنا الحاصل على امتياز قانوني، وإن من واجبك أنت، كمواطن سوري ووزير مسؤول، أن تفي بوعودك السابقة لأن كل عطلٍ وضرر وتعطيل سنواجهه في سبيل إنجاز أعمالنا النهائية ألقيه عليك!!». بعد هذا الكلام تركناه وذهبنا لعند واثق بك

المؤيّد وزير النافعة ونحن مضطربون، وطلبنا منه العمل على إنهاء قضية القرض مع المندوب «المسيو ڤيير» فوعدنا بالاهتمام بشأنها، وانصرفنا وأنا أتذكر قول المتنبي:

ومن نَكَدِ الدنيا على الحُرِّ أن يرى   عدوّاً لَهُ ما من صداقتِهِ بُدُّ!

أما الحادث الثاني الذي أزعجني أكثر من الأول هذا النهار فهو يتعلق بنتيجة زيارة الرئيس هاشم بك الأتاسي للمفوض السامي «المسيو بونسو» المخيّبة لكلّ الآمال. لقد زرته بعد عصر اليوم في إثر عودته من بيروت بصحبة الأخ جميل بك وأخبرني بما جرى في تلك المقابلة بتألّم ظاهر. قال لي بأن المفوض السامي افتتح الحديث بالإعتذار منه عن تأخره بتحديد موعدٍ لمقابلته في الخريف الماضي بعد رجوعه من باريس الذي كان لأسبابٍ صحية. ثم قال له إنه اهتم كثيراً بالمذكرة التي أرسلها إليه باسم الجمعية التأسيسية فأرسلها هو بدوره إلى وزارة الخارجية الفرنسوية...

وأضاف الرئيس هاشم بك يقول لي: «بعد ذلك تطرق المسيو بونسو في الحديث إلى ذكر البلاد المجاورة لسوريا، وعلى الأخص العراق وقال إن نتائج السياسة التي اتُّبعت في العراق لا تشجّع على العمل بمثل أساليبها، فأجبته بقولي: إننا لا نقصد من المطالبة بعقد المعاهدة، وذكر العراق إلا الشكل، وأما الأسلوب والأسس فيجب أن تكون أكثر ضمانةً لحقوقنا ومصالحنا، فردّ عليّ قائلاً: إن فرنسا ماضية في سياستها الحرّة، وأنا لا أرجع عما بدأت به وسأعمل بنفس الروح التي أعلنت عنها. فقلت له بامتعاض بادٍ: ولكن البلاد سئمت الانتظار وعليكم أنتم أن تبادروا إلى التفاوض معنا، علماً بأن عقد المعاهدة ينبغي أن يكون بواسطة حكومةٍ وطنية موثوقة من الأمة، وهذا لا يكون إلا إذا أعدتم للجمعية التأسيسية حرية العمل باستئناف جلساتها. فقال لي:

من الممكن أن يتمّ الاتفاق معكم إذا اعترفتم بالأمر الواقع ضمن نطاق التعهدات الدولية. فشعرت، بل تأكدت بأن المفوض السامي متصلّب في رأيه، وأنه يريد أن يجرّني إلى البحث في تفاصيل بنود المعاهدة والتحفظات والتعهدات الدولية التي تعني إصراره على اعترافنا بالانتداب وعلى المضيّ في سياسته القديمة، لذا قلت له بكل صراحة: ونحن نرى من واجبنا إذن أن نُصدر البيان الذي أعددناه للأمة لأنها تطالبنا بمعرفة حقيقة موقفنا وموقفكم، كما أننا سنلقي بهذا البيان عن أنفسنا مسؤولية الركود في علاقاتنا بوصفنا نواباً منتخبين حريصين على الخروج من الفوضى الحالية في الإدارة والتشريع والتنفيذ. فسكت هنيهةً ثم قال لي منفعلاً: تريدون إذن أن تجرّوا الموقف بيننا وبينكم إلى الانقطاع، وأن تهدّدونا؟ إذن اعملوا ما تشاؤون ونحن نعمل، ولكن يجب أن تتحملوا مسؤولية الإخلال بالهدوء السائد! فقلت له: نحن يا سيدي لا نهدّدكم ولسنا بأصحاب قوةٍ وسلاح لمقاومتكم، وليس العنف من طبيعتنا ولكني أسألكم ماذا كنت تعملون لو كنتم في مكاننا، والأمة التي تنتظر عملاً يحقق أمانيها قد نفد صبرها؟ إن كل تساهل منا في مطالبنا الشرعية هو مجازفة بحقوق الأمة وعقوق لها، ألا تقنعكم شكوانا المرّة من هذه الفوضى السائدة في البلاد، وهذه الإدارة المختلّة، وهذه الحالة الاقتصادية المتردية؟ ألا يقنعكم كلّ هذا بوجوب الخروج منه لتحسين الأوضاع؟ ففكر المسيو بونسو طويلاً ثم أجابني بهدوءٍ هذه المرة، فقال: أرى أنكم تلحون في الوصول إلى

غايتكم، وأنا لا يمكنني أن أفعل ما تريدونه بظرف أربع وعشرين ساعةً أو أسبوع. إن الحكمة السياسية تتطلب من الذين انتظروا سنتين أن ينتظروا عشرين يوماً، ويؤسفني حقاً، بعد أن انقطعنا عن الاجتماع حوالي سنة، أن تكون نتيجة لقائنا اليوم والحديث الذي استغرق بيننا ساعة من الزمن قطيعة جديدة... فقلت له بهدوءٍ ولهجةٍ تنبىء عن رغبتي بتصحيح ظنونه: ولكني حريص مع إخواني في المجلس التأسيسي على الحوار معكم وإصدار بياننا للأمة لا تعني به رغبتنا في القطيعة التي تعنونها أبداً!. عندئذٍ ارتسمت على وجهه شبه ابتسامةٍ وعلّق على كلامي بلهجةٍ ودّية فقال: إني أكرّر لكم رجائي بألا يحدث ما يعكّر الهدوء بتحريضٍ منكم، وأن تحافظوا على الأمن في البلاد. فضحكت وأجبته قائلاً: ثقوا تماماً بأن بسط الأوضاع السياسية للأمة لا يُعدُّ عملاً مخلاً بالأمن العام، ونحن أبعد ما يكون عن دعوة الأمة للقيام بأعمالٍ تخلّ بالنظام. وهكذا انتهى الحديث بيني وبين المفوض السامي بحضور جميل بك مردم بك، وودعنا وداعاً لائقاً».

هذا ما قاله الرئيس هاشم بك بالحرف الواحد، ولقد اتفقنا على إصدار البيان الذي أعددناه بعد إعادة النظر فيه مع الاخوان غداً لأنه واجب علينا مقدّس بحق الأمة لا نحيد عن القيام به مهما كلّف الأمر.

نهار الثلاثاء في ١٦ نيسان سنة ١٩٣٠ وفق ١٨ ذي القعدة عام ١٣٤٨هـ

نشرت الصحف الدمشقية والبيروتية بيان الجمعية التأسيسية في وقتٍ واحدٍ قبل ثلاثة أيام، وتناقلته الصحف المصرية، وعلّقت عليه جميعها تعليقاً جيداً لما فيه من وضوحٍ وحججٍ دامغة ولهجة صادقة بهدف المحافظة على حقوق الأمة المقدسة، ولقد لفت انتباهنا تعليق جريدة «الشعب» الصادرة اليوم التي يرأس تحريرها السيد نصوح بابيل، فقد جاء فيه، وهو منشور في صفحتها الأولى، قوله الآتي:

> «ها هو البيان الذي انتظرته الأمة بفارغ الصبر، وها هو دولة الرئيس الجليل هاشم بك الأتاسي يسرد لها مراحل المفاوضات التي دارت بين الجمعية التأسيسية وبين الفرنسيين، فمنها يتضح إلى أي حدٍّ مشى الوطنيون في سياسة التفاهم، وإلى أية نقطة وصلت إليها مجهوداتهم ومساعيهم، ولكن كيف السبيل إلى التفاهم مع قومٍ لا تقنعهم الحقائق، ولا يقدّرون السعي الشريف وحسن النية؟ ولسنا الآن في مجالٍ يدعونا إلى التعليق على كل ما تضمنه البيان إذ أن كل كلمة فيه تجعل الأمة تدرك أن نوابها قاموا بواجبهم مخلصين، فحقٌّ عليها أن تتقدم إليهم بعظيم تقديرها وخالص شكرها على أمانةٍ حرصوا عليها، وثقةٍ متّعتهم بها فكانوا وما زالوا أهلاً لها»(٤)

ولقد علمنا من بيروت أن الأخ المجاهد الوطني رياض بك الصلح أقام حفلة شاي تكريماً لزائر لبنان «المسيو بينار» أمين السر العام للبعثة العلمانية ورئيس لجنة الحزب الراديكالي في فرنسا، وانتهز فرصة وجوده في الكلمة التي ألقاها ترحيباً به، وذكّره بموقفه في باريس أمام لجنة الحزب الراديكالي الذي دلَّ على صداقته للعرب وعطفه على القضية السورية، وبقوله يومئذٍ، قبل عامٍ مضى:

«إنه لا يمكن حلّها إلا مع الوطنيين السوريين، بل الوطنيين في كلّ البلاد العربية». فأجاب «المسيو بينار» بأنه واثق من أن الاتفاق المطلوب لا بدّ حاصل، وأعرب عن استعداده لبسط القضية عند رجوعه إلى باريز أمام الأندية النافذة والمراجع الايجابية. ولما سُئل الزائر «كيف يتمّ الاتفاق المرجوّ مع الوطنيين، وقد رأينا ما كانت نتيجة المقابلة بين رئيس الجمعية التأسيسية، أي بين هؤلاء الوطنيين وبين المفوض السامي المسيو بونسو؟» أجاب: «وأنا أيضاً أستغرب أن يكون ذلك ما حصل، فأنتم تعلمون مواقفي نحو قضيتكم لأني واثق من قابليتكم وأهليتكم لعقد معاهدة بينكم وبين بلادي ستكون حتماً لمصلحة البلدين».

الأربعاء في ١٧ نيسان سنة ١٩٣٠ وفق ١٩ ذي القعدة عام ١٣٤٨هـ

خصصت نشاط هذا النهار لجلسة لجنة مشروع الفيجة الأسبوعية واستمعنا إلى تقارير المهندسين التي تدعو حقاً للتفاؤل بسير الأشغال كما نريد، أي باتفاق وتقدم حثيث. كما خصصت المساء والسهرة للجلوس مع عائلتي والاستمتاع بأولادي وأحاديثهن لأنهن ثلاث بنات: إلهام وسلمى ولميس سلمهن الله، ولسوف أبذل جهدي من الآن وصاعداً للترويح عن النفس مع أفراد عائلتي واصطحابهن إلى نزهاتٍ في الغوطة وفي دمّر لأن ربيع هذه السنة هادىء، زاهٍ، ككلّ ربيع تقريباً. لقد فاتني أن أذكر رحلتي القصيرة إلى لبنان في منتصف آذار الماضي حيث كُلّفت من قبل المجلس التأسيسي ورئيسه هاشم بك للاشتراك بحفلة تأبين الفقيد الذي خسرناه المرحوم الأمير فؤاد أرسلان، وقد صحبني وفد من الإخوان الأعزاء والصحفيين، وكان وقع كلمتي في نفوس الحاضرين طيباً، لا بسبب مضمونها المناسب للمقام فحسب، بل لأنني كتبتها متأثّراً حقاً، وفيها ذكرت خسارتنا الكبيرة بفقد الأخ المناضل فوزي بك الغزي قبل أقلّ من عام، ثم عرّجت على المصائب التي أخذت تحلّ ببلادنا من كل نوعٍ وختمتها بقولي:

«إن على الأمة في هذا الوضع الحاضر الذي تعاني فيه مقاومة الأجنبي، في الساحل والداخل، من أجل مصالحها وحقوقها، أن تزداد حرصاً على وحدة كلمتها والالتفاف حول قادتها وممثليها الشرعيين، ويحق لها أن تقول: إذا مات منا سيّد قام سيّد. وهذه الأسرة الأرسلانية التي فقدنا أحد رجالها المجاهدين ما زالت تقوم بواجباتها وبخدماتها الكبيرة لإحقاق الحق، والدفاع عن الاستقلال. وإذا مُنينا بفقد أحد هؤلاء المناضلين الأشراف فعلينا أن لا نجزع وألا نيأس بل يجب علينا أن نأخذ من مبادئهم وقوة إيمانهم دروساً نافعة للإحتذاء بهم».

نهار الخميس في ٢٤ نيسان سنة ١٩٣٠ وفق ٢٦ ذي القعدة عام ١٣٤٨هـ

كان اجتماعنا يوم أمس في مركز لجنة مشروع الفيجة طويلاً وصاخباً تذاكرنا فيه بقضية تأجير شلال «الهامة» لشركة الكهرباء واستعرضنا طلباً جديداً من شركة الشمينتو لاستئجاره. ثم نظرنا في منشورٍ وُزّع علينا موقّعَ من أمثال الدكتور أحمد راتب ويحيى كاظم أبو الشرف، والمنشور كله تعريض بي

أنا شخصياً، وتهجّم باطل بشأن قضية إيجار الشلال إلى شركة الكهرباء. ولقد أسفت لظهور هذا النوع من الدعايات الخبيثة والتهم الواهية التي يبثّها نفرٌ قليل ممن لا يسرّهم إنجاز هذا العمل الكبير الذي قمنا به ولا نزال نبذل الجهود في سبيل إنجاحه، وأنا أتحدى كلَّ مدّعٍ أو مغرضٍ أو حاسدٍ يريد النيل مني شخصياً بإثبات ما يقوله عن تواطئي مع شركة الكهرباء لإيجارها هذا الشلال لقاء آلاف الليرات، فالجميع يعلم أنها شركة أجنبية تستثمر الطاقة الكهربائية في دمشق لمصالحها الخاصة فقط! نعم، إن من يقوم بالأعمال الكبيرة ويرعاها معرّض إلى مثل هذه الإتهامات والمشاغبات ولكن ضميره الحيّ، وغيرته على العمل النافع الذي نذر نفسه ووقته لإتمامه، هما الحافز القوي الوحيد له على المضيّ في تنفيذه.

كنا قد تبلّغنا طلباً من شركة الشمينتو قبل بضعة أيام لاستئجار شلال الهامة فقررنا اليوم إرسال جوابٍ لها أعددناه مع الإخوان أعضاء اللجنة السادة: مسلم السيوفي وعارف الحلبوني، وعبد الوهاب القنواتي، وحسني البيطار وأنا، خلاصته أن لجنتنا يسرّها أن تتقدم شركة الشمينتو بطلب استئجار الشلال شرط تأمين مبلغ قدره ثلاثون ألف ليرة عثمانية ذهبية لمشروعنا، وهو المبلغ المطلوب من شركة الكهرباء في المباحثات الجارية معها حالياً، وأن اللجنة تمهل أعضاء شركة الشمينتو مدة خمسة عشر يوماً لإعطاء جوابها على أن تدفع القيمة المذكورة لصندوق اللجنة في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاتفاق على أبعد تحديد إذا تمّ بيننا. بعد أن أعددنا الجواب قلت لزملائي الأعضاء ما يلي: «تعلمون أننا كنا اتخذنا قراراً بالأكثرية المطلقة في ٢٦ آذار الماضي رقم (٢٥٠) بالموافقة على إيجار الشلال المذكور إلى شركة الكهرباء بالشروط ذاتها، وبالنظر إلى حاجتنا الماسّة للقيمة المطلوبة في شهر آب المقبل على الأكثر بالإضافة إلى القرض المطلوب من الحكومة الذي تحدّد بمبلغ ثلاثين ألف ليرة عثمانية، وبما أن شركة الكهرباء لم تعقد بعد الاتفاق معنا، لذا عرضنا موافقتنا على إيجار الشلال اليوم في جوابنا لشركة الشمينتو أملاً بالوصول إلى اتفاقٍ معها بذات الشروط، أو مع شركة الكهرباء، لا فرق، وذلك لأننا نحرص على سير الأشغال الجارية لتنفيذ جرّ المياه إلى منازل دمشق في أدوارها الأخيرة دون تباطؤ لتفادي الأضرار الكبيرة التي قد تلحق بالمشروع إذا لم تؤمّن له المبالغ المطلوبة». وقد سجلت كلمتي والقرار الذي اتخذناه في ضبط الجلسة جرياً على العادة المتبعة، كما أرسلنا بياناً للصحف كافةً يتضمن محضر الجلسة بكامله قطعاً لألسن الدساسين والمغرضين الذين لا يتورّعون عن إشاعة الشكوك في نزاهتنا، ولكنهم لن يفحلوا، ولا تلبث ادعاءاتهم الباطلة أن تنهار، وينفضح أمرهم بين الناس، فلقد برهن الناس عامة في هذه المدينة على ثقتهم الكبيرة بمشروعنا الحيويّ وبالقائمين عليه بدليل إقبالهم المنقطع النظير على الاشتراك فيه، منذ البداية، أي منذ أن وُفقنا بأخذ الامتياز له باسم بلدية دمشق وقبل الشروع بالأعمال فيه.

الأحد في ٢٧ نيسان سنة ١٩٣٠ وفق ٢٩ ذي القعدة عام ١٣٤٧هـ

نشرت الصحف السورية قرار لجنة مشروع الفيجة الذي اتخذناه في اجتماعنا السابق قبل ثلاثة أيام وعلقت عليه وعلى الكلمة التي قلتها فيه تعليقاً جيداً وحملت على الذين أثاروا ضجةً عابرة

بمنشورهم الواهي حملةً عنيفة. ولا أنكر أنه مضى علي يومان شعرت فيهما بالامتعاض والمرارة ولكن ما زادني قوةً في المضي بعملي هو موقف الذين زاروني من كبار رجال الأعمال والتجار ومن مختلف الطبقات الشعبية الطيبة يوميّ أمس وأول أمس، وأعلنوا لي ثقتهم بي واعتمادهم عليّ في العمل وغيرتهم على المشروع الذي يفتخرون به وينتظرون تدشينه بفارغ الصبر. قال لي الأخ أبو الفرج أفندي الموقع، وأقسم أمام عددٍ كبير من الزوار أنه لم ير في حياته رجلاً مندفعاً لخدمة بلده ومواطنيه ومتجرداً في خدماته مثلي، ولكن الأهم من كل هذا هو إعلان بعض الذين وضعوا تواقيعهم على المنشور المشار إليه ضدي انسحابهم بحجة أنهم لم يطلعوا على ما ورد فيه من الطعن بي. ثم زارني يحيى أبو الشرف، ورشيد أفندي الطرابيشي والشيخ عبد الجليل الدرّا من الذين وقّعوا المنشور، وأقسموا الأيمان الغليظة أنهم لم يكونوا يعلمون مضمونه.. إني أحمد الله دائماً على أنني غنيٌّ بثقة الناس بي، وتأييدهم لأعمالي، وهذا هو عزائي الوحيد على ما ألاقي في هذه الحياة من المتاعب وقلّة ذات اليد.

نهار الخميس في ١٢ حزيران ١٩٣٠ وفق ١٠ محرم عام ١٣٤٨

لقد انقضى شهر أيار دون أن يتلقى الرئيس هاشم بك جواباً على ما دار في الحديث بينه وبين المسيو بونسو في نيسان الماضي حسب وعده، ولكنه فاجأنا بإصدار قرارٍ بحلّ المجلس التأسيسي في الرابع والعشرين من أيار الماضي، أي بتعطيل وإلغاء الحياة الدستورية في البلاد، وهذا معناه تحكّمه والحكومة الموالية له بمصير البلاد كما يشاء! والحق أقول إننا كنا نتوقّع حلّ مجلسنا بعد تلك المفاوضات العقيمة الطويلة التي ذهبت سُدى. ويوم أمس أضربت دمشق وسائر المدن السورية إضراباً شاملاً صامتاً لم تشهد له البلاد مثيلاً، فأغلقت الحوانيت أبوابها في الأسواق والأحياء كلها، حتى أن باعة اللحوم والخضار تبعتها احتجاجاً على حلّ المجلس التأسيسي والوضع المتردي الناجم عن قرارات أخرى أصدرتها حكومة الشيخ تاج بإيعاز من المفوض السامي للتحكم بالبلاد والعباد على هواها. وهذا ما دفعنا إلى الدعوة لاجتماع كبير في دارة الأخ فخري بك البارودي في الساعة الخامسة من مساء أمس، غير أن الحكومة أعلمته ظهراً بمنع الاجتماع وأمرت الشرطة بسدّ جميع الطرقات المؤدية إلى بيته في حيّ القنوات، فتوزّع رجالها في كلّ منعطفات الطرق المجاورة، ووضع رجال الأطفائية مضخاتهم فيها وقذفوا القادمين إلى دارة البارودي بالماء فحدثت بينهم وبين الأهالي ورجال الشرطة مواجهات أدّت إلى جرح بعض المواطنين واعتقال نحو عشرين رجلاً مما لم يحدث له مثيل في السابق. لهذا تحوّلنا إلى منزل جميل بك مردم بك للاجتماع فيه، فغصّت قاعاته وغرفه بالناس من جميع الطبقات وهم في أشدّ حالات النقمة والاستياء، والتأم شملنا فألقينا خطابات كنا هيأناها لإلقائها في بيت فخري بك، وكان هو أول المتكلمين فهاجم الحكومة بقوله:

> «إنها آلة لتنفيذ مآرب السلطة الفرنسوية المسيطرة، وأنها «متفرنسة» أكثر من الإفرنسيين أنفسهم وقد أعطت الامتيازات والمشاريع الكبرى لهم منها امتياز مياه حلب، وتنوير حمص وحماه، وخط الحديد الذي يوصل بينهما وبين دير الزور ومشروع الطيران. فاعلموا أيها

الاخوان أنهم حاولوا دفعنا، نحن نوابكم، للتفريط بحقوقكم التي هي أمانة في أعناقنا ولكننا خرجنا من المعركة وجباهنا ناصعة، وأيدينا طاهرة برفضنا لمطاليبهم وإرادتهم. طلبوا إلينا الهدوء والسكينة وعدم تعكير الجوّ لنصل إلى حلّ موافق، وفاجأونا بنشر دستور جديد في جرائدهم فكان جوابكم عليه اتحادكم والاضراب الشامل ودعوتنا لهذا الاجتماع بكم. والحكومة إذا استطاعت أن تمنعنا وتمنعكم من اللقاء في داري فلن تستطيع أن تمنعنا من إعلان استنكارنا على أعمالها الشائنة. فليحيي الاستقلال، هدفنا الوحيد، ولتحيى الأمة المتحدة وعاشت سورية بأبنائها المخلصين حرةً كريمةَ النفس». كما خطب الأخ جميل بك وقدّم للحاضرين قراراً طلب إليهم التصويت عليه فصوتوا بالإجماع وهذا هو: «إن جمهور سكان دمشق، سواء المجتمعين في هذا المكان أو الذين تضامنوا معنا بالإضراب العام الهادىء الذي جرى اليوم، يقررون الاحتجاج على منع الجمعية التأسيسية من إكمال مهمتها، ويحتجون على تجزئة البلاد بإصدار ستة دساتير مختلفة، وعلى عدم مراعاة مشاعر الأُمة في انتخاب حكومة يطمئن إلى إخلاصها وكفاءة رجالها الشعب، ويحتجون على إبقاء فريق كبير من أبناء هذه الأمة وصفوة رجالها مبعدين عن أوطانهم. ونحن نعلن، بناءً على ما تقدّم، أن الأمة السورية ستثابر على خطتها حتى تبلغ ما تصبو إليه وترمي إلى تحقيقه لما فيه خير البلاد واستقلالها».

ولقد أُرسل هذا القرار إلى الصحف السورية والعربية لنشره فيها، ثم أبرق الأخ جميل بك إلى «المسيو بونسو» البرقية الآتية:

«أرجوكم تبليغ هذه البرقية إلى عصبة الأمم فقد كلفتني الجموع التي احتشدت اليوم وأيدتها مدينة دمشق بإضرابها الباهر أن أرسل إلى عصبة الأمم احتجاجها على منع الجمعية التأسيسية من إتمام مهمتها، وعلى قرار تجزئة البلاد بإصدار خمسة دساتير مختلفة، وعلى المادة ١١٦ التي تعطل الدستور وتغاير الاستقلال القومي، وعلى إبقاء الحكومة الحاضرة الموقتة التي دامت سنتين برغم اشتداد كره الأمة لها، وعلى حرمان فريق كبير من السوريين من العودة إلى بلادهم، وعلى مصادرة الحكومة لحرية الناس بقوة السلاح، وهم لا يعترفون بأي إجراءٍ لا يصدر عن طريق ممثلي الأمة الشرعيين».

وقد كان بين الخطباء الإخوان زكي بك الخطيب وفائز بك الخوري والدكتور نجيب الأرمنازي وأنا، وكان مما قلت في كلمتي:

«نحن الآن أمام صفحةٍ جديدة من صفحات هذا الجهاد الذي تعانيه بلادنا، وهذه جارتنا العراق ومفاوضاتها المستمرة، وهذه سورية الجنوبية، فلسطين الشهيدة، ودفاعها عن حقّها حيال الطامح في أرضها، وهذه سوريا المجزأة وضحاياها التي فاقت كلّ حدّ، وهذه ميادين الكفاح والنضال بين الشرق والغرب وكلّها الدليل الراهن على قوة الإرادة التي دبّت في روح شعوبنا تعبيراً عن قوة إيمانها بحريتها واستقلالها. وعلينا الآن أن نكون مستعدين

لمواجهة المستقبل وأن نحذره فهو مملوء بالاحتمالات، وخطتنا ستفرضها الحوادث والظروف حتى إذا خرجت الأمة السورية ظافرة من هذا العراك السياسي، بفضل يقظة رجالها وثباتهم في وجه الباطل، فإن مجال العمل سيكون واسعاً، وبقدر قوة الخصم وشدة بأسه تكون لذة الظفر، وبقدر ما عنده من وسائل التنظيم والتغرير بقدر ما يجب أن يكون عندنا من التضامن، وصحة التفكير، وقوة التدبير، لأن الذين يعملون بقوة عقائدهم الوطنية ومبادئهم القومية هم الأقوياء الذين يستطيعون تخطّي العقبات، مهما صعبت، ويتغلبون على هذه الأزمات مهما اشتدت، وكلكم، يا سادتي، ذلك الرجل القوي بما في نفوسكم الأبيّة، ومشاعركم الوطنية من مضاءٍ ووفاء».

وفي ساعة متأخرة من الليل انفضّ الاجتماع وهنأتُ الدكتور نجيب الأرمنازي على خطابه الموفق وعلى ذكر ما طالعه في الصحف الأجنبية الحرة عن الدستور الذي وضعناه، ومنها جريدة «الطان» أي «الزمن» الفرنسوية، غداة نشوب الخلاف بين الجمعية التأسيسية والسلطة الفرنسوية التي قالت:

«إن رجالاً يضعون مثل هذا الدستور ينبغي أن يتسلموا زمام الحكم في بلادهم وتدبير سياستها».

في ١٧ تموز سنة ١٩٣٠

إن الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت سوريا في هذه الآونة من السنة قد تفاقمت وأدّت إلى أن أعلن بعض التجار إفلاسهم، ناهيك عن ازدياد أسعار السلع والضرائب، والقضاء المبرم على الزراعة، والجمود في الأسواق الخ... وقد وجّهت المفوضية العليا سؤالاً إلى الغرفة التجارية عن الوسائل التي يمكن أن تساعد في حلّ هذه الأزمة فكلّفني رئيس الغرفة الأخ عارف بك الحلبوني بوضع الجواب، فدرست أسباب هذه الضائقة وبعثت إلى المفوضية جواباً مفصلاً عن سبل الخروج منها كنت فيها صريحاً ودقيقاً. ويوم أمس أوفدت جريدة «الشعب» رئيس تحريرها لمقابلتي والتحدّث إليّ في هذا الموضوع الشائك فقلت له ما يلي:

«إن الضائقة الاقتصادية والمالية التي تجتازها البلاد اليوم لم تمرّ بمثلها سورية منذ خمسين سنة، وقد تبيّن لي أن المفوضية لم تشعر بهذه الضائقة إلا من تناقص واردات الجمارك بمقدار خمسة وعشرين في المئة هذه السنة، وهي، كما تعلم، المسيطر الوحيد على الجمارك. أسباب هذه الضائقة عديدة ومتنوعة من أهمها تقسيم البلاد، ومنعها من التصدير إلى الأناضول والعراق والحجاز وفلسطين، في حين أنها، أي سوريا، كانت مورد التصدير لمحصولاتها الزراعية ومنسوجاتها الوطنية، قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى، إلى تلك البلدان المجاورة. لقد خسرت سوريا هذه الأسواق بعد انتهاء الحرب العامة مع أنه كان بالإمكان تفادي الأمر رغم تقسيمها سياسياً. كان على المفوضية العليا الفرنسوية أن تعقد اتفاقات جمركية مع البلدان المذكورة فلم تفعل بعد أن تسلطت على البلاد بالقوة، وقد تنبهت الغرفة التجارية هنا في

دمشق لهذا الأمر منذ سنة ١٩٢١ ووجهت كتاباً إلى المفوض السامي تطلب منه العمل على عقد اتفاقيات مع الدول المجاورة خشية أن يحلّ محل بضائع سوريا غيرها من البضائع الأجنبية، فلم يعر أي اهتمام لكتابنا، واحتلت البضائع الإيطالية أسواق الأناضول وغيرها. وعندما كنت عضواً في اللجنة الاقتصادية سنة ١٩٢٣ قدمت لائحةً طلبت فيها ضرورة الإسراع بعقد اتفاقيات اقتصادية وجمركية مع البلاد المجاورة، وخصوصاً مع العراق وتركيا وفلسطين، فوعد المفوض السامي بالاستجابة إلى طلبي ولكنه لم ينفّذ منه شيئاً إلى أن أدركوا في المفوضية ضرورة الخروج من هذا المأزق، حتى أنهم عقدوا مؤخراً مع فلسطين ومع شرق الأردن اتفاقيتين لم تُطبقا بسبب رفض هذين البلدين لاستيفاء رسوم جمركية على بضائع سورية، فطلبتا تعديلهما.

أما السبب الثاني في تفاقم هذه الضائقة الذي عرضته للمفوضية فهو التعامل بالورق السوري، أي العملة السورية، الذي لا يرتكز على أساس ثابت فقد ثبت أنه عرّض الأسواق للخسارة بعد أن أصبح عرضةً للصعود والهبوط أي للتقلبات. ويجب ألا ننسى أن نسبة هبوطه، حتى غاية اليوم، بلغت نحواً من خمسين بالمئة من أصل قيمته هي ما خسرته البلاد السورية واللبنانية. وثالثاً لا بد من ذكر دور الشركات ذات الامتياز واستبدادها في حدوث هذه الضائقة المالية لأنها تعمل على ابتزاز أموال الأهلين دون أن تكون عليها أية رقابة، فلا بدّ إذن من وضعها تحت الرقابة لتحديد الأسعار والأجور بما يتفق ومصلحة البلاد والأهلين. ورابعاً لا بد من أن أشير إلى مسؤولية الحكومات السورية المتعاقبة التي لم تضع حتى اليوم برنامجاً اقتصادياً تسير عليه، وتنفّذ موادّه بدقّة، ولم تهتم بتشجيع الصناعة والزراعة ومشاريع الريّ المثمرة. هذه هي أهم الأسباب التي أدّت بنا إلى هبوط أسعار الأراضي والأملاك، وأضعفت قيمة النقد المتداول بين أيدي المواطنين».

وعندما سألني عما اقترحته لتلافي الأزمة أجبته قائلاً: «إن البلاد لن تنجو من هذه الضائقة إلا بالعمل على تأسيس الصناعات على الأصول الحديثة وتشجيعها، وهذا لن يكون إلا بإعفاء المواد الأولية التي تحتاجها هذه الصناعة من الرسوم الجمركية كما هي الحالة في فلسطين لكي نتخلص من مزاحمة الصناعة الصهيونية. والوسيلة الأخرى تكمن في تنشيط أعمال الزراعة والعناية بالريّ لأجل استثمار الأراضي الواسعة في بلادنا والمهملة، وكذلك تخفيف الضرائب التي تتقاضاها الحكومة المحلية مما لا يتفق مع وضع البلاد الاقتصادي ومقدرة الأهلين على دفعها، وقد أجمع علماء الاقتصاد على أن الضرائب إذا بلغت حداً يتجاوز مقدرة المكلفين تؤدي إلى إفلاسهم، فإذا تسلّم الإدارة في الدولة الخبراء الأكفاء المخلصون يصبح في إمكانهم التوفيق بين مقدرة المكلفين وحاجة موازنة الدولة، ولا بدّ إذن من العزوف عن سياسة الإرضاء التي ترهق الخزينة العامة بما يزيد على ربع مواردها».

في ١٢ آب سنة ١٩٣٠

صادفت ذكرى المولد النبي قبل يومين، تلك الذكرى الشريفة التي تحتفل بها البلاد الإسلامية في كلّ مكان، فدعانا الدكتور ابراهيم صبري أفندي المولوي المقيم في أعلى حيّ المهاجرين للإحتفال بها، مع عددٍ كبير من إخواننا الوطنيين ومن أهله وأصدقائه، وقد تزامنت هذه الذكرى مع وصول ماء الفيجة إلى داره ودور المشتركين في المهاجرين، وبعد أن تمت قراءة سيرة المولد خطب في الحاضرين الأستاذ جودت أفندي المارديني باسم صاحب الدار مرسلاً الثناء والتحية إلى لجنة عين الفيجة وأعضائها «الذين خدموا المدينة بمشروعهم وإخلاصهم له خدمةً جليلةً لن يقدرّها غير أولئك الذين كانت دورهم محرومة من المياه النقية العذبة، والتي أضحت الآن تترقرق فيها» كما قال.

لا أنكر أنني كنت مبتهجاً للغاية بوصول المياه إلى حيّ المهاجرين كمرحلةٍ أولى قبل وصولها إلى سائر منازل دمشق، فطلب إليّ الكلام صاحب الدار موجّهاً لي عبارات نابعة من وجدانه أتى فيها على صمودي في وجه العقبات والإحباطات وتخطيها لتحقيق هذا المشروع، فارتجلت كلمةً شكرت فيها أريحيته وأمثاله الذين عاضدوا المشروع ووثقوا بالقائمين عليه منذ البداية، وقلت:

«إنني ما زلت أذكر أنني حينما تقدّمت بطلب الإمتياز من المفوض السامي «الجنرال ويغاند» باسم بلدية دمشق لهذا المشروع الذي راود أفكاري وأحلامي منذ سنة ١٩٢٢، وطلبت تأليف لجنة فنية لدراسة تحقيقه من الوجهتين الفنية والمالية والقيام بعد ذلك بعرض أمتار الماء للإكتتاب حسب قانون الإمتياز، كان بعض الناس يهزأون ويستغربون ولكن قوة الإيمان بالنجاح، والمثابرة في العمل، والثقة بفائدة هذا المشروع للبلد ولصحة ساكنيه ولاقتصاده وتطوّره العمراني خلقت فينا إرادةً قويةً، وعزيمةً لا تفلّ، ومكّنتنا من التغلّب على ما واجهنا من عقبات، وقلنا للناس وقتئذٍ: «إن يوم تحقيق هذا المشروع ليس ببعيد، إن شاء الله». وقد ختمت كلمتي معلناً بأن القروض التي حصلنا عليها سوف نسدّدها، مع فوائدها، بعد إنجاز المشروع كلّه بثلاث أو أربع سنوات لأن كميات كبيرة من ماء الفيجة سوف تباع لحاجة المدينة الماسّة إليها، وأن أرباح المشروع سوف تُنفق على أعماله الإضافية كالصيانة، وتوسيع شبكة القساطل، وعلى تجميل العاصمة، لأنه مشروع أهليّ ليس فيه أدنى فكرة تجارية أو استثمارية».

قوبلت كلمتي بالارتياح فنهض الأخ فخري بك البارودي وألقى خطاباً من خطاباته الشيقة، الناضحة بالمشاعر الوطنية السامية، فحثّ الناس على تشجيع المشاريع الوطنية، ومنها الصناعية التي تحتاج إليها بلادنا، وأطنب بمشروع الفيجة والقائمين عليه وأثنى على نزاهتهم، ثم كان لا بدّ له من إظهار ظرفه المفطور عليه فصفّق له الحاضرون كثيراً. بعد ذلك قام الدكتور الأستاذ نجيب بك الأرمنازي وتحدث عن المشروع موجهاً الشكر لأعضاء اللجنة المشرفة على تنفيذه، وقال إن نجاحه كوّن عند رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال فكرة القيام بمشاريع وطنية والتعاون على إنجازها ومنها مشروع شركة الشمينتو الحديث.

بلغني اليوم أن بعض الإخوان الذين حضروا حفلة الدكتور إبراهيم صبري المولوي قد توجّهوا بعد خروجهم من داره إلى نفق: «المهاجرين ـ دُمّر»، المفتوح للزيارة، والمنوّر بالكهرباء، وتجولوا ضمنه وأُعجبوا بما شاهدوا.

في ٢٤ آب سنة ١٩٣٠

منذ ثلاثة أيام ونحن نعقد اجتماعات متتالية بمناسبة مجيء الأخ الزعيم ابراهيم بك هنانو لدمشق، فلقد تذاكرنا معه في الأوضاع الحاضرة، وتمخضت محادثاتنا عن ثلاث قواعد يجب أن نعمل على أساسها هي أولاً السعي لتحقيق الوحدة الوطنية والعربية ببثّ الدعوة لها، وتوثيق عرى الصداقة والتفاهم مع البلاد السورية المختلفة، وتأييد العاملين فيها بالاتصال الدائم بهم. ثانياً تحديد الصلات بين فرنسا وسوريا واستنكار أعمال الفرنسويين بعدما تبيّن لنا أنه ليس في نيّتهم حتى الآن ما يشجّع على اتباع سياسة تعاون معهم، وتنظيم وسائل الاحتجاج عليهم ومقاومتهم على الصعيدين الشعبي والوطني. ثالثاً التمسك بالدستور الطليق من القيود الذي وضعناه، والمطالبة بمعاهدةٍ تتناسب مع حفظ كرامة الأمة وتصون حقوقها وحريتها، وبانتخابات حرة تجري في البلاد على أن نعمل بالتمهيد لخوضها في حينها. وقد خرجنا من اجتماع اليوم الأخير متفقين على تنظيم مؤتمر نعيّن فيه المناهج اللازم اتباعها، وقبل أيام شاركت في الاحتفال بتدشين نادي الفنون الجميلة مع بعض الاخوان وكان احتفالاً مبهجاً ويجد القارئ صورة المحتفلين بذلك النادي في موضع آخر من هذا الكتاب.

في ١٠ أيلول سنة ١٩٣٠

أنعم الله علينا اليوم بولادة بنتٍ جديدةٍ لنا أطلقنا عليها إسم «سهلة» لسهولة ولادتها بالقياس إلى ولادات زوجتي السابقة. إنني حقاً مبتهج بها على عكس زوجتي التي كانت تؤثر ولداً، وسعيدٌ بسلامة الأم، أسأل الله أن يجعلها من بنات اليمن والسعد وأن يقدرنا على القيام بواجب تربيتها ورعايتها هي وشقيقاتها إلهام وسلمى ولميس أفضل قيام.

في ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠

لم يطرأ أي جديد على الوضع السياسي المتأزم في البلاد يستحق التسجيل في الآونة الأخيرة غير أننا عقدنا بعض الاجتماعات مع اخواننا النواب وأعضاء الكتلة الوطنية كالمعتاد. أما الوضع الاقتصادي فهو يزداد سوءاً، والتذمّر من حكومة الشيخ تاج الدين الحسني على أشدّه، والأغرب من كل هذا هو تدجيل الصحف الموالية لها بإطناب أعمالها، ولكن جريدة «القبس» الوطنية ما زالت تهاجم الحكومة بموضوعية على تجاوزاتها بحق الشعب وأمواله دون أن تتعرّض للملاحقة القانونية كما حدث للشيخ راغب العثماني، صاحب جريدة «الاستقلال»، وهو من خيرة رجال النهضة العلمية في البلاد. والشيخ راغب العثماني لا ينتمي إلى حزبٍ معين ولكنه يغار على المصلحة الوطنية، فانتقد الحكومة انتقاداً مراً، مدعوماً بالبراهين التي تثبت صحة ما نشره من تبذير أموال الدولة كإثراء رئيس الوزارة

السريع الذي كان مرهقاً بالديون، واستخدام وزير الزراعة الجرارات الحديثة «تراكتورات» المستوردة لمصلحة الوزارة في حراثة أراضيه الخاصة الخ... الخ... فطار صواب رئيس الحكومة وأصدر أمراً بتعطيل جريدته وأمراً آخر بمقاضاته ولكنه تمكّن من الفرار إلى بيروت، وحُكم عليه بالسجن ستة أشهر! فاعترض على الحكم وكان في طليعة المحامين الذين تبرعوا للدفاع عنه المحامي اللامع والخطيب المشهور الأستاذ فيلكس فارس الذي جاء خصيصاً من بيروت، والأستاذ فؤاد القضماني، فكان أن فسخ المرجع القضائي الأعلى الحكم عليه وأعلن براءته.

وفي يوم أمس جرى الاحتفال بافتتاح فرع لبنك مصر فأُطلق عليه إسم: «بنك مصر وسوريا ولبنان»، وهو حدث هام كانت له أطيب الأصداء في الأوساط التجارية والزراعية والاقتصادية. لقد تكلّلت جهود القائمين على هذا المصرف بنجاح وأتى من مصر الاقتصادي الكبير طلعت بك حرب لتدشين هذا البنك وألقى خطاباً ممتازاً، ثم ألقيتُ خطاباً كنت قد أعددته سابقاً نزولاً عند تكليفي بالكلام من قبله، مسبقاً، أي قبل وصوله إلى سوريا، فقلت فيه:

«عندما زار دمشق ضيفها الكريم طلعت بك حرب في سنة ١٩٢٤، التفّ حوله المعجبون به وبأعماله الإنشائية الكبيرة الناجحة، وكنت أحد هؤلاء، ثم أقمنا له حفلة تكريم في مجمع اللغة العربية بمعونة الأستاذ محمد بك كرد علي وكانت آمالنا منعقدة على دعوة العاملين المخلصين الأكفاء للسير على منواله في خدمة وتدعيم النهضة الاقتصادية، وقد حققت الأيام أملنا بنهوضه مع أعوانه من أكارم رجال المال والأعمال في مصر والبلاد السورية، بتأسيس فرع لبنك مصر في دمشق. إننا سعداء حقاً بفتح هذا الفرع تحت إسم: بنك مصر وسوريا ولبنان، ولا سيما في أثناء الأزمة الاقتصادية العامة التي تجتاح بلادنا، وتحتاج إلى من يساعدها على التغلّب عليها، كما أننا نرجو أن يكون هذا المصرف مشجعاً للقيام بأعمالٍ ونشاطاتٍ كبيرة، لا تقتصر على التسليف والإقراض فحسب، بل تتعداهما لمساعدة المؤسسات والشركات المساهمة كالتي قام بتشجيعها بنك مصر أمثال شركة الورق، ومطبعة مصر، والشركات المساهمة لحلج الأقطان، وصيد الأسماك، والنقل والملاحة، والغزل والنسيج في القطر المصري الشقيق. لهذا أقول إن ضيفنا الكبير اليوم، طلعت بك حرب، هو مؤسس النهضة الاقتصادية في هذا الشرق العربي الذي لا سبيل له إذا أراد النهوض الاقتصادي إلا بمتابعة خطى الرواد في الأعمال المالية والإدارية، والسير بها على الأصول الحديثة. إننا واثقون بأن يصبح هذا المصرف الوطني القدوة الحسنة في الدقة بالعمل، والاستقامة فيه، والجودة في الإدارة، ما دام سيدرّب أبناءنا على العمل المنتج، وما دام رائده خدمة الصالح العام، كما قال طلعت بك في خطابه الذي سمعناه. وختاماً أقول لكم، أيها السادة، إن اعتزازنا كبير بهذا البنك القومي الوطني الأول الذي يدار بأيدي وعقول أبناء بلادنا وأموالهم وعقولهم، وأرسل أطيب التحية لمصر العزيزة، ولرجالها الذين تآزروا مع إخوانهم السوريين واللبنانيين للقيام بهذا العمل الهام الذي أسدوا به خدمةً عظيمة للوطن ولنهضته الاقتصادية والتجارية والزراعية المتوخّاة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

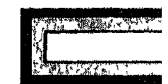
نهار الجمعة في ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ وفق ٨ رجب عام ١٣٤٩هـ

حدث اليوم ما نشطني بعد الوعكة الطفيفة التي أَلمّت بي وذلك عندما زارني في الصباح السيد محمود أفندي الغراوي، محاسب لجنة مشروع الفيجة القدير، وكلفني بأن أذهب معه إلى حيّ المهاجرين لرؤية مياه عين الفيجة الغزيرة تتدفق في الخزان الأعلى الجديد. لقد فوجئت حقاً بهذا الخبر السارّ وصاحبت السيد محمود أفندي فصعدنا إلى حيّ المهاجرين، ومررنا على أخي جمال المقيم فيه، ودعوناه لمصاحبتنا إلى مكان الخزان فرافقنا، ولم أتمالك نفسي من أن أذرف دموع الفرح لرؤية هذه النتيجة المبهجة لجهادنا الطويل. كانت مياه الفيجة تتدفق في الخزان الكبير الجديد زلالاً سلسبيلاً فشكرت الله بحرارة على توفيقه لنا، وسألته العون في إتمام هذا المشروع الذي يوشك على الإنتهاء على أحسن وجه. ولما كان بيت الطبيب السيد حمدي بك الخياط تحت هذا الخزان مباشرة، في الجادة الثامنة من حيّ المهاجرين، أي في أعلى نقطة فيه، مررنا عليه فاستقبلنا هو وأشقاؤه بالبشر، وقال لنا ووجهه يطفح بالفرح:

- «ادخلوا إلى الشرفة قبل أن نشرب القهوة وشاهدوا هذا المنظر الرائع!»

شاهدنا بركة ماء في وسطها تترقرق فيها المياه وتتلألأ من النافورة التي تتوسطها كالجواهر.

إنني أعتبر هذه الساعة من أسعد أوقات حياتي ولقد وافقت على اقتراح الدكتور الخياط بأن يُعدّ هذا اليوم عيد الماء في حيّ المهاجرين. أما الفرحة الكبرى فسوف تكون يوم تدشين هذا المشروع ووصول مياه الفيجة إلى جميع أحياء دمشق ومنازلها، والحمد لله أولاً وآخراً على عونه في تحقيق هذا العمل وتخليصه من الاحتكار الأجنبي.



هوامش الفصل الحادي عشر

(١) برتلو Berthelot.

(٢) ڤيبر Weber.

(٣) أي ما نسميه وزارة الأشغال العامة.

(٤) جريدة الشعب، العدد ٨١٠، تاريخ ١٨ ذي القعدة سنة ١٣٤٨ وفق ١٦ نيسان سنة ١٩٣٠، الصفحة الأولى، دمشق.

الفصل الثاني عشر

انتخابات سنة ١٩٣٢، والإضراب الستيني بدمشق


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

انتخابات سنة ١٩٣٢، والإضراب الستيني بدمشق

كانت الصفحة السابقة من مذكرات أبي آخر ما خطه بقلمه عن أحداث سنتي ١٩٢٩ و١٩٣٠، ثم تعاقبت الأحداث على بلادنا وكان له دور بارز فيها سياسياً واقتصادياً لا بدّ من ذكره في سياق سيرة حياته.

إن ما حدث في سنة ١٩٣١ هو وفاة قائد الثورة العربية الكبرى جلالة الملك حسين في عمان في شهر حزيران سنة ١٩٣١ ولقد دُفن في الحرم الشريف بالقدس، وفي الشهر ذاته توجّه أبي إلى قصر رغدان في عمان للتعزية بوفاته بصحبة فخري البارودي وعفيف الصلح.

ولقد أقيمت في دمشق حفلة تأبين كبرى للملك حسين في شهر تموز (يوليو) سنة ١٩٣١، ألقى فيها أبي خطاباً باسم الكتلة الوطنية استعرض فيه يقظة العرب في أواخر ظلّ الطغيان العثماني بتأسيس الجمعيات العربية في بدايات القرن العشرين ثم انعقاد المؤتمر العربي الأول في باريز للمطالبة بحقوق الأمة، وأتى على ذكر فظائع التعذيب والإعدامات في عهد جمال باشا السفاح في البلاد السورية إبان الحرب العالمية الأولى إلى أن وصل إلى انبعاث الفكرة القومية العربية بقيادة ذلك الأمير العربي الشريف حسين بن علي الرابض في بطحاء مكة المكرمة بإعلان الثورة العربية الكبرى ضد الطغيان، فقال:

«وانصرفت الآمال تحوم حول الأمير العربي الشريف لإعادة تلك الدعوة المقدسة التي قام بها جدّه النبي العربي صلى الله عليه وسلّم، فلم تخب آمال هذه الأمة بمنقذها الحسين بن عليّ، ولم ينقطع حبل الرجاء في إعادة بنيان الدولة العربية المتهدّم فقام معلناً ثورته الكبرى بإيمانه الصلب وعزيمته القوية. تلك هي الوثبة الكبرى التي تقدّمت بالقضية العربية تقدماً كبيراً وانتقلت بها من دور الآمال إلى دور الأعمال. هنا يكمن موضع العبرة وموقف التذكير أيها السادة، وأنا أعتقد أن جميع الذين رافقوا تطوّر هذه القضية يعتقدون معي أن ثورة الحسين بن عليّ وضعت دعائم وأسس الدولة العربية التي نتوخاها لاستعادة عزتنا وحريتنا واستقلالنا، فالشريف الملك حسين هو الذي ناضل لتحقيق غاياتها السامية نضال الأبطال، وهو الذي كان المثل الأعلى في التضحية فكان هو وعرشه وآماله

الكبرى ضحية ثباته وإخلاصه في خدمة بلاده وأمته. ولا عجب إذا رأينا الأمة العربية في جميع أقطارها تحتفل في هذا اليوم بذكرى هذا الملك العظيم لتتخذ من ذكراه درساً عملياً في جهادها الآتي، فإن حياة الدول والشعوب لا تقاس، كما تعلمون، بعشرات السنين، فهذه الوحدة الألمانية، والوحدة الإيطالية في تاريخهما الطويل أكبر مثال لنا في التضامن والإرادة الصلبة والإصرار على بلوغ الأرب. نحن اليوم مطالبون بغرس مبادىء ثورة الحسين في قلوب أبنائنا وأحفادنا، وحثّهم على العمل في سبيل تحقيقها، حتى إذا تضافرت جهود ملوك الأمة العربية وزعمائها بإخلاص وإيمان للاقتداء بمليك العرب الحسين فلسوف تذكرهم الأجيال الطالعة كما تذكر ألمانيا زعيمها الكبير وموحّدها «بسمارك» وكما تذكر إيطاليا «غاريبالدي» وأمثالهما الذين جعلوا من بلادهم الممزقة أوطاناً موحّدة. وكلنا أمل في أن يتمخّض مستقبل بلادنا الممزّقة عن أمثال هؤلاء القادة لكي يتحقق البنيان الذي وضع أسسه الحسين بن عليّ لأن الأعمال الكبرى في تاريخ الأمم لا تقاس بحاضرها وإنما بمستقبلها، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»[1].

أما بالنسبة لتطوّر الأوضاع في سورية التي ظلت مشحونة بالاضطرابات والمظاهرات على مدى الأشهر العشرة الأولى من سنة ١٩٣١ فلقد نجم عنها وعن انقطاع المفاوضات بين الوطنيين وبين السلطة الفرنسية صدور قرار من المفوض السامي المسيو بونسو بإنهاء أعمال حكومة الشيخ تاج الدين الحسني في ١٦ - ١١ - ١٩٣١، علماً بأنه كان قد انقضى على تعطيل ثم حلّ المجلس التأسيسي أكثر من ثلاث سنوات منذ شهر آب (اغسطس) سنة ١٩٢٨. كان المفوض السامي بونسو هو الحاكم المطلق في البلاد فألّف حكومة انتقالية برئاسة مندوبه المسيو سالومياك «Salomiac» في أعقاب إقالة حكومة الشيخ تاج عهد فيها بوزارة الداخلية إلى بديع المؤيد وبوزارة المالية إلى توفيق شامية، وبأمانة السرّ العامة إلى توفيق الحياني، ثم أصدر قراراً لاحقاً بإحداث مجلسٍ استشاري أعلى مؤلّف من رئيس الدولة السابق أحمد نامي الداماد، ورئيس محكمة التمييز وعميد الجامعة السورية ورئيسيّ غرفتي التجارة في دمشق وحلب لإبداء آرائهم في سبل اتخاذ التدابير اللازمة للخروج من الأوضاع المتأزمة وضمان الاستقرار في البلاد. وفي أول اجتماع عقده ذلك المجلس الاستشاري ألقى المفوض السامي «بونسو» خطاباً دعا فيه إلى إجراء انتخابات تشريعية جديدة عيّن موعدها ما بين ٢٠ - ١٢ - ١٩٣١ و٥ - ١ - ١٩٣٢، ووعد بالتفاوض مع المجلس النيابي المنتخب لعقد معاهدةٍ بين فرنسا وسورية. في إثر تلك الدعوة اجتمع أعضاء الكتلة الوطنية في منزل رئيسها هاشم الأتاسي وقرروا خوض المعركة الانتخابية ونشروا بياناً في الصحف هذا بعض ما جاء فيه:

«إن الواجب الوطني يدعونا إلى عدم الغياب عن الجهاد في هذه المرحلة الدقيقة التي تجتازها بلادنا وذلك بالرغم من وجود عدد كبير من إخواننا الوطنيين مبعدين عن وطنهم، وبالرغم من العيوب الجمّة الظاهرة في قانون الانتخابات الحالي وعجزه عن ضمان الحقوق لأربابها».

وبما أنني حريصة على الدقة في سرد الأحداث أودّ الاستشهاد بما كتبه المؤرخون الموثوقون عنها لأهميتها وكذلك لاشتراك أبي فيها بوصفه عضواً بارزاً من أعضاء الكتلة الوطنية المقبلين على خوض الانتخابات، فأنقل ما جاء في كتاب الأستاذ حنا خباز والدكتور جورج حداد عن نتائجها فكتبا ما يلي:

«جرت الانتخابات في موعدها المحدّد ولكن تدخل الفرنسيين فيها أدى إلى اضطرابات دامية في دمشق ودرعا وحماه لذلك أُجلت إلى شهر نيسان سنة ١٩٣٢، ولقد سجلت فوزاً للوطنيين بالرغم من حصول تلاعب في المناطق الأخرى وخاصةً في حلب. واجتمع المجلس النيابي الجديد في السابع من شهر حزيران وشرع بانتخاب أول رئيس للجمهورية السورية فلم يفز مرشح السلطة الفرنسية حقي العظم بل كان الفوز حليف محمد علي بك العابد. أما في انتخاب رئيس المجلس النيابي فقد نجح صبحي بركات»[٢]

كان أبي من الفائزين في الانتخابات عن دمشق، وقد شكل الوزارة الجديدة السيد حقي العظم واشترك فيها من الكتلويين السيدان جميل مردم بك للمالية والزراعة ومظهر رسلان للعدلية والمعارف على أساس السعي من أجل وصول البلاد إلى تحقيق أمانيها ولكن الفرنسيين عادوا إلى أسلوب المماطلة والتسويف في التفاوض مع الوطنيين. تمّ تشكيل تلك الوزارة في ١٥ ـ ٦ ـ ١٩٣٢ وانتهت مهمتها في ٣ ـ ٤ ـ ١٩٣٣ باستقالة السيدين مردم بك ورسلان، فأعاد حقي العظم تشكيلها من غير أن يشترك فيها النواب الوطنيون ولكن الأوضاع لم تستقر على حال في سائر المناطق السورية. ولقد تبين للحكومة الفرنسية فشل المفوض السامي «هنري بونسو» ورئيس شعبته «موغرا» في سياستهما فاستدعتهما إلى باريس وأنهت مهمتهما في سورية ولبنان، ووقع اختيارها على الكونت هنري دو مارتيل «Comte Henri De Martel» فعيّنته مفوضاً سامياً فيهما ووصل إلى بيروت في صيف سنة ١٩٣٣.

أعود الآن قليلاً إلى الوراء لأذكر مؤتمراً طارئاً للكتلة الوطنية دعا إليه رئيسها السيد هاشم الأتاسي وحضره الزعيم إبراهيم هنانو وأبي وأقطاب الكتلة للتداول والتشاور في الأوضاع المستجدة، وقد اختاروا بلدة «رويسات صوفر» الجبلية في لبنان فأقاموا فيها يومين في ١٤ و١٥ تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٣٢ وخرجوا من المؤتمر متفقين على الصمود في مناوأة الانتداب ورفض الاعتراف به مهما كلّفهم الأمر من تضحيات.

وفي الشهر الثالث سنة ١٩٣٣ كان أبي عضواً في الوفد المؤلف من أعضاء الغرفة التجارية بدمشق للاشتراك بمؤتمر اقتصادي انعقد في بيروت ما بين ١٤ آذار (مارس) و٢١ منه، وقد كان يومئذ نائباً لرئيس غرفة التجارة، فتدارس المؤتمرون الأوضاع التجارية والاقتصادية في البلدين

وطرق تنميتها، وانتخبوا لجنة تنفيذية تمثّل الغرف التجارية فيهما بوضع تقارير عن الوضع الاقتصادي العام لرفعه إلى المفوض السامي على أن يكون مرفقاً بالإحصائيات والوثائق.

ولقد أنهت اللجنة التنفيذية المنتخبة التي كان أبي من أعضائها وضع التقارير المطلوبة في أوائل صيف تلك السنة ورفعتها إلى المفوضية العليا وطالبت الفرنسيين بوضع سياسة جمركية جديدة تؤدي إلى انتعاش المرافق التجارية والصناعية والزراعية في سورية ولبنان. بعد انتهاء مهمته المشار إليها أجرت معه جريدة «فتى العرب» حديثاً حولها جاء فيه قوله:

«لقد فكرنا في اللجنة التنفيذية في كلّ ما ينبغي عمله لإنقاذ البلاد من الحالة الاقتصادية السيئة التي صارت إليها الأسواق المالية في الآونة الأخيرة، ووضعنا مقترحات تضمن لتلك الأسواق انتظام حالها وعودة الثقة إليها إذا تمّ تنفيذها، فقدمناها إلى المفوض السامي وطالبناه بالنظر في الديون العامة المترتبة على بلدينا لكي يستفيدا من التعديلات التي حصل عليها جيراننا الأتراك بشأن كمية هذه الديون، وشروط تسديدها».

لقد طرأ بعض التحسن على أوضاعنا العائلية منذ سنة ١٩٣١ يجب عليّ أن أشرح أسبابه ونتائجه، فقد انتقلنا من السكن في بيت جدي الكبير في حيّ الشاغور الذي كنا نقيم فيه مع اثنين من أعمامي وعائلتيهما هما عمي صبحي وعمي محمد، واستأجر أبي لنا الدور الثاني في مبنى خال أمي الدكتور رشدي العطار الواقع في شارع نوري باشا في حيّ الصالحية. بعد انتقالنا إليه أدخلني والداي في مدرسة راهبات الفرنسيسكان مع أختي لميس لحرصهما على أن نتعلم اللغة الفرنسية، أما أختي سهلة فقد آثرت الدخول إلى مدرسة تجهيز البنات. وفي السابع عشر من شهر آب (أغسطس) سنة ١٩٣٣ ولدت أمي أختاً جديدة لنا أطلق عليها أبي اسم: «رباب» وكتب بخطه في الصفحة الأخيرة من صحيح البخاري التي جرى على تسجيل التواريخ العائلية فيها ما يلي:

«ولدت ابنتي رباب في صباح الخميس الواقع في ٢٦ ربيع الثاني عام ١٣٥٢ وفق ١٧ آب سنة ١٩٣٣ بعد صلاة الصبح، جعلها الله ميمونة الطالع».

ولقد كانت رباب حقاً ميمونة الطالع لأن والديَّ رزقا أخاً لنا بعد ولادتها بثلاث سنوات أسمياه «بشر» وذلك في صباح يوم السبت الواقع في ١٧ ربيع الأول عام ١٣٥٥ وفق ٦ حزيران سنة ١٩٣٦. إن ما يستحق الذكر عن أبي، رحمه الله، في موضوع إنجاب خمس بناتٍ قبل ولادة أخي بشر هو استبشاره بقدومهن، وحرصه الشديد على تطييب خاطر أمي، رحمها الله، التي كانت راغبة في إنجاب ولدٍ ذكر، وتستاء كلما ولدت بنتاً وتقول:

«أنا لا أزعل من البنات ولكنني أزعل عليهن في الحياة لما يتعرضن له من مشكلات...».

من جهة ثانية كان أبي قد تسلّم عملاً دائماً مريحاً في مؤسسة مياه الفيجة بعد تدشين المشروع في صيف سنة ١٩٣٢ كمراقب عام لها براتبٍ أقرته لجنة المشروع بإجماع الأصوات قدره خمسون ليرةٍ ذهبية شهرياً، وذلك دون أي تعويضٍ آخر سكنيّ أو غيره. كما أن عمله هذا الجديد لم يمنعه من متابعة نشاطه السياسي ولكن الاصطدامات الحادة بين الفرنسيين والكتلويين التي جرت في المجلس النيابي أحدثت استياءً عاماً في البلاد فزاره في مكتبه في إدارة الفيجة مندوب عن جريدة «الأحرار» البيروتية في شهر أيلول سنة ١٩٣٣ وأخذ منه حديثاً عن الأوضاع المتأزّمة في البلاد استهلّه بقوله:

«كان للنائب الوطني الأستاذ لطفي الحفار مواقف مشرّفة في المجلس النيابي، وكان لا يدع حادثاً يستحق الدفاع دون أن ينبري للدفاع عنه، ويكفي أن تجالسه دقيقتين لتشعر بإخلاصه في جهاده الوطني. إني لأذكره دائماً وهو واقف على منبر المجلس يخطب بصوتٍ مرتفع وحماس شديد، فسألته: «ما رأيكم في الموقف الحاضر والحكومة الحاضرة؟» فقال: «الموقف الحاضر لا يتلاءم، بأيّ وجهٍ من الوجوه، مع مصلحة البلاد السياسية والاقتصادية واني لا أنتظر قط إصلاحاً مجدياً إلا من الحكومات التي تمثل الفكرة الوطنية تمثيلاً صحيحاً». وسألته عن موقفه وإخوانه نواب الكتلة الوطنية السلبي من التعاون مع الحكومة الحاضرة في إثر استقالة جميل مردم بك ومظهر رسلان منها، وقلت له: «هل تعتقدون أنكم كنتم على خطأٍ أم على صواب في ذلك الإنسحاب؟» فأجاب: «من المعلوم أن هناك فكرتين بين رجال الكتلة الوطنية وهذا لا يعني أن هناك انقساماً في العمل والمبدأ لأن تصادم الآراء في جميع الكتل السياسية والأحزاب أمر طبيعي، وإذا نحن جارينا أصحاب الفكرة القائلة بالانسحاب من الحكومة والمجلس فلاعتقادنا بأننا نقوم بواجب وطني تدعونا إليه المصلحة العامة» وأخيراً سألته: «ما رأيكم فيما يقال عن (تفسّخ) الكتلة الوطنية؟» ضحك وأجاب: «تقول «تفسّخ» الكتلة؟ إني أستغرب ما أسمع، ولقد قرأنا كثيراً من المقالات المتعلقة بهذا الموضوع في المدة الأخيرة، والقول بأن الكتلة الوطنية قد اعتراها شيء من الضعف إنما هو مجرّد قول سوف لا تؤيّده الحوادث المقبلة، وأنا لا أنكر أسفي لحرمان الكتلة من خدمات رجلٍ كالأخ محمد بك النحاس الذي كنا نحرص على العمل معه، كما أن انسحاب بعض الأعضاء من أي حزب ليس بالشيء المستغرب في حياتها، وهو لا يؤثّر على أعمالها وسيرها لتحقيق أهدافها»[٤].

نظراً للخلاف المستعصي بين مجلس النواب والمفوضية العليا في سنة ١٩٣٣ وللإستياء العام في البلاد الذي طال أمده تشاور المفوض السامي الكونت دو مارتيل مع حكومته في باريز وعرض على المجلس النيابي السوري مشروع معاهدة لموافقته عليها وقد وصفها بأنها «معاهدة سلم وصداقة بين فرنسا وسورية». ويوم عُرضت هذه المعاهدة على المجلس النيابي في ٢١ تشرين الثاني انضمت أكثرية النواب إلى نواب الكتلة الوطنية برفضها وانبرى للخطابة جميل بك مردم بك وتلا اقتراحاً برفض مشروع المعاهدة لما تضمنته من الإخلال باستقلال سورية

ووحدتها، وأيده النائب فائز الخوري وأكثرية النواب، فوقف معاون المندوب السامي المسيو ڤيبر معلناً بلاغ المفوض السامي بإغلاق المجلس(٥)، وحين بلغت المناقشات ذروتها من الحدة والحماس، دخلت قوات الأمن قاعة المجلس، فنهض رئيسه صبحي بركات داعياً النواب إلى منزله الخاص القريب من المجلس، فتبعه النواب الوطنيون وعدد غير قليل من زملائهم، وهكذا عاد الرئيس صبحي بركات إلى إخوانه الوطنيين معززاً مكرماً، ونظّم معهم احتجاجاً على إغلاق المجلس النيابي خلافاً لكل قانون ونظام، وبعد أن وقّعه رفعه إلى وزارة الخارجية الفرنسية وإلى جمعية الأمم. أما الحكومة السورية فعادت إلى مزاولة أعمالها الإدارية دون أن تستطيع التغلب على الكتلة الوطنية في النواحي السياسية وفي جذب الجماهير الشعبية إليها(٦).

يقول أبي في مذكراته:

(إن المظاهرات الشعبية طوّقت المجلس النيابي يوم مناقشة المعاهدة المعروضة، على الرغم من قوى الجيش والأمن الفرنسي التي كانت تحيط به، وأنها كانت تنادي بسقوط المعاهدة وكلّ من يصوّت لها، وقد اشتركت النساء في تلك المظاهرات رغم ممانعة قوى الأمن لها. ومنذ ذلك اليوم وقف المفوض السامي موقفاً معادياً لرجال الكتلة الوطنية، فلم يأبهوا له بل استمرت مظاهرات الاحتجاج على تعطيل أعمال المجلس المنتخب، وعلى تسلّط رجال الانتداب على مقدرات البلاد، فعمد الكونت دي مارتيل إلى إقالة رئيس الوزارة القائمة واتفق مع رئيس الجمهورية محمد علي العابد على تأليف وزارة جديدة برئاسة الشيخ تاج الدين الحسني في ١٧ أيار سنة ١٩٣٤، فكان هذا الإجراء استفزازاً للشعب ونوابه فقامت المظاهرات في دمشق وفي سائر المدن السورية تعبيراً عن استيائها وغضبها).

في تلك الحقبة المشحونة بالاضطرابات كانت الأنباء الواردة من فلسطين عن الهجرة الصهيونية إلى أراضيها مقلقة للغاية، فلقد زار أبي في مكتبه بمشروع الفيجة الكاتب والصحفي الأستاذ سامي الشمعة في العاشر من آذار سنة ١٩٣٤ وتحدث إليه في موضوع الهجرة، ونشر مقالة عن مقابلته له ضمّنها آراءه في هذا الموضوع الخطير، وعندما سأله الأستاذ الشمعة: «وما رأيكم فيما يزعمه البعض بأن الهجرة الصهيونية إذا أضرّت البلاد من الوجهة السياسية فإنها تنفعها من الوجهة الاقتصادية». أجابه أبي منفعلاً:

«إنني أطلب إلى هؤلاء الذين يتصوّرون هذه الفائدة الاقتصادية أن يزوروا سورية الجنوبية، أي فلسطين، ويلقوا نظرة هناك على مؤسسات اليهود الصناعية والزراعية وعلى تبسّطهم العمراني فيها وإقبالهم على شراء الأراضي، مما يُنذر بأوخم النتائج بالنسبة لإخواننا العرب المهدّدين في عقر دارهم. إن على هؤلاء الدعاة أن لا ينسوا أن اليهود مسلحون بسلاح العلم والمال، وهم سيشرعون بإنشاء المصانع المختلفة، والمزارع المتنوعة للقضاء على صناعات البلاد وزراعتها ومزاحمتها مزاحمةً قتالة.

والخلاصة هي أن الفكرة الصهيونية فكرة هدامة، مخرّبة، يجب علينا مقاومتها مقاومة فعّالة دون أدنى هوادة بالنظر لأضرارها السياسية والقومية والاقتصادية، ومن واجب العاملين المخلصين هنا وهناك أن يتنبّهوا لأخطارها علينا وعلى إخواننا وأبنائنا في فلسطين، قبل كل شيء، وأن يقاوموها بالوسائل الناجعة»(٧).

في معرض الحديث عن فلسطين واهتمام الوطنيين السوريين بأوضاعها، ومساعيهم لمساعدتها لا بدّ من الاستفادة من كتابٍ قيم صدر عن دار رياض الريس للكتب والنشر في سنة ١٩٩١ بعنوان: «الرعيل العربي الأول: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة» الذي حققته وأعدته للنشر السيدة خيرية قاسمية. إنني أعلم حقّ العلم تقدير أبي لهاتين الشخصيتين والروابط الودّية التي جمعته بهما، وقد جاء في هذا الكتاب أن نبيه العظمة، المجاهد العربي، أقام في مدينة القدس في سنتي ١٩٣٤ و١٩٣٥، وعمل على إقامة معارض تجارية فيها لبيع المصنوعات العربية وأنه «كان من الداعين لمشروع الشركة الزراعية التي أنشئت في دمشق لشراء أراضي البطيحة والجولان إذ انتشرت الأخبار في سورية ولبنان، منذ حزيران ١٩٣٣، عن مساعي اليهود لشراء أراضي جهات الحولة وحوران، وبعث له شكري القوتلي رسالة من أجل الوكالة في فلسطين لشركة الكونسروة السورية، وكتب له لطفي الحفار رسالة يقترح عليه إمكانية فتح معامل نسيج في فلسطين، وأضاف يقول له:

«وبالرغم من العوامل السيئة التي تحيط بالأعمال الوطنية، وشدّة الأزمة الاقتصادية، وملل بعض العاملين أو يأسهم، فإن إخوانكم لا يأبهون بمثل هذه المثبطات والعقبات، ويصمدون في الميدان حتى النهاية، وحتى تنال البلاد أمانيها كاملةً، تامةً، بحوله تعالى وتوفيقه»(٨).

في خريف سنة ١٩٣٤ رصّ الكتلويون الوطنيون صفوفهم في حلب بقيادة الزعيم ابراهيم هنانو، وفي دمشق بقيادة هاشم الأتاسي، والتفّ حولهم المؤيدون لموقفهم الجريء ضدّ السلطة المنتدبة والحكومات الموالية لها، ولا سيما زعماء الأحياء القديمة في دمشق أصحاب النفوذ الشعبي فيها، ففي ٢٧ أيلول ١٩٣٤ دعا التاجر الوطني المعروف السيد توفيق القباني إلى اجتماعٍ وطني كبير في منزله بحي الشاغور، واستمع المدعوون إلى نواب الأمة في خطاباتهم الحماسيّة، وكان أبي أحد هؤلاء الخطباء نزولاً عند دعوته للكلام حيث قال:

«اضطررتموني إلى الكلام في هذا الحفل الكبير فلا يسعني إلا النزول عند إرادتكم وقد عوّدتنا هذه الدار، وعوّدنا صاحبها أن تكون حفلاتها مظهراً من مظاهر الوطنية المخلصة والعمل الصالح، فلقد كان هو وأنجاله النجباء في كلّ حفلٍ حافزاً لنا للكلام، كما هو الشأن في بقية الدور الوطنية الكريمة سواء في الشاغور أو في حيّ الميدان، أو في بقية أحياء هذا البلد. لقد عملت هذه البلاد السورية التي

لا يتجاوز عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة الكثير في سبيل تحقيق غاياتها السياسية والاقتصادية، وسأسرد عليكم الآن تاريخاً موجزاً عما قامت به في سبيل الدفاع عن تلك الغايات منذ الاحتلال حتى اليوم»[٩].

وبعد أن استعرض الأحداث التي مرّت بالبلاد، والمساعي المتواصلة التي قام بها السياسيون الوطنيون ورجال الاقتصاد في مؤتمراتهم التي كانت «صرخة في واد إذ لم يأبه لها الذين بيدهم السلطة مما جعل الأوضاع تسير من سيّىء إلى أسوأ»، حسب تعبيره، قال في ختام كلمته المرتجلة:

«أجمع علماء الاقتصاد على أن المقياس الحقيقي لثروة الأمم ونشاطها هو التطورات التي تطرأ على أسعار عقاراتها وأموالها غير المنقولة، وإذا عدنا قليلاً إلى الوراء نجد أن فدان الغوطة الذي كان يباع بلهفٍ بأربعمائة ليرة ذهبية لا يوجد الآن من يشتريه بثلث هذه القيمة، وكذلك القول في العقارات. هذا هو المقياس الذي يدلّنا بوضوح على ما وصلنا إليه من التدهور الاقتصادي والمالي»[١٠].

وفي مطلع تشرين الأول من تلك السنة دعا الوطني الكبير فخري البارودي إلى اجتماع عام في منزله كان حافلاً وألقيت فيه بضع خطابات في الموضوع ذاته، ويجد القارئ في هذا الكتاب صورة مأخوذة في منزله يوم ذلك الاجتماع وجدتها بين الصور المتعددة التي احتفظ بها أبي.

كان الصراع بين الوطنيين والحكومة على أشدّه، فبينما كانت الحكومة تنشر الإشاعات عن تصعيد الخلاف بين رجال الكتلة الوطنية لإضعاف شعبيتهم، كان الوطنيون يعقدون اللقاءات الشعبية إما في منازل بعضهم، وإما في بيوت مناصريهم من مختلف الأحياء ذات الوزن الكبير آنذاك التي كانت تلتفّ حولهم وتؤيّد مواقفهم للردّ على تلك الإشاعات المغرضة. وقد زعمت الحكومة أن حيّ الميدان انقلب على الوطنيين، فهبّ زعماء هذا الحيّ، رجالاً وشباباً، للردّ على تلك الإشاعة الكاذبة التي وجدوا فيها طعناً لكرامتهم وتضامنهم فدعوا الوطنيين جميعاً إلى حفلة كبرى أقاموها في حيّهم في ١٨ تشرين الأول من تلك السنة، وأعلنوا تأييدهم للكتلة الوطنية ونوابها، ثم طلبوا من أبي أن يقول كلمة فوقف مستجيباً لطلبهم وقال:

«إني والله شديد التأثر هذه الليلة، وأريد أن أشير، أيها السادة، سادة الميدان وأبطاله، ورجاله وشبابه، إلى مزاعم الذين يعدّون أنفسهم خصومنا، والذين لا نأبه لهم، فقد زعموا أنهم نفذوا إلى حيّكم المجاهد المخلص في وطنيته، وأن أصابعهم امتدّت إليه فانقلب على الوطنيين وتفرقت كلمته من حولهم! كبُرت كلمة تخرج من أفواههم وقد كذبوا، وما كان «الميدان» بالحيّ الذي تزعزعه الترهات وتأخذه الأباطيل، أرادوا أن يطعنوا في وطنيته في الصميم، وها هو يثبت، هذا المساء، أنه لا يزال على عهده ووفائه وإخلاصه لقضية البلاد وأنه لا يزال مجتمع الكلمة على الثقة بالوطنيين، وعلى المضي في طليعة الصفّ الوطني حماسةً واندفاعاً.

دعوني، أيها السادة، أشكر لهؤلاء الذين زعموا تلك المزاعم المفتراة عن حيّ الميدان لأنها استطاعت أن تجد لها مثل هذا الجواب الحاسم القاطع في هذا الاحتفال، فإنكم منا ونحن منكم، وإنكم لنا ونحن لكم، وإن الصف الوطني لا يزال متيناً قوياً كما سمعنا من الخطب التي ألقاها رجالكم والشباب من خطبائكم.

أحسن الله إليكم، أهل هذا الحيّ الكريم مثل ما أحسنتم إلى قضية بلادكم، وإني لأشكر لكم، كلّ الشكر، ما زوّدتمونا به هذا المساء من القوة والتأييد وصادق الودّ والتشجيع»[١١].

ظلت الحالة في دمشق وسورية على ما كانت عليه في السنوات الماضية من الركود الاقتصادي والجمود السياسي بين السلطة المنتدبة والوطنيين مما حدا ببعض الصحفيين الأحرار إلى تحليل الموقف في صحفهم، فبعضهم أخذ على الوطنيين الإمعان في التمسك بمطاليبهم وفي موقفهم السلبي مما قدّمه المفوض السامي لهم من مقترحات للتفاوض معهم على ضوئها، وبعضهم الآخر أيّد الخطة التي انتهجوها. كان من هؤلاء الصحفيين الأستاذ الكبير جبران التويني صاحب جريدة النهار البيروتية فكتب عدة مقالات في سنة ١٩٣٥ تحدّث فيها عن الفرص التي عُرضت للوطنيين في أثناء مفاوضاتهم مع الفرنسيين حول حلّ القضية السورية وجدت صدىً بعيداً في المحافل السياسية، وفي اجتماعات أبي وإخوانه وزملائه في دمشق وكان لا بدّ من أن يردوا على الأستاذ التويني عندما نوّه بأن الوطنيين أضاعوا فرصاً عديدة سنحت لهم فكتب أبي ما يلي:

«إذا كانت قضية الموادّ الست ورفض حذفها من قبلنا في المجلس هي إحدى تلك الفرص التي تشيرون إليها فإن الدافع لموقفنا من التمسك بها هو حرصنا على سيادة الدستور الذي وضعناه، فمن المعلوم أن الدستور ومواده الكفيلة بضمان السيادة والحريات والاستقلال يُعتبر بمثابة قبس تشعّ منه أنوار الأمة في مستقبلها. وهذه المواد الست، التي تقدمت السلطة بطلب حذفها منه، هي التي تتعلق بسيادة الأمة وبسلطة رئيس جمهوريتها وتكفل للمواطنين الحريات في وضعهم الحاضر سياسياً وإدارياً ومالياً. ولقد بدا واضحاً لدينا بأن الفرنسويين أرادوا من وراء حذفها تكبيل السيادة في التشريع والتمثيل الخارجي، وفي استعمال حقوق العفو عن المبعدين السياسيين، وحتى في وضع القوانين الإدارية والمالية وتأليف الجيش الوطني. فنحن لم نعالج هذا الموقف الدقيق بعواطفنا، بل عالجناه بأقصى ما يكون من الحكمة والرزانة والتعقل، وعالجناه بالحجة والبرهان الدامغ باعتراف الافرنسيين أنفسهم، وفي مقدمتهم «المسيو موغرا». إن الأستاذ جبران التويني الذي رافق هذه القضية في جميع أطوارها، والذي يُعتبر من أقدر كتاب العربية الذين يشعرون مع أمتهم الشعور الوطني الاستقلالي الحق، يعتقد معي اعتقاداً جازماً، في أنه لو جارت الجمعية التأسيسية طلبات وزارة الخارجية في باريس لكان من وراء ذلك نكبة على الدستور منشؤها اعترافنا، نحن ممثلي الأمة التي انتخبتنا لوضعه، بالمادة ١١٦ التي وُضعت من طرفٍ واحدٍ ولم يكن للأمة ولممثليها بها رأي أو علاقة، مما حدا بالأمة

وبنا لمقابلتها بالاستنكار والاحتجاج في كل مناسبة. هذه مسألة دقيقة جداً تتّصل باعتراف ممثلي الأمة بطلبِ ما أنزل الله به من سلطان، فإليها أوجه نظر صديقنا العزيز الأستاذ صاحب «النهار» الذي لا أشكّ في أنه، بعد اطلاعه على محضر تلك الجلسة التي عقبت مذاكراتنا، وتدقيقه في الظروف التي أحاطت بها، وتقديره الناحية الحقوقية التي نتسلّح بها في كل حين، يقدّر معنا الموقف في معناه الحقوقي التشريعي الذي له علاقة وثيقة في تقرير حقّ الأمة في الحرية والاستقلال»(١٢).

كما كان الوطني الكبير سعد الله الجابري من الذين ردّوا في الصحف على كتابات الأستاذ جبران التويني التي دارت حول سياسة الوطنيين وموقفهم في معالجة القضية السورية، وذلك في جريدتيّ النهار البيروتية والقبس السورية، وفي ١٦ حزيران (يونيو) سنة ١٩٣٥ أدلى أبي بتصريح لمندوب جريدة القبس نشرته في عددها الممتاز عرّج فيه على تحليل الأوضاع العامة، واقترح فيه سبلاً جديدة للخروج من المأزق. كان حديثه مفصلاً، مستفيضاً، وبعد أن قال:

«في وسط هذا الجمود المخيّم على طبقات الشعب من جراء الضربات النازلة عليه اقتصادياً وسياسياً أرى أنه لا بدّ من انتهاج خطةٍ جديدة للعمل لعلّ الناس لم يألفوا بعدُ دعوةً منا لمثلها. أما الآن وقد بلغت الروح التراق، ولم يبق في قوس الصبر منزع إذ تمادى القائمون على أمورنا من أعوان الأجنبي في تطبيق خططهم التي كان من نتائجها ذلك الضيق المستفحل في البلاد، فقد أخذ الكثيرون يتساءلون عن المخرج من هذه الحالة التي تتخبّط بها البلاد، ولقد فكرت طويلاً في الأمر فلم أجد وسيلة للنجاة مما نحن فيه سوى العمل على الصعيدين الداخلي والخارجي: أما العمل الداخلي فهو توحيد جهود الأمة في مكافحة كل مشروعٍ ضارّ ومقاومة كل الذين يمهّدون للقضاء على نموّ فكرة النضال، فالواجب الوطني يدعو كلّ مفكّر للإشتراك في الكفاح ضدّ هذه الأساليب، ولتوحيد المعارضة الوطنية للحيلولة دون هذا التدهور المستمرّ في جميع نواحي حياة البلاد، وأما العمل الخارجي فإن الحاجة تدعو إلى إنشاء مكتبٍ دائم للدعاية السورية في باريس، وإصدار صحيفة وطنية فيها بلغة القوم لأجل إفهام الشعب الفرنسي حقيقة حالة البلاد، وهو ما يجهله الفرنسيون جهلاً تاماً مع الأسف. وإذا لم نستعن باستثارة الرأي العام في فرنسا وفي غيرها لمناصرتنا، وإفهامه حقيقة أوضاع البلاد ومطالبها، فإنه لا مجال للخلاص من المشاكل والأزمات التي تتخبّط بها بلادنا الآن. ولست أحدّثك عجباً إذا قلت لك بهذه المناسبة إن صحفياً فرنسياً مرموقاً زارني في مكتبي هنا في أثناء زيارته دمشق، ومكث عندي ثلاث ساعات أطلعته في خلالها على أحوال البلاد السياسية والاقتصادية السيئة، وأثبتّ له بالأرقام والوثائق أضرارها، فكان يقول لي متعجباً: «ما لكم تسكتون؟ إن الرأي العام الفرنسي لا يعلم شيئاً مما تقولون، ولا يدرك هذه الأساليب التي تُطبّق في بلادكم؟» فكنت أستمع إليه ولا أستطيع أن أقول له: «إننا لم نتمكن من إرسال وفدٍ مزوّد بالثقة التامة وتأمين المعونة المادية الكافية له لكي يقوم بهذا الواجب الوطني...»(١٣).

لقد لخصت هذا الحديث الهام الذي كان أبي فيه سباقاً برؤيته المستقبلية بالتركيز على ضرورة القيام بالدعاية لقضية البلاد في الغرب، وفي فرنسا بالذات عن طريق إرسال الوفود إليها

وعن طريق تأسيس مكتب دائم فيها للدعاية، وإصدار صحيفة فيها باللغة الفرنسية لتنوير الرأي الفرنسي والأوروبي بما يجري في بلادنا من تجاوزات على حقوق أبنائها وحريتهم، واعتداءات على كرامتهم. وبعد أن دعا المتموّلين إلى البذل المادي في سبيل خدمة القضية الوطنية للمرة الأولى في حياته كما قال في الحديث المشار إليه ختمه بقوله:

«هذا هو الواجب الذي أدعو إليه الأمة، وحينما نجد له جواباً عملياً أعتقد أننا نكون قد خطونا الخطوات الإيجابية في سبيل إنقاذ بلادنا ونجاتها مما هي فيه. وهل ظفرت أمة بحياتها الاستقلالية ونيل حقوقها الضائعة إلا بالتضحية والبذل العام، وبالعمل السياسي الداخلي والخارجي الذي لا بدّ منه لدى الأمم القوية التي تبسط نفوذها في جميع النواحي السياسية؟ وها نحن كلّنا نرى جهود الأمم الكبيرة تنصرف للدعاية اللازمة لما تريد عمله، فكم هي حاجتنا كبيرة، نحن الضعفاء، إلى مثل هذه الدعاية وهذا العمل والتضامن المتوجّبين علينا داخلاً وخارجاً»(١٤).

في مطلع شهر أيلول لتلك السنة، سنة ١٩٣٥، وقّع أبي الاتفاقية مع الحكومة السورية لإيجار شلال الهامة إليها بوصفه رئيساً لجمعية ملاكي الماء بمدينة دمشق، ومراقباً عاماً لمصلحة مياه الفيجة، وأرسل بياناً للصحف شرح فيه هذه الاتفاقية التي أبرمت شرحاً وافياً هذا بعض ما جاء فيه:

«من الإطلاع على هذه الإتفاقية الهامّة تظهر الفوائد التي وُفّق إليها القائمون على إدارة مصلحة مياه الفيجة، والتي بُذلت في سبيلها المساعي بضعة أشهر لجعلها ضامنة لحقوق المؤسسة موافقةً لمصلحتها. وكما أن الله وفّقنا لتدبير الأموال الطائلة لإتمام الأشغال من صندوق المصالح المشتركة لحساب الحكومة السورية بعد نضالٍ طويل مع السلطة الإفرنسية فقد توفّقت لجنة عين الفيجة في عقد أربعة قروض متوالية من الحكومة بحسب احتياجها وسير أشغالها لتنفيذ مشروعها العظيم، كما تمكّنت من تسديد معظم هذه المبالغ من قيمة الأمتار التي بيعت للأهلين منذ تدشينه حتى الآن. وبحسب هذه الاتفاقية خطا المشروع خطوة سريعة لتأسيس صندوقه الاحتياطي، ولذلك فإن ما يدخل على صندوقه الاحتياطي هو مرصدٌ للأعمال الإنشائية في المدينة، وتوسيع الشبكة الداخلية، والقيام بما تقضيه الأعمال الفنية»(١٥).

لا بدّ لي هنا من التعليق على كلمة أبي في بيانه، أو بالأحرى من توضيح قوله بأن ما يدخل على صندوق إدارة المؤسسة هو مرصد للأعمال الإنشائية في المدينة إلى جانب الأعمال الفنية وتوسيع الشبكة الداخلية، فلقد قصد بالأعمال الإنشائية خدمة المدينة وتجميلها برصد الأموال المتوفرة والزائدة في صندوق الإدارة الاحتياطي إذ كثيراً ما حدّثنا، وحدّث المقرّبين إلينا عن عزمه على إنشاء أبنية للمؤسسات الحكومية والإدارية على طراز عربيّ متقن، يليق بمدينة دمشق وتاريخها العربي وفنونها العريقة بمختلف أشكال الهندسة والزخارف، والحفر والنقش على

الخشب والرخام والجبص... الخ، مما له طابع خاصّ بها منذ القديم اشتُهرت به، وتفوّق فيه مهندسوها وصناعها وحرفيوها. ولقد حقّق حلمه هذا بعد أربع سنوات من تاريخ هذا البيان عندما توفّرت الأموال اللازمة في الصندوق الاحتياطي، فتولّى بنفسه الإعداد لبناء مؤسسة عين الفيجة في شارع النصر سنة ١٩٣٩، والإشراف عليه، فكان هذا البناء الجميل ولا يزال أثراً عمرانياً رائعاً، ممثلاً للطراز العربي الإسلامي المحض. لقد استغرقت أعمال البناء فيه والزخرفة ثلاث سنوات، ودُشن في سنة ١٩٤٣، ولسوف أعود إليه في حينه بالتفصيل، ونشر صورٍ عنه.

لقد خسرت سورية والقضية الوطنية وقتئذٍ شاباً لامعاً مجاهداً من آل الدندشي الأكارم المناضلين، هو عبد الرزاق الدندشي فأقامت نقابة المحامين بدمشق حفلة تأبين له في التاسع من أيلول سنة ١٩٣٥ على مدرّج الجامعة السورية ألقى فيها أبي كلمة الكتلة الوطنية، وذكر فيها مآثره بقوله:

«في إحدى الإجتماعات الوطنية بدمشق قام شاب يخطب في القوم بحماسٍ متقد، واندفاع ملتهب، ولهجةٍ عربية فُصحى لفت أنظار المستمعين، وذلك قبل عشر سنين ونيّف، فقيل لهم إنه عبد الرزاق الدندشي، من أولئك الأكارم الذين دافعوا عن ديارهم وأوطانهم بأنفسهم وأموالهم، وأن الشاب نفسه ممن خاضوا معارك الشرف وهو بعدُ يافعٌ لم يتمّ تحصيله الأول، فكانت السنين تنقضي وهو يعمل في سبيل عقيدته، والتحصيل العالي، ليتسلّح بسلاح العلم، والعمل الصالح لخدمة أمته وبلاده. ثم عرفناه وكنا مع كثيرٍ من إخواننا نتحدث عنه ونعلّق عليه وعلى أمثاله من الشباب المثقف الذي يشعر بواجبه، ويعمل في سبيل عقيدته أعظم الآمال فإن الشباب الذين يتحلون بمثل صفاته هم القوة التي تدّخرها الأمة للعمل المقبل، والثروة التي تفاخر بها، وتعوّل عليها. فالكتلة الوطنية ورجالها العاملين يشعرون بعظم الخسارة التي حلّت بهم وبالبلاد بفقد من كان مثلاً عالياً للشباب، وإذا كان فقيدنا مثلاً أعلى للشباب فإن المصيبة بفقده يجب أن تشحذ من عزائمهم، وأن تكون الحافز لهم ليعملوا متضامنين، مخلصين، وليعوّضوا على البلاد هذه الخسارة. وما أحوجنا اليوم ونحن ما زلنا في معترك العمل الوطني أمام أعداء البلاد في الداخل وفي الخارج إلى أمثاله، فما كان عبد الرزاق الدندشي إلا صفحة للبطولة، ورمز الأماني، وفي مثله يعزّ الرثاء والعزاء، والسلام»[١٦].

في خريف تلك السنة، في ٢١ تشرين الثاني فُجعت البلاد السورية بوفاة الزعيم الكبير والمجاهد الوطني إبراهيم هنانو، نائب رئيس الكتلة الوطنية. كان إخوانه رجال الكتلة الوطنية يجلّونه ومنهم أبي الذي كان يردّد في ذكراه منهاجه وشعاره: «لا اعتراف بالدولة المنتدبة فرنسا ولا تعاون معها». لقد كان لنعيه دوي هائل في سورية وكانت الخسارة فادحة بفقده وهو في السادسة والستين من العمر فقط فجرت في حلب وفي مدن الشمال مآتم لذكراه، ونظمت الكتلة الوطنية حفلة كبرى لتأبينه في دمشق بمناسبة مرور أربعين يوماً على وفاته. ترأس تلك

الحفلة فارس الخوري وشاركت فيها وفود عن المحافظات فأفاض الخطباء، ومنهم أبي، بذكر بطولاته ومآثره وتفانيه في الدفاع عن كرامة الأمة واستقلالها. أقيمت الحفلة على مدرج الجامعة السورية، ثم عقد الكتلويون مؤتمراً سياسياً في أعقابها وأبرقوا إلى جمعية الأمم محتجين على الوضع السيّىء في البلاد تحت نظام الانتداب الفرنسي، كما نشروا في الصحف بياناً ضمنوه ميثاق الأمة المبني على حقها المشروع بالوحدة والاستقلال.

إن ما يستحق الذكر في أحداث سنة ١٩٣٦ هو القرار الذي اتخذته الكتلة الوطنية في مطلع تلك السنة بإلغاء الألقاب في سورية، فلقد نشرت الصحف السورية ذلك القرار الذي طُبّق منذ تاريخ صدوره وهذا نصه كما نشرته جريدة «القبس» الوطنية في عددها الصادر في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ على الصفحة الخامسة:

«إن الكتلة الوطنية رغبةً منها في اجتناب فوضى الألقاب التي تُغدَق على رجالها، ومراعاةً للروح العربية الحرة التي سادت بين الناس، رأت أن تستغني عن الألقاب الأعجمية فيما يختص برجالها والمنتمين إليها وعن النعوت الفياضة، وأن تستعيض عنها بكلمة: «السيّد» وهذا في رأيها أقرب إلى الروح الديموقراطية التي تدعو إليها، وأكثر انطباقاً على التقاليد العربية».

ومما يذكر في هذا المعرض أنه سبق للكاتب الكبير والصحفي المناضل الأستاذ نجيب الريس صاحب جريدة «القبس» أن نشر فيها سنة ١٩٣٠ مقالةً جاء فيها ما يلي تحت عنوان: «فوضى الألقاب»:

«لقد عمّت فوضى الألقاب أيام تأسيس الحكومة العربية حتى أصبحت مشاكلها كما هي اليوم، فأصدر رئيس الحكومة يومئذٍ بلاغاً رسمياً بأنه يجب أن لا يقال لأحدٍ سوى «السيّد» مع ذكر وظيفته، وصدرت الصحف في اليوم التالي خالية من الألقاب على هذا النحو: «أصدر السيد هاشم الأتاسي رئيس الوزارة بلاغاً» و «قدم الحاضرة السيد رضا الركابي» و «سافر وزير المالية السيد فارس الخوري». ولقد دامت هذه الحالة مدة من الزمن ثم تنوسيت فعادت إلى ما هي عليه في هذه الأيام من إغراقٍ وإسراف حتى أصبح الحديث بها ضرباً من الهزل والسخرية». ولا ريب في أن أكثر تلك الألقاب مستورد من اللغة التركية ومنها البيك والباشا والأفندي الأكثر ذيوعاً»[١٧].

نعود إلى الاضطرابات الدامية التي جرت في سائر أنحاء سورية منذ أواخر سنة ١٩٣٥ وفي طليعتها الإضراب الستيني الذي عقب قرار السلطة الفرنسية بإغلاق مكاتب الكتلة الوطنية، والذي تبعته مظاهرات صاخبة واعتقالات تعسّفية بأمر من الكومندان كوليه «Collet» ورئيسه المفوض السامي. ولقد تضامنت كل من حمص وحلب مع دمشق بإعلان الإضراب العام، وأخذت الصحف المحلية تنشر أنباء المظاهرات وأسماء المعتقلين في البلاد، فكان أن اعتقل كل

من السادة جميل مردم ونسيب البكري في اليوم الخامس والعشرين للإضراب العام والسيد محمود البيروتي من الشباب الوطني.

لقد استمر هذا الإضراب ستين يوماً وكان من أهمّ ما عُرف في تاريخ النضال الوطني وأشمل في وحدة الصف واستعداد سائر طبقات الشعب للبذل والجهاد على الرغم من الضائقة الاقتصادية المتفشّية في البلاد يومئذٍ. ثم تمادت سلطات الانتداب في سياسة القمع وقبضت على الزعيم الشعبي السيد فخري البارودي وعلى الشاب الوطني السيد سيف الدين المأمون وغيرهما فقاطعت دمشق شركة الكهرباء الفرنسية حتى أن الأجانب المقيمين فيها اضطروا للمشاركة في تلك المقاطعة إلى أن جنحت الدوائر الفرنسية إلى مفاوضة زعماء الكتلة الوطنية فقابلهم المفوض السامي وطلبوا منه إعادة الدستور كما هو، والاعتراف بإلغاء الانتداب وباستقلال سورية، وإعلان الوحدة فيها التي جزأتها فرنسا لأغراضها الاستعمارية، وإعادة المبعدين إلى أوطانهم. ولما لم يجبهم المفوض السامي «الكونت دي مارتيل» إلى ذلك ازدادوا تضامناً وثباتاً، وعادت السلطة الفرنسية فلجأت إلى التهديد، ونشر القائد الإفرنسي العام الجنرال «هونتزيجر» بياناً إلى سكان دمشق هذا نصه:

> «بناءً على الأمر الصادر من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية تأخذ السلطات العسكرية على عاتقها إعتباراً من ظهر يوم ١٢ شباط سنة ١٩٣٦ أعباء صيانة الأمن العام، وحفظ النظام في مدينة دمشق، والسلطة الفرنسية لا تقصد النزاع ولكنها لا تخافه، فإذا لم تنجح وسائل الإقناع فإنها ستستعمل الشدة ويُحال المذنبون إلى المحاكم العسكرية».

فلم يأبه الشعب السوري للتهديد بل بقي متضامناً وواصل الإضراب، وفي تلك الأثناء نشرت الكتلة الوطنية بياناً بقلم فارس الخوري وبإمضاء هاشم الأتاسي شرحت فيه أسباب رفضها للمعاهدة التي عرضها الإفرنسيون، وشكت من أعمال المفوض السامي ومن التدابير الشديدة التي اتخذتها السلطة بعد إعلان ميثاق الأمة، إذ امتلأت السجون بالمعتقلين والمستشفيات بالجرحى[١٨].

تخلّلت أيام ذلك الإضراب العام، في إثر بيان السلطة العسكرية الفرنسية الشديد اللهجة والتهديد، مظاهرات وطنية متعددة في مختلف أحياء دمشق الصابرة الصامدة، وإني لأذكر جيداً حادثة إصابة أبي في كتفه وذراعه، في منتصف شهر شباط حوالي الظهر، بينما كان يتصدّر مظاهرة كبرى مع لفيفٍ من إخوانه، إبان مرورها أمام فندق الأوريان بالاس إذ جرت العادة أن يشترك رجال الكتلة الوطنية في المظاهرات الشعبية الكبرى احتجاجاً على سلطات الانتداب وتدابيرهم العسكرية المجحفة، فكانوا يمشون في تلك المظاهرات، في الطليعة، غير

آبهين بالمخاطر التي يتعرضون إليها لكونهم قادة الشعب المناضل والقدوة له في الجهاد الوطني. ففي ظهيرة ذلك اليوم المشؤوم رجع أبي إلى بيتنا من المستشفى مضمّداً ومتألماً من جراء إصابته في تلك المظاهرة الكبيرة، ولقد ذعرنا لدى رؤيته على تلك الحالة تلفّ كتفه اليسرى وذراعه أربطة كثيفة، ويرافقه شابان من شباب الكتلة الوطنية هما السيدان عادل وفوزي الحلبوني، نجلا رئيس الغرفة التجارية بدمشق السيد عارف الحلبوني. توجّه أبي إلى السرير ليركن إليه ويتناول الأدوية المسكنة للألم وعلمنا من رفيقيه أنهما كانا يمران بسيارتهما في الساحة الواقعة أمام محطة الحجاز قاصدين منزلهما في حيّ الحلبوني فشاهدا الناس يهربون في كلّ اتجاه وعناصر الشرطة وراءهم لتفريقهم، ورأيا أبي ملقى على الأرض يئنّ من الألم، فنقلاه إلى المستشفى الإيطالي حيث فحصه الأطباء، وصوّروا كتفه وذراعه على الأشعة فتبيّن لهم أنه مصاب برضوض قوية للغاية وتمزّق في العضلات مما يقتضي أن يلازم الفراش مدة أسبوعين على الأقل، ويتابع المعالجة الطبية اللازمة. ثمّ علمنا بأن قوات الأمن أمرت بتفريق تلك المظاهرة بالقوة فأصيب بعض المتظاهرين بجراح وحُملوا إلى المصحات لإسعافهم، كما اعتقلت السلطة الفرنسية بعضهم في سياراتها، أما أبي فلم ينقله أحد إلى أن وصل هذان الشابان صدفةً ونقلاه. وعندما ارتاح قليلاً في فراشه أخبرنا بأنه أحسّ وهو سائر في طليعة المظاهرة بدويّ هراوةٍ من خلف رأسه فأماله بشكلٍ عفوي نحو جهة اليمين ونزلت الهراوة على كتفه وذراعه بدلاً من أن تصيب رأسه!... ويجد القارئ صورتين مكبرتين لتلك المظاهر تبدو فيهما الهراوة بيد أحد عناصر الشرطة وساحة الحجاز في مكان آخر من هذا الكتاب.

كما أنني أذكر جيداً ما رواه لنا في سنة ١٩٤٣ عندما كان وزيراً للداخلية وهو أن الأمين العام لتلك الوزارة آنئذٍ الدكتور فؤاد شباط قدّم له جدولاً بأسماء عناصر الشرطة لترفيعهم وكان بينهم المفوض المدعو: توفيق شركس الذي ضربه بالهراوة، فوقّع القرار بترفيعه متناسياً إساءته له لأنه كان مأموراً يقوم بواجبه!

في أواخر أيام ذلك الإضراب الستيني الشامل بدمشق الذي رافقته مظاهرات احتجاج شعبية ووطنية متواصلة، عمدت السلطة الفرنسية الطائشة إلى فصل فارس الخوري وفصل أخيه فائز الخوري الأستاذين في معهد الحقوق منه في منتصف شهر شباط سنة ١٩٣٦ وذلك «لإسهامهما في إثارة الاضطرابات بدمشق، وتغذية حركة المقاومة بالإضراب» حسبما جاء في قرار المفوض السامي دي مارتيل بفصلهما... ولكن لم ينقض أسبوع على ذلك الإجراء التعسّفي إلا وبدّل الفرنسيون موقفهم نزولاً عند صمود الوطنيين وأنصارهم في النضال الصامت العام، كما «تبيّن للمفوض السامي ضعف الحكومة السورية القائمة، حكومة الشيخ

تاج الدين الحسني، فعوّل على تعديل خطته بإزاء الزعماء الوطنيين، وبدأ مفاوضته مع رئيسهم هاشم الأتاسي، وأعلن استعداده للتفاهم والعمل معهم على أساس سفر وفدٍ منهم إلى باريس حيث يتفق مع وزارة الخارجية على دستورٍ يضمن لسورية استقلالها ووحدتها بموجب معاهدة تُعقد بين البلدين في هذا الشأن. ولكن الوطنيين الذين قبلوا هذا العرض اشترطوا بادىء ذي بدء إبدال الحكومة الحاضرة بغيرها من الحياديين اللاحزبيين، فوافقهم المفوض السامي على ذلك، واتفق الفريقان على تأليف حكومة جديدة برئاسة عطا بك الأيوبي الرجل البارز في جميع مزاياه العالية، فاستقالت وزارة الشيخ تاج الدين في ٢٣ شباط سنة ١٩٣٦ بإشارة من المفوض السامي»[١٩].

هذا ما جرى من تحوّل في خطّة السلطة الفرنسية بإيعازٍ من وزارة الخارجية الفرنسية إلى مفوضها السامي «دي مارتيل» إذ ثبت لها ضرورة التعامل مع الوطنيين الأقوياء في البلاد والحائزين على ثقة أكثرية الشعب فيها. وقد ألّف عطا بك الأيوبي وزارته بعدما كلّفه رئيس الجمورية محمد علي العابد بتشكيلها، فاحتفظ لنفسه بوزارة الداخلية، وأسند وزارة العدل لسعيد الغزي، ووزارة المالية لإدمون حمصي، ووزارة المعارف للأمير مصطفى الشهابي، ووزارة الأشغال العامة والزراعة لمصطفى القصيري.

كانت الكتلة الوطنية راضية عن تلك الوزارة الحيادية الانتقالية المكلّفة بإعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي، ولكن الإضراب الستيني العام لم ينته إلاّ بعد ٢٩ شباط حين توجّه وفد مؤلّف من أعضاء الوزارة الجديدة ومندوبين عن الكتلة الوطنية واجتمعوا بالمفوّض السامي في بيروت واتفقوا معه على أساس اعتراف فرنسا باستقلال سورية ووحدتها، وعقد معاهدة يقوم بالمفاوضة لإبرامها وفد سوري منهم يتوجّه إلى باريس قريباً.

استبشر السوريون بالخير بعد فكّ الإضراب وتحسنت صحة أبي في الأسبوع الأول من شهر آذار فعاد إلى مزاولة عمله في إدارة مؤسسة مياه الفيجة. كانت الإتصالات بين أعضاء الكتلة الوطنية ورئيسها هاشم الأتاسي، وبين رئيس الوزراء عطا الأيوبي ورئيس الجمهورية محمد علي العابد، متواصلة، وما زلت أذكر ثناء أبي على الرئيس العابد وإعجابه بثقافته الكبيرة ودماثة خلقه في أكثر من مناسبة، كما أنه كانت تربطه بعطا الأيوبي أواصر ودٌ وجوار قديمة ومتبادلة. ولقد عثرت على عددٍ من جريدة «البلاد» العراقية، صادر في العاشر من شهر آذار سنة ١٩٣٦، جاء فيه ما يلي:

(نشرنا في عدد أمس تفصيلات وافية عن الاتفاق الجديد الذي حصل في سورية بين المندوب السامي الفرنسي والوزارة الجديدة والكتلة الوطنية، وقد بعث إلينا مندوبنا الخاص بدمشق بالحديث

التالي الذي جرى بينه وبين معالي لطفي بك الحفار أحد أركان الكتلة الوطنية، فقال المراسل: «لا أرى لزوماً لتقديم هذا الرجل المشهور بطول الباع في المسائل السياسية والاقتصادية، ولكن أقول إنه خرج في المظاهرات الوطنية الشعبية يتقدّم إحداها فأصيب برضةٍ قوية في كتفه وذراعه، وهو من كبار الخطباء يقف ساعات متوالية يخطب ارتجالاً، وكلامه مملوء بالأفكار الرصينة والمشاعر الوطنية المتأججة والطلاوة التي لا تُمَلّ. سألته: «هل كانت حركة الإضراب الأخير في سورية مدبّرة؟» فأجاب: «كانت هذه الحركة السلبية التي ظهرت في سورية من أقصاها إلى أقصاها نتيجة الضغط الشديد، ورفض الأجنبي لمطاليب البلاد السياسية والاقتصادية، واستهتاره بمشاعر الشعب، وَسَيْرِهِ وراء تقارير دوائر الاستخبارات الكاذبة التي كانت تؤكد فتور الفكرة الوطنية لدى الناس عامةً. كانت النار متأججة في قلوب الناس وبلغت نقمة الأمة حدّاً لم يعد يصحّ السكوت عنه، زد على ذلك أن السلطة الفرنسية والحكوميين الموالين لسياستها صادروا حرّية الصحافة والخطابة والاجتماع، وأرهقوا الناس بالضرائب الباهظة، وأقروا نظام الحصر للتبغ «المونوبول» بالرغم من احتجاجات البلاد ورفضها لهذا الحصر. ولقد أكد رئيس الحكومة وبعض معاونيه في دوائر البعثة الإفرنسية للمفوّض السامي دي مارتيل أنه يستطيع مصادرة أعمال الوطنيين وإسكاتهم بإغلاق مكاتب الكتلة الوطنية، وإبعاد بعض رجالها، وفصل فارس بك الخوري وأخيه فائز بك من كلية الحقوق، إلخ... من هذه الإستفزازات التي انقلبت عليهم. ثم أقمنا حفلة تأبين الزعيم المرحوم إبراهيم هنانو التي اشترك فيها الشعب اشتراكاً عاماً، فكانت استفتاءً رائعاً بمظاهرها ومضمون الخطابات التي ألقيناها فيها، والقصائد التي أنشدها الشعراء الوطنيون، وأعقب ذلك إعلان ميثاق الكتلة الوطنية، فقمنا بأعمال التنظيم الوطني العام، وأدّت جميع هذه المؤثرات إلى قيام البلاد قومة الرجل الواحد لإظهار استيائها وذلك بإغلاق جميع المتاجر، وتعطيل أعمالها، على الرغم من الضائقة الاقتصادية الحالية. ثم قامت، في سائر المدن، مظاهرات كبيرة اشترك فيها رجال الكتلة الوطنية في كلّ مكان، وجرت اصطدامات عنيفة في خلالها، كما تعلم، وسالت فيها الدماء، ومُلئت بسببها السجون، ولكن إجراءات القمع التي لجأوا إليها لم تُثبط من عزائم الأمة إذ كان حماس الشعب واندفاعه في التعبير عن سخطه طيلة حوالي شهرين يتجلّى في كل وقتٍ بالرغم من نزول الجيش إلى المدن، وإعلان الأحكام العسكرية، حتى أننا اضطررنا مراراً لتهدئة ثائرة الناس بأنفسنا، ودعوتهم إلى الصبر على المكاره. ولا بدّ لي من الإشارة إلى أنه لم يحدث في دمشق حادث واحد من حوادث السلب والمصادمات الفردية في تلك الأيام العصيبة إبان إغلاق الأسواق كافةً، وخلوّها من الحراس، وإطفاء الأنوار في الشوارع العامة والحارات، وفي هذا دليل قاطع على قوة هذه الحركة الوطنية العامة، والفورة النفسية الناجمة عن الأحداث التي كانت تجري في البلاد، في السنوات الأخيرة». وهنا سألت محدثي الكبير: «كان العراق أول البلاد العربية التي لفت نوابه أنظار جمعية الأمم وفرنسا لحالة سورية المضطربة فهل يمكنني أن أحمل للعراقيين، وعلى رأسهم الملك غازي المعظم، ولرئيس الوزارة ياسين باشا الهاشمي رسالتكم الأخوية إليهم على صفحات جريدة «البلاد»؟» فأجاب معاليه: «لقد كان لمؤازرة البلاد العربية عامةً، العراق ومصر والمملكة العربية السعودية، وعطفها على حركة المقاومة في البلاد السورية تأثير كبير في

تأييدها، وكان لموقف جلالة الملك غازي الأول، وحكومته الرشيدة، ورئيسها الوطني المؤمن، ونواب العراق، وشعبه النبيل إنتصاراً لقضيتنا المدى الواسع في تآزرهم معنا، ولا عجب لأن الواجب الوطني العام يدعو جميع أجزاء البلاد العربية لإظهار تضامنها ووحدة شعوبها، فبمثل هذه المواقف توضع أسس الوحدة العربية، وعلى هذه الآمال نسير لتحقيق أهدافنا في الاستقلال والحرية. هذا هو الأمل المنشود الذي قامت النهضة العربية من أجله وأسست الجمعيات السرية والعلنية منذ أيام استبداد عبد الحميد وطغيان الاتحاديين للدعوة إليه، وبّذلت من أجله كلّ غالٍ ورخيص. ثم قامت الثورات العربية في الحجاز وسورية والعراق ومصر لمقاومة الإستعمار الأجنبي حتى تصل البلاد إلى ما تصبو إليه من سيادة تامة لتحقيق وحدتها وتعزيز كرامتها». وهنا حان موعد اجتماع لطفي بك الحفار بإخوانه الكتلويين وأعضاء الوفد المزمع توجّهه إلى فرنسا، فودّعته شاكراً أنسه، ولا عجب فلطفي بك هو اللطف إسماً ومسمّى»(٢٠).

عقدت الكتلة الوطنية بضع اجتماعات في تلك الآونة وانتخبت في آخرها وفدها إلى باريس مؤلفاً من رئيسها هاشم بك الأتاسي ومن أعضائها فارس الخوري وجميل مردم بك وسعد الله الجابري، وانضم إليهم، من الحكومة الأيوبية الجديدة، الأمير مصطفى الشهابي وإدمون حمصي، واختارت، لأمانة سرّ الوفد، الأستاذين نعيم الأنطاكي وإدمون رباط فغادروا سورية إلى فرنسا في ٢١ آذار سنة ١٩٣٦. وفي عشية سفرهم أقامت الكتلة الوطنية حفلة وداع كبيرة لهم ألقى فيها أبي خطاباً هذا بعض ما جاء فيه:

«سادتي وإخواني، يا رجال الوفد الميامين

في هذه الساعة التي تتجه فيها قلوب الأمة بجميع طبقاتها إلى الله العليّ القدير، وهي تبتهل إليه ليجعل التوفيق والنجاح حليفكم، ويسدّد خطاكم لخدمتها، فهي تلتفّ حولكم وتمدّكم بالثقة التامة والتأييد المطلق، فسيروا على بركة الله، واعلموا أننا من ورائكم ندرك خطورة الموقف الدقيق، «فإما حياة باسمة تزدهر فيها الآمال، وإما ممات تزدخر فيه الآلام». إن هذه الأمة التي هبّت في وجه الظلم والإستبداد، وصاحت صيحة الحق لتدكّ معالم الجور والإستخفاف بمقوماتها هي التي فتحت طريق المفاوضة السياسية بشجاعتها وصمودها وتضحياتها، وهي التي رغبت بإرسال رجالها المخلصين، وزعمائها المفكرين، وأرباب الرأي والعلم إلى باريس ليبسطوا للأجنبي المتسلّط قضيتهم الوطنية العادلة، فكنتم أنتم الصفوة المختارة، ومن خابرتم من إخواننا المبعدين، العاملين الأحرار، الذين لا بدّ من الاستعانة بآرائهم، ولسوف تلتقون بهم في القريب العاجل لتقوموا بمهمتكم خير قيام وتؤدّوا هذه الأمانة أحسن أداء. إنكم، أيها الإخوان، مَنْ عرفنا وعرفتكم الأمة في معالجة قضاياها بالإخلاص، والجهاد المستمر، فالنجاح، بحول الله، لكم لتصلوا إلى ضالّتكم، وتعملوا في سبيلها بوحي ضمائركم، وقوة إيمانكم، ولتعودوا وقد قمتم بواجبكم، وأدّيتم الأمانة:

وكلُّ سعيٍ سيجزي اللهُ ساعيهِ ... هيهاتَ يذهبُ سعيُ المخلصينَ هَبَا

سيروا فإنَّ وراءَ الضعفِ مقدرةً ... وإنَّ للحقِّ لا القوةِ الغَلَبَا»(٢١)

كان الدكتور عبد الرحمن الشهبندر من المجاهدين الثائرين على فرنسا منذ احتلالها سورية سنة ١٩٢٠ وفي طليعة مؤجّجي الثورة السورية الكبرى في سنة ١٩٢٥ حيث أقام في جبل الدروز إلى جانب قائدها سلطان باشا الأطرش ورجاله وأعوانه السوريين الأحرار يخططون لها، وينظمون صفوفها، فأصدر المجلس العدلي أحكاماً بالإعدام غيابية عليه وعلى زعيمها سلطان باشا وعدد كبير من رجالاتها. ولقد ظلّ الدكتور الشهبندر مقيماً في مصر إلى ما بعد تصديق المجلس النيابي السوري على المعاهدة الفرنسية السورية الذي جرى في ٢٢ كانون الأول سنة١٩٣٦، ومن الجدير بالذكر أن الوطنيين اشترطوا على السلطة الفرنسية الإفراج عن المبعدين السياسيين ومنهم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وذلك بعد انتخابهم في الجمعية التأسيسية سنة ١٩٢٨، ووضعوا بنداً في الدستور الذي سنوه للبلاد في هذا الشأن، ثم ما برحوا يطالبون السلطات الفرنسية بالعفو الشامل عنهم إبان تفاوضهم معها إلى أن تم توقيع المعاهدة وتصديقها في مجلسهم النيابي الأخير سنة ١٩٣٦. كما أن الإتصالات بينهم وبين هؤلاء المبعدين كانت مستمرة طيلة تلك السنين وكانت مساعي المبعدين في خدمة قضايا البلاد السياسية من الخارج مستمرةً كذلك ومفيدة، فمن جملة الأدلّة عليها رسالة بعث بها أبي إلى الدكتور الشهبندر في ٢٨ ـ ٣ ـ ١٩٣٦ وجدتها بين أوراقه مطبوع نصها على الآلة الكاتبة، ومذيّلة بحاشية كتبها بخطه، كما يظهر في الصورة (فوتوكوبي) التي أنشرها وهذا نصها:

«إلى الأخ الزعيم الكبير الدكتور عبد الرحمن الشهبندر أدامه الله.

أكتب إليكم بعد هذا الفراق الطويل الذي أرجو الله أن يكون قد آن وقت انتهائه لتعود إلى بلادك التي أحبتك وهي أحوج ما تكون إلى جهادك مع إخوانك الذين يشعرون بالحاجة إليك. وبمناسبة سفر الإخوان أعضاء الوفد السوري الوطني إلى باريز فقد قام فريق من الموظفين الفرنسويين وأذنابهم الرجعيين، الذين لا يرون نجاح هذا الوفد بمهمته، بوضع العراقيل وزرع الدسائس في طريقة، ومن أهمها إثارة النعرات الطائفية بحجّة المحافظة على حقوق الأقليات المذهبية والعرقية. وبعد أن استعرضنا هذه الأمور في مكتب الكتلة الوطنية كلّفني الإخوان أن ألفت انتباهكم إلى هذه القضية الهامة لكي تلاحظوا ما يجري في القطر المصري الآن من أنواع هذه الدعايات الخبيثة لدى إخواننا المسيحيين السوريين، والإخوان يرجون أن تقابلوا غبطة بطريرك الكاثوليك في الإسكندرية، وتؤكدوا له أن مبادىء الكتلة الوطنية، كما تعلمون، حفظ حقوق الأقليات واحترامها، كما ورد في ميثاقنا، وأن الدستور السوري قد نصّ على حفظ هذه الحقوق المذهبية والدينية، وأن وجود أمثال الأخ فارس بك الخوري مع الوفد، ضمانة لاطمئنان إخواننا المسيحيين كافةً. إننا نرى أنكم أدرى بما يجب عمله بهذا الشأن الآن، وبما ينبغي اتخاذه لدى الصحافة المصرية ليكون موقفها حسناً، ومتفهماً لهذه القضية، وحكمتكم كفيلة بتحقيق هذه الغاية الشريفة.

أملنا كبير في أن تُكلّفوا قريباً للسفر إلى باريز للقاء إخوانكم، ولتنضموا إلى أعضاء الوفد للإشتراك بأعماله، والاستعانة بخبرتكم وكفاءتكم، كما أشرت إلى ذلك بخطابي الذي ألقيته ساعة وداع الوفد على الألوف المؤلفة، ثم تعودوا وإياهم للبلاد التي طالما انتظرت ساعة استقبالكم ولقائكم، والتي تذكركم في جميع مواقفها الوطنية فتذكر زعيمها المفدّى وإبنها البار في حلّه وترحاله، وقد خدمها بجهوده وتفكيره، وعلمه وتضحياته المتتابعة.

أرجو الله أن تكون، أنت وقرينتك الفاضلة وأولادك الأشبال، ممتعين بالصحة والقوة، والسؤدد والنشاط، والتحية والإحترام لسيدي الأخ العزيز من المحبّ المخلص.

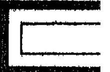
لطفي الحفار

دمشق في ٦ محرم عام ١٣٥٥ وفق ١٩٣٦/٣/٢٨

حاشية: لقد علمنا بعد كتابة هذا أن السيد خليل معتوق نشر في الصحف أنه حصل على تفويضٍ من غبطة بطريرك الكاثوليك في الإسكندرية ومن بطريرك الموارنة في لبنان للإلتحاق بالوفد السوري والدفاع عن حقوق الأقليات، وهو لا يخجل من أن يعزو هذا لموافقة الكتلة الوطنية. ولذلك فإننا سننشر حديثاً في الصحف لمقاومة حركته هذه وإظهار استياء الوطنيين في البلاد وضرر هذه الحركة وإثارة مثل هذه القضية في مثل هذا الظرف الدقيق. وإذا تمكنتم من عدم موافقة المسيحيين في مصر على مثل هذه الحركة، والتأثير على البطريرك مغبغب فعلتم حسناً، وسنسعى لمثل هذا هنا، ورأيكم الموفق إن شاء الله سيدي الأخ».

لقد نشر كثيرون مذكراتٍ عن تلك الحقبة من تاريخ سورية وجلّهم من الذين ناضلوا من أجل الاستقلال ورفضوا الاعتراف بالانتداب، إن من هؤلاء السياسيين المناضلين السادة جميل مردم بك وحسن الحكيم والد. عبد الرحمن الكيالي، ولقد كان الدكتور الكيالي رفيق جهاد للوطنيين ونائباً عن حلب ووزيراً عدة مرات في الحكومات الوطنية وله مذكرات عن «مراحل الانتداب الفرنسي في أربعة أجزاء، جاء فيها شرح وافٍ لتلك المراحل، وعندما وصل إلى الإضراب الستيني العام في سنة ١٩٣٦ بيّن أسبابه، ووصف الغليان الذي ظهر في دمشق في إثر اغلاق مكاتب الكتلة الوطنية بأمرٍ من السلطة الفرنسية في الشهر الأخير من سنة ١٩٣٥، ثم كتب ما يلي عن الفرنسيين:

«وإذا ظنوا أنهم بإقفالهم بيتاً من بيوت الكتلة الوطنية يستطيعون استئصال الروح الوطني المستفيض في كل البلاد، والقضاء على الفكرة التي تعمل الكتلة بها فقد ظنوا خطأً لأن كل بيت من بيوت السوريين هو مكتب للكتلة الوطنية ودار لها. وما كانت الكتلة، وهي ممثلة الأمة وصورة أمانيها، لتأبه بمثل هذه الأمور التي يشغلون بها أنفسهم»[٢٢].



هوامش الفصل الثاني عشر

(١) جريدة البيرق البيروتية، العدد الصادر بتاريخ ١٥ - ٧ - ١٩٣١.
(٢) فارس الخوري: حياته وعصره - حنا خباز والدكتور حورج حداد، مطابع الريحاني، بيروت ١٩٥٤، ص (٧٠).
(٣) جريدة فتى العرب بدمشق، العدد الصادر في ٣١ - ٧ - ١٩٣٣.
(٤) جريدة الأحرار البيروتية، عدد ١٦ أيلول سنة ١٩٣٣.
(٥) أما قرار المفوض السامي بتعطيل دورة المجلس النيابي فقد صدر في ٢٤ تشرين الثاني وأضربت دمشق احتجاجاً عليه.
(٦) سورية والانتداب الفرنسي، يوسف الحكيم، دار النهار للنشر ١٩٨٣، ص ٢٤٠ - ٢٤١.
(٧) جريدة الأيام، العدد الصادر في ١١ آذار سنة ١٩٣٤.
(٨) الرعيل العربي الأول: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة . خيرية قاسمية، دار رياض الريس للنشر، لندن ١٩٩١، ص ٦٤ و٦٥.
(٩) و (١٠) جريدة القبس، العدد الصادر في ٢٨ أيلول سنة ١٩٣٤.
(١١) ذكريات لطفي الحفار، ج (١)، جمعها ونشرها وجيه بيضون، مطابع ابن زيدون، دمشق سنة ١٩٥٤، ص ٢٨٨ - ٢٨٩.
(١٢) جريدة النهار، العدد الصادر بتاريخ ١٢ حزيران سنة ١٩٣٥.
(١٣) جريدة القبس، العدد الصادر في ١٧ حزيران سنة ١٩٣٥.
(١٤) القبس، العدد الصادر في ١٧ حزيران سنة ١٩٣٥.
(١٥) القبس، العدد الصادر في ٤ أيلول سنة ١٩٣٥.
(١٦) جريدة القبس، العدد الصادر في ١٠ أيلول سنة ١٩٣٥.
(١٧) القبس، العدد الصادر في ١٩٣٠/٩/٣.
(١٨) فارس الخوري: حياته وعصره - حنا خباز والدكتور جورج حداد، مطابع صادر ريحاني، بيروت ١٩٥٢، ص ٧١ - ٧٢.
(١٩) سورية والانتداب الفرنسي، يوسف الحكيم، دار النهار للنشر، ١٩٨٣، ص ٢٤٧ و٢٤٨.
(٢٠) جريدة البلاد العراقية، العدد الصادر في ١٠ آذار سنة ١٩٣٦ ببغداد.
(٢١) جريدة ألف باء، العدد الصادر في تاريخ ٢٢ آذار سنة ١٩٣٦.
(٢٢) مراحل الانتداب الفرنسي، عبد الرحمن الكيالي، الجزء الثالث، ص (١٨٢)، مطبعة الضاد . حلب (١٩٦٠).



الفصل الثالث عشر

العهد الوطني
والمعاهدة السورية الفرنسية



العهد الوطني والمعاهدة السورية الفرنسية

كان يوم ٢١ آذار سنة ١٩٣٦ يوماً مشهوداً في دمشق حين غادرها أعضاء الوفد السوري بالقطار إلى محطة رياق ومن ثم إلى حلب حيث استقلوا قطار الشرق السريع إلى باريس، فبلغها رئيس وأعضاء الوفد السوري في ٢٧ آذار واستقبلهم في المحطة المفوض السامي الكونت دي مارتيل مع بعض موظفي وزارة الخارجية الفرنسية. ويقول المؤرخان الأستاذ حنا خباز والدكتور جورج حداد ما يلي:

«استُقبل الوفد في وزارة الخارجية الفرنسية من قبل «المسيو فلاندان» وزير الخارجية و «المسيو سان كنتان» رئيس دائرة أفريقيا والشرق، وأقام «فلاندان» مأدبة على شرف الوفد في «الكي دورسيه»، كما أن رئيس الجمهورية المسيو ليبران «Lebrun» دعا أعضاء الوفد، فيما بعد، إلى الأوبرا. بدأت المفاوضات ولكنها لم تتقدم كثيراً، واعترضتها نفس الصعوبات التي فشلت أمامها معاهدة ١٩٣٣. وهي تتعلق من جهة بالوحدة السورية، وضمّ جبل الدروز والعلويين إلى سورية، ومن جهة ثانية بمقدار السلطة التي تحتفظ بها فرنسا، وبقضية تسلّم الجيش. ثم تبدّل الموقف في شهر حزيران ١٩٣٦ حيث تسلّمت وزارة الجبهة الشعبية الحكم، وكان وزير الخارجية فيها «إيفون ديلبوس»، ووكيل الوزارة پيير فينو «P. Vienot» أكثر ميلاً من زملائهم السابقين لتحقيق أماني سورية. وهكذا ابتدأت المفاوضات من جديد، وتوصّل الجانبان إلى الاتفاق، ووقعا المعاهدة الفرنسية السورية في ٩ أيلول سنة ١٩٣٦، وقد احتوت على تسع مواد، واتفاق عسكري، وإحدى عشرة مراسلة، وخمسة بروتوكولات، ووقعها رئيس وأعضاء الوفد السوري من جهة، و پيير فينيو و دي مارتيل من جهة أخرى على أن تبرمها المجالس النيابية في فرنسا وسورية»[1].

لقد أوردت هذا الملخص الذي يضعنا في الصورة العامة للأوضاع في سورية آنذاك لكي أمهّد لدور أبي في معالجتها.كانت له نشاطات ومنشطات في غياب الوفد السوري الذي كان على اتصالٍ دائم بالكتلة الوطنية بدمشق، فمن النشاطات التي قام بها إلى جانب مواصلة عمله في إدارة مؤسسّة مياه الفيجة عدة مقالات نشرها، وأحاديث أدلى بها للصحفيين عن سير المعاهدة في فرنسا، وخطابان مهمان ألقى أوّلهما في الحفلة الكبيرة التي دعت إليها اللجنة العليا

للشباب الوطني، وأقيمت بدار آل مردم بك في شارع الرازي في ٢١ أيار سنة ١٩٣٦ وقد نشرته جريدة «ألف باء»، وفيما يلي أنقل وصف الحفلة وفقراتٍ من الخطاب المشار إليه:

(ما أزفت الساعة الرابعة بعد الظهر حتى كان صحن الدار، على رحبه، غاصاً بالشباب المثقف، المنضوي تحت لواء الشباب الوطني وفق تنظيماته الجديدة. وكان أسبق رجال الكتلة الوطنية إلى الحضور الأستاذ لطفي الحفار ثم الأستاذان فائز الخوري وعفيف الصلح، وزعيم الشباب الأستاذ فخري البارودي.

كان الشباب يستقبلون كلاً من أعضاء الكتلة الوطنية وأعضاء اللجنة العليا بالهتاف والتحية الرسمية، وحوالي الخامسة وقف الدكتور أحمد السمان، عضو اللجنة العليا، وافتتح الاجتماع باسم الله واسم الوطن ثم طلب إلى المجتمعين الوقوف دقيقة واحدة تحيةً لأرواح الشهداء العرب، والقيامَ بعد ذلك بواجب تحية العلم السوري، فوقف القائد الأعلى للشباب السيد نزهة المملوك وأصدر الأمر بتحية العلم السوري فلبى الحاضرون الطلب، وأدوا التحية بينما كان النفير ينفخ في بوقه. ومن ثم شرح الدكتور السمان مبادىء الشباب وغاياته وقال: «ليس الشباب الوطني حزباً ولكنه حركة أكبر من حزب». ثم تلا القانون الأساسي لتنظيمات الشباب الذي نشرته الصحف في بدء حركة التنظيم. وبعد ذلك طُلب إلى الأستاذ لطفي الحفار أن يلقي كلمة فتقدّم إلى المنبر بين التصفيق والهتاف وألقى الخطاب التالي:

«إننا الآن في حفلة الشباب هذه الزهرات التي تتفتح عن أكمامها بمختلف الأشكال والألوان، فهل نكتفي بالابتهاج بكم ونُسرّ برؤياكم، ونصفّق لكم ونناديكم يا رجال المستقبل وعماد الغد؟ لا! هذا لا يكفي أبداً، بل لا بدّ، ونحن في موقفنا هذا، من أن نبحث معكم في معاني الشباب، وواجب الشباب، ويجدر بكم أيها الأعزاء أن تصغوا لأمثالنا، نحن الذين تخطّينا عقد الشباب، ووقفنا على أبواب الكهولة التي تسير بنا سراعاً نحو بلوغ الشيخوخة. إني أعترف بهذا الواقع على الرغم من معارضة أخي ورفيقي منذ نعومة الأظفار فخري بك الذي هو زعيم الشباب بحق...

إن أعباء المستقبل أمامكم كثيرة، وواجبات الوطن تناديكم لأن تتجرّدوا عن شهوات الهوى والشباب، وتتحلّوا بالصفات القومية، وتتعشّقوا بلادكم، فالمستقبل، أيها الأبناء الذين تتقدمون لساحات العمل بالجدّ والثبات والاستقامة والإخلاص، هو لكم، وعزّة الوطن منوطة بعلمكم وتضامنكم وجهادكم. إن من أبلغ ما قرأت في هذا المعنى ما خطته يراعة الكاتب الكبير، البحاثة الأستاذ أحمد أمين صاحب كتابيّ: «فجر الإسلام» و «ضحى الإسلام»، عندما قال:

«علامات الشباب والشيخوخة، في نظريتنا ليس موضعها النظر، إنما موضعها القلب، فاليأس شيخ لأنه ضعفٌ في الإرادة وضيقٌ في الخيال، وبرودةٌ في العاطفة، والشيبُ شيب القلب لا شيبُ الرأس، فمن لم ينفعل لمواضع الإنفعال، ومن لم يعجب لمواضع الإعجاب، ومن لم يُنازل في مواضع الكفاح، ومن لم يطرب للموسيقى الجميلة والمنظر الجميل ومن لم يأمل ولم يطمح فهو شيخٌ شاب قلبه، وإن كان أسود الشعر كالحه». هذا هو المقياس الصحيح

للشباب والشيخوخة، أيها الإخوان، ولا أقول لكم الآن: أيها الأبناء ذلك لأننا مثلكم لم تهن لنا عزيمة، ولم تخمد لنا عاطفة، نندفع في سبيل غاياتنا الوطنية السامية وتحقيق أهدافنا القومية الكبرى اندفاع السحاب الماطر والشهاب الثاقب، على أننا لم نقم بواجبنا كلّه بعدُ، وأن دون هذا الواجب أنفسنا وقوّتنا وإرادتنا حتى النفس الأخير.

وقف الفيلسوف الفرنسي «رينان» في جمعٍ مثل هذا الجمع يقول:

«أيها الشباب! انظروا إلى ما حولكم فإن كلَّ ما ترونه رهن الزوال إلا ثلاثة أمور: خيرٌ يُعمل، وحقيقة تُبحث، ووطن يُحبّ ويُعشق». وما أجدرني بهذا القول في موقفي بينكم، وحسبي هذا والسلام عليكم)[٢]

أما الخطاب الثاني فكان على مدرّج الجامعة السورية في حفلةٍ كبيرة دعت إليها جمعية التمدن الإسلامي بدمشق تكريماً للكاتب الأستاذ لبيب الرياشي بمناسبة صدور كتابه: «نفسية الرسول العربي». وقف أبي على المنبر واستهل خطابه قائلاً:

(أحسن الله لجمعية التمدن الإسلامي التي أقامت هذه الحفلة الرائعة، وقامت بواجب تكريم البحث والدرس العلمي والإنصاف في شخص المحتفى به الأستاذ الفاضل لبيب الرياشي. وحينما قلتُ له «إن عناصر الأمة ستشترك بحفلة تكريمك، وأنه حينما طلبت إليّ جمعية التمدن الإسلامي الاشتراك فيها لم أتردّد أنا وإخواني في تلبية طلبها قياماً بالواجب». قال لي: «أنا لا أستحق هذه العاطفة، وإذا كنتم تريدون تكريمي لبحثي المجرّد في كتابي: «نفسية الرسول العربي» فإني أرجو أن توجّه بحوث المفكرين للتعمق في دراسة هذه النفسية العظيمة، فإن جميع جهود العلماء والمفكرين لا تزال تحتاج إلى متابعة البحث والدرس». لهذا رأيت أن تكون كلمتي هذه لبحث بعض نواحي عظمة الرسول العربي وما أجلّها وهي: التضحية إذ كان الرسول يعلّم الناس التضحية في سبيل الحق، ويكون هو القدوة الأولى، ومن ثمّ: الثورة على الباطل إذ كان هو الثائر الأول عليه في سبيل الحق المبين)[٣].

وفي أواخر شهر حزيران دعت الكتلة الوطنية عدداً كبيراً من المواطنين والصحفيين لإطلاعهم على سير المفاوضات تلبيةً لطلبهم وإرواءً لعطشهم فألقى أبي خطاباً مطوّلاً اقتطف منه هذه الفقرات:

(لا بد لي من أن ألفت انتباهكم، أنتم خيرة الرجال والشباب والكتاب الوطنيين، إلى أننا ننتظر مثلكم نتائج عمل وفدنا الأمين بفارغ الصبر، فلا تظنوا أن الأمر بالسهولة التي يتصوّرها البعض إذ لا تزال أمامه عقبات يسعى لاجتيازها بكلّ ما أوتي من قوةٍ ومن حكمة. قد يظن البعض أن الوقت الذي قضاه في باريس كان كافياً لإتمام مهمته ولكنه لا يعلم كم يواجه هنالك من مناورات ومجادلات للوصول إلى تحقيق غاياته الاستقلالية. وبالرغم عن نجاح الأحزاب اليسارية في تسلّم الحكم في فرنسا، وهي التي تعطف على قضيتنا، وبالرغم عن الجهود الجبارة التي بذلها وفدكم والتقارير الضافية التي وضعها لتحقيق مطالبينا الوطنية، وبالرغم عما تقرؤونه في الصحف من رسائل مندوبيها المملوءة

بالآمال، فإني أستطيع أن أقول لكم إن العمل محفوف بالمصاعب، وإن الأشواك كثيرة في طريق المعاهدة، وأضيف قائلاً لكم: إياكم أن تظنوا أني من المتشائمين ولكنني في مثل هذه الأوضاع لا أريد أن أكون كثير التفاؤل، بل أحبّذ أن نواجه الحقيقة باليقظة والحذر وأؤكد لكم أن وفدكم العامل قطع شوطاً كبيراً في مسعاه حتى الآن، وأن أعضاءه متضامنون مع رئيسهم، خلافاً لما أُشيع بأن هنالك اختلافاً بين رجال الوفد، فلقد قرأنا عليكم برقية الرئيس الجليل هاشم بك، وقرأنا مع إخواننا كتاباً من الأخ سعد الله بك يقول فيه إنه وزملاءه يستغربون ويستنكرون مثل هذه الإشاعات الكاذبة التي يروّجها الذين لا يتقون الله في بلادهم وأمتهم. كما أنه يوجد في جيبي كتاب من الأخ فارس بك يقول فيه: «إن إشاعات الاختلاف بيننا، نحن أعضاء الوفد مغرضة ودنيئة ويمكنكم أن تضربوا بها وجوه أصحابها بكل قوةٍ وازدراء». فعليكم أيها الإخوان والشباب أن تقاوموا أمثال هذه الدسائس الخبيثة، حيّاكم الله وزادكم تضامناً مع مندوبيكم العاملين المخلصين الذين يبذلون جهودهم في سبيل الذود عن حقوقنا وكرامتنا بكل عزيمة ومضاء»(٤)

ذكرت آنفاً في الفصل السابق أن والديّ رُزقا إبناً أسمياه محمد بشر في السادس من شهر حزيران لتلك السنة وأن فرحتنا بقدومه بعد خمس بناتٍ كانت كبيرة جداً. ولما كان الصيف الفائت شديد الحرارة استأجر لنا أبي بيتاً في مصيف «ضهور الشوير» بلبنان حيث قضينا ثلاثة أشهر، عدنا بعدها إلى دمشق لنتهيّأ للعودة إلى مدارسنا التي تفتح أبوابها في مستهل شهر تشرين الأول (اكتوبر). أما أبي فقد كان يقضي أيام الصيف بين ضهور الشوير ودمشق بسبب التزاماته فيها سواء في مكتبه في مؤسسة مياه الفيجة أو في مكتب الحزب الوطني مع إخوانه السياسيين.

ولا بدّ لي من الإشارة إلى أنه أسّس جريدة في دمشق صدرت باسم: «الإنشاء» وسلمها إلى ابن عمي الحقوقي وجيه الحفار فصدر أول عددٍ منها في ٤ رمضان المبارك سنة ١٣٥٥ وفق ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦. كان صاحب الامتياز والمدير المسؤول هو: وجيه الحفار، وكان أبي مدير سياسة الجريدة، ونحن نقرأ في افتتاحية العدد الأول منها ما يلي:

«في مبدأ الخطوة الأولى التي تخطوها البلاد في طريق الحرية والاستقلال، وفي مطلع العهد الجديد الذي نتوسّم أن يكون عهد الإنشاء والبناء، تصدر هذه الجريدة لتقوم بقسطها في العمل الإنشائي المقبل وتتوفّر على خدمة هذا الكيان الوطني الذي جاهدت الأمة السورية لتشييده ورفع مناره، وهي ترى واجباً عليها في الساعة التي تقدّم فيها نفسها إلى القراء أن تعلن بأنها شديدة التمسّك بالمبادىء الشريفة التي اتخذتها الكتلة الوطنية شعاراً لها، والتي عانى لأجلها رجال الوطن القريبون والبعيدون الكثير حتى طوت بلادهم مرحلةً كبيرة في سبيل الوصول إلى الغاية المنشودة من الحرية والاستقلال والكرامة».

كان أبي يكتب الافتتاحيات أحياناً وكان عنوان الافتتاحية التي نُشرت في عدد الإنشاء

الصادر في ١٩ - ١١ - ١٩٣٦ هو: «قضية المصالح المشتركة وأهمية تسليمها للحكومة، والنواحي الاقتصادية في المعاهدة السورية». كما نشر افتتاحية العدد الذي صدر في ٢٢ - ١١ - ١٩٣٦ بعنوان: «هنانو بعد سنة» بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لوفاة الزعيم الراحل. والإنشاء كانت تصدر وقتئذٍ بإثنتي عشرة صفحة فقط وقد لاقت رواجاً وإقبالاً من القراء كبيراً. كانت سورية تستعد لانتخابات تشريعية في ذلك الشهر فنشرت الإنشاء قائمة المرشحين الوطنيين الذين كانوا السادة: شكري القوتلي وفخري البارودي وجميل مردم بك ولطفي الحفار وصبري العسلي ونسيب البكري وعفيف الصلح وفارس الخوري وفائز الخوري وأحمد اللحام وجورج صحناوي وإحسان الشريف ومنير العجلاني، ويوسف لنيادو عن الموسويين في دمشق، ثم نشرت نتائج الانتخابات في عددها الصادر في ١ - ١٢ - ١٩٣٦ وجاء في صفحتها الأولى ما يلي:



الإنشاء

صاحب سياسة الجريدة لطفي الحفار

الاثنين ١٧ رمضان سنة ١٣٥٥ — ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦

وجيه الحفار — العدد ١١

اليوم يفوز المخلصون الصادقون بثقة الامة وتأييدها

مغزى هذه الانتخابات

الكتلة الوطنية تستفتي الامة

فتجيبها بإجماع لا نظير له على الثقة والتأييد

السيد جميل مردم بك — السيد شكري القوتلي — السيد فارس الخوري — السيد لطفي الحفار

السيد نسيب البكري — السيد فخري البارودي — السيد عفيف الصلح — السيد فائز الخوري

«لقد دلّت الأمة بهذه الانتخابات الهادئة على أنها أمة ناضجة وكان الفائزون في دمشق بالاقتراع هم السادة: جميل مردم بك وقد نال ٦٢٥ صوتاً، ولطفي الحفار ٦١٣ صوتاً، وشكري القوتلي ٦١٠ أصوات، وأحمد اللحام ٦٠٢، وإحسان الشريف ٥٩١، ونسيب البكري ٥٨٤، وصبري العسلي ٤٧٥، وعفيف الصلح ٤٦٩، وجورج صحناوي ٦٢٠، وكلّ من فارس الخوري وفائز الخوري ويوسف لنيادو: ٦٣٣ من مجموع الأصوات. أما المرشحون الآخرون السادة: نصوح البخاري وزكي الخطيب وأمين عربي كاتبي، ووحيد الحكيم وتيسير ظبيان وجورج فارس ووحيد الخياط فلقد سقطوا جميعاً وأما في حلب فقد نجحت قائمة الكتلة الوطنية برمتها وكذلك في مدن حمص وحماه واللاذقية والسلمية والقامشلي وفي حوران».

بقيت جريدة الإنشاء مستمرةً في متابعة مسيرتها الوطنية والاجتماعية والسياسية حتى سنة ١٩٥٨ حيث صدر مرسوم بتعطيلها في عهد الوحدة المصرية السورية.

رجع الوفد السوري من فرنسا إلى دمشق في أواخر شهر أيلول وهيأ له مكتب الكتلة الوطنية استقبالاً شعبياً حافلاً شرح في خلاله فارس الخوري الأدوار التي مرّت بها المعاهدة قبل أن يوفق الوفد إلى عقدها مع الحكومة الفرنسية بباريس، ثم نشر رئيس الوفد هاشم الأتاسي بياناً ضمّنه نصوص المعاهدة في ٢٢ تشرين الأول وذلك بعد نشر المرسوم الذي أصدرته وزارة عطا الأيوبي في ٢ - ١١ - ١٩٣٦ بدعوة الشعب إلى إجراء انتخابات نيابية جرت على درجتين كما بيّنتُ سابقاً، وانتهت بفوز قوائم الكتلة الوطنية فوزاً ساحقاً. وفي ٢١ - ١٢ - ١٩٣٦ اجتمع المجلس النيابي الجديد وكان أول مجلس يجتمع في العهد الوطني بعد نضال استمرّ ستة عشر عاماً ضدّ الانتداب الفرنسي، وانتخب فارس الخوري رئيساً له، ولما كان رئيس الجمهورية محمد علي العابد قد استقال من منصبه في اليوم السابق لانعقاد المجلس النيابي، فلقد انتخب النواب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية بإجماع الأصوات، ثم قدمت حكومة الأيوبي استقالتها في اليوم ذاته وكلّف الرئيس الأتاسي جميل مردم بك بتأليف وزارة جديدة فكان من أعضائها السادة: سعد الله الجابري للداخلية والخارجية، وشكري القوتلي للمالية والدفاع الوطني، والدكتور عبد الرحمن الكيالي للعدلية والمعارف، واحتفظ جميل مردم بك لنفسه بوزارة الاقتصاد الوطني. وهكذا يتضح أن أبي لم يشترك في تلك الوزارة في أول عهدها غير أنه تسلّم وزارة المالية فيها في ٢٦ - ٧ - ١٩٣٨، في إثر استقالة شكري القوتلي منها.

إن ما يجدر بالذكر هو أن المفوض السامي «الكونت دي مارتيل» ناصر الحكومة الوطنية في بادىء الأمر، ولبّى طلباتها فأصدر العفو عن المبعدين السياسيين وفي طليعتهم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وسلطان باشا الأطرش والأمير شكيب أرسلان وإحسان الجابري والشيخ رضا الرفاعي والحاج فاتح المرعشي. كما كان من آثار مناصرة المفوض السامي دي مارتيل للوطنيين

إعادة ارتباط مقاطعتيّ بلاد العلويين وجبل الدروز بسورية مع الاحتفاظ لكل منهما بالاستقلال الإداري والمالي،

(ولكن هذا الاحتفاظ قد زال حين قَدِمَ نواب هاتين المقاطعتين إلى المجلس النيابي وأعلن الغاء نواب جبل الدروز تنازلهم عنه، فقوبل إعلانهم بالتصفيق وموافقة المجلس بإجماع الرأي، ثم قام على الأثر جمال علي أديب من نواب قضاء جبلة معلناً تنازل مقاطعة اللاذقية التابع لها قضاء العلويين، عن استقلالها المالي والإداري لتكون متساويةً مع سائر المحافظات السورية، وأيّده في ذلك جميع نواب المقاطعة المذكورة، وعيّنت الحكومة السورية، في إثر ذلك مظهر باشا رسلان، أحد أركان الكتلة الوطنية، محافظاً على هذه المقاطعة بدلاً من حاكمها الفرنسي «شفلر» الذي كان قد عيّنه المفوض السامي مندوباً عنه في محافظة اللاذقية)[٥].

هذا ما ورد في كتاب الأستاذ يوسف الحكيم حرفياً، وقد سبق أن ذكر أيضاً في صفحاتٍ سابقة أن شفلر «بقي في اللاذقية بصفته مندوب المفوض السامي دون أن يترك له المحافظ الوطني المقدام سبيلاً للتدخل في شؤون الإدارة، وبعد زمنٍ غادر شفلر البلاد غير مأسوف عليه»[٦].

كانت هذه أهم الأحداث التي جرت في أواخر سنة ١٩٣٦ وأوائل سنة ١٩٣٧ غير أن صعوبات جمّة ظهرت في طريق الحكومة السورية ومجلسها النيابي كان من أولها اقتطاع جزءٍ هام من أراضي الوطن السوري هو لواء الاسكندرون الذي وقّعت فرنسا اتفاقات مختلفة مع تركيا لضمّه إليها، مما اعتبرته سورية خيانة لها فسجّل البرلمان السوري احتجاجه وعدم اعترافه بالوضع الجديد في عدة جلسات من جلساته الصاخبة التي كان أبي من الذين خطبوا فيها بحماسٍ واستنكار. كما كان من أهمّ العراقيل التي وضعتها فرنسا في طريق حكومة جميل مردم بك مماطلتها بإبرام المعاهدة مما اضطره إلى العودة إلى باريس عدة مرات ما بين سنة ١٩٣٧ وسنة ١٩٣٨ دون أن يصل إلى النتيجة المرجوّة بحجة أن الأوساط الفرنسية تجد نصوص المعاهدة غير كافية لضمان مصالح فرنسا الحربية والاقتصادية والثقافية، ولحفظ حقوق الأقليات...

إن الخوض في قصة معاهدة سنة ١٩٣٦ وتطوراتها وانتكاساتها ليس من اختصاصي وكذلك قضية اللواء السليب، لواء الاسكندرون، فالمصادر التاريخية والوثائقية عنهما متوفرة ومتعددة ولكن ما دفعني إلى الإتيان على ذكرهما في هذا الفصل من سيرة أبي هو ظهور تيار معارض لسياسة الحكومة الوطنية الأولى تبنّاه الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وكان لأبي من تلك المعارضة ومن زعيمها موقف لا بد من توضيحه: فبعد أن تمّ توقيع المعاهدة في باريس بين الوفد السوري والحكومة الفرنسية، في أواخر شهر أيلول سنة ١٩٣٦، أرسل الدكتور الشهبندر

برقية من مصر حيث كان مقيماً انتقد فيها تساهل الوفد السوري مع الإفرنسيين فسأل مندوب جريدة «الشعب» أبي عن رأيه في برقية الدكتور الشهبندر فأجابه بما يلي:

«لقد طُرح هذا السؤال على عددٍ من إخواني الوطنيين، وجوابي عنه كجوابهم وهو أن المعارضة الشريفة، وخاصة التي تصدر عن أمثال الزعيم الأخ الدكتور شهبندر، دليل على مبلغ تقديرنا جميعاً للحرية الفكرية واحترامنا لمبادىء الديموقراطية، ولكنني أزيد كلمة على ذلك وهي أني على يقين من أن الدكتور الزعيم الشهبندر حينما يطلع على حقيقة الحالة التي وصلت إليها سوريا في أدوار الانتداب الماضية وما قاسته من أنواع المغارم، وما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والسياسية من التدني، إذا اطلع الأخ الدكتور على تفاصيل ذلك ثم قارن بين المزايا والمنافع الاستقلالية التي سوف تتمتع بها البلاد السورية في التشريع والإدارة والجمارك، وفي تطهير الدوائر الحكومية من الجراثيم الفتّاكة، والخلاص من الرقابة والسيطرة الأجنبية على جميع المرافق، وإحلال السيادة السورية محلّها، وبين ما كانت عليه حالة البلاد سابقاً، لكان رأيه متفقاً مع إخوانه القاطنين فيها. إن بيني وبينه مراسلات متعددة لم تنقطع كنا نبحث فيها عن أوضاعنا هنا، وما يجب أن نقوم به نحن هنا وهو هناك، ولم أختلف معه في أمرٍ هامّ من أمور قضيتنا الوطنية، فهو يحظى باحترامنا جميعاً، ونحن وإياه لم نفترق ولن نفترق، فلقد رافق الدكتور الشهبندر القضية الوطنية والقومية منذ أن كان يافعاً، ولقد عملنا وإياه زمناً طويلاً منذ كنا على مقاعد الدراسة في سبيل أهدافنا الاستقلالية. واستناداً إلى ما أعرفه أنا من آرائه وأفكاره اعتقد أنه سوف لن يترك مجالاً للمغرضين الذين يحاولون استغلال الظروف السياسية الحالية استغلالاً مضراً بالصالح الوطني العام، وسوف ينفذ ببصيرته فيرى ما يراه الإخوان المقيمون هنا، ويسلك الخطة التي يسلكون فهو الذي كان ولا يزال مثلاً من أمثلة التضحية والإخلاص»(٧)

ولما عاد الدكتور شهبندر إلى دمشق في ١٤ أيار سنة ١٩٣٧ هبّت دمشق لاستقباله ورفاقه شعبياً وكُلّف أبي من قبل الكتلة الوطنية برئاسة لجنة إستقبالهم فألقى خطاباً ترحيبياً من على شرفة المجلس البلدي المطلّة على ساحة الشهداء في مساء اليوم ذاته، ولقد وجدت نسخة منه بين أوراقه والوثائق التي احتفظ بها وهذا نصّ ذلك الخطاب:

«أيها السادة: هذه دمشق تبرز في هذه الليلة بأجمل مظاهرها فرحةً، متهلّلةً لعودة أبنائها الذين طالما حنّت للقائهم! بل هذه البلاد السورية كلّها ترحّب بالمجاهدين الأبرار، والزعماء الأخيار الذين لم يضنّوا في سبيلها ببذل أثمن ما يملكون وأسمى ما يستطيعون.

أيها الإخوان المجاهدون! لقد قمتم بواجبكم وكنتم المثل الأعلى لأفراد الأمة لتتعلّم منكم معنى الإخلاص والتضحية وقيمة الثبات في ساحة النضال بلا يأسٍ ولا ملل. ونحن أحوج ما نكون في مستهل عهدنا السياسي الحاضر، وممارسة حقوقنا الإستقلالية، إلى أن نقوم بواجبنا على مثل هذه المبادىء التي لا زلتم تعملون في سبيلها. لقد بعدتم عن إخوانكم وعن بلادكم ولكن إخوانكم هنا لم يكونوا بعيدين عنكم لشعورهم بقوة الصلات الوثيقة التي تربطهم بكم وتربطكم بهم. ولقد أحسنتم

للبلاد، في جميع مواقفكم فحقّ للأمة أن تُحسن لكم وهي لا تملك أغلى من هذا الشعور الفياض الذي تغمركم به بأفئدتها، وهذا الحبّ والتأييد من سائر طبقاتها، وهي، بعملها هذا، تبرهن على قيامها بالواجب، وتقديرها للتضحية، وتقديسها للوطنية. وإني على يقين من أن سروركم بتفوق التربية السياسية التي تتراءى لكم الآن، وبنضج التفكير السياسي العام الذي تظهر به الأمة بتضامنها في جميع مواقفها والحمد لله، سيكون الجزاء الأوفى لكم فيما بذلتم وضحيتم، والعزاء الجميل فيما لاقيتم، فلقد قطعت أمتنا في حياتها السياسية أشواطاً بعيدة، وبرهنت على تضامنها، وقوة إيمانها، وصحة عزائمها في ماضيها الطويل المشحون بالكوارث، إلى أن تجاوزت مرحلةً شاقةً من مراحل جهادها بتحقيق قسم من أمانيها الوطنية الغالية، فقلبت صفحة الماضي وهي لا تزال تعمل لإثبات كفاءتها ونضجها وتحقيق ما فاتها وهو ليس بالقليل. إن المستقبل أمامها، وعليكم أنتم، وعلى إخوانكم، تحقيق هذه الآمال، والقيام بما ترجوه من رجالها وزعمائها الأبرار، فأنتم مَنْ عَمِلَ في هذا السبيل، وكان أصدق دليل، ونحن هنا طالما انتظرنا هذه الساعة التي تجمعنا بكم إخواناً أمناء، وقادةً أعزاء، ورجال العزيمة والكرامة والوفاء، ورحم الله شوقي القائل:

صبراً على الدهرِ إن حلّتْ مصائبُهُ ... إن المصائبَ مما يوقظُ الأُمَما

والناسُ باني بناءٍ أو مُتمِّمُهُ ... وثالثٌ يتلافى منه ما انهدما

تعاونٌ لا يَحِلُّ اليأسُ عُروتَهُ ... ولا يُرى، بيدِ الأرزاءِ، منفصما»

بعد ذلك التاريخ بشهرٍ تقريباً أقامت الكتلة الوطنية حفلة استقبال بمكتبها للدكتور الشهبندر وإخوانه في ١٥ حزيران سنة ١٩٣٧ فخاطبه أبي في الكلمة التي ألقاها يومئذٍ بقوله له:

«أخي الزعيم! ما أظن أنك في زيارتك هذه الليلة لدار الكتلة الوطنية تجد نفسك غريباً عنها أو بعيداً عن الوقوف على حقيقتها أو أنك في حاجةٍ للتعرّف على رجالها. إن هذه الوجوه المشرقة أمامك المبتهجة بلقائك والإجتماع إليك هي وجوه إخوانك الأقدمين، وصحبك ورفاقك المترسّمين للخطط القومية في التضحية والجهاد. فالكتلة الوطنية التي كوّنتها طبيعة العمل السياسي في بلادنا بعد حوادث الثورة السورية الكبرى من رجال الأحزاب الوطنية القومية التي كانت تعمل قبل الحرب وبعدها لتحقيق الاستقلال ترحّب بركنٍ من أركان العمل القومي والوطني، وأخٍ عزيز، وزعيم كبير عمل في مختلف ساحات الجهاد والنضال. والكتلة الوطنية التي تفتخر بأنها كانت وما زالت رمزاً لأماني الأمة، وموضع ثقتها، وفخر جهادها يسرّها أن تعتبر الزعيم الدكتور شهبندر والمجاهدين العائدين إلى البلاد منها وإليها، وهم الذين كانوا من أكبر أنصارها ومؤيديها. كما أن الكتلة الوطنية تؤيدكم وتدعوكم لأن تكونوا في موقع القيادة الحازمة ضمن هذه المجموعة الكبرى التي أثبتت كفاءتها وإخلاصها وحسن بلائها، والأمة من ورائها كلمة واحدة ورأي واحد»[٨].

هذا ما ناشد فيه أبي الدكتور الشهبندر للإنضمام إلى صفّ الكتلة الوطنية، وتبوّؤ مركز مرموق فيها، وقد جاء في خطاب فارس الخوري يوم استقباله، ما يشبه كلمات أبي له بل

وسمّاه «الزعيم الأوحد» ولكن الدكتور شهبندر أبدى معارضةً واضحة لسياسة الكتلة الوطنية في الخطاب الذي ألقاه في مكتبها يوم استقباله فيها فكان مما جاء فيه قوله:

«إنني أرمي إلى توحيد الصفوف، لا أريد الأحزاب، ولا أعني الشخصيات». فردّ عليه فارس الخوري بكلمةٍ وافية استعرض فيها منهاج الكتلة الوطنية منذ تأسيسها فقال: «ولما كنتُ في حمص لوضع أسس الكتلة ونظامها كتبت إلى الزعيم الشهبندر وأرسلت إليه نسخة من مشروع البرنامج الذي وضعناه فنقّحه وأرجعه إلينا وأخذنا ملاحظاته بعين الاعتبار، ونحن نحسبه عضواً عاملاً معنا، نخابره ونراسله، ونستشيره ونعتمد عليه وعلى آرائه، وحين قال الأخ لطفي الحفار إن هؤلاء الإخوان لا يُحسبون غرباء يوم يزورون الكتلة كان يستند إلى هذه الحقائق. فلقد صرّح الدكتور شهبندر بأنه رفيقنا، ومشترك معنا، ومتّحد مع الكتلة بوصفها قائمة على مبادىء هي رمز للعقيدة الوطنية، وليست قائمة على الأشخاص، فكنا نقرأ مقالاته وخطبه، ونطلع على مراميه السياسية فلا نجد فرقاً بيننا وبينه، وبعد رجوعه أصبح على مقربةٍ من العمل العظيم فيستطيع أن يقوم، بما أوتي من المواهب والوطنية والإخلاص وثقة الشعب ومحبة الناس، وأن يمدّ يده إلى الكتلة لتنهض بهذا العبء، وتخفف مما تئنّ البلاد تحته من المصاعب والويلات والسلام»(٩).

ومع ذلك لم يوفّق الكتلويون بدعوة الشهبندر للاشتراك معهم في العمل الوطني والسياسي وتحمّل المسؤوليات، «ويظهر أن أوجه الخلاف كانت متعدّدة بينه وبين القائمين على الحكم إذ نشر بياناً بعد عودته إلى مصر، في نهاية عام ١٩٣٧ اتهم فيه رئيس الوزراء بالتساهل مع الفرنسيين، وبعدم القيام بالواجب الكافي في قضية لواء الإسكندرون مما أدى بعد مدة إلى اعتقال بعض أعوان الشهبندر»(١٠). هذا ما ورد حرفياً في كتاب: «فارس الخوري حياته وعصره».

ما بين أواخر سنة ١٩٣٦ وأواخر شهر آذار سنة ١٩٣٨ نشر أبي في الصحف المحلية: «الشعب» و «القبس» و «الإنشاء» عدة مقالات تناول فيها مواضيع الساعة آنئذٍ، هذه عناوين بعضها: «الاتفاق بين سوريا ولبنان»، «الشعب» عدد ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٦، و «واجبات العهد الدستوري»، الإنشاء عدد ٢ كانون الأول ١٩٣٦، و «البطالة: أدواؤنا الاجتماعية والاقتصادية»، «الشعب» عدد ٦ نيسان سنة ١٩٣٧، و «فكرة المعاهدات بين سوريا وفرنسا، كيف نشأت وكيف انتهت» ثلاث مقالات نُشرت في جريدة «الإنشاء» في أعدادها التي صدرت في ٤ و٦ و٧ من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٨، كما أنه كان يتابع عمله في إدارة مؤسسة مياه الفيجة كمراقب عام فيها دون انقطاع. وفي ٢٢ آذار سنة ١٩٣٨ قدم شكري القوتلي استقالته من وزارتيّ المالية والدفاع بعد عودته إلى دمشق من الحجاز حيث أدّى فريضة الحج، لأسباب صحّية كما جاء في نصّ الاستقالة. وقد تولّى رئيس الحكومة جميل مردم بك مهام هاتين الوزارتين فتقدم إلى المجلس النيابي في نهاية آذار وألقى بياناً عن مساعيه من أجل

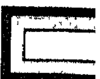
إبرام المعاهدة في فرنسا فحاز على ثقة أكثرية النواب. أما بعد ذلك التاريخ فقد كان أبي يتابع الأحداث الداخلية المتوترة باهتمام كبير وقد نشر في «الإنشاء» مقالاً عنوانه: «المجالس النيابية: كيف يجب أن تتكافأ السلطان التشريعية والتنفيذية»[١١] ومقالاً ثانياً، شديد اللهجة، انتقد فيه ضعف الحكومة، كان عنوانه: «وماذا بعد؟ آن للحكومة أن تدفع عنها ضعف العزيمة»، في أعقاب حوادث شغب وقعت في منطقة الجزيرة، وإشاعات دارت بين الناس حول انقسام بين أركان الكتلة الوطنية كان يروّجها رجال المعارضة، وقد جاء في المقال المذكور ما يلي:

«لقد طفح الكيل وبلغ السيل الزبى، والدسائس الخفية والعلنية تعمل عملها، ومعاول التهديم في هذا الكيان السوري لا تدع قاعدة مطمئنة. وهل في الجزيرة، حيث يقيم نفر من العصاة وفريق من المتمرّدين، من يجرؤ مثل جرأتهم لو لم تكن هنالك قوة تدفعهم، وأيدٍ تعبث بهم، فيعتصمون بأقليتهم التي أصبحت درعاً لهذا التمادي في الجرأة على الحق والخيانة للوطن؟ إن الأقلية براءٌ مما يعملون، وأكثر أفرادها في جميع أنحاء سوريا تشجب أعمالهم، وتخشى مغبّة ضلالهم، وماذا بعد؟ هل تقف حكومتنا الدستورية من الحادث الأخير كما وقفت من قبل، تعتصم بالصبر والحلم، وتداري الأمور مداراة من يعلم مواطن الداء ولا يرى من حاجة للمصارحة بها لئلا يهاجَم أو يقاوَم! لقد آن لها أن تتدرّع بالحزم وأن تتجلبب بجلباب العزم، سواء أمام المسؤولين أو أمام الدافعين المتستّرين مهما سمت مكانتهم، فكرامة البلاد وكرامة الحكم الوطني والجهاد الوطني كل ذلك يقضي على الحكومة أن تضرب الضربة القاضية.

لقد عُرف رجال الكتلة الوطنية بجرأتهم في القول والعمل، واندفاعهم وراء تحقيق أهدافهم الوطنية بلا تردّد ولا ضعف، ورجال الحكومة التي تصرّف مقدراتنا من هؤلاء الرجال الذين عرفناهم في مواطن الشدة والبلاء، وعليهم أن يقوموا بما يدفع عن البلاد شرّ الهزيمة وضعف العزيمة في هذا الموقف بعد أن طفح الكيل»[١٢].

كان أبي، في تلك الآونة، نائباً لرئيس المجلس النيابي، وقد ترأس لجنة أعدّت احتفالاً شعبياً كبيراً لاستقبال الأمير شكيب أرسلان وإحسان الجابري، وهما اللذان كانا مبعدين عن البلاد، وقطب الرحى في باريز وجنيف بالدفاع عن حقوق سورية واستقلالها منذ نهاية الثورة السورية في سنة ١٩٢٧. لقد وصلا إلى دمشق في العاشر من شهر تموز فألقى أبي خطاباً من على شرفة البلدية ترحيباً بهما. وفي الشهر ذاته جرى تعديل في حكومة جميل مردم بك وعُهد لأبي فيه بتسلّم وزارة المالية، ولفائز الخوري بوزارة الاقتصاد الوطني، وسافر جميل مردم بك مجدداً إلى فرنسا، في العاشر من شهر آب، بعد أن عهد لسعد الله الجابري بالنيابة عنه في رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع، بالإضافة إلى وزارتي الخارجية والداخلية اللتين كان سعد الله الجابري يشغلهما. مارس أبي عمله في وزارة المالية بضعة أشهر وحاول الإستقالة مرتين فلم تُقبل استقالته، فظلّ في

هذا المنصب حتى تاريخ ٢٢ شباط سنة ١٩٣٩ وهو يوم قدّم جميل مردم بك استقالة وزارته إلى رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي بسبب تأزُّم الأوضاع داخلياً وإخفاقه في إقناع البرلمان الفرنسي بإبرام المعاهدة. كانت الأجواء السياسية في سورية مشحونة بالقلق والارتياب من نوايا فرنسا، وفي نهاية شهر تشرين الأول ١٩٣٨ كان المفوض السامي دي مارتيل قد استدعي إلى فرنسا وغادر البلاد ثم عيّنت الحكومة الفرنسية المسيو غابرييل بيو «Gabriel Puaux» في مكانه، فوصل إليها في مطلع سنة ١٩٣٩.



هوامش الفصل الثالث عشر

(١) **فارس الخوري:** حياته وعصره، ص ٧٦ و٧٧.

(٢) **جريدة «ألف باء»،** عددها الصادر بتاريخ ٢٣ أيار سنة ١٩٣٦.

(٣) هذا الخطاب منشور بكامله في عدد **جريدة الأيام** الصادر بتاريخ ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٦ وفي المجلد الثاني من **«ذكريات لطفي الحفار»** ص ٩١ - ٩٥.

(٤) **جريدة الأيام،** العدد الصادر بتاريخ ٢٥ - ٦ - ١٩٣٦.

(٥) و (٦) **سورية في الانتداب الفرنسي،** يوسف الحكيم، ص ٢٧١ و٢٦١. دار النهار للنشر . بيروت ١٩٨٣.

(٧) **جريدة الشعب،** العدد الصادر في ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦.

(٨) **ذكريات لطفي الحفار،** ج (٢)، ص ١٤١ - ١٤٣، الخطاب بكامله منشور في هذه الصفحات.

(٩) **فارس الخوري: حياته وعصره،** حنا الخباز والدكتور جورج حداد، مطابع صادر ريحاني ١٩٥٢، ص ٩٢ و٩٣.

(١٠) المصدر ذاته.

(١١) **جريدة الإنشاء،** العدد الصادر في ١٤ آذار سنة ١٩٣٨.

(١٢) **جريدة الإنشاء،** العدد الصادر في ١٩ نيسان سنة ١٩٣٨.



الفصل الرابع عشر

توليه رئاسة الوزارة
وتجدد الصراع مع سلطة الانتداب



توليه رئاسة الوزارة وتجدد الصراع مع سلطة الانتداب

في أعقاب استقالة حكومة جميل مردم بك شرع الرئيس الأتاسي بمشاورات لتشكيل حكومة جديدة فأصدر في ٢٣ - ٢ - ١٩٣٩ مرسومين رقمهما ١٦٩ و١٧٠ كان الأول بقبول استقالة الحكومة المردمية والثاني بتسمية أبي رئيساً للوزارة مع وزارة المعارف بالوكالة، ومظهر باشا رسلان وزيراً للداخلية مع وكالة وزارة الدفاع، وفايز الخوري وزيراً للمالية مع وكالة وزارة الخارجية، ونسيب البكري وزيراً للعدلية وسليم جنبرت وزيراً للاقتصاد الوطني. ولكن هذه الحكومة لم تدم أكثر من عشرين يوماً فقط لما واجهته من عراقيل لتنفيذ برنامجها وضعتها سلطة الانتداب والموالين لها وأركان المعارضة في طريقها. ولقد ذكر الأستاذ يوسف الحكيم في كتابه: «سورية والانتداب الفرنسي» أسباباً لاستقالتها مغايرة للواقع فكتب يقول:

«كان رئيس الوزارة لطفي الحفار ووزير الداخلية مظهر رسلان من أركان الكتلة الوطنية والثلاثة الباقون غير منتمين لحزب من الأحزاب، وجميعهم من العقلاء الذين يدركون ضرورة إحراز رضى الشعب وحسن التفاهم مع السلطة الفرنسية، وليس بينهم من تعرض لتهمة التساهل مع هذه السلطة في أمر نظام الطوائف، «الأحوال الشخصية»، أو في قضية لواء الاسكندرونة. ومع كل ما ذكر لم تستطع هذه الوزارة البقاء في الحكم أكثر من عشرين يوماً بسبب توسع التظاهرات الشعبية في معظم المدن السورية وفي العاصمة دمشق مما دلّ أعظم دلالة على نقمة الشعب على الكتلة الوطنية بأجمعها وعلى قيام الزعيمين الشعبيين الشيخ كامل القصار والدكتور عبد الرحمن الشهبندر بقيادة المعارضة مما اضطر الوزارة إلى التخلي عن الحكم بموجب عريضة الاستقالة التي رفعها الحفار إلى رئيس الجمهورية في ١٤ آذار سنة ١٩٣٩»[1].

هذا ما ورد في كتاب الأستاذ يوسف الحكيم حرفياً عن أسباب استقالة أبي ووزارته من الحكم ولكن الأسباب الحقيقية التي دعته إلى تقديم تلك الاستقالة كانت مختلفةً عن الأسباب التي ذكرها، بل أخطر منها، وهي مبيّنة في كتاب الاستقالة الذي قدّمه إلى رئيس الجمهورية،

وكذلك في البيان المفصل الذي ألقاه في جلسة المجلس النيابي التي انعقدت بتاريخ ٢٨ آذار سنة ١٩٣٩. وهذا هو نصّ كتاب الاستقالة:

«سيّدي الرئيس الجليل هاشم بك الأتاسي،

لقد دعوتموني لتأليف الحكومة منذ عشرين يوماً فامتثلت ولبّيت رغبتكم العالية في هذه الظروف الحرجة، والساعات الحاسمة، وتذكرون، أيدكم الله، أني لم أُقدم على هذه المغامرة إلا تحقيقاً لثقتكم الغالية، وأملاً بإنقاذ البلاد من ذلك الموقف المضطرب الذي كانت فيه. وقد كان لمؤازرة إخواني وزملائي الوزراء أكبر الأثر في إقدامي على تحمّل هذه الأعباء، ثم وجدنا بالفعل من حصافة هذه الأمة ونضجها السياسي ما حقق آمالنا فما كدنا نتسلّم مقاليد الحكم حتى استقرّ النظام في نصابه وهدأت النفوس المضطربة، وعادت الأمور إلى مستقرها في جميع المناطق التي نتولى إدارتها مما دلّ على حرص الأمة على حقها، وتمسكها بأمانيها الوطنية، ورغبتها الأكيدة في بلوغها ضمن نطاق الحق والقانون والدستور.

ويؤلمنا، يا سيدي الرئيس، أن نصارحكم بأنه لم يُمهّد أمامنا السبيل لإتمام المهمة التي اضطلعنا بها، ونحن نعتقد أن العمل السياسي الوطني لا يقوم إلا على أساس التعاقد مع فرنسا تعاقداً شريفاً حدّدته معاهدة ١٩٣٦، ولا نرى سبيلاً لدوام العمل إذا تعذّر تطبيق هذه السياسة المستوحاة من تلك المعاهدة، وإذا ظلت المناهج المتبعة في بعض أجزاء البلاد سائرة على غير النحو الذي نراه والذي يُنتظر أن تكون له أسوأ العواقب. أما وقد خبرنا الحكم الوطني في مرحلتيه الأولى والثانية، وجاهدتُ أنا وزملائي الوزراء لإقناع الإفرنسيين بحقنا في ممارسة الاستقلال دون جدوى، فقد ثبت عندنا أن مصلحة بلادنا ومصلحة فرنسا نفسها لا تتفقان مع أية سياسة تُستوحى من خطط الإنتداب وأساليبه، وأنه لا يمكن أن يقوم في البلاد حكم صحيح مستقرّ إلا على أساس المعاهدة التي حُدّدت فيها الحقوق والواجبات المتقابلة تحديداً صريحاً. ولما كنا نرى أن الإستمرار في الحكم بهذه الشروط، وضمن هذه الظروف هو منافٍ لمبادئنا الوطنية، ومناقض لمواثيقنا فإننا نرفع إلى مقامكم السامي استقالة الحكومة راجين قبولها. ولا يسعنا إلا أن نشير بهذه المناسبة إلى أن سياسة فرنسا هي التي يجب أن تفسح مجال العمل السياسي أمام الأمة، وأنها ما دامت متردّدة في قبول معاهدة ١٩٣٦، وسالكة هذه الطرق التي لا تدلّ على رغبتها في التعاقد مع سوريا للإعتراف بحريتها واستقلالها ووحدتها، فلا فائدة تُرجى من تحمل مسؤوليات الحكم. وتفضلوا، يا فخامة الرئيس، بقبول أسمى احترامنا مشفوعاً بالدعاء إلى الله أن يوفقكم إلى ما فيه مرضاته، وما يضمن سلامة البلاد وصيانة مستقبلها».

دمشق في ١٤ آذار ١٩٣٩، وفي ٢٣ محرم ١٣٥٨

رئيس مجلس الوزراء

لطفي الحفار»

كما جاء في مذكرات الأمير عادل أرسلان عن هذه الاستقالة ما يلي في يومية ١٤ آذار سنة ١٩٣٩:

«استقالت وزارة لطفي بك الحفار احتجاجاً على استمرار الدسائس الفرنساوية في الجزيرة وجبل الدروز واللاذقية»(٢).

أما البيان الذي أدلى به أبي في مجلس النواب، بتاريخ ٢٨ آذار، فلقد ذكر فيه أن حكومة جميل مردم بك التي كان هو فيها وزيراً للمالية:

«عملت جهدها لتحقيق أماني بلادنا الضعيفة الناهضة ولكن الإستعماريين والرجعيين من رجال فرنسا وضعوا العراقيل في طريقنا وكان لهم ما أرادوا للأسف الشديد، ولم تتورّع فرنسا من أن تضرب الحكومة الوطنية من خلفها ضربةً قاصمة لم تستطع بعدها أن تثبت في مقامها حتى النهاية. ولقد كنت أنا، في الفترة الأخيرة، من أعضاء تلك الحكومة، ورأيت بنفسي العقبات التي وُضعت في الطريق، وكان أقلّها نشوب الفتن والقلاقل والاضطرابات المفتعلة، وتشجيع فكرة الإنفصال، والخروج على سيادة الحكومة ومقاومتها في بعض أنحاء سورية، ولذلك كنت من القائلين، حتى قبل أن دخلت الوزارة، في مؤتمر قدسيا، ثم عندما قدّمت استقالتي من وزارة المالية بأن هذه التجربة قد انتهت بالفشل. كلّ ذلك كان بسبب نكول فرنسا عن سياسة التحالف والإعتراف بحقوق البلاد السياسية بعد رفض لجنتيّ الشؤون الخارجية في مجلس النواب الفرنسي ومجلس الشيوخ لمعاهدة سنة ١٩٣٦...

وعندما قدِمَ المفوض السامي الجديد أقول لكم بكل هدوء أيها الإخوان بأن بياناته التي أدلى بها سواء في فرنسا أو هنا لم تكن مطمئنة للجانب السوري، لأن سياسة المعاهدة لم تكن تُشمّ من رائحة هذه البيانات، ولا من رحلاته التي قام بها في هذه الديار والتي صحبها شيء كثير من عوامل الاستفزاز والتشجيع للفكرة الانفصالية والإقليمية منه ومن عماله الذين يرمون إلى فكرة خطرة جداً. ومع ذلك كلّه قلنا إن الرجل أتى للقيام بالدرس الذي لم يجد منه بدأ، ثم كان قرار الكتلة الوطنية يقضي بأن يمارس فخامة رئيس الجمهورية حقه الدستوري أي أن تشكل حكومة من الأكثرية البرلمانية، وكلفني فخامة الرئيس بتأليف الوزارة فكانت السهم الأخير الذي قبلته مكرهاً، وإذا قلت مكرهاً فأنا صادق في قولي ويعلم بذلك إخواني كلهم، فنزلت مرغماً عند إرادتهم وإرادة الرئيس الأعلى وكنت حريصاً، كما يعلم الله، وحاولت جهدي لإقناع الفرنسيين بضرورة الرجوع عن أساليبهم الاستفزازية وتسليم الصلاحيات والمسؤوليات التي أخذ يمارسها الجانب الإفرنسي إلينا لأننا دخلنا الحكومة لنمثّل حكماً نيابياً دستورياً استقلالياً، بعيداً عن شوائب الانتداب، وعن فرض الإرادة الأجنبية، ولكننا كنا نجد أنفسنا أمام أحداث تتعلق بالمناطق العزيزة الثلاثة: الجزيرة واللاذقية وجبل العرب، أحداث لا يمكن الصبر عليها ولا السكوت عنها، فهناك فئات تقوم بتحريض من السلطة الإفرنسية بالانتقاص من حقوق الأمة وبانتهاك حرمتها وإحراق عَلَمِها وطرد موظفيها، فأنا أعتقد بأن هذه الأعمال لا

يمكن أن يرضى بها وطنيّ مخلص لبلاده إذا خلا لنفسه وضميره. والواقع هو أن هناك خطةً مدبرة لكي يتقلّص نفوذ الحكومة السورية في هذه المناطق، فماذا نعمل أمام هذه الأحداث التي تعترض سبيل العمل؟ لقد طلبت إليهم وألححت كثيراً، وقلت لهم إن حرق العلم السوري لا يمكن أن تصبر عليه حكومة تشعر بمسؤوليتها وواجبها، وأن المتمردين الذين قاموا بهذه الأعمال تقضي أبسط القواعد أن يجري التحقيق معهم، وأن يحاكموا على عملهم الفظيع ولكن، مع الأسف الشديد، لم أجد مجيباً لهذا الطلب، كما أن الحكومة لم تتسلم جيشها بعدُ. إنهم يظنون بأن انتهاك الحرمات الوطنية والتعدي على الحريات هو من «القضايا البسيطة»، وليست من الضرورة القصوى التي تستدعي هذه الاستقالة لأنهم كانوا يعتبرون انتهاك حرمة الأمة والتعدي على حقوق الحكومة الوطنية، وخرق الدستور، كل ذلك عبارة عن مسائل «إدارية صغيرة»، فليعلموا أن المسائل الإدارية والقضائية كتعيين المحافظين والقضاة عائدة حسب الدستور إلى رئيس الجمهورية ومن حقه الشخصي في جميع المناطق التي تتمتع باستقلالها الإداري والمالي، فهو الذي يُعيّن محافظها ويعيّن قضاتها بناءً على قرار حكومته الدستورية المسؤولة. ولقد طلبت منهم أن يعطوا بياناً يقولون فيه إن الصلات بين سوريا وفرنسا لا تزال قائمة على أساس معاهدة ١٩٣٦، وأنهم يحترمون قوانين البلاد وسيادتها الوطنية فأبوا علينا ذلك وقالوا بأنهم لا يستطيعون أن يقوموا بعمل قبل أن يذهب المفوض السامي إلى فرنسا ويعود منها... فبربكم، أيها الإخوان، هل تريدون أن نكون أداةً مسخرةً للرجوع إلى أساليب الإنتداب، وأن نتنكّر لهذا العهد الاستقلالي الحرّ؟ كلا! أيها الإخوان، هذا لا يمكن أبداً، فلقد حاولنا أن نوضح الأمور مع المندوب لكي نجد مخرجاً يتفق مع كرامة البلاد ولكننا لم نجد دليلاً واحداً يدلّنا على حسن النية لنسير في هذه التجربة ونستمر حتى النهاية، هذا ما أحببت أن أقوله لكم بكل صراحةٍ، ولا يمكنني أن أدلي الآن لكم بالنصوص والمذاكرات الرسمية، فإذا أردتم ذلك فما عليكم إلا أن تعقدوا جلسةً سرّيةً لأدلي لكم بمعلومات تخرجون بعدها قانعين بأننا استنفدنا جهدنا بهذه القضايا وغيرها التي يقولون عنها إنها قضايا بسيطة! لذلك كلّه، وبعد أن رأينا أنهم يريدون أن نكون عمال انتداب، لا عمال معاهدة واستقلال، وبعد أن حاولوا إغراءنا وإغواءنا بشتى الطرق والأساليب ولكنهم لم يفلحوا ولن يفلحوا، لذلك قدمنا استقالتنا بعد أن أُرسلت إلينا مذكرة لا أستطيع أن أتبسط بمحتوياتها الآن لأن الواجب يقضي بذلك ولكنني أستطيع بسطها لكم في جلسةٍ سرّية إذا أراد المجلس ذلك»[٣].

ويجد القارئ فيما يلي صورة الرسالة التي وجهها هو تكلوك مندوب المفوض السامي الى أبي ويظهر فيها تعليقه عليها بخطه:

١٢ مارس سنة ١٩٣٩

حضرة الرئيس دولة لطفي بك الحفار رئيس وزراء الجمهورية السورية المحترم

على اثر الحديث الذي جرى بينه وبين اعضاء الحكومة السورية عهد الي حضرة المندوب السامي ان ادرس بقصد التوصل الى حل نهائي المسائل الثلاث التي اثيرت في تلك المناسبة ، اعني :

١ـ تعيين محافظ في اللاذقية .

٢ـ تعيين قضاة في جبل الدروز .

٣ـ تسوية الحالة في الجزيرة العليا .

١ـ لقد ذهبت الى منطقة العلويين لكي اكون لنفسي رأيا مباشرا وواضحا في مسألة تعيين محافظ للاذقية واجريت تحقيقا لدى ممثلي جميع الاحزاب ومختلف الجمعيات في تلك الربوع وادى هذا التحقيق الى الملاحظات الاتية :

ان العلويين عازمين عزما ثابتا على ان لا يقبلوا الا بمحافظ من عنصرهم ويرشحون شوكت العباس ، والزعماء العلويون الذين اتيح لي ان اجتمع اليهم مقررون جميعا على اختلاف ميولهم تحقيق نجاح قضية مرشحهم وازيد على ذلك بان شوكت العباس شخصيا بالرغم من صغر سنه ظهر لي معتدلا في آرائه ومقدرا للظروف واعتقد بانه لا يوجد علوي بقدرته ان يقوم احسن منه بمهمة ادارة المنطقة ، تلك المهمة الدقيقة ، ضمن نطاق الوحدة السورية ، والمسيحيون مجمعون ايضا تقريبا على ترشيح شوكت العباس على ان يراقب من السلطة الافرنسية مراقبة شديدة .

اما السنيون ، الذين لا شك بان لرأيهم قيمة خاصة لدى حكومة دمشق ، فانه تأكد لي بان نصف عددهم تقريبا يعتبر بان تعيين علوي ، وبالاخص شوكت العباس ، هو احسن حل لاعادة الامن والهدوء في تلك المنطقة ، اما النصف الاخر من السنيين فقد صرحوا لي ، ما عدا بعضهم بانهم يقبلون من ينتخب لهذه الوظيفة بالاتفاق بين الحكومة السورية والمفوضية العليا ولم يعربوا عن نفي اي مرشح كان . فيمكن اذا ان يستنتج بان الاكثرية الساحقة من سنيي منطقة اللاذقية تقبل بقرار من الحكومة السورية بتعيين شوكت العباس محافظا واذكر بهذه المناسبة بان ممثلي الحزب

السني من السكان اجمعوا تقريبا امامي على انتقاد ادارة المحافظ السابق الذى عينته دمشق ، وكان هذا الانتقاد في بعض الاحيان شديد اللهجة ، فنظرا لتلك الاسباب يرى المفوض السامي بعد ان اطلعته على نتيجة تحقيقي ، بان تعيين شوكت العباس محافظا للاذقية لا يمكن ان يؤجل ، وفي الظروف الحالية ان هذا التعيين لهو الوحيد الذى يمكن ان يوافق عليه سكان اللاذقية وقد وعد ممثلو الكتلة الوطنية اثناء مباحثات سابقة جرت في سنة ١٩٣٦ ان يحترموا رغبات هؤلاء السكان ، وكان المفوض السامي كفيلا لذلك الوعد .

٢ـ بالنظر لعدم امكان وجود حكام دروز يتمتعون بالكفاءة المطلوبة من جهة ، وبالنظر لعدم امكان قبول حكام سوريين من قبل السكان ، فقد فوضني حضرة المندوب السامي ان اطلب منكم بان تتفضلوا وتعينوا على الاقل بصورة موقتة حاكما افرنسيا لرئاسة محكمة استئناف السويداء وحاكما افرنسيا آخر لرئاسة محكمة البداية في المدينة نفسها . وحيث انه من الضروري ان تحل بسرعة القضايا الحقوقية المعلقة في تلك المنطقة ، فانه من المصلحة ان توافق الحكومة السورية باقرب وقت على تلك الاجراآت .

٣ـ في الجزيرة العليا ، كما جرى الاتفاق مبدئيا ، ان تسريح البامير مرشو ورفاقه يسمح بتعييني محافظ بشخص بهيج الخطيب ، والسلطات الافرنسية ستساعد عمله لدى سكان المنطقة وتكون مهمة بهيج الخطيب ايجاد قواعد لحكم لا مركزى ادارى ترغب فيه جميع اهالي الجزيرة .

تلك هي الاقتراحات التي لي الشرف ان اقدمها لدولتكم بامر من المفوض السامي ، راجيا منكم بان تفيدوني بجوابكم باقرب مهلة ونرجو من الحكومة السورية ان تلاحظ بان تلك الاقتراحات تحترم مبدأ الوحدة السورية تمام الاحترام كل قبول دولتكم بها كما هو امل المفوض السامي الوطيد ، يساعد بلا ادنى شك على اعادة السلام والهدوء اللذان لا بد منهما لاقامة حكم ثابت ونهائي في بعض المناطق التي يسود فيها الآن الاضطراب ، وهذا القبول يساعد في الوقت نفسه على منع احتمال اتخاذ بعض التدابير التي سيرى حضرة السفير نفسه مرغما لان يلجأ اليها مدفوعا بتعلقه بحفظ النظام وبحفظ النظام وحده .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي .

مندوب المفوض السامي (هوتوكلوك)

١٣ اذار ١٩٣٩

صورة طبق الاصل لحفظها لدى دائرة الامانة العامة بمجلس الوزراء لتسليم الجماعة وعلى اثرها كتاب ... التي دون ... قدم ... الوزارة استقالته ... [illegible]

إن الواجب يقتضي أن أنقل شرح أبي لنوع الإغراء والإغواء الذي لمحّ إليهما في بيانه الذي ألقاه في المجلس النيابي، ولا أدري إذا ما شرحه للمجلس النيابي في جلسةٍ سرّية كما ذكر، غير أنه أفصح عنه بعد سنواتٍ عديدة في حديثٍ أجراه معه المؤرخ محمد الفرحاني ونشره في جريدة الأيام(٤) بوصفه مندوباً عنها، فقال مجيباً على السؤال التالي:

(ما هي المواقف الوطنية التي تعتزّ بها: «لا مجال للاعتزاز بالمواقف الوطنية التي يقفها الإنسان ما دام يقوم بواجبه ولكن ما دمت قد سألتني وأصررت فهنالك مواقف أذكرها لك حسب التسلسل التاريخي منها موقفي في الإصرار على جلب مياه عين الفيجة إلى منازل دمشق بهذا الشكل التعاوني الاشتراكي منذ عام ١٩٢٤ في يوم لم تكن الاشتراكية شائعة على الألسن في بلادنا، وبالرغم عن المغريات التي قُدّمت لي ولرئيس الغرفة التجارية السيد عارف الحلبوني من الشركات الرأسمالية الإفرنسية. ثم هنالك موقفي والإخوان فارس الخوري وحسني البرازي بالاستقالة من وزارة الداماد أحمد نامي سنة ١٩٢٦ عندما تراجع الإفرنسيون عن تعهداتهم لنا، وكذلك كنت أول نائب عارض طلب المفوض السامي سنة ١٩٢٨ بحذف المواد الست من الدستور الذي وضعناه، وأذكر أن الزعيم الخالد إبراهيم هنانو قال لي مهنئاً:

«لم تترك مزيداً لقول قائل». ثم الاستقالة من رئاسة الوزارة سنة ١٩٣٩ وما أعقبها من بيان ألقيته في المجلس النيابي، ومن فضح لنوايا الإفرنسيين بضرب العهد الوطني، ورفضي مطالب المفوض السامي «غبريال پيو» التي كان يكلفني بالإستجابة لها وأنا رئيس الوزارة، وانني ما زلت أذكر اليوم الذي جاءني فيه «المسيو دي هوتكلوك» موفداً منه إلى داري ومعه ترجمانه السيد عبد الله العبسي، وكان حاضراً معي وزير الداخلية مظهر باشا رسلان، فقال لي:

«إنك تحتاج في أعمالك السياسية إلى الدعاية والإنفاق وقد أتيتك بمبلغ من أموال المصالح المشتركة لتنفقه على أعمالك ودعاياتك وهو خمسة وسبعون ألف ليرة سورية». كانت الليرة السورية عامذاك ذات قوة شرائية حسنة جداً فأجبته قائلاً: «إنني عندما أقتنع بعمل أقوم به وأدعو له بقوةٍ وإيمان لست بحاجةٍ إلى إنفاق أية أموال أو قبول رشوات لذلك أرجو يا حضرة المندوب أن تعيد هذا المبلغ إلى حقيبتك، وأحيطك علماً بأننا لسنا قانعين بالذي تطلبونه منا لذلك لا يمكن أن أقبل بأي تعاون في هذا السبيل»(٥)

أعود الآن إلى الحديث عن الأزمة الوزارية ونتائجها بعدما قدم أبي استقالة حكومته في ١٤ ـ ٣ ـ ١٩٣٩، على أنها اضطرت لممارسة الأعمال الإدارية مدة عشرين يوماً إلى أن تشكّلت حكومة السيد نصوح البخاري التي خلفتها في ٥ ـ ٤ ـ ١٩٣٩، ونشر أبي بياناً في الصحف هذا نصه:

«إن عمل المفوض السامي بإصدار قرارات متعددة بتسلم الأمن وتجديد امتياز البنك السوري وتعيين بعض الموظفين والمحافظين والقضاة هو افتئات صريح على حقوق الدستور والحكومة ورئيس

الجمهورية، ولقد فكرنا كثيراً للتخلص من هذه المسؤولية ولكننا لم نجد بداً من ممارسة الأعمال الإدارية لكي لا تتعطل ريثما تشكل حكومة جديدة، لذا نعلن بأن مسؤوليتنا السياسية تنتهي من اليوم الذي قدمنا فيه استقالتنا».

لا شك في أن المفوض السامي «غبرييل بيو» كان معاكساً للحكم الوطني ومعادياً لرجالاته ومنهم رئيس الحكومة السابقة جميل مردم بك ونحن نقرأ في أوراقه التي نشرتها مؤخراً ابنته السيدة سلمى عن «بيو» ما يلي:

«منذ ٢٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٨ عرف السيد بيو بأنه سيتوجه إلى الشرق لتنفيذ السياسة الجديدة لفرنسا، وقد تردّد على وزارتي الخارجية والدفاع ثم على البرلمان من أجل أن يتفهّم مهمته. كان رأي العسكريين واضحاً وهو: «يجب أن يستمر الوجود العسكري الفرنسي في سوريا، ولا يجوز القبول بأي مجازفة في الوقت الذي تغمر فيه نذر الحرب الأجواء». أما الرأي السياسي فهو التأجيل كما أن المعاهدة بنصها الحالي غير قابلة للعرض على مجلسيّ البرلمان إلا إذا جرى التفاوض على ملاحق»(٦).

وفي موضع آخر من الأوراق المشار إليها يذكر السيد مردم بك أن بيو حقد على الوطنيين منذ قدومه إلى بيروت لتسلّم مهمته لأنهم تخلّفوا عن استقباله، ولأنهم فعلوا ذات الشيء لدى قدومه إلى دمشق. كما نجد في تلك «الأوراق» الهامة نقلاً لمقاطع من المذكرات التي نشرها غبرييل بيو فنستشفّ منها حقده على الوطنيين السوريين ولقد علّق عليها الزعيم مردم بك بقوله:

«وما هي إلا دقائق حتى انقلب السيد غبريال بيو من ديلوماسي يحمل لقب عضو المجمع الفرنسي إلى مجرد أحد حكام المستعمرات»(٧)

أما حكومة السيد البخاري التي تشكلت من عضوية السادة خالد العظم وحسن الحكيم ومحمد خليل المدرس وسليم حنبرت فلم تقدم بيانها الوزاري للمجلس النيابي للحصول على ثقته إذ استحال عليها التفاهم مع الفرنسيين وعلى رأسهم المفوض السامي، فاضطرت لتقديم استقالتها للرئيس الأتاسي في ١٥ - ٤ - ١٩٣٩ ثم بقيت تسيّر الأعمال في جوّ مشحون بالقلق على الصعيدين الرسمي والشعبي، مما حدا بالرئيس هاشم الأتاسي إلى تقديم استقالته في ٧ - ٧ - ١٩٣٩ لأنه وجد الطريق أمامه مسدوداً بسبب موقف الفرنسيين المتعنّت. ومع أن الرئيس هاشم الأتاسي كان رجلاً حكيماً، يتصف بالصبر في معالجة الملمات فقد اضطر لقطع الحبال مع السلطة المنتدبة بالتنحّي عن منصبه، ولا بد من ذكر حادثتين خطيرتين أدتا إلى اتخاذه هذا الموقف السلبي هما: أولاً خبر توقيع الحكومة الفرنسية بتاريخ ٢٣ - ٦ - ١٩٣٩ على تنازلها عن لواء اسكندرونة(٨) للجمهورية التركية، وثانياً: إعلان المفوض السامي بيو في الأيام

الأولى من شهر تموز (يوليو) عن فكّ الوحدة السورية، وعن تأسيس دولتيّ العلويين وجبل الدروز، وإصدار قرار بتعيين أحد الضباط الفرنسيين محافظاً للجزيرة.

كانت الإجراءات السريعة التي اتخذها المفوض السامي غير قانونية البتة فاحتج عليها المجلس النيابي ووجه رئيسه الزعيم فارس الخوري كتاباً قويّ الحجة إليه، فكان ردّ المفوض السامي في اليوم الذي تلا استقالة الرئيس الأتاسي إصدار قرارات تعسفية أولها: حلّ مجلس النواب السوري إلى أن يُعين، فيما بعد، تاريخ لانتخابات جديدة، والثاني: توقيف تطبيق دستور الدولة السورية فيما يتعلق بتنظيم وسير السلطتين التنفيذية والتشريعية، وأخيراً: يُعهد بتأمين السلطة التنفيذية إلى مجلسٍ يؤلّف من مديري المصالح العامين برئاسة مدير الداخلية العام تحت مراقبة المفوض السامي! ولقد تعيّن السيد بهيج الخطيب الذي كان مدير الداخلية رئيساً لمجلس المديرين، والسادة خليل رفعت مديراً للعدلية، وحسني البيطار مديراً للمالية، وعبد اللطيف الشطي مديراً للتربية والتعليم ويوسف عطا الله مديراً للزراعة.

وهكذا نرى أن العهد الوطني الذي تولت الكتلة الوطنية الحكم فيه قد انتهى لا لإخفاقه في تسيير الأعمال المتوجبة عليه، ولا لافتقاره إلى تأييد الشعب الذي حصل عليه في سائر الانتخابات التي جرت في سورية منذ سنة ١٩٢٨، بل لتآمر الفرنسيين ومعاكساتهم، وتدخّلهم السافر في كل صغيرة وكبيرة من شؤون الحكم، وفرض سيطرتهم بالقوة، ونقضهم العهود التي قطعوها على أنفسهم بتصديق معاهدة سنة ١٩٣٦ التي اتفق الوطنيون مع الحكومة الفرنسية على بنودها، وصدّقها المجلس النيابي السوري، وامتنع عن تصديقها البرلمان الفرنسي. إن تاريخ سياسة الفرنسيين المنتدبين على سورية ولبنان لم يكن مشرفاً لهم وقد كتب عن أخطائه الجسيمة الكثير في الغرب وفي الشرق قبل أن حان موعد جلائهم عن هذين البلدين المناضلين وبعده، للذكرى فقط نقول إن سلطات الانتداب لم تتورّع عن إصدار قرارات قضت بحلّ ثلاث مجالس نيابية منتخبة من الشعب في سورية، وبالتالي إلى تعطيل للدستور فيها، وخنق حريات شعبها واضطهاده، وفرنسا هي الدولة التي كانت أول من نادى بالحرية والعدالة في أوروبا. ولسوف نرى أن الحياة الدستورية في بلدنا ظلت معطلة حتى سنة ١٩٤٣، وأن الأوضاع العامة المتردية فيه خلال زهاء أربع سنوات ما بين ١٩٣٩ و١٩٤٣ تطلبت من الشعب السوري ومن زعمائه مزيداً من النضال والتضحيات.

عقب استقالة أبي من حكومته في شهر آذار سنة ١٩٣٩ حدثت وفاة الملك غازي في إثر حادث سيارة فتوجّه إلى بغداد للمشاركة بحفلة تأبينه في الرابع عشر من شهر أيار (مايس)

مندوباً عن البرلمان السوري على رأس وفد من النواب إذ كان المجلس النيابي لم يُحل بعد، فألقى خطاباً نشرته جريدة «الاستقلال» العراقية واستهلته بالمقدمة التالية:

«لقد ألقى صاحب الفخامة[٩] لطفي بك الحفار، رئيس وزراء سورية السابق خطاباً في الحفلة التأبينية التي أقيمت عصر أول أمس، سحر به السامعين وأبكاهم، وأثار عواطفهم وشجونهم إذ استعرض فيه قضية العرب الكبرى. ولقد عرف الناس عنه هذه الحماسة، وهذا الإخلاص في الشعور وفي القول بعد أن كان المثل الأعلى في العمل سواء بين صفوف المجاهدين أو في وزارة المالية ثم رئاسة الوزارة السورية التي استقال منها بإباءٍ وشمم حرصاً على استقلال بلاده التي أراد الإستعمار الفرنسي الانتقاص منه، أكثر الله من أمثاله بين رجالات العرب، وهذا هو خطابه الرائع:

(سادتي وإخواني: توالت على الأمة العربية الفواجع يتلو بعضها بعضاً فتخطّفت، في حقبة قصيرة من الزمن، ثلاثة أقطابٍ كانوا مناط آمالها وقوام بنيانها هم: الجدّ والإبن والحفيد، طيّب الله ثراهم، وعطّر الله مثواهم.

كان الحسين، قدّس الله روحه الطاهرة، أول من بعث شعور العروبة بعد أن خمدت جذوتها دهراً طويلاً، وبعد أن كانت هذه الحركة محصورة بين أفرادٍ معدودين لا يستطيعون الجهر بآرائهم والدعوة إلى مبدئهم القومي. وكان الفيصل، أيّد الله دعواه، أول من أوحى بفكرة الوحدة العربية، وأحكم السعي لتأليف القلوب المتنافرة وتقريب المناهج المتباعدة. وكان الغازي، خلّد الله ذكراه، أول من اندفع بحماسة الشباب اللاهبة إلى الجهر بالإنتصار لكلّ قطر عربي مهضوم الحق أو مهيض الجناح. وران الدهر، يا سادتي، على مجد أمتنا سنين عديدة فخنعت له أمداً ثم حاولت النهوض، حقبةً من الزمن، كانت تنمو فيها هذه الدعوة نمّواً بطيئاً، حتى قيّض الله لها المنقذ الأكبر ساكن الجنان، الملك حُسَيناً فعصف في جنباتها ريحاً عاتية طمست دياجير الخنوع، واستأصلت جراثيم العبودية فإذا الأرض غير الأرض، وناسها غير الناس، وإذا العرب نفروا شيباً وشباناً يطالبون بحقهم الهضيم، ويستردّون مجدهم ماضين في كفاحهم لا يعرفون كلالاً ولا ملالاً.

نهضت بلاد الحجاز واليمن، ونجد والعراق والشام، تستنير بنور الحسين وتقتفي خطاه الموفقة، وتعتصم بما سجله لها من حق الاستقلال الذي انتزعه من الحلفاء في صكّ وثيق ما زال حجة العرب وميثاقهم القديم. وإذا كان الحلفاء، في عهد الرخاء، يتناسون المؤازرة القيمة التي أسداها لهم عاهل العرب، في زمن المحنة، ويحاولون التملّص من عهودهم المقطوعة بشأن القطر السوري وغيره من الأقطار العربية، فالعرب لن يهجعوا بعد اليقظة، ولن يَدَعوا حقهم هدفاً لعبث العابثين، وبلادهم طعمةً للمستعمرين لأنهم عقدوا النية على الإستمرار في الكفاح إلى أن يحرزوا هذا الحق، ويصونوه من كل اعتداء.

خذلوا الحسين الذين كان لهم وفيّاً، وَفاتَهم أن حسيناً خلّف أشبالاً يحمون العرين وبينهم فيصل الذي صقلته يد الحدثان واختاره القدر الحكيم ليعيد لهذه الأمة ما عرف لها التاريخ من سؤددٍ

وفخار، فما لبث أن شيّد في العراق عرشاً راسخاً لا يحيد، قائماً على مشيئة الشعب التي هي صدى لمشيئة الله.

هذا العرش الذي وطّد فيصل قواعده هو عنوان ثقتنا، ومهوى أفئدتنا، ومحطّ أمانينا، نلجأ إليه إذا جلّ الخطب، ونتفيأ ظلّه في الملمات.

فُجعنا بفيصل بينما نحن في أشدّ الحاجة إليه وبقيت ذكراه ملء المسامع والقلوب، وخلّف غازياً يحمي الحمى وينهض بالعبء الثقيل، فحمل الأمانة التي تلقاها عن والده البارّ بإيمان لا يتزعزع، وعزيمة في الإقدام، حتى غدا معقد الآمال ومطمع الأبصار، يلجأ العرب إلى ظلّه الوارف كلّما لفحهم هجير الإستعمار، أو آذاهم لهب الظلم، فيغضب معهم لعزّتهم المهانة، ويتخطّى حدود التقاليد الملكية لنصرتهم وتأييدهم بمضاءٍ وإباء. وكأن الدهر أبى إلا أن يَلُجّ في الغدر ويمعن بالكيد للعرب، خاصةً في القطر السوري وشطره الجنوبي «فلسطين»، بالنصيب الأوفر من الحيف، فبعد أن همدت غضبته عن العراق الشقيق، وتنسّم أبناؤه ريح الفوز على يد الغازي المباركة عصفت بشبابه الغض يَدُ المنون، ولكنه خلّف للعرب أملاً مشرقاً في وجه فيصل الثاني المضيء، وفي إخلاص عبد الإله العظيم وآل بيته الطاهرين.

على رِسْلِكَ يا غازي حياً لِما عملت في سبيل توحيد الأقطار العربية التي توافدت من كلّ فجٍ تبكي فيك الجدّ العاثر، والبطل المجاهد، وليست الشام بأقل أسى من العراق يوم هوى بدرك الساطع فقد انهملت الدموع في كل مدينة وقرية، ومضرب من المضارب القاصية والدانية. وكما تقام في هذا اليوم الحفلات الباكيات في بغداد ومدن العراق تقام مثيلاتها في الأقاليم الشامية حيث تثور فيها الحسرات والأحزان لكي تتحد مع العراق في غصّة الألم كما تتحد معه في فواتح الأمل. وأنتم يا رجال العراق الأماثل، ويا حملة لواء القضية العربية، يا من نصرتم جدّ غازي، وعاهدتم أبا غازي، وضحيتم مع غازي، ثقوا بأن العرب ما زالوا يرقبون فيكم حراسة الرسالة الكبرى التي بذلتم في سبيلها ما بذلتم من الضحايا الغوالي حتى تؤتي أعظم النتائج وأطيب الثمرات.

إن القطر السوري مقيم معكم على حفظ العهد الذي قطعه لفيصل، وشاعر معكم في هذه الكارثة القومية، وعاقد معكم الأمل على نهضة العرب، واستمراهم في تسلّق سلّم الصعود، وما كانت المصائب والآلام لتبعث اليأس في نفوسنا لأنها تزيد في قوة عزائمنا وتدفعنا إلى المضي في سبيلنا، فليكن لنا من هذه المصائب حوافز قوية لنلمّ شعثنا، ونوحّد كلمتنا، ونعمل على تحقيق وحدة بلادنا لتطمئن أرواح هؤلاء الخالدين الذين بذلوا دماءهم وعروشهم في سبيل هذه المبادىء السامية في جميع البلاد العربية، ونشرِ ألوية الوحدة القومية التي دعا إليها الحسين، رضي الله عنه، وأشباله الميامين، فما علينا إلا أن نسير على طريق هديهم عاملين مؤمنين، جادّين ومخلصين)[١٠].

أذكر تماماً بأن أبي اضطُر للغياب عن دمشق بضعة أسابيع متخفّياً بعد شهرٍ من عودته من العراق لأن فحوى الخطاب المنشور أعلاه الذي ألقاه في حفلة تأبين الملك غازي لم يرق لسلطة

الإنتداب ومجلس المديرين. فلقد أعلمناه ذات يوم كان فيه غائباً بأن عنصراً من التحري طرق باب بيتنا يسأل عنه... إن ما يثبت ما أقول هو ما جاء في مذكرات الأمير عادل أرسلان التي صدرت بشكل يوميات حيث كتب ما يلي:

«يومية ١٩٣٩/٥/٣١:

في دمشق تفتيش عن الوطنيين، حتى عن لطفي الحفار رئيس الوزارة السابقة لخطبة ألقاها في بغداد»(١١).

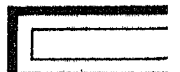
هذا ما حدا بأبي إذن إلى التواري عن الأنظار فترة قصيرة، ومن مذكرات الأمير عادل أرسلان ندرك أنه كان في دمشق في الثالث من شهر حزيران «يونيو» وقام بنشاط سياسي بصحبة فارس بك الخوري وشكري بك القوتلي في سبيل مصالحة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر مع الكتلة الوطنية، فهذا نصّ ما جاء في تلك المذكرات:

«يومية ٣ حزيران سنة ١٩٣٩:

الرأي منقسم في دمشق. حاول حمد باشا الباسل المصري إصلاح ذات البين فأبى الدكتور عبد الرحمن الشهبندر أن يتمّ ذلك، ثم اجتمع فارس بك الخوري وشكري بك القوتلي ولطفي بك الحفار في منزل الشيخ كامل القصاب لإجراء صلحٍ ووفاق، فبدر من الدكتور شهبندر ما حمل الآخرين على تركه ومغادرة المنزل»(١٢).

عندما أقفلت المدارس في دمشق حوالي أواخر حزيران، التحقنا مع أمي بأبي إلى لبنان حيث كان قد استأجر بيتاً في مصيف «رويسات صوفر» لنقضي فيه فصل الصيف. وقبل انتهائه وفي اليوم الأول من شهر أيلول نشبت الحرب في أوروبا في إثر هجوم جيش «هتلر» الألماني على «بولونيا» واجتياحها، وفي اليوم الثالث من أيلول أعلنت انكلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا فكانت هذه الأنباء الخطيرة بداية الحرب العالمية الثانية، لذا قفلنا عائدين إلى دمشق حيث كان الحكم فيها بيد مجلس المديرين والسلطة الفرنسية، وعاد أبي إلى مزاولة عمله في مؤسسة مياه الفيجة، وانشغاله بإقامة بناء خاصّ بها كان قد كلّف المهندس عبد الرزاق ملص بوضع خرائطه قبل حوالي سنتين، وأراده أن يُصمّم ويُنفّذ على الطراز العربي الإسلامي اللائق بدمشق. كان مغتبطاً جداً بهذا العمل وبالإشراف شخصياً على جميع تفاصيله لأن المؤسسة اشترت سابقاً قطعتيّ أرض كبيرتين في شارع النصر، وشرعت بالحفريات الأساسية لإقامة البناء المعدّ للإدارة في سنة ١٩٣٧، واشترت كل ما يلزم من موادّ لإتمامه على قطعة الأرض الأولى. أما القطعة الثانية، المجاورة للأولى فقد كانت المؤسسة عازمةً على إقامة بناءٍ ثانٍ عليها لاستثماره فيما بعد ولتغذية ميزانيتها بريعه. لقد كان أوّل ما فعله أبي في بداية الحرب هو الاتفاق مع لجنة المؤسسة

لشراء ما يلزم للبناء الجديد من حديدٍ وإسمنت وأخشاب وأحجار الخ... وذلك بالسرعة الممكنة، قبل أن ترتفع أسعار تلك الموادّ بسبب الحرب القائمة، وتشهد بما أقول محاضر جلسات المؤسسة في ذلك التاريخ، والمهندسون العاملون فيها، ومنهم الأستاذ الفاضل رضا مرتضى، الذي أخبرني بذلك، وتفضل هو، وابن عمي نبيه الحفار الذي كان من الموظفين في المؤسسة فزوداني بمعلوماتٍ ومنشوراتٍ وصورٍ هامة. وبهذا العمل الذي يدلّ على بُعد نظر أبي، طيب الله ثراه، نرى أنه وفّر مبالغ كبيرة على صندوق المؤسسة، وكان لا بدّ له من استئجار مخزنٍ كبير في المدينة لوضع جميع المواد التي اشترتها اللجنة لحفظها فيه إلى حين استعمالها في البناء. ولي عودة للحديث عنه في الفصل اللاحق، حيث تمّ تدشينه في سنة ١٩٤٢ لأنه أضحى ولا يزال من أجمل وأتقن الأبنية الأثرية الحديثة في دمشق.



هوامش الفصل الرابع عشر

(١) **سورية والانتداب الفرنسي**، يوسف الحكيم، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨٣، ص ٢٩١ -٢٩٢.

(٢) **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، تحقيق الأستاذ يوسف إيبيش، وهي تقع في أربعة أجزاء وتشمل الحقبة ما بين سنة ١٩٣٤ وسنة ١٩٥٣. الدار التقدمية للنشر . بيروت ١٩٨٣، الجزء الأول، ص ٢٣٧.

(٣) هذا البيان الذي ألقاه في الجلسة المؤرخة في ٢٨ - ٣ - ١٩٣٩، منشور في سجلات البرلمان السوري لذلك التاريخ.

(٤) **جريدة الأيام**، العدد الصادر بتاريخ ٢٣ - ١ - ١٩٦٢ على الصفحة الثالثة.

(٥) المصدر ذاته.

(٦) **أوراق جميل مردم بك**، سلمى مردم بك، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر . بيروت ١٩٩٤، ص ٩٠.

(٧) **أوراق جميل مردم بك** . سلمى مردم بك، ص ٩٠.

(٨) لقد تسلمت الحكومة التركية سنجق الاسكندرونة السوري باحتفال رسمي جرى في ٢٣ تموز (يوليو) سنة ١٩٣٩ ورفعت فيه علمها بدلاً من العلم الفرنسي.

(٩) كان العراقيون يطلقون لقب «الفخامة» على رؤساء الحكومات في ذلك العهد.

(١٠) **جريدة الاستقلال العراقية**، العدد الصادر بتاريخ ١٦ مايس سنة ١٩٣٩.

(١١) **مذكرات الأمير عادل** أرسلان، الجزء الأول، ص ٢٦٣.

(١٢) **مذكرات الأمير عادل** أرسلان، الجزء الأول، ص ٢٦٤.

الفصل الخامس عشر

اغتيال الزعيم الشهبندر
وإعلان استقلال سورية ولبنان



اغتيال الزعيم الشهبندر وإعلان استقلال سورية ولبنان

في اليوم السابع من شهر تموز (يوليو) سنة ١٩٤٠ اغتيل الزعيم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر في عيادته الواقعة في حيّ «الشعلان» وكان وقع اغتياله أليماً على السوريين كافةً ولا سيما على أبي لأن صلات الودّ بينهما كانت قديمة ومتينة. وأنا أذكر جيداً أنه كان قد تناول طعام الغداء في بيتنا قبل اغتياله بأقل من شهر وأن أمي استشارته طبياً يومذاك. كان إعجابي به وبسائر اخوان أبي السياسيين كبيراً وقد سمح لي والداي يومئذٍ الجلوس معهم فكنت أستفيد من أحاديثهم وأسرّ بلقائهم. وفي صبيحة الحادث المفجع قبضت سلطات الأمن على المجرمين الذين قتلوه، ثم علمنا من الصحف أن عددهم تسعة رجال قبض على سبعة منهم: عصاصة والمصري ومعتوق وغندور والطرابيشي والحافي والشماع، وفرّ منهم الآخران.

لقد توضح فيما بعد أن الفرنسيين وأعوانهم خططوا، منذ حدوث الاغتيال، لمؤامرةٍ[1] على الوطنيين لاتهامهم بذلك. ففي ٥ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ استدعى المستنطق الفرنسي كلاً من جميل مردم بك وسعد الله الجابري وأبي لأخذ إفاداتهم، فلبوا الدعوة في إثر تسلّمهم المذكرة الصادرة من مدير الشرطة العام: كويتو «Couetoux». عندما رجع أبي إلى البيت أخبرنا أنه أدلى بإفادته مستنكراً الحادث الذي وقع للزعيم الشهبندر ومستنكراً استدعاءه شخصياً للتحقيق معه، ولا سيما أنه لم يكن قد سمع بأسماء القتلة المجرمين إلا عندما قرأها في الصحف. ثم علمنا بأن المحقق قد استدعى أيضاً السيد: شكري القوتلي والشابين الوطنيين عاصم النائلي وفوزي القباني، فكان طبيعياً جداً أن يستنتج الوطنيون ما وراء استنطاقهم من تآمر دنيء عليهم باتهامهم بجريمة منكرة ذهب ضحيتها أخ مناضل مثلهم، وإن كان زعيم المعارضة لسياستهم في السنوات الثلاث الأخيرة من حياته. كانت الأجواء متوتّرة في ذلك الصيف، والإشاعات عن إفادات أفراد العصابة الموقوفين لدى استنطاقهم كثيرة ومتعارضة تنذر بالشر بالنسبة إلى رجال الكتلة الوطنية، فنحن نقرأ في مذكرات الأمير عادل أرسلان عن تلك الأجواء ما يلي:

«يومية ٢٢ أيلول سنة ١٩٤٠:

أبى الفرنسيون وأذنابهم وجماعة عبد الرحمن الشهبندر إلا أن يجعلوا لرجال الكتلة الوطنية دخلاً في مقتل ذلك... أجبروا أحد القتلة على اتهام عاصم النائلي، والآن أصدر المستنطق الإفرنسي «كويتو» مذكرة جلب في حق كلٍّ من جميل بك مردم بك ولطفي بك الحفار، وشكري بك القوتلي بحجة استنطاقهم، والحقيقة هي أن القوم يريدون النيل منهم، والحطّ من كرامتهم والبطش بهم إذا ما لاحت لهم فرصة مواتية!

من أيام كان رجال الكتلة مشغولين بترتيب وفود في أنحاء البلاد تطلب من السلطة الإفراج عن المعتقلين السياسيين فأرادت فرنسا الانتقام منهم، وضمّهم إلى من في السجون من أبناء سورية»(٢).

إن ما جاء في مذكرات الأمير عادل أرسلان صحيح لأن أبي قد طُلب مرةً ثانيةً للإستجواب في هذه القضية، وكذلك زميله في دمشق جميل مردم بك، وعلموا بأن سعد الله الجابري قد طلب منه المستنطق في حلب أن يدلي بإفادته في التاريخ ذاته، فتأكدوا من التآمر عليهم ومع ذلك أدلوا بإفاداتهم المطلوبة. وبعد فترة وجيزة تسلّموا مذكرات بطلبهم للإستجواب في الخامس عشر من شهر تشرين الأول في الحادية عشرة صباحاً، أما شكري القوتلي فلم يعد مطلوباً للاستنطاق كما حدث في السابق. وفي ليلة الخامس عشر عقد رجال الكتلة الوطنية اجتماعاً في منزل جميل بك بعد أن علموا من ترجمان المفوض السامي (پيو) الوطني الشريف الأستاذ عبد الله العبسي أن النية معقودة على توقيفهم في الغد، وأن طلبهم للإفادة في آنٍ واحدٍ هو بالتأكيد للقبض عليهم رهن التحقيق... تداول المجتمعون في هذا الأمر الخطير واتفقوا على تفويت فرصة النيل منهم على المفوض السامي الحاقد عليهم «پيو» بمغادرة سورية قبيل الفجر والالتجاء إلى العراق ريثما تتم المحاكمة وتظهر براءتهم التي كانوا متأكدين منها كلّ التأكّد.

عندما رجع أبي إلى بيتنا في تلك الليلة التي صادف أنها من ليالي شهر رمضان المبارك كان عمي صبحي الحفار بصحبته فشرح لأمي ولي ما استقرّ عليه الرأي. كان أبي مضطرباً جداً، متردداً بين تسليم نفسه في الموعد المقرّر، وبين مصاحبة جميل بك في السفر، كما كان المجتمعون قد أوعزوا إلى سعد الله بك بالإلتجاء إلى العراق بواسطة رسولٍ وجهوه إلى حلب ليلاً. وأخيراً قرر أبي الرحيل بعد أن شجعناه عمي وأمي وأنا عليه لاقتناعنا بصواب رأي إخوانه كيلا يفسح المجال المتآمرين لزجّه في السجن ما دامت فرصة النجاة مفتوحة. ولقد علمنا في اليوم التالي أنهما قد بلغا الحدود العراقية في مركز «الفلوجة» في الصحراء بعد أن اجتازت السيارة بهم مركز الجوازات والجمارك السوري بسرعة هائلة من غير أن تقف، وأعلما المركز

العراقي بهويتيهما وطلبا من الموظفين فيه أن يتصلوا بمديرية الأمن العام في بغداد، وعندما تأكدت الأوساط العليا من شخصيتهما قبلت لجوءهما السياسي مرحبةً بهما، فنزلا ضيفين على العراق محفوفين بالتكريم والاحترام وأقاما في فندق «زيا» مدة ثلاثة أشهرٍ إلا قليلاً، إلى أن أصدر المجلس العدلي بدمشق الحكم بتبرئتهما هما، وسعد الله الجابري[٣] الذي وصل إلى بغداد بعد وصولهما بقليل، وأقام ضيفاً مكرماً على الحكومة العراقية في فندقٍ آخر.

في اليوم الثالث الذي عقب التجاء الوطنيين المتهمين إلى بغداد صدرت في دمشق جريدتا: «الأيام» و «النضال» ونشرتا على صفحتيهما الأولى صور أبي وجميل مردم بك وسعد الله الجابري مع القتلة المجرمين أحمد عصاصة وشركائه! لقد استنكرنا واستنكر عدد كبير من الناس إقدام صاحبي هاتين الجريدتين على هذا التشهير بالوطنيين الشرفاء الذين لم تثبت إدانتهم بعد، وهما اللذان كانا في السابق يمجدونهم عندما كانوا في الحكم في الأمس القريب.

قررت أن أنسحب من مدرسة راهبات الفرنسيسكان الفرنسية نقمةً مني على تآمر السلطة الفرنسية الشنيع على أبي، فتسجّلت في معهد «دوحة الأدب» حيث تابعت دراستي فيه إلى أن عاد أبي إلى دمشق مبرّءاً مع إخوانه من تلك التهمة التي حاولوا إلصاقها بهم فلم يفلحوا! أعلمت أبي في إحدى رسائلي إليه بما فعلت إذ كنا نبعث إليه برسائلنا بواسطة مسافرين إلى العراق أمناء، وكذلك كان يفعل في رسائله إلينا، فأنّبني على ما فعلت، وأعرب لي عن رغبته بأن أعود إلى مدرستي لكي أتقن اللغة الفرنسية وأتمكّن من الردّ على الفرنسيين بها دفاعاً عن بلادي وحقوقها، ولكنني بقيت في دوحة الأب إلى ما بعد رجوعه. وفي الثاني والعشرين من شهر تشرين الأول زار أمي الزعيم شكري القوتلي الذي كان يومئذٍ نائباً لرئيس الكتلة الوطنية، وأخبرها بسعاه لإظهار براءة أبي وإخوانه التي لا يشكّ بها أي عاقلٍ، وبأن عدداً كبيراً من خيرة المحامين في سورية وفي لبنان قد تطوّعوا للدفاع عنهم في إبان المحاكمة وجلّهم من أبرز رجال القانون، أذكر منهم: الدكتور صلاح الدين الطرزي والأستاذين رزق الله الأنطاكي وحسني باقي من سورية والأساتذة إميل لحود، وحبيب أبو شهلا، وجان جلخ، والياس نمور، ومختار المخيش من لبنان. كما كلّف الإدعاء الشخصي محامياً فرنسياً مشهوراً يقيم في بيروت هو «المسيو فيّران» والأستاذين الدكتور منير العجلاني وفؤاد القضماني من دمشق. لقد تقرر أن تبتدىء المحاكمة في اليوم التاسع من شهر كانون الأول وتألّف «المجلس العدلي» للنظر فيها برئاسة القاضي الفرنسي: المسيو بوريفيه «Purifier» وكان المدعي العام هو القائد مصطفى حكمت العدوي.

في أواخر تشرين الأول زارنا الصديق الدكتور أحمد قدري القادم من بغداد، وطمأننا عن صحة أبي ورفاقه وسلّمنا الرسالة التالية:

(قرينتي العزيزة، أولادي الأحباء سلمكم الله.

أكتب إليكم لأطمئنكم بأننا هنا بخير، نستقبل العديد من الوزراء والوجهاء، وبالرغم من أننا سرنا في طرق مجهولة كان يُخشى من أخطارها ونحن نجتاز الصحراء، فإننا لم نصادف أيما إزعاج أو اضطراب لأن الله معنا، ولأننا نعمل لوجهه، والإخلاص رائدنا والحمد لله.

أرجو أن تكونوا هادئين مطمئنين وأنتم تعلمون أن أمثالنا يتعرّضون في حياتهم للمفاجآت المزعجة، والمؤامرات الفظيعة، ولكن الله يعلم براءتنا وحسن نيّتنا وسلامة طويّتنا والناس سيعلمون ذلك أيضاً ولكن بعد حين. كما أن جميع الذين قابلناهم هنا حبّذوا التجاءنا إلى الخارج فشكرنا لهم غيرتهم وقد قالوا: «إن ما أقدمتم عليه هو الصواب» والحق يقال أنه لم يعد بإمكاننا البقاء في دمشق لنكون فيها عرضةً لإهانات المتآمرين ودسائسهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

أعود فأطلب من سلمى أن ترجع إلى مدرستها مع إخوتها. قبلاتي إليكم جميعاً، واحترامي إلى امرأة العم التي أرجو ألا تفارقكم طيلة غيابي، ودمتم بالهناء للمحبّ المشتاق:

بغداد ـ الخميس في ٢٤ ـ ١٠ ـ ١٩٤٠

لطفي)

بعد سفر أبي بأسبوعين أُطلقت مدافع عيد الفطر والأسى يحزّ في نفوسنا لبعده عنا، فتلقينا منه رسالةً كتبها قبل حلول العيد ببضعة أيام جاء فيها قوله:

(كنا البارحة مدعويين على الإفطار عند سموّ الأمير عبد الإله الوصيّ على عرش العراق، وكان اهتمام سموّه بنا كبيراً، وكذلك رئيس الوزراء وإخوانه هنا، فقد أقام كل واحدٍ منهم وليمة إفطار تكريماً لنا.

نحن لا نشعر بالملل أبداً في نزل «زيا» الفخم، وراحتنا فيه متوفرة جداً غير أنني لا أنكر عليكم أن كلّ هذا لا ينسيني ولن ينسيني تلك الساعة الأليمة التي اضطُررت فيها، على حين غرّةٍ، أن أفارقكم. ولكم حاولت أن أنساها ولكن خيالكم لا يغيب عني، وأرجو الله أن يردّ كيد أعدائنا في نحورهم، وأن يفضح مؤامرتهم الدنيئة فيظهر الحق لتظهر براءتنا مما أرادوا أن يصموننا به، والله جلّ شأنه لا بدّ أن يأخذ بيدنا، وأن يكون لنا عوناً لأنه نصير المظلومين، فتوكلوا عليه والعاقبة للمتقين.

أكتب إليكم والعيد قاب قاسين أو أدنى، ولعله يعاد علينا ونحن غانمون، ناعمون، ولكم جميع قبلاتي وتحياتي.

بغداد في ٣٠ ـ ١٠ ـ ١٩٤٠

لطفي)

تعاقبت الأحداث المتصلة بمحاكمة القتلة الموقوفين والمتهمين الغائبين سراعاً، ففي اليوم الخامس من شهر تشرين الثاني طرق باب بيتنا مُحضر المحكمة وطلب أن نوقّع على البلاغ الذي يحمله. فتحتُ المغلف إذ كنت في البيت ساعتئذٍ، فإذا به مذكرة إنذار فحواها أن أبي سيُحاكم غيابياً إن لم يُسلّم نفسه في الأيام العشرة القادمة، وستصادر أمواله، وكنا قد علمنا بأن السلطة الحاكمة أوقفت في اليوم الحادي عشر من الشهر أمين سرّ جميل بك مردم بك السيد عاصم النائلي بعدما أدلى بإفادته أمام المستنطق. وفي ١٧ - ١١ - ١٩٤٠ علمنا من الصحف أن المحكمة ستعقد أولى جلساتها في صباح ٩ - ١٢ - ١٩٤٠، ثما بلغنا أن حكومة فيشي(٤) الفرنسية التي تألفت، عقب احتلال الألمان لباريس برئاسة «المارشال بيتان» أقالت المفوض السامي في سورية «غبرييل پيو» من منصبه في ٢٤ - ١١ - ١٩٤٠، أي قبل بدء المحاكمة، فاستبشرنا خيراً لكونه رأس المؤامرة علي أبي وزميليه الجابري ومردم بك وعاصم النائلي باتهامهم في تلك الجريمة الشنعاء. عقب ذلك نشرت الصحف المسائية الصادرة في ٦ - ١٢ - ١٩٤٠ قراراً صادراً عن حكومة مجلس المديرين يقضي بإرجاء المحاكمة إلى اليوم الثامن عشر من الشهر ذاته، وبعقدها في البرلمان السوري بحجة أن البهو الماسوني الذي كان قد تقرر أن تجري فيه المحاكمة ضيّق، لا يتسع لعقد الجلسات التي ستكون علنية، كما أن الأحكام التي ستصدر عن المجلس العدلي ستكون قطعية. وهكذا بدا واضحاً للناس أن النية معقودة على محاكمة المتهمين الكتلويين نواب الأمة السابقين في المكان الذي شهد نجاح أعمالهم وسمع دويّ أصواتهم يدافعون عن حقوق البلاد، لا لاتساع المكان فحسب إنما تنفيذاً لمآرب أخرى أي للحكم عليهم بالذلّ والهوان!

اتفق وصول الجنرال دانتز «Dentz» الذي عُين مفوضاً سامياً لفرنسا في سورية ولبنان إلى بيروت يوم افتتاح جلسات المحاكمة في المجلس النيابي بدمشق، وقد تسلّمنا رسالة من أبي في اليوم ذاته كان قد كتبها قبل عشرة أيام وتأخر وصولها إلينا لتعذّر وجود من يحملها، جاء فيها ما يلي:

«أُخبرنا منذ أيام بسفر المسيو پيو، لا ردّه الله، لأنه رأس المؤامرة المحاكة ضدنا بمعاضدة أعوانه في دمشق. والمعلومات عندنا تفيد بأن خلفه الجنرال دانتز، الذي وقع الإختيار عليه بعد وفاة المسيو «جان كياب» الذي ذهب ضحية حادث الطائرة التي حملته إلى لبنان، سوف يعمد إلى تأليف حكومةٍ يرضى عنها الشعب».

أما المحاكمة في هذه القضية فقد استمرت شهرين من الزمن إلا ثلاثة أيام، وأثارت ضجة كبيرة في سورية والبلاد العربية لما تخلّلها من مفاجآت واعترافات مذهلة، من قبل القتلة الموقوفين ولقد أدّت إلى تبرئة أبي وسعد الله بك وجميل بك وعاصم النائلي وفوزي القباني،

المتهم الفار من الوطنيين، حسبما جاء في حكم البراءة الذي صدر عن المجلس العدلي برئاسة المسيو بوريفييه بتاريخ ٨ ـ ٢ ـ ١٩٤١! لقد انجلت براءتهم منذ انعقاد الجلسة الثانية في المحاكمة، وانجلت كذلك خيوط المؤامرة التي اشترك بحبكها الفرنسيون ومجلس المديرين الموالي لهم، بدليل اعترافات عصاصة والغندور ومعتوق، القتلة الذين مثّلوا جريمتهم، وأكّدوا بأنهم اغتالوا الدكتور شهبندر بدافع إلحاده، حسب ادعائهم، وتعريبه كتاب من اللغة الفرنسية يشكّك برسالة النبي محمد (صلعم)، وذلك يوم أتى محامو الإدعاء بالشيخ محمد مكي الكتاني إلى المحكمة لكي يعظ القتلة، ويحضّهم على الاعتراف بالحقيقة. ولما خاطب القاتل أحمد عصاصة واستحلفه بالقرآن، تأثر عصاصة وبكى واعترف بأنه هو القاتل بعدما كان ينكر ذلك ويتهم رفيقه الفار المدعو الحرش، وباح أمام المحكمة وجمهور المستمعين بأنه لا توجد للسياسة والسياسيين أية علاقة في الأمر، وأنه ورفاقه لا يعرفون أحداً من الوطنيين المتهمين، ولا حتى عاصم النائلي الموقوف، وأنه ورفاقه أُرغموا في بيت أحد المسؤولين في الحكومة على الإدلاء بإفادةٍ كاذبة بأن الذين دفعوهم لقتل الدكتور شهبندر هم الجابري ومردم بك والحفار، وأضاف أنه وقّع تلك الإفادة في منزل ذلك المسؤول عندما نقلوه إليه من السجن ليلاً، ووعدوه بإطلاق سراحه في نهاية المحاكمة وبمبلغ من المال. ثم أقسم بدينه وشرفه بأنه ورفاقه قتلوا الدكتور شهبندر بدافع ديني بحت، وقال في نهاية اعترافه المذهل: «وأنا لا أريد أن أظلم أحداً».

أخذت المحكمة بعد ذلك الاعتراف تستمع إلى الشهود وإلى محامي الإدعاء الشخصي، وإن ما يستحق الذكر في مرافعة محامي الادعاء الأستاذ منير العجلاني، التي ألقاها في ٣ ـ ١ ـ ١٩٤١ أنه كان متزناً وعادلاً فيها حين قسمها إلى قسمين: سياسي وحقوقي، فعرض في القسم الأول حياة المغفور له الزعيم عبد الرحمن الشهبندر المشرفة، ووصف، في القسم الثاني شناعة الجريمة التي ارتكبها بحقه المجرمون، وطلب من المحكمة إصدار الحكم بالإعدام لخمسة منهم، كما أنه نفى التهمة عن الوطنيين الغائبين وعن عاصم النائلي، وطلب تبرئتهم لثبوتها، وأدلى بشهادةٍ شخصية في نهاية مرافعته أزعجت زملاءه محامي الإدعاء إذ قال فيها:

«إن السيد لطفي الحفار رجل معروف بصلاح طويته وقوة إيمانه، وأنا أشهد أنه سعى مراراً إلى توحيد الصفوف في البلاد وجمع شملها».

إن جميع وقائع هذه المحاكمة مسجلة في وثائق المجلس العدلي الذي نظر فيها، حتى أن المدعي العام العسكري لدى المجلس العدلي، القائد مصطفى حكمت العدوي أدلى بمطالعة رائعة استوحاها من الوقائع ومن ضميره الحيّ، باللغة الفرنسية، ثم تلا الأستاذ كامل عزيز خلاصتها مترجمةً إلى اللغة العربية، ولقد طلب فيها القائد العدوي إدانة القاتل عصاصة وأفراد عصابته

والحكم بإعدامهم، وتبرئة المتهمين الوطنيين لعدم ثبوت الأدلة على اتهامهم. ثم كانت مرافعات محامي الدفاع في اليوم السابق لإصدار الحكم آيةً بالبلاغة والحجة والمنطق، بعضها تلي باللغة الفرنسية من قبل الأستاذين مختار المخيش والياس نمور، وبعضها الآخر باللغة العربية، وتجلّت روح الأستاذ إميل لحود في مرافعته التي أسبغ عليها ما اشتُهر به من ظرف ودعابة، وحمل الأستاذ حبيب أبو شهلا بعض أعضاء المحكمة وعدد كبير من النظارة على التصفيق إعجاباً بمرافعته البليغة. أما الأستاذ حسني باقي فقد تهجّم على مدير مجلس المديرين بهيج الخطيب في مرافعته لكونه توهّم القضاء على الكتلة الوطنية وزعمائهم باشتراكه في حبك المؤامرة ضدّهم، في حين أن الأستاذ رزق الله الأنطاكي أقام الدليل القانوني في مرافعته على بطلان نظرية قانونية احتج بها محامي الإدعاء الأستاذ فؤاد القضماني وقال: «إني أخاطب من كان في مدرسة الحقوق...» وكان من الذين رافعوا باللغة الفرنسية من محامي الدفاع الأستاذ الدكتور صلاح الدين الطرزي فاحتج فيها على الإهانات التي وجهها له ولزملائه محامو الإدعاء الشخصي بعد انعقاد جلسات المجلس العدلي خارج البرلمان. ومما يجدر بالذكر هو أن المحامية الأولى في سورية الأستاذة بوران طرزي، شقيقة الأستاذ صلاح الدين كانت في عداد محامي الدفاع في تلك المحاكمة وحضرت جميع الجلسات وكانت موضع تقدير زملائها المحامين وأعضاء المجلس العدلي الذي نظر في هذه القضية.

كان أبي متعجلاً في الرجوع إلينا بعد صدور الحكم بالبراءة، وقد تمكّن من الاتصال بنا هاتفياً في اليوم الذي تلى صدور الحكم، أي في ٨ - ٢ - ١٩٤١، وأعلمنا بذلك، وهنّأنا بحلول العيد الأضحى المبارك إذ صادف يوم صدور الحكم في يوم وقفة عرفات لذا عيّدنا في ذلك اليوم عيدين إثنين: عيد الأضحى وعيد الظفر بالبراءة، ثم تلقينا منه رسالةً بعد بضعة أيام قال لنا فيها:

> «كنت أرجّح السفر في سيارات «نرن» يوم الجمعة القادم لأقضي رابع أيام العيد معكم. قلت «أرجّح» لأني سأطلب جوازاً مؤقتاً للعودة، أي تذكرةً للسماح لي بالمرور من القنصلية الفرنسية هنا، وإن لم يتمّ هذا في الأيام المقبلة فسأضطر للمكوث في بغداد ريثما أحصل على هذا الجواز المؤقت...».

لقد بتنا ننتظر عودته بفارغ الصبر، ولكنه أوفد إلينا رسولاً قادماً من العراق فأخبرنا بأنه حصل على تذكرة المرور لدخول الأراضي السورية، وأرجأ عودته إلى الأسبوع المقبل لأنه وجد من واجبه التريّث بعض الوقت ريثما تهدأ النفوس والأعصاب المتوترة عقب صدور الحكم ببراءته وإخوانه، ولأن رجوعهم ستعقبه استقبالات واحتفالات ببراءتهم وجدوا من الأفضل

تأجيلها احتراماً لعائلة الفقيد العزيز الدكتور شهبندر، ولأن زيارة الإخوان والأصدقاء العراقيين الذين احتفوا بهم وكرموهم تفرض واجباً عليهم لتوديعهم وشكرهم قبل مغادرة بغداد.

بعد هذه الرسالة بأيام قليلة تلقينا برقية من أبي يعلمنا بها أنه سيصل إلى دمشق بسيارة «نرن» في يوم السبت الواقع في ١٨ - ٢ - ١٩٤١، وأوصانا فيها ألا نخبر أحداً غريباً عن الأسرة بذلك تفادياً لأي مظهرٍ من مظاهر الإحتفال والضجيج، ثم رجعت إلى مدرستي الفرنسية مع أخواتي، نزولاً عند رغبته حيث استكملت الدراسة الثانوية.

قبل أن أنتقل بالحديث إلى موضوع آخر متصل بسيرة حياته لا بدّ لي من التعبير عن أسفي لما قرأت في كتاب الأستاذ يوسف الحكيم في الجزء الثالث من مذكراته بعنوان: «سورية والانتداب الفرنسي» الذي استندتُ أحياناً إلى بعض ما جاء فيه في الفصول السابقة. ففي فصل من فصول كتابه المذكور عنوانه: «اغتيال الدكتور شهبندر»، تحامل على أبي واخوانه الذين اتهموا بأنهم كانوا وراء جريمة اغتياله عندما قال:

«أما تبرئة زعماء الكتلة الوطنية من التآمر على الجريمة فلا تنفي وجود التآمر في بعضهم أو في غيرهم لأن إقدام القتلة على الجريمة بعد مجيئهم إلى عيادة الدكتور متذرّعين بحيلة طلب التداوي، والتحقيق الجاري معهم بعد إلقاء القبض عليهم لا ينفيان سبق وجود المؤامرة، بل يؤيدان وجودها واقترافها من عدوٍّ أو أعداء، أو من منتفع أو منتفعين من وقوعها. ولما كنت غير مطلع بنفسي على التحقيق الإبتدائي ومجرى المحاكمة لم أر مبرّراً للشك في نزاهة المحكمة التي أعلنت براءة المتهمين بالتآمر لذلك أقصر انتقادي المرير على التحقيق الذي بدأه رجال الأمن العام وَعمِيَ عن نقصه ووجوب التعمّق فيه وإكماله قاضي التحقيق والإدعاء العام، وذهلت عن كلّ ذلك المحكمة نفسها، مضيفاً إلى هذه الحقائق البديهية التي جهلها أو تجاهلها المسؤولون الريبة التي لازمت الرأي العام ورجال القانون في دمشق وسائر البلاد السورية في سلامة التحقيق لاعتقادهم بأن الجريمة مدبرة، والقتلة آلة دنيئة مأجورة أو مشتراة»[٥].

لقد نُشر كتاب الأستاذ يوسف الحكيم في سنة ١٩٨٣ بعد وفاته ولا ندري في أي تاريخ سجّل مذكراته، ولكن المستغرب جداً من رجل مطلع، وقاض كبير هو أن يناقض نفسه بما كتب، وأن يطعن بالتحقيق في قضية خطيرة مثل محاكمة المجرمين الذين اغتالوا الزعيم الشهبندر غدراً، وهو الذي شهد بنزاهة المحكمة الاستئنائية أي المجلس العدلي المؤلّف من رئيس فرنسي وقاضيين فرنسيين معه، فهل تُرى كان من مصلحة فرنسا والمتآمرين معها على أركان الكتلة الوطنية أن تظهر براءتهم لو لم يكن التحقيق مع القتلة جدّياً، علماً بأن المحقق كان فرنسياً أيضـاً؟ كما أن الأغرب من ذلك قول الأستاذ يوسف الحكيم في الفصل ذاته من مذكراته:

«لم يطل مكث الزعماء الوطنيين الأربعة في العراق لشعورهم بعدم ثقة البيت الهاشمي المالك وأنصاره بهم منذ مغادرة الملك فيصل سورية، فتحولوا نحو الملك ابن سعود فأكرم مثواهم وسمع شكواهم من معاملة الفرنسين لهم، فتوسّط لدى المفوض السامي الفرنسي بأمر السماح لهم بالعودة إلى وطنهم»(٦).

ولكن ما يثبت خطأ أقوال الأستاذ الحكيم هو أولاً: إن عدد الزعماء الوطنيين الذين لجأوا إلى العراق هو ثلاثة: الجابري ومردم بك والحفار، لا أربعة... وثانياً: إن العراق، حكومة وشعباً ووصياً على العرش الهاشمي قد احتفوا بهؤلاء الرجال الثلاثة حفاوةً بالغة وكرموهم أعظم تكريم بدليل الرسائل والصور التي أنشرها في هذا الكتاب وثالثاً: لأنهم رجعوا إلى سوريا بعد حصولهم على أذونات للعودة إليها من القنصلية الفرنسية ببغداد، فاستقلّ كلّ من أبي وجميل مردم بك سيارة شركة «نرن» لهذا الغرض، وعاد سعد الله الجابري إلى حلب بعد أن أدى فريضة الحج انطلاقاً من بغداد وحده.

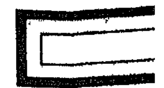
بعد عودة أبي وزميليه في الجهاد سعد الله الجابري وجميل مردم بك إلى سوريا في أعقاب ظهور براءتهم من تلك التهمة الباطلة عقدت الكتلة الوطنية التي أضحى رئيسها الزعيم شكري القوتلي اجتماعات متتالية لدراسة الأوضاع المستجدة في بلادنا واتخذت قراراً اجماعياً بتحويلها إلى حزب سياسي هو: «الحزب الوطني». كان في طليعة اهتماماته النضال من أجل التخلص من الحكم الأجنبي ومن التدابير العسكرية التي فرضتها فرنسا في حالة الحرب كمراقبة المطبوعات، ومصادرة المعدات والأماكن والمواقع لجيشها المتواجد في البلاد. ولقد نشر الزعيم القوتلي بياناً هاماً في شهر آذار (مارس) سنة ١٩٤١ ضدّ حكومة المديرين وسياسة فرنسا جاء فيه أن الحكم الإفرنسي لم يبق له مبرّر في بلادنا بعد هزيمة فرنسا في الحرب، وما دامت جمعية الأمم قد أوقفت أعمالها. وهنا أنقل ما جاء في كتاب: «فارس الخوري حياته وعصره» عن الأحداث اللاحقة:

«... فاضطرت حكومة المديرين إلى الاستقالة وتشكلت وزارة برئاسة خالد العظم في ٣ نيسان سنة ١٩٤١، وفي عهدها زحفت الجيوش البريطانية وجيوش فرنسا الحرة على سورية ولبنان»(٧).

ومن المصدر الموثوق ذاته نعلم أن ممثل فرنسا الحرة في سوريا الجنرال كاترو «Catroux» أصدر بياناً في ٢٧ من شهر أيلول (سبتمبر) لتلك السنة أعلن فيه انتهاء الانتداب واستقلال سورية وضمانه بمعاهدة تقرر نوع العلاقة بينها وبين فرنسا، كما أنه أعلن في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤١ استقلال لبنان بهذه الشروط بعد أن انسحب الجيش الفرنسي الخاضع لحكومة فيشي من البلدين، وبقيت فيهما القوات الموالية للجنرال ديغول «De Gaulle» والمتفقة

مع الحلفاء، ولقد كان الجنرال كاترو قد أسند منصب رئاسة الجمهورية إلى الشيخ تاج الدين الحسني، وخلفت وزارة خالد العظم وزارة موسّعة برئاسة حسن الحكيم.

هذه خلاصة الأحداث التي جرت في غضون سنة ١٩٤١ ونلحظ أن أبي لم يشترك في الحكم إبّانها ما عدا اشتراكه باجتماعات الحزب الوطني المتتالية الذي كان ساهراً على مصلحة البلاد وفاعلاً قوياً في تطورها نحو الأفضل.



هوامش الفصل الخامس عشر

(١) لقد نشرت فصول تلك المؤامرة الدنيئة على الوطنيين الأشراف الثلاثة: سعد الله الجابري وجميل مردم بك وأبي في فصول كتابي الأول **يوميات هالة** الذي نشرته دار العلم للملايين في بيروت سنة (١٩٥٠) وأعادت نشره سنة ١٩٩٥، وكذلك في كتابي: **عنبر ورماد** الذي صدر عن «دار بيروت» للنشر في سنة (١٩٧٠).

(٢) **مذكرات الأمير عادل** أرسلان، تحقيق الدكتور يوسف الإيبش، الجزء الأول، ص ٣١٩.

(٣) لقد رافق سعد الله بك الجابري من حلب إلى بغداد بالسيارة صديقه السيد جميل إبراهيم باشا الذي اطمأن على سلامة وصوله ثم عاد إلى حلب.

(٤) دخل الألمان باريز في ١٥ حزيران ١٩٤٠ في إثر هزيمة فرنسا في الحرب، وعقد المارشال بيتان Petain هدنة مع المانيا في ٢٢ من حزيران.

(٥) **سورية والانتداب الفرنسي**، يوسف الحكيم، الصفحات ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

(٦) المصدر ذاته ص ٣٠٩.

(٧) فارس الخوري حياته وعصره بقلم حنا خباز والدكتور جورج حداد ـ مطابع صادر ريحاني ـ بيروت ١٩٥٢ صفحة ١٠٨ و١٠٩.



الفصل السادس عشر

تدشين مبنى مؤسسة مياه الفيجة وعودة الوطنيين إلى الحكم



تدشين مبنى مؤسسة مياه الفيجة وعودة الوطنيين إلى الحكم

في النصف الأول من سنة ١٩٤٢ انصب اهتمام أبي على اتمام المبنى الجديد لمؤسسة مياه الفيجة التي كان مراقباً عاماً لها، ومنذ أن بوشرت الأعمال فيه سنة ١٩٣٧ أراد أن يصبح أثراً معمارياً من الطراز العربي وصورة زاهية للفن العربي في البناء والزخارف تعتزّ به مدينة دمشق. لقد كتب كثيرون عن جمال هذا المبنى وأهميته منذ تدشينه في صيف سنة ١٩٤٢ منهم الدكتور قتيبة الشهابي الذي تحدث عنه ونشر له صورتين في كتابه: «دمشق تاريخ وصور». ومنهم المؤرخ الأستاذ محمد أبو الفرج العشّ الذي خصص فصلاً في كتابه القيّم التاريخي الذي عنوانه: «دراسة فنية لبناء المديرية العامة لمؤسسة مياه الفيجة». ولقد نشرت المؤسسة هذا الفصل في كتيب نشرته سنة ١٩٧٠ وقد جاء فيه تحت عنوان: «إحياء الفن العربي» ما يلي:

«في الثلث الثاني من القرن العشرين بدا بوضوح إحياء الروح العربية في الانتاج الفني، وخاصة في فن العمارة، مع التوفيق بينه وبين التقسيمات الداخلية ومخططاتها التي تفي بحاجة العصر الحديث، وهي بذلك يمكن أن تمثل ظاهرة غنية جديدة هدفها التوفيق بين ملامح الماضي ومتطلبات الحاضر. لقد عهد إلى المهندس السيد عبد الرزاق ملص بوضع مخططات بناء مؤسسة مياه الفيجة وتنفيذه، وأُنيطت أعمال الزخرفة العربية داخلاً وخارجاً إلى الفنان الكبير المرحوم السيد محمد علي الخياط: «أبي سليمان». كانت لأبي سليمان دراية ممتازة في النجارة وفن الحفر، والتطعيم والترصيع، وكان يتحلى بالدقة في العمل وبالإحساس الفني المرهف. وبالرغم من أنه كان أمياً فقد كان رجلاً مستنيراً، مثابراً دؤوباً، عنده روح التتبع والتعمّق في الأمور، ومراجعة الكتب الفنية المصورة. أُوكل العمل الفني في بناء المؤسسة إليه وكان هذا أول عمل يضع فيه مشروعاً مستمداً من الفن العربي القديم ويشرف على تنفيذه. نستطيع أن نقول إن أبا سليمان نجح في هذا البناء أيما نجاح، وأن نجاحه فيه شجع المسؤولين على أن يستمروا في إحياء الفن العربي فكان بناء قبة المجلس النيابي في الجناح الشرقي منه ثم كانت إعادة إنشاء القاعة الشامية في المتحف الوطني بدمشق»[1].

يقع هذا المبنى في شارع النصر بدمشق على أرض كبيرة كانت لجنة المياه قد اشترتها لهذا الغرض وشيّدت عليها مبنى آخر مجاور له لتأجيره والاستفادة من ريعه لميزانية المؤسسة. وعندما

نشبت الحرب العالمية الثانية وافقت اللجنة على اقتراح أبي بالإسراع في شراء سائر لوزام البناءين من حديد وأسمنت وأخشاب وغيره ليقينه بأن أسعارها ستزداد إبان الحرب، فتم شراؤها لتوفير أموالٍ طائلة على المؤسسة ووُضعت تلك المواد في مستودع كبير في المدينة. كما أنه رغب في أن يجعل من قاعة الاجتماعات الكبيرة في الطابق الثاني من المبنى قاعةً شامية أثرية فتمّ شراء قاعة قديمة من دار أسرة «السقا أميني» بدمشق وأوكلت أعمال نقلها وتركيب سقفها الخشبي المزخرف، وجدرانها إلى الفنان المبدع أبي سليمان الخياط الذي كساها بحلقة «عجمية». ويقول الأستاذ أبو الفرج العشّ عنها في دراسته المشار إليها: «هذا النمط من الحلقات الخشبية المزينة بالألوان والذهب يطلق عليه اسم «عجمي» لأنه معروف في بلاد إيران حيث وصل هذا الفن إلى غايته هناك»[٢]. أما تاريخ صنع تلك القاعة الأثرية فإنه مكتوب على أحد جدرانها بخط جميل ويعود إلى القرن الثامن عشر م (سنة ١٧٩٦). كان يوجد في الجهة الشرقية من القاعة التي سميت «قاعة لجنة عين الفيجة» ما يُسمى بدمشق: «ليوك» أو «يوكا» كان يستعمل لوضع الفرشات والمخدات وغيرها، فقد حوله الفنان أبو سليمان إلى مكتبة وخزائن مغلقة كتب عليهما بالخط الثلث أسماء الله الحسنى، وفي الجهة الغربية يتوسط الخزائن مصب زُيّن بالرخام المجزّع، وإلى جانبيه مكتبتان صغيرتان، كما أن أبا سليمان وضع في الجهة الشرقية من هذه القاعة الفسيحة لوحة من الخزف الأزرق كُتب فيها باللون الأبيض الآية الكريمة: ﴿إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً وينصرك الله نصراً عزيزاً﴾. وهذه اللوحة منقولة من بناء أثري قديم يعود تاريخه الى العهد المملوكي حسب رأي الأستاذ أبو الفرج العشّ، فلقد زيّنها أبو سليمان بلوحتين من الفسيفساء مصغرتين عن اللوحات الموجودة في الرواق الغربي من الجامع الأموي تمثل دور دمشق القديمة وجناتها التي تجري من تحتها الأنهار في العهد الأموي وربما قبله. أما الجهة الشمالية من القاعة فقد صُممت فيها ثلاث لوحات فسيفسائية فوق الباب تمثل المعبد الروماني في موقع نبع الفيجة بقرية الفيجة فيها وشلال الفيجة والخزان الرئيسي للمياه، ويقول الأستاذ أبو الفرج العشّى عنها: «رسم هذه اللوحات بالأصل الفنان الأستاذ ميشيل كرشة، ونُقلت منسوخة على الفسيفساء إلى هذا المكان بدقة»[٣]. وفي القاعة ألواح خزفية قاشانية زرقاء كُتب عليها بالخط الثلث: «توكلت على الله وبه نستعين» و «بسم الله الرحمن الرحيم»، ويقول الأستاذ العشّ في دراسته أن «هذه الألواح الخزفية القاشانية اقتُنيت من لدن أحد تجار العاديات في ذلك الوقت وهي منقولة من بناء أثري»[٤]، وفي نهاية دراسته الدقيقة نقرأ ما يلي:

«بهذه اللمحة السريعة أرجو أن أكون قد وُفقت إلى إعطاء فكرة عن القيمة الفنية لهذا البناء الذي يعتبر من أجمل أبنية دمشق المتأثرة بالفن العربي الإسلامي القديم. هذا البناء ستكون له قيمة أثرية بالإضافة إلى قيمته الفنية، وقد خلّد أعمال الفنان المرحوم أبي سليمان، ومنجزات هذه المؤسسة التي

قدّمت إلى دمشق أجلّ خدمة، وأوصلت إليها أكبر نعمة يمكن أن ينعم بها سكان مدينة كبيرة، وما كان لدمشق أن تصبح مدينة كبيرة لولا تيسير إيصال هذا الماء القراح إلى كل مكان»[٥].

لقد انقضى أكثر من نصف قرنٍ على تشييد هذا المبنى الرائع ولا يزال بواجهاته الخارجية وأقسامه الداخلية المنسجمة مع طرازه العربي، ولا سيما قاعة الاجتماعات الكبرى فيه محط أنظار وإعجاب الزوار له من عرب وأجانب. ووفاءً للمؤسسين لهذا المشروع عُلقت لوحة ثابتة على أحد جدران القاعة الأثرية نقشت عليها أسماءهم بشكل عامودي على هذا النحو: الأعضاء المؤسسون لمشروع جر مياه الفيجة لمنازل دمشق والمنتخبون عام ١٣٤٣هـ، وفق ١٩٢٤ هم السادة: عارف الحلبوني رئيس الغرفة التجارية، لطفي الحفار نائب رئيس الغرفة التجارية، فارس الخوري واضع قانون المشروع، الحاج ياسين دياب رئيس جمعية ملاكي المياه، مسلم السيوفي وعبد الوهاب القنواتي ورشيد الطرابلسي وصادق بكداش ورشيد قدة وحمدي الشلق ولويس قشيشو أعضاء جمعية ملاكي المياه، وحسني البيطار ممثل الحكومة المالي ورشدي سلهب ممثل الحكومة الفني، وعطاالله العظمة ممثل بلدية دمشق، والمهندس خالد سعيد الحكيم المشرف على أعمال المشروع الإنشائية، كما سُجّل اسم الفنان أبو سليمان (محمد علي الخياط) في الحشوة الوسطى من باب القاعة تكريماً لأعماله وفنه وشخصيته ويجد القارئ عدة صور للمبنى وزخارفه وقاعته في هذا الكتاب.

منذ تاريخ تدشين هذا المبنى في سائر أقسامه ذات الطابع العربي الذي أعطي فيها لكلّ قسم ما يناسبه من الزخارف المتناسقة مع طرازه أضحى مقراً للمديرية العامة لمؤسسة مياه الفيجة، وأضحى أبي يعمل فيه كمراقب عام لها في غرفة خاصة به في الطابق الثاني، ويستقبل المراجعين والزوار وضيوف المدينة الرسميين الذين كانوا يعجبون بالمبنى ويقصدون التفرج عليه. من هؤلاء الزوار كان المستشرق الفرنسي الأستاذ جاك بيرك «Jacques Berque» في سنة (١٩٥٥) يوم أتى لكي يحاضر بدمشق بدعوة من مجمع اللغة العربية فيها، رحمه الله. كان الأستاذ جاك بيرك عضواً مراسلاً في المجمع العلمي بالقاهرة وله مؤلفات متعددة عن العرب والإسلام كان آخرها ترجمة دقيقة للقرآن الكريم عمل عليها أكثر من عشر سنوات وصدرت في باريس سنة (١٩٩٠) عن دار سندباد للنشر. وبعد رجوعه إلى باريس من دمشق آنذاك، واطلاعه على الأثر الروماني المتبقي ضمن حوض نبع الفيجة بصحبة أبي، أرسل إليه رسالة شكر مرفقة بصورة قطعة نقد رومانية أثرية موجودة في متحف النقود التاريخية بباريس تمثل زوجة الامبراطور «فيليب العربي»، منقوش عليها تحت وجه الامبراطورة اسم: «فيجة» بالأحرف اليونانية كما يظهر في الصورة (فوتوكوبي) التي أنشرها لها مع جواب أبي، على الرسالة والهدية، وهذا نصّ جواب أبي للأستاذ بيرك:

لطفي الحفار

«إلى الأستاذ البحاثة البرفسور جاك بيرك: لا أستطيع التعبير عن الأثر العظيم الذي تركته في نفسي هديتكم النفيسة التي تمثل صورة عن قطعة نقد رومانية دمشقية تظهر فيها زوجة الامبراطور فيليب العربي مع الكتابة اليونانية لكلمة: «فيجة» وهو النقد الأثري الموجود في الغرفة الخاصة للنقود الأثرية في متحفِ باريس. لقد كانت ذكراكم هذه وهديتكم للرجل الذي اشتغل ثلث قرنٍ ونيف في خدمة هذا النبع وحفظه، وسحب مياهه العذبة النقية إلى دمشق هي أعظم برهان على ما تتحلّى به أخلاق العلماء والباحثين أمثالكم من تحرّي الحقائق والاعتراف بالفضل لأصحابه.

وإني إذ أقدم لكم الشكر الجزيل أرجو لكم دوام الصحة والنشاط مع تقديم أسمى التحية والاحترام لكم ولزوجتكم الفاضلة من المخلص

دمشق في ١٦ ـ ١١ ـ ١٩٥٥ لطفي الحفار»



de la part du Prof. J. Berque
à S. Exc. Lutfi bey Haffar

Monnaie romaine du Cabinet
français des Médailles.

Il s'agit d'une monnaie classique
représentant la figure de l'Empereur
Philippe l'Arabe, avec l'inscription grecque
"ΠΗΓΑΙ" = Fijé.

كان البحاثة المستشرق الأستاذ جاك بيرك يدرّس التاريخ الاجتماعي في «الكوليج دي فرانس «College De France» آنذاك، وكان أبي قد أهدى إليه مجموعة مقالاته وأحاديثه الصحفية وخطبه التي جمعها وقدّم لها الأستاذ وجيه بيضون ونشرها بدمشق تحت عنوان «ذكريات لطفي الحفار» في سنة ١٩٥٤، فاطلع عليها «الأستاذ بيرك» ونشر في دائرة المعارف الفرنسية، في طبعةٍ جديدةٍ منها صدرت في ٣ - ١٠ - ١٩٥٧ بحثاً مستفيضاً كُلّف بإعداده تحت عنوان: «عالم العرب السياسي، الكتل الكبيرة» وذكر فيه أهمية الأحياء القديمة في النضال الوطني، وأهمية مشروع جرّ مياه الفيجة إلى دمشق وأبنيتها في تطويرها وازدهارها عمرانياً واقتصادياً، وهذه ترجمته:

(لكل حيّ من أحياء المدينة الكبيرة دمشق طابعه الخاص أو شخصيته الذاتية التي هي موضع عناية الأحزاب السياسية فالكتلة الوطنية، هذا الحزب القديم في سورية، كانت على الدوام تحتفظ بشبابها بفضل اهتمامها بأحياء دمشق وكانت غالباً ما تنظّم اجتماعات ومهرجانات في تلك الأحياء تُلقى فيها خطب مشبعة بروح وتقاليد دمشقية. وليس مثل لطفي الحفار الذي شعر بذلك فأتى عليه في ذكرياته التي جمعت كثيراً من خطبه، ولقد قال لي: «إن زيارة أحياء المدينة الشعبية وزعمائها الوطنيين كانت تنفخ فينا روحاً جديدة، وكل حيّ منها كان يبعث فكرة نستمدها من تلك الروح الحيّة، ثم نجمعها مع ما نستوحيه من الأحياء الأخرى لنخلق منها أفكاراً قويةً نطبّقها لخدمة المدينة والوطن. لقد تحققت على يد صاحب الذكريات مشاريع في خدمة حاجات المدينة العربية العريقة دمشق من أهمها تموين تلك المدينة بالماء، ففي غضون عشر سنوات من الجهد تمكن من إرواء دمشق بماء نبع الفيجة دون الاستعانة بمال الأجانب، واستلهم في مشروعه الحيوي الجهد الذي بذله طلعت حرب في مشاريعه المصرية لأنه هو صاحب فكرة تأسيس شركة مصر، ولكن الذي يهمنا هنا ليس ما لتلك المشاريع من الصيغة الوطنية والاقتصادية فحسب بل الصلة الملموسة بين هذا المشروع وبين نظام المدينة)(٦).

لقد ذيّل أبي هذه الترجمة التي تلقاها من الأستاذ بيرك بالجملة التالية: «والفضل ما شهدت به العلماء الغرباء!». كما يبدو من صورتها.

أعود الآن إلى تطور الأحداث العالمية في أثناء الحرب العالمية الثانية لاستجلاء انعكاساتها على الأوضاع في كلّ من سورية ولبنان، والشرق الأوسط كلّه. لقد عيّنت إنكلترا الجنرال: إدوارد سبيرز «Edward Spears» وزيراً مطلق الصلاحية في سورية ولبنان واتفقت مع حليفتها فرنسا على إبقاء: الجنرال كاترو «Catroux» مندوباً عاماً لفرنسا الحرّة فيهما، وذلك في غضون سنة ١٩٤٢ التي دشّن والدي فيها البناء الجديد لمؤسسة مياه عين الفيجة كما ورد الحديث عنه سابقاً. ولقد كان من الانعكاسات الإيجابية لتطوّر تلك الأحداث العالمية على بلادنا الواقعة آنئذٍ

ترجمة ما كتبه المستشرق الافرنسي (جاك بيرك) عن ذكريات لطفي الحفار ومشروع جر مياه الفيجة الى مدينة دمشق بدائرة المعارف الافرنسية:

خصصت دائرة المعارف الفرنسية الكبرى ، في طبعتها الجديدة بحثا هاما سمته (الكتل الكبرى Les grands Blocs) .

وقد تناول الاستاذ المستشرق (جاك بيرك Jacques Berque) استاذ التاريخ الاجتماعي للاسلام المعاصر في الكوليج دوفرانس من هذا الموضوع التام بحثا هاما سماه : عالم العرب السياسي ، وقد جاء في الصفحة ١١ — ٣٦ — ٢ (الفصل الخامس) — نهاية العمود الاول وبداية العمود الثاني ما نصه وترجمته :

لكل حي من احياء المدينة الكبيرة (دمشق) طابعه او شخصيته الذاتية التي هي محل عناية الاحزاب فالكتلة الوطنية هذا الحزب القديم في سورية كانت على الدوام تحتفظ بشبابها بفضل اهتمامها باحياء دمشق ، وكانت غالبا ماتنظم اجتماعات في تلك الاحياء تلقى فيها خطب مشبعة بروح او تقاليد دمشقية . وليس مثل لطفي الحفار الذي شعر بذلك فاتى عليه في ذكرياته التي لا تكاد تحصي كثيرا من خطبه فقد قال ان زيارة احياء المدينة كانت تنفخ فيها روحا جديدة ، فكل منها كان يبعث فكرة تستمد هامن روح ذلك الحي ثم تجمعها مع ماتوحيه الاحياء الاخرى لتخلق منها فكرة المدينة فكرة قوية مثالية .

ويعود صاحب الذكريات غالبا الى ماتحقق على يده من مشاريع حيث تظهر احدى حاجات المدينة العربية من القديم وهي تموين المدينة بالماء . فقد تحقق منذ سنوات من العهد بمال من ثروة دمشق بمساعدة ... بدون المال الاجنبي وقد استلهم في مشروعه بما بذله طليعة حرب في مشاريعه المصرية اذ هو صاحب فكرة شركة مصر . ولكن الذي يهمنا هنا ليس ما لتلك المشاريع من الصفة الوطنية الاقتصادية فحسب بل الصلة العميقة الملموسة بين هذا المشروع وبين نظام المدينة .

والفضل ما شهدت به الاعداء او الغرباء!

تحت تصرّف قيادة الحلفاء القرار الذي أصدره «الجنرال كاترو» في الثاني عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٢ بإعلان إنضمام منطقتيّ اللاذقية وجبل الدروز إلى الدولة السورية، ولا بدّ من التذكير بأن الجنرال كاترو نفسه كان قد أعلن استقلال سورية في السابع والعشرين من شهر أيلول سنة ١٩٤١... على أثر الإعلان الثاني تشكّلت في سورية أول وزارة عقب استقالة وزارة حسن الحكيم برئاسة حسني البرازي، ثم قدّمت استقالتها في الرابع من شهر آذار سنة ١٩٤٢ وتلتها في الحكم وزارة ثانية برئاسة جميل الألشي، وذلك في عهد رئيس الجمهورية الشيخ تاج الدين الحسني. وفي تلك السنة تمّ التفاهم بين الجنرال كاترو و الجنرال سبيرز على منهج سياسةٍ جديدةٍ بغية التفاهم مع أركان الكتلة الوطنية، فتفاوضا مع كل من السيدين هاشم الأتاسي وشكري القوتلي اللذين طالبا بإجراء انتخابات جديدة وبتأليف حكومة حيادية. نزولاً عند هذا الطلب تشكّلت حكومة برئاسة السيد عطا الأيوبي في شهر آذار سنة ١٩٤٣، وجرت الانتخابات في شهر تموز بحريةٍ تامة وقد نجم عنها فوز الكتلويين في دمشق وفي سائر المحافظات فأصبح لهم أكثرية بارزة في المجلس النيابي الجديد الذي عقد أولى جلساته في ١٧ ـ ٨ ـ ١٩٤٢ وانتخب فيها فارس الخوري رئيساً له، ثم شكري القوتلي رئيساً للجمهورية بإجماع الأصوات لما له من مكانةٍ سامية لدى رفاقه المناضلين ويجد القارئ صورة الرئيس القوتلي بعد انتخابه رئيساً للجمهورية وهو يخرج من البرلمان مع السيد سعد الله الجابري وأبي اللذين انتخبا نائبين في المجلس الجديد مع الصور المنشورة في هذا الكتاب.

لقد شرع الرئيس القوتلي بإجراء مشاورات لتأليف حكومة وطنية في أعقاب انتخابه فصدرت مراسيم تشكيلها في ١٩ ـ ٨ ـ ١٩٤٢ على الوجه التالي: سعد الله الجابري رئيساً لمجلس الوزراء، لطفي الحفار وزيراً للداخلية، جميل مردم بك وزيراً للخارجية، نصوح البخاري وزيراً للدفاع الوطني والمعارف، خالد العظم وزيراً للمالية، الدكتور عبد الرحمن الكيالي وزيراً للعدلية، مظهر باشا رسلان وزيراً للأشغال العامة والتموين وتوفيق شامية وزيراً للزراعة والتجارة.

استمرت هذه الوزارة في ادارة دفّة الحكم أربعة عشر شهراً تمكّنت في خلالها من إرساء قواعد حكم متينة في العاصمة وفي المحافظات، وكان أهم ما حققته هو نجاحها في مفاوضات طويلة الأمد مع السلطة الممثلة لفرنسا الحرة في سوريا وفي لبنان تتعلق بتسلّم المصالح المشتركة من تلك السلطات التي تشتمل على الأمن العام والجمارك وإدارة حصر التبغ، والسكك الحديدية والعشائر، ومراقبة المطبوعات والشركات ذوات الامتياز. لقد اشترك لبنان في تلك المفاوضات وكانت قد جرت فيه انتخابات جديدة في ٢٩ ـ ٨ ـ ١٩٤٢ فاز بموجبها الشيخ

بشارة الخوري برئاسة الجمهورية وشُكلت وزارة وطنية برئاسة رياض الصلح، في ٢٣ ـ ١٢ ـ ١٩٤٣ ولقد تمّ الاتفاق مع الفرنسيين على أن تتسلّم السلطتان الوطنيتان في سورية ولبنان تلك الصلاحيات في خلال اجتماع انعقد في بلدة شتورا بحضور الجنرال كاترو والرئيس القوتلي وسعد الله الجابري وجميل مردم بك وخالد العظم عن سورية ورياض الصلح ووزير الخارجية اللبنانية سليم تقلا عن لبنان.

كانت لأبي مواقف في أثناء عمله بوزارة الداخلية حكيمة، وإنجازات إدارية حقّقها أذكر منها موقفه من طلاب الجامعة السورية يوم تظاهروا احتجاجاً على حلّ المجلس النيابي اللبناني بأمرٍ من السلطة الفرنسية واعتقال رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري ورئيس الوزارة رياض الصلح وبعض الوزراء والنواب كان بينهم الزعيم عبد الحميد كرامي، ونقلهم إلى قلعة راشيا في البقاع. أحدث ذلك الإجراء التعسفي اضطرابات ومظاهرات في لبنان وفي دمشق في السابع عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ وبعده، وتجمّع مئات الطلاب الجامعيين في ساحة سراي الحكومة يهتفون ضدّ الانتداب ثم تشكّل وفد منهم استقبله رئيس الوزراء وأبي بوصفه وزيراً للداخلية فخاطبهم أبي بهذه الكلمة:

(أيها الشباب والأبناء الأعزاء، إنكم تعربون عن ألمكم لما أصاب لبنان الشقيق من جراء الأحداث الأخيرة فيه، وتعلمون أن حكومتكم ومجلسكم النيابي قد أعربا عن استنكارهما الشديد لها. لقد قمنا بواجبنا ونحن نفخر اليوم عندما نرى اندفاعكم للذود عن عقيدتكم الوطنية، وحماسكم الشريف في الاحتجاج على الظلم والتعسف، فثقوا جيداً بأننا نعمل على دفع الأذى عن البلاد العربية جمعاء وعن لبنان العزيز بصورةٍ خاصة، وأننا قدمنا احتجاجاً صارماً على السلطة الفرنسية لهذا الطيش في تصرفاتها المجحفة بحق الوطن ورجالاته المسؤولين الأمناء على مصالحه، وحقه في الحرية والاستقلال، مما سيحقق الغاية التي ننشدها للبنان، عما قريب، بالإفراج عن الموقوفين، وعودة الأمور إلى نصابها الطبيعي فيه: واعلموا أن ما يضرّ لبنان يضرنا، وما يسرّه يسرّنا، وإني لأنصحكم راجياً أن تكونوا في مظاهرتكم اليوم مثال الهدوء والرصانة والنظام، وألا تهتفوا بسقوط أحد، فدعوا العمل لحكومتكم وما أظنكم إلا واثقين بها.

إني أحييكم بإسمي وإسم الحكومة وإذا كنت أقبل تظاهركم اليوم فلا أعني التمادي به بل أرجو أن تضعوا له حداً لئلا ينقلب إلى عملٍ مضرّ للبلاد، وأنتم لا تريدون لها إلا الخير، وعلى مستقبلكم تتعلق الآمال. إن الشباب هو مناط آمالنا، ونحن نقدّر ما تقومون به من الجدّ والمثابرة على العلم والتحلي بحسن الخلق وقوة العقيدة الوطنية ولا سيما لأن الزمن يسابقنا، فالويل للمتأخرين الذين لا يماشون التطورات العلمية والسياسية والاجتماعية الحديثة)(٧).

وهنا لا بد من القول بأن الأزمة الطارئة في لبنان لم تدم طويلاً وأنها أخذت حجماً دولياً

كبيراً إذ تم الإفراج عن المعتقلين السياسيين في راشيا وعادوا إلى مناصبهم في الشهر ذاته وذلك بإيعاز شخصيّ للسلطة المنتدبة من الجنرال ديغول في ٢١ - ١١ - ٤٣.

أما الإصلاحات التي أدخلها على وزارة الداخلية فلقد بيّنها في حديث أدلى به لجريدة «ألف باء» في مطلع سنة ١٩٤٣، فقال:

(تشتمل وزارة الداخلية على دوائر متعددة وترتبط فيها مديريات كثيرة لكونها المرجع لكل المحافظات ولما يتبعها من قائمقاميات، كما أن أجهزة الدرك والشرطة والأحوال المدنية والمطبوعات والبلديات ترتبط بها وأن لكلّ منها قوانينه وأنظمته. ولا بد لي من التصريح بأن جميع هذه الإدارات والدوائر في أشدّ الحاجة إلى إعادة النظر في أوضاعها وفي إصلاحها بما يتلاءم مع النظام الدستوري في عهد الاستقلال. إن أول ما اهتمّت به هذه الوزارة أنها أنشأت دواوين فنية لسائر المديريات والمحافظات لدراسة القضايا التي تعرض عليها ولتنسّق العمل فيما بينها وبين المديرية العامة، وتطبيق القوانين بغية تقديم الخدمات للمواطنين، علماً بأننا وضعنا مشاريع قوانين لإصلاح الإدارة وأننا طلبنا من الحكومات في البلاد المجاورة أن توافينا بنسخٍ من قوانينها لنقتبس منها ما ينبغي اقتباسه بما تتلاءم مع أوضاع سورية ومتطلباتها، كل هذا يتطلّب منا العمل السريع من أجل تسلّم الصلاحيات في دوائر الأمن العام والشرطة والمطبوعات والمحافظات وادارتها على أفضل وجه. ولا يخفى على أحد أن الإرث الذي نواجهه مثقل بالأعباء لأن الحكومة تسلمت السلطة التنفيذية وليس في البلديات مجلس واحد منتخب، لذا فكرنا بإجراء انتخابات للمجالس البلدية في سائر المحافظات وقدمنا مشروعاً لقانون البلديات يتفق مع الأوضاع الدستورية المعلنة على أسس الديموقراطية التي نعتنق مبدأها.

ولا بد لي من القول بأن الوزارة ترمي في جميع ما تقوم به من مشاريع وإصلاحات إلى العناية بكل ناحيةٍ من النواحي العمرانية، وعلى الأخصّ في الجزيرة والفرات والمناطق المتاخمة للحدود.

وأخيراً أودّ أن أوضح أمراً هاماً يفرض علينا الاهتمام به بسرعة وهو أن دوائر الأحوال الشخصية وأضابير الإحصاء وسجلات النفوس قد أُتلف أكثرها في العهود السابقة، والمتبقي منها موجود في أماكن غير محفوظة، مما يضطرنا إلى استنساخ قيودٍ جديدة، وإلى الشروع بإحصاءٍ شامل على الأساليب الحديثة لأنه قد انقضى على الإحصاء القديم أمد غير قصير، كما أننا سنعمل على حفظ سجلات النفوس وقيود الأحوال الشخصية في صناديق حديدية وأماكن أمينة بإذن الله)[٨].

في شهر آب سنة ١٩٤٤ قام أبي بزيارة اللاذقية بدعوة من رئيس بلديتها استغرقت ثلاثة أيام وألقى خطاباً فيها هذا بعض ما جاء فيه:

(إنها لفرصة سعيدة جداً أتاحها لي رئيس بلدية هذه المدينة العزيزة وأعضاء مجلس بلديتها الموقّر لأن أقوم بينكم اليوم وأحيي فيكم الجهود الوطنية التي بذلها رجال هذه المحافظة وبذلوا فيها دماءهم لكي تنال ما تصبو إليه من الحرية والاستقلال. إن الذي يهمنا كحكومةٍ هو أن نعمل معاً جاهدين لا فرق بين طائفةٍ وأخرى لتوطيد هذا الاستقلال الذي اعترفت به الدول الكبرى، فإن الخطوات الموفقة التي

نخطوها بقيادة رئيس جمهوريتنا الزعيم الوطني السيد شكري القوتلي وصلابة عقيدته كفيلةٌ بتحقيق الأهداف التي نصبو إليها جميعاً بتمام استقلال بلادنا كاملة غير منقوصة»[٩].

وقبل زيارته للاذقية في سنة ١٩٤٤ أدلى بحديث لجريدة «الوعي القومي» تناول فيه الإصلاحات التي أنجزتها الحكومة منذ أن تسلّمت الحكم، والمشاريع التي وضعتها وحوّلتها إلى المجلس النيابي لدراستها والموافقة عليها ومن أهمها إنشاء مرفأ اللاذقية فقال:

«إن من الخطط الرئيسية لحكومتنا الحاضرة الاهتمام بتوسيع مرفأ اللاذقية وعمرانه، وجعله مرفأً صالحاً لرسوّ أضخم البواخر. ومن الطبيعي أن نعمل كلّ ما يعود بالخير على هذه الربوع العزيزة لأن اللاذقية هي الثغر السوري الذي يجب علينا تنشيطه، وبذل الجهود لتوسيعه، وإحكام روابطه بسورية الداخلية سواء بتعبيد الطرق، أو بإقامة المؤسسات لكي تزدهر التجارة في اللاذقية فتعود إلى مركزها الطبيعي. ولا بد لي من أن أشير إلى أن الاهتمام بمرفأ اللاذقية لا يعني أبداً محاربة مرفأ بيروت الذي هو أقرب إلى سورية الجنوبية منه، لأن مرفأ اللاذقية وثيق الصلة بسورية الشمالية والوسطى وتجارتها وصناعتها»[١٠].

استقالت الحكومة الوطنية الأولى برئاسة سعد الله الجابري في ١٢ - ١١ - ١٩٤٤ وذلك بعد رجوعه من الإسكندرية حيث وقّع ما سُمّي: «بروتوكول الإسكندرية» بدعوة من مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة المصرية بهدف تشكيل جامعة عربية تخدم مصالح الدول العربية المدعوة لتأسيسها في الحاضر وفي المستقبل. ولقد عاد أبي إلى عمله السابق كمراقب عام لمؤسسة الفيجة بعد استقالة الوزارة الجابرية، وتألفت حكومة على الأثر برئاسة فارس الخوري وخلفه برئاسة المجلس النيابي سعد الله الجابري حيث فاز بأكثرية الأصوات ضدّ المرشح الآخر الأستاذ رشدي الكيخيا.

في النصف الأول من سنة ١٩٤٥ جرت أحداث هامة في بلادنا وفي العالم كان لها تأثير كبير على تدعيم استقلال سورية ولبنان وكان أولها توقيع ميثاق الجامعة العربية في مؤتمر عام انعقد في القاهرة في ٢٢ آذار من قبل سبع دول عربية هي الجمهورية السورية وإمارة شرقي الأردن، والمملكة المصرية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية اللبنانية ومملكة اليمن ومملكة العراق. وفي ٣١ آذار ١٩٤٥ صدر قانون عن المجلس النيابي السوري أقرّ بموجبه ميثاق الدول العربية وملاحقِهِ، وكان أبي في طليعة النواب المتحمسين له لفائدته الكبرى بتحقيق التعاون بين البلاد العربية تعاوناً وثيقاً يشمل نظمها الاقتصادية والمالية والثقافية والتجارية والأمنية والاجتماعية، ويوحّد بين سياستها الخارجية ليس فقط بين الدول المشتركة في الجامعة وإنما بينها وبين فلسطين وسائر البلاد العربية الأخرى كما نصّ عليه الميثاق. أما الحدث الثاني فهو الاتفاق الذي تمّ بين سورية ولبنان بإعلان الحرب على دول المحور في إثر فوز الحلفاء في الحرب العالمية

القائمة الذي وافق عليه المجلس النيابي بناءً على اقتراح مجلس الوزراء برئاسة فارس الخوري في ٢٦ ـ ٢ ـ ١٩٤٥، واعتبار الجمهورية السورية في حالة حرب مع دولتيّ ألمانيا واليابان، كما أن الجمهورية اللبنانية أعلنت ذلك في اليوم التالي بالتنسيق مع السياسة السورية. لقد كان هذا القرار الحكيم الذي اتخذته الدولة السورية والدولة اللبنانية المفتاح الذي أتاح لهما الإشتراك في مؤتمر سان فرنسيسكو في ٢٥ ـ ٣ ـ ١٩٤٥ الذي دعا لعقده رؤساء حكومات الدول الحليفة في مؤتمر يالطا: «روزفلت وستالين وتشرشل» عقب اكتساح قوات بلادهم الأراضي الألمانية، وأعلنوا أن الغاية من مؤتمر سان فرنسيسكو هي وضع ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

اعترف عدد كبير من الدول الغربية باستقلال سورية في مطلع سنة ١٩٤٥ بينها انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي وبلجيكا وبولونيا والبرازيل، ولقد أوضح الزعيم فارس الخوري الوضع الراهن ببيانٍ هام جاء فيه قوله:

«لما كانت الدول الديموقراطية كلها قد اشتركت في الحرب ضدّ دول المحور ذات المذاهب الفاشية والنازية دفاعاً عن مبادىء الحرية وحقوق الشعب المهدّدة بطغيان قوى الظلم والعدوان، ولما كانت سورية تعتنق هذه المبادىء الديموقراطية التي هي الضامن الوحيد للسلام العام فإنه ليس من مصلحتها أن تقف حيال هذه الأحداث وقفة المتفرج بينما جميع مرافقها موضوعة تحت تصرف حلفائها حُماة الديموقراطية، والجيش السوري المُنشأ بأموالنا والمؤلف من أبنائنا يشغل شطراً هاماً من الجيوش الحليفة إذ عبأته الإدارة العليا في الشرق الأدنى. إن البلاد السورية بالنسبة لحقوق العرب الدولية هي في حالة حرب مع أعداء الديموقراطية، فلا يوجد سبب والحالة هذه يجيز تأخير الحالة الراهنة بصورةٍ رسمية. إننا لا نريد أن يتقرر مصيرنا بدون علمنا كما أن الدخول في الحرب والصلح هو مظهر صريح من مظاهر الاستقلال، ونحن نعتقد أنه لا بدّ من حصاد ثمراته»[١١].

كان لا بدّ للرئيس فارس الخوري من تقديم استقالة حكومته في الدور الجديد الذي تواجهه البلاد فأدلى ببيانٍ هام في المجلس النيابي كان مما قال فيه:

«إن هذا الدور، منذ بدايته، كان له هدف أول هو تخليص البلاد من النفوذ الأجنبي وتدخّله في شؤوننا، وقد وصلنا من جهة استقلالنا الداخلي ومن جهة تأمين السيادة التامة إلى مرتبةٍ ما كنا نأمل الوصول إليها بهذه السرعة، وهي هذا الصكّ الموثّق الذي حصلنا عليه بعد جهود عنيفة ومكافحة شديدة أمام الدول الصغيرة والكبيرة. لقد قُبلنا وسُجّلنا بصورةٍ نهائية في عداد الأمم المستقلة والأمم المتحدة، وصرنا نُدعى إلى المؤتمرات العظيمة للاشتراك في تقرير مصير العالم، ونحن نعتبر، أيها الإخوان، أن بلادنا دخلت في طورٍ جديد بعد هذين الحدثين: توقيع ميثاق جامعة الدول العربية، والدعوة إلى مؤتمر سان فرنسيسكو. فنحن رأينا في هذا الموقف أن نفسح المجال لرئيس الدولة وللأمة أن تنظر في الأمر مجدداً، ورأينا من الحكمة والإنصاف أن نعيد إلى رئيس الجمهورية الأمانة التي سلّمنا إياها ليرى فيها رأيه الموفق للصواب بإيداعها للأيدي التي يجد من الحكمة إيداعها إليها،

وليواجه الصفحة الجديدة من صفحات تاريخ العرب المجيد»[١٢].

ألقى الرئيس فارس الخوري بيانه في ٤ - ٤ - ١٩٤٥، وقُبلت الاستقالة التي قدّمها وكُلّف بتشكيل وزارة جديدة كان أعضاؤها السادة: جميل مردم بك للخارجية والدفاع، سعيد الغزي للعدلية ووكالة الإعاشة، نعيم الأنطاكي للمالية، صبري العسلي للداخلية، أحمد الشرباتي للمعارف ووكالة الاقتصاد الوطني وحكمت الحكيم للأشغال العامة. ثم تشكل الوفد السوري إلى مؤتمر سان فرنسيسكو بعد أن نالت هذه الوزارة الثقة بيوم واحد، في ١٠ - ٤ - ١٩٤٥، برئاسة فارس الخوري وعضوية كلّ من السادة: الد. نعيم الأنطاكي، الدكتور ناظم القدسي، وزير سورية المفوض في واشنطن، والد. فريد زين الدين، ونور الدين الكحالة وتوفيق الهنيدي، ومنذ ذلك التاريخ بات معروفاً في المحافل الدولية إحراز الرئيس الخوري تقدير العالم وإعجاب المؤتمرين بعلمه وخطبه، وحكمته وجولاته الموفقة في سائر المؤتمرات التي مثل سورية فيها.

في مطلع شهر أيار سنة ١٩٤٥ أقامت محافظة اللاذقية حفلة تكريمية كبرى للمجاهد العظيم الشيخ صالح العلي، قائد الثورة ضدّ الطغيان الفرنسي، دُعي أبي للاشتراك فيها وهذه مقاطع من كلمته التي أشاد فيها بذكر مآثره في الجهاد البطولي الذي تعتزّ به بلادنا:

«كانت ثورة الشيخ صالح العلي ووثبته في جبال العلويين أمام الطغيان الفرنسي محركاً للعمل وبذل المهج والأرواح في الدفاع عن الوطن لمقاومة ما فرضته القوى الأجنبية على بلادنا عقب الحرب العالمية الأولى دون إرادة أهلها. ولذلك توالت الثورات الدامية في طول البلاد وعرضها زمناً طويلاً، وما زالت حتى أمكن لها أن تنال حقها في الاستقلال والسيادة، وما كنا لنبلغ هذا الاستقلال إلا بفضل أصحاب العقائد الحرة الشريفة أمثال المناضل الشيخ صالح العلي الذين لم تزلزلهم الحوادث، ولم تقهر عزيمتهم الأيام. لقد كان المحتفى به المثل الأعلى في الإيمان بالحق والكرامة الذي متى رسخ في النفوس، يوصل إلى تحقيق الغايات السامية، فسلاماً وهناءً لهذا الرجل المجاهد المؤمن الذي ستحفظ له الأمة في أعماق نفوسها، وفي بطون تاريخها الحديث، أسمى ما تشعر به نحو المجاهدين الأبرار من آيات الحبّ والإخلاص، وأصفى ذكريات المجد والبطولة. إن على الشباب الناشيء أن يدرس سيرة هؤلاء الأبطال ويتعرّف إلى نواحي عبقريتهم في الجهاد لخدمة أمتهم، فهم الشعلة المضيئة والجذوة المتقدة للعمل الصالح والتجرّد المطلق، لأنّ أخشى ما أخشاه هو أن تتغلّب الدعايات الأجنبية على نفوس أبنائنا فلا يتطلعوا إلاّ إلى تاريخ رجال الغرب، ولا يعجبوا إلا بمدنيتهم جهلاً منهم بما في شرقنا العربي في تاريخه الطويل ونضاله الحديث من البطولة والتضحيات التي هي مفاخر للإعتزاز والإباء»[١٣].



هوامش الفصل السادس عشر

(١) **دراسة فنية لبناء المديرية العامة لمؤسسة مياه الفيجة**، ص ٢٢١ و٢٢٢.

(٢) المصدر ذاته، ص ٢٢٦.

(٣) و (٤) **دراسة فنية لبناء المديرية العامة لمؤسسة مياه الفيجة**، محمد أبو الفرج العشّ، ص ٢٥٥ و٢٥٦.

(٥) المصدر ذاته، ص ٢٥٨.

(٦) **دائرة المعارف الفرنسية**، المجلد الحادي عشر، الفصل الخامس، باريز ٣ - ١٠ - ١٩٥٧.

(٧) **جريدة القبس**، العدد رقم ٢٥٦ الصادر بتاريخ ١٨ - ١١ - ١٩٤٣.

(٨) **جريدة ألف باء**، العدد الصادر في ٢ - ١ - ١٩٤٤.

(٩) **ذكريات لطفي الحفار**، جمع وتقديم الأستاذ وجيه بيضون، مطابع ابن زيدون، دمشق ١٩٥٤، المجلد الثاني، ص ٢٢٦ - ٢٢٨.

(١٠) **جريدة الوعي القومي**، العدد الصادر في اللاذقية بتاريخ ٢٧ تموز سنة ١٩٤٤.

(١١) **فارس الخوري، حياته وعصره**. حنا خباز والدكتور جورج حداد، مطابع صادر ريحاني، بيروت ١٩٥٢، ص ١٢٢.

(١٢) من محاضر جلسات المجلس النيابي السوري بدمشق لسنة ١٩٤٣، شهر آذار.

(١٣) **جريدة الإنشاء**، عددها الصادر في ٢ - ٥ - ١٩٤٥.

الفصل السابع عشر

العدوان الفرنسي على البرلمان السوري وجلاء قوات الانتداب عن سورية ولبنان



العدوان الفرنسي على البرلمان السوري وجلاء قوات الانتداب عن سورية ولبنان

تطوّرت الأحداث في سورية أثناء غياب الوفد السوري في مؤتمر سان فرنسيسكو تطوراً خطيراً أدى إلى إخراج فرنسا من سورية لأن فرنسا لم تكن ترغب في التنازل عن نفوذها في سورية ولبنان بالرغم من اعترافها باستقلالهما. واستناداً إلى ما جاء في كتب التاريخ عن تلك الحقبة الساخنة التي تطاول فيها الفرنسيون على حقوق البلاد في شهر أيار سنة ١٩٤٥، ألخّص ما حدث بما يلي: كانت الحكومة الفرنسية قد عيّنت الجنرال بينه «Beynet» مندوباً عاماً وقائداً أعلى للقوات الفرنسية في سورية ولبنان في شهر شباط سنة ١٩٤٤، فتقدم بطلب من الحكومتين السورية واللبنانية، بعد رجوعه من فرنسا في شهر أيار سنة ١٩٤٥، لكي توقّعا على اتفاق مع بلده مؤلف من ثلاث نقاط: أولها ضمان المؤسسات الثقافية الإفرنسية، والثاني ضمان مصالح فرنسا الاقتصادية، والثالث تأسيس قواعد جوية وبحرية في سورية ولبنان، أي امتيازات استراتيجية لفرنسا، واحتفاظها بقيادة القطعات الخاصة في كل من الجمهوريتين. فعقدت الحكومتان السورية واللبنانية على الأثر اجتماعاً مشتركاً في بلدة «شتورا» في ١٩ أيار، وقرّرتا رفض هذه المذكرة، وقطع المفاوضات مع الاحتجاج الصارم على إنزال الجيوش الإفرنسية التي أخذت تصل تباعاً إلى بيروت لتعزيز القوات الموجودة فيها وفي دمشق. ثم اجتمع المجلس النيابي السوري برئاسة سعد الله الجابري في ٢٠ أيار، وكانت جلسة صاخبة تكلم فيها النواب الوطنيون ونواب المعارضة يشجبون مطالب فرنسا الجديدة المستهجنة، وقد أشاروا إلى تصريحات الخارجية الأميركية الأخيرة، وإعلان رئيس الوزارة البريطانية السيد ونستون تشرشل في ٢٧ ـ ٢ ـ ١٩٤٥ بالاعتراف باستقلال سورية ولبنان بالاتفاق مع روسيا وأمريكا، لهذا كله أضربت سورية احتجاجاً على مطالب فرنسا وجرت اصطدامات بين الأهلين والقوات الفرنسية بين ١٩ أيار و٢٧ منه، والتفّ الشعب بجميع هيئاته وطبقاته وأحزابه حول حكومته الوطنية، كما جاهرت القوات المسلحة في الشرطة والدرك بتأييد موقفها، وأخذ الطلاب والشباب في التطوع والتدريب على حمل السلاح في ساحة قلعة دمشق بإشراف بعض ضباط الدرك بعد أن

منحوهم صفة «الحرس الوطني». كان يزور الحرس الوطني في القلعة بعض الوطنيين بين حين وآخر ليشدّوا من أزرهم، وأذكر أن الأديبة وداد حجار ألقت خطاباً حماسياً رائعاً كان له أجمل الأثر في نفوس المتطوعين. وتجاه إصرار الحكومة والشعب بعزم وصلابة على عدم التفريط بما وُعدوا به وعلى تحقيق الاستقلال فقد قرّر الفرنسيون أن يضربوا البلاد ضربةً صاعقةً مفاجئة تبدأ بقصف المجلس النيابي لهدمه فوق رؤوس النواب ولرفضهم مطالب الجنرال بينه ورئيس الأركان الجنرال أوليڤا روجيه «Oliva Roger»[1].

أرادت السلطة الفرنسية إرهاب السوريين فوضعت دباباتها ومدافعها في الشوارع، وكان أفظع ما ارتكبته من جرائم محاصرة البرلمان السوري في ٢٩ أيار وإطلاق القنابل عليه وقتل أفراد حاميته الشرفاء على يد الجنود السنغاليين بأمرٍ من الجنرال أوليڤا روجيه، والتمثيل بهم فكانوا قافلة الشهداء الأبرار الأخيرة الذين بذلوا نفوسهم في الدفاع عن شرف الوطن واستقلاله. لقد كان المجلس النيابي عازماً على عقد جلسة في مساء ذلك اليوم المشؤوم، فألغاها رئيسه سعد الله الجابري في اليوم ذاته بسبب تأزم الأوضاع، وأعلم من استطاع الاتصال به من النواب بذلك، ودعاهم للاجتماع معه في فندق الأوريان بالاس. كان أبي أحد النواب الذين تبلغوا الدعوة فذهب إلى الفندق للاجتماع بهم في المساء وما كادوا يصلون إليه حتى بدأت الطائرات الفرنسية تطلق نيران قذائفها على المدينة فقصفت القلعة مستهدفة «شباب الحرس الوطني» حيث استبسل في الدفاع عنها قائد الدرك العام: الكولونيل هرانت مالوكيان المشهور بمواقفه الوطنية المشرفة وحسن قيادته للدرك، ولكن القذائف المجرمة أوقعت عشرات القتلى والجرحى من المساجين في القلعة وبعض عناصر الدرك. لقد انتشر الذعر في كلّ مكان يومئذٍ وأذكر جيداً أننا كنا نسمع دوي القنابل من بيتنا المطلّ على وسط دمشق لكونه يقع في حيّ الصالحية المرتفع والمتفرع من الجسر الأبيض.

كان أبي وزملاؤه النواب محاصرين في الفندق، ولم نعرف عنهم شيئاً إلى أن رجع إلى البيت قرابة منتصف الليل فأخبرنا بأن الفرنسيين فقدوا صوابهم وأمروا بضرب البرلمان وارتكبوا فيه مجزرةً شنيعة، وأن معركة حامية دارت في شارع الحجاز القريب من فندق الأوريان بالاس بين الجنود السنغاليين وقوات الأمن السورية سقط فيها شهداء من الطرفين، واستُشهد فيها الدكتور مسلم البارودي الذي كان متواجداً في المكان وهو في طريقه إلى بيته، فتوقف لإسعاف الجرحى وأصيب برصاصة أردته قتيلاً وهو يقوم بواجبه المهني والوطني بتضميد جراح الضحايا.

عندما وصل أبي إلى البيت كان مضطرباً ومنهكاً لأنه خرج من الفندق حوالي الساعة

التاسعة ليلاً بصحبة شابين من الحزب الوطني كانا موجودين فيه، فروى لنا أنهم اتجهوا نحو حيّ الحلبوني القريب من الفندق بحذر كبير ثم سلكوا طريقاً عبر البساتين سيراً على الأقدام إلى أن بلغوا حيّ الميدان، ومنه ساروا باتجاه حيّ الأكراد المرتفع عن وسط المدينة لفقدان وسائل النقل إذ قبع الناس في بيوتهم في إثر الكارثة التي حلّت بدمشق. ومن حي الأكراد تابعوا السير إلى أن بلغوا حيّ الصالحية، فالجسر الأبيض ومنه شارع نوري باشا حيث نقيم وقد رافقه الشابان طوال الطريق إذ كانا يقطنان في منطقةٍ قريبة. أما الرئيس سعدالله الجابري والنواب الآخرون الذين كانوا معه في الفندق مجتمعين فلقد غادروه في الوقت ذاته وسلك كل واحدٍ منهم طريقاً مغايراً إذ وجدوا أنهم عرضة لاعتداء القوات الفرنسية عليهم بعد معركة منطقة الحجاز وانسحاب القوات السورية من أمام الفندق. ولا بد من الاعتراف بفضل وشهامة شابين من شباب الحرس الوطني بسلامة الرئيس سعد الله الجابري الذي كان يقيم في ذلك الفندق، وهما السيدان ممدوح المبارك ويحيى المرابط، وإني أترك وصف ما حدث في ذلك اليوم المشؤوم، وكيف تمّ انقاذ الزعيم الجابري للمؤرخ الأستاذ مطيع المرابط الذي روى ما يلي:

«عندما انسحبت القوات السورية من أمام فندق الشرق «الأوريان بالاس» وأصبح دخول القوات الفرنسية إليه لاقتحامه أمراً متوقعاً بين لحظة وأخرى وللقضاء على السيد سعد الله الجابري أوعز الجابري لسائق سيارته أن يصعد إلى غرفته مع السيدين المبارك والمرابط المتواجدين في الفندق للحراسة، وطلب إليهما أن ينزعا ألبستهما العسكرية[٢] التي خصصت لعناصر الحرس الوطني ويرتديا «بذلتين» من ألبسته الخاصة، ويخفيا أسلحتهما لأن القوات الفرنسية لو ألقت عليهما القبض بلباسهما العسكري لأطلقت عليهما النار بلا تردّد. وبعد أن تمّ الأمر استطاع السيد الجابري أن يركب متخفياً إلى جانب رئيس أساقفة روسيا في سيارته ويغادر الفندق، فنجا بذلك من اعتداء أكيد يستهدف حياته، ولكنه لم يشأ مغادرة الفندق إلا بعد أن قام بما يكفل سلامة مندوبيّ الحرس الوطني. لقد دلّ هذا التدبير الذي اتخذه مع المبارك والمرابط على حصافة عقله، وصلابة أعصابه، واتخاذ القرارات المناسبة رغم حرج الموقف وخطورته»[٣].

لقد شهدت سورية في جميع مناطقها ألواناً من العدوان الفرنسي ذهب ضحيتها أبرياء عديدون في غضون شهر أيار (مايو) كله، كان أبشعها وأخطرها قصف العاصمة بالطائرات في اليوم التاسع والعشرين منه والمجلس النيابي بالمدافع لدكّه على أرواح النواب الذين كانوا على موعدٍ للاجتماع فيه، غير أن صمود الشعب وحكومته في وجه قوات الاحتلال أدّى إلى ردعها عن الاستمرار في جنونها المجرم في أعقاب إنذار قوي اللهجة وجهه رئيس الحكومة البريطانية إلى الجنرال دوغول بواسطة وزيره المفوض في دمشق المستر شون «Schone» في ٣١ من الشهر وهذا نصّه:

«نظراً للحالة الحرجة التي أدى إليها الوضع بين جيوشكم وبين دول الشرق، وللقتال الدامي الذي يجري في سورية فإننا أمرنا، بملء الأسف، القائد الأعلى في الشرق الأوسط بالتدخل لمنع إراقة الدماء حرصاً على الأمن فيه. وتحاشياً للاصطدام بين القوات البريطانية والقوات الإفرنسية إننا نطلب منكم أن تأمروا الجيوش الإفرنسية في الحال بوقف إطلاق النار والعودة إلى ثكناتها، وحالما يتوقف إطلاق النار ويعود النظام فإننا نكون مستعدين لإجراء محادثات ثلاثية في لندن».

على أثر هذا الإنذار توقفت أعمال العدوان ووافق الرئيس الأميركي «ترومان» على قرار الحكومة البريطانية وأخذ الجنود الفرنسيون بالإنسحاب التدريجي بحماية الجنود البريطانيين خشية انتقام الشعب منهم، وتجمعوا في الأراضي اللبنانية ولقد كان من النتائج المباشرة لذلك العدوان انتقال القطعات الخاصة إلى سورية وتشكيل الجيش السوري. أما جلاء آخر أجنبي عن بلادنا فلم يتمّ إلا في منتصف شهر نيسان (أبريل) سنة ١٩٤٦ في إثر جهود ومفاوضات بذلها وفدنا إلى الأمم المتحدة برئاسة الأستاذ فارس الخوري وأعضاء الوفد اللبناني، وقرار مجلس الأمن الذي وافق على مبدأ جلاء الجيوش الأجنبية عن سورية ولبنان بعد مناقشات طويلة جرت في لندن حيث انعقدت دورة الأمم المتحدة وجلسات مجلس الأمن بعدها ما بين ١٤ ـ ١ ـ ١٩٤٦ و١٨ ـ ٢ ـ ١٩٤٦، ثم تلتها مفاوضات في شهر آذار (مارس) عقبها إعلان فرنسا وانكلترا عن بدء انسحاب قواتهما من الأراضي السورية واللبنانية.

بعد أن انتهى ترميم ما تخرب من مبنى البرلمان السوري في دمشق خلّدت الحكومة الوطنية ذكرى ضحايا العدوان عليه فأقامت لوحة تذكارية كبيرة في صدر قاعة اجتماعات النواب نقشت عليها أسماءهم جميعاً، وتصدرتها العبارات التالية كما يبدو من الصورة التي أنشرها لاحقاً لتلك اللوحة:

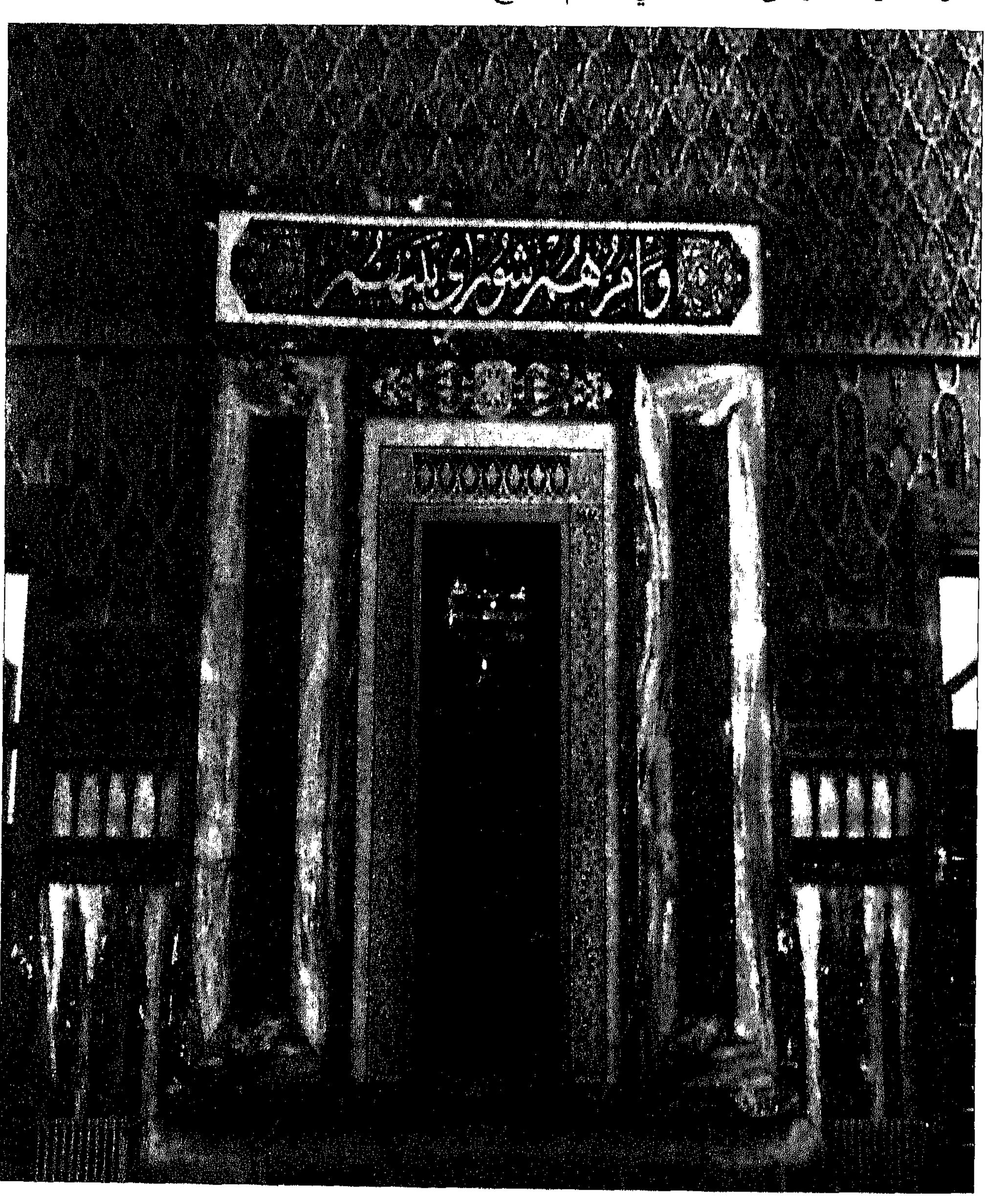
شهداء العدوان الفرنسي

من رجال الشرطة والدرك الذين سقطوا دفاعاً عن مجلس النواب

١٧ جمادى الآخرة ١٣٦٤ و٢٩ أيار ١٩٤٥

سعيد القهوجي	محمد خليل البيطار	شحادة الياس الأمير	ياسين نسيب البقاعي
محمد طيب شربك	سعد الدين الصفدي	خليل جاد الله	زيد محمد ضبعان
برهان باش إمام	عيد فلاح شحادة	مشهور المهايني	أحمد مصطفى سميد
محمود الجبيلي	أحمد محمد القصار	حكمت تسبحجي	إبراهيم عبد السلام
ابراهيم فضة	جورج أحمر	محمد حسن هيكل	محمد عادل مدني
يحيى محمد اليافي	واصف إبراهيم هيتو	زهير منير خزنة كاتبي	ممدوح تيسير الطرابلسي
عبد النبي برنيّة	طارق أحمد مدحت	محمد أحمد أومري	سليمان أبو سعد.

إن هذا التخليد لذكرى هؤلاء الحراس الأشراف الثمانية والعشرين الذين استبسلوا في الدفاع عن بيت الأمة يوم قصفه بهمجية من قبل الفرنسيين الذين لم يكتفوا بقتلهم بل مثلوا بجثثهم الطاهرة أبشع تمثيل هو تكريم واجب لشهادتهم ولأسرهم. ولقد كان لقتلهم الجماعي والتمثيل بجثثهم على أعين الناس صدى كبير مستهجن في المحافل الدولية انعكس سلبياً على الدولة الفرنسية وعلى سمعتها في العالم أجمع.



أما الشهيد الدكتور مسلّم البارودي الذي خرّ صريعاً برصاص الفرنسيين في ساحة محطة الحجاز في يوم ذلك العدوان الغاشم بينما كان يسعف الجرحى فيها فقد أقامت الحكومة الوطنية السورية نصباً تذكارياً له في تلك الساحة وأطلقت بلدية دمشق اسمه على الشارع المتفرع منها الذي يلتقي بشارع الدكتور رضا سعيد بقرب حيّ الحلبوني.

عندما عاد الوفد السوري من مؤتمر سان فرنسيسكو برئاسة الأستاذ فارس الخوري الذي وقّع ميثاق الأمم المتحدة بالنيابة عن سورية استقبل بدمشق استقبالاً لائقاً بجهوده، وذلك في شهر تموز من سنة ١٩٤٥، ولقد دُعي المجلس النيابي إلى دورة استثنائية فاجتمع في ١٤ ـ ٨ ـ ١٩٤٥ وألقى فيه الأستاذ فارس الخوري بياناً مفصلاً عن أعمال مؤتمر سان فرنسيسكو ومساعي وفدنا في ذلك المؤتمر قوبل بالتصفيق الحادّ، ثم قدّمت الحكومة مشروع قانون لتنظيم الجيش بعد تسلّمه، وقدّم الأستاذ الخوري استقالة حكومته في الثالث والعشرين من شهر آب سنة ١٩٤٥ ولكن الرئيس القوتلي كلّفه بتشكيل حكومة جديدة صدرت مراسيمها في السادس والعشرين منه وتسلّم أبي فيها وزارة الداخلية مجدداً، كما تسلّم السادة: ميخائيل اليان وزارة الخارجية، وصبري العسلي وزارة العدلية، وخالد العظم وزارتي المالية والدفاع الوطني، وأحمد الشرباتي وزارتيّ المعارف والاقتصاد، وحكمت الحكيم وزارة الأشغال العامة، وحسن جبارة وزارتيّ الإعاشة والتموين. ولقد فازت تلك الحكومة بثقة المجلس النيابي بعد أن قدمت له بيانها مع أن نواب المعارضة في المجلس ناقشوه مناقشة مغرضةً وحادّة، مما نجم عنه تعرّضها لمناوراتٍ في المجلس ومتاعب ومهاترات حدت بأبي إلى تقديم استقالته في ١٥ ـ ٩ ـ ١٩٤٥، وقد ذكر تلك المتاعب في البيان الذي نشرته الصحف السورية وهذا نصه:

«إني من القائلين بأن المناصب الوزارية وسيلة للعمل والإصلاح، وبأن علينا في هذا الدور الوطني الذي تمرّ به بلادنا الآن أن نقيم الدليل على كفاءتنا لممارسة استقلالنا، وقدرتنا على تأييده بالتعاون والتضامن، ولكن ما وجدته في الآونة الأخيرة يختلف عما يحقّ لنا أن نتوقعه! وجدت إسرافاً في إلقاء التهم على كرام الوطنيين، وإنكاراً لماضيهم ومواقفهم، وتنكراً لتضحياتهم وجهودهم، ووجدت مهاتراتٍ تجاوزت كلّ حدّ وخلت من كلّ احترام للمبادىء العامة، ووجدت مغالاةً وإمعاناً في تدبير الدسائس ضدّ الحكومة الوطنية بالاستعانة بفريقٍ ممن كانوا عوناً للأجنبي ووسيلةً من وسائل التجسّس والخيانة... ووجدت انسياقاً عند البعض مع أهوائهم النفسية لمجرّد ابتعادهم عن الحكم وعدم كونهم من أعضاء الوزارة. لكل هذه الأسباب، ومع هذه السبل الملتوية وجدت أن الاسترسال في الحكم لا يتفق ومصلحة البلاد في شيء، وأنا ممن لا يحسنون العمل في مثل هذا الجوّ وممن يقولون بضررها البالغ على قضيتنا وحاضرنا ومستقبلنا. إني أفضل ألف مرةً أن أنجو بكرامتي وكرامة هذا الوطن من أن أزجّ بنفسي في هذه الحمأة ولا سيما لأني لست ممن تستهويهم الوزارات والرئاسات التي هي تضحية كبيرة في هذه الظروف الدقيقة الحاسمة. لقد قبلت بتحمّل المسؤولية يقيناً مني بأنه سيكون

من ورائها عمل مفيد وانتاج جيد واصلاح بارز الأثر، ولكنني اليوم، وللأسباب التي عرضتها لا أقبل المضيّ في تحمل مسؤولية لا أستطيع أن أفيها حقها، وأرجو لإخواني وزملائي العاملين المخلصين التوفيق والسداد.

دمشق في ٨ شوال سنة ١٣٦٤ وفق ١٥ أيلول سنة ١٩٤٥

لطفي الحفار[٤]»

يدلّ هذا البيان على مدى استياء أبي من الأجواء المكهربة التي شحنتها مهاترات بعض النواب المعارضين الموتورين مما دفعه لتقديم استقالته ونشر أسبابها بكل صراحةٍ، ثم قدّم رئيس الحكومة الأستاذ فارس الخوري استقالة حكومته بعد استقالة أبي من وزارة الداخلية بأسبوعين فقط للأسباب ذاتها فما كان من الرئيس القوتلي إلا أن قبل الاستقالة وكلّف السيد سعد الله الجابري بتأليف حكومةٍ جديدة في ٣٠ أيلول سنة ١٩٤٥. كان الجابري رئيساً للمجلس النيابي في تلك المرحلة، فاستقال من منصبه وشكل حكومته محتفظاً لنفسه بوزارتيّ الخارجية والدفاع، وعضوية السادة: لطفي الحفار وزيراً للداخلية (للمرة الثالثة في حياته) والدكتور نعيم الأنطاكي وزيراً للمالية والأشغال العامة وصبري العسلي وزيراً للعدلية ووكيلاً لوزارة المعارف، وحسن جبارة وزيراً للاقتصاد ووكيلاً لوزارة الإعاشة والتموين. وفي شهر تشرين الأول (اكتوبر) قام الرئيس شكري القوتلي بزيارة رسمية إلى محافظة الجزيرة والفرات ورافقه أبي لكونه وزيراً للداخلية. استقبلهما محافظ الجزيرة الأستاذ عبد القادر الميداني في المطار وقام بجولة معهما في تلك المحافظة، وبزيارات لأمراء العشائر فيها حيث استقبلوا بحفاوة بالغة، ويجد القارئ صورة للرئيس القوتلي وأبي والمرافقين لهما والمستقبلين في موضع آخر من هذا الكتاب.

إني أذكر جيداً ما حدثني به الأستاذ عبد القادر الميداني عن تلك الزيارة بعد انتهائها يوم زارنا في دمشق فقال:

«لقد دعوت والدك إلى الجلوس في سيارة السيد الرئيس القوتلي بوصفه وزيراً للداخلية يوم وصولهما ولكنه شكرني وقال لي: «ينبغي أن تكون أنت في سيارة الرئيس إلى جانبه لأنك ممثل الحكومة في هذه المحافظة، أما أنا فسأستقل السيارة الثانية مع بقية المرافقين لنا الرسميين». وهكذا ترين أن والدك وإخوانه كانوا حريصين على تطبيق أصول المراسم، أي البروتوكول، في تصرفاتهم بكل دقةٍ ولباقة مع أنهم لم يدرسوا تلك الأصول في المعاهد...».

وهنالك حادثة ثانية شهدتها بنفسي تدلّ على تمسّك أبي بتطبيق القانون على نفسه مثلما ينطبق على سائر المواطنين، مفادها أنني كنت قد صحبت أمي إلى بيروت بسيارة أجرة ليومين فقط بسبب اضطرارها لمراجعة الأطباء. كان أبي يومئذٍ في الوزارة واتفق أن زار بيروت زيارة

رسمية آنذاك فطلبنا أن نعود معه إلى دمشق بالسيارة الرسمية فوافق وركبنا معه وعندما بلغنا نقطة الحدود السورية توقّفت السيارة وحيّاه موظفو الأمن العام والجمارك وأشاروا لسائق سيارته بمتابعة السير بينما كانت توجد أمامنا سيارة ركاب عادية متوقفة وخاضعة للتفيش، فأبى أن يتابع السير وطلب إلى السائق أن يقف ويفتح صندوق السيارة أمام موظف الجمارك أسوةً بما يفعل سائقو السيارات الأخرى، فأقبل عليه الموظف من النافذة مستغرباً ومعتذراً وحيّاه بلطف راجياً أن يأمر السائق بإقفال صندوق السيارة ومتابعة السير إلى دمشق فردّ أبي له التحية بأحسن منها وقال له:

«يجب يا أبنائي أن تقوموا بواجبكم دون استثناء أحد، وأنا، وإن كنت وزيراً، مواطن كسائر المواطنين، وأصرّ على أن أكون قدوة لهم، بارك الله بكم».

في عهد تلك الحكومة جرت في سورية ولبنان أحداث حاسمة في إثر مساعي الوفدين السوري واللبناني برئاسة الأستاذين فارس الخوري وحميد فرنجية إلى دورة الأمم المتحدة بلندن واجتماعات مجلس الأمن التي تبعتها، وجهودهما في المطالبة بجلاء القوات الفرنسية والانكليزية عن سورية ولبنان، واحتجاجهما على وجود تلك القوات التي ما زالت موجودة فيهما مما يشكل مساساً بسيادتهما لأنهما عضوان في الأمم المتحدة، ولا سيما بعد انتهاء الحرب مع المانيا في ٨ - ٥ - ١٩٤٥ ومع اليابان في ١٤ - ٨ - ١٩٤٥. ولقد كانت بريطانيا وفرنسا أعلنتا اتفاقاً بينهما على جلاء جيوشهما عن سورية وتجمّع القوات البريطانية في فلسطين والأردن والقوات الفرنسية في لبنان وذلك في ١٣ - ١٢ - ١٩٤٥، فاحتج رئيسا الوفدين السوري واللبناني على ذلك الاتفاق احتجاجاً قوياً مدعوماً بالحجج القانونية المنبثقة من ميثاق الأمم المتحدة وروحه، وسُمح لهما بالاشتراك في المناقشة التي دارت حول هذا الموضوع في اجتماع مجلس الأمن في منتصف شهر فبراير (شباط) سنة ١٩٤٦، فدافعا عن حق بلديهما مطالبين بجلاء سائر الجيوش عنهما التي لم يعد يوجد مبرّر لوجودها فيهما بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية. وبعد عدة اجتماعات لمجلس الأمن ألقى فيها مندوبو الدول بوجهات نظرهم التي كانت تتراوح بين مؤيدٍ لمطالب سورية ولبنان ومنهم الروسي والبرازيلي والمكسيكي، ومعارضٍ كالفرنسي والبريطاني والهولندي والأميركي الذين اقترحوا أن تدخل الدول صاحبة العلاقة في مفاوضات قبل الجلاء، جرت مناقشات بين مندوبي الدول استغرقت يومين، خُصّصت لموضوع الجلاء إلى أن اكتسبت القضية السورية واللبنانية عطف المندوبين وأعلنت انكلترا وفرنسا عن موافقتهما على جلاء قواتهما تنفيذاً لقرار مجلس الأمن بتعيين موعد الجلاء في شهر آذار سنة ١٩٤٦، وعلى هذا الأساس شرعت جيوشهما بالإنسحاب بسرعة إلى أن تمّ الجلاء عن سورية في صباح اليوم الخامس عشر من شهر نيسان (ابريل) سنة ١٩٤٦، وعن

لبنان في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٦. أما سورية فقد احتفلت بهذا الحدث التاريخي في السابع عشر من نيسان وقررت اعتباره عيداً قومياً وسنوياً لها، في حين أن لبنان قرّر أن يكون عيد استقلاله في الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) وهو يوم الإفراج عن رئيس جمهوريته وزعمائه الوطنيين من سجنهم التعسّفي في قلعة راشيا في البقاع في سنة ١٩٤٣.

شهدت سورية عيداً قومياً رسمياً وشعبياً عمّت فيه نشوة الفرح في كلّ مكان، ولا يزال يوم السابع عشر من شهر نيسان (أبريل) العيد الوطني الكبير الذي تحتفل به سورية وسفاراتها في دول العالم، ولقد خصّصت إذاعة دمشق برنامجاً خاصاً لذلك العيد القومي فألقى أبي منها حديثاً بوصفه مناضلاً وطنياً ووزيراً للداخلية هذا بعض ما جاء فيه:

(ينبغي أن يحدّق الإنسان بنظره جيداً في هذه الساعات التاريخية ويتساءل: «تُرى هل هذه المشاهد حقيقية؟ وهل نحن في حلم أم في يقظة؟ على أننا في يقظةٍ حالمة تدغدغ نفوسنا، وتهدهد أحلامنا، وتطمئن عقائدنا بتحقيقها أمانينا. إننا أمام وثبةٍ من تلكم الوثبات التي ترتقي بها الأمم والشعوب سُلّم النهوض لكي تحيا حياة العزة والكرامة والمجد، وتعيش سيدةً على أرضها لتبني مستقبلها بحرية وتضامن.

ولا أزال أذكر ما كان يسومنا به الأجنبي من تعذيبٍ واضطهاد، وما كان يعامل به كلّ مواطنٍ لا ينقاد لخططه وأساليب سياسته من خسفٍ واعتداء. كما لا أزال أذكر أن السجون والمنافي كانت عامرةً بالوطنيين على مدى الربع القرن الذي فُرض علينا في خلاله الانتداب البغيض، سواء أكانوا شباباً أم شيباً، واليوم نبتهج إذ نعلن بأن ما من مناضلٍ أو سجينٍ أو مبعدٍ عن سورية في هذا العهد الذي ندشّنه إلا وهو مدعوٌّ لخدمتها ولتكريس طاقاته للنهوض بها لأنها في حاجةٍ إلى تضافر جهود أبنائها جميعاً.

إنني حقاً عاجز في هذا النهار الأغرّ عن وصف مشاعري وعن التعبير عن كلّ ما يجول في خاطري من أحاسيس وشؤون ولكن ما يمكنني أن أقوله هو أننا نشهد يوماً لا أحسب أن بلادنا شهدت مثله منذ بضعة قرون لأننا في مستهلّ عهدٍ ترفل فيه بلادنا بالحرية فيجب علينا أن نصونه بالتضامن والعمل البناء، وأن نبذل في سبيل تدعيمه ما يبرهن على أننا أهل له، جديرون بالحفاظ عليه ورعايته لنستمتع بمزاياه).

لقد وجدت هذا الحديث الإذاعي بين الرسائل والوثائق والأوراق التي احتفظ بها أبي في ملفاتٍ مُعَنْوَنة. كما أنني وجدت في كتاب «من الأيام» للمجاهد العربي الأردني الدكتور صبحي أبو غنيمة فصلاً قيّماً عن الجلاء الذي شهده تحت عنوان: «قرب الكوخ في الأشرفية»(٥) أنقل منه المقطع المؤثّر التالي:

«هذا اليوم هو يوم الجلاء... وقد بكيت فرحاً به، بكيت لأغاني النصر وأناشيد القوة، بكيت للطائرات والدبابات العربية فأنا من الجيل الذي عرف أكثر من أي جيلٍ مضى مرارة الحرمان من كل هذا!

والبارحة بكيت في الليل إذ استعرضت وأنا في سريري كل هذه الأمور، وتذكرت قصتنا في الكوخ قرب الأشرفية: ففي الطريق من وادي بردى إلى الأشرفية تشاهد كوخاً مهدّم البنيان ولكنه، على الرغم من العواصف والأمطار، لا يزال قائماً. في هذا الكوخ وقبل أربعين سنةً وفي أمسيةٍ حزينة هادئة في الصيف، كنا عصبةً من الفتيان بيننا الشهيد ابراهيم صدقي وجميل القربي ومسلّم الحافظ ومصطفى الشريف وطاهر الهاشمي وآخرون نفترش الساحة أمام ذلك الكوخ ونحن صامتون، فقد وصلنا إليه بعد رحلةٍ على الأقدام من المدينة في القيظ فأُرهقنا من المشي ومن اليأس... اليأس الذي كنا نشعر به بعد الهزيمة والعار وانهيار الآمال. كان ذلك ثاني أيام انهزامنا في ميسلون ودخول فرنسا إلى دمشق، وفوق ذلك فلصوص الأخبار والاستخبارات كانت، منذ ذلك التاريخ، وراءنا دوماً، وراء معرفة أولئك الذين يقفون معارضين للانتداب، وبالرغم من ذلك فقد كانت أصواتنا وحناجرنا تهدر صبح مساء، دونما خوف، بهذه العبارات:

افتحوا لنا الطريق   كي نجوز العقبات
فمماتاً لا نطيق   ولنا حقُّ الحياة

وكانت اللازمة هي:

الحماية والوصاية كلّها معنى الأسر   وعلى العيشِ بذلّ أبداً لا نصطبر!

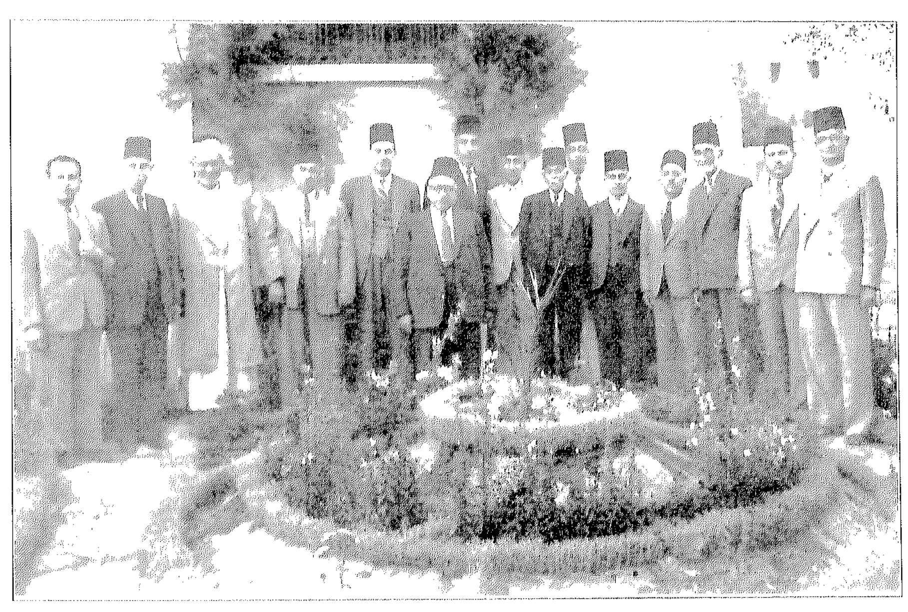
هذا النشيد انتشر انتشاراً واسعاً في البلاد العربية إذ ذاك، وهو لي، وكنت فخوراً به إلى أقصى حدّ، فلم يكن في الواقع إلا تعبيراً صادقاً للشعور المختلج في صدر كلّ فتى عربيّ، وقد تمثّل هذا الشعور في حالاتٍ كثيرة مختلفة منها: «الحزب الحديدي»، وفيه عصبة من رفاقنا أمثال سعيد عبد الفتاح الإمام وعادل حتاحت وشفيق سليمان ومصطفى المحايري وغيرهم. كان شعارهم التضحية حتى الموت ولكن أمرهم انكشف فحُكم على كثيرين منهم بالسجن عشرين عاماً، وفرّ البعض وشُرّد تحت كل كوكب، وكان الخونة والجواسيس كُثراً منهم من يتطوّع تطوعاً، وكنا نعرفهم واحداً واحداً، وكثيراً ما نتحدّاهم بالبصاق على الأرض عند مرآهم متعمّدين أن نُفهمهم احتقارنا لهم بتنغيم كلمة «تْفُووا!...» كما كنا نفعل عكس ذلك عندما كان يحضر إلى المجتمعات أولئك الأخيار من «أهل بدر» و «أهلُ بدرٍ» تعبيرٌ كنا نطلقه على أولئك الفرسان ممن حملوا راية النضال في زمن الترك وبعده، وظلوا على العهد في السعي لمجد الوطن العربي الأكبر أمثال: ياسين الهاشمي وشكري القوتلي ولطفي الحفار وإخوانهم فكنا نصفّق لهم تصفيقاً تدمى له أكفّنا، ولكن شاءت إرادة الله أن نمرّ بالتجربة القاسية بكل أشواكها ومراحلها وجراحها»[٦].



الباب الرئيسي لمبنى مؤسسة مياه الفيجه وأمامه من اليمين السادة : المهندس خالد سعيد الحكيم رئيس مصلحة المياه ،
لطفي الحفار مؤسس المشروع والمراقب العام فيه ، والفنان المبدع صانع ومنفّذ الأعمال التزيينية
والزخارف العربية محمد علي الخياط الذي اشتهر بلقب (أبو سليمان) .



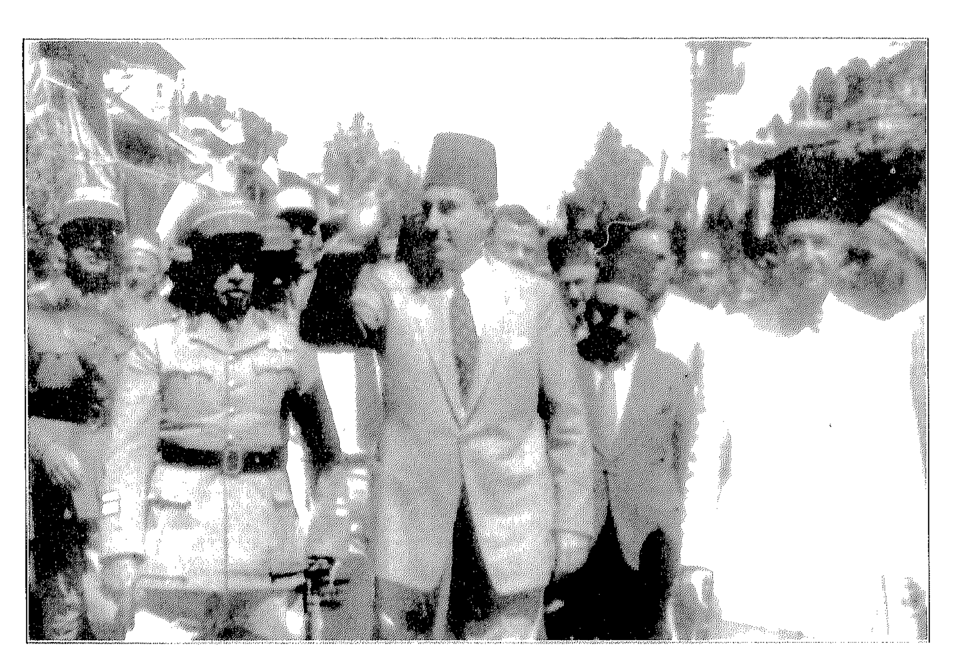
صورة البناء الجديد لمؤسسة مياه الفيجة بعد تدشينه سنة ١٩٤٢ في شارع النصر بدمشق .



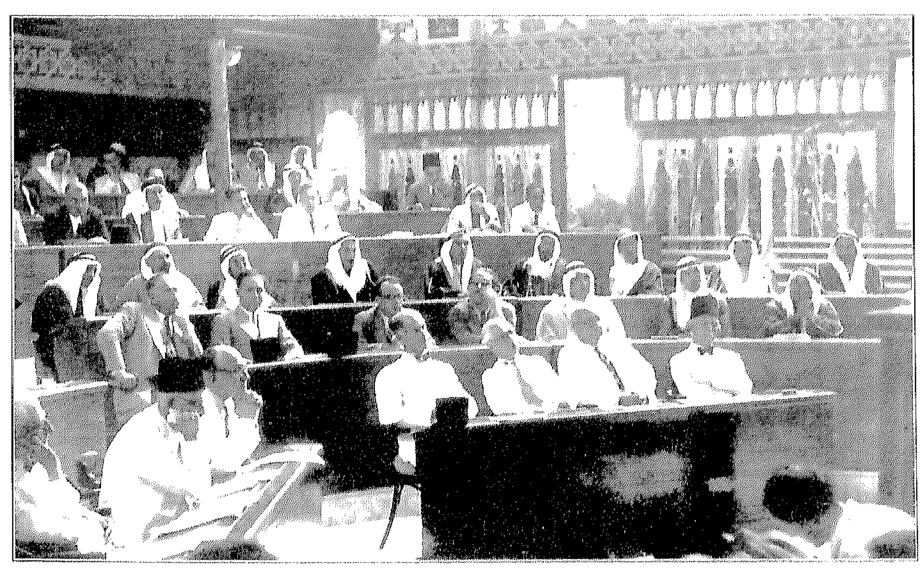
أعضاء لجنة عين الفيجة سنة ١٩٤٣ أمام البناء الجديد للمؤسسة في الحديقة وهم من اليمين السادة : وجيه الجابري ممثل وزارة الأشغال العامة ، أديب الروماني ممثل وزارة المالية حسني المهايني ، عبد الوهاب القنواتي ، رشيد الطرابيشي ، سامي الميداني ، محمد علي العمري ، خالد سعيد الحكيم ، حسني البيطار ، لطفي الحفار المراقب العام ، عارف حمزه محافظ مدينة دمشق ، محمد مدني الحفار ، رشيد قدّه ، مسلم السيوفي رئيس الغرفة التجارية والدكتور زكي الجابي ممثل بلدية دمشق .



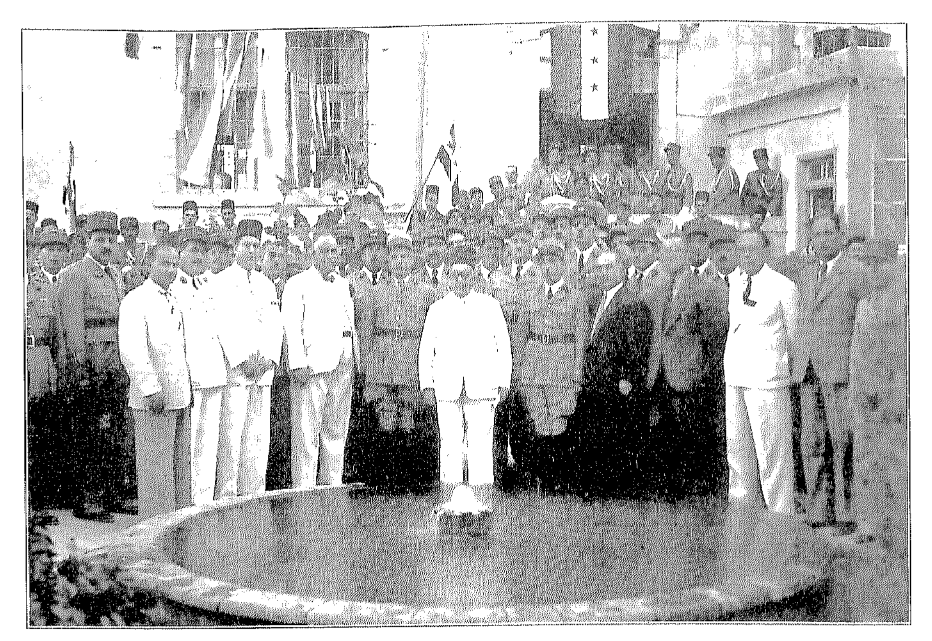
صورة مكبّرة للقاعة الشرقية في مبنى مؤسسة مياه النيجه بشارع النصر بدمشق .
وفي الإطار صورة القاعة الشرقية ويظهر فيها جانب من المكتبة .



يوم انتخاب الرئيس القوتلي لرئاسة الجمهورية آب ١٩٤٣ ، من اليمين السادة : سعد الله الجابري ، لطفي الحفار ، الرئيس القوتلي وقائد الدرك العقيد عبد الغني القضماني .



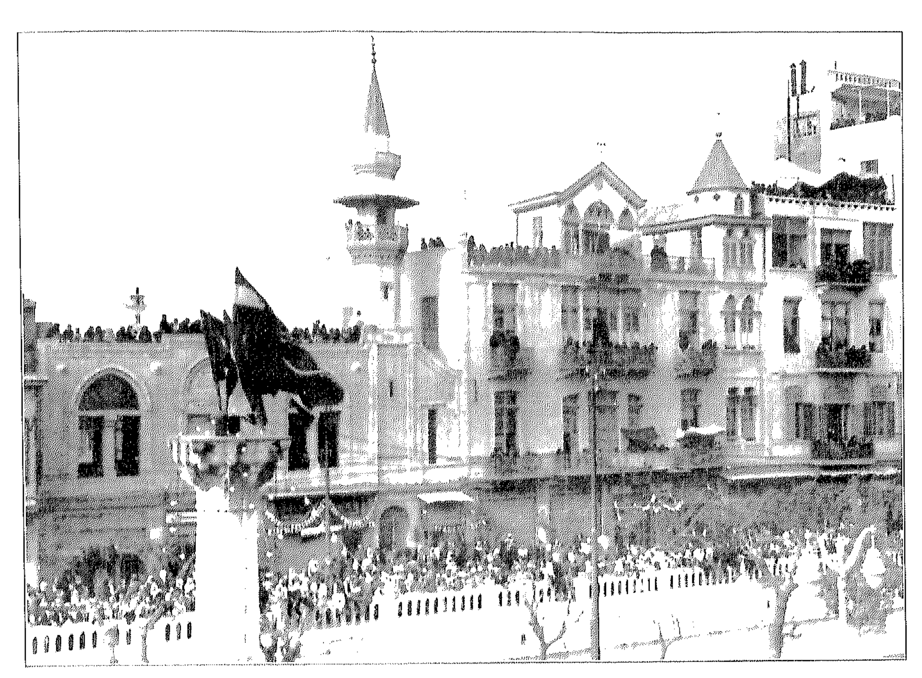
أعضاء الحكومة الجابرية في البرلمان السوري بدمشق ١٩٤٣ الجالسون في الصف الأمامي
وهم من اليمين السادة : نصوح البخاري ، لطفي الحفار ، جميل مردم بك ، سعد الله الجابري ، خالد العظم ، عبد الرحمن الكيالي وتوفيق شامية



لطفي الحفار ، وزير الداخلية لدى زيارته لدائرة الشرطة
بدمشق في ٢/ ٩/ ١٩٤٣ .



زيارة الرئيس شكري القوتلي للجزيرة في خريف سنة ١٩٤٥
مع لطفي الحفار وزير الداخلية على يساره وعبد القادر الميداني محافظ الجزيرة على يمينه
وجمهور المستقبلين .



مشهد من دمشق يوم الاحتفال بأول عيد جلاء عنها في ١٧/ ٤/ ١٩٤٦ .



في مؤتمر بلودان ، الدورة الاستثنائية لجامعة الدول العربية في ٨/ ٦/ ١٩٤٦ .
من اليمين : لطفي الحفار مندوب سورية ، والزعيم الفلسطيني السيد عوني عبد الهادي .



جلسة مؤتمر الجامعة العربية في القاهرة بتاريخ ٢٥/ ١١/ ١٩٤٦ في قصر البستان ، الجالسون من اليمين السادة : عبد الرحمن عزام باشا وسعد الله الجابري ولطفي الحفار ثم ابراهيم عبد الهادي باشا وزير خارجية مصر وحسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ .



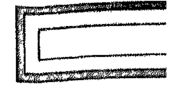
في مؤتمر الجامعة العربية بالقاهرة خريف ١٩٤٦ ، المندوبون من اليمين الواقفون في الصف الأول السادة : لطفي الحفار ، سعدي المنلا ، الشيخ أمين الحسيني ، سعد الله الجابري . الصف الثاني من اليمين : عمر الجابري ، غالب الترك ، عزت الحافظ وحليم أبو عز الدين .



في القاهرة في ٢١/ ١٢/ ١٩٤٦ بعض أعضاء الوفود العربية لمؤتمر الجامعة العربية من اليمين السادة :
مكرم عبيد باشا ، لطفي الحفار ، نعيم الأنطاكي وادمون حمصي .



في حفلة رئيس الوزارة المصرية النقراشي باشا لأعضاء جامعة الدول العربية بقصر الزعفران
إبان دورة آذار (مارس) سنة ١٩٤٧ ، من اليمين السادة : فاضل الجمالي ، رياض الصلح ،
محمود فهمي النقراشي باشا وجميل مردم بك .



هوامش الفصل السابع عشر

(١) **النور والنار في مكتب عنبر**، مطبع المرابط، المطبعة العلميه بدمشق ١٩٩١، ص ١٧٦.

(٢) لقد مُنح الشباب والطلاب الذين تطوعوا وتدربوا على حمل السلاح واستعماله صفة شباب الحرس الوطني، وارتدوا ألبسة موحّدة شبه عسكرية.

(٣) **النور والنار في مكتب عنبر**، مطبع المرابط، المطبعة العلمية بدمشق سنة ١٩٩١، ص ١٧٨.

(٤) **ذكريات لطفي الحفار**، المجلد الثاني، ص ٢٢٦ - ٢٢٧. جمعها ونشرها الأستاذ وجيه بيضون، مطابع ابن زيدون، دمشق ١٩٥٤.

(٥) **الأشرفية**: قرية صغيرة تقع في وادي نهر بردى الخصب، قبل قرية الهيجة، تبعد عن دمشق قرابة خمسة عشر كيلومتراً.

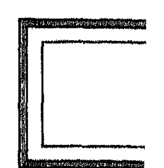
(٦) **من الأيام**، الدكتور صبحي أبو غنيمة، دار الثقافة - دمشق (١٩٦٥)، ص ١٤١ - ١٤٢.



الفصل الثامن عشر

الحرب العربية الإسرائيلية ومؤتمرات الجامعة العربية





الحرب العربية الإسرائيلية ومؤتمرات الجامعة العربية

كان ربيع سنة ١٩٤٦ مشحوناً بالأحداث المقلقة على مصير فلسطين والتآمر على كيانها العربي من قبل دول الغرب المساندة للصهاينة. وبعد جلاء قوات الانتداب عن سورية في ١٦ نيسان (أبريل) من تلك السنة بأسبوع قدمت وزارة سعد الله الجابري استقالتها وهي الوزارة التي كان فيها أبي وزيراً للداخلية للمرة الثالثة. قَبِلَ الرئيس القوتلي تلك الاستقالة وكلّف الجابري بإعادة تشكيل وزارة جديدة صدرت مراسيمها في ١٧ - ٦ - ١٩٤٦ على النحو التالي من السادة: صبري العسلي وزيراً للداخلية وخالد العظم للعدلية والاقتصاد الوطني، ونبيه العظمة للدفاع الوطني وأحمد الشرباتي للمعارف وميخائيل اليان للأشغال العامة وإدمون حمصي للمالية وقد احتفظ الرئيس سعد الله الجابري بوزارة الخارجية لنفسه. ولكن من المؤسف حقاً أن يصاب الزعيم الجابري بمرضٍ اضطره للمعالجة في مصر، وللغياب عن تسيير أعمال وزارته فقدم أعضاؤها استقالتهم إلى الرئيس القوتلي في ٢٧ - ١٢ - ١٩٤٦، وكان قد جرى فيها تعديل في شهر حزيران (يونيو) بإسناد وزارة الدفاع إلى أحمد الشرباتي عقب استقالة نبيه العظمة وإسناد وزارة المعارف إلى الأمير عادل أرسلان.

رجع أبي إلى عمله في مؤسسة مياه الفيجة بعد خروجه من الوزارة الجابرية واستأنف نشاطه السياسي كنائبٍ عن دمشق وعضو في الحزب الوطني. من نشاطاته الاجتماعية كانت تلبيته لدعوة تلقاها لرعاية حفلة أقامها نادٍ رياضي بدمشق هو نادي صلاح الدين الأيوبي، فلبى الدعوة في شهر مايس ولقي ترحيباً حاراً من رئيس وأعضاء ذلك النادي وشاهد في الحفلة ألعاباً رياضية كلعبة السيف والترس والقفز والتمارين الجسدية وغيرها وأعجب بها لأهميتها في مجتمعنا وفوائدها للجيل الناشىء. لقد استمع كذلك إلى خطب بعض أعضاء النادي ودُعي للكلام لما له من مواقف تشجيعية هو والرئيس القوتلي لسائر النشاطات الرياضية لأنها ذات فضل كبير في تدريب الشباب جسدياً وأخلاقياً. كان مما قاله لهم في خطبته:

(إن ناديكم المسمّى باسم بطل العروبة والإسلام صلاح الدين هو مفخرة من مفاخر تأريخنا يجب

عليه أن يتحلّى بالصفات التي دعا للتحلي بها صلاح الدين من التمسك بالأخلاق السامية والفضائل الإسلامية التي ينبغي أن نقتدي بها لأن كلّ أمة لا تتمسّك بالقيم الأخلاقية والوطنية لا يُكتب لها البقاء، فأرجو أن أرى فيكم، أيها الشباب الأعزاء، خير الأبناء لأولئك الأبطال، ولا سيما لأن للنوادي الرياضية فضلاً كبيراً في صيانة الأبدان والعقول والأخلاق[1].

كثيراً ما سمعت أبي يقول إن فرحتنا بالجلاء لم تكتمل بسبب قلق سورية والدول العربية على مصير فلسطين التي تفاقمت فيها موجات غزوٍ صهيوني متعاقبة، وأحداث داخلية وصراعات مع اليهود في ربيع سنة ١٩٤٦. لذا دعا مجلس الجامعة العربية في مصر إلى عقد دورةٍ استثنائية في بلدة بلودان بسورية في الثامن من شهر حزيران (يونيو) من تلك السنة حضرها ممثلون للدول الأعضاء فيها وهي: مصر والعراق وشرق الأردن واليمن والمملكة العربية السعودية وفلسطين ولبنان وسورية. مثّل سورية في المؤتمر السادة: سعد الله الجابري، فارس الخوري، جميل مردم بك وأبي وحضره أمين عام مجلس الجامعة العربية عبد الرحمن عزام باشا، ووفود للدول العربية مؤلفة من كبار الشخصيات الرسمية والوطنية. في اليوم الأول لانعقاده في فندق بلودان الكبير انبثقت عنه لجنة داخلية بناءً على قرار مجلس الجامعة مؤلفة من الأعضاء التالية أسماؤهم، السادة: الشيخ يوسف ياسين عن المملكة العربية السعودية، وحمدي الباجه جي عن العراق، والدكتور فوزي الملقي عن شرق الأردن، وعلي المؤيد عن اليمن وصائب سلام عن لبنان، وجميل مردم بك ولطفي الحفار عن سورية، وانتخبت تلك اللجنة الداخلية أبي رئيساً لها والسيد صائب سلام مقرراً، ومثّل فلسطين فيها السيد جمال الحسيني. تألفت لجان فرعية أخرى للتداول في الأوضاع المقلقة الراهنة واتخاذ القرارات لمعالجتها، منها اللجنة الخارجية التي أوكل إليها الردّ على مذكرةٍ أميركية وُجهت للجامعة العربية في ٢٠ - ٥ - ١٩٤٦، فكان ردّها قوياً وصريحاً لإدراكها أن وراء تلك المذكرة وما سبقها من توصيات تقدمت بها اللجنة الأميركية الإنكليزية نياتٍ تنذر بتفاقم الصراع في فلسطين على السلطة، وبالتحيّز للمخطط الصهيوني. بعد بضع جلسات عامة ومغلقة انعقدت في بلودان خرج المؤتمر بقرارات هامة وتوصيات في ١٢ - ٦ - ١٩٤٦، ووضعت اللجنة الداخلية برئاسة أبي برنامجاً لعملها يتلخّص بما يلي: أولاً: توحيد كلمة عرب فلسطين، ثانياً: تنظيم مقاطعة الصادرات اليهودية، ثالثاً: تنظيم الدعاية عربياً وعالمياً للدفاع عن الحق الفلسطيني، رابعاً: مساعدة العرب في فلسطين، خامساً: تأليف لجان في الأقطار العربية كافةً للدفاع عن القضية الفلسطينية. ونظراً لما وصلت إليه الأوضاع في فلسطين من تأزّم استقرّ رأي تلك اللجنة على أمرين هما: أولاً، إيجاد هيأة فلسطينية عربية عليا تعتمدها الجامعة العربية، وثانياً، جمع المال اللازم وتنظيم طرق إنفاقه في سبيل القضية الفلسطينية. وفي ١٠ - ٦ - ١٩٤٦ اختتم المؤتمر أعماله وانبثق عنه

تنظيم هيئات مرتبطة بمجلس الجامعة العربية على الشكل الآتي: لجنة فلسطين العربية العلياء ولجنة المساعدة والتنشيط، ولجنة المقاطعة ولجنة الدعاية. ولما كانت قد تشكلت لجنة انكليزية أمريكية لمعالجة القضية الفلسطينية ونشرت توصيات ظهر فيها التحيّز للجانب الصهيوني بشكل سافر رأت جامعة الدول العربية من واجبها الردّ والتعليق على كل تفاصيلها، ومنذ ذلك التاريخ أضحت القضية الفلسطينية شغل أعضائها والمندوبين في مؤتمراتها الشاغل.

على أثر انعقاد مؤتمر بلودان في ٨ - ٦ - ١٩٤٦ واشتراك أبي فيه وانتخابه رئيساً للجنة التي درست الوضع الراهن في فلسطين والتخذت قرارات لمعالجته أوفدت جريدة «المنار» رئيس تحريرها إلى مكتبه في مؤسسة مياه الفيجة وسأله رأيه في ذلك الوضع فقال له:

«إنك تسألني رأيي في قضية فلسطين في وضعها الحاضر بعد أن بلغتنا البيانات الغربية عن فكرة تقسيمها إلى أربع مناطق استناداً إلى تقارير اللجان الأميركية الانكليزية، فلا يسعني، وإخواني جميعاً، وكلّ مفكر عربي يهمّه مصير بلاده ومستقبل أحفاده، ولا سيما بعد أن رأينا الطغيان الصهيوني الخطر وهذا الغزو البحري المنظم على الأراضي الفلسطينية العربية، لا يسعنا إلا أن نقول إننا على مفترق الطرق في هذه الآونة الحاسمة التي يتقرر فيها مصير البلاد العربية قاطبةً، وليس مصير فلسطين وحدها! إن الخطر الذي يهدّدها الآن يهدّد سائر بلادنا العربية إذا تمكن هؤلاء الأفاقون من تحقيق خططتهم ومؤامرتهم الجلية علينا لأنها إذا نُفّذت فقد يُنفّذ في الوقت ذاته إنشاء الدولة الصهيونية في فلسطين، ومعنى ذلك ترحيل أبنائها واستصفاء أراضيهم وأملاكهم بصورةٍ تدريجية بحجة الاستيعاب وضرورة استثمار الأراضي لإعالة المهاجرين اليهود الذين سيتدفقون بغير حساب. إني لا أظن أن أحداً يقبل هذه النتيجة المشؤومة التي لا بدّ لنا من الوقوف دونها ومقاومتها منذ الآن بأن تقف البلاد العربية صفاً واحداً، ويداً واحدةً وتبذل كلّ غالٍ ونفيس لإفهام سياسيي أمريكا وأوروبا ما سيكون من إحراج لها ودفعها بالتالي إلى ما لا تحمد عقباه. فما بال الأمة العربية ومن ورائها الجامعة العربية، التي هي القوة الكبرى والمرجع الذي تهفو إليه القلوب، في موقف الحيرة والتردّد؟ إن الدعاية الصهيونية بما تملك من وسائل قوية لدى مختلف صحف العالم سوف تقيم الضجيج لأجل توسيع سيطرتها على هذه المنطقة ثم المناطق المجاورة بصورةٍ تدريجية، وسوف تعمد إلى طرد أبناء البلاد وتشريدهم وتقطيع أوصالهم، وإلى التضييق عليهم بالاعتداء المسلّح وهو ما سيجرّ البلاد العربية إلى سفك الدماء، وبذل المهج والأرواح للحؤول دون الاعتداء على أراضيها وكرامتها.

إنني أحذّر المسؤولين منذ الآن بأن هذا السلوك الصهيوني الخشن سينتج عنه نشوب ثوراتٍ دائمة لا ينطفىء أوارها، ثم اضطرار البلاد العربية إلى الاشتراك بتلك الثورات بحكم المصلحة العامة وحفظ الكيان، وأضيف بأن سلوك الأمة العربية كان يتّسم بتجنّبها الخصام وحبها للسلام ولكن هذا والله غير ما يجب علينا عمله بعد الآن لحفظ الكرامة والكيان»[1].

إنني اليوم إذ أنقل في هذا الكتاب حديث أبي ورأيه بالغزو الصهيوني لفلسطين منذ سنة

١٩٤٦ وبعواقبه على بلادنا العربية كافةً وإضعافها وإذلالها، وتتابع المؤامرات عليها وإفقارها، ونشوب الحروب والثوارت في مختلف بقاعها، والإمعان في دفع الفرقة بين مختلف أنظمة الحكم فيها، والنجاح في تلك الخطط الجهنمية والعلمية لكي تصل بنا الأوضاع إلى هذا الدرك من الانهزام والتخاصم والضياع، إنني اليوم، وبعد انقضاء خمسين عاماً على حديثه إلى جريدة المنار، أتوقّف عن الكتابة للتبصّر بما قاله وكان يخشى حدوثه ويتألّم له، ثم أعود إلى القلم، بملء الأسى والتأسي لما وصلنا إليه نحن العرب، فأترحّم على روحه بحرارةٍ لأنه توقّع فداحة ما حدث بدافع نفاذ بصيرته وصدق حدسه وصواب رأيه.

لقد أشيع في الأوساط السياسية آنذاك، أي في صيف سنة ١٩٤٦، أنه اعتزل العمل السياسي، فزاره في مكتبه مندوب عن جريدة «لسان الحال» البيروتية في شهر أيلول وقال له سائلاً:

«لِمَ آثرتم اعتزال الحكم في هذا الوقت الذي يحتاج الوطن فيه إلى خدماتكم الممتازة بالاتزان والحكمة؟».

فأجابه بقوله:

«إن الخدمات الوطنية العامة التي يجب القيام بها لا تكون محصورةً كما هو معلوم في الحكم ووسائله، والحكم وسيلة من وسائل العمل حينما تساعد الأوضاع على ذلك، كما أن الابتعاد عنه هو أيضاً وسيلة من وسائل الخدمة العامة والقيام بالأعمال الوطنية والاقتصادية في الميادين الحرّة الغير مقيّدة بالقيود التي يستوجبها الحكم. لذلك لا مجال للقول إن ثمة اعتزالاً للعمل السياسي فنحن نعمل دائماً لتحقيق الأهداف العليا التي طالما ضحّت بلادنا في سبيلها ولقد كنا ولا نزال جنودها العاملين الذين لا يتخلّون عن واجبهم سواء أكنا في داخل الحكم أو في خارجه، وإني أعتقد اعتقاداً جازماً بأن واجب العمل الآن هو أعمّ وأشمل وأوسع للمحافظة على الاستقلال الصحيح الذي شرعت بلادنا بممارسته لكي تستطيع أن تثبت كفاءتها للقيام به».

وعندما سأله رأيه في وضع البلاد الاقتصادي الحالي قال له:

«إن الواجب الملقى على عاتق الحكومة في هذا الظرف دقيق للغاية لتدارس الأوضاع الاقتصادية في كلّ من سورية ولبنان من حيث السماح بالاستيراد لما تحتاجه بلادنا صناعياً وتجارياً وزراعياً وضرورة إغلاق أبواب هذا الاستيراد لكلّ الأصناف الكمالية مهما كانت الوسائل المغرية والمنافع الشخصية في سبيل ذلك. وأنا أعتقد بأننا نحتاج إلى وضع سياسةٍ موحدة مع الجار الشقيق لبنان بصورة واضحة لأن ما نحن عليه الآن من تقلقل واضطراب في أبواب الصادرات والواردات، وسير كل من لبنان وسورية في طريق بل طرق مختلفة تكون نتائجه، إن لم نضع له حداً عاجلاً، سيئة جداً على الثروة العامة، وستتعرض الحالة الاقتصادية لأزمةٍ مستحكمة يصعب حلّها».

وأخيراً سأله المندوب عن رأيه في مشكلة فلسطين والطريق التي يجب اتباعها في حالَ فشل مؤتمر لندن[٢]، فأجابه بما يلي:

«فلسطين هي المركز الحساس للبلاد العربية جمعاء، ولمستقبلها علاقة كبرى بمستقبل البلاد العربية كافةً من أدناها إلى أقصاها، فالواجب المحتّم يقتضي أن نكون جميعاً صفاً واحداً وكلمةً واحدة للحيلولة دون تحقيق الأهداف الصهيونية ووقوع أخطارها بأسرع ما يمكن! وأنا لا أشك بأن الوفود العربية تعمل في لندن الآن في هذا السبيل وأن لكلمتها وموقفها الموحّد أثره الفعال بإذن الله، على أنه إذا لم تتحقق أمانينا، ولم نصل إلى النتيجة المطلوبة، فأنا أؤكد أن الخطة التي ينبغي انتهاجها هي التي وضعنا خطوطها في مؤتمر بلودان، فما على الحكومات العربية ومن ورائها الشعوب إلا أن تعمل على تنفيذها حالاً وبإخلاص دون النظر إلى المؤثرات الخارجية ومشكلاتها ولكنني أعتقد بأنها سوف تجد نفسها مضطرةً إلى خوض الغمرة التي ستلجئنا إليها الأيام...»[٣].

في الثامن عشر من تشرين الأول (اكتوبر) من تلك السنة انعقدت الدورة الخامسة لمجلس الجامعة العربية في القاهرة فمثل سورية فيها السيد سعد الله الجابري رئيس مجلس الوزراء آنذاك وأبي ثم انضم إليهما من دمشق الأستاذ نعيم الأنطاكي والسيدين عمر الجابري وعزت الحافظ عضويّ البعثة الديبلوماسية في مصر.

أقام الوفد السوري إلى مؤتمر الجامعة العربية شهراً ونيّف وبعد أن أدى الأمين العام للجامعة السيد عبد الرحمن عزام اليمين القانونية أمام المجلس المنعقد في ١٩ - ١٠ - ١٩٤٦ تداولت الوفود في مواد جدول الأعمال فكان من أبرزها: دراسة موازنة الجامعة لسنة ١٩٤٧، ومذكرة حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ المصري بشأن إنشاء شركة للأنباء العربية، ومذكرة سورية لعرض قضية الاسكندرونة، ومشروع معاهدة بين الدول العربية بشأن الطيران المدني، ومذكرة من جبهة الدفاع عن افريقيا الشمالية، أي بلاد المغرب العربي، ومشروع اتفاقية يتعلق بالجنسية والتأشيرات، ومشروع آخر برفع مستوى التمثيل السياسي بين الدول العربية إلى درجة سفارة، واتفاقية بشأن البريد والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

في أثناء وجود رئيس الوزراء السيد سعد الله الجابري في القاهرة على رأس الوفد السوري تأزّم الوضع الوزاري بدمشق باستقالة سائر الوزراء فأوفد رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي رئيس ديوانه إلى مصر لزيارة الجابري الذي ألمّ به مرض مفاجيء، ولنترك الأمير عادل أرسلان الذي كان وزيراً للمعارف في تلك الوزارة يحدثنا عن الخلاف الذي حدث بين الرئيس القوتلي والرئيس الجابري حيث قال في مذكراته:

«الاثنين ٢٣ كانون الأول ١٩٤٦

فوجيء النواب والوزراء المستقيلون بخبر إيفاد رئيس الجمهورية رئيس ديوانه إلى مصر لزيارة سعد الله الجابري، فمن قائلٍ أنه يعوده باسم الرئيس، ومن قائلٍ أنه ذهب يفاوضه ليؤلف وزارة جديدة، ومن قائل أنه أُوفد لأخذ استقالته. لا اعتراض لأحد على سؤال الرئيس الأول عن صحة الرئيس سعد الله الجابري، أما أن يُعهد إليه بتأليف وزارة بعد الذي جرى فغير معقول، وأبعد من هذا عن الصواب أن يطلب منه الاستقالة بعد أن أمر هو نفسه بإعلان استقالة الوزارة الجابرية وبعد أن قبل استقالتها.

أخبرني خالد بك العظم(٤) اليوم أن شكري بك القوتلي طلب منه ليلة السبت الماضي جمع الوزراء ورفع استقالتهم، وأنه أجابه أني موجود في بيروت وبقية زملائي نيام أو في منازل أصدقاء لهم، وأن الانتظار إلى صباح السبت لا يعطل أعمال الدولة، فلما عززنا استقالتنا الشفهية بكتابٍ رسمي استغنى الرئيس عن استقالة سعد الله لأنه كان قد وضع نفسه تحت تصرّف الرئيس. لماذا عاد شكري القوتلي إلى هذا الخطأ؟ لا أدري»(٥).

بعد أن أقام الرئيس الجابري في مستشفى بالاسكندرية للمعالجة من مرضه عاد إلى حلب وفي صباح اليوم العشرين من شهر حزيران (يونيو) سنة ١٩٤٧ توفي رحمه الله وحزنت عليه البلاد حزناً شديداً وخسرت بغيابه وطنياً صادقاً وعربياً مخلصاً ومناضلاً وفياً، أبياً.

أعود الآن إلى نشاط أبي في سنة ١٩٤٧، فلم يشترك في الوزارة الوطنية التي شكلها السيد جميل مردم بك في ٢٧ - ١٢ - ١٩٤٦ ولكنه انتُدب لتمثيل سورية مع الوفد إلى مؤتمر الجامعة العربية الذي انعقد في القاهرة لدورة جديدة برئاسة رئيس الوزارة السيد جميل مردم بك، وعضوية الأستاذ نعيم الأنطاكي وزير الخارجية. أهم الموضوعات التي عالجها المؤتمرون كان موضوع فلسطين الذي أخذ يزداد سوءاً وتعقيداً وتآمراً سافراً من بريطانيا وأمريكا على حقوق أبنائها والعرب جميعاً، في حين أن المؤتمرات العربية المتلاحقة للجامعة العربية، والمؤتمرات الدولية التي انعقدت في الغرب ومثّل سورية فيها الزعيم فارس الخوري لم تُجدِ فتيلاً لأن المؤامرة كانت أقوى من العرب جميعاً! كان يمثل لبنان في دورة آذار سنة ١٩٤٧ وفد ضمّ كلاً من وزير الخارجية السيد هنري فرعون ووزير المالية السيد كميل شمعون برئاسة رئيس الحكومة الزعيم رياض الصلح ويجد القارئ اربع صور عن هذا المؤتمر في القاهرة في هذا الكتاب.

أقبلت سورية على انتخابات نيابية جديدة في النصف الثاني من سنة ١٩٤٧ وانحصر اهتمام أعضاء الحزب الوطني ومنهم أبي في الإعداد للحملة الانتخابية الجديدة، وكان له خطاب افتتح فيه الاجتماع الشعبي الكبير نعتته جريدة القبس الصادرة في ٢٩ - ٦ - ١٩٤٧ بأنه خطير نادى فيه المسؤولين من نواب وأركان حكم إلى رعاية الدستور وحفظ الاستقلال وتنسيق قوى البلاد في جميع نواحي حياتها العامة المعيشية والثقافية والعسكرية والاجتماعية

لضمان رفع مستواها وتطورها، كما دعى إلى التحلّي بروح المسؤولية وحثّ الدولة للقيام بالخدمات العامة الاجتماعية والصحية والاقتصادية خاصةً.

جرت الانتخابات في ٧ - ٧ - ١٩٤٧ فنجح قسم من لائحة الحزب الوطني وتسجّل للبالوتاج ثلاثون مرشحاً لدورة الانتخابات الثانية التي جرت في ١٧ - ٧ - ١٩٤٧ وكان أبي من الناجحين فيها مع السادة فارس الخوري وسعيد الغزي وصبري العسلي وأحمد الشرباتي وجورج صحناوي ونسيب البكري وجميل مردم بك وسامي كبارة، ومنير العجلاني، وزكي الخطيب من قائمة حزب الشعب، والسيد الشيخ محمد المبارك من قائمة العلماء، والسيد حبيب كحالة صاحب مجلة «المضحك المبكي» من الحزب القومي العربي، والسادة نوري الايبش، نوري الحكيم، محمد آقبيق وفريد أرسلانيان من قائمة المستقلين.

توجّه أبي إلى حلب في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ مع عدد من زملائه النواب الوطنيين، وكان يومئذٍ رئيساً للحزب الوطني بدمشق، للاحتفال بالذكرى الثانية عشرة لوفاة الزعيم الكبير ابراهيم هنانو الذي كانت له أيادٍ بيضاء في الجهاد والصمود ضدّ الانتداب الفرنسي، فألقى خطاباً جامعاً في ذلك الاحتفال المهيب استهلّه قائلاً:

(أيها السادة

إنها لذكرى ممضّة لنفوسنا، هذه الذكرى التي نجتمع لإحيائها هنا كل عام، ذكرى البطل المجاهد الزعيم الخالد الذكر ابراهيم هنانو. لقد افتقدناه عام ١٩٣٥ كما يُفتقد البدر في الليلة الظلماء، وخسرنا بفقده ركناً من أركان الجهاد في سبيل القضية الوطنية في ظروفها القاسية، ولكن هنانو كان أعظم في رسالته من أن يذهب من هذه الدنيا فيذهب معه كل شيء! لقد ترك من بعده رسالة اعتنقها ودان بها، واعتنقتها ودانت بها عصبة من إخوانه في الساحة الوطنية، وما هي إلا أن كرّ الجديدان حتى أذعن الموقف لهؤلاء الوطنيين وسارت الأمور بين الكرّ والفرّ، والجذب والدفع، حتى نشبت الحرب الأخيرة والوطنيون وحدهم في ساحة العمل الوطني يرعون ذمة الوطن ويحفظون عهده إلى أن كانت الصفحة الأخيرة للنضال ونعمنا بالحرية والاستقلال).

وكان مما جاء في ذلك الخطاب الطويل قوله:

(إنني في موقفي هذا في مدينة الشهباء أذكر بألم وحزنٍ وخشوع أخاً عزيزاً علينا جميعاً افتقدناه وهو في إبان نشاطه الوطني، فأنحني أمام فاجعتنا الكبرى بالأخ المغفور له سعد الله الجابري طيب الله ثراهما، وأذكر والألم يحزّ في نفسي، والحزن العميق يحفّني من كل جانب، أنني كنت وإياه في مثل هذه الأيام من السنة الماضية نقوم بالواجب لدى مجلس الجامعة العربية في مصر، تلك الجامعة التي كان له الفضل في تأسيسها، وقد بدأت أعراض المرض تظهر عليه وهو يجالد ويجاهد، ويعمل بقوةٍ وإيمان كما كان شأنه في جميع مواقفه، جزاه الله خير الجزاء بقدر ما أحسن إلى الأمة والبلاد.

وإلى روح الزعيم الخالد إبراهيم هنانو الذي لم يعرف التردد والوهن في حياته، ولم تَلِنْ له بحق وطنه قناة، إلى هذا الزعيم الذي رافقناه في جهاده، وسرنا وإياه جنباً إلى جنب سنين طويلة ننشد معه غرضاً واحداً، ونلاحق وإياه غاية مقدسة هي استقلال الوطن وحريته، إلى هذا الرجل الفذ من رجال الرعيل الأول تحية إخوانه الباقين على عهده المقيمين على رسالته، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته»[٦].

تعقيباً على ما جاء في هذا الخطاب عن الزعيم سعد الله الجابري أودّ أن أشير إلى حزن أبي الشديد عليه بعد وفاته لأنني أذكر بوضوح ذلك الحزن يوم علمنا بالخبر المفجع فلقد كان سعد الله الجابري أقرب رفاقه الوطنيين إلى قلبه وفكره منذ أن نُفيا معاً إلى الحسجة في شمال سورية ثم إلى لبنان الشمالي فبيروت سنة ١٩٢٦، وكانا على اتصال وثيق منذ ذلك التاريخ كما هو واضح في مذكرات أبي المخطوطة التي نقلتها في فصول هذا الكتاب السابقة، كما أن وجودهما معاً في العراق الذي التجأ إليه عقب اتهامهما وزميلهما جميل مردم بك بمقتل الزعيم الشهبندر سنة ١٩٤٠ كان مما وثّق تلك الصداقة الودية بينهما، فلا عجب أن يحزن عليه حزناً كبيراً وأن يظلّ ذكر صفاته الحميدة على لسانه مستديماً في حياته. وأذكر كذلك أنني رغبت في إهداء كتابي الأول: «يوميات هالة»[٧] إلى أبي يوم عمدت دار العلم للملايين إلى نشره سنة ١٩٥٠ براً به، ولكنه أراد أن يكون الإهداء إلى صديقه الراحل سعد الله الجابري الذي عرفني منذ طفولتي وكان يحيطني بحدبٍ خاص، ففعلتُ تعبيراً عن إعجابي بشخصيته، وتقديري له واحترامي لأعماله ومزاياه الفريدة.

توضيحاً لتلك المرحلة من حياة أبي أشير إلى أننا كنا نقطن في شارع نوري باشا بالصالحية في شقة مستأجرة منذ سنوات عديدة ولما كانت والدتي قد ورثت من أبيها، جدي عبد الله السقطي، ثروةً لا بأس بها فلقد اشترت أرضاً للبناء في حيّ أبو رمانة سنة ١٩٤٦ ووضع لها أبي خريطة على ذوقه تلائم الطراز العربي من الخارج والداخل واشتركا في بنائها مع صديق لأبي هو السيد أمين دياب على أن يسكن كلٌّ منهما شقة ويبيعا الشقق الثلاث المتبقية. ففي سنة ١٩٤٧ كان كبير الاهتمام بالإشراف على البناء الجديد (في شارع الرشيد حالياً) إلى جانب عمله كمراقب عام لمؤسسة مياه الفيجة وعمله في الحزب الوطني الذي انتخب رئيساً له في تلك السنة. ففي ٢٩ من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) قررت هيأة الأمم المتحدة تقسيم فلسطين بين العرب الفلسطينيين واليهود الصهاينة. كان رئيس الوزارة السورية آنذاك جميل مردم بك في الوزارة الرابعة التي شكلها بتاريخ ٦ ـ ١٠ ـ ١٩٤٧ من غير أن يشترك أبي فيها، وفي منتصف شهر أيار (مايس) سنة ١٩٤٨ وقعت الكارثة إذ لم تجد البلاد العربية بداً من محاربة اسرائيل، فدخلت جيوشها فلسطين لإنقاذها من الغاصبين، وحقّقت معارك رابحة ولكن مجلس الأمن الذي انعقد في العاشر من شهر حزيران (يونيو) فرض هدنة على الطرفين

كانت في البداية مؤقتة، ثم أعقبتها هدنة بُنيت على المفاوضات، فأُعلنت الأحكام العرفية في سورية وسُمّي رئيس مجلس الوزراء جميل مردم بك حاكماً عسكرياً لها.

في خضمّ تلك الأحداث المقلقة للغاية والمتلاحقة في بلادنا العربية التي هبّت للدفاع عن فلسطين وعن كرامتها بالذات كانت المؤامرة الدولية لزرع دولة اسرائيل في قلب تلك البلاد تتضح يوماً في إثر يوم، حتى أن الوسيط الدولي الذي عيّنه مجلس الأمن للتفاوض مع العرب والصهاينة «الكونت برنادوت» قد أطلق اليهود عليه الرصاص فقتلوه هو والكولونيل الفرنسي مساعده في ١٧ من شهر أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٤٨. وبما أنني لست في معرض التأريخ للكارثة الفلسطينية والعربية المفجعة التي ما زلنا ندفع دماء أبنائنا استنكاراً لوقوعها، ونخسر ثرواتنا البشرية والطبيعية بسببها في كلّ قطرٍ من أقطارنا أرى من واجبي متابعة كتابة سيرة حياة أبي التي تشمل مواقفه الوطنية والسياسية، وما دوّنه من مذكرات عن تلك الحقبة التي زعزعت الأوضاع في أكثر البلاد العربية ونجمت عنها اضطرابات داخلية وثورات محلية وحروب متلاحقة مع اليهود الاسرائيليين في كلٍّ من مصر وسورية ولبنان والأردن حتى سنة ١٩٦٧، ناهيك عن الانقلابات العسكرية التي حدثت في سورية ومصر والعراق والسودان وليبيا واليمن.

في ٢٢ - ٨ - ١٩٤٨ شكّل السيد جميل مردم بك وزارةً جديدة عقب استقالة وزارته السابقة في الثامن عشر من شهر آب (اغسطوس) اشترك فيها أبي فتسلّم نيابة الرئاسة ووزارة الدولة وعهد بوزارة الداخلية إلى السيد صبري العسلي وإلى السيد محسن البرازي بوزارة الخارجية وإلى السيد سعيد الغزي بوزارة العدلية، وإلى السيد محمد العايش بوكالة وزارة الزراعة ووزارة الدولة وإلى السيد ميخائيل اليان بوزارة الاقتصاد الوطني، وإلى الأمير عادل أرسلان بوزارة الصحة والشؤون الاجتماعية وإلى السيد أحمد الرفاعي بوزارة الأشغال العامة، وإلى السيد وهبي الحريري بوزارة المالية، وإلى السيد منير العجلاني بوزارة المعارف. بعد أقل من ثلاثة أشهر على تأليف تلك الوزارة قدّم أبي استقالته منها هو والسيدين صبري العسلي وميخائيل اليان في ٩ - ١١ - ١٩٤٨ وبعد أسبوع واحد استقال السيد وهبي الحريري فتولّى رئيس الوزارة المردمية الخامسة والأخيرة السيد جميل مردم بك وزارة الداخلية إلى جانب وزارة الدفاع التي كان قد احتفظ بها لنفسه، وعهد إلى السيد سعيد الغزي بوكالة وزارة المالية، وإلى السيد محمد العايش بوزارة الاقتصاد الوطني. وفي ١ - ١٢ - ١٩٤٨ قدّم الرئيس مردم بك استقالة وزارته التي تضعضعت إلى الرئيس القوتلي فقبلها.

بينما كان أبي نائباً لرئيس الوزارة ووزير دولة فيها، وقبل أن يقدم استقالته تم تكليفه بتمثيل سورية في مؤتمر جديد عقده مجلس الجامعة العربية فتوجّه إلى القاهرة مع وزير الخارجية السيد

محسن البرازي وأقاما فيها أكثر من أسبوعين للتداول مع بقية الوفود العربية المشاركة وأمين الجامعة عبد الرحمن عزام باشا في سبيل معالجة القضية الفلسطينية ومضاعفاتها الخطيرة.

كانت الوفود العربية المجتمعة في القاهرة آنذاك على اتصال مباشر مع الزعيم العربي الكبير فارس الخوري الذي تولى رئاسة مجلس الأمن بعد انتخابه لهذا المنصب وهو رئيس الوفد السوري يومئذٍ وعضو في منظمة الأمم المتحدة منذ أواخر سنة ١٩٤٦. معروف لدى الأوساط الدولية والعربية أنه ناضل كثيراً في سبيل إنقاذ عروبة فلسطين ومنع تطبيق قرار التقسيم فكان في خطبه ومواقفه وجولاته في الدفاع عن حقوق أبناء البلاد مثال الرجل الحقوقي العالم والجريء في إعلان كلمة الحق المدموغة بالحجج الراهنة، ولكن مهمته في مجلس الأمن انتهت في نهاية سنة ١٩٤٨ فقرر العودة إلى سورية واستقبل بما يستحق من التكريم والتقدير في العاشر من شهر كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٤٩، حيث تابع عمله في رئاسة المجلس النيابي بدمشق، أما الوزارة التي تألفت فيها بعد استقالة الوزارة المردمية في ١٩ - ١٢ - ١٩٤٨ فكانت برئاسة السيد خالد العظم الذي احتفظ لنفسه بوزارتي الخارجية والدفاع الوطني، وكان من أعضائها السادة: حسن جبارة للمالية، محسن البرازي للمعارف، عادل العظمة للداخلية، محمد العايش للزراعة، أحمد الرفاعي للعدلية والصحة والشؤون الاجتماعية، حنين صحناوي للاقتصاد الوطني، ومجد الدين الجابري للأشغال العامة، وبعد استقالة السيد عادل العظمة من تلك الوزارة عُهد إلى السيد محسن البرازي بوزارة الداخلية.

في أوائل عهد وزارة السيد خالد العظم كان التوتر سائداً في الأجواء السياسية العربية ولا سيما في دول المواجهة مع اسرائيل فانعكس على الأوضاع الداخلية في كل منها، وبالتالي على علاقاتها بعضاً ببعض مما حمل الرئيسين شكري القوتلي وخالد العظم على إيفاد أبي رسمياً إلى مصر في منتصف شهر كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٤٩ وتكليفه بالعمل على إصلاح الوضع المتأزم بين دول الجامعة العربية لكي تتخذ موقفاً موحداً. بين أوراقه وجدت مغلفاً كبيراً صادراً من وزارة الخارجية السورية إلى القاهرة بإسمه، ومختوماً بالشمع الأحمر لسرّيته. يتضمن هذا المغلف تقارير ورسائل مخطوطة تبادلها مع الرئيس القوتلي والرئيس العظم عن مهمته واتصالاته في مصر، أما التقارير والمعلومات الموجهة إليه من دمشق والرسائل السرية فكانت تصل إليه بالحقيبة الديبلوماسية عن طريق مفوضيتنا بالقاهرة، كما كان يرسل تقاريره إلى دمشق بواسطتها. وفي ١٩٤٩/١/٢٣ تلقى من رئيس الوزارة السيد خالد العظم جواباً مفصلاً على كتاب كان قد وجّهه إليه بواسطة السيد وليد ماجد يوضّح مسعاه في المهمة التي أوفد إلى مصر من أجلها.

الجمهورية السورية
رئاسة مجلس الوزراء
الرئيس

دمشق في ٢٣/ ١/ ١٩٤٩

دولة الاخ العزيز لطفي بك الحفار الافخم

واننا كتابكم الكريم المؤرخ في ٢١/ ١/ ١٩٤٩ يحمله السيد وليد ماجد وقد اطلعت عليه فورا حضرة صاحب الفخامة الرئيس المعظم فاكبر كما اكبرت همتكم وحمدنا جميعا جميل مسعاكم مع شكرنا لكم مبادرتكم الى تزويدنا بما حصلتم عليه من معلومات .

واننا لنهنئكم بجو الصداقة والطمأنينة الذي ظفرتم بايجاده والذي مكنكم من الدخول الى قرارة نفس ابراهيم عبد الهادي باشا . وقد سرنا ان يقدر دولته موقفنا وما بذلناه من جهود ومساع في الآونة الاخيرة كما اننا ارتحنا الى احاطته بموقف سائر الاقطار العربية .

نحن كما تعلمون حريصون اشد الحرص على ان نكون متفقين اتفاقا تاما مع مصر في سياستنا . واننا لنحمد الله على ان الحكومة المصرية رغم الظروف العصيبة التي مرت بها وما شعرت به من مرارة مما جهرت به صحفنا من شكوى وعتاب وقامت به من حملات مازالت حريصة على دعم الجامعة العربية .

ومما كان باعث ارتياح كبير لدينا بان لا تفكر الحكومة المصرية حسبما صرح لكم به عبد الهادي باشا بشيء يتعلق "بتصفية الموقف" مع اليهود الا بالاتفاق مع سائر البلاد العربية .

ومما نقدره لابراهيم عبد الهادي باشا تفكيره بالخطر اليهودي في المستقبل . هذا الخطر الذي ادركناه نحن منذ زمن غير قصير وكنا ننذر به من حولنا قبل التجربة القاسية التي تكشفت لنا بعد محاربة اليهود وتبين لنا على ضوئها ضخامة مواردهم وتسرب نفوذهم في مختلف الدول عن طريق اليهودية العالمية . وبقدر تعرضنا لهذا الخطر ينبغي علينا الحذر والاستعداد لمكافحته في المستقبل .

أما الاجوبة التي طلب ابراهيم عبد الهادي باشا الحصول عليها من قبلنا على الاسئلة التي وجهها فاننا نسردها اليكم كما يلي :

الجمهورية السورية
رئاسة مجلس الوزراء
الرئيس

١ ـ تصفية الموقف مع اليهود

ان رأينا هو كرأي ابراهيم عبد الهادي باشا حيث يقول ،كما ورد في كتابكم "ولا يمكنني ان افكر في شيء يتعلق "بتصفية الموقف" الا بعد ان اطلع على آراء بقية البلاد العربية " . فنحن كذلك نرى انه ينبغي لاتخاذ اي قرار في موضوع كهذا ، البحث المستفيض بين البلاد العربية ، فاذا لم يمكن جمع اللجنة السياسية الآن من اجل ذلك فلا غنى عن اجتماع رؤساء الوزارة او وزراء الخارجية مع استعراض الموقف للوصول الى رأي واضح .

على اننا نرى انه ليس من المصلحة العربية معالجة تصفية الموقف اذا كان ذلك سيؤدي بالبلاد العربية الى حل يتضمن الاعتراف بدولة اسرائيل .

٢ ـ لم نتلق بموضوع "تصفية الموقف" اقتراحات ما من قبل انكلترا او اميركا .

٣ ـ اذا تقدم الينا البريطانيون او الاميركان بأي اقتراح في هذا الصدد بادرنا فورا الى اطلاع الحكومة المصرية عليه والمداولة معها بشأنه .

٤ ـ نحن كنا ولا زلنا وما برحنا حريصين على ان نكون متفقين في السياسة والخطط مع مصر ، ولنا وطيد الرجاء ان يسير لبنان معنا على الغرار نفسه . اما العراق فبالرغم من كل ماقد يبدو في الجو من قلق فاننا نعتقد انه علما عرف به من حماسة فلن يكون الا بجانب السياسة القومية ، وان ايفاد العراق السيد جميل المدفعي واسماعيل صفوة الى البلاد العربية ما يبعث على الامل بالتساند والتكاتف مع الحكومة العراقية . وهذا ما لمسناه من احاديث السيدين المدفعي وصفوة .

٥ ـ اما التفكير باستئناف القتال فيجب ان نحسب له حسابا ونتوقعه ذلك لان اليهود سيبادهون به متى رأوا مصلحة لهم في ذلك حتى ولو تمت بينهم وبين البلاد العربية هدنة دائمة فانهم لا يتورعون من خرق الهدنة وخفر الذمام كما برهنوا على ذلك منذ عقد الهدنة الاولى والثانية . لذلك ينبغي على الدول العربية ان تكون على قدم الاستعداد .

واننا نعتقد ان الخطر اليهودي مهما تأخر ظهوره فهو حقيقة واقعة موسيزداد شدة يوما بعد يوم . فسواء فكرنا في مكافحته بعد امد قريب او امد بعيد فلا بد لنا ان نأخذ اهبتنا منذ الآن لمجابهته عاجلا ام آجلا . ولهذا نرى ان لا يغيب

ثم تلقى رسالة من الرئيس شكري القوتلي مؤرخة في ٢٩ - ١ - ١٩٤٩ هذا نصها:

«دولة الأخ لطفي بك

كتب إليكم الأخ خالد بك اليوم كتاباً ضافياً جواباً على برقيتكم، كما أرسل إليكم برقية أحب أن أصلح الخطأ الواقع فيها إذ سقطت منها كلمة غيّرت المعنى وهي كلمة «تأجيل» بعد كلمة «أرجو». فالعبارة الصحيحة هي: «أرجو تأجيل عودتكم لما بعد استلامه» وذلك لأنكم كنتم أشرتم في برقيتكم إلى عزمكم على الحضور إذا لم يردكم الجواب حتى السبت.

نحن نرى أن تثابروا على بذل الجهود دون كلل أو قنوط لحمل ابراهيم عبد الهادي باشا على قبول اجتماع اللجنة السياسية أو على الأقل رؤساء الوزارات، دون أن يكون لاجتماعهم صفة جامعية إذا أصرّ على اجتناب الصفة الجامعية الآن. وقد سرّنا كثيراً أن يرى عزام باشا رأينا، ولم نستغرب ذلك منه في الحقيقة لأننا عرفناه من أشد الناس إيماناً بالعروبة ويقيناً بمجد العرب وظفرهم إن لم يكن عاجلاً فآجلاً. وإنا نبعث إليكم بصورةٍ عن كتابه لتطلعوا على تفكيره وتلمسوا تفاؤله، وعلى ضوء ذلك نستحسن أن تجتمعوا إليه، ولا بأس في إطلاعه على كتاب خالد بك إليكم. ورجاؤنا أن تصلوا بالتعاون معه إلى تبديد الغيوم من أفق مصر، تلك الغيوم التي بدأت على ما يتراءى لنا تنقشع رويداً رويداً. ومن الضروري كما يبدو لنا أن لا تفكروا بالعودة إلا بعد أن تكونوا ظفرتم بإقناع ابراهيم عبد الهادي باشا بفكرة الاجتماع القريب.

يستحسن أن لا يطلع عزام باشا على إرسالنا صورة عن كتابه إليكم، ولن يفوتكم ذلك لما عرفتم به من لباقةٍ ودراية.

هذا والله تعالى يوفقكم ويشد أزركم والسلام عليم ورحمة الله

شكري القوتلي»

وهذا نصّ رسالة الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام باشا التي ذكرها الرئيس القوتلي في رسالته لأبي وأرسل له صورةً عنها:

«سيدي الرئيس

السلام عليكم ورحمة الله. تشرفت بكتابكم الكريم مع دولة لطفي بك الحفار وقد تبادلنا الرأي في كثير من المسائل وإن في قدومه لمصر في الوقت الحاضر واتصاله بالناس فائدة محققة. والواقع أن أهل مصر لا ينقمون على سوريا ويجدون لها الأعذار ووجودُهُ يُعين على ذلك. الحالة ليست سيئة بالدرجة التي تبدو فالجيش المصري لم يصب أية إصابة فادحة ومعنويات الجند لا بأس بها، والذي يعد به عن القتال هو اذاعات أنصار الهزيمة وإرجاف أهل السوء بما ألقوا في أذهان المصريين أن الجميع خانوهم وأن أهل فلسطين أنفسهم خونه وجواسيس، وأنه لا معنى لتضحية مصر، وأخذوا يهاجمون الجامعة وشخصي لفشل سياستها وتوريط مصر وإبعادها عن قضيتها وأهدافها. وكل ذلك

سخف وقصر نظر فقضية مصر هي قضية العرب، والوحدة لا بد منها لسلامة استقلال الجميع، والهزائم العسكرية حافز في تاريخ الشعوب وسبب للرقي والنصر أحياناً أكثر من النصر نفسه فلا بد لنا من الصبر والكفاح لإعادة التعاون بين دول الجامعة رغم السخط الشديد على العراق وشرق الأردن. ولا بد لنا من العمل المشترك في قضية فلسطين سواء بالنسبة للهدنة الدائمة أو المفاوضة مع لجنة التوفيق، ولذلك يحسن أن نغتنم أول فرصة مناسبة لجمع اللجنة السياسية.

الحالة العسكرية والاقتصادية عند اليهود ليست كما يظن البعيدون عنها فهي تسوء ولم يبق لديهم صبر طويل فهم أرغب في الصلح ولكنهم أحسن دعاية ومقدرة على كتم ما هم فيه فيجب علينا أن نصمد وأن نصبر. إن أهم شيء الآن هو معالجة الحالة النفسية في مصر لأنها قطب الرحى فيجب أن يتكاتف الجميع على ذلك. هذا وأسال الله أن يرعاكم ذخراً للأمة وأن يحفظ عليكم الصحة والعافية ورجائي الخاص أن ترعوا أنتم أنفسكم فتعتنوا بهذه الصحة الغالية واغتنام فرص للراحة فأنتم عماد الأمة العربية في الشرق الآسيوي. ودمتم في حفظ الله.

١٩٤٩/١/٢٣
المخلص
عبد الرحمن عزام»

دمشق في ٢٩/١/١٩٤٩

دولة الشيخ لطفي بك

كتب اليكم دولة الشيخ خالد بك اليوم كتاباً ضافياً، جواباً على برقيتكم. كما ارسل اليكم برقية أحببت ان اصلح الخطأ الواقع فيها، اذ سقطت منها كلمة غيرت المعنى، وهي كلمة "تأجيل" وذلك بعد كلمة "ارجو". فالعبارة الصحيحة هي: "ارجو تأجيل عودتكم لما بعد استلام الجواب" اذا لم يرقكم الجواب لسبب ما، كنتم اشترطتم في برقيتكم الحضور على حضور الحاج ابراهيم عبد الهادي باشا على مؤتمر نخشى ان تنتهي بحثاً على بذل الجهود، دون كلل او قنوط، لحمل ابراهيم صفة جامعية، على الاقل رؤساء الوزارات، دون ان يكون لاجتماع اللجنة السياسية الصفة الجامعية الكاملة. وقد سرنا كثيراً ان يعود عزام باشا الينا، ولم يصر على اجتناب [illegible] الناطقة بالعروبة ويقيننا بمجد العرب في المستقبل، مؤثرا عرضنا من اجله كتابه لتطلعوا على تفكيره، تستغربون ذلك منه. انا نبعث اليكم بصورة عن كتابه. ولو بأس فيما طبع على ان تجتمعوا اليه. ان لم تكن حاجة ماسة، وعلى صورة ذلك نستحسن خاطركم، وتلمسوا اتفاقاً له. ورجاؤنا ان تصلوا بالتعاون معه الى تبديد الغيوم من افق مصر، تلك لنا مع خالد بك اليكم. ومن الضروري ايضاً ان يحمل الينا، الغيوم التي بدأت على ما يتراءى لنا تتقشع رويداً رويداً. ابراهيم عبد الهادي باشا فكرة الاجتماع ان لا تفكروا بالعودة الا بعد ان تكونوا ظفرتم باقناع ولن نفوتكم ذلك الترتيب. يستحسن ان لا يطلع عزام باشا على ارسالنا صورة عن كتابه اليكم. هذا والله تعالى يوفقكم ويسدد خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله لما عرفتم من لباقة ودراية. [illegible]

سيدي الرئيس

السلام عليكم ورحمة الله. تشرفت بكتابكم الكريم مع دولة لطفي عبد الغفار وقد تبادلنا الرأي في كثير من المسائل وإن في قدومه لمصر في الوقت الحاضر واتصاله بالناس فائدة محققة. والواقع أن أهل مصر لا يتفقون على سوريا ويجيدون تلك الأعذار، ووجوده بينهم على ذلك. إلا أن الحالة سيئة بالدرجة التي تبدو. فالجيش المصري لم يصب أية إصابة مادية ومعنويات الجند لا بأس بها. والذي يقعد به عن القتال هو إذاعات اليهود الرسمية وأرجاف أهل السوء بما لقوا في الأوساط المصرية من أن الجميع خانوهم وإن أهل فلسطين انقسموا خونة وجواسيس وإنه لا معنى لتضحية مصر. وأخيرا ترك جمع الجامعة وشخصي لفشل سياسته وتوريط مصر وإبعادها عن قضيتها وأهدافها. ومن ذلك يخف ونقص نظر فقضية مصر هي قضية العرب والوحدة لا بد منها لسعادة واستقلال الجميع والهزائم العسكرية حادث في تاريخ الشعوب وسبب للرقي والنصر أحيانا أكثر من النصر نفسه فلا بد لنا من الصبر والكفاح حتى تنجلي الغمة وسينتصر الحق قريبا بحول الله. وسأعمل ما استطيع لإعادة التعاون بين دول الجامعة رغم الضغط الشديد على العاهل وشرق الأردن. ولا بد لنا من العمل المشترك في قضية فلسطين سواء بالنسبة للهدنة الدائمة أو المفاوضة مع لجنة التوفيق، ولذلك يحسن أن نغتنم أول فرصة مناسبة لجمع اللجنة السياسية.

الحالة العسكرية والاقتصادية عند اليهود ليست كما يظنه البعيدون عنها شيئا لشيء ولم يبق لديهم صبر طويل فهم أرغب في الصلح ولكنهم أحسن دعاية ومقدرة على كتم ما هم فيه فيجب علينا أن نصمد وأن نصبر.

إن أهم شيء الآن هو معالجة الحالة النفسية في مصر لذلك تطلب الأمر

فيجب أن يتكاتف الجميع على ذلك. وسأتفاهم مع لطفي بك على ما يلزم

هذا وأسأل الله أن يجعلكم ذخراً للأمة وأن يحفظ عليكم الصحة والعافية

ورجائي الخاص أن ترحموا أنفسكم فتعتنوا بهذه الصحة الغالية وأغتنم

فرصة للراحة فأنتم عماد الأمة العربية في الشدة الأخيرة. ودمتم في

حفظ الله ع

المخلص

عبد الرحمن عزام

٢٤/١/٤٩

ولما كان الأمين العام لهيئة الأمم المستر بانش[8] على اتصال بالدول العربية بشأن التفاوض معها على هدنة دائمة فقد تسلّم أبي البرقية التالية من وزارة الخارجية السورية بتاريخ ١/٢/١٩٤٩ بواسطة المفوضية السورية بمصر:

«قابلوا الخارجية لديكم وأبلغوها الرسالة التالية:

البارحة تسلمنا من «بانش» رسالة تسلم لبنان مثلها يدعونا فيها بوصفه وسيطاً بالنيابة إلى الدخول بمفاوضة مع اليهود في «رودس» أو في مكان آخر بمقتضى قرار مجلس الأمن المؤرخ في السادس عشر من نوفمبر وذلك بقصد عقد هدنة دائمة طالباً إلينا إجابته خلال عشرة أيام، ذاكراً أنه وجّه نفس الدعوة إلى سائر الحكومات العربية عدا مصر لأنها تتفاوض الآن مع اليهود مشيراً إلى أن المفاوضات بين مصر وإسرائيل بعد أن خطت خطى موفقة في البدء طرأ عليها صعوبات بسبب إصرار مصر على تنفيذ قرار الرابع من نوفمبر. نرى من الضروري اجتماع اللجنة السياسية أو رؤساء الوزارات أو وزراء الخارجية العرب لتوحيد الخطة إزاء هذا التكليف ونحن إذ نؤيد كل التأييد الحكومة المصرية ونعتقد أن سائر الحكومات العربية تؤيدها في موقفها بالإصرار على قرار الرابع من نوفمبر

نحرص حرصاً شديداً على قبولها اجتماع اللجنة السياسية أو الوزراء لحضوره.

بلغوا نص الرسالة المتقدمة إلى سعادة عزام باشا مضيفين إليها ما يلي:

كان الأردن والعراق اقترحوا علينا في الأيام الأخيرة عقد اجتماع رباعي منهما وسورية ولبنان فلم نقبل بذلك.

نرجو بذل معاونتكم لإقناع أولي الأمر في مصر لقبول اجتماع اللجنة السياسية.

اطلعوا دولة لطفي بك على كل ذلك».

مفوضية الجمهورية السورية
مصر

الرقم .. ..
التاريخ ....١/ ٣/ ١٩٤٩....
١١,٢٠

قابلوا الحاج [illegible] وابلغوه الرسالة التالية :
البارحة تسلمنا من [illegible] رسالة [illegible] لبنان [illegible]
الى الدخول بمفاوضة مع اليهود في رودس او في مكان آخر [illegible]
المؤرخ في السادس عشر من نوفمبر وذلك لبحث [illegible] طالبا الينا اجابة خلال
عشرة ايام . [illegible] وجه نفس الدعوة الى سائر الحكومات العربية عدا مصر [illegible]
[illegible] مع اليهود مشيرا الى ان المفاوضات بين مصر واسرائيل [illegible]
[illegible] في البلاد [illegible] بسبب اصرار مصر على تنفيذ قرار الرابع نوفمبر
نرى من الضروري اجتماع اللجنة السياسية او رؤساء الوزارات او وزراء الخارجية العرب
لتوحيد الخطط ازاء هذا [illegible] ونرجو ان تؤيدكم التأييد الحكومة المصرية ونعتقد
ان سائر الحكومات العربية تؤيدها كذلك في موقفها بالمحافظة على تنفيذ قرار الرابع
نوفمبر نحرص حرصا شديدا على قبولها اجتماع اللجنة السياسية او الوزراء [illegible] حضوره .

بلغوا نص الرسالة المتقدمة الى سعادة عزام باشا مضيفين اليها ما يلي :
كان الاردن والعراق اقترحوا علينا في الايام الاخيرة عقد اجتماع رباعي منهما وسورية ولبنان
فلم نقبل ذلك .
نرجو بذل معاونتكم لاقناع اولي الامر في مصر لقبول اجتماع اللجنة السياسية .
اطلعوا دولة لطفي بك على كل ذلك .

وهذا هو نص البرقية المرسلة بالرموز من أبي إلى وزارة الخارجية السورية بتاريخ ٥ ـ ٢ ـ ١٩٤٩:

مفوضية الجمهورية السورية
مصر

الرقم ....
التاريخ ٥/٢/١٩٤٩

نص البرقية المرسلة من دولة لطفي الحفار بك الى وزير خارجية سورية بتاريخ ٥/٢/١٩٤٩

اجتمع في منزل رئيس وزراء مصر وزير خارجية مصر [illegible] جميل المدفعي عن العراق ولطفي الحفار عن سورية ووزير المملكة العربية السعودية [illegible] الزركلي ووزير لبنان ومندوب اليمن وامين الجامعة. وبعد المداولة في الوضع الحاضر نحو ثلاث ساعات اتفقوا على ما يلي:

١ ـ الاكتفاء الآن بهذه الاجتماعات بين ممثلي البلاد العربية لتنفيذ [illegible] لتوحيد وجهات النظر في السياسة المشتركة لدول الجامعة في الامور الراهنة الآن. وقد طلب وزير المملكة السعودية ان ابلغ دولة رئيس وزراء مصر رغبة جلالة الملك ابن سعود اجتماع اللجنة السياسية وذلك بناء على رغبة سورية فكان الجواب الاكتفاء بما تقدم وان الوضع الحاضر في مصر تقتضي بذلك.

٢ ـ تقرر الاستجابة لدعوة الوسيط بالنيابة التي وجهت اخيرا للدول العربية للاجتماع به فرادى او جماعات بشرط [illegible] في الزام اليهود احترام قرارات مجلس الامن الصادرة في ٤ و١٦ نوفمبر و٢٩ ديسمبر التي تحرم المباحثة بشأنها في رودس الآن. [illegible] ترجيح عدم اجابة الطلب.

٣ ـ تكون الاجتماعات بالوسيط او لجنة التوفيق فيما بعد جماعة وبالمفاوضة الرأي بين دول الجامعة سواء بالنسبة للهدنة الدائمة او التسوية النهائية لمشكلة فلسطين.

٤ ـ اذا اتصلت لجنة التوفيق بالحكومات العربية فرادى او جماعات [illegible] البحث في مشكلة اللاجئين [illegible] كاساس للدخول في اي بحث آخر، ومن قبيل الاحتياطات يحسن ان يطلب الى اللجنة معرفة رأي اليهود اولا في هذا الشأن.

٥ ـ رأى المجتمعون ان تتصل حكومات الدول العربية بدولتي بريطانيا وامريكا والطلب منهما استعمال نفوذهما بالضغط على اليهود لاحترام قرارات مجلس الامن واذا لم يستجب اليهود لذلك ان تستعمل الدولتان نفوذهما لدى مجلس الامن ومنظمة الامم المتحدة لتنفيذ العقوبات على اليهود ورفع الحظر المفروض على توريد الاسلحة للبلاد العربية واستبقائه على اليهود ومراقبة تهريب السلاح جوا وبحرا وبرا.

«اجتمع بمنزل رئيس وزراء مصر وزير خارجية مصر وجميل المدفعي عن العراق ولطفي الحفار عن سورية ووزير المملكة العربية السعودية خير الدين الزركلي ووزير لبنان ومندوب اليمن وأمين الجامعة. وبعد المداولة في الوضع الحاضر نحو ثلاث ساعات اتفق على ما يلي:

١ ـ الاكتفاء الآن بهذه الاجتماعات بين ممثلي البلاد الآنف ذكرهم لتوحيد وجهات النظر في السياسة المشتركة لدول الجامعة في الأمور الراهنة الآن. وقد أبلغني وزير المملكة السعودية أنه أبلغ دولة رئيس وزراء مصر رغبة جلالة الملك ابن سعود باجتماع اللجنة السياسية وذلك بناءً على رغبة سورية فكان الجواب الاكتفاء بما تقدم. وأن الوضعية الحاضرة بمصر تقضي بذلك.

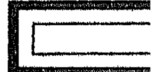
٢ ـ تقرر أن الاستجابة لدعوة الوسيط بالنيابة التي وُجهت أخيراً للدول العربية للاجتماع فرادى أو جماعة يتوقف قبولها على نجاحه في إلزام اليهود احترام قرارات مجلس الأمن الصادرة في ٤ و١٦ نوفمبر و٢٩ ديسمبر التي تجري المباحثات بشأنها في رودس الآن. وإلا فإنه لا فائدة ترجى من إجابة الطلب.

٣ ـ يكون الاجتماع بالوسيط أو لجنة التوفيق فيما بعد وباتفاق الرأي بين دول الجامعة سواء بالنسبة للهدنة الدائمة أو التسوية النهائية لمشكلة فلسطين.

٤ ـ إذا اتصلت لجنة التوفيق بالحكومات العربية فرادى أو جماعة يُحصر معها مبدئياً البحث في مشكلة اللاجئين وتسويتها كأساس للدخول في أي بحث آخر، ومن قبيل الإجراءات يُحسن أن يطلب إلى اللجنة معرفة رأي اليهود أولاً في هذا الشأن.

٥ ـ رأى المجتمعون أن تتصل حكومات الدول العربية بدولتي بريطانيا وأمريكا والطلب منهما لاستعمال نفوذهما بالضغط على اليهود لاحترام قرارات مجلس الأمن وإذا لم يستجب اليهود لذلك أن تستعمل الدولتان نفوذهما لدى مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة لتوقيع العقوبات على اليهود ورفع الحظر المضروب على توريد الأسلحة للبلاد العربية واستبقائه على اليهود ومراقبة تهريب السلاح بحراً وجواً وبراً».

إنني أنقل هذه الرسائل والبرقيات المتبادلة بين سورية ومصر عبر مؤتمر الجامعة العربية الذي انعقد في القاهرة سنة ١٩٤٩، ونحن اليوم في الوطن العرب كله، وبعد انقضاء خمسة عقود على تأسيس دولة اسرائيل، وتهجير سكان فلسطين وحدوث ثلاثة حروب بين العرب والاسرائيليين لا نملك إلا أن نقول ما أشبه اليوم بالبارحة بخصوص تمنّع اسرائيل من تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي وكأنها لا تعنيها بشيء!



هوامش الفصل الثامن عشر

(١) جريدة **المنار**، العدد الصادر بتاريخ ٨. ٨. ١٩٤٦.

(٢) في شهر أيلول من تلك السنة توجّهت وفود رسمية تمثل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى لندن لبحث القضية الفلسطينية مع الحكومة البريطانية.

(٣) جريدة **لسان الحال** البيروتية، العدد الصادر في ٢٨. ٩. ١٩٤٦.

(٤) كان السيد خالد العظم وزيراً للعدلية والاقتصاد الوطني في تلك الوزارة.

(٥) **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، الجزء الثاني، تحقيق الدكتور يوسف إيبش، ص ٦٧٠ وص ٦٨٣.

(٦) جريدة **بردى** عدد ٢٣. ١١. ١٩٤٧.

(٧) **يوميات هالة**، سلمى لطفي الحفار، دار العلم للملايين . بيروت ١٩٥٠. الطبعة الأولى، وصدرت الطبعة الجديدة مع مقدمةٍ لها بإسمي الذي أضحى بعد زواجي: سلمى الحفار الكزبري عن دار العلم للملايين . بيروت ١٩٩٥.

(٨) هو الذي خلف الكونت برنادوت في الوساطة بين العرب واليهود.

الفصل التاسع عشر

الإنقلابات العسكرية في سورية وموقفه منها



الإنقلابات العسكرية في سورية وموقفه منها

في صباح يوم الأربعاء الواقع في اليوم الثلاثين من شهر آذار (مارس) سنة ١٩٤٩ أفاق الدمشقيون على هدير الدبابات والمصفحات العتيقة تجوب شوارع المدينة فقبعوا في بيوتهم مذهولين وهرعوا إلى أجهزة الراديو لتلقّي أخبار إذاعة دمشق. كانت تبثّ موسيقى عسكرية على غير عادة ثم انقطعت تلك «المارشات» فاستمعوا إلى نشرة أخبار الساعة السابعة والربع قرأها مذيع بصوت متهدّج فقال:

«بلاغ رقم واحد

مدفوعين بغيرتنا الوطنية، ومتألمين مما آل إليه وضع البلد من جراء افتراءات وتعسّف من يدّعون أنهم حكامنا المخلصون، لجأنا مضطرين إلى تسلّم زمام الحكم مؤقتاً في البلاد التي نحرص على المحافظة على استقلالها كلّ الحرص. وسنقوم بكل ما يترتب علينا نحو وطننا العزيز غير طامحين إلى استلام الحكم، بل القصد من عملنا هو تهيئة حكم ديموقراطي صحيح يحلّ محلّ الحكم الحالي المزيّف.

وإننا لنرجو من الشعب الكريم أن يلجأ إلى الهدوء والسكينة مقدماً لنا كل المعونة والمساعدة للسماح لنا بإتمام مهمتنا التحريرية، وأن كلّ محاولة تخلّ بالأمن ويمكن أن تظهر من بعض العناصر الهدامة الاستعمارية ستقمع فوراً دون شفقة أو رحمة.

القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة[1]

٣٠ آذار ١٩٤٩»

ومنذ ذلك اليوم المشؤوم أضحت كلمة: «انقلاب» مألوفة على ألسن الناس لا في سورية فقط التي شهدت سلسلة من تلك الأحداث الخطيرة ومضاعفاتها، بل في كلّ من مصر والعراق وغيرهما من البلاد العربية في العقود اللاحقة.

كان طبيعياً أن تنتشر الإشاعات في دمشق وأن تحدث فيها بلبلة، ولما لم يسمع أحد في المدينة طلقة نار واحدة تشجّع السكان على التنقّل للإستفهام عما جرى وسيجري، وعن إسم

قائد الانقلاب وجماعته فسرعان ما علموا بأنه الكولونيل حسني الزعيم قائد الجيش المعروف بتهوّره. كان عمره يومئذ خمسين عاماً، وكان في حياته وبشهادة عديله الصحفي نذير فنصة الذي اشترك معه في مجرى الأحداث اللاحقة، مغامراً وناقماً على الحكم الوطني في سورية. ثم عُلم بأنه اعتقل رئيس الجمهورية الرئيس شكري القوتلي ورئيس الحكومة السيد خالد العظم الذي كان وزيراً للدفاع فيها، وعدداً من الوزراء والنواب ليلة الانقلاب، ووضعهم في سجن المزّة. وقد تلا البلاغ الأول بلاغات متلاحقة في يوم الانقلاب، ويقول السيد نذير فنصة في كتابه:

«قُطعت كل الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تربط دمشق بالمناطق السورية وبالعالم الخارجي، وذهبتُ إلى قيادة الشرطة العسكرية فوجدت الزعيم[٢] حسني الزعيم قد وصل لتوّه، وكان معه أكرم الحوراني وخليل الكلاس، وكان يواصل إصدار أوامره وإرشاداته سواء مواجهةً مع ضباطه أو بواسطة الهاتف، وكان أكرم الحوراني منهمكاً في إعداد البلاغات والبيانات التي صدرت في ذلك اليوم لتذاع من الإذاعة السورية»[٣].

في صبيحة يوم الإنقلاب زار قائده حسني الزعيم رئيس مجلس النواب الرئيس فارس الخوري بمنزله وأعلمه بما فعل وهو مضطرب، كما دعاه للتعاون معه فنصحه بدعوة المجلس للاجتماع في مقر البرلمان ليعرض عليه الأمر، فتردّد حسني الزعيم في الأخذ بهذا الاقتراح لأنه كان قد أمر بتطويقه، ثم اجتمع النواب في مبنى وزارة الخارجية للتداول في الموقف الحرج. وهنا أترك الكلام لأبي وقد دوّنه بيده وأرسله إلى جريدة الكفاح التي نشرت، فيما بعد، سلسلة مقالات عن أحداث إنقلاب حسني الزعيم بعنوان: «كنت في المزّة» بقلم صاحبها أمين سعيد إذ كان لأبي يومذاك موقف تاريخي شجاع رواه بقوله:

(لاحظت وأنا أقرأ الجزء الرابع عشر من الفصول اليومية التي تنشرونها عن عهد حسني الزعيم أنكم أوجزتم الكلام عن الاجتماع الذي عقده النواب في دار وزارة الخارجية يوم ٣١ ـ ٣ ـ ١٩٤٩، أي غداة الانقلاب، مع أن هذا الاجتماع كان خطيراً وإليكم ما جرى فيه، وقد كنت من حاضريه، أرويه لكم وأرجو إثباته خدمةً للتاريخ وتقريراً للواقع. فالذي حدث أن الأستاذ فارس الخوري خاطب النواب الذين كانوا حاضرين في الاجتماع، وما كان عددهم يقلّ عن خمسين نائباً فقال: «إن الزعيم أتم انقلابه وهو يريد التفاهم مع المجلس والتعاون معه فما رأيكم؟ وإنه الأولى أن نفكر في أهون الشرّين وأخفّ الضررين!» فانبرى له النائب لطفي الحفار بقوة وقال ما معناه: «إن نواب الأمة، نواب هذا المجلس أقسموا اليمين على احترام الدستور والمحافظة على أحكامه، وحيث إن الانقلاب الذي جرى أمس هو خرق للدستور، وعدوان صارخ عليه وعلى سلطة البلاد الشرعية، فإن اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة ووزير الدفاع وبعض الرجالات الرسميين أمر لا يجوز السكوت عنه، لذلك أطلب رفض هذا الطلب، وأطلب من إخواني النواب المحافظة على القسم المقدّس الذي هو في

أعناقهم، والعمل على احترام الدستور. وأفاض في ذلك كثيراً مما كان له أعمق الأثر في نفوس الحاضرين. وبعد أن انتهى من كلامه سأل الرئيس فارس الخوري النواب عما إذا كانوا يريدون التعقيب عليه، فتكلم الدكتور ناظم القدسي وكان مما قاله: «إن الظروف الطارئة قد تقضي على الإنسان بالتحرّر من يمينه، لذلك أرى أن على المجلس أن يعالج الحالة الحاضرة بالحكمة والروية». فأجابه لطفي الحفار بقوله:

«إن من كان مستعداً لكي يحنث بقسمه المقدّس فوزره عليه وحده!» ووصل في تلك اللحظة إلى دار وزارة الخارجية حسني الزعيم لمعرفة ما استقر عليه قرار النواب، وما كاد يدخل من الباب حتى انصرف نواب الحزب الوطني إلى ناديهم يتقدمهم لطفي الحفار، ثم تبعهم ممثلو الأحزاب الأخرى، وهكذا فشل الاجتماع. وفي مساء ذلك اليوم زار الدكتور القدسي والأستاذ وحيد الدويدري نائب أدلب النائب لطفي الحفار في منزله وهنّأه على موقفه هذا وخطابه الجريء، وقالا له «إننا فكرنا في الموقف وقد أتيناك بإسم إخواننا نحيّي فيك هذه الجرأة الوطنية، وإننا نشاطرك رأيك». ثم حدّدا له موعداً لعقد اجتماع في اليوم التالي للاتفاق على خطة مشتركة، ولكن هذا الاجتماع لم يتم».

دمشق نائب مطلع»

هذا ما كتبه أبي لجريدة الكفاح[٤] ونشرته تحت عنوان: «تصحيح لا بدّ منه ننشره للحقيقة والتاريخ». كما أن النائب المطلع هو أبي نفسه، فلقد وجدت هذا التصحيح بين أوراقه ومذيلاً بهذه العبارات التي أنهى فيها كلمته في ذلك الاجتماع بوزارة الخارجية:

«إن التاريخ والأحداث القديمة والحديثة أثبتت لنا أنه ما من انقلاب عسكري إلا وانتهى إلى إحدى نتيجتين: إما إلى الفوضى، وإما إلى دكتاتورية عسكرية جامحة، فاحذروا تلك العواقب الوخيمة، وفكروا طويلاً بها وارجعوا إلى ضمائركم!».

إنني ما زلت أذكر جيداً اضطراب أبي بسبب ذلك الانقلاب وأسفه الشديد لانفراط عقد النواب في أعقابه مما دفع حسني الزعيم إلى إصدار قرار بحلّ المجلس النيابي في ١ ـ ٤ ـ ١٩٤٩ وإلى تحكمه بالبلد وبمصائر الناس في خلال عهده الذي لم يبلغ خمسة أشهر. لقد أهان عدداً كبيراً من الشخصيات السياسية، وتولى بنفسه السلطتين التنفيذية والتشريعية، ثم أمر بإجراء استفتاء شعبي جرى في ٢٥ ـ ٦ ـ ١٩٤٩ وأعلن بموجبه انتخابه رئيساً للجمهورية، ومنح لنفسه لقب «مشير»، وحمل في صوره، عصا الماريشالية، وسلّم إلى حكومة لبنان زعيم الحزب القومي السوري الأستاذ أنطون سعادة الذي كان قد لجأ إلى سورية في عهده، فرحّب به وأعطاه الأمان ثم تخلّى عنه[٥]. وفي ١٤ ـ ٨ ـ ١٩٤٩ أعدم حسني الزعيم ورئيس وزارته محسن البرازي رمياً بالرصاص ليلة حدوث الانقلاب العسكري الثاني في سورية بقيادة قائد

اللواء الأول في الجيش سامي الحناوي الذي دعا السيد هاشم الأتاسي لتشكيل الوزارة ولتسلّم رئاسة الدولة. إن الكتب والمذكرات التي نشرها الذين عاصروا تلك المراحل المأساوية من الشخصيات السياسية والعسكرية موجودة اليوم في المكتبات العربية، ولما كنت أكتب سيرة حياة أبي وانعكاسات تلك الأحداث عليه فقط فإني أؤثر التركيز عليها، فأقول إن ردّة فعل حسني الزعيم على خطابه في يوم اجتماع نواب المجلس بمبنى وزارة الخارجية، ولا سيما على دعوته لهم برفض ما فعله، وبالتضامن لاتخاذ موقف شريف وقوي لتوقيفه عند حدّه، والإفراج عن رئيس الجمهورية والموقوفين معه، وإعادة الأمور الدستورية إلى طبيعتها، كانت ردّة فعل قائد الانقلاب هي فرض الإقامة الإجبارية عليه في بيته التي استمرت أربعين يوماً. لقد فوجئنا في ١ ـ ٤ ـ ١٩٤٩ أي في صباح اليوم الذي تلا اجتماع النواب غداة الانقلاب بوجود حراسة مشدّدة أمام بيت أبي في شارع الرشيد، ولم يسمح لنا آمر الحرس بالدخول إليه إلاّ بعد أن رأى هوياتنا. أربعون يوماً أرغم في خلالها على المكوث في البيت، ومُنع من استقبال أحد ما عدا أفراد أسرته. أما كيف تم الإفراج عنه، ورفعُ الحراسة فإن الفضل في ذلك يعود إلى الزعيم عبد الحميد كرامي، نسيبنا، الذي علم بالأمر، وأتى لمقابلة حسني الزعيم من بيروت حيث كان رئيساً للوزارة اللبنانية، فتغدّى معه، وطلب إليه أن يُلغي قراره بفرض الإقامة الإجبارية على أبي، ففعل بالحال، وأعلمنا الزعيم كرامي الذي أتى لزيارتنا قبل رجوعه إلى لبنان بأن حسني الزعيم قال له:

«لو وافق النواب لطفي الحفار في ذلك اليوم على طلبه بإعطائي الأمان، والإفراج عن الموقوفين، وعودة الأمور إلى نصابها السابق لكانوا خربوا بيتي... ومع ذلك أقول لك بأنني أحترم ذلك الرجل لأنه شريف ولأنه جريء!».

وهكذا رُفعت الرقابة عن أبي وألغيت الإقامة الإجبارية ولكنه كان متشائماً في أحاديثه معنا، ومع إخوانه، ليقينه بأن بلادنا ستشهد إنقلابات عسكرية متتالية لن تجني منها البلاد إلا الفوضى وخنق الحريات، كما هي الحال في دول أمريكا اللاتينية. ولقد نشر الوطني السيد وجيه بيضون في الجزء الثاني من مقالات أبي وخطبه وأحاديثه التي جمعها في جزأين سنة ١٩٥٤ هذه الحادثة تحت عنوان «موقف تاريخي» وعقّب عليها بقوله:

«هذا ما جاء في جريدة الكفاح الصادرة بتاريخ ٢٧ ـ ١١ ـ ١٩٤٩ ننشره هنا للحقيقة والتاريخ. وقد كانت الحوادث المتعاقبة مصداقاً لما جاء في كلمة المناضل الوطني لطفي الحفار لأن الحكم في بلادنا، بعد هذا الانقلاب العسكري، أصبح حكماً دكتاتورياً مطلقاً في معظم الأحيان وإن كان بعضه مقنّعاً باسم الدستور الرئاسي. ومرت تجارب قاسية كُمّت فيها الأفواه وفُقدت الحريات،

وضاعت المقاييس مدة خمس سنوات متتالية إلى أن انتهى عهد طغيان العقيد أديب الشيشكلي، لذلك لم نسمع شيئاً من صاحب هذه الذكريات لأنه بقي معارضاً ومقاوماً لتلك الأوضاع الشاذة حتى طباعة هذه المختارات من خطبه وأحاديثه ومقالاته.

دمشق - شهر أيار «مايس» ١٩٥٤- وجيه بيضون»[٦]

إن ما كتبه السيد وجيه بيضون عن اعتزال أبي العمل السياسي مطابق للواقع لأنه ظلّ خارج الحكم ومصراً على عدم تدخّل العسكريين فيه. ففي أواخر عهد سامي الحناوي جرت انتخابات في سورية فحصل حزب الشعب على أكثرية في المجلس التأسيسي المنتخب الذي وضع دستوراً جديداً للبلاد. يقول اللواء راشد الكيلاني في مذكراته ما يلي:

«... فأشيع وقتذاك بأن حزب الشعب صاحب الأكثرية في هذا المجلس سوف يقرر الوحدة مع العراق. عند ذلك قامت الجبهة المعادية لهذا الاتجاه، وعلى رأسها أكرم الحوراني والعقيد أديب الشيشكلي بتحركها السريع لإفساد هذا المخطط»[٧].

وهكذا استطاع أديب الشيشكلي قائد اللواء الأول القيام بانقلاب على سامي الحناوي في ١٩ ـ ١٢ ـ ١٩٤٩، فسجنه ثم أطلق سراحه فغادر الحناوي دمشق إلى بيروت حيث قتل فيها على يد السيد حرشو البرازي أحد أقرباء محسن البرازي. في أول الأمر سلّم العقيد الشيشكلي الحكم إلى السياسيين المدنيين وكلف الدكتور ناظم القدسي بتشكيل وزارة استمرت يومين فقط فشكل السيد خالد العظم حكومة بعدها استمرت خمسة أشهر ونيّف من تاريخ ٢٧ ـ ١٢ ـ ١٩٤٩ حتى ٤ ـ ٦ ـ ١٩٥٠، ثم عقبتها حكومة برئاسة الدكتور ناظم القدسي فانقلبت الجمعية التأسيسية في عهدها إلى مجلس نيابي، بعد أن أنجزت الدستور الجديد، وانتخب رئيس الدولة هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية في ٥ ـ ٩ ـ ١٩٥٠. كان الرئيس الأتاسي على اتصال دائم بإخوانه الوطنيين، ولا سيما بالسيد فارس الخوري وبأبي غير أنهما آثرا عدم الاشتراك بالوزارات التي تألّفت في عهده ذاك، وكنا نحن، والدتي، رفيقة نضاله الطويل، وإخوتي وأنا نستمع إلى أحاديثه عن الأوضاع المتقلّبة الهشّة، ونستشفّ منها خوفه على مستقبل البلد. ولقد استأنف في تلك المرحلة عمله في مؤسسة مياه الفيجة كمراقبٍ عام فيها، وهو يتابع الأحداث بقلق، فكان له موقف معارض بشدّه عندما قرّرت حكومة السيد خالد العظم القطيعة الاقتصادية مع لبنان والانفصال الجمركي والنقدي عنه في ١٣ ـ ٣ ـ ١٩٥٠ لأنه كان غيوراً على مصلحة البلدين، سورية ولبنان، التي لا تتحقق، في رأيه، إلا بالتفاهم الودّي التام على المصالح المشتركة بينهما، وعلى توطيدها ولو تطلّب ذلك من سورية بعض التضحيات. إن موقفه الجريء من تلك القطيعة بات معروفاً في المحافل السورية واللبنانية منذ ذلك التاريخ إذ

أعلن معارضته لها في حديث إذاعي بثته محطة إذاعة الشرق الأدنى بتاريخ ٢٩ ـ ٥ ـ ١٩٥٠، ونشرته الصحف السورية في اليوم ذاته وبعض الصحف اللبنانية. في ذلك الحديث الذي أذاعه من محطّة الشرق الأدنى بتكليف منها بمناسبة ذكرى العدوان الفرنسي على دمشق أتى على ذكر النضال الوطني منذ أن فُرض الانتداب على سورية ولبنان، ثم قال ما يلي:

«... وفي غمرة الأحداث الخطيرة التي نعيشها، والوضع المتردّي في سورية بسبب الانقلابات العسكرية فيها أقبلنا، باستخفاف لا حدّ له، على تقرير مبدأ الانفصال عن لبنان الذي هو منا، ونحن منه لحماً ودماً. فماذا كانت آثار هذه الخطة الاقتصادية واللاوطنية التي قام البعض باتباعها والدعوة إليها، وألقينا فيها بأنفسنا في بيداء مجهولة النتائج السياسية والوطنية والاقتصادية، فهل نستطيع أن ننكر نتائج التصدّع السياسي الذي سينشأ عن هذا الانفصال في المستقبل القريب والبعيد؟ والأغرب هو أن هذه الخطوات المتسرّعة في توسيع شقة الخلاف بين سورية ولبنان جاءت في الزمن الذي يُعمل فيه لإنجاز قواعد الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، فضربنا المثل بما صنعناه على أن هذه المساعي عقيمة من جميع الوجوه، وأن أعمالنا تذهب سُدى في تناقضها بين الدعوة إلى الشيء والعمل ضدّه. لا عجب إذن إن لم نعد موضع احترام الدول العربية الأخرى، وإن لم ينجح الدفاع المشترك، ولم يُنجز التعاون الاقتصادي»[٨].

قام العقيد أديب الشيشكلي بعدة محاولات في تلك الفترة لإقناع أبي بالاشتراك في الوزارة فلم يفلح وقد وجدت صورتين لهما معاً احتفظ بهما أبي مع الوثائق التي ائتمنني عليها قبل وفاته كانت الأولى قد أخذت لهما في حفلة المفوضية الايرانية بدمشق التي دعت إليها بمناسبة عيد «نيروز» أي عيدها القومي، في شهر آذار (مارس) سنة ١٩٥٠، فأحببت أن أنشرها للتعبير الظاهر في عينيّ أبي وهو ينظر إليه نظرةً نستجلي منها اللوم والاستغراب، وقد سجّل على ظهرها أسماء الظاهرين فيها من اليمين وهم: الصحفي زهير الكزبري، ثم الشيشكلي، ورئيس الشرطة العسكرية محمود شطرا، والصحفي حبيب كحالة، والسيدين صبري العسلي وحسني البرازي.

أما الصورة الثانية فإن لها قصة طريفة حدثنا عنها أبي مفادها أنه التقى به في السنة ذاتها، وفي حفلة إحدى المفوضيات الأجنبية، فأراد الشيشكلي أن يعانقه بحرارة ثم دعا المصوّر لالتقاط صورة لهما في تلك الوضعية ففعل، وفيها يظهر على وجه أبي تعبير الدهشة والاستغراب، كما يظهر الشيشكلي مسروراً ضاحكاً، ولقد سجّل أبي على ظهرها ما حدثنا به، وأسماء الظاهرين فيها وهم من اليمين السادة: توفيق شامية وصبري العسلي وحسني البرازي خلف أبي، والعقيد الشيشكلي ورئيس الشرطة العسكرية محمد شطرا، والصورتان منشورتان في هذا الكتاب.

في شهر تموز (يوليو) سنة ١٩٥٠ أقام نادي الحزب الوطني في حلب احتفالاً كبيراً بمناسبة ذكرى وفاة الزعيم الراحل سعد الله الجابري فتوجّه أبي إليها وألقى خطاباً مؤثراً أمام حشد كبير من الشباب والشخصيات التي شاركت في ذلك الاحتفال لما للزعيم الجابري من مكانة سامية في قلوبهم ويبدو في الصورة التي أنشرها في موضع آخر عن ذلك الاحتفال تمثال نصفي للزعيم سعد الله الجابري وأبي والى يمينه الدكتور عبد الرحمن الكيالي والى يساره السيد ميخائيل اليان.

المناسبات الاجتماعية التي كان أبي يشارك فيها وقتئذٍ كانت عائلية في أكثر الأحيان، ولقد عرفت حياتنا العائلية استقراراً لم نعهده من قبل لأنه أضحى يقضي أوقاتاً طويلة في البيت سواء مع الكتب التي كان يطالعها فيه، أو مع شلّة من أصدقائه الذين يرتاح إليهم، بعضهم من زملائه أعضاء مؤسسة مياه الفيجة، وبعضهم الآخر من العلماء والشعراء والكتاب أمثال الشيخ بهجت البيطار، وبدوي الجبل وشفيق جبري والدكتور نجيب الأرمنازي والسيد رشدي الحكيم. لقد سعدنا في تلك السنوات التي امتدت من سنة ١٩٥٠ حتى سنة ١٩٥٤ بتفرّغه لنا ولأولادنا لأنه كان صديقاً للجميع، وزوجاً عطوفاً وأباً وجداً رؤوفاً، كما كان شديد التعلق بإخوته وأولادهم، وودوداً لجدتي لأمي وأخوالي وخالاتي وجميع الذين يلوذون به من ذوي الرحم. وما زلنا نذكر بكثير من الغبطة والحنين تلك السهرات والنزهات التي كنا نقوم بها بصحبته الحلوة لأنه كان رجلاً جميل الصحبة، محباً للطبيعة وللموسيقى والغناء العربي الأصيل. من تلك السهرات التي لا تنسى كانت دعواته لنا جميعاً لمشاركته في الاستماع عبر الراديو إلى حفلات كوكب الشرق أم كلثوم في أول يوم خميس من كلّ شهر، وكثيراً ما طربنا لطربه حتى أضحينا من عشاق صوت أم كلثوم وأغانيها الرائعة.

كان أبي رجلاً عاطفياً جداً، وكان حزنه كبيراً على الأصدقاء الذين افتقدهم، ففي أواخر سنة ١٩٥٠ فُجع لبنان وسورية والوطن العربي بوفاة الزعيم الكبير عبد الحميد أفندي كرامي الذي تربطنا به أواصر قرابة[٩] قديمة، وصداقة متينة بينه وبين أبي وزملائه الوطنيين في سورية. لقد حزنا على فقده حزناً كبيراً، وتوجّه أبي إلى مدينة طرابلس في ٧ ـ ١ ـ ١٩٥١ للمشاركة في حفلة تأبينه، وألقى فيها رثاءً جاء فيه ما يلي:

(عرفته منذ ثلاثين سنة ونيّف، وخبرته في مختلف الظروف والمناسبات، وجالسته في السراء والضراء، وتحدثت إليه في أحوالنا العامة والخاصة وما تعاقب على هذه البلاد في مدى ثلث قرن من المحن والأرزاء، فكان حصاد هذه الخبرة الطويلة أن رأيت فيه رجل التضحية والإيثار، والاستقامة والنزاهة في معالجة المشكلات، وممارسة الأحكام، والإيمان الكامل بحق أمته وبلاده، والصبر على

المكاره في جميع مراحل حياته الحافلة بالمكارم وأنواع الجهاد، فكانت له من هذه الخلال قوة الزعامة الحقيقية بين أهله وإخوانه وبني وطنه، على اختلاف نحلهم ومذاهبهم وأديانهم. وقلّ إن رأيت زعيماً تلتفّ حوله القلوب، وتُذعن لكلمته الجماهير من الخاصة والعامة مثل عبد الحميد كرامي ذلك لأنه كان، رحمه الله، يتمتع بكثير من الصفات السامية، والأخلاق الفاضلة، وأخصّها التضحية والاستقامة والإيمان.

أما «التضحية» فقد كانت في سبيل عقيدته الوطنية لأنه نادى، منذ أفل نجم فيصل الأول رحمه الله عن هذه البلاد، نادى مع إخوانه الوطنيين العاملين في سورية ولبنان بالدعوة إلى بذل ما عزّ وهان لتحقيق استقلالها وحريتها ووحدتها، ومقاومة الأجنبي المغتصب. كان هو وبيته الكريم وإخوانه في الشمال الذين آمنوا بدعوته، وأسهموا معه في نضاله، القوة الغلابة لمقاومة المحتلّ وأعوانه. إن الموقف أيها السادة لا يسعني لتعداد هذه المآثر، وأكثركم يعلم منها مواقفه في الماضي القريب والبعيد تغمده الله بواسع رحمته.

وأما «الاستقامة» فهي الصفة الثانية من صفاته التي رافقته في جميع أدوار حياته ومراحل جهاده، ولا أعتقد أن الجماهير انقادت لزعيم لها إذا لم تكن مؤمنة بنزاهته واستقامته، النزاهة بالقصد، والاستقامة بالعمل.

وأما «الإيمان» فإنه هو الذي يخلق الزعامة ويكوّنها ذلك لأن صاحبه يعمل بقوة إيمانه ووحيه لخدمة أمته وبلاده. وأصحاب الإيمان الذين يقومون بالدعوة لما يؤمنون به يتعرّضون للكثير من النوازل والكوارث والصعاب ولكنهم يتحملونها بصبرٍ وقوةٍ وجلد، والمؤمنون هم الذين يتحلون بالشجاعة والإقدام، دون تلجلج أو ضعف. فلقد كان فقيدنا الفذّ ذلك الرجل المؤمن الصابر الشجاع، احتمل الأذى والعدوان في سبيل دعوته، وتعرض، رضي الله عنه، للمنافي والسجون والمؤامرات الدنيئة على حياته، وحتى على حياة أشقائه، ولكن أعداءه لم يستطيعوا النيل من هذا الإيمان ولم يُضعفوا من جذوته المتقدة، وباؤوا بالخزي والفشل والفرار.

وبعد، بماذا أحدثكم عما أعرف عن إشراق حجته، وجمال أحاديثه، وأسلوبه الأخاذ، وتواضعه الجم؟ بهذه الصفات الحميدة كان فقيدنا العظيم يدعو لمبادئه الوطنية، ويبشّر بغاياته القومية، ويعلّم الناس معاني الحرية والاستقلال والوحدة. رحم الله فقيدنا الكبير عداد حسناته، وألهمنا الاقتداء بحسن سيرته، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

طرابلس ـ ٧ ـ ١ ـ ١٩٥١

لطفي الحفار

ذكرت آنفاً أن الصلة بين الرئيس هاشم الأتاسي وبين أبي كانت وثيقة دونما انقطاع، ولما كانت سنة ١٩٥١ حافلة بأحداث داخلية في سورية اقتضت تشكيل وزارات متعاقبة تولّى

رئاستها أولاً الدكتور ناظم القدسي للمرة الثالثة واستقال في ٢٧ ـ ٣ ـ ١٩٥١، ثم شكّل السيد خالد العظم وزارة للمرة الرابعة واستقالت في ٩ ـ ٨ ـ ١٩٥١ ثم ألّف السيد حسن الحكيم وزارته الثانية واستقالت حكومته في ١٠ ـ ١١ ـ ١٩٥١ فكلّف الرئيس الأتاسي الدكتور معروف الدواليبي بتشكيل وزارة لم تعش سوى يومين فقط بسبب عودة الجيش لتسلّم الحكم في أجواء مضطربة للغاية بتاريخ ٢٩ ـ ١١ ـ ١٩٥١، ذكرها رئيس الوزارة السابق السيد حسن الحكيم في مذكراته فقال:

«في اليوم الأول من شهر كانون الأول (يناير) سنة ١٩٥١، وبموجب الأمر العسكري رقم (١) تولى العقيد الشيشكلي رئيس الأركان العامة ورئيس المجلس العسكري الأعلى مهام رئاسة الدولة متمتعاً بكافة الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية. وفي ٢ ـ ١٢ ـ ١٩٥١ وبموجب المرسوم رقم (١) أصدر العقيد أديب الشيشكلي مرسوماً بحلّ مجلس النواب»[١٠].

في اليوم ذاته نفد صبر الرئيس هاشم الأتاسي فبعث بكتاب استقالته إلى مجلس النواب، أي يوم صدور المرسوم بحلّه، وغادر دمشق إلى مدينته حمص، فتوجّه أبي إليها لزيارته، وحدثنا عن خيبة أمله، وعما عاناه في مدة حكمه من مزعجات، وما بذله من تضحيات بغية إنقاذ سورية من الفوضى والازدواجية في الحكم. وأضاف أبي يقول إن الرئيس الأتاسي قَبِلَ التعاون مع العسكريين الذين لجأوا إليه لتفادي استتباب الحكم الديكتاتوري لا رغبة منه بالمناصب الحكومية والرئاسات لأنه قضى حياته كلها في النضال الوطني الشريف، وظلّ محترماً وموضع تقدير حتى نهايتها.

بعد أن تسلّم الشيشكلي مهام رئاسة الدولة شكّل الزعيم فوزي سلو وزارتين وتولّى السلطتين التشريعية والتنفيذية بموجب الأمر العسكري رقم (٢) استناداً إلى مذكرات السيد حسن الحكيم (ص ٢١٩) وأصدر مرسوماً في ٦ ـ ٤ ـ ١٩٥٢ بحلّ جميع الأحزاب والمنظمات السياسية، كما أرسل الشيشكلي إلى حكومة فوزي سلو مشروع دستور جديد يقوم مقام دستور ٥ ـ ٩ ـ ١٩٥٠ الذين وضعته الجمعية التأسيسية المنتخبة...

في تلك الفترة المشحونة بالتوتر بين العسكريين والمدنيين، أي في شهر حزيران (يونيو) سنة ١٩٥٢ تنادى السياسيون من مختلف الأحزاب ومنهم أبي، وعدد كبير من المستقلين وعقدوا مؤتمراً في حمص فتدارسوا الحالة العامة ثم أصدروا بياناً مطولاً وجهوه «إلى رئيس الأركان العامة للجيش السوري الزعيم أديب الشيشكلي باعتباره المسؤول الأول عن الوضع الحالي في الجمهورية السورية بتاريخ ٢٠ ـ ٦ ـ ١٩٥٣، شرحوا فيه الأضرار الناجمة عن فقدان الحريات العامة في ظلّ الحكم الفردي، وعن حلّ الأحزاب السياسية، وعن زجّ بعض المواطنين في

السجون من غير أن يطبق عليهم القانون، أو أن يحالوا إلى القضاء وتتاح لهم فرص الدفاع عن أنفسهم. كما طالبوا بإجراء انتخابات عامة ينبثق عنها مجلس نيابي توكل إليه مهمة وضع دستور في ظل الديموقراطية والحرية، واعترضوا على نيّة الحكم القائم بتشكيل لجنة من الموظفين وتكليفها بوضع دستور لكي يُطرح بعد ذلك على التصويت الشعبي مما يتنافى مع المبادىء الأساسية التي يقوم عليها حكم برلماني سليم ينقذ البلاد من الحكم الفردي وأخطاره عليها حاضراً ومستقبلاً، وفي الختام ناشدوا الشيشكلي لكي يلقى بيانهم أذناً صاغية لتجنيب الأمة الأخطار التي تحيق بها من كل جانب. لقد وقّع هذا البيان عدد كبير من الشخصيات السورية في طليعتهم قائد الثورة السورية سلطان الأطرش، وأبي لطفي الحفار والسادة رشدي كيخيا وحسن الحكيم وحسني البرازي وعبد الرحمن الكيالي وصبري العسلي وزكي الخطيب ومحمد العايش ومنير العجلاني وأكرم الحوراني وعدنان الأتاسي وميخائيل اليان وميشيل عفلق وهاني السباعي وإحسان الشريف وعفيف الصلح ونسيب البكري ورشاد برمدا وعلي بوظو وعبد الوهاب حومد وفرحان الجندلي وشاكر العاص، ومحمد الشواف، إلى جانب عدد كبير من النواب، ونقباء المحامين ونقيب الأطباء، وعدد كبير آخر من رجالات الأحزاب والمستقلين. أما الرئيس الجليل هاشم الأتاسي الذي لجأ إليه وإلى حكمته وخبرته هؤلاء الرجال فقد وافقهم على نصه وذيّله بالكلمة الآتية وبتوقيعه:

«لما كانت الأوضاع القائمة في سورية منذ تسعة عشر شهراً قد أشاعت القلق في النفوس وكان إعلان المسؤولين فيها عن اعتزامهم وضع دستور جديد لها قد زاد في القلق والاضطراب، ولما كان من حق كل مواطن، بل من واجبه أن يهتم لشأن بلاده ويحسب حساباً للمغارم التي تترتب على مثل هذا الأمر الخطير فإن طائفة من رجالات البلاد المعروفين بقديم بلائهم وسابق عملهم في حقل الوطنية والقومية العربية قد تنادوا إلى النظر فيما آلت إليه حال البلاد ثم اجتمعت كلمتهم على هذا البيان وذيلوه بتواقيعهم. وأني كنت على اتصال بسعي هؤلاء العاملين المخلصين فأعلن بصراحة أنهم مارسوا حقاً طبيعياً ومقدساً لكل مواطن وقاموا بواجب تندبهم إليه الوطنية، والحرص على تفادي الأخطار التي تتعرض إليها البلاد. وتبعاً لما تقدم فإني أعلن تأييدي للبيان تأييداً تاماً مطلقاً في غير قيد ولا تحفظ، والله سبحانه وتعالى وليّ التوفيق.

في ٢٠ ـ ٦ ـ ١٩٥٣ هاشم الأتاسي.»

ولكن هذا البيان لم يلق من العقيد الشيشكلي ولا من معاونيه في الجيش أذناً صاغية إذ سرعان ما أقر مجلس الوزراء برئاسة الزعيم فوزي سلو مشروع الدستور الجديد بتاريخ ٢١ ـ ٦ ـ ١٩٥٣ كما جاء في مذكرات السيد حسن الحكيم، على أن يجري استفتاء عام بشأنه وانتخاب رئيس للجمهورية. وقد تم هذا الاستفتاء يوم الجمعة في ٢٧ شوال سنة ١٣٧٢، و١٠

ـ ٧ ـ ١٩٥٣ وأسفر عن تأييد المشروع الذي بني على النظام الرئاسي وعلى انتخاب أديب الشيشكلي رئيساً للجمهورية وكان المرشح الوحيد لها.

من المصدر نفسه والمصادر الأخرى التي أرّخت تلك الحقبة وقفنا علي أن الشيشكلي أضحى رئيساً للجمهورية، وتسلّم مهام منصبه في ١١ ـ ٧ ـ ١٩٥٣ وشكّل حكومة، بعد استقالة حكومة فوزي سلو، دامت سبعة أشهر، في ظروف عسيرة، استقال منها بعض الوزراء، وانتهى عهد الشيشكلي وعهدها بانقلاب عسكري جديد فاستقال وغادر سورية إلى لبنان[١١]. وهنا أعود إلى مذكرات السيد حسن الحكيم الذي وضّح ما حدث فقال: (حدث صباح الخميس ٢٣ جمادي الآخره سنه ١٣٧٣ و٢٥ ـ ٢ ـ ١٩٥٤ حركة تمرد في منطقة القيادة الشمالية للجيش أُعلن فيها انفصالها عن حكومة الشيشكلي فاستقال على أثرها من منصب رئاسة الجمهورية مساء ذلك اليوم، وغادر البلاد ليلاً إلى لبنان. وبدعوة من قواد هذه الحركة عاد السيد هاشم الأتاسي عصر يوم الأثنين في ١ ـ ٣ ـ ١٩٥٤ إلى العاصمة دمشق لإكمال مدة رئاسته)[١٢].

بعد رجوع الرئيس الأتاسي إلى منصبه بدمشق تألفت أربع وزارات، اشترك فيها الوطنيون وترأسها تباعاً السادة صبري العسلي، وسعيد الغزي وفارس الخوري وصبري العسلي مرة ثانية ولكن أبي لم يشترك ولا في واحدةٍ منها بسبب عدم ارتياحه لما كان يجري من أحداث داخلية وخارجية. أما الأحداث الداخلية فقد تبيّن فيما بعد أنها أدّت إلى انشقاق بين أعضاء الحزب الوطني وانسحاب أبي والرئيس فارس الخوري منه، وأما الخارجية فبسبب انقسام رأي السياسيين والعسكريين حول التقارب مع العراق أو مع مصر. ولا بد هنا من أن نذكر أن انقلاباً عكسرياً كان قد حصل في مصر في ٢٢ ـ ٧ ـ ١٩٥٢ باسم: «الضباط الأحرار» أطاح بحكم الملك فاروق فولوا اللواء محمد نجيب رئاسة مجلس الثورة، وأصدروا قانون الإصلاح الزراعي، وحلوا الأحزاب السياسية، ثم أعلنوا اللواء محمد نجيب رئيساً للجمهورية المصرية والبكباشي جمال عبد الناصر نائباً له في ١٨ ـ ٦ ـ ١٩٥٣ وبعد ذلك أضحى عبد الناصر رئيساً للجمهورية عقب تنحية محمد نجيب في سنة ١٩٥٤.

كان أبي رحمه الله يحسب لتلك الأحداث الخطيرة في الوطن العربي ألف حساب لأنها أحدثت بلبلة كبيرة، وجعلت سورية حائرة بين تياريّ مصر والعراق: إما الإنضمام إلى حلف بغداد وإما إلى حلف الدفاع المشترك مع مصر، فكان في سنتي ١٩٥٤ و١٩٥٥ على اتصال دائم بالرئيس شكري القوتلي الذي كان يقيم في الاسكندرية مع أفراد أسرته منذ أن تم الإفراج عنه في أعقاب الانقلاب العسكري الأول في سورية الذي قام به حسني الزعيم سنة ١٩٤٩.

ولقد صدقت نبوءة أبي يومئذ، بل تحذيره للنواب غداة انقلاب حسني الزعيم بأن ذلك الانقلاب العسكري الأول حدث خطير سوف تليه سلسلة انقلابات في بلادنا تغيّر وجه التاريخ فيها إلى ما لا تحسن عقباه فيما إذا نجح وتسلّم القائمون به الحكم... وما زلت أذكر جيداً انشغال باله على ما كان يحدث، وخشيته من نتائجه، وكيف كان يعود من اجتماعات الحزب الوطني مضطرباً، وثم توجه إلى الاسكندرية لزيارة الرئيس القوتلي في ٥ ـ ٦ ـ ١٩٥٤ للتداول معه فيما ينبغي عمله على الصعيد الوطني والعربي، ولدعوته إلى العودة لسورية بعد ذلك الغياب الطويل، فأعرب له الرئيس القوتلي عن رغبته في العودة شرط أن تجرى انتخابات نزيهة حرة في سورية. ولقد جرت تلك الانتخابات في ٤ و٥ ـ ١٠ ـ ١٩٥٤ ولكن أبي لم يرشح نفسه فيها، وعقد المجلس النيابي الجديد أولى جلساته في الرابع عشر منه ثم كلف الرئيس الأتاسي الرئيس فارس الخوري بتشكيل حكومة ظلت في الحكم ثلاثة أشهر فقط من ٢٩ ـ ١٠ ـ ١٩٥٤ حتى ٢٧ ـ ٢ ـ ١٩٥٥ بسبب خلاف نجم بين أعضائها واستقالة وزيرين منها هما السيدان فاخر الكيالي والشاعر بدوي الجبل (أحمد سليمان الأحمد) وقد نجم عن انفراط عقدها خلاف بين أعضاء الحزب الوطني أدى إلى انسحاب كلّ من فارس الخوري منه وأبي في ٧ ـ ٢ ـ ١٩٥٥. في التاريخ نفسه أدلى أبي بحديث إلى الصحف شرح فيه أسباب انسحابه من الحزب الوطني فنشرته وهذا نصه:

ـ «س: هل صحيح ما نشرته بعض الصحف من أن الحزب الوطني قرر في اجتماعاته الأخيرة استقالة وزرائه من الحكومة، وهل أنتم موافقون على ما أحاط بها من مناورات؟

ـ ج: أنا بعيد جداً عن فهم هذه المناورات ولم أشترك في حياتي السياسية بمؤامرات أو مداورات من هذا النوع فكنت وما زلت أحب الصراحة والصدق في قول ما اعتقده، وعمل ما يجب عمله مع الذين جمعتنا وإياهم المبادىء الوطنية، والغايات القومية والمثل العليا، ولكني مع الأسف أرى أننا ننزلق ونساق لمعالجة الصغائر دون الاهتمام بما يمسّ بلادنا وكياننا من أخطار داخلية وخارجية. لذلك أراني مضطراً لأعلن بأني أؤثر الانسحاب من الحزب الوطني، وقد أرسلت إلى الإخوان المجتمعين مساء اليوم كتاباً يشعرهم بذلك، راجياً لهم التوفيق والسداد.

ـ س: هل يعني ذلك أنكم تنسحبون من الأعمال السياسية؟

ـ ج: إن من شبّ على خدمة مبادئه القومية ومثله الوطنية العليا، وقضى أربعين سنة ونيف في خدمة هذه المبادىء، والتضحية في سبيلها، لا يستطيع أن ينصرف أو ينسحب من عمله السياسي والوطني، بل لا يستطيع إلا أن يبقى في ميدان العمل والنضال دون ضعف أو وناء لدفع الأذى عن البلاد، والدعوة إلى العمل الصالح المستقيم بقدر ما عنده من إيمان وإخلاص. وميدان العمل والتضحية لا تحدده الأحزاب أو الأشخاص، ولكل حادث حديث»

ولقد وجدت بين أوراق أبي رسالتين هامتين تتعلقان بأحداث عامي ١٩٥٤ و١٩٥٥ وموقف أبي منها الأولى منه إلى السيد صبري العسلي الذي كان الأمين العام للحزب الوطني بتاريخ ٦ - ١١ - ١٩٥٤ وهي توضح استياء أبي من مواقف بعض زملائه في الحزب، وانقطاعه عن اجتماعاتهم وأسبابه وهذا نصها:

(دولة الأخ العزيز صبري بك العسلي المحترم الأمين العام للحزب الوطني

تلقيت دعوتكم إلى مكتب الحزب الوطني مساء يوم غدِ الواقع في ٧ - ١١ - ١٩٥٤ وما أدري ماذا يراد من هذه الدعوة بعد هذا الانقطاع الطويل بالنسبة إليّ وقد توالت الأحداث الكبيرة منذ زوال عهد الطغيان الفردي حتى الآن وكانت الأعمال الحزبية تقرر وتنفذ بإرادة أفراد واستئثارهم من بين أعضاء الحزب الوطني دون الرجوع إلى الهيئات التي نصّ عليها نظام الحزب. وكثير منها كان يفرض فرضاً وكانت غير منسجمة عما كنا اتخذناه من قرارات وأعلناه في بيانات صدرت باسم الحزب الوطني بعد القيام بمظاهرات واحتجاجات تقررت في مؤتمرات الحزب واجتماعاته أحياناً مع بعض الأحزاب الأخرى التي ائتلفت معه في هذه البيانات والمقررات. وهكذا توالت الأحداث إلى أن انعقد اجتماع في داركم العامرة كان يحوي معظم أعضاء الحزب أثناء وجودكم في رئاسة الوزارة المؤتلفة، ودعوتموني للكلام وكنت أؤثر الصمت فقلت ما خلاصته: إن وطنيتي وأخلاقي حالا دون إعلان رأيي أمام الملأ على ما تقومون به من أعمال، وما تتحملون من مسؤوليات جسام أنتم وبعض الإخوان خلافاً لمقرراتنا السابقة، وبياناتنا الصاخبة والأعمال الآن تناقض الأقوال التي أعلناها من قبل في مختلف المناسبات. لقد سكت على مضض استجابةً لوحي الضمير والأخلاق خشية التأثير السيّىء وإضعاف موقف ارتضاه إخوان أعزاء لأنفسهم يسرني نجاحهم كما يعلم الله، ويسوؤني فشلهم، وقلت لنفسي لعلي أنا المخطىء وهم المصيبون.

وهكذا انقطعت صلتي بالأعمال التي تجري باسم الحزب الوطني وما زلت أتحمل مسؤولياتها أمام الرأي العام وكان ذلك من أسباب عدم إقدامي على ترشيح نفسي للنيابة وهو الذي أحمد الله عليه.

لهذا أراني مضطراً لأبقى بعيداً عن الأعمال الحزبية سواء اتخذت من قبل الأفراد أو الجماعات مع اعتقادي في وجوب بث روح الحزبية الصحيحة في الأعمال السياسية وتنظيمها حتى تشمل جميع العاملين في الحقل السياسي. لقد تحاشيت إعلان رأيي هذا في مناسبات عديدة وبالرغم عن إلحاح بعض الصحفيين وغيرهم، وسؤالهم عن عدم وجودي في بعض اجتماعات الحزب الوطني أو ناديه، وأنا أدفعهم بالتي هي أحسن وبمعاذير شتى لئلا أكون سبباً في زيادة ما تعانونه من مشاكل ومتاعب. وإذا كنت لا أحب إعلان هذا للرأي العام الآن لكني أرجو، بل أصرّ على اطلاع الإخوان أعضاء الحزب الوطني على ما ورد في هذا الكتاب.

وأظن أنه لا حاجة للقول بأني أسرّ وأبتهج لكل نجاح وتوفيق يصيب الحزب الوطني ورجاله وأدعو

الله بالمزيد منه وأتألم الألم الممضّ إذا كان الأمر معكوساً لا سمح الله. أرجو الله لكم جميعاً السداد والرشد ولكم تحية واحترام المخلص

١٠ ربيع الأول عام ١٣٥٤ وفق ١٩٥٤/١١/٦
لطفي الحفار)

لطفي الحفار

دمشق

دولة الأخ العزيز صبري بك العسلي المحترم الأمين العام للحزب الوطني

تلقيت دعوتكم إلى مكتب الحزب الوطني مساء يوم الأحد غد الواقع في ٧ تشرين الثاني ١٩٥٤ وما أدري ماذا أراد من هذه الدعوة بعد هذا الانقطاع الطويل بالنسبة إليّ. وقد توالت الأحداث الكبيرة منذ زوال عهد الطغيان العسكري حتى الآن وكانت الأعمال الحزبية تقرر وتنفذ بإرادة أفراد دون استشارتهم من بين أعضاء الحزب الوطني ودون الرجوع إلى الهيئات التي نص عليها نظام الحزب. وكنت منها كما تعلمون فرداً وكانت غير منسجمة مع ما اتخذناه من قرارات وأعلنّاه في بيانات صدرت باسم الحزب الوطني بعد القيام بمفاوضات واجتماعات تقررت في مؤتمرات الحزب الوطني واجتماعاته أيضاً مع بعض الأحزاب الأخرى التي ائتلفت معه في هذه البيانات والمقررات. وهكذا توالت الأحداث إلى أن عقد اجتماع في داركم العامرة كما يروي معظم أعضاء الحزب أثناء وجودكم في رئاسة الوزارة المؤتلفة ودعوتموني للكلام وكنت أؤثر الصمت فقلت ما خلاصته: إنني [illegible] رأيي أمامكم لا أعلم ما تقومون به من أعمال وما تحملون من مسؤوليات جسام أنتم وبعض الإخوان خلافاً لمقرراتنا السابقة وبياناتنا الصاخبة والأعمال الآن تنقض الأقوال التي أعلناها من قبل في مختلف المناسبات ولقد سكت على مضض استجابة لوحي العهد والإخلاص خشية التأثير السيء وإضعاف موقف رفقائه الإخوان [illegible] الانقسام

يسرني نجاحكم في عملكم [illegible] ويسوءني فشلهم [illegible] الخطأ [illegible]
[illegible] انقطعت صلتي بالأعمال التي تجري باسم الحزب الوطني ومنذ ذلك
أتحمل مسؤولياتها أمام الرأي العام وكان من ذلك سبباً في عدم تقدمي على
ترشيح نفسي للنيابة [illegible] عليه.
ولهذا أراني مضطراً أن أبقى بعيداً عن الأعمال الحزبية سواء
أتخذت من قبل الوفد أو الجماعات مع اعتقادي وحسب تجاربي أن الحزب
الصحيح في الأعمال السياسية [illegible] جميع العاملين في الحقل السياسي.
لقد كان [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الوطني [illegible] الكتاب
[illegible]
[illegible] الحزب الوطني [illegible]
[illegible]
[illegible] المخلص
١٠ [illegible] ١٣٧٤ [illegible] ١٩٥٤

أما الرسالة الثانية التي احتفظ بها أبي بين الوثائق والأوراق التي ائتمنني عليها قبل وفاته فهي من الرئيس شكري القوتلي له مؤرخة في ٢٠ ـ ٤ ـ ١٩٥٥ بعث بها إليه مع رسولٍ مؤتمن هذا نصها بخط الرئيس القوتلي وتوقيعه.

«دولة الأخ الجليل رعاه الله

أهديكم تحياتي ووافر الشوق والاحترام وأرجو لكم الصحة والعافية ونعيم البال.

وبعد فقد وعدتكم بإرسال كتاب مفصل عما لديّ من أمور وبعد أن كتبت معظم الكتاب والكثير مما جال في خاطري عدلت عن إتمامه وإرساله وتركت تفصيل ما لديّ إلى الإفصاح به إليكم شفاهاً عند قدومي القريب إن شاء الله إلى دمشق. لقد كنت عزمت السفر إلى طرفكم هذا الأسبوع ولكن تأجل ذلك إلى وقت آخر سأنبئكم عنه وأرجو أن لا يتأخر ذلك كثيراً وأني أمني نفسي بأن أراكم بخير وصحة وهناء إن شاء الله.

ولقد تحدثنا مع الأخ نجيب[١٣] في أمور كثيرة خلال الأيام الماضية وهو يكفيني الآن الدخول بالتفصيل إذ إنه محيط بالكثير مما لديّ.

وعلى كل حال فإن ما يجري حولكم الآن من أمور كافٍ لأن يرسم المرء خطة يسير عليها في الظروف العصيبة التي يجتازها العالم العربي في مختلف أقطاره. دفع الله عن الأمة كل سوء وصرف عنها الأذى، هذا وأني إذ أرجو الله لكم الصحة والهناء أبعث إليكم بتحياتي مع الاحترام.

١٩٥٥/٤/٢٠

شكري

دولة الاخ الجليل حماه الله

اهديكم تحياتي وبالغ الشوق والاحترام وارجو لكم الصحة والعافية و[illegible] الهناء

ولقد تلقيت رسالتكم [illegible] كتاب مفصل عما لدي من امور [illegible] والكثير مما [illegible]

خاطري [illegible] من [illegible] ورأيت سرد تفصيل ما لدي الى الاخ [illegible] مشافهة [illegible]

قدومي القريب ان شاء الله الى دمشق. وقد كنت عزمت السفر الى [illegible] في هذا [illegible]

ولكن تأجل ذلك الى وقت آخر سأنبئكم عنه وارجو الله ان لا يتأخر ذلك كثيرا والى ان [illegible]

بالله اراكم بخير وصحة وهناء ان شاء الله.

ولقد تحدثنا مع الاخ نجيب في امور كثيرة خلال الايام الماضية وهو يكفيني الآن من الدخول بالتفصيل اذ

انه محيط بكثير مما لدي.

وعلى كل حال فان ما يجري حولكم الآن من امور كاف لان يرسم المرء خطة يسير عليها في الظروف

العصيبة التي يجتازها العالم العربي في مختلف اقطاره. دفع الله عن الامة كل سوء وصرف عنها الاذى

هذا واني اذ ارجو الله لكم الصحة والهناء ابعث اليكم بتحياتي مع الاحترام

٢٠/٤/٥٥

لم يحمل الاخ نجيب كتابي هذا لذلك فقد ارسلته مع رسول غيره

لم يحمل الأخ نجيب كتابي هذا لذلك فقد أرسلته مع رسول غيره.»

وفي شهر حزيران عاد الرئيس القوتلي إلى دمشق والتفّ حوله إخوانه في النضال الوطني للتباحث في الأوضاع العامة وفي ضرورة توحيد الصف لدعوة المجلس النيابي لانتخاب رئيس جديد للجمهورية السورية قبل انتهاء مدة رئاسة السيد هاشم الأتاسي في شهر أيلول (سبتمبر) المقبل. كان السيد صبري العسلي رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية آنذاك منذ ١٣ ـ ٢ ـ ١٩٥٥، وكان عدد النواب في المجلس الذي جرى انتخابهم في أوائل شهر تشرين الأول سنة ١٩٥٤ مئة واثنين وأربعين نائباً، وكان أبي من المؤيدين لانتخاب الرئيس القوتلي لرئاسة الجمهورية التي انتزعها منه حسني الزعيم في إثر انقلابه العسكري في ٣٠ ـ ٣ ـ ١٩٤٩. ولا بد لي من أن أذكر أن انقساماً حدث بين نواب المجلس عندما بدأت الحملة الانتخابية للرئاسة، وأن بعض النواب قد طلبوا إلى أبي أن يرشح نفسه لهذا المنصب، وقد جرت في بيتنا عدة اجتماعات بحثوا معه في خلالها هذا الأمر، ثم في مصيف ضهور شوير بلبنان حيث قضينا شهر تموز (يوليو)، فشاع الخبر ونشرته الصحف السورية واللبنانية في حينها. وذات يوم خابرنا الرئيس القوتلي إلى ضهور الشوير وأعلم أبي بأنه قادم إليها لزيارتنا مع عائلته، فدعاهم إلى الغداء في فندق قاصوف حيث تغدينا معاً في جوّ عائلي ودّي ثم انفرد الرئيس القوتلي بأبي مدة ساعة وكانت النتيجة أن اقتنع بالعزوف عن ترشيح نفسه لكي يستردّ الرئيس القوتلي اعتباره.

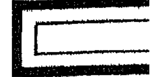
عدنا بعد ذلك من لبنان إلى دمشق ثم ألقى أبي خطاباً في اجتماع شعبي كبير انعقد في مطعم الشرق بتاريخ ٩ ـ ٨ ـ ١٩٥٥ أعلن فيه تأييده التام للرئيس القوتلي، وأرسل إلى الصحف بياناً حول هذا الموضوع نشرته في اليوم التالي هذا نصه:

«لقد راجعني منذ أشهر كثير من رجال السياسة والنواب الأكارم وممثلي الهيئات القومية والوطنية باحثين معي في موضوع رئاسة الجمهورية، وهو ما أشكرهم عليه. وقد درست الأمر من جميع نواحيه، ولا سيما بما يتعلق بالمصلحة العامة التي هي عندي فوق كل اعتبار، فرأيت أن الرئيس المقبل ينبغي أن يجمع أكثر عدد من الأصوات في المجلس النيابي، وينال أكثر تأييد من مختلف طبقات الشعب، وذلك بالنظر لما يجب أن يتحلى به من ماضٍ ناصع، ونضال متتابع، وإيمان لا يتزلزل بحق أمته وبلاده، والتضحية في هذا السبيل، وهو ما يقضي بتجنّب تعدد المرشحين. وأني أعتقد بأن الرجل الذي تجتمع به هذه الصفات النبيلة، والجدير بأن تلتفّ حوله العناصر الوطنية هو فخامة الرئيس السيد شكري القوتلي. ولا شك في أنه سيكون عاملاً بجهده وإخلاصه على تثبيت قواعد الحكم الديموقراطي، وتوثيق العرى بين جميع الدول العربية على السواء، واتباع السياسة الخارجية الحكيمة التي تستهدف، قبل كلّ شيء، مصلحة البلاد العليا، والسلام.

لطفي الحفار

دمشق في ٢١ ذي الحجة عام ١٣٤٧ وفق ١٠ آب سنة ١٩٥٥ لطفي الحفار»

وفي صباح اليوم الثامن عشر من شهر آب (أغسطس) انعقد المجلس النيابي لانتخاب الرئيس الجديد، وكان المرشحان لهذا المنصب هما السيدان شكري القوتلي وخالد العظم، (ولدى التصويت السري أحرز الأول ٨٩ صوتاً والثاني ٤٢ صوتاً من ١٣٩ صوتاً، ولما لم يفز أحد منهما بأكثرية ثلثي مجموع الأصوات، كما تقتضي بذلك المادة (٧١) من الدستور، فقد أعيد الانتخاب فنال السيد القوتلي ٩١ صوتاً والسيد العظم ٤١ صوتاً وبذلك فاز السيد القوتلي وأصبح رئيساً للجمهورية[١٤].



هوامش الفصل التاسع عشر

(١) **أيام حسني الزعيم**، ١٣٧ يوماً هزت سورية ، نذير فضة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨٣، الطبعة الثانية، ص ٨.

(٢) كلمة الزعيم هي اللقب العسكري الذي كان معرباً عن لقب كولونيل ثم تغير فيما بعد إلى لقب «عميد» عندما توحدت الرتب العسكرية في الجيوش العربية.

(٣) **أيام حسني الزعيم**، نذير فنصة، ص (٣٠).

(٤) **جريدة الكفاح**، عدد ٢٧ - ١١ - ١٩٤٩.

(٥) يقول السفير السوري السابق، اللواء الطيار راشد الكيلاني في مذكراته التي صدرت عن دار مجلة الثقافة سنة ١٩٩٠، ص ١٠٤. (أهدى الزعيم حسني الزعيم إلى أنطوان سعادة مسدساً فضياً كرمز للصداقة غير أنه ما لبث أن تخلى عنه فجأة).

(٦) **ذكريات منتخبات من خطب وأحاديث ومقالات لصاحب الدولة لطفي الحفار**، عني بجمعها ونشرها وجيه بيضون، مطابع ابن زيدون، دمشق، الجزء الثاني ص ٢٧٤.

(٧) **مذكرات راشد الكيلاني عسكرياً وديبلوماسياً**، منشورات دار مجلة الثقافة في دمشق، سنة ١٩٩٠، ص ١٠٦.

(٨) **جريدة الكفاح** الدمشقية، عدد ٢٩ ـ ٥ ـ ١٩٥٠.

(٩) كان الزعيم عبد الحميد كرامي الشقيق الأكبر للشاب محمد كرامي الذي تزوجني في سنة ١٩٤٢ وأنجبت منه ابني نزيه كرامي، ولكن المنون خطفت ذلك الشاب اللامع عقب ولادة نزيه ببضعة أسابيع فقط.

(١٠) **مذكراتي**، حسن الحكيم، الجزء الثاني، ص ٢١٩.

(١١) توجه الشيشكلي من لبنان إلى البرازيل وأقام فيها عشرة أعوام انتهت بقتله في ١٩٦٤/٩/٢٧ على يد رجل سوري من جبل الدروز إسمه نواف الغزالي.

(١٢) **مذكراتي**، حسن الحكيم، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٦٦، الجزء الثاني، ص ٢٢١.

(١٣) هو الدكتور نجيب الأرمنازي الذي شغل منصب الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية سابقاً.

(١٤) **مذكراتي**، حسن الحكيم، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٦٦، الجزء الثاني، ص ٢٢٥.



الفصل العشرون

حياته ونشاطه قبل إعلان الوحدة السورية المصرية وبعدها



حياته ونشاطه قبل إعلان الوحدة السورية المصرية وبعدها

لا بد لي من أن أشير إلى أن أبي لم يكتب مذكراته عن تلك الحقبة كما كان يفعل سابقاً، غير أنه ترك لنا صفحاتٍ قليلة ورسائل وقصاصات صحف نشرت له أحاديث ومقابلات تتعلق بالأحداث التي عاشها وتأثر بها، وتُبيِّن مواقفه منها، فاستنبطت منها ومن أحاديثه معنا آراءه فيها، وتطلعاته المستقبلية حولها. من تلك الصفحات المخطوطة بيده تدوينه لمفاجأة سارة حدثت له في تاريخ ١٠ ـ ١٠ ـ ١٩٥٥ جاء فيها قوله تحت العنوان التالي:

«مفاجأة حسنة وسارة جداً

منذ أسبوع اتصل بي الصديق الشاعر السيد أنور العطار وأخبرني بأن الأستاذ العالم الأديب السيد علي الطنطاوي، القاضي الممتاز، يحبّ أن يزورني ومعه هدية ثمينة لي، فرحّبت بهذه الزيارة وأمثالها ممن نستطيع أن نجتمع بواسطتها إلى أمثال هؤلاء الأدباء الفضلاء ونستمع إلى أحاديثهم الشيقة النافعة. وحينما جاء في الوقت المعين كان معه الأستاذ الشاعر السيد سليم الزركلي، وأبرز رزمة من الأوراق وقال: «إن هذه المجموعة من رسائلك منذ سنين متطاولة تربو على الأربعين سنة وبعضها منذ خمسين سنة كنتَ قد أرسلتها إلى أخيك محبّ الدين الخطيب وهو في مقاعد الدراسة في الآستانة، وأنت أيضاً فتىً يافعاً تدرس العلم والأدب هنا، وسنّك نحو العشرين أو أقل. ولقد أطلعت على بعض هذه الرسائل فدهشت من حسن سبكها وتنوع مواضيعها الأدبية والاجتماعية والسياسية. كان سبب عثوري عليها طلب السيد محبّ الدين الخطيب إلى ابن عمه السيد سهيل الخطيب أن يرسل له هذه الرسائل وغيرها المودعة عنده، وكان ائتمنه عليها وأوصاه بالمحافظة عليها، وقد أودعها السيد سهيل منذ مدةٍ في داره ضمن حائط بعيد عن الرطوبة والرشح، وكلّس عليها الحائط حتى أنه دهنه بالزياتي وأعلم أولاده بهذه الوديعة. وقد طلبها منذ مدة السيد محبّ الدين وكلفه بتسليمي إياها لأرسلها له تباعاً لأنه بدأ بكتابة مذكراته. وحينما اطلعت عليها أعجبت بها وبهذه الروح التي كانت سائدة بينكم وبين جميع من ضمتهم حلقة «جمعية النهضة العربية» من الشباب الناشىء بقيادة الأساتذة الكبار أمثال الشيخ طاهر الجزائري والشيخ جمال الدين القاسمي والشيخ عبد الرزاق البيطار والأمير شكيب أرسلان وشكري العسلي وعبد الوهاب المليحي المعروف بالإنكليزي وعبد الرحمن الشهبندر.

ولقد رأيتها منسّقة ومبوّبة حتى أن الأستاذ محب الدين وضع لها فهارس للمواضيع الوارد ذكرها، فأخذتها وسررت بها جداً حينما اطلعت عليها، وعادت بي الذكرى إلى أيام الدراسة والصبا، وهذه إحدى الرسائل التي تضمنت صورة عن احتفال «جمعية النهضة العربية» بإعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨، وعن بعض الأوضاع الاجتماعية والمحلية وقتئذ، أي منذ سبع وأربعين سنة.

في ٢٢ صفر الخير عام ١٣٧٥ وفق ١٠ - ١٠ - ١٩٥٥ لطفي»

وجدت تلك الرسائل منقولة بخط أبي بين أوراقه بعد وفاته، رحمه الله، ضمن مغلف خاصٍ بها، ونشرتها في الفصل الأول من هذا الكتاب لأهميتها حسب تواريخها.

وأرسلني وكلفني عليك أن أطلعك أن رسالة بالزيارة وأعلمك ذلك [illegible]
وقد طلبت منذ مدة السيد [illegible] وكلفته بتسليمي إياها لأرسلها لك [illegible]
لأنه بدأ إملاء مذكراته وفيما اطلعت عليه أعجبت بها ورأيت أنه يرجع إلى
كانت سائدة بينهم وبسبب جمع شملهم تأسست (جمعية النهضة العربية)
من الشباب الناشئين بقيادة الأستاذ الكبير المرحوم الشيخ طاهر
الجزائري والشيخ جمال الدين القاسمي والشيخ عبد الرزاق البيطار والأمير
شكيب أرسلان و[illegible] وعبد الوهاب المليحي المعروف (بالإنكليزي)
وعبد الحميد [illegible]" ولقد رأيتك [illegible] وصورة [illegible]
محب الدين وضع الهوامش للمواضيع الوارد ذكرها فأخذتك
[مشطوب] وسررت جداً فيما اطلعت عليه وما رتبته الذكريات أيام
الدراسة والصبا وهذه إحدى صور الرسائل التي تضمنت
صورة عن اجتماع جمعية النهضة العربية بإعلان الدستور العثماني
سنة ١٩٠٨ وعن [illegible] الاجتماع [illegible] وقتئذ
منذ سبع وأربعين سنة. وهذه صورة رسائلي [illegible]

لطفي
في ٢٧ صفر الخير ١٣٧٥ وفق ١٠ تشرين أول ١٩٥٥

وسأنقل صور عدة رسائل أخرى [illegible] [illegible]

لطفي الحفار

أعود الآن إلى عودة الرئيس القوتلي لرئاسة الجمهورية في أعقاب انتخابه مجدداً في ١٨ ـ ٨ ـ ١٩٥٥ وقد كلّف الأستاذ سعيد الغزي بتأليف حكومة ائتلافية صدرت مراسيمها في ١٤ ـ ٩ ـ ١٩٥٥ واستمرت حتى ١٤ ـ ٦ ـ ١٩٥٦ من غير أن يشترك بها أبي، ولكن أزمة وزارية حدثت في إثر استقالتها دامت ستة أيام لاختلاف الأحزاب على شخص رئيس الوزارة الجديدة، فصدر بلاغ في ٧ ـ ٦ ـ ١٩٥٦ عهد رئيس الجمهورية بموجبه إلى أبي بتأليف الوزارة. أذكر جيداً أنه أجرى مشاورات متعددة مع ممثلي الأحزاب والنواب في خلال بضعة أيام دون أن يوفّق إلى تشكيل حكومة ائتلافية يرضى عنها، فاعتذر للرئيس القوتلي عن تلك المهمة ورجع إلى البيت منزعجاً بسبب العراقيل التي واجهها إبان مشاوراته مع الحزبيين والنواب مما جعله ييأس من تفاهمهم على منهج للحكم يضمن للبلاد الأجواء الحرة الملائمة للأسس الديموقراطية التي ينشدها. منذ ذلك الحين انصرف إلى متابعة عمله كمراقب عام لمؤسسة مياه الفيجة مع أنه ظلّ يتابع تطور الأحداث السياسية والعسكرية في الوطن العربي ويبدي آراءه فيها، وتخوّفه من عواقب تدخّل العسكريين وضغوطهم على السياسيين في تلك الحقبة الدقيقة من تاريخنا الحديث.

في الشهر العاشر من سنة ١٩٥٦ غادرتُ سورية إلى الأرجنتين مع زوجي الدكتور نادر الكزبري الذي تسلّم عمله سفيراً لها فيها، وفي ٣١ من ذلك الشهر حدث العدوان الثلاثي على مصر الذي قامت به إسرائيل بالاشتراك مع انكلترا وفرنسا وذلك في أعقاب القرار الذي أصدره الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس بتاريخ ٢٦ ـ ٧ ـ ١٩٥٦. كان لأبي يومئذٍ موقف استنكار جريء لذلك العدوان الغاشم أعلنه ونشرته الصحف وأذاعه من محطة إذاعة دمشق وبعث إلينا برسالة إلى الأرجنتين ضمّنها نصّ ذلك الحديث، هذا بعض ما جاء فيها:

«كلفتني دار الإذاعة بدمشق منذ ثلاثة أيام بإلقاء كلمة تتعلق بالموقف الحاضر، كما أنها كلفت غيري كثيرين من رجال السياسة وأرباب الفكر وقد بدأت أمس بإذاعة ثلاثة أحاديث للسادة الدكتور معروف الدواليبي، ظافر القاسمي، والدكتور مأمون الكزبري. واليوم ظهراً أرسلوا إلى إدارة الفيجة آلة التسجيل مع الأمير يحيى الشهابي وأخذ مني الحديث الذي ترون صورته مع هذا الكتاب، وأظن أنهم سيذيعونه الليلة مع حديثين للسيدين أكرم الحوراني ورشاد جبري.

مساء الأحد في ٢ ـ ١٢ ـ ١٩٥٦

لطفي الحفار»

ابني سلمى سلمك الله

فانني ابدا اذكرك في الكتاب الذي رسلته اليك [illegible]

الواقع في ٢٠ من [illegible] الذي [illegible]

[illegible]

[illegible]

مساء الاحد في ٢ / ١٢ / ١٩٥٦

وهذا ما جاء في حديثه للإذاعة عن العدوان الثلاثي على مصر:

«في هذه الظروف التي تجتازها بلادنا العربية، وفي أعقاب الاعتداء الأثيم الذي وقع على مصر العزيزة من قبل الاستعمار الغربي في أبشع صوره، واتخاذه الصهيونية دعامة له، في هذا الموقف الذي ادعته انكلترا وفرنسا ادعاءً كاذباً، بل مضحكاً، من أنهما حالتا دون تعدي إسرائيل فكانتا هما المعتديتان والمتآمرتان مع تلك الدولة التي أوجدوها في قلب بلادنا سرطاناً خبيثاً يهدّد حياتنا وحياة أولادنا وأحفادنا، كان ولا يزال عزم البلاد العربية قوياً، لا هوادة فيه ولا لين، للقضاء على هذا السرطان قضاءً مبرماً مهما كلفنا الأمر من تضحيات وبذل دماء.

وأني أعتقد أن هذه المغامرة الفاشلة التي أقدم عليها الاستعمار الأنكلو الفرنسي كانت دليلاً قاطعاً على أنه يلفظ أنفاسه الأخيرة: فهذه الثورات التحررية القائمة الآن في البلاد الآسيوية والافريقية هي أعظم دليل على ذلك، كما أن انسحابه من معظمها وخذلانه فيها مما يؤيد إيماننا الراسخ في تحطيم أركانه والقضاء عليه وعلى أعوانه. إن ما منيت به تلك الحملة الطائشة على مصر من الخسران بقوة جيشها وثباتها، ومناصرة الدول الكبيرة والصغيرة لها التي تجاوز عددها الخمسة وستون دولة من دول منظمة الأمم دليل آخر على فشل الاستعمار أمام أنظار العالم واعتدائه الذي وصفته بأنه لا يقلّ عن أعمال اللصوصية».

كان أبي وأهلي كرماء جداً برسائلهم إلينا إلى الأرجنتين فلقد حفظت تلك الرسائل التي تدلّ على اهتمامه المتزايد بما كان يحدث في بلادنا، وعلى شدة تعلقه بنا نحن أولاده، وكذلك أحفاده، ولا سيما بإبني نزيه كرامي الذي كان يومئذٍ في الحادية عشرة من عمره وتلميذاً في القسم الداخلي بمدرسة برمانا الانكليزية العالية مع أخي الوحيد بشر الذي كان يدرس فيها. لقد آلمني كثيراً اضطراري للابتعاد عن إبني وأهلي ووطني للإقامة في بلدٍ ناءٍ جداً، ولمدة من الزمن غير معروفة، ولما كانت الاتصالات الهاتفية مع دمشق شبه مستحيلة كنت أجد في رسائل أبي المتلاحقة العزاء والراحة. من تلك الرسائل المصوِّرة للأحداث الجارية في بلدنا، والمطمئنة عن الأسرة هذه الرسالة منه المؤرخة في ١٩٥٦/١١/٨:

«الحالة عندنا حسنة وسليمة بالرغم عما ينشر في الصحف وتتناقله الأخبار الخارجية من أنه يوجد غارات جوية على دمشق وغيرها من المدن السورية، والحقيقة أن صفارات الإنذار تُعلن عن وجود غارة فتُطفأ الأنوار الكهربائية مدة ساعةٍ على الأكثر أو أقلّ، وتنتهي بسلام دون أي حادث أو إطلاق عيارات نارية أو قنابل، لا سمح الله. ولقد علمنا أن هذه الغارات المعلن عنها لا تتعدى الاحتياطي الشديد حينما تشعر السلطات العسكرية بأي حركة من طيران العدو، أو أنها على الأغلب للاستطلاع. والآن، وبعد إغلاق القناة بمصر بناءً على القرارات المتخذة من منظمة الأمم واضطرار المعتدين للانسحاب، سوف تهدأ الأحوال المضطربة في هذا الشرق تدريجياً، وخاصة بعد وصول قوة البوليس الدولية وإحلالها محلّ القوى المعتدية الغازية وإجلائها عن سيناء إن شاء الله. ربما أكون

أطلت الشرح لتكونوا مطمئنين تماماً ونحن على الحدود السورية أقوياء، أشداء لمقاومة كل حركة إذا أقدم العدو عليها. وما دامت القيادة العامة التي هي بيد مصر لم تر ضرورة للقيام بحركة هجومية فالأمر بيد العسكريين وهم أدرى بما يجب عمله...

غداً قبل الظهر سنذهب إلى برمانا لزيارة نزيه، سلمه الله، واطلاعه على كتابك الأخير، وكنت أود أن أؤخر إرسال هذا الكتاب إلى حين عودتنا غداً من برمانا ليكتب لك نزيه كلمة منه ولكني آثرت إرساله اليوم مساءً لئلا يتأخر ذلك لأن حركة الطائرات في بيروت محدودة على خطوط قليلة، وأما في دمشق فالمطار مغلق تماماً والمراسلات الجوية التي توضع في البريد ترسل عن طريق خط روما فقط من بيروت كما علمت، لذلك ربما تتأخر كتبنا عنكِ قليلاً على أن كتابكِ الأخير وصلنا بعد أسبوع وهذا حسن وليس فيه تأخير أكثر مما كنت أظن.

أرسل إليك ضمن كتابي هذا رسالة نزيه الأخيرة وقد وصلت مفتوحة ومختومة بخاتم المراقبة بالنظر لإعلان الأحكام العرفية في سوريا وللأحوال الحاضرة وأظن أن جميع الكتب التي ترد إلى سوريا ستكون خاضعة للمراقبة على أن كتابك الأخير الذي أخذناه قبل سفرنا إلى بيروت بقليل لم تظهر عليه آثار المراقبين بينما كان كتاب نزيه مفتوحاً ومغلقاً بورقة المراقبة.

سألتيني عن عملية الفتق إذا كنت أجريتها أو أني عازم على إجرائها الآن فقد كنت في الأسبوع الماضي في بيروت كما أخبرتك في كتابي السابق عن زيارتنا أنا وبشر لنزيه سلمهما الله، وفاتني أن أذكر لك أنني استشرت الدكتور جادجيان، جراح مستشفى الجامعة، فأجاب بأنه لا يجد مانعاً من تأجيل العملية إلى الربيع القادم، وأنا لا أشعر بالحاجة الملحة والحمد لله.

غداً أو بعد غدٍ سنعود إلى دمشق. صحتنا جميعاً حسنة والحمد لله. تحياتنا إلى الصهر العزيز نادر بك وفقه الله، وإليك وإلى ندى ورشا سلمكم الله قبلات ودعاء والدك.

الخميس مساءً في ١٩٥٦/١١/٨ لطفي الحفار»

كانت حالة صحة أبي تقلقني كثيراً بعد غيابي عنه، ولقد فاتني أن أذكر أنه أصيب بعدة نوبات قلبية حادّة في أوائل سنة ١٩٤٤ في إثر وفاة زوجي الأول محمد كرامي، الشقيق الأصغر للزعيم عبد الحميد كرامي رحمهما الله، مما اضطره للغياب عن عمله كوزير للداخلية، وللاستشفاء في أحد المصحات بالقدس. ومنذ ذلك التاريخ أخذ يشكو من ضعف في عضلة القلب وبتسرّع كبير في ضرباته من حين إلى آخر هو ما يسميه الأطباء نوبات «التاكيكارديا». كانت تلك النوبات تُلزمه الفراش لدى حدوثها بضع ساعات ثم تهدأ وتزول بالمعالجة الطبية، وكان يحتملها بالصبر وبأعصاب قوية لأن الأطباء الاختصاصيين الذين راجعهم في بلادنا، ثم في رحلة استشفاء في أوروبا، أجمعوا على أن تلك النوبات مزعجة للغاية ولكنها غير خطيرة. كان إيمانه القوي، وحبّه للطبيعة والأدب والفنون على أنواعها، ولا سيما للموسيقى العربية

Bristol Hotel
Beyrouth

TÉLÉGR. : BRISTOTEL
TÉLÉPH. 95-91 / 95-92 / 29-60
P. O. B. 1493

أخي سامي حفظك الله

أرسلنا إليك منذ يومين كتاباً مع رشيد واليوم قبل [illegible]

ورشيد بعد الغداء إلى بيروت أما رد [illegible] وسهولة [illegible]

سلمها الله [illegible] الكتابات المرسلة مع يونس [illegible] بتاريخ ٢١ [illegible]

[illegible] مستقبل بلادكم والمفاوضات [illegible]

[illegible] عندنا [illegible] برغم [illegible]

[illegible] الخارجية [illegible] على [illegible]

أو [illegible] السورية و[illegible] إلا [illegible]

[illegible] الأنوار [illegible] على الأكثر أو أقل [illegible]

[illegible] بل [illegible]

[illegible] هذه [illegible] المجلس [illegible]

[illegible] حركة [illegible] العدو [illegible] على الأغلب

للاستطلاع . و[illegible] بعد اتفاق [illegible] على [illegible]

[illegible] المقتضي للانسحاب [illegible]

[illegible] بعد [illegible]

الدولية [illegible] القوى [illegible] المتحدة [illegible]

[illegible] ربما [illegible] الشرح [illegible]

على الحدود السورية [illegible] الاستعداد [illegible] على [illegible]

[illegible] العدو [illegible] القيادة العامة [illegible]

[illegible] ضرورية للقيام [illegible] العسكرية [illegible]

بما يجب عمله ...

Bristol Hotel
Beyrouth

TÉLÉGR. : BRISTOTEL
TÉLÉPH. 95-91 / 95-92 / 29-60
P. O. B. 1493

[illegible]

والغناء الأصيل، من الخصال التي رافقته في سائر مراحل حياته، وانطبعت آثارها على وجهه النضر وابتسامته الحلوة. أذكر جيداً أننا التقينا ذات يوم في فندق صوفر الكبير سنة ١٩٥٥ بأسرة لبنانية على الغداء، فاستأنس أولادها الشبان بحديثه إليهم، واهتمامه بهم، وبمرحه، فأحبوه كثيراً. ولما سألتني الإبنة الجميلة لتلك الأسرة عن عمره قلت لها إنه بلغ الواحدة والسبعين من العمر فدُهشت ونقرت بأصابعها على المائدة الخشبية وهي تنظر إليه بإعجاب، وتسألني همساً عن السرّ... وإذا به يقول لها مبتسماً وقد تناهى إليه سؤالها عن عمره:

- «إذا أردتِ يا آنستي ألا تظهر عليك آثار الشيخوخة عندما تبلغين السبعين وما فوق فانسيّ تماماً عدد السنين، واحرصي على شباب قلبك وفكرك، وعلى صفاء سريرتك، هذا هو السرّ في محافظة الإنسان على صحته النفسية والعقلية التي تنعكس على صحته البدنية».

وعلى ذكر شغفه بالموسيقى والغناء أعلمني في رسالة لاحقة بعث بها إليّ إلى الأرجنتين في أواخر صيف سنة ١٩٥٧ بما يلي:

«رجعت إلى دمشق من بحمدون يوم الجمعة الواقع في ٣٠ آب الماضي ومكثت فيها يوميّ السبت والأحد، ومساء الأحد سافرنا مع أختك الهام وأولادها والوالدة وأختك لميس وزوجها إلى بعلبك لمشاهدة الرقص الشعبي والاستماع إلى فيروز التي كانت رائعة جداً، وكان استقبال الجمهور لها عظيماً وأداؤها وصوتها على أحسن ما يكون لذلك أعتقد أن نجاحها في مهرجان بعلبك ونجاح الأخوين الرحبانيين بوضع أغنياتها وتلحينها سيكون مقدمة لإقبال الجمهور على حفلاتها الرائعة. كانت الجوقة الموسيقية التي صاحبتها، ومجموعة الراقصين والراقصات بإيقاعهم وحركاتهم وتمثيلهم موضع الثناء العام والإجماع على تقديرها وتقديرهم.

رجعنا إلى دمشق مسرورين جداً وفي مساء الخامس من شهر أيلول سنة ١٩٥٧ استمعنا إلى سيدة الغناء العربي أم كلثوم على مسرح معرض دمشق الدولي فكانت رائعة، على عادتها، تسمو بأدائها وحسن إلقائها، وجمال صوتها الذي لا يشبهه صوت في جميع الطبقات الصوتية، عن كل تقدير وإعجاب. لقد غنّت بل غرّدت لنا قصيدة الشاعر أحمد رامي: «ذكريات» وثم: «دليلي احتار» وبعدها: «شمس الأصيل» وهي تزداد على المسرح بهاءً حفظ الله لها ولنا صوتها النادر الذي هو هبة من السماء، ونعمة لمحبيه».

هنالك إنجاز هام حققه أبي في سنة ١٩٥٧ لمؤسسة مياه الفيجة بعد أن بذل جهوداً كبيرة مع المهندسين والفنيين وأعضاء المؤسسة استمرت حوالي سنة ونصف السنة، فالمشروع هو إنشاء خزان كبير جديد للمياه في أعالي جبل قاسيون على ارتفاع ٧٩٥ متراً عن سطح البحر يتّسع لعشرة آلاف متر مكعب، أي لأربعة أضعاف ما يستوعب الخزان الأول وذلك لسدّ حاجات

مدينة دمشق من المياه بعد أن توسّع العمران فيها في السنوات الأخيرة. لقد نشرت الصحف والمجلات مقالات وصوراً لهذا العمل وللقائمين به وجاء في جريدة المنار عنه ما يلي:

«إن مشروع مياه الفيجة الذي أحيى مدينة دمشق وجعلها في مصاف العواصم الكبرى لا يشبهه إلا المشروع الذي يسقي مدينة ڤيينا، عاصمة النمسا، من مياه نبع طبيعي. إن هذا المشروع قد وضعه القدر في أيدٍ نظيفة فكانت النتائج ما يستمتع به الدمشقيون اليوم. ولو أن الذين تولوا رعايته في إبان تأسيسه، وإدارته، أرادوا نفعاً خاصاً لجيوبهم لكانوا اليوم من أصحاب الملايين بسبب العروض المادية المغرية التي رفضوها للتنازل عنه إلى الشركات الأجنبية».

كما نشرت الصحف السورية تحقيقات عن مشروع الفيجة الذي تحقق بنجاح، وذكرت أن تحليل المياه يجري يومياً من نقاط مختلفة في المدينة بحسب مصوَّرٍ متفق عليه مع وزارة الصحة والإسعاف العام، ويعطي التقارير اليومية الدالة على نقاوة مياه الفيجة ونظافتها إلى وزارتيّ الصحة والداخلية. ولقد احتفظ أبي بين أوراقه بالبيان التالي عن الموضوع هذا نصّه:

«إن تركيب ماء الفيجة ممتاز بحسب تحليل الطبيب الجراثيمي الاختصاصي الدكتور أحمد حمدي الخياط، فدرجة صلابته العامة هي ١٦,٥ فقط مع أن درجة الماء المشروب تكون ١٦ ـ ٣٠، وكمية الكلور في الماء هي ٢٠ ميليغراماً في الليتر الواحد فقط أي أنه حسن جداً لأن الماء الصالح للشرب تكون نسبة الكلور فيه أقل من ٢٧ ميليغراماً. أما مجموع الكلس في الليتر فهي بنسبة ١٩ ميليغراماً علماً بأن الماء الجيد هو ما كانت كمية الكلس فيه أقل من (١٥٠) ميليغراماً، وأن كمية المغنيزيوم في مياه الفيجة هي كثيرة، وعلى هذا تكون تلك المياه جيدة جداً من الوجهات الطبيعية والصحية والكيماوية والجرثومية».

في سنة ١٩٥٧ كان قد انقضى على تدشين جرّ مياه الفيجة إلى دور دمشق ربع قرن فاستعدّ أعضاء لجنة المؤسسة وأبي للاحتفال باليوبيل الفضي، ونشروا ملفاً مصوراً وزّعوه مجاناً، واشتركوا بكتابة موضوعاته وكان بعنوان: «الحلم الذي أضحى حقيقة»، وتضمن بحثاً بقلم أبي جاء فيه ما يلي:

«نعم! لقد كان حلماً لم يؤمن بتحقيقه إلا القليلون من ذوي الإيمان الراسخ، وممن تحلوا بروح الكفاح والإخلاص. لقد كان حلماً تحقيق مشروع مياه الفيجة وتوزيعها إلى منازل دمشق بأموالٍ وطنية، وبإشراف المواطنين. لقد كان حلماً إنقاذ هذا المشروع الحيوي من براثن الشركات الأجنبية التي كان يدعمها آنئذٍ الاستعمار في ظلّ الانتداب.

دمشق، أقدم مدن العالم وواحة الصحراء، كانت من خمسٍ وعشرين سنة فقط تشرب من مياه الأنهار والآبار الملوثة، ومن مياه السبلان التي كانت لا تكفي لشرب الشفة، ولا تسيل منها المياه إلا

ساعات محدودة يومياً، وكانت مياه نهر بردى تسير في القنوات حاملةً الأوبئة والأمراض إلى مدينة دمشق، ثم هيأ الله لهذا المشروع نخبة من رجال هذا البلد ترعى نشأته ونموّه إلى أن تمّ تدشينه في صيف سنة ١٩٣٢، بعد جهاد دام عشر سنوات، فبدأ أهالي دمشق يشربون ماءً عذباً سلسبيلاً بأحسن الشروط، وبسعر الكلفة دون أي ربح تفرضه شركة مستثمرة. إن مشروع مياه الفيجة فكرة قبل أن يكون عملاً، جديرة بأن تُعرف وتُنشر لأن أغلب الناس يعتقد أن المؤسسة التي تديره شركة استثمارية، بينما هي وطنية تعاونية واشتراكية، ساهم ويساهم فيها كلّ من اشترك بالمياه من سكان دمشق.

وفي العيد الفضي لهذا الإنجاز لا يسعنا إلا أن نقول إنه سيبقى إن شاء الله يتمّم رسالته التي أُنشىء من أجلها، ومثالاً يحتذى به لإنشاء مشاريع تعاونية ناجحة لا تكون عبئاً على الدولة، بل تُموّل من الشعب، وتعود عليه بالخير والرفاهية، والعمل الصالح يحمي نفسه بنفسه.

دمشق ١٩٥٧/٤/٢

لطفي الحفار»

بمناسبة ذلك العيد الفضي أقام أبي دعوة غداء لأعضاء اللجنة التأسيسية الخمسة عشر وللمهندسين والفنيين في الحديقة التي أنشأوها بجانب النبع وغرسوها بأشجار الصنوبر والكرز، حضرها المهندس السيد خالد الحكيم رئيس مصلحة المياه ورئيس مكتب الدراسات الفنية السيد رضى مرتضى والفنان أبو سليمان وذلك في ١٩٥٧/٤/١١.

بعد أن أوردت هذه اللمحات عن حياته الخاصة وأعماله في مؤسسة مياه الفيجة أعود إلى مواقفه السياسية إزاء تطوّر الأحداث في سورية التي أدت إلى قيام الوحدة السورية المصرية في أوائل سنة ١٩٥٨. وبما أنني لست مؤهلة لكتابة التأريخ أكتفي بنقل ما يلي من مذكرات اللواء راشد الكيلاني الذي عاش تلك التطورات، وكان أحد شهودها الأمناء، فقد حدثنا عنها قائلاً:

«عاد ضباط الجيش المسيّسون مرةً أخرى إلى التدخّل في الحياة السياسية بشكل فاضح بحيث أصبحت حفنة من الضباط المسيطرين على السلاح يعملون للوصول إلى القيادات التي يريدونها، ويعلنون عن مواقفهم السياسية بشكل سافر، ويسعون إلى التأثير على الحكومات بين حينٍ وآخر. وفي نفس الوقت كان السياسيون يستغلون بعض هؤلاء الضباط لتقوية مواقفهم، وبقيت الأمور تسير على هذا الشكل حتى وقت قيام الوحدة مع مصر وذلك لسيطرة الجيش ولعدم وجود شخص قوي فيه يملي رأيه على الساسة، بل كانت هناك مجموعات من الضباط لكلٍّ منها ارتباطاتها السياسية مع إحدى الفئات، وكان هؤلاء يستطيعون، في كل وقتٍ، التهديد بالقيام بانقلاب يطيح بالوضع القائم»[1].

من المصدر ذاته نعلم بأن المجلس العسكري الذي كان يرأسه اللواء عفيف البزري، رئيس الأركان آنذاك، عقد جلسةً طارئة في ١٩٥٨/١/١١ واتخذ قراراً بسفر وفدٍ من أعضائه العسكريين إلى القاهرة للتفاوض مع الرئيس جمال عبد الناصر، وقد توجّه ذلك الوفد إليها في اليوم التالي وكان في طليعة أعضائه الثلاثة عشر رئيس الشعبة العسكرية بدمشق عبد الحميد السراج الذي قام بدور بارز قبل إعلان الوحدة وبعده. سافر ذلك الوفد دون أن يأخذ موافقة رئيس الجمهورية والحكومة أو أن يعلمها بقراره، ولما كان السيد خالد العظم وزيراً للدفاع في حكومة السيد صبري العسلي يومئذٍ ووزيراً للمالية بالوكالة فلقد دوّن في مذكراته تلك الحادثة الخطيرة تأكيداً لما جاء في مذكرات اللواء راشد الكيلاني فكتب عنها يقول:

«وفي صباح ١٢ ـ ١ ـ ١٩٥٨ جاء إلى مكتبي في وزارة المالية[٢] الزعيم أمين النفوري وقال لي، وعلى فمه ابتسامة لم أدرك معناها: «اجتمع الإخوان. وهو يقصد زملاءه رؤساء الشُعب ورئيس أركان الجيش وبحثوا قضية الاتحاد الفيدرالي مع مصر فوجدوا أن الأفضل أن يكون الاتحاد على أساس الوحدة الشاملة. وهكذا ألّفوا وفداً من الضباط برئاسة البزري وسافروا بعد منتصف الليل إلى القاهرة ليحملوا قرارهم إلى الرئيس عبد الناصر. ثم سلّمني مذكرة مطبوعة على الآلة الكاتبة تحوي مطالب الضباط وقرارهم. وبعد أن تلوتها قلت له: «أما كان من الأجدر أن تطلعوا الحكومة على قراركم وتبحثوا الأمر معها قبل الذهاب؟» فأجاب بتلعثم: «هذا ما جرى!» فقلت في نفسي هذا آخر انقلاب يقوم به الجيش، فإما أن يقبل عبد الناصر هذا الاقتراح فتزول سورية من الوجود، وإما أن يرفضه فيحتل الجيش دوائر الدولة ويضع يده على الأمور ويتسلّمها فيبعد الحكومة والمجلس معاً»[٣].

كان أبي يتابع تلك الأحداث بقلق لأن القرار المصيري لم يعد بيد السياسيين المدنيين فقال لي في رسالته إلى الأرجنتين بأن الرئيس عبد الناصر وجد نفسه أمام واقع جديد مع وفد الضباط المندفعين نحو تحقيق الوحدة الشاملة مع مصر، مع أنه كان قد أرسل اللواء عامر من وزارة الحربية للتباحث مع العسكريين السوريين من أجل السياسة الخارجية السورية وتنظيم الجيشين معها. ولقد وضع الرئيس عبد الناصر شروطاً لقبول اقتراح الضباط من أولها: عودة الجيش إلى ثكناته في سورية، وحلّ جميع الأحزاب فيها فقبلوا شروطه، ولما علمت الحكومة بما حصل أرسلت إلى القاهرة وزير الخارجية صلاح الدين البيطار في ٢٠ ـ ١ ـ ١٩٥٨ فاجتمع بالرئيس عبد الناصر وكان معه الزعيم عفيف البزري مدة أربع ساعات صدر في إثرها إعلان مفاده أن الوحدة الشاملة بين سورية ومصر قد دخلت مرحلتها العملية وأن الاتفاق قد تمّ على شكل ومحتوى الاتحاد العضوي بين البلدين. لكن صلاح الدين البيطار لاقى معارضة قوية من

الحكومة بدمشق، بعد رجوعه إليها، بسبب تسرّعه بعقد هذا الاتفاق وإعلانه دون مشاورتها. وأضاف أبي يقول:

«لذا عكفت الحكومة على وضع أسس لمشروع اتحاد فيديرالي بين البلدين وأوفدت البيطار مجدداً إلى القاهرة لنقله إلى عبد الناصر في ٢٥ ـ ١ ـ ١٩٥٨ فكانت النتيجة رفض عبد الناصر لذلك المشروع وقوله له: إما الوحدة الاندماجية الكاملة وإما لا شيء».

ولقد جاء في مذكرات اللواء راشد الكيلاني عن تلك المفاوضات والتطوّرات تفصيل لها، مطابق لما أعلمنا به أبي في رسالته، ثم أضاف يقول:

«ومن أجل معالجة هذا الاستعصاء عقد السفير المصري محمود رياض وملحقه العسكري بدمشق عبد المحسن أبو النور الذي أصبح ذا نفوذ كبير في أوساط الضباط، اجتماعاً مع عفيف البزري وباقي الضباط المسيّسين، فأعاد هؤلاء تأييدهم لخطة عبد الناصر وعند ذلك أمر عفيف البزري، رئيس الأركان العامة، بتهيئة طائرة حملت جميع أعضاء الوزارة وتوجّهت بهم إلى القاهرة وبرفقتهم عفيف البزري نفسه، فتمّ هناك إعلان الوحدة الاندماجية في ١ ـ ٢ ـ ١٩٥٨ في اجتماع مشترك لأعضاء الوزارتين السورية والمصرية، كما حضر هذا الاجتماع الرئيسان شكري القوتلي وجمال عبد الناصر، وحُدّد يوم ٢٢ ـ ٢ ـ ١٩٥٨ لإجراء استفتاء على الوحدة وعلى رئيس الدولة الجديدة. ثم اجتمع البرلمان السوري في دمشق حيث ألقى الرئيس القوتلي خطاباً رشّح فيه جمال عبد الناصر لرئاسة الدولة الجديدة»[٤].

على هذا الشكل وبتلك السرعة وتحت ضغط العسكريين السوريين وبعض الأحزاب السياسية أضحت سورية الإقليم الشمالي في «الجمهورية العربية المتحدة» ومصر الإقليم الجنوبي فيها، كما أضحى الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً لها بإجماع الأصوات في كلا القطرين في إثر الاستفتاء الشعبي الذي جرى فيهما معاً.

من بيروت حيث ذهب أبي للمعالجة الطبية قُبيل إعلان الوحدة بعث إلينا برسالة وقصاصات صحف منها ما جاء في جريدة «بردى» الدمشقية تحت عنوان:

(لطفي الحفار يهنئ الرئيسين بالوحدة: لا يزال السيد لطفي الحفار في بيروت للاستشفاء والمعالجة أسبغ الله عليه ثوب الصحة والعافية، وقد أرسل إلى الرئيسين شكري القوتلي وجمال عبد الناسر البرقيتين الآتيتين:

دمشق،

فخامة الرئيس شكري القوتلي المعظم: لقد حققتم بإعلان الجمهورية العربية المتحدة مساء اليوم الأمل المنشود الذي ضحى في سبيله أصحاب السابقة في الجهاد منذ خمسين سنة حتى الآن وأنتم في

طليعتهم. نسأل الله للبلاد العربية جمعاء ما تصبو إليه من السيادة الكاملة والقوة والعلاء في الوحدة الشاملة، والكلمة الجامعة، أنه أكرم مسؤول.

بيروت: لطفي الحفار

مصر:

سيادة العربي الكبير الرئيس جمال عبد الناصر: لقد وضعتم الحجر الأساسي المتين للوحدة الشاملة والكلمة الجامعة بإعلانكم مساء اليوم الجمهورية العربية المتحدة. نسأل الله العلي القدير لكم وللقطرين المتحدين سورية ومصر اطراد التوفيق والنجاح تحت رئاستكم الرشيدة وحسن قيادتكم أنه أكرم مسؤول.

بيروت ـ لطفي الحفار)

إن شعور أبي الوطني وإيمانه الراسخ بضرورة الوحدة بين الدول العربية المبنيّة على التضامن التام والمساواة بين الحكومات والشعوب لم يتغيرا في عمقهما وقوتهما منذ مطلع شبابه وحتى آخر حياته. لقد كان من الداعين إلى الوحدة العربية الشاملة منذ مطلع شبابه ونضاله لكي تقف بلادنا، المغلوبة على أمرها بعد الحرب العالمية الأولى، جبهة واحدة موحدة ضدّ الاستعمار والانتداب، وأي عدوان عليها. وكان يشاركه في هذه الدعوة وهذا السعي الحثيث لتحقيقها إخوانه الوطنيون وكثيرون من أبناء وطننا العربي الكبير الذين رضعوا مبادئها مع لبن أمهاتهم، لذا لم يكن مستغرباً أن يهنيء الرئيسين بقيام الوحدة السورية المصرية، وأن يتمنى لها النجاح والازدهار. ولكنه كان، هو والرئيس فارس الخوري، يُبديان تخوّفهما من السرعة التي أدت إلى تحقيقها في لقاءاتهما معاً بدافع نظرتهما الحكيمة للأمور ولعواقبها. وعندما بدأ السوريون يشكون من انتشار رجال المباحث المصريين بأعداد كبيرة، في كل مدينة وناحية من الإقليم الشمالي، ومن التسلّط على شؤونهم ومراقبتهم أعرب أبي عن استيائه من ذلك الوضع، وخشيته من استفحال النقمة عليه، فاعتبرته الأجهزة الحاكمة معارضاً، ومنعته من العودة إلى بيته بدمشق من لبنان في شهر آذار (مارس) عقب اعلان الوحدة بمدةٍ وجيزة.

لهذا السبب كان مضطراً للبقاء في بيروت حيث أقام في فندق البريستول وحده حوالي عشرة أشهر فأرهقته النفقات المتوجبة عليه، واضطر لتقديم استقالته من عمله كمراقب عام في مؤسسة مياه الفيجة الذي كان مورد رزقه الوحيد، وطلب من اللجنة المشرفة عليها أن تقبل استقالته، وتدفع له التعويض الذي يستحقه عن خدماته السابقة. ولكن رئيس وأعضاء لجنة مياه الفيجة رفضوا قبول استقالته تقديراً لتلك الخدمات، ومنحوه إجازةً مدتها ثلاثة أشهر راجين له

أن يستكمل استشفاءه في خلالها ثم أن يعود إلى عمله الذي رعاه بكل تجرّد واخلاص منذ تاريخ تدشين مشروع مياه الفيجة وجرّها إلى منازل دمشق في صيف سنة ١٩٣٢. لقد نشرت صحف دمشق قرار اللجنة برفض استقالته «كالإنشاء» و «الفيحاء»، و «المنار» و «بردى» و «القبس» وهذا ما جاء في عدد جريدة «الفيحاء» بتاريخ ٢٩ ـ ٣ ـ ١٩٥٨:

«لقد اتصل بنا أن لجنة مياه عين الفيجة اجتمعت يوم أمس الأول «الأربعاء» ورفضت استقالة السيد لطفي الحفار بالإجماع، وقررت منحه مأذونية ثلاثة أشهر، والمعروف أنه هو الذي سهر سهراً متواصلاً على مشروع مياه الفيجة منذ ثلاثين سنة ونيف، وأن الفضل الأول في تحقيقه ونجاحه يرجع إليه، كما أن لجنة مياه الفيجة تضمّ خمسة عشر عضواً نصفهم من رؤساء دوائر الدولة».

كانت والدتي وإخوتي يزورونه في بيروت من وقتٍ إلى آخر حيث أجريت له عملية الفتق في الربيع وتعافى في إثرها، ثم حاول العودة إلى دمشق مرةً ثانية فعلم أنه غير مرغوب رجوعه إليها لأنه تمنّى على المسؤولين في القطر المصري أن يتروّوا في سنّ القوانين وتطبيقها لمراعاة مصالح القطر السوري في أوضاعه الزراعية والتجارية والصناعية، المختلفة، كلّ الاختلاف، عن أوضاع القطر المصري في تلك المجالات... على هذا الأساس اضطر للبقاء في لبنان شبه منفيٌّ دون أن يقترف أي ذنبٍ بحق أحد، إنما بسبب غيرته الوطنية على مصلحة الوحدة حاضراً ومستقبلاً. عندما انقضت أشهر إجازته الثلاثة في ٥ ـ ٧ ـ ١٩٥٨ أرسل برقية إلى لجنة عين الفيجة يكرّر فيها تقديم استقالته من عمله في المؤسسة ثم تسلّم منها الرسالة التالية التي وصلت إليه في ٢٣ ـ ٧ ـ ١٩٥٨ كما يبدو من العبارات التي كتبها تحتها بخطه في الصورة المنشورة عنها لاحقاً.

«دولة المراقب العام السيد لطفي الحفار المحترم، دمشق في ١٩٥٨/٧/١٠

عملاً بكتاب وزارة الشؤون البلدية والقروية المؤرخة في ٥ ـ ٧ ـ ١٩٥٨ رقم ٢/٣ تتشرف إدارة مصلحة مياه عين الفيجة أن تبعث إليكم هذا الكتاب راجية منكم أن تعودوا لمزاولة أعمالكم في المراقبة العامة لمصلحة مياه عين الفيجة بعد أن انقضت مدة إجازتكم التي تنتهي بتاريخ ١٩٥٨/٧/٥ والتي منحتكم إياها لجنة عين الفيجة بناءً على قرارها المتخذ بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٦ رقم (٥٤٩).

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مصلحة المياه

التوقيع والختم»

لجنة عين الفيجة
مصلحة
مياه الفيجة

الموضوع .. ..

رقم ٢٥٣٠٠/١٠٠٠ دمشق في ١٠/ ٧/ ١٩٥٨ ....

دولة المراقب العام السيد لطفي الحفار المحترم .

عملا بكتاب وزارة الشؤون البلدية والقروية المؤرخ ٥/ ٧/ ١٩٥٨ رقم ٢/٣ .

تتشرف ادارة مصلحة مياه عين الفيجة ان تبعث اليكم هذا الكتاب راجية منكم أن تعودوا لمزاولة أعمالكم في المراقبة العامة لمصلحة مياه عين الفيجة بعد ان انقضت مدة اجازتكم التي تنتهي بتاريخ ٥/ ٧/ ١٩٥٨ والتي منحتكم اياها لجنة عين الفيجة بناء على قرارها المتخذ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٦/ ٣/ ١٩٥٨ رقم (٥٤٩) .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مصلحة المياه



كان مرغماً إذن على البقاء في لبنان وقد تضايق كثيراً من التجني عليه ومن بعده عن أسرته وبيته ومن اضطراره إلى نفقاتٍ في زمن عسر ماديٍّ كان في غنى عنها. المراسلة كانت في تلك السنة وسيلة الاتصال الوحيدة بينه وبيننا فعلمنا أنه كتب مجدداً إلى لجنة عين الفيجة يطلب منها أن تقرر له التعويض الذي يستحقه عن خدماته الطويلة ولكنه لم يحصل على ذلك التعويض فأدرك أن السبب في حرمانه منه هو إيعازٌ من السلطة الحاكمة الناقمة عليه... عندئذٍ كلّف المحامي الوطني الأستاذ عبد القادر الميداني بإقامة دعوى أمام القضاء للحصول على حقه المشروع، فربحها بعد بضعة أشهرٍ، وقبض مبلغاً قدره خمسة وعشرون ألف ليرة سورية من وزارة الشؤون البلدية والقروية المشرفة على مصلحة مياه الفيجة.

إن للإفراج عنه وعودته إلى دمشق قصة غريبة جداً لا بد لي من روايتها بإيجاز لأنني عشت تفاصيلها خطوة خطوة: فبعد إعلان الوحدة بين سورية ومصر في شهر شباط (فبراير) من تلك السنة تسلّم زوجي من وزارة الخارجية في حكومة الوحدة، (أي ما سمّوه الوزارة الاتحادية المركزية)، قراراً باعتماده سفيراً للجمهورية العربية المتحدة في الأرجنتين ولكن أوراق اعتماده الجديدة لم تصل إليه أبداً... انقضت الشهور، وانضمت إلى سفارتنا السورية سفارة مصر السابقة بكامل أعضائها ووثائقها وغادر السفير المصري السيد حسين غالب رشدي الأرجنتين إلى القاهرة تنفيذاً لأمر نقله، ونحن بقينا فيها بوضع محرجٍ للغاية: لم نعد نمثل سورية التي انصهرت مع مصر، ولا نمثل الجمهورية العربية المتحدة من دون أوراق اعتماد رسمية منها للحكومة الأرجنتينية! وهكذا انقضت علينا أيام صعبة غير أن الحكومة في بوينس آيرس عاملتنا وكأننا قدّمنا لها أوراق الاعتماد المطلوبة، إلى أن تبلّغنا قراراً بنقلنا إلى القاهرة، عاصمة الجمهورية العربية المتحدة، في أواخر الصيف. كان سروري كبيراً بهذا القرار الذي سيتيح لنا زيارة أهلينا والقرب منهم، وبعد أن ودعنا المسؤولين، قمنا برحلة العودة وبلغنا الاسكندرية بالباخرة في شهر تشرين الأول (اكتوبر) ومنها توجّهنا إلى القاهرة حيث استأجرنا شقة فيها وعدت مع بنتيّ الصغيرتين إلى دمشق ثم بيروت للقاء أبي وإبني في منتصف شهر تشرين الثاني ١٩٥٨. كان لقاؤنا مؤثّراً وسعيداً، وكلفني أبي، رحمه الله، بالسعي في القاهرة مع المسؤولين للسماح له بالرجوع إلى دمشق، فقابلت صديقنا سفير مصر السابق في سورية وأحد مستشاري الرئيس جمال عبد الناصر السيد محمود رياض وعرضت عليه الموضوع فلبى طلبي بسرعة وأعلمني بعد يومين قائلاً:

ـ «تحدثت مع سيادة الرئيس بهذا الشأن فقال لي إن بإمكان والدك أن يعود إلى بيته بدمشق ولكن عن طريق القاهرة، وبعد أن يوقّع إسمه في سجل التشريفات بقصر القبة يوم وصوله إليها!».

أعلمنا أبي بالإفراج عنه وبالشرط المطلوب فوصل إلى القاهرة من بيروت في العاشر من شهر كانون الأول (ديسمبر)، وتوجه من المطار إلى قصر القبة لتقديم الولاء المطلوب منه، ثم رجع إلى بيته في دمشق مسروراً بعد أسبوعين، وتبلّغ زوجي قرار تسريحه من عمله في الحقل الديبلوماسي في ٣/٢٧ سنة ١٩٥٩، بعد أن قضى خمسة أشهر في القاهرة دون تكليفه بأي عمل... فعدنا إلى دمشق حيث التأم الشمل مع ذوينا، وعاد أبي إلى مكتبته العامرة يستقبل أصدقاءه والأقرباء من حين إلى آخر، يطالع كثيراً، ويرقب تطوّر الأحداث في بلادنا دون أن يبدي رأيه فيها. لقد كان في ودّه زيارة طبيبه في بيروت والإقامة في الجبل بعض الوقت إبان اشتداد الحر في الصيف ولكن السفر إلى لبنان أضحى مشروطاً بإذن خاص رسميّ من مديرية الأمن العام فعزف عن طلب الإذن وبقي في دمشق.

وفي أوائل سنة ١٩٦٠ تعرض أبي لمفاجأة غريبة في أيام الوحدة لم تكن في الحسبان يوم طالبته مديرية الخزينة المركزية بدمشق بتسديد سلفة كان قد قبضها من وزارة المالية عندما كان وزيراً للداخلية في سنة ١٩٤٤ مقدارها ثلاثة آلاف ليرة سورية، لتوزيعها على أصحاب الصحف في سورية. والغريب في الأمر أن مديرية الخزينة أعادت فتح ملفٍ قديم سبق لها أن فتحته سنة ١٩٤٩ وانطوى بتغريمه المبلغ المذكور إذ وجهت له الرسالة التالية في ٢٧ ـ ٦ ـ ١٩٤٩، بعد انقلاب حسني الزعيم هذا نصها:

(الجمهورية السورية ـ وزارة المالية

المراقبة المالية رقم ٢٨/٨ ٧٥٨٥

لدولة لطفي بك الحفار الأفخم

بشأن ذمة لطفي بك الحفار للخزينة المركزية

أعلمتنا مديرية الخزينة المركزية بكتابها المؤرخ في ٢ ـ ٦ ـ ١٩٤٩ رقم ٢٨٤٤. ٤٩/٥ بأن حساب سلفة الـ (٣٠٠٠) ليرة المدفوعة لدولتكم بعام ١٩٤٤ لتوزيعها على أرباب الصحف لا زال مفتوحاً فنرجو التكرم بإغلاقه بمستندات قانونية ودمتم

دمشق ١ ـ ٩ ـ ٣٦٨ و١٩٤٩/٦/٢٧

وزير المالية وتوقيعه:

حسن جبارة)

عندما تسلم أبي ذلك الكتاب بحث عن المستندات والوصولات المطلوبة في مكتبته وفي كل مكان فيها وساعدناه في ذلك ولكننا لم نعثر على شيء. لقد كان متأكداً من أنه حفظها ين أوراقه السابقة لذا أجاب وزارة المالية يقول بأنه كان قد أتلف بعض أوراقه، بعد انقلاب حسني الزعيم، وقد تكون تلك المستندات بينها، وطلب منها أن تراجع محاسب وزارة الداخلية آنذاك بشأنها لأنه متأكد من أنه أنفق تلك السلفة في سبيلها، ثم قال في رسالته:

(إن الإصرار على المطالبة بمستندات الصرف بعد هذا الزمن الطويل ليس له معنى إلا تغريمي هذه القيمة دون مبرّر وجداني، وخزينة الدولة ليست في حاجة لاستيفاء أموال أظن أنكم تعتقدون بأنها أُنفقت في الوجوه المخصّصة لها. كان يجب على المحاسب المطالبة بها وقتئذٍ، وكان ذلك سهل وميسور. هذا ما لديّ الآن بهذا الشأن ودمتم).

وبعد أكثر من سنة تلقى من مديرية الخزينة الرسالة التالية في ١٥ ـ ١١ ـ ١٩٥٠ التي أنشرها كما هي لوضوحها:

الجمهورية السورية
وزارة المالية
مديرية الخزينة المركزية

دولة السيد لطفي الحفار الافخم

رقم ٥٠٥١
٥/٤٠

جواب كتابكم المؤرخ في ١٥/١٠/٩٥٠ بصدد السلفة المبحوث عنها اتشرف باعلام دولتكم ان مقام وزارة المالية ابلغنا في كتابه لنا المؤرخ في ١٣/١١/٩٥٠ رقم ١١٤٧١ سـ/٢٨/٨ وفحواه انه بالنظر لان محاسب الداخلية السابق السيد فائق العظم يفيد في كتابه المقدم ان السلفة المشار اليها لم يجر توزيعها من قبله على اصحاب الصحف اذ ذاك بل قبضت مباشرة من قبل وزير الداخلية دولة السيد لطفي الحفار الذي صرح بكتابه المربوط انه اتلف جميع الاوراق والمستندات التي كانت بحوزته ويجوز ان تكون مستندات هذه القضية ضمنها ولذا ينبغي مطالبة قابض هذه السلفة مباشرة بتسديدها اما سندا او نقدا .

فنرجو ان تتفضلوا دولتكم بالاطلاع على جواب وزارة المالية والتكرم بتسديد هذه السلفة ولدولتكم .

دمشق في ١٥/١١/١٩٥٠

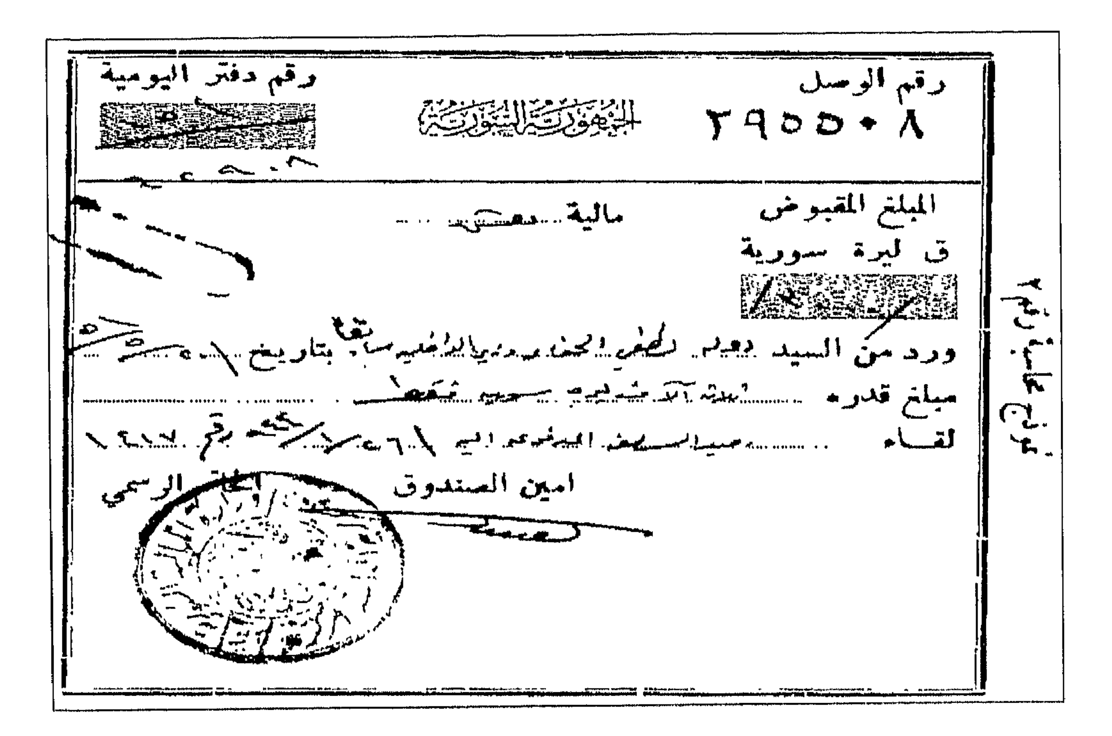
مدير الخزينة المركزية

إنني ما زلت أذكر اضطرابه يومذاك ثم اضطراره لتسديد مبلغ الثلاثة آلاف ليرة سورية المطلوب إلى الخزينة من جيبه الخاص، ولكنه احتفظ بالوصل الذي تسلّمه منها، ونسي الأمر مع الأيام... إلى أن فوجىء، في إبان الوحدة، وبعد انقضاء عشر سنوات على الموضوع، بكتاب جديد من مديرية الخزينة تطالبه بتسديد تلك السلفة وكأنه لم يسدّدها سابقاً، مما أزعجه حقاً، فبحثنا معه عن ذلك الوصل ووجدناه، وكان مما سرّنا كثيراً عثورنا على البيان الذي يوضّح كيفية توزيع تلك السلفة على أصحاب الصحف، ضمن مغلف صغير، ذلك البيان الذي يدلّ على نزاهته. فكتب إلى مديرية الخزينة رسالة ضمّنها صورتين للوصل والبيان المذكورين، وطالبها بإعادة المبلغ الذي سدّده من جيبه سابقاً، وقد تجاوز الثلاثة آلاف ليرة سورية بمئتين وخمسين ليرة سورية كما هو واضح من نصّ البيان المنشور في هذه الصفحة والوصل المشار اليه فاستردّ حقه وقبضه منها بكامله سنة ١٩٦٠.

الى مقام وزارة المالية الجليلة .

لاحقة لاستدعائي المؤرخ بـ ١٥ تشرين الاول ١٩٥٠ المعطوف على كتاب مديرية المحاسبة المركزية المؤرخ بـ ١١/ ١٠/ ١٩٥٠ رقم ٢٥٣٢/ ٤/ ٥/ ٥٠ . لقد عثرت على وصولات السلفة المسلمة لي في عام ١٩٤٤ لتوزيعها على اصحاب الصحف والبالغة (٣٠٠٠) ليرة سورية وعددها تسع وصولات موزعة على النحو الاتي :

ليرة سورية	
٧٥٠	السيد نجيب الريس
٥٠٠	" عباس العاصر
٥٠٠	" وجيه الحفار
٥٠٠	" امين سعيد
٢٠٠	" ياسين الحمصي
٢٠٠	" عثمان الشحرور
٢٠٠	" سعيد الجزائري
٢٠٠	" احمد علوش
٢٠٠	" احمد عسه
٣٢٥٠	المجموع



رقم الوصل ٣٩٥٥٠٨

الجمهورية السورية

رقم دفتر اليومية

المبلغ المقبوض

مالية دمشق

ق ليرة سورية

ورد من السيد ... بتاريخ

مبلغ قدره

لقاء

أمين الصندوق

الخاتم الرسمي

منذ أوائل سنة ١٩٦٠ شرع أبي بعقد ندوة أسبوعية في مساء كل يوم أربعاء استمرّت سبع سنوات، فيما عدا أشهر الصيف. غايتها كانت التباحث في كتب التراث العربي نثراً وشعراً وتاريخاً، وقراءة بعض النصوص والتعليق عليها، أما روادها فكانوا نخبةً من رجال العلم والأدب والشعراء أمثال السادة: رشدي الحكيم، نجيب الأرمنازي، ظافر القاسمي، نصوح الأيوبي، عفيف الصلح، الشيخ بهجت البيطار، بدوي الجبل (الشاعر أحمد سليمان الأحمد) وشفيق جبري (شاعر الشام) والشاعر سليم الزركلي. في غضون ثلاث ساعات تقريباً كانوا يجلسون ويتساجلون في تلك الموضوعات، ويراجعون ما يلزمهم من مصادر في مكتبته العامرة، كما كان ابن عمي السيد نبيه الحفار يستقبلهم مع أبي، ولقد حضرت مع زوجي عدة ندوات في أثناء وجودنا في سوريا واستمتعنا بها كثيراً. أذكر أن النادي العربي دعا الكاتبة والباحثة المشهورة الد. بنت الشاطىء (عائشة عبد الرحمن) لإلقاء محاضرة فيه في شهر نيسان (ابريل) سنة ١٩٦١، وكنت من الذين احتفلوا بها فأخبرتها عن تلك الندوة وحضرت إحدى جلساتها، وشاركت بها يوم جرت مراجعة كتاب: «العواصم من القواصم» للقاضي أبي بكر العربي الذي حققه الأستاذ البحاثة محب الدين الخطيب فأعجب الحاضرون بغزارة علمها ونقاشها. كما وجدت بين أوراقه صورتين مع الزعيم العالم فارس الخوري الذي كان مريضاً في سنة ١٩٦٠، الأولى في مستشفى السادات والثانية بعد خروجه منها إلى داره التي كانت واقعة

في جوارنا وقد ظهر فيها العالم الدكتور فؤاد صروف، نائب رئيس الجامعة الأميركية ببيروت والسادة عبد القادر العظم وعفيف الصلح ومحمد الفرحاني يجدهما القارئ ضمن الصور المنشورة في هذا الكتاب ويوم توفي الزعيم الكبير فارس الخوري في إثر مرضه الأخير في ٣ ـ ١ سنة ١٩٦٢ حزن أبي عليه حزناً كبيراً وفقدت سورية والبلاد العربية علماً نادراً من رجالاتها وما زال التأريخ يحفظ مآثره وخدماته الجلّى لوطنه وبلاده في المناصب التي شغلها في سورية وفي المحافل الدولية، تغمده الله بواسع رحمته.

إن من أواخر المقالات التي كتبها أبي ونشرها في السنوات الأخيرة من حياته دراسة قيمة لكتاب عنوانه «قاموس الصناعات الشامية» الذي قدم له الأستاذ ظافر القاسمي وحققه. إن لهذا القاموس النفيس قصة وتاريخاً قديماً أوجزهما أبي في مقالته التي أقتطف منها ما يلي:

(حينما نعمت بالحصول على نسخة من هذا الكتاب أخذت بمطالعته بشوق وأخذ مني العجب كل مأخذ. أسباب الشوق كثيرة لأنها تتعلق بتاريخ الحياة الاجتماعية والتجارية والصناعية والدينية والمدنية في أواخر القرن التاسع عشر في بلاد الشام وفي دمشق خاصة. وأسباب الدهشة بل العجب هي أن فكرة وضع هذا القاموس تعود إلى إمام عظيم من أئمة العلوم الشرعية كان يشغل جميع أوقاته في الدعوة إلى الإصلاح الديني والاجتماعي في زمنٍ طغت فيه الجهالة وساد الجمود، هو الأستاذ علاّمة الشام والمصلح الكبير جمال الدين القاسمي الذي دعا والده الشيخ سعيد القاسمي لأن يضع قاموساً لصناعات بلاد الشام. ولما توفي والده قبل إتمام العمل قام هو بإكماله بمعاونة صهره المرحوم خليل العظم. إن من يعلم ما كان يقوم به الأستاذ الشيخ جمال الدين القاسمي من الأعباء الجسام، والعمل المتواصل في التدريس والإرشاد في مختلف حلقات التدريس التي كانت تعقد في داره، أو في جامع السنانية، أو في غرفته بمدرسة عبد الله باشا العظم، يُكبر ما خصّصهُ من جهد لهذا النوع من التأليف المفيد. ولقد كان لي حظ حضور بعض تلك الدروس مع فريق من تلامذته الكثر من الشيوخ والشباب الذين كانوا يهرعون لسماع دروسه القيمة في العلوم الشرعية والاجتماعية والتاريخية، ويرجعون إليه في كثير من الأبحاث المختلفة. كان من تلامذته: عبد الوهاب المليحي (الإنكليزي) وشكري العسلي والدكتور عبد الرحمن الشهبندر ومحب الدين الخطيب ورشدي الحكيم وصلاح قنباز والأمير عارف الشهابي، والدكتور صلاح الدين القاسمي أخو أستاذنا الشيخ جمال الدين. كما كان الأمير شكيب أرسلان حريصاً على حضور دروسه التي كانت تعقد في داره عندما كان يزور دمشق، وكان الشيخ طاهر الجزائري يحرّض الشباب المتعلم على حضور تلك الحلقات والجلسات، ويقول عنه، رحمهما الله، إنه وليد القرون.

عندما طالعت مقدمة هذا الكتاب القاموس التي وضعها محققه الأستاذ ظافر القاسمي ابن المرحوم الشيخ جمال الدين بعنوان: «الصناعة»، وبحث فيها عن تاريخ الصناعات قديمها وحديثها، وتطورها ورقيّها، وانحطاطها لدى مختلف الأمم، أكبرت جهده وبحثه القيم الذي لم يدع فيه زيادة لمستزيد.

ولا عجب فهذا الشبل ابن ذاك الأسد، وهو مثال حيّ لنبوغ والده الكبير، ولا بد لي هنا من التنويه بالعمل الرائع الذي قام به مؤخراً في طباعة ونشر تفسير القرآن الكريم لأبيه بعنوان «محاسن التأويل» الذي يقع في عشرين مجلداً. كما أنه قام بنشر أثر هام يتعلق بتأريخ النهضة العربية السياسية في أوائل القرن الحالي من تأليف عمه النابغة، الذي توفي في ريعان الشباب، الدكتور صلاح الدين القاسمي، وهو يتضمن أبحاثاً قيمه عن أعمال جمعية النهضة العربية السرية التي أسّسناها سنة ١٩٠٦ وكان هو كاتم أسرارها، رحمه الله، كما يتضمن مقالاته المتعلقة بالدعوة للقومية العربية وبالتنبيه إلى مخاطر الصهيونية في حين لم يكن أحد من المشتغلين في القضايا السياسية يعلم عنها شيئاً تقريباً. وعندما قرأت جميع ما ورد ذكره في هذا الكتاب من مختلف الصناعات خطرت لي بعض الملاحظات على بعض ما جاء عنها في هذا القاموس النفيس والتي لها قيمتها الفنية وكادت تندثر مع الأسف الشديد ومنها صناعة «الدهان» هذه الصناعة التي كان يقوم بها فريق من الفنانين بدهان قاعات دور دمشق القديمة والتي كانت تُسمى «بالعجمي» وهي من الفنون الجميلة التي لا يوجد لها مثيل إلا في مدينة دمشق لأنه كانت فيها أسرة مختصّة بهذه الصناعة، كانت تتوارثها ولا تُعلم أحداً من غير أبنائها بسرّ ألوان الدهانات المختلفة ونقوشها، وهي الأسرة المعروفة باسم أسرة الدهّان، وآخر أفرادها المرحوم درويش ومحمد ونوري الذين جاء ذكرهم في الجزء الرابع من خطط الشام للأستاذ محمد كرد علي على الصفحة (٢٤٠). وهم الذين قاموا بدهان صالة محطة السكة الحجازية بالقنوات على هذا الطراز البديع، وكذلك دهان السدّة الشمالية في جامع بني أمية الكبير في أواخر القرن الماضي ومن ثم انقرضت هذه الصناعة الفنية بانقراض تلك الأسرة. وحينما وُضع كتاب «قاموس الصناعات الشامية» الذي نحن بصدده كان لا يزال أفراد هذه الأسرة في أوائل القرن على قيد الحياة على الأغلب، وكانت البيوت التي تحتوي على هذه القاعات النفيسة في دمشق تُعدّ بالمئات ولكن نيران قنابل الإفرنسيين قضت على العديد منها عندما ضربت أحياء دمشق القديمة في أثناء الثورة السورية سنة ١٩٢٥، كأحياء سيدي عامود والميدان، ولم يبق في دمشق من هذه القاعات إلا عدد قليل جداً. إن المهم فيها ألوانها المختلفة التي انقضى على صنعها نحو مئتي سنة وأكثر وهي لا تزال زاهية، نضرة، لم يعترها التغيير والانحلال، والأرجح أن هذه الدهانات كانت نباتية من صناعة محلية. إن عدد القاعات الباقية في دور دمشق حتى الآن لا يتجاوز الأربعين قاعة استناداً إلى دراسة الخبير الفني المرحوم محمد علي الخياط المشهور بلقب «أبو سليمان» وأذكر من القاعات الأثرية المعروفة قاعتين بدار المرحوم الشيخ سليم الطيبي في حي الشاغور، وقاعتين بدار المرحوم السباعي بمئذنة الشحم وقاعة في منزل آل نظام، ولكن يُخشى على هذه القاعات الأثرية النادرة من الحريق أو التلف لكونها واقعة ضمن الدور القديمة، وإذا لم تعمد دار الآثار إلى شرائها أو نقلها إلى أبنية حديثة بعيدة عن خطر الحريق أو التخريب فلا يعلم مصيرها إلا الله. ولقد قامت دار الآثار بنقل وتركيب القاعة التي أهداها إليها جميل مردم بك والتي كانت في دار أحد أجداده، وجرى نقلها إلى إحدى قاعات المتحف الوطني التي ضُممت لها بإشراف الفنان الكبير «أبو سليمان»

الخياط وابنه السيد بشير الخياط، وقد جاءت تحفة فنية رائعة. وإذا كنت قد أطلت الحديث عن القاعات الشامية وصناعة «الدهان» فيها فلأن الحفاظ على ما بقي منها ثروة فنية وقومية كبرى ينبغي أن يعمل المسؤولون على الاهتمام بها ولقد تمّ نقل قاعة أثرية الى مبنى مديرية مياه الفيجة اشتريناها من أسرة «سقا أميني» سنة ١٩٤٠ بقرار من لجنة مؤسسة عين الفيجة، تاريخ صنعها يعود الى سنة ١٧٩٦م.

وهنالك صناعة أخرى هامة أتى على ذكرها هذا القاموس لماماً، ومر عليها سريعاً وهي صناعة النجارة والنحت والحفر على الخشب، ولكنه لم يتعرض لصناعة حفر خشب الجوز والسنديان التي عُرفت بدمشق وامتازت بأنواع النقوش والتطعيم بعظم الجمل، وهو ما يشبه العاج، وهي نقوش فنية متعددة الأشكال تمتد إلى عصور قديمة بعضها يسمونه: «الهندي» وبعضها الآخر: «الأندلسي» وفيها أشكال هندسية جميلة وخطوط مربعة ومثمنة ومسدسة)(٥).

إن هذه المقالة عبارة عن دراسة موسّعة لكتاب «قاموس الصناعات الشامية» تضمنت عرضاً مطولاً لها وتعليق أبي عليها، ولقد اكتفيت بنقل ما وجدته مفيداً للتاريخ الدمشقي ودالاً على اطلاعه الواسع عليه، وغيرته على الآثار الفنية فيه.

في السنتين الثانية والثالثة من قيام الوحدة السورية المصرية بدأ يظهر تذمّر أكثر السوريين، مدنيين وعسكريين، من الأوضاع في الإقليم الشمالي لأسباب متعددة ذكرها الذين نشروا مذكراتهم عن تلك الحقبة، فأشار اللواء راشد الكيلاني إلى أن ما أثار غضب ضباط مجلس القيادة العسكري السوري حينذاك تلك الأوامر الصادرة عن رئاسة الجمهورية في القاهرة وممثلها في دمشق المشير عبد الحكيم عامر بنقل عدد كبير منهم إلى مصر لإبعادهم وإضعاف الجيش، وتسريح بعضهم الآخر. عن مذكراته أنقل ما يلي:

(استقر المشير عامر في سورية للإشراف على شؤونها، وقد لوحظ أن الوزارات الأساسية في مجلس الوزراء المركزي قد شغلها وزراء مصريون كالخارجية والدفاع والاقتصاد، والخزانة والتربية والتخطيط، كما أعيد تنظيم جهاز أمن الدولة في الإقليم الشمالي فأُحدثت شبكة هائلة من موظفي المخابرات والمباحث غطت مدن وقرى الإقليم الشمالي وأُدخل فيها عدد ضخم من الموظفين المصريين المنتدبين للعمل فيه)(٦).

كنا نسمع ونحن مقيمين في دمشق بالقرب من والديّ وأفراد أسرتينا شائعات كثيرة عن تذمّر الناس، ونقرأ الأخبار في الصحف المراقَبة المسموح بها، ونتابع نشرات الأخبار العربية ولم يكن استياء مختلف فئات الشعب سوى من تسلّط المصريين على الحريات والاقتصاد، ومن استعلائهم على الناس بالأسلوب المستهجن الذي انتهجوه في معاملتهم. وكان مما زاد في النقمة وجود عبد الحميد السراج وزيراً للداخلية مطلق الصلاحية بعد أن عيّنه الرئيس عبد

الناصر في هذا المنصب منذ قيام الوحدة وجعله أميناً عاماً للاتحاد القومي، فبطش هو وموظفو أجهزة مخابراته بالعديد من المواطنين الذين جرى تعذيبهم في السجون مما جعل السوريين يشعرون بضغط ذلك الحكم الإرهابي، وبخيبة آمالهم بالوحدة التي فرحوا بها، ومجدوا رئيسها مندفعين بفورة عاطفية شاملة عبّرت عن صدق مشاعرهم الوحدوية العربية وعمقها. والآن أعود إلى مذكرات اللواء راشد الكيلاني عن أحداث سنة ١٩٦١ التي جاء فيها قوله:

«... وخلال الزيارة التي قام بها الرئيس عبد الناصر لسورية بعد مدةٍ شعر بوجود استياءٍ عام تجلّى له من فتور الاستقبالات الشعبية له خلافاً لما كان يجري في الماضي فتأكد أن هناك فجوة بين الحكم والمواطنين مما حمله على إبقاء المشير عامر في دمشق ليباشر من جديد الإشراف على إدارة دفة الحكم في الإقليم الشمالي. وفي هذه المرحلة صدرت القرارات الاشتراكية في ٢٣ ـ ٧ ـ ١٩٦١ فأضاف صدورها مشكلة جديدة أسرعت بتفجير الأزمة، وصدر قرار جمهوري آخر بتاريخ ١٦ ـ ٨ ـ ١٩٦١ بتشكيل حكومة واحدة للإقليمين»[٧].

تجلّت نقمة السوريين على ذلك الحكم الإرهابي، وعلى الاستخفاف بهم في إقليمهم وكأنه أضحى مستعمرةً للمصريين لا بلداً شقيقاً تُراعى كرامة أبنائه من مختلف الفئات العسكرية والسياسية والشعبية، في أحاديثهم بصوتٍ خافت خشية الإفصاح عنها لشدة التجسّس عليهم. ولم يقتصر استياء الناس على المقيمين في أنحاء سورية فقط بل شمل أيضاً الذين تعاونوا مع الرئيس عبد الناصر نفسه بتعينه لهم وزراء في الحكومة المركزية وذلك بدليل ما جاء في مذكرات الدكتور بشير العظمة التي نشرها في سنة ١٩٩١ وفي مذكرات ضباط عسكريين سلّمهم مناصب صورية فيها. يقول الدكتور بشير العظمة في كتابه: «جيل الهزيمة» ما يلي:

«بعد انتهاء الأفراح والحماس للوحدة السورية المصرية بدأت المتاعب الداخلية في النظام الذي أقيم على عجل إذ لم يُحدّد صلاحيات المجالس التنفيذية فبقيت سلطة الرئيس وكلمته فاصلة في كل شيء، وهو الحاكم وهو الحكم»[٨].

وعن معاناته في القاهرة وهو وزير للصحة، وخيبة أمله واستيائه مما خبره فيها بدءاً بتوجّهه في الصباح الباكر إلى مكتبه لتسلّم عمله فيه منذ اليوم الأول حدثنا فقال:

«أفهمني مدير المكتب بعد ذلك بأن التقاليد لا بُدّ وأن تراعى فالوزير لا يحضر لوزارته قبل الحادية عشرة إذا توفر لديه وقت لذلك. إخفاء وحجب الملوك والوزراء والأمراء عن الأنظار إجراءات لها ضرورتها لتبقى صورة القادة في خيال الجماهير أقرب إلى صور الآلهة والأئمة، نقية، طاهرة. لم تعرف سوريا في تاريخها الحديث الملكية والحاشية والبلاط والحجّاب، كان شكري القوتلي رئيس الجمهورية عند قيام الوحدة يسكن في شقة مستأجرة عادية جداً في حيّ الجسر الأبيض، وحارسه شرطيّ يداوم نهاراً فقط»[٩].

إلى أن قال في أعقاب تلك المقارنة بين أسلوب الحكم في سورية والأسلوب الذي انتهجه الرئيس عبد الناصر في مصر:

«الخلاصة قضينا شهوراً عديدة، بل سنتين تقريباً من دون عمل ولا مسؤولية محدّدة. كنا نتبادل الزيارات بين المكاتب ونستقبل كل طارق. وإذا اشتدّ بي الضيق والضجر بعد قراءة الصحف والمجلات، وبعد إيجاد الحلول للكلمات المتقاطعة، أدفع الباب هائماً، أحاول الانطلاق في حدود القفص الذهبي، فأقصد مكاتب الزملاء الأصدقاء أحمد عبد الكريم وأمين النفوري(١٠)، وغرفهم لصيقة بمكتبي. لقد جمعتنا الزمالة والجوار واكتشفنا ميولاً مشتركة في البحث عن الكتاب والتعليق والثرثرة، وفي استعراض شؤون أوسع من الدائرة الخانقة الضيقة لحياتنا اليومية»(١١).

إننا نجد في هذه المذكرات فصولاً تصوّر طغيان الرئيس عبد الناصر في حكمه، ورفضه لآراء وزرائه واستخفافه بهم إذا ما تجرأوا واقترحوا مشروعاً ما، كما حدث للدكتور العظمة معه يوم فاتحه بموضوع ميزانية الجيشين السوري والمصري في إحدى جلسات مجلس الوزراء المركزي. ثم وصف لنا الدكتور العظمة الأوضاع المتردية في الاقليم الشمالي في السنة الأخيرة من قيام الوحدة فقال:

«كانت الأجواء العامة في سوريا مشحونة بالتوتر ومشاعر الخيبة وقد بدأت عمليات تهريب الأموال إلى مصارف لبنان مع الوحدة، واشتدت بعد ذلك، والنقد السوري في هبوط متدرج بالنسبة للعملة اللبنانية والقطع الأجنبي»(١٢).

وفي صباح اليوم الثامن والعشرين من شهر أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٦١ فوجىء الناس بصدور البلاغ رقم (١) من محطة إذاعة دمشق هذا نصه:

«باسم الله الرحمن الرحيم

في صباح اليوم قام جيشكم الذي كان دائماً وسيبقى أبداً دعامة وطنية راسخة، قام للحفاظ على أرض الوطن وسلامته وحريته وكرامته، قام لإزالة الفساد والطغيان وردّ الحقوق الشرعية للشعب، وإننا نعلن أن هذه الانتفاضة الوطنية لا صلة لها بشخص أو فئة معيّنة وإنما هي حركة هدفها تصحيح الأوضاع غير الشرعية. فيا أيها الشعب العربي ثق بجيشك فإننا أقوياء بعون الله تعالى، وإننا قد طرقنا كل باب للإصلاح ولم نجد وسيلة للتحرر من المستغلين، واتباع طريق الحرية إلا القوة لكي تعاد للشعب حريته وللجيش كرامته.

القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة(١٣)»

ولقد قال اللواء راشد كيلاني في مذكراته إن الضباط الذين قاموا بالانتفاضة كانوا لا ينوون

القيام بأي عمل إنفصالي، وهم بالإضافة إلى المقدم عبد الكريم النحلاوي العمداء: موفق عصاصة، عبد الغني دهمان، فيصل سري الحسيني، محمد منصور، بدر أعسر، زهير عقيل، سمير جبور، نور الله حاج ابراهيم، والمقدمون حيدر الكزبري، فخري عمر، هشام عبد ربّه ومهيب الهندي، وذكر أنهم فاوضوا المشير عامر في مبنى الأركان العامة على إجراء بعض الإصلاحات في الجيش فاتفق معهم على إصدار بيان بقبول مطاليبهم، ثم كتب ما يلي:

«وعلى أثر التوصل إلى هذا الاتفاق أذيع البلاغ رقم (٩) الذي بيّن أن الأزمة قد حُلّت، وأعيدت المحافظة على كيان الوحدة شريطة أن يتعهد المشير بعدم اتخاذ أي إجراء بحق ضباط الحركة، لكن المشير أخذ يماطل في إصدار بيان بما تمّ الاتفاق عليه بعد أن أجرى اتصالاً هاتفياً مع الرئيس عبد الناصر الذي طلب إليه الصمود حتى المساء وينتهي الأمر حيث أنه قرر إرسال جنود مصريين للتغلب على التمرد. وقد أذاع راديو صوت العرب قرار الرئيس بتجريد ضباط الحركة من رتبهم وملاحقتهم بتهمة العصيان المسلح، عند ذلك صدر البلاغ رقم (١٠) الذي ألغى ما جاء في البلاغ رقم (٩) واعتبر أن المشير ينوي البطش برؤساء الحركة فقاموا بترحيله إلى القاهرة»[١٤].

إن تفصيل ما حدث في ذلك اليوم العصيب وفي الأيام والأشهر التي تلته منوط بالمؤرخين الذين نشروا مذكراتهم عما شهدوه، أو شاركوا فيه من عسكريين وسياسيين، أما أبي فقد ظلّ في بيته يتابع التطورات باهتمام وقلق لأن الرئيس عبد الناصر كان يحرّض الضباط السوريين على القيام بانقلاب جديد على العهد القائم بعدما تخلى عن الاقليم الشمالي بسرعة مستغربة. ولما عقدت مجموعة من السياسيين من مختلف الأحزاب والاتجاهات اجتماعاً بدمشق في ٢ - ١٠ - ١٩٦١ للتداول في الوضع تلقى دعوةً لحضوره ولكنه لم يشترك فيه، وقد أصدروا بياناً في نهايته أيدوا فيه حركة الانفصال بتواقيهم، ونشروه في الصحف، كما أيّده الرئيس شكري القوتلي باتصالٍ هاتفي أجروه معه إلى سويسرا حيث كان يستشفي فيها. ثم جرت انتخابات نيابية في سورية وانتخب الدكتور ناظم القدسي رئيساً للجمهورية ولكن الأوضاع الداخلية كانت مضطربة في خلال الأشهر الستة التي عقبت الانفصال بسبب خلافات وتصادمات وقعت بين الوزراء والنواب وضباط الجيش الذين تأثر بعضهم بدعوة مصر للرجوع عن الانفصال عن طريق الاتصال بهم بواسطة سفارتها بلبنان، وإذاعة صوت العرب ووسائل الإعلام التي لم تنقطع عن وصم السوريين الذين أيدوا الانفصال بالرجعية والخيانة والانتهازية. ولقد حدثت، في تلك الحقبة، قلاقل ومتفجرات زادت الوضع سوءاً، وهاجم الرئيس عبد الناصر رؤساء الدول العربية وملوكها الذين اعترفوا بالانفصال في خطاب ألقاه بمناسبة ذكرى قيام الوحدة من الاذاعة في ٢٢ - ٢ - ١٩٦٢ هجوماً شنيعاً، ونعتهم بنعوت نابية مما يأباه الخلق

العربي، وتناول رجالات سورية الوطنيين بالقدح والذمّ الشنيع، وكان أبي أحد هؤلاء الذين أصابتهم سهامه، وهذا بعض ما جاء في رسالته لنا إلى اسبانيا حيث كنا نمثل سورية بسفارتنا بمدريد، تاريخها ٢٨ - ٢ - ١٦٦٢:

«لقد تناولنا في خطابه مع من تناولهم ولم يترك أحداً من شرّه وأكاذيبه ولكنني لم أهتم لما ورد في خطابه من كذب وافتراء ولم أبالِ به وعوّلت على عدم الإجابة لولا أن الصحافيين أصروا عليّ فأجبتهم بالكلمة التي ربما أطلعتم عليها في جريدة الأيام»، وبما أنني وجدت ذلك الرد على الاتهامات التي وُجهت إليه والافتراءات على سمعته ونضاله الوطني بين أوراقه، وبخطه الذي لا يشبهه خط أعرفه، رأيت أن أنشره لوضوحه.

سُئل السيد لطفي الحفار عن الاتهامات التي أوردها جمال
عبد الناصر في خطابه الأخير بشأنه فأجاب بما يلي:

إنني أربأ بنفسي عن الإجابة عن مثل هذه الافتراءات
والأكاذيب التي هي من طبيعتها ما دامت صادرة عمن
صنع دولة المباحث والجواسيس المأجورين فاتهم
العاملين المخلصين من الكتاب الساعين في الدعوة للقومية
العربية والوحدة الشاملة [illegible]
بذور التفرقة والتشكيك وتشويه تاريخ سوريا العزيزة
ورجالها وتضحياتهم والمضي في هذا الإسفاف الذي لا
حد له في مثل هذه العبارات الكاذبة والافتراءات المقصودة.
ولا عجب [illegible] يكذب ويفتري ويلاحق الساسة [illegible]
وطعن البلاد العربية ورجالها ويبث الحقد والدسائس لتفريق
صفوفهم [illegible] حساب التاريخ وسيجزى كل عامل
بما كسبت يداه وللباطل جولة ثم يضمحل [illegible]
والأوفى كثير. والسلام.

٢٤ شباط ١٩٦٢

كانت نتيجة تلك المؤامرات على سورية والافتراءات على رجالها بعد انقضاء ستة أشهر على الانفصال انقلاب عسكري جديد قام به المقدم عبد الكريم النحلاوي وأعوانه في صباح ٢٨ ـ ٣ ـ ١٩٦٢ الباكر، غايته إلغاء الحكم القائم والعودة إلى دراسة موضوع الوحدة مع مصر، فاعتقلوا رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي ووضعوه في المستشفى العسكري، وسجنوا رئيس الحكومة الدكتور معروف الدواليبي والوزراء والدكتور مأمون الكزبري وعدد كبير من النواب والسياسيين القدامى كان أبي أحدهم. في سجن المزة العسكري وأوضاعه المزرية عوملوا معاملة المجرمين والقتلة وعانوا من شدة البرد ومرض أكثرهم. وبما أن أبي لم يدوّن مذكراته عن تلك المحنة سأنقل ما جاء في مذكرات السيد خالد العظم عنها حيث ورد فيها ما يلي منذ اللحظة التي اقتحم منزله ضابط لاعتقاله بحيلةٍ دعوته لحضور اجتماع طارىء في الأركان العامة:

«ولم تنطل عليّ الأكذوبة فقلت له: سألبس ثيابي وآتيك حالاً، ثم نزلنا الدرج معاً فلما وصلنا إلى الشارع رأيت أمام البيت سيارة شحن وعدداً من شرطة الجيش فتأكد حدسي. أركبوني إلى جانب السائق وجلس ضابط إلى يميني وسارت بنا القافلة حتى قيادة الشرطة العسكرية فنزلت وانتظرت في الساحة دون أن أنبس ببنت شفة منتظراً النهاية. وخرج من إحدى الغرف السيد لطفي الحفار فحياني ووقف إلى جانبي. وبعد هنيهة دعونا إلى ركوب سيارة جيب وكان البرد شديداً تلك الليلة، وكانت الريح تدخل إلينا من خلال الثقوب والشبابيك المفتوحة، ولفّ لطفي الحفار رأسه بالعباءة ليتقي لفحة البرد على رأسه العاري. أما أنا فكنت ألبس رداءً سميكاً وطاقية من الفرو حمت رأسي من البرد القارس. وأسرعت بنا السيارة إلى سجن المزة العسكري، وهناك اقتادونا إلى قاعة كبيرة طولها نحو ١٥ متراً وعرضها نحو ستة أمتار، يجتازها طولاً ممرّ واطىء ينتهي إلى غرفة صغيرة فيها مستراح وحنفية ماء. كانت الأرض مفروشة بالشمينتو وعليها بعض الأفرشة المملوءة حصيراً، فجاؤونا بأغطية صوفية وزعوها علينا بمعدل غطاء واحد لكل سجين، فاضطررنا إلى الالتحاف بها بسبب البرد القارس. ثم طيف علينا بأباريق الشاي فساعدتنا على مقاومة البرد.

وما لبث المذياع أن بدأ بإسماعنا قطعات من الموسيقى العسكرية فتهيأنا لسماع أول بلاغ وما طال انتظارنا إذ سرعان ما سمعنا أن قيادة الجيش قامت بحركة وطنية «وكل هذه الحركات وطنية بطبيعة الحال...» واستولت على الحكم وأنقذت البلاد من شرور الرجعية الاستعمارية العميلة إلى آخر النغمة إياها، وأن بلاغاتٍ سوف تذاع على التوالي. ثم أعلن حلّ مجلس النواب واستقالة رئيس الجمهورية واعتقال أعضاء الوزارة وفريق من النواب وقرب إحالتهم على القضاء. كان عدد الموقوفين في قاعتنا خمسة وثلاثين شخصاً، خمسة منهم تولوا سابقاً رئاسة الوزارة وهم لطفي الحفار وصبري العسلي ومأمون الكزبري ومعروف الدواليبي وأنا. وأما الموقوفون من غير النواب فكانوا قلةً ثم زاد عددنا بمجيء السيد رشدي الكيخيا رغم أنه طلق السياسة هو والسيد لطفي الحفار منذ سنة ١٩٥٨. وقرب

الساعة العاشرة دفعوا لنا بإبريق شاي وكاسات من الصفيح وبقطعة خبز مع كمية من الزيتون فتوزعناها وكان نصيب كل واحد منا خمس زيتونات! وقرب الساعة الثانية بعد الظهر دخل نقيب ومعه سبعة صحون من الصفيح مملوءة بالمرق والخضار ومثلها مليئة بالأرز مع كمية من الخبز. ولما سألناه عن الملاعق أجاب بأنها ممنوعة واحترنا كيف نتناول طعامنا أبالأصابع؟ أليس بذلك رجعة إلى العصور القديمة وابتعاد عن التقدمية؟ وفي المساء تكرّر الأمر والتزمنا الصيام إلا عن الخبز»(١٥).

كان اليوم الذي سبق حدوث ذلك الانقلاب الطائش الموعد الذي عيّنه لنا أبي بقدومه إلى مدريد لزيارتنا فيها مع أمي وللتعرف إلى آثارنا العربية في الأندلس التي قرأ عنها الكثير وعن حضارتنا فيها. ألمّت بأمي وعكة صحية قبل سفره بيومين فتوجّه إلى المطار بصحبة صديقنا الأستاذ ظافر القاسمي وبعض المودعين، ولما هم بالمغادرة فوجىء بإعلامه من قبل موظفي الأمن العام بأنه ممنوع من السفر. استغرب ذلك الأمر كثيراً وعاد أدراجه إلى البيت مضطرباً ثم أوفد رسولاً إلى وزارة الداخلية ليعلم المسؤولين بما جرى ليقينه بأن شيئاً ما خطيراً كان يُهيّأ في الخفاء دون علم الحكومة. ولم يخطئ ظنه لأن المفاجأة الثانية المزعجة حدثت في الساعات الأولى من يوم الثامن والعشرين من شهر آذار (مارس) المشؤوم بقدوم ضابط شاب من ضباط الجيش إلى بيتنا لاعتقاله، فأدرك أن انقلاباً قد وقع، ونهض من فراشه للتحدث إليه وسؤاله عما يريد فقال له الضابط بكل ارتباك:

« ـ أرجو يا سيدي أن ترافقني حالاً، وألا تؤاخذني على إزعاجك فأنا مأمور، ونحن أولادكم...

فأجابه محتداً:

ـ لا! لستم أولادنا لأننا لم نربِّ أبناءنا على اقتحام دور المواطنين لتوقيفهم دون مذكرة توقيف، ولا على اللعب بالوطن ونسف القوانين! أمهلني قليلاً لأحضر أدويتي التي لا بد من تناولها»

ساعدته أمي بتهيئة العقاقير الضرورية، فالتف بعباءته فوق بيجاما النوم ورافق الضابط إلى الناقلة العسكرية التي كانت تنتظرهما أمام باب المنزل.

إن في حوزتي رسالة منه بعث بها إليّ إلى مدريد بعد رجوعه إلى البيت من المطار في ٢٧ ـ ٣ ـ ١٩٦٢ هذا نصّها وصورتها بخطه تسلمتها بعد عشرة أيام وهو معتقل في سجن المزة:

(دمشق في ٢٧ آذار سنة ١٩٦٢

ابنتي العزيزة سلمى سلمها الله!

أكتب إليك الآن بعد عودتي من المطار حيث كنا على أهبة السفر مع الأخ ظافر بك وقبل أن تقلع الطائرة جاءني أحد مأموري الأمن العام وأبلغني أنني ممنوع من السفر وهكذا أسقط في يدنا، وكان

جمهور من المودعين دهشوا لهذه المفاجأة أو المعاملة التي لم نلاقِ مثلها أيام حكم السراج الديكتاتور الطاغية، وحاول بعضهم الاتصال ببعض المراجع الحكومية، وبالنظر لكون الحكومة مستقيلة منذ يومين وبعض أعضائها مسافر كوزير الداخلية منذ أربعة أيام لحلب ابتعاداً عن الحكم الذي أصبح، مع الأسف الشديد، مهلهلاً حائراً ولا ندري من هو صاحب الشأن لمراجعته، لم يسعني إلا الاحتجاج لدى رئيس الجمهورية على هذه المعاملة الجائرة وهو نفسه في حيرة من أمره بالنظر للأحداث المتتالية). وهذه صورة للصفحة الأولى من هذه الرسالة.

أمس [illegible] كبيرة فلم نجد عنده غير الذي [illegible]

الحديث وقد [illegible] الكرادة على [illegible]

[illegible] أننا وضعنا [illegible]

[illegible] الحكم [illegible]

وقد [illegible] الحكم [illegible]

لا يوجد ما [illegible] إذا علمتم أننا [illegible]

إلى سيطرة الحكم [illegible]

[illegible]

[illegible] الأسماء التي تتردد [illegible]

[illegible] أمس [illegible] الشيشكلي [illegible]

[illegible] الجزائر [illegible] السفارات العربية [illegible]

[illegible] الوزارة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الحكم [illegible]

[illegible]

[illegible]

أما نحن في اسبانيا فلقد بتنا على أحر من الجمر في ذلك اليوم لأننا انتظرنا وصوله في المطار ولم يأت. حاولنا مكالمة دمشق هاتفياً ولكن الخطوط معها كانت منقطعة، إلى أن وصلتنا أنباء الانقلاب من الإذاعات في اليوم التالي، أي يوم حدوثه. رحنا نتابعها فعلمنا أنه بين المعتقلين من غير أن تكون له أية علاقة بالحكم المغضوب عليه، وازداد قلقنا عليه وعلى سائر المسجونين لأن اذاعة القاهرة المسماة خطأً باسم «صوت العرب» طالبت بمحاكمتهم وإنزال العقاب بهم لخيانتهم وعدائهم للوحدة العربية... ولم ينقض يومان حتى علمنا بتمرد عسكري جرى في مدينة حمص، تلاه مؤتمر عام عقده مندوبون عن قيادات الجيش السوري مع المتمردين أنفسهم وتوصلوا إلى حلولٍ أعادت الأمور إلى نصابها كان منها: الإفراج عن المعتقلين في المزة، وإعادة الرئيس القدسي إلى سدة الرئاسة وإبعاد الذين قاموا بذلك الانقلاب عن سورية وعلى رأسهم المقدم عبد الكريم النحلاوي، وحلّ المجلس النيابي. لقد تم الإفراج عن أبي في ١١ - ٤ - ١٩٦٢ وفي اليوم الذي تلاه تمكنا من الاتصال بدمشق وسمعنا صوته المتهدّج لأنه كان طريح الفراش محتاجاً للراحة والتداوي.

قضى أبي إذن في السجن زهاء أسبوعين وكان يفكر بنا ويحمل همنا بعد خروجه منه فأخذ يكتب إلينا الرسالة تلو الرسالة لكي يطمئننا لشدة تعلقه بنا جميعاً، وعاطفته نحونا. في صبيحة يوم الإفراج عنه وجّه لي رسالة هذا بعض ما جاء فيها:

«دمشق في ١٢ نيسان سنة ١٩٦٢

إبنتي العزيزة سلمى سلمها الله!

أمس الأربعاء مساءً أُفرج عني وغادرت سجن المزة بمفردي إلى الدار وصحتي حسنة والحمد لله، وقد توافد العديد من الأهلين لزيارتنا ولا يزال، وأول أمس أفرج عن السيدين رشدي الكيخيا وخالد العظم ولا أدري إذا كان اليوم قد أُفرج عن آخرين من المعتقلين. كان رفقاء غرفتي في السجن صبري العسلي وعدنان القوتلي ورشاد جبري وعادل العجلاني وتاج الدين الخياط وغيرهم من نواب حلب واللاذقية وعددهم تسعة، ننام على أسرّة حديدية مزدوجة تشبه أسرّة البواخر، وكنت آنس بهؤلاء الرفاق الذين كانوا يهتمون براحتي وخدمتي حفظهم الله. كما كانوا مبتهجين حين ودّعتهم لحرصهم على صحتي وإيثارهم لي على أنفسهم. وفي أثناء تلك الأيام كان الطعام يأتينا يومياً من نادي الشرق، عقب انعقاد مؤتمر حمص، لكل معتقل «مطبقية» خاصة فيها من أنواعه ما يكفينا ظهراً ومساءً بفضل أريحية مؤسسه ومديره الشهم السيد توفيق الحبوباتي. كما كنا نلتقي جميعاً بفسح التنفس مرتين في اليوم.

لقد وجدت أفراد العائلة بخير وسعدت بلقائهم كثيراً والحمد لله، وكانت الوالدة العزيزة أم بشر مثالاً رائعاً في التجلّد والصبر وعدم الاسترسال في الضيق إبان تلك الشدة التي مرت بنا جميعاً، وهي

واخوتك والجميع هنا وأنا نرجو الله أن تكوني وصهرنا العزيز والحبيبتين الصغيرتين ندى ورشأ بصحةٍ جيدة وراحة بال مع أعمق عواطف الحب وأجمل الدعاء من والدك.

لطفي الحفار»

كان العقيد مطيع السمان قائداً لقوى الأمن الداخلي في ٥ ـ ٤ ـ ١٩٦٢ بعدما كان رئيساً لديوان وزارة الدفاع منذ أواخر سنة ١٩٦١ وقد جاء في مذكراته عن أبي ما يلي:

«حدثني دولة لطفي الحفار عندما زرته في داره بعد خروجه من السجن بمسعى مني في نيسان ١٩٦٢، وكان قد هجر السياسة وطلقها بالثلاثة منذ أمدٍ طويل، بأنه سُجن ونفي أيام الانتداب الفرنسي مراراً بدءاً من عام ١٩٢٦ يوم كان وزيراً مع فارس الخوري وحسني البرازي يمثلون الوطنيين في وزارة الداماد أحمد نامي، وأنهم استقالوا من هذه الوزارة بعد اصطدامهم مع مندوب المفوض السامي فنفاهم إلى الحسجة في شمال سورية، حدثني وقال إنه لم يلق من أعداء البلاد الفرنسيين ما لاقاه من سوء معاملة وتجاوزات السجانين والحكام الذين كانوا يضعون على أكتافهم النجوم ويحملون الهوية السورية»[١٦].

بعد أن فشل ذلك الانقلاب ظلّ الوضع متوتراً بين مصر وسورية وأخفقت مساعي الحكومة التي ألفها الدكتور بشير العظمة، بعد عودة الرئيس القدسي، في إعادة الحوار مع الرئيس عبد الناصر بموضوع الوحدة. شملت تلك المضاعفات سنة ١٩٦٢ بكاملها فتحدث عنها اللواء راشد كيلاني فقال:

«ثابرت القاهرة على عدم الاعتراف بالوضع في سورية بل أخذت في دفع الفئات المؤيدة لها للعمل على تبديله لإعادة الوحدة بشكلها القديم، وجرت محاولة انقلاب آخر كان مقرراً في ٢٣ ـ ٧ ـ ١٩٦٢ بمناسبة عيد الثورة فألقى عبد الناصر خطاباً بهذه المناسبة هاجم فيه الوضع في سورية هجوماً عنيفاً بقصد دعم الانقلاب وتهيئة الرأي العام فيها لقبوله، فكان هذا الخطاب سبباً في تقديم شكوى من الحكومة السورية على تدخل مصر السافر في شؤونها الداخلية إلى الجامعة العربية، وانعقد مجلس جامعة الدول العربية في شتورا لبحث هذه الشكوى»[١٧].

كانت حجّة الحكومة السورية بتقديم تلك الشكوى اكتشاف مؤامرات مصرية للإطاحة بها، ونشر القلاقل والمتفجرات في مختلف مدن سورية وقراها، أي تدخل مصر في أمورها مما يخالف ميثاق جامعة الدول العربية الأساسي. وكان مما علمناه من رسائل أبي إلينا ومن بعض الصحف العربية أن الوفد السوري للمؤتمر الذي انعقد في بلدة شتورا بلبنان ما بين ٢٢ ـ ٨ ـ ١٩٦٢ حتى ٣٠ ـ ٨ ـ ١٩٦٢ قدّم أدلة ووثائق دامغة لإثبات شكواه، وردّ عليه الوفد المصري بعنف وتهجم على أعضائه، فجرت مهاترات كلامية ينبذها الخلق الكريم. ولما لم يتمكن الوفد المصري من دحض الأدلّة التي قدمها السوريون للأمين العام للجامعة الدكتور عبد الخالق

حسونة ولرؤساء الوفود العربية التي اشتركت بالمؤتمر، انسحب الوفد المصري منه مما حدا بمجلس الجامعة العربية إلى إصدار قرار في الجلسة الأخيرة للمؤتمر جاء فيه أنه لا يستطيع النظر في الشكوى السورية، وأعلن أن هذه الدورة الاستثنائية للجامعة تبقى مفتوحة على أن يحدّد موعد آخر لانعقاد مجلس الجامعة العربية لاحقاً. ولا بد لي من أن أبوح بأن أخبار الوطن المؤسفة التي كانت تصل إلينا وللعالم أوقعتنا في الحرج ونحن نمثله في إسبانيا، وأنه لم يهنأ لنا عيش فيها ما دامت سورية ممزقة داخلياً، المواطنون فيها منقسمون بين مؤيد للوحدة مندفع لإعادتها بدافع حميته أو تأثره بالدعايات المغرضة، وبين متألم لفصمها ومدافع عنه بدافع معاناته مما نجم عنها من أخطاء فادحة.

لقد كان من نتائج ذلك التمزق الداخلي، والخصومات بين الفرقاء ذوي العقائد المتباينة في أوساط الحكم وفي خارجها، سقوط وزارة الدكتور بشير العظمة الثانية التي شكلها منذ عودة الرئيس ناظم القدسي إلى رئاسة الجمهورية، فعُهد إلى السيد خالد العظم بتشكيل وزارة جديدة صدرت مراسيمها في ١٧ ـ ٩ ـ ١٩٦٢ وتسلمت السلطتين التنفيذية والتشريعية لأن المجلس النيابي كان قد حُلّ. أصدرت تلك الحكومة قوانين جديدة، وألغت قوانين سابقة فأخذت الخلافات تدبّ بين أعضائها وامتدت الصراعات إلى صفوف الجيش الذي استسهل القيام بالانقلابات منذ حدوث الانقلاب الأول بقيادة حسني الزعيم ونجاحه في ٣٠ ـ ٣ ـ ١٩٤٩. ولقد بات معروفاً لدى أوساط الجيش والعاملين السياسيين موقف أبي من ذلك الانقلاب الأول الخطير يوم وقف أمام النواب المجتمعين في صبيحته، وعارضه معارضة صريحة قوية، وناشدهم أن يتضامنوا ويحترموا القسم الذي أدلوا به باحترام الدستور، وأن يردعوا حسني الزعيم للرجوع عن غيّه، وإعادة الحكم الشرعي، وإلا فسوف تشهد بلادنا سلسلة من الانقلابات العسكرية المتلاحقة كما يحدث في بلاد أمريكا اللاتينية ولن تكون عواقبها إلا وخيمة.

كان أبي، منذ خروجه من السجن في نيسان سنة ١٩٦٢، يقضي أوقاته بعيداً، كل البعد، عن الأحداث السياسية وتطوراتها الجارية في سورية لانصرافه إلى المطالعة، والاستمرار في استقبال أصدقائه الكتاب والمفكرين الذين ذكرتهم سابقاً في مساء كل يوم أربعاء في بيته. كما أنه تفرغ للعناية بصحته، ولأفراد عائلته، وللقيام ببعض النزهات معهم من وقتٍ إلى آخر، ومع أنه قلما كان يلبي الدعوات الاجتماعية فقد لبى دعوة صديقنا المجاهد الأستاذ أكرم زعيتر في ١٤ ـ ١٠ ـ ١٩٦٢ الذي كان سفيراً للأردن في دمشق، وكانت تربطه به صلات عمل قوميّ ومودة قديمة ولقد نشرت في هذا الكتاب صورة لهما معاً.

في أواخر تلك السنة وأوائل سنة ١٩٦٣، وفي ظلّ حكومة السيد خالد العظم تفاقمت

الاصطدامات بين السياسيين والعسكريين المسيّسين، وبين أعضاء الحكومة أنفسهم، وبين ضباط الجيش كذلك، وشاعت البلبلة في صفوف المواطنين فجرت مظاهرات عمالية وطلابية متلاحقة مما أدى إلى حدوث ثورة الثامن من شهر آذار (مارس) سنة ١٩٦٣، وتسلّم حزب البعث العربي الاشتراكي الحكم في سوريا في إثرها.

قبل أن أختم هذا الفصل أودّ أن أورد فيه ما توضّح لنا من أن التحامل على شخصية أبي بدأ بعد قيام الوحدة مع مصر مباشرةً بمنعه من العودة من لبنان إلى دمشق مما اضطره إلى الاستقالة من عمله في مؤسسة عين الفيجة أولاً، وثانياً بمطالبته بعد رجوعه الى دمشق بسلفةٍ قديمة أخذها من الخزينة لتوزيعها على أصحاب الصحف سنة ١٩٤٤ يوم كان وزيراً للداخلية، ولكنه كان محتفظاً بالوصل بتسديدها، عندما طولب بذلك سنة ١٩٥١، (مع أنه كان قد وزّعها في حينه)، فقدّم الوصل والمستند الذي كان ضائعاً وأعادت له الخزينة المبلغ الذي غرّمته إياه كما بيّنت سابقاً. ولما حدث الانفصال بين الإقليمين في ٢٨ - ٩ - ١٩٦١ وبعد يومين من حدوثه تهجّمت إذاعة صوت العرب والصحف المصرية على القائمين به، وشملت أبي معهم وزوجي نادر الكزبري بإذاعة ونشر افتراءات عليهما لا أساس لها من الصحة مطلقاً، فلقد جاء في عدد جريدة الأهرام الصادر بتاريخ ٣٠ - ٩ - ١٩٦١ عنهما ما يلي، أنقله دون تعليق:

«... كما أن حيدر الكزبري هو شقيق نادر الكزبري من كبار الرأسماليين المشتركين في الشركة الخماسية، وأن نادر الكزبري فضلاً عن أنه شقيق حيدر الكزبري فإنه زوج بنت لطفي الحفار من كبار الإقطاعيين ومن كبار السياسيين القدماء ومعروف عنه أنه كان دائماً من الموالين للاستعمار وللقوى الرجعية».

يكفي أن أقول إن الكذب لا بدّ من أن يدحض إذ لا بد من أن تنجلي الحقيقة، فإذا كان لطفي الحفار إقطاعياً لما عاش حياته معسراً وتوفي فقيراً، وإذا كان موالياً للاستعمار لما نفته وسجنته سلطات الانتداب الفرنسي عدة مرات بسبب مقاومته لها ورفض الانتداب على سورية. فلقد كان إسمه ناصعاً وسمعته عطرة في حياته وبشهادة الكتاب الذين عاصروه، وأحاديث العارفين فضله ونضاله وخدماته. وأما المقدم حيدر الكزبري، رحمه الله، وأخوه نادر الكزبري، زوجي، فلم تكن لهما أية أسهم في الشركة الخماسية الوطنية، ولم يكونا من الرأسماليين، لا الكبار منهم ولا الصغار، بل كانا موظفين في الدولة، وورثا عن أبيهما المرحوم ياسين الكزبري أرضاً زراعية تقاسماها مع باقي إخوتهم الأربعة وشقيقتهم، وكلّ من في دمشق يعرف ذلك.

أعود الى التحامل على أبي الذي امتد الى ما بعد حدوث الانفصال وظهر بافتراء أجهزة

الاعلام المصرية عليه، كما سبق وذكرت، ومن ثم بزجّه في السجن في ٢٨ - ٣ - ١٩٦٢ وهو يومذاك في السابعة والسبعين من عمره، ومعتزل العمل السياسي تماماً، لا لذنب اقترفه إنما بتحريض الضباط السوريين الذين قاموا بذلك الانقلاب الفاشل مدفوعين من قبل الذين خططوا له في مصر، ذلك لأنه عارض قيام الوحدة معها بشكل عشوائي مرتجل، وخشي عليها من الإجهاض لأنه كان من أنصار تحقيق الوحدة العربية طوال حياته على أن تُبنى على دراسات جدّية مسبقة وأسس التعامل بمساواة واحترام وأخوة صادقة بين الحكام والمواطنين مما يضمن لها النجاح والديمومة، ويجذب الدول العربية الأخرى للإنضمام لها.

ختاماً لهذا الفصل أود أن أنقل حديثاً دار بين أبي والرئيس فارس الخوري في حضوري يوم زرناه في بيته عقب الانفصال، وهو مريض. لقد عبّر كلاهما يومئذٍ عن تأسفه لانفصام عرى الوحدة بسبب تسلط المصريين السافر على شؤون الاقليم الشمالي الداخلية، الكبيرة والصغيرة، في إبانها، دون إدراك مشكلات أبناءه، وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية، وحتى النفسية، لما يتصف به الشعب السوري من عزة نفس قوية، فخيبوا آماله، وأهانوه في عقر داره. كما أنهما أبديا عتبهما على رجال الثورة المصرية، والرئيس عبد الناصر لأنهم لم يكونوا على مستوى المسؤولية، وعتبهما كذلك على السوريين، من عسكريين ومدنيين الذين تعاونوا معهم في الحكم وارتكبوا أخطاء جسيمة بحق إخوانهم في بلدهم وفي مصر، وأسهموا في انفراط عقد تلك الوحدة. هذه لمحة موجزة عن الحديث الذي دار بينهما تغمدهما الله بواسع رحمته.

كما أن كلاماً جوهرياً استرعى انتباهي يدور حول موضوع الانقلابات العسكرية في بلادنا، والمآسي التي جرتها عليها، قرأته في المقدمة التي كتبها المفكر العربي الكبير، الأديب المبدع الدكتور شاكر مصطفى لمذكرات العقيد مطيع السمان التي عنوانها: «وطن وعسكر» فلقد أعدت قراءتها مرتين وأعجبت بتحليله الصائب، وعرضه الموجز البليغ لفصول تلك المذكرات، ولا سيما عندما ختم مقدمته لها بقوله الصريح عن العقيد السمان:

«إنه أراد البرهان، في النهاية، على أن لعب العسكر، وهو منهم، خطر مميت، مدمر، لأنه خروج على رسالتهم في حماية الوطن».

وعن مداخلات العسكريين في أنظمة الحكم التي تنزف قلوبنا تأسّياً على ما جرّتنا إليه من فواجع كتب ما يلي:

«... كانت عبوراً ضمن عاصفة سوداء اختلط فيها الأبيض بالقاتم، والوطني بالمتآمر. اختلطت الأصوات والسيوف والأنياب كأنما جناح أسود خيمّ فجأة على الأبصار، فالناس كُتلٌ من التصادم والتوتر والمرارة، لا تملك، وأنت تقرأ حولها، إلا أن تغرق بالدموع»(١٨)

هوامش الفصل العشرون

(١) **مذكرات راشد الكيلاني عسكرياً وديلوماسياً**، منشورات دار مجلة الثقافة بدمشق سنة ١٩٩٠، ص ١٥٩.

(٢) كان السيد خالد العظم وزيراً للدولة ووزيراً للدفاع الوطني بالوكالة وقد عُهد إليه بوكالة وزارة المالية في ١٨ - ١١ - ١٩٥٧ بعد استقالة الدكتور أسعد محاسن منها بخمسة أشهر تقريباً.

(٣) **مذكرات خالد العظم** في ثلاثة أجزاء، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٢، الجزء الثالث ص ١٢٣ و١٢٦.

(٤) **مذكرات اللواء راشد الكيلاني عسكرياً وديلوماسياً**، منشورات مجلة الثقافة، دمشق ١٩٧٢، ص ١٦٩.

(٥) **جريدة الأيام**، العدد ٧٣٨٥، تاريخ ١١ - ٧ - ١٩٦١.

(٦) **مذكرات راشد كيلاني عسكرياً وديلوماسياً**، دار مجلة الثقافة بدمشق سنة ١٩٩٠، ص ١٧٤.

(٧) **مذكرات راشد كيلاني عسكرياً وديلوماسياً**، دار مجلة الثقافة، دمشق (١٩٩٠).

(٨) **جيل الهزيمة بين الوحدة والانفصال**، مذكرات بشير العظمة، دار رياض الريّس، الطبعة الأولى، لندن ١٩٩١، ص ١٩٢.

(٩) **جيل الهزيمة بين الوحدة والانفصال**، مذكرات بشير العظمة، دار رياض الريس، لندن ١٩٩١، ص ١٩٤.

(١٠) كان أحمد عبد الكريم وزيراً للشؤون البلدية والقروية وأمين النفوري وزيراً للمواصلات وكلاهما عسكرياً مرموقاً في الجيش السوري سابقاً.

(١١) **جيل الهزيمة**، ص ١٩٥.

(١٢) **جيل الهزيمة بين الوحدة والانفصال**، مذكرات بشير العظمة، ص ٢١١.

(١٣) **وطن وعسكر**، مطيع السمان، بيسان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٥، ص ٢٧.

(١٤) **مذكرات راشد كيلاني عسكرياً وديلوماسياً** . دار مجلة الثقافة بدمشق سنة ١٩٩٠، ص ١٧٩. ١٨٠.

(١٥) **مذكرات خالد العظم**، الجزء الثالث، ص ٢٦٦ إلى ٢٧٠ الدار المتحدة للنشر، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٢.

(١٦) **وطن وعسكر**، مذكرات مطيع السمان، دار بيسان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٦٥، ص ١٣٦.

(١٧) **مذكرات راشد كيلاني**، دار مجلة الثقافة بدمشق، سنة ١٩٩٠، ص ١٨٣ - ١٨٤.

(١٨) **وطن وعسكر**، مذكرات مطيع السمان، بيسان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٥، ص ٩.



الفصل الواحد والعشرين

ندوة الأربعاء ونهاية هادئة



ندوة الأربعاء ونهاية هادئة

بعد «ثورة» الثامن من شهر آذار سنة ١٩٦٣ ببضعة أشهر عدنا من اسبانيا إلى دمشق بسبب إنهاء خدمة زوجي من السلك الديبلوماسي. سرّنا كثيراً اجتماع الشمل مجدداً مع ذوينا، والقرب من والديّ وإخوتي بصورةٍ خاصة، وقد انحصر اهتمام أبي في السنوات الأخيرة من حياته بأفراد أسرته الذين تزايد عددهم بعد زواجنا وإنجابنا، وبمتابعة دعوة إخوانه وأصدقائه من وطنيين قدامى وشعراء وعلماء في مساء كلّ يوم أربعاء إلى بيته مما عُرف «بندوة الأربعاء». كان يستمتع بما يدور فيها معهم من قراءات، ومراجعات لكتب التاريخ والأدب وعلم الاجتماع ومن مساجلات. كانت المطالعة هوايته المفضلة، وظلّ قادراً عليها حتى النهاية، يقتني ما يُنشر من كتب قيّمة ليضيفها إلى مكتبته الكبيرة، أما باقي أوقاته فقد توزّعت بين الراحة في البيت لمداراة صحته، ومراسلة أصدقائه، والقيام بنزهات معنا في ضواحي دمشق، في فصليّ الخريف والربيع، حباً بالطبيعة، وإعجاباً بتنوّع ألوانها وأزهارها وأشجارها وسحرها. وأما في الصيف، عندما كانت تشتدّ الحرارة بدمشق، فكان يقضي جزءاً منه في بلدة بلودان حيث كان لزوجي ولي بيت فيها، ويلتقي بإخوانه القدامى أمثال صبري العسلي الذي كان يصطاف في الزبداني والصديق ظافر القاسمي، والشاعرين بدوي الجبل، وشفيق جبري الذي كان مقيماً فيها صيفاً وشتاءً، وكثيرين ممن كانوا يفدون إلى فندقها الكبير. كما أنه كان يتردّد على جبال لبنان التي يحبّها وتفيده صحياً عندما كانت الظروف تسمح له بذلك.

في صيف سنة ١٩٦٤ ألمّت به وعكة صحية استمرت شهرين بسبب ما تعرض له من بردٍ ورطوبة في الأيام التي قضاها في السجن، تخللتها أزمات الربو المتلاحقة فاضطر لتناول «الكورتيزون» مما أثّر في وظيفة الكلى تأثيراً سيئاً فأمر أطباؤه بوقف تناوله بعد تخفيف كميته تدريجياً، وشفي بعد ذلك، وعاود نشاطه السابق باستقبال إخوانه كلّ أسبوع مرةً.

في سنة ١٩٦٥ أهدى إليه الكاتب الصحفي السيد محمد الفرحاني كتابه عن الرئيس الراحل فارس الخوري، فكتب إليه رسالة مطوّلة هذا بعض ما جاء فيها:

«أول أمس وصلتني نسخة من كتابك: «فارس الخوري وأيام لا تنسى» مع تقدمة بقلمك الرفيع فأخذت في تصفّحه بشوقٍ واهتمام ولذّة لا يقدّرها إلا من يقدّر صاحب هذه السيرة التي يطلع قارئها على تاريخ الحركة الوطنية، على مدى نصف قرنٍ من الأعمال والتضحيات، والمقاومة للأجنبي دون هوادة، كما يطلع على ما قدّمه هذا الرجل الفذّ الذي كان لا يبارى في قوة الحجة وفي علمه وقوة تفكيره، وقد خدم بلادنا في مختلف الميادين السياسية والقانونية في داخلها وفي خارجها».

عندما تسلّم الكاتب محمد الفرحاني هذه الرسالة وهو من عرف فارس الخوري عن كثب، ورافقه مدة طويلة، أجاب أبي برسالة شكر من بيروت جاء فيها قوله:

«إنني في غاية الشوق لرؤيتكم والإصغاء لدروسكم القيمة، والاستفادة من خبرتكم. لقد آلمني أن أسمع بمغادرتكم منزلكم وقاعتكم التي كنتم تعتزون بها اعتزازكم بالصناعة العربية والزخارف الفنية فيها، بدافعٍ من عزّة نفسكم واضطراركم لبيعه. ولكن لئن جهل هذا الجيل قدركم وفضلكم، وما حقّقتموه من خدمات لوطننا ومشاريع نافعة نفاخر بها، فالتاريخ سيسجّل إسمكم في صفحاته منيراً وحافلاً بالمكرمات، ولستم يا سيدي أول من يبخسه جيله حقه وأنصفته الأجيال اللاحقة.

بيروت في ٦ ـ ٧ ـ ١٩٦٥ محمد الفرحاني»

أشار السيد محمد الفرحاني في رسالته إلى أن والدي باع منزله الذي قضى فيه فترة طويلة من حياته، وعبّر فيها عن تأسفه لاضطراره لتركه. ولما كان التعويض الذي أخذه من مؤسسة مياه عين الفيجة في سنة ١٩٥٨ بعد اضطراره للاستقالة من عمله فيها، وهو مبعد في بيروت، قد نفذ، وجد نفسه مضطراً إلى بيع الشقة التي تقع في شارع الرشيد. لا شك في أن مجابهة العسر المادي، في سنّ الشيخوخة خاصةً، سبب من أسباب القلق والضيق، فاشتراها منه صديق له شهم هو السيد صلاح الدين شيخ الأرض، وأصرّ عليه أن يبقى مقيماً فيها ما طاب له ذلك، بعد أن دفع له ثمنها في مطلع صيف تلك السنة. كان عرض السيد شيخ الأرض، المقيم خارج سورية، صادقاً ونابعاً من تقديره لظروف أبي غير أنه لم يوافق على البقاء فيها بل واجه الأمر بكثير من الرضا والحكمة، وانتقل مع الأسرة إلى الطابق السفلي في البناء ذاته، المماثل حجماً للذي باعه. أذكر أننا ساعدناه وأمي بتهيئة الانتقال، ولا سيما بترتيب الأثاث والمكتبة، فجرى كلّ ذلك بسرعةٍ ويسرٍ، وكان هو مستبشراً قانعاً بما حدث، يقول لمن يُظهر تأسّفه لترك الدار السابقة وقاعتها الشرقية الأثرية:

ـ «لا عليكم فالبيت بسكانه، ومزايا هذه الدار الواطئة كثيرة من أهمها هدوؤها، وبرودتها في الصيف».

سبق وقلت إن «ندوة الأربعاء» أضحت منذ بضعة أعوام سلواه الكبرى، والحافز لنشاطه الفكري والصحي، وكان من حسن حظي الاستمتاع بحضور تلك الاجتماعات الأسبوعية لما

جنيته من فوائد بسبب ما كان يدور فيها من مراجعات لكتب التاريخ والأدب والشعر، ومناقشات ومساجلات حولها. لم يتجاوز عدد رواد الندوة عشرة رجال هم السادة: بدوي الجبل (أحمد سليمان الأحمد) وظافر القاسمي وشفيق جبري (شاعر الشام) والدكتور نجيب الأرمنازي والشيخ بهجت البيطار ورشدي الحكيم ونصوح الأيوبي وصبري العسلي وعفيف الصلح وسليم الزركلي، وكان ينضم إليهم بعض الزوار من الأدباء والعلماء الوافدين إلى دمشق وأذكر من هؤلاء الزوار الكاتبة الكبيرة الأستاذة الدكتور بنت الشاطئ (عائشة عبد الرحمن) والشاعر المرهف عبد الكريم الكرمي المشهور بلقب هو: أبو سلمى، والبحاثة الدكتور سامي الدهان الذي حضر جلسات الندوة في سنواتها الأولى.

وذات مساء طُرق باب البيت في أثناء انعقاد الندوة ففتحه ابن عمي السيد نبيه الحفار الذي كان مواظباً على حضورها، ورأى أمامه ثلاثة رجال فسأله أحدهم:

- «من يوجد عندكم الآن في البيت؟».

فأجابه:

- «فلان وفلان وآخرون من إخوان عمي الذين يجتمعون عنده كل أسبوع مرةً لمراجعة الكتب والتحدث عنها».

فقال له:

- «هل نستطيع أن ندخل؟».

أدرك في الحال أنهم من رجال المخابرات فسمح لهم. دخلوا إلى صالة الاجتماع وسلموا عن بعدٍ، وجلسوا مع الموجودين زهاء نصف ساعة، فتابع أبي قراءة الفصل الذي كان بين يديه من مقدمة ابن خلدون، وعلّق على ما جاء فيه بعض الحاضرين. ثم حان وقت شرب الشاي فشربوه معهم من غير أن يقولوا شيئاً وانصرفوا مثلما دخلوا. ولقد تبيّن لنا أن تكرار تلك الاجتماعات في كل أسبوع، ومثابرة ذات الأشخاص على حضورها، ومنهم سياسيون قدامى، لفت انتباه المسؤولين في الحكم، فراقبوا البيت، دون أن يشعر بهم أحد مدة طويلة، إلى أن دخلوه في ذلك المساء واطمأنوا لما يجري فيه وهو ما كان مختلفاً عما فكروا به وشغل بالهم.

كان جلّ رواد الندوة يشتركون في الأبحاث التي كانت تجري فيها ثم يراجعون ما جرى في الندوة السابقة، ويقترحون قراءة قصيدة مشهورة، أو بحثٍ مفيد جاء في أحد الكتب التراثية الخ... الخ... كانت تتخلل تلك الاجتماعات طرف ونوادر تطرّي جوّها، وتبعث البهجة في النفوس كالتي كان مشتهراً بها وبروايتها الصديق نصوح الأيوبي الذي كان يسميه أبي: «الظريف اللبق». أما الشعراء فكانوا يتحفوننا أحياناً بكل بديعٍ من قصائدهم، وبآرائهم في تقييم

أمهات القصائد العربية في مختلف الموضوعات لأنه كان للشعر حظّ وافر في تلك الندوة. كان الصديق ظافر القاسمي لولب الندوة ومحورها النشيط بما كان يضفي عليها من سعة اطلاعه وقوة حافظته فافتقده أبي ورفاقه كثيراً عندما ذهب إلى المملكة العربية السعودية سنة ١٩٦٦ للعمل فيها. عندئذ بدأت المراسلة بينهما، فتلقى منه أول رسالة كتبها له من الرياض بتاريخ ٢ ـ ٥ ـ ١٩٦٦ وقال له في مقطع منها ما يلي:

«إن حنيني إلى ندوة الأربعاء لا يدانيه حنين. لقد كان لراعيها ولها فضل عليّ عظيم ذلك لأنني كنت أشعر في خلال الأسبوع أن عليّ واجباً ممتعاً في يوم الأربعاء فأندفع في القراءة والدراسة، وكم من كتبٍ قرأتها وأنا واضع نصب عينيّ تلخيصها في الندوة، وكم من أبحاثٍ ودراسات لم أتعمق فيها لولا هذه الندوة. إن محصولها عندي خلال أكثر من خمس سنين يساوي محصول أربعين سنة، فأي فضلٍ يمكن أن يكون أعظم من هذا الفضل؟ إنه فضلك عليّ يا سيدي وسأحرص على أن أكون من عارفي الجميل».

شركة [illegible] ص.ب (٦٤١)
الرياض

الرياض في ٢/٥/١٩٦٦

سيدي وأستاذي [illegible] لطفي بك الحفار [illegible]

[illegible]

إن حنيني إلى ندوة الأربعاء لا يدانيه حنين. ولقد كان لراعيها ولها فضل عليّ عظيم: ذلك بأنني كنت أشعر خلال الأسبوع أن عليّ واجباً في يوم الأربعاء، فأندفع في القراءة والدراسة. وكم من كتب قرأتها وأنا واضع نصب عينيّ تلخيصها في الندوة. وكم من أبحاث ودراسات لم أتعمق فيها لولا هذه الندوة. إن محصول الندوة عندي خلال أربع سنين يساوي محصول أربعين سنة. فأي فضل يمكن أن يكون أعظم من هذا الفضل؟ إنه فضلك عليّ يا سيدي، وسأحرص على أن أكون من عارفي الجميل.

[illegible]

[illegible]

لم يتأخر أبي في الإجابة فوجّه له رسالة هذا بعض ما جاء فيها:

«حينما أخذت كتابكم المؤرخ في ٢ - ٥ - ١٩٦٦ وعلمت منه ما عزمتم عليه من البقاء في المملكة العربية السعودية مدةً من الزمن للقيام بواجب المؤازرة والمشورة في إحدى وزاراتها، رجوت لكم التوفيق والنجاح. ولكن، وبالرغم عن هذا كله ليس ندري كيف سنحتمل بعدكم عنا وهو ليس بالأمر اليسير علينا لولا أمل اللقاء، وحسن الرجاء، وصدق الدعاء لكي يجمعنا الله تعالى بكم على أحسن حال.

قرأت كتابك على الإخوان فكان له الوقع الحسن ولا سيما لذكر حنينكم إلى ندوتنا التي فقدت بغيابك عنها بلبلها الصداح، ورجلها المفكر الذي كان يتحفها بأبحاثه الشيقة في كل أسبوع، تلك الأبحاث التي كانت تبلغ غاية الغايات في العلم والأدب والتاريخ ومختلف الموضوعات.

عزيزي ظافر: كان لفقد المرحوم فخري البارودي، منارة دمشق، أثره البالغ الحزين في أنفسنا وفيها لأنها شيّعته تشييعاً جماعياً رائعاً، فأغلقت أسواقها، ومشى وراء نعشه شيبها وشبابها، وصلّوا عليه في مسجدين تعبيراً عن حبهم له واعترافهم بوطنيته ومزاياه الفريدة. لقد خسرنا بفقده رفيق جهاد غالياً، تغمّده الله بواسع رحمته، وصبّرنا على فراق رفاقنا الوحد تلو الآخر».

ثم افتقدت الندوة صديقاً عزيزاً من أصدقائها هو السيد نصوح الأيوبي لأنه غادر دمشق للإقامة في بيروت ومن ثم في المملكة العربية السعودية في تلك السنة فكتب إليه أبي رسالة ودّية عبّر فيها عن شعوره نحوه، كان مما جاء فيها هذه العبارات:

«يطيب لي أن أعلمكم بالفراغ الذي أحاط بنا بعد سفركم والأخ ظافر، والوحشة التي تسيطر على جلساتنا وقد كنتم ملء السمع والبصر بوجودكم، نأنَسُ ونُسرّ بلقائكم. وإذا كانت الأيام تزيدنا منكم بعداً، وإليكم شوقاً فهي لا بدّ أن تنتهي، إن شاء الله، إلى لقاءٍ قريب في الوطن الحبيب على أهدأ بال، ولا بدّ لليل من أن ينجلي ولا بدّ للقيد من أن ينكسر كما قال الشاعر الشابي. وفي المنى، كما تعلمون، متعة وأمل».

أما الصديق ظافر القاسمي فقد كانت رسائله متتابعة وأضحت ينبوع سعادة لأبي وإخوانه ففي إحداها قال له:

«كنت في دمشق أحدّث أبا شجاع[1]، وكان يحدثني بلسان الإعجاب عن جلدك على الكتب القديمة، وحفظك لقراءاتك التليدة التي تطاول عليها العهد. وإن كنت أنسى فلا أنسى يوم ذُكر «النرد» في الندوة، وحلّه وتحريمه، فاستشهدنا بما جاء في كتاب «حياة الحيوان» للدميري في مادة «العقرب» عن إباحته واستحضرنا الكتاب في بيتك، وأعدنا قراءة البحث فإذا هو مطبوع في ذاكرتك كما هو مطبوع على الورق الأصفر، وكما دوّنه الدّميري نفسه، كذلك تحدثنا عن شغفك بالجديد

من الكتب، وحرصك على ما فيها من طريف ومفيد. وعلى ذكر الكتاب صحبت معي إلى الرياض الجزء الأول من شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد وكدت أنتهي من دراسته وفهرسته، ففيه من العجائب والنوادر المتعلقة بالتأريخ الاسلامي ما لا يجوز أن يبقى مغفلاً حتى اليوم.

أنا معكم دوماً في كل لحظة أخلو فيها إلى نفسي، أفكر فيكم وفي صحتكم الغالية. إن أعظم بشرى لديّ هي تلقي أسطر منكم ولكنكم لم تكتفوا بالأسطر وإنما عمدتم إلى الصفحات تسودونها، فإنني أقنع بالكلمات من مثلكم. إن رسالتكم الأخيرة لي درس ينبغي أن تنتفع به الأجيال، هذه هي أخلاق المدرسة القديمة التي أعتز بالانتساب إليها، وبأنني نشأت في أحضانها، وربيت على مبادئها، وقدّست فرسانها».

إن الرابطة الودّية القوية بين أبي وبين رفيق الجهاد في مرحلة الصبا الكاتب الفاضل محبّ الدين الخطيب لم تنقطع أبداً فقد تلقى منه رسالة من مصر حيث كان يقيم ويكتب وينشر مجلة الفتح، ويدير المطبعة السلفية فيها هذا نصها جواباً على ما كتبه إليه كما يبدو:

«أخـي الحبيب صاحـب الدولة الأستـاذ السيد لطفي الحفار زاده الله قوةً وعافية وسعادة في الدارين

أنا الآن في ثلاث فرحات: أولها الجوّ السعيد الذي نقلتني إليه بكتابك الكريم، وثانيهما لقاء سبطك[٢] الذي يكاد يكون في مثل السنّ التي تعارفنا فيها قبل أكثر من ستين سنة، والثالثة أني أكتب لك في شهر ذي القعدة الذي تأسّست فيه جمعية النهضة العربية بفروق سنة ١٣٢٨، ومثل هذه الفرحات تزيد في العمر.

وأحببت أن أعجّل بكتابة هذه السطور والسيد نزيه مؤانس دار الفتح لئلا أكسل عن الكتابة إذا أجّلتها إلى حين، ولذلك سأختصر ما استطعت لئلا أثقل عليه فيعدّ ذلك هنةً من هنات جيلنا الذي لم يدرك عهد التقدم الحاضر...

كتبت شيئاً عن الماضي باختصار تحت عنوان: «سيرة جيل» ولما يتمّ ما كتبته، وأظنه لو طُبع مع الصور المناسبة له لا يكاد يبلغ مائة صفحة متوسطة، وهو يحتمل التوسّع فيما بعد فيكون أبسط. كان مرّ عليّ منذ أسبوع الشاعر الفلسطيني أبو سلمى، شقيق الفقيد أحمد شاكر الكرمي، وذكر لي أنه كان في زيارتكم، وأنت كعادتك ذكرتني معه بخير، فدعوت لك كثيراً بظهر الغيب.

أرجو إذا لقيت أخي رشدي الحكيم الأديب العظيم أن تؤكد له أن المحبة كما هي لم تستطع الستون سنة ونيف أن تنقص منها شيئاً، زاده الله نشاطاً وقوة، وكان قد ذكرني في فصل نشرته إحدى صحف دمشق، وأعطاني سامي العظم نسخة منها فحفظتها عندي، وشكرته كثيراً.

إذا وقع تحت يدك من الذكريات أو الفقرات أو الحوادث ما تستحسن إدخاله في «سيرة جيل» فأشكرك كثيراً إذا أمددتني به. والظاهر أنه فاتني الاطلاع على أشياء كثيرة منها مذكرات الدكتور

أحمد قدري التي سمعت بها أخيراً وسأستعلم عن الجهة التي نشرتها لأقتنيها، وسلام الله عليكم ورحمة الله وبركاته.

القاهرة في يوم الاثنين ذي القعدة ١٣٨٦ وفق ١٩٦٦

أخوكم المحب

محب الدين الخطيب»

المطبعة السلفية ومكتبتها
لصاحبيها محب الدين الخطيب وابنه قصي
٢١ شارع الفتح بالروضة تليفون ٨٥٦٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

القاهرة في يوم الاثنين ٤ ذي القعدة ١٣٨٦ وفق ١٩٦٦

...

وسلام الله عليكم ورحمته وبركاته

أخوكم المحب

محب الدين الخطيب

لقد حمل هذه الرسالة إبني نزيه من مصر إلى جدّه فسُرّ بها كثيراً، ولم يتأخر عن تأمين نسخة من مذكرات صديقه القديم المجاهد الدكتور أحمد قدري للأستاذ محبّ الدين الخطيب، وأذكر جيداً أنه حمّلها لنزيه مع رسالةٍ جوابية، لدى عودته إلى القاهرة لمتابعة دراسته الجامعية فيها.

هنالك بين أوراق أبي رسالة أخرى طويلة من الأستاذ ظافر القاسمي إليه، أدركت منها أنه عبّر له في رسالته السابقة إليه عن شدّة قلقه وحزنه على مصير الأمة العربية لما كان يحصل بين دولها من خلافات، ومآسٍ بسبب الحرب القائمة بين مصر واليمن، وهذا ما جاء في رسالة الصديق ظافر من عبارات مؤثرة للتخفيف عما كان يساور والدي من قلق:

«... هل أجرؤ على أن أقول ما أفكر فيه؟ أنتم يا سيدي رجال قد أدّيتم الفرض والواجب في خدمة هذا الوطن، ولا عليكم بعد هذا أن تعجزوا عن إصلاح الحال على النحو الذي تشتهون. قرّوا في بيوتكم، واتركوا الأمور تمضي في أقدارها، ولن يحاسبكم الله على قراركم في بيوتكم فلم يعد في الجسم قوة على تحمل المتاعب. ومن نعم الله الكبرى عليك أنك تأنس بالكتاب، ومن حُرم نعمة القراءة فقد حُرم خيراً كثيراً. ستقول لي: هل أستطيع أن أمنع نفسي من القلق وأن أجنبها الحزن؟ وسأجيبك: لا! ولكن ليكن هذا بمقدار فالمؤمنون المتفائلون، وأنتم منهم، ينتظرون فجراً أبلج، وأنا منهم، وإنه لفجر قريب، فالمتنبي يقول:

إنعم ولذَّ فللأمور أواخِرُ … أبداً إذا كانت لهنَّ أوائل»

لقد أعطيت هذه الصورة عن ندوة الأربعاء، ونماذج من رسائله إلى أصدقائه ورسائلهم إليه في السنتين الأخيرتين من حياته للدلالة على أن شيخوخته كانت هادئةً، حافلةً بالنشاط الفكري، غنيةً بمحبة الناس له. كانت بشاشته لدى استقباله لهم، وتواضعه الجمّ من مزاياه التي حبّبتهم به، فمن أبيات الشعر الذي حفظتها منه هذان البيتان:

تواضع تكن كالنجم لاح لناظرٍ … على صفحات الماء وهو رفيعُ

ولا تكُ كالدخان يعلو بنفسهِ … على طبقات الجوّ وهو وضيع

عرف الناس أبي وعرفناه رجلاً مؤمناً ومتفائلاً فكان إيمانه سنداً كبيراً له في مواجهة الشدائد غير أنه تألم وحزن عندما وقعت هزيمة العرب في شهر حزيران سنة ١٩٦٧. كنا نزوره يومياً ونحاول التخفيف من تشاؤمه وقلقه على مستقبل بلادنا ومصير الأجيال الصاعدة فيها. اطلقوا عليها في مصر اسم «النكسة» في حين كانت برأيه أكبر نكبة منينا بها في تأريخنا الحديث،

عواقبها خطيرة لن تزول بل سوف تتفاقم على مدى أجيالٍ وربما قرون. أصابته في إثرها نوبات قلبية متتالية ثم أزمة ربو عاني منها طوال أشهر الصيف فكان أفضل دواء له تبديل الهواء بالسفر إلى جبل لبنان ولكن السفر إليه كان يتطلب إذناً خاصاً من دوائر الأمن العام للحصول عليه فأتى إبني نزيه إلى دمشق في أواخر شهر آب (اغسطس) موفداً من ابن عمه الرئيس رشيد كرامي وقابل وزير الداخلية آنذاك وحصل على الإذن بالسفر له ولنا. قضينا معه أسبوعين الأول في بلدة صوفر والثاني في بلدة ضهور الشوير فقضى أياماً سعيدةً بصحبة صديقيه نصوح الأيوبي وظافر القاسمي وبعض أصدقائه في لبنان، وتحسنت صحته كثيراً. بعد أن عدنا إلى دمشق في منتصف شهر أيلول (سبتمبر) تلقى من ظافر القاسمي رسالة جاء فيها ما يلي:

«... كانت الفترة القصيرة التي عشت فيها إلى جواركم في الجبل الأخضر تحمل إلي روائح الجنة. وما أعرف أنني استمتعت خلال حياتي بصحبةٍ زيّنها العقل والحكمة، واتسمت بصدق الود كما استمتعت في تلك الأيام. كنت رفيقنا في كل صباحٍ أنت وشرح نهج البلاغة لابن أبي حديد نقرأ ونعلق، ونرحّب ونستنكر، ثم كان رفيقنا الثاني كتاب أمين الريحاني الرائع: «قلب لبنان» الذي اقتنيته وقرأنا بشغفٍ ولذة بعض فصوله معاً. ويوم اضطررت لفراقكم قبل الأوان شعرت بغصةٍ عميقة ولم يكن لي في ذلك حيلة.

أرجو إبلاغ أشواقي الحارة إلى جميع الإخوان، ولا سيما «أبو شجاع» والأخ عفيف الصلح والله تعالى يحفظكم ويرعاكم للمحب المخلص.

في ٨ ـ ٩ ـ ١٩٦٧ ظافر القاسمي»

فقدت ندوة الأربعاء رونقها بعد غياب القاسمي والأيوبي عنها، وبعد وفاة الدكتور نجيب الأرمنازي، ثم تباعدت تواريخ الاجتماعات لانشغال روادها بهمومهم الحياتية في خريف تلك السنة. عندئذٍ بدأ يشعر بالملل، على غير عادته، مع أنه كان يقضي ساعات من النهار في غرفة المكتبة التي كانت الهيكل الذي يخلو فيه إلى عقول العلماء ومواهب المبدعين. سمعناه في يوم من أيام الشتاء الباردة يردّد هذا البيت لزهير ابن أبي سلمى:

سئمت تكاليف الحياة ومن يعش ثمانين حولاً لا أبا لك يسأم

فحاولنا التسرية عنه بقولنا له إنه ما زال بخير حمداً لله وهو في الثانية والثمانين من العمر، ولا سيما لأنه لم يصب بمرضٍ يقعده، ولم يفقد أحداً من أولاده، فشعرنا بأنه ندم على ما أظهر من الضجر لأنه راح يؤانسنا برفقه المعتاد، ثم دار الحديث عن محاسن فصل الشتاء من حيث أنه يفتح الشهية للطعام ويتيح للإنسان النوم بعمق وراحة. وهنا أحب أن أشير إلى أنه كان ذواقة

حتى بالطعام، يتلذّذ به ولا يفرط بسبب شكواه من السمنة، فقد كان يقول إنه لا يحسد أحداً على شيءٍ إنما يغبط الذين يأكلون ما يشتهون، وبقدر ما يريدون ولا يسمنون...

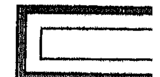
في أواخر شهر كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٦٨ ألمّت به ما نسمّيه نزلة صدرية «برونشيت» رافقتها نوبات ربو، فنصح طبيبه بأن يتناول الكورتيزون علاجاً للتخفيف من حدّتها. ارتاح بسرعة لهذا العلاج وكان ينهض من السرير أحياناً للجلوس معنا ولكن الكورتيزون أثر تأثيراً سيئاً على كليتيه إذ ظهر في التحاليل التي أجريت له تسمّم مرتفع في البول فأشار الطبيب بتوقيف ذلك الدواء، وكان ذلك في اليوم الأول من شهر شباط (فبراير). لكن نوبات الربو عاودته بشكل حادّ ومنعته من التنفّس والنوم براحة. استدعينا الطبيب في اليوم التالي فرأى، مع طبيب آخر، أن يعود إلى استعمال الكورتيزون لكي يتنفّس بسهولة لشدة ما كان منزعجاً. أذكر جيداً أنه تجاوب مع الدواء بسرعة فأضحى يجلس معنا منشرحاً راضياً، وأنه استقبل صديقه الشيخ بهجت البيطار في غرفة مكتبه ساعةً من الزمن في مساء اليوم الأخير من حياته، ثم سهر معنا قليلاً بعد أن تعشى وتناول الدواء، وعاد إلى سريره لينام. وتقول أمي إنه صحا بعد منتصف الليل ليشرب كوباً من الماء، فسألته عما كان يشعر به وأجابها بأنه بخير، يحمد الله على أن العلماء اخترعوا الكورتيزون، جزاهم الله كل خير، وأنه لا يرى داعياً لتشويشها لأنه قد نام بهدوء. لما صحت في اليوم التالي باكراً نادته فلم يرد عليها، دنت من فراشه ورأته مستلقياً على ظهره وعلى وجهه يرتسم ظلّ ابتسامةٍ هادئة، فعاودت النداء دون أن يجيب أو يتحرك، عندئذٍ ذُعرت وهرعت إلى الهاتف تدعو الطبيب، ولما أتى تأكد من أن روحه الزكية فارقت الحياة، وهو نائم، إلى ملكوت باريها! ولا شك في أن الله سبحانه وتعالى استجاب لدعاءٍ كثيراً ما كان يردّده أمامنا فيقول: «اللهم إجعل أجمل عمري آخره وأجمل أيامي يوم ألقاك يا رب!» وهكذا ودّع الحياة بكامل بهاء شيخوخته التي أضفى عليها جمال روحه وطيب فعاله وصفاء سريرته نوراً قدسياً.

منذ اليوم الرابع من شهر شباط (فبراير) سنة ١٩٦٨، وفق الخامس من شهر ذي القعدة سنة ١٣٨٧هـ. وأبي ما زال حياً بذكراه الطيبة وإن كانت صورته قد غابت عن أعيننا. كان، طيّب الله ثراه ومثواه، يحسب لكل شيء حسابه في حياته فابتاع هو وإخوته قطعة أرض في حيّ الفواخير على سفح جبل قاسيون، سنة ١٩٥٦ وهيأوها لكي يدفنوا فيها، وغرسوا فيها بعض الأشجار، لذلك ووري جثمانه بعد تشييعه في «مدفن آل الحفار» وكان قد أوصى أن تكتب على شاهدة ضريحة هذه العبارات التي نُقشّ عليها تاريخ وفاته:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي﴾.

«هنا مرقد المجاهد الوطني المرحوم لطفي الحفار ابن المرحوم الحاج حسن الحفار الذي حقق مشروع إسالة مياه الفيجة إلى منازل مدينة دمشق ومساجدها وجميع أماكنها العامة، وهي حسنة جارية له في عداد مواقف جهاده في خدمة بلاده مدى خمسين سنةً ونيّف. انتقل إلى جوار ربه في فجر الخامس من شهر ذي القعدة سنة ١٣٨٧هـ، وفق الرابع من شباط سنة ١٩٦٨م تغمّده الله برحمته ورضوانه وأسكنه فسيح جنانه».



هوامش الفصل الحادي والعشرين

(١) «أبو شجاع» هو لقب درج على ألسنة إخوان السيد صبري العسلي فكانوا يكنونه به.

(٢) يقصد به ابني نزيه كرامي الذي كان يدرس الحقوق في جامعة القاهرة.

أعمال المؤلفة

١ ـ **يوميات هالة** ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ١٩٥٠ وأعيدت طباعته ١٩٩٥.

٢ ـ **حرمان** ـ مجموعة قصص موضوعة ومعربّة ـ دار المعارف بمصر ١٩٥٢

٣ ـ **زوايا** ـ مجموعة قصص وحكايات ـ دار المعارف بمصر ١٩٥٥

٤ ـ **الوردة المنفردة** ـ شعر باللغة الفرنسية ـ بوينس آيريس ـ الأرجنتين ـ ١٩٥٨

٥ ـ **نساء متفوقات** ـ سير مكثفة لنساء شرقيات وغربيات ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ١٩٦١ تقديم الدكتور قسطنطين زريق.

٦ ـ **عينان من أشبيلية** ـ رواية ـ أذيعت على حلقات من الاذاعة البريطانية العربية بلندن ـ دار الكاتب العربي ـ بيروت ـ ١٩٦٥.

٧ ـ **نفحات الأمس** ـ ديوان شعر بالفرنسية ـ باريس: المقطوعات الأدبية وقد ترجم الى **اللغات الايطالية** والبرتغالية والاسبانية. صدر عام ١٩٩٦.

٨ ـ **الغربية** ـ مجموعة قصص ـ مكتبة أطلس بدمشق ـ ١٩٦٦.

٩ ـ **عنبر ورماد** ـ سيرة ذاتية، الجزء الاول ـ دار بيروت للنشر ـ ١٩٧٠.

١٠ ـ **في ظلال الأندلس** ـ محاضرات ـ دار ألف باء ـ دمشق ١٩٧١.

١١ ـ **البرتقال المرّ** ـ رواية ـ دار النهار للنشر ـ بيروت ١٩٧٥.

١٢ ـ **الشعلة الزرقاء** ـ رسائل جبران خليل جبران المخطوطة الى ميّ زيادة تحقيق المؤلفة والدكتور سهيل بديع بشروئي ـ الطبعة الأولى: دمشق وزارة الثقافة سنة ١٩٧٩ ـ والطبعات اللاحقة مؤسسة نوفل ـ بيروت وقد ترجمت هذه الرسائل الى اللغات الفرنسية والانكليزية والايطالية والإسبانية وأعيدت طباعتها في لندن وباريس هذه السنة ١٩٩٦.

١٣ ـ **جورج صاند** ـ حبّ وبنوغ ـ سيرة ـ مؤسسة نوفل بيروت ١٩٧٩.

١٤ ـ **ميّ زيادة واعلام عصرها** ـ رسائل مخطوطة بينها وبين اعلام النهضة العربية الحديثة لم تنشر من قبل ما بين ١٩١٢ و ١٩٤٠ ـ مؤسسة نوفل بيروت ١٩٨٦.

١٥ ـ **حزن الأشجار** ـ قصص قصيرة ـ مؤسسة نوفل ـ بيروت ـ ١٩٨٦.

١٦ ـ **ميّ زيادة أو مأساة النبوغ** ـ سيرة النابغة ميّ موثّقة صدرت في جزأين عن مؤسسة نوفل ـ بيروت ـ ١٩٨٧.

١٧ ـ **الحب بعد الخمسين** ـ مذكرات عن حبّ الأحفاد وحرب لبنان. دار طلاس للنشر ـ دمشق ـ الطبعة الأولى ١٩٨٩ ـ الثانية ١٩٩٢ ـ الثالثة ١٩٩٣ وقد ترجمت هذا الكتاب الى اللغة الأنكليزية الكاتبة الكندية السيدة شكرية ميرليت في فانكوفر وصدر عام ١٩٩٢.

١٨ ـ **نساء متفوقات** ـ طبعة جديدة موسّعة لسير نساء غربيات وشرقيات دار طلاس للنشر ـ دمشق ١٩٩٢.

١٩ ـ **بوح** ـ ديوان شعر باللغة الفرنسية ـ دار طلاس للنشر ـ دمشق ١٩٩٣.

٢٠ ــ **عشية الرحيل** ـ ديوان شعر باللغة الاسبانية ترجم قصائده باللغة الفرنسية مجموعة من شعراء اسبانيا المعاصرين ـ تقديم مؤسسة دار الشعر في مدريد الكاتبة النابغة السيدة فينا كالديرون ـ مدريد ـ ١٩٩٤.

٢١ ــ **بصمات عربية ودمشقية في الأندلس** ـ محاضرات ـ وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق ـ ١٩٩٣.

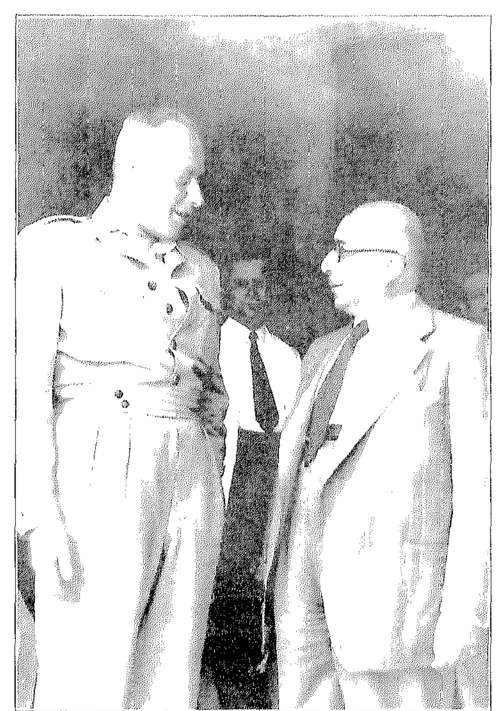
تحمل المؤلفة وساماً اسبانياً: شريط السيدة للملكة إيزابيل الكاثوليكية منحتها إياها الدولة الاسبانية سنة ١٩٦٥.

وفي عام ١٩٨٠ فازت بجائزة البحر الأبيض المتوسط في جزيرة صقلية من جامعة باليرمو ـ

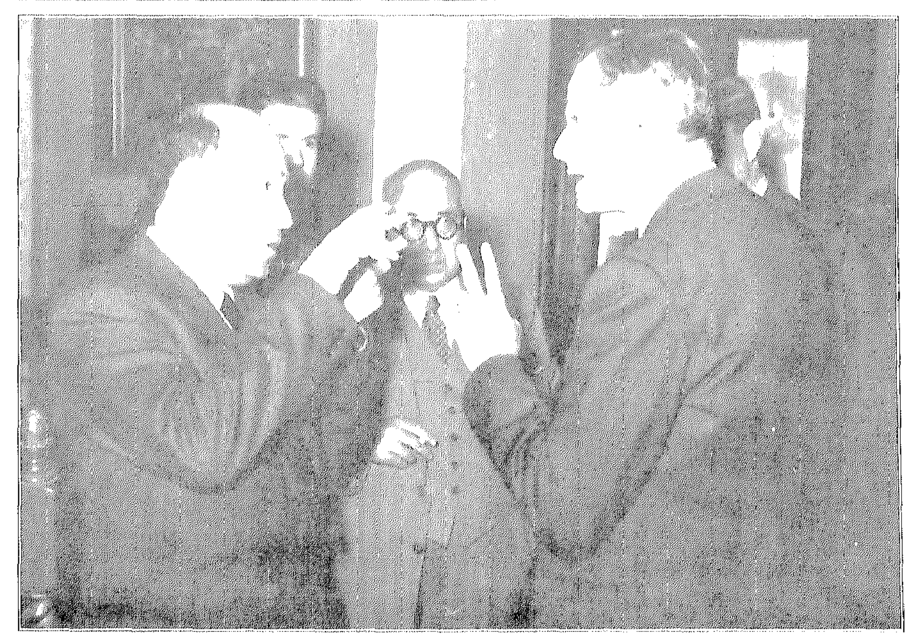
وفي عام ١٩٩٥ فازت بجائزة الملك فيصل العالمية للأدب العربي وقد رشحها لها مجمع اللغة العربية بدمشق.



لطفي الحفار



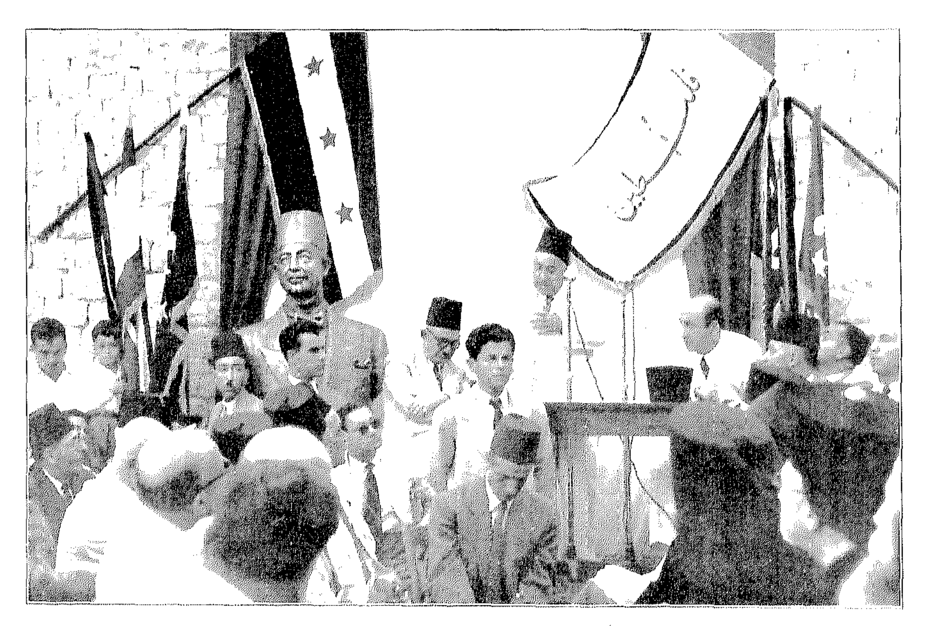
في مكتب الحزب الوطني بدمشق ،
تموز (يوليو) ١٩٤٨ ،
من اليمين السيدان : لطفي الحفار
والقائد فوزي القاوقجي .



في حفلة المفوضية السورية بالقاهرة لأعضاء جامعة الدول العربية في آذار (مارس) سنة ١٩٤٧ من اليمين السادة :
كميل شمعون وزير المالية بلبنان ، لطفي الحفار مندوب سورية للمؤتمر وهنري فرعون وزير خارجية لبنان .



المؤتمرون في دورة جامعة الدول العربية بالقاهرة في خريف سنة ١٩٤٨ ، الجالسون من اليمين هم السادة :
خير الدين الزركلي ، الشيخ عبد الله الفضل عن المملكة العربية السعودية ، عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام للجامعة ،
لطفي الحفار ومحسن البرازي عن سورية .



صورة لطفي الحفار واقفاً يخطب بذكرى وفاة الزعيم الوطني سعد الله الجابري في حلب
وإلى يمينه السيد ميخائيل اليان في نادي الحزب الوطني ، وإلى يساره الدكتور عبد الرحمن الكيالي
وخلفه التمثال النصفي للزعيم الجابري .



في حفلة إحدى المفوضيات الأجنبية بدمشق سنة ١٩٥٠ الظاهرون في الصورة من اليمين السادة : توفيق شامية ، حسني البرازي ، أديب الشيشكلي و . . . .



لطفي الحفار مع العقيد أديب الشيشكلي في حفلة المفوضية الايرانية بدمشق ، ويظهر في الصورة من اليمين الصحفي السيد زهير الكزبري كما يظهر على يسار أبي السادة : حبيب كحالة صاحب «المضحك المبكي» وصبري العسلي وحسني البرازي .



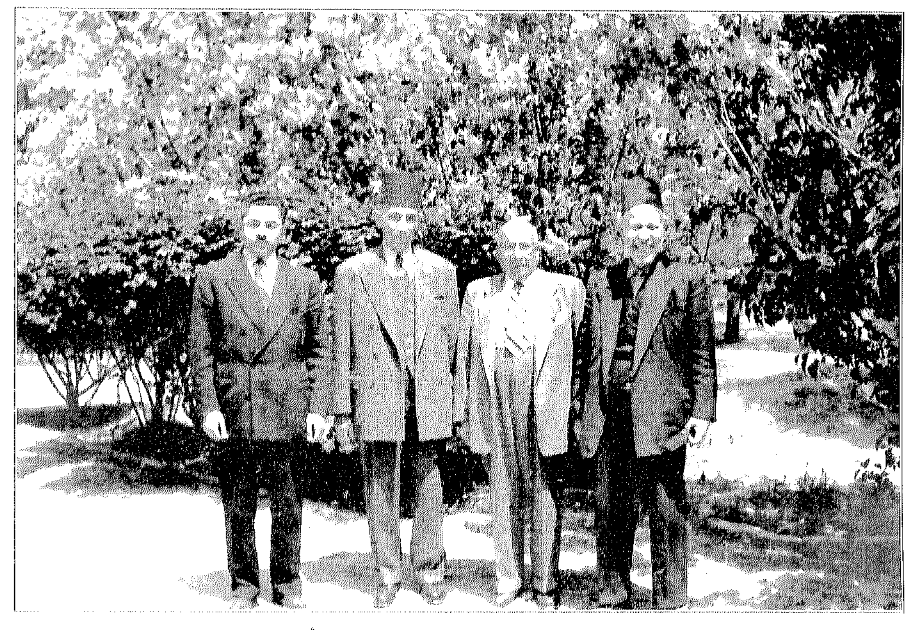
صورة منقولة عن جريدة ، الواقفون من اليمين السادة : الأمير عادل ارسلان ، لطفي الحفار ، عبد الحميد كرامي ، عمر الداعوق وهاشم الأتاسي .



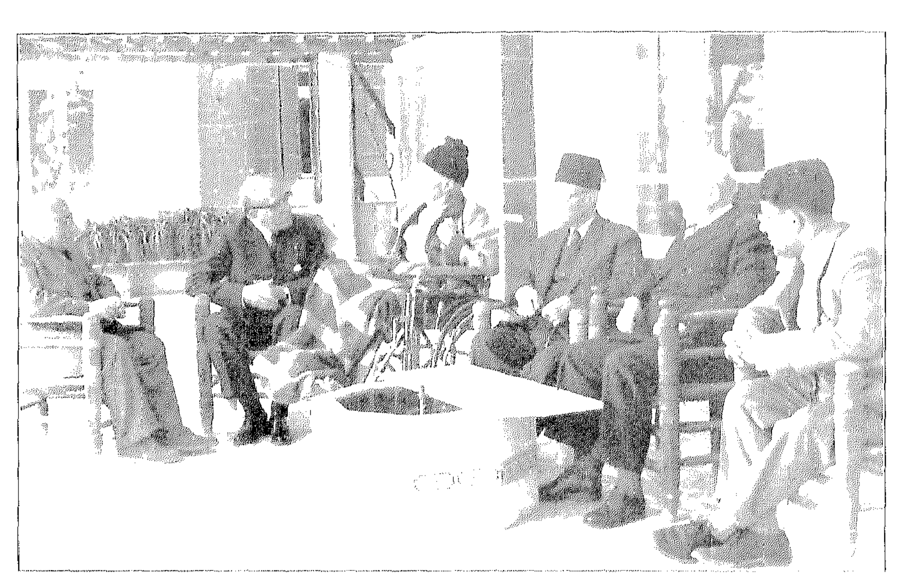
الجالسون من اليمين السادة : رفعت غازي ، الرئيس شكري القوتلي ولطفي الحفار في دارة الرئيس القوتلي بالاسكندرية بتاريخ ٥/ ٦/ ١٩٥٤ .



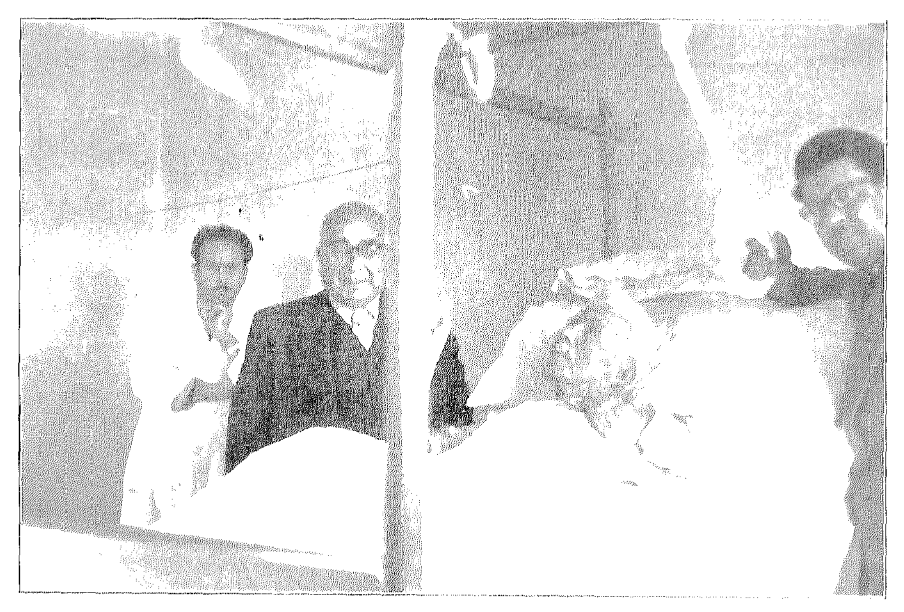
من اليمين أبي لطفي الحفار
وأبني نزيه محمد كرامي
دمشق ١٩٥٧ .



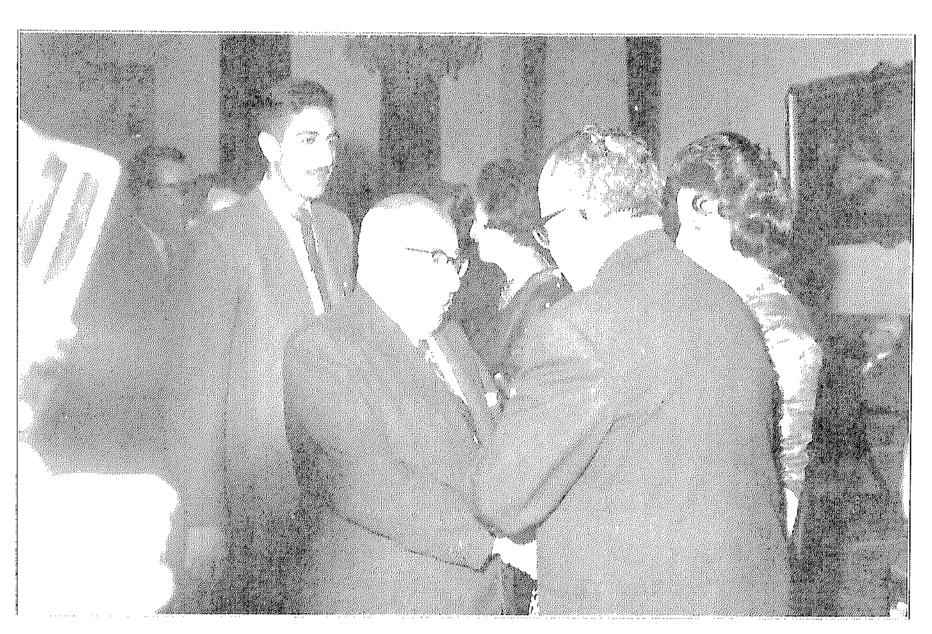
في حديقة نبع عين الفيجة سنة ١٩٥٧ ، الواقفون السادة من اليمين : الفنان أبو سليمان الخياط ، لطفي الحفار ، المهندس خالد سعيد الحكيم ، والمهندس رضا مرتضى .



في دارة الرئيس فارس الخوري في ٢/ ٤/ ١٩٦٠ ، الجالسون من اليمين السادة : محمد القرحاني ، عفيف الصلح ، عبد القادر العظم ، فارس الخوري ، الدكتور فؤاد صروف ولطفي الحفار .



مع الرئيس فارس الخوري في مستشفى السادات بدمشق ، من اليمين السادة : الكاتب محمد القرحاني ، الرئيس فارس الخوري ، لطفي الحفار ، والممرّض محمد البرهمجي سنة ١٩٦٠ .



في حفلة السفارة الأردنية بدمشق ، الواقفون من اليمين هم : السيدة زينات حرم السفير الأستاذ أكرم زعيتر ، ثم السفير أكرم زعيتر وهو يصافح أبي لطفي الحفار في ١٤/ ١١/ ١٩٦٢ .



المصادر والمراجع

١ ـ **مذكرات لطفي الحفار المخطوطة والوثائق والرسائل والصور التي ائتمنني عليها قبل وفاته رحمه الله.**

٢ ـ **ذكريات لطفي الحفار**: منتخبات من خطبه ومقالاته وأحاديثه جمعها وقدم لها ونشرها الأستاذ وجيه بيضون، بدمشق في جزأين، مطابع ابن زيدون، ١٩٥٤.

٣ ـ **مذكرات فخري البارودي: ستون سنة تتكلم**، الجزء الأول، مطابع دار الحياة، بيروت، ١٩٥١.

٤ ـ **النور والنار في مكتب عنبر**، مطيع السمان، المطبعة العلمية بدمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩١

٥ ـ **أوراق فارس الخوري**، تحقيق وتقديم كوليت الخوري، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٩.

٦ ـ الدكتور صلاح الدين القاسمي: **صفحات من تاريخ النهضة العربية في أوائل القرن العشرين**، تحقيق وتقديم محبّ الدين الخطيب، المطبعة السلفية بمصر، القاهرة، ١٩٥٩.

٧ ـ **مذكراتي: صفحات من تاريخ سورية الحديث**، حسن الحكيم، جزآن، دار الكاتب الجديد، بيروت، ١٩٦٥.

٨ ـ **سورية والعهد الفيصلي**، يوسف الحكيم، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٦، الطبعة الثالثة.

٩ ـ **سورية والانتداب الفرنسي**، يوسف الحكيم، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٣.

١٠ ـ **وطن وعسكر، مذكرات مطيع السمان**، تقديم الدكتور شاكر مصطفى، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥.

١١ ـ **جيل الهزيمة**، بشير العظمة، رياض الريّس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩١.

١٢ ـ الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، **الأعمال الكاملة**، تحقيق وتقديم محمد كامل الخطيب، منشورات وزارة الثقافة بدمشق، ١٩٨٩.

١٣ ـ الثورة الوطنية السورية، **مذكرات الدكتور عبد الرحمن الشهبندر**، منشورات دار الجزيرة، دمشق، ١٩٣٣، جمعها ونشرها نيسير ذبيان.

١٤ ـ **الريف السوري**، أحمد وصفي زكريا، الجزء الثاني، دار البيان، دمشق، ١٩٥٥.

١٥ ـ **مدينة دمشق**، الدكتور صفوح خير، منشورات وزارة الثقافة بدمشق، ١٩٦٩.

١٦ ـ **حديث دمشقي**، نجاة قصاب حسن، المذكرات (١)، مطابع ألف باء، الطبعة الرابعة، دمشق، ١٩٩٣.

١٧ ـ **جيل الشجاعة**، نجاة قصاب حسن، الذكريات (٢)، مطابع ألف باء، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٩٤.

١٨ ـ **دمشق: صور من جمالها وعبر من نضالها**، علي الطنطاوي، دار الفكر العربي، دمشق، ١٩٥٩.

١٩ ـ **خطط الشام**، محمد كرد علي، المجلد الرابع، المطبعة الحديثة بدمشق، ١٩٢٥.

٢٠ ـ **وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى**، ظافر القاسمي، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٥.

٢١ ـ **فارس الخوري حياته وعصره**، حنا خباز والدكتور جورج حداد، مطابع الريحاني، بيروت، ١٩٥٢.

٢٢ ـ **فارس الخوري وأيام لا تنسى**، محمد الفرحاني، دار الغد، بيروت، ١٩٦٤.

٢٣ ـ **الزعيل العربي الأول: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة**، تحقيق حيرية قاسمية، رياض الريّس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩١.

٢٤ ـ **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، تحقيق الدكتور يوسف الإيبش، أربعة أجزاء، الدار التقدمية للنشر، بيروت، ١٩٨٣.

٢٥ ـ **أوراق جميل مردم بك**، سلمى مردم بك، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، تقديم زهير الشايق، بيروت، ١٩٩٤.

٢٦ ـ **دراسة فنية لبناء المديرية العامة لمؤسسة مياه الفيجة**، محمد أبو الفرج العش، دمشق، ١٩٧٠

٢٧ ـ **من الأيام**، الدكتور صبحي أبو غنيمة، دار الثقافة، دمشق، ١٩٦٥.

٢٨ ـ **أيام حسني الزعيم: ١٣٧ يوماً هزّت سورية**، نذير فنصة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣، الطبعة الثانية.

٢٩ ـ **مذكرات راشد كيلاني عسكرياً ودبلوماسياً**، دار الثقافة، دمشق، ١٩٩٠.

٣٠ ـ **مذكرات خالد العظم**، الدار المتحدة للنشر، ثلاثة أجزاء، بيروت، ١٩٧٢.

٣١ ـ **يوميات هالة**، سلمى لطفي الحفار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٠، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين بيروت، ١٩٩٥.

٣٢ ـ **عنبر ورماد**، سلمى الحفار الكزبري، دار بيروت للنشر، ١٩٧٠.

٣٣ ـ **المسيرة التجارية: رجال، أحداث وآراء**، بدر الدين الشلاح، مطابع ألف باء، دمشق، ١٩٩٢.

٣٤ ـ **المراحل في الانتداب الفرنسي**، الدكتور عبد الرحمن الكيالي، أربعة أجزاء، مطبعة الضاد، حلب، ١٩٥٨.

٣٥ ـ **قاموس الأعلام**، خير الدين الزركلي، الجزء التاسع، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٦٥.

٣٦ ـ **دائرة المعارف الفرنسية**، المجلد الحادي عشر، باريس، طبعة ١٩٥٧.

٣٧ ـ **تجار دمشق وتجارتها**، كتاب صدر عن غرفة تجارة دمشق بمناسبة الذكرى المئوية لتأسيسها، دمشق، ١٩٩٢.

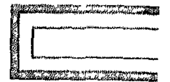
٣٨ ـ **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية بدمشق لسنة ١٩٢٨ ومحاضر جلسات المجلس النيابي السوري لسنتي ١٩٣٩ و١٩٤٣.**

٣٩ ـ **الصحف السورية**: الشعب، سورية الجديدة، القبس، الأيام، لسان العرب، فتى العرب، ألف باء، الإنشاء، المنار، بردى، الكفاح، الوعي القومي، والنشرة الشهرية لغرفة تجارة دمشق.

الصحف اللبنانية: الأحوال، الشرق، الأحرار، النهار، ولسان الحال.

الصحف العراقية: البلاد، الاستقلال.

الصحف والمجلات المصرية: **الأهرام، المصوّر، واللطائف المصورة.**



فهرس الاعلام

أ

ب

ت

ج

ح

خ

د

ر

ز

س

ش

ص

ض

ط

ع

غ

ف

ق

ك



فهرس الأماكن

ك

ل

م

ن

و

ي







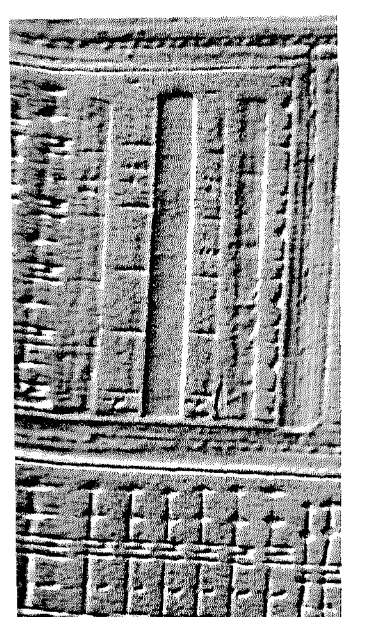


سلمى الحفار الكزبري

كاتبة وأديبة من سورية. من مواليد دمشق ١٩٢٣. لها مؤلفات في القصة القصيرة والرواية والسيرة. صدر لها منذ العام ١٩٥٠ وإلى اليوم واحد وعشرون كتابا (راجع قائمة بالأعمال الكاملة صفحة ٤٣٩). كما صدر لها بالفرنسية ثلاثة دواوين شعرية.

فازت بجائزة الملك فيصل العالمية للأدب العربي (١٩٩٥)، وبجائزة البحر الأبيض المتوسط الأدبية من جامعة باليرمو في صقلية (١٩٨٠). تحمل وسام «شريط السيدة» من الدولة الإسبانية (١٩٦٥).

تُرجمت بعض أعمالها إلى اللغات الإسبانية والإنكليزية والإيطالية والفرنسية.

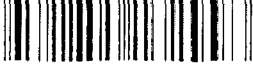


سلمى الحفار الكزبري



الأربعاء في ٩ كانون الثاني ١٩٢٩ الموافق ٢٨ رجب عام ١٣٤٧ هـ.

RIAD EL-RAYYES BOOKS



1855132990